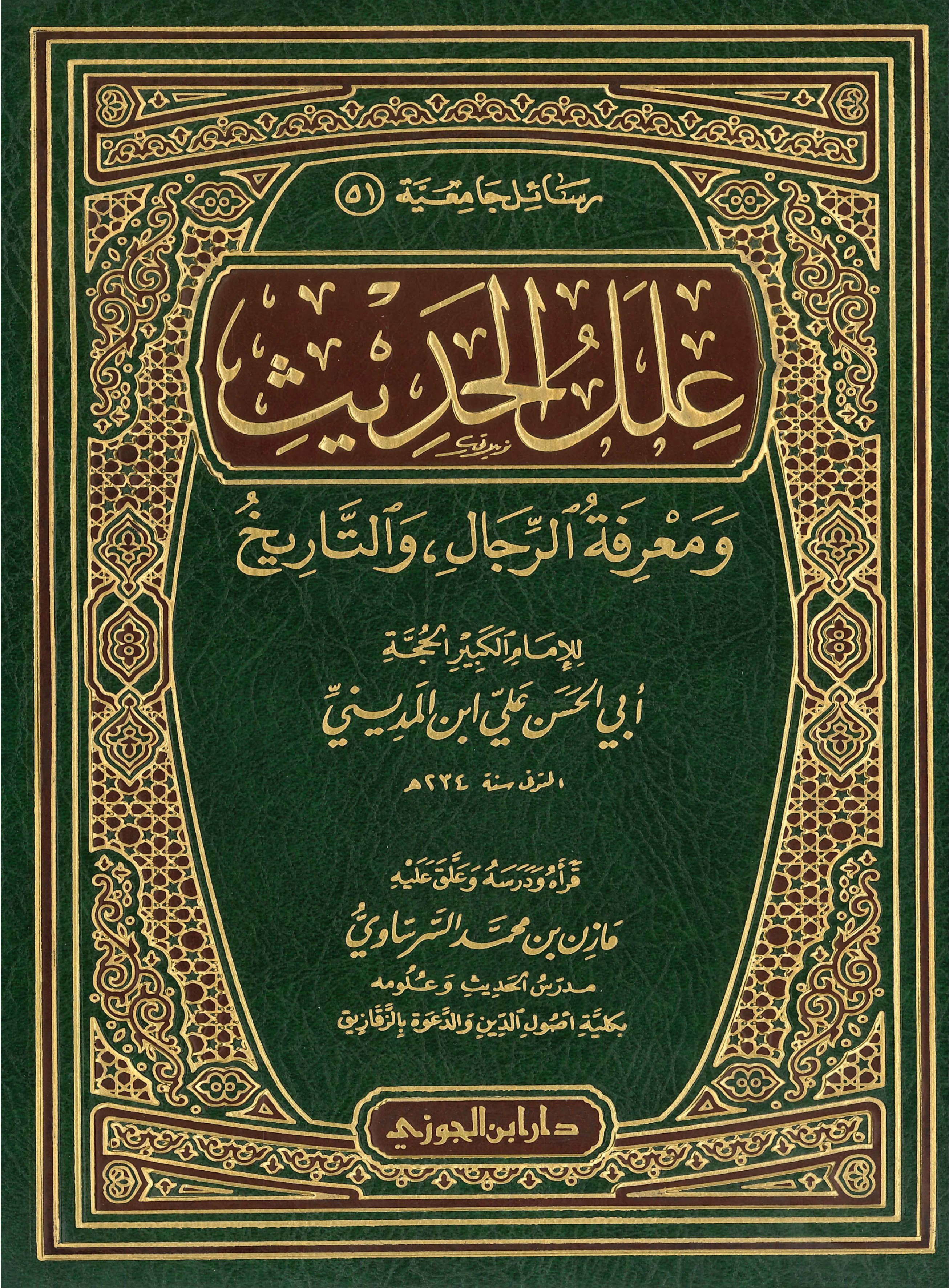
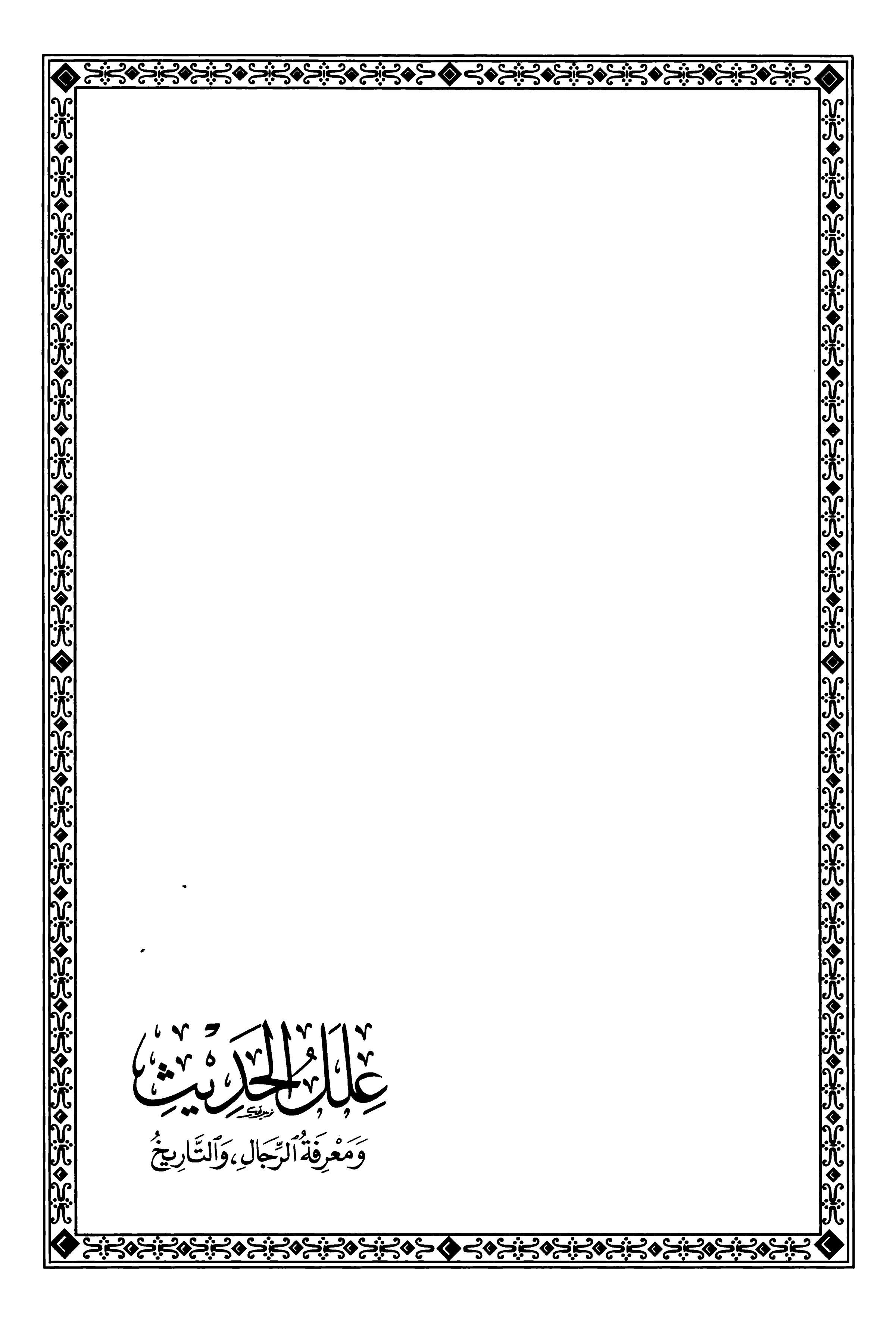


رسائل جامعية (٥١)
علل الحديث
ومعرفة الرجال، والتاريخ
للإمام الكبير الحجة
أبي الحسن علي ابن المديني
المتوفى سنة ٢٣٤هـ
قرأه ودرسه وعلق عليه
مازن بن محمد السرساوي
مدرس الحديث وعلومه
بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق
دار ابن الجوزي


عِلَلُ الحَدِيثِ
وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ وَالتَّارِيخُ

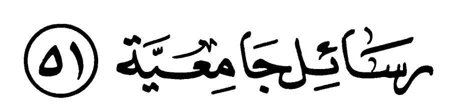


طبعة جديدة مصححة ومنقحة



دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٨٢
الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨ - جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨
الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٣٤١٩٧٣ - ٦٨١٣٧٠٦ - ٠٥٦٣٤٧٦٣٨٨ - بيروت - هاتف:
٨٦٩٦٠٠/ ٠٣ - فاكس: ٦٤١٨٠١/ ٠١ - القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٨٣ - تلفاكس:
٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ - الإسكندرية - ٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣ - البريد الإلكتروني:
aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com



عِلَلُ الحَدِيثِ

وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ، وَالتَّارِيخُ

لِلإِمَامِ الكَبِيرِ الحُجَّةِ

أبي الحسن عليّ ابن المدينيّ

المتوفى سنة ٢٣٤هـ

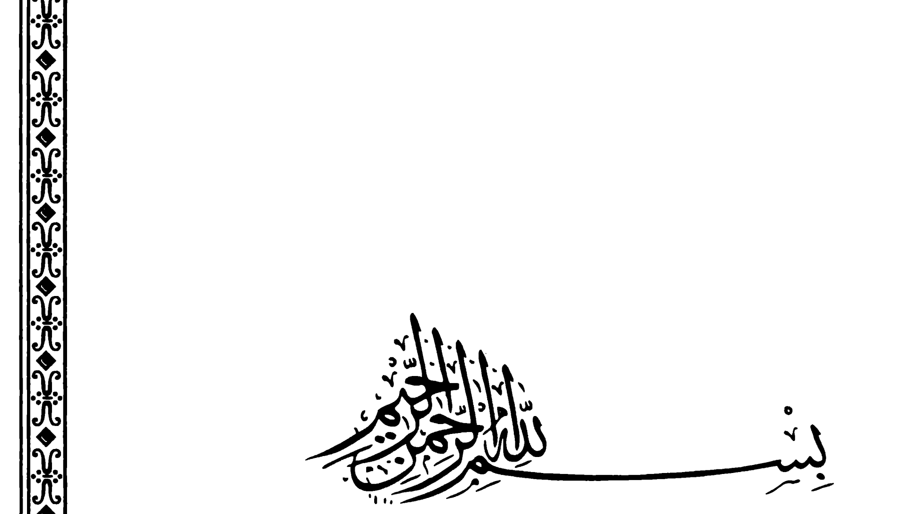
قَرَأَهُ وَدَرَسَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

مَازِن بن محمد السَّرْسَاوِيّ

مدرّس الحديث وعلومه

بكليّة أصول الدّين والدّعوة بالزّقازيق

دار ابن الجوزي



أصل هذا الكتاب، رسالة تقدَّم بها المحقق كأطروحة لنيل درجة التخصص «الماجستير» في الحديث وعلومه، من كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، جامعة الأزهر.

وتكونت لجنة المناقشة والحكم عليها من السادة:

أ.د/محمد محمود أبو هاشم	وكيل الكلية	مشرفاً
أ.د/أحمد معبد عبد الكريم	رئيس قسم الحديث	مشرفاً
أ.د/سعد الدين جاويش	أستاذ الحديث	عضواً خارجيّاً
أ.د/أحمد علي عبد الرحيم	رئيس القسم الأسبق	عضواً داخليّاً

ومُنح الباحث بالإجماع الدرجة بتقدير «امتياز»

وذلك في آخر مارس/آذار سنة ٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أكرم المرسلين، وسيد ولد آدم أجمعين، سيدنا محمد ﷺ.

أما بعد:

فها أنذا أقدم للقرَّاء الكرام الطبعة الثانية من تحقيقي وشرحي لكتاب **«العلل ومعرفة الرجال والتاريخ»** للإمام الجليل، والحافظ المِدْرَه، طبيب الحديث في علله، أبي الحسن علي بن عبد الله بن المديني ـ رحمه الله تعالى ـ وأحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً أن كتب القَبول لطبعته الأولى، وأسأله أن ينفع بها وما يتلوها وبكل ما أكتبه وأقدمه للقراء الكرام؛ إنه بكل جميل كفيل.

وقد جاءت هذه الطبعة في شَكْلٍ جديدٍ وثَوْبٍ قَشِيبٍ، أصلحنا فيها كثيراً من الهَنات والأخطاء التي نَدَّتْ عنَّا في الطبعة الأولى، والتي لا يخلو منها عمل بشري وراجعناها حسب الوسع والطاقة، وقد كنت أعددت لهذه الطبعة الجديدة زيادات وتكميلات وبحوثاً جديدة، هي مُسَوَّدات عندي منذ صدور طبعته الأولى، ولكني لم أتمكن من تنقيحها والنظر فيها في هذه الأثناء التي جاءتني فيها تجارب هذه الطبعة؛ لانشغالي بتصحيح التجارب النهائية لتحقيقنا لكتاب **«تدريب الراوي»**؛ والذي يسعدني أن تقوم بنشره وطباعته دار ابن الجوزي ـ زادها الله توفيقاً وقَبولاً.

وأطمع أن يُوَسَّع لي في وقتي، ويبارَك لي في عملي، وأُرزق التوفيق والسداد، فأُجَوِّد هذا العمل في طبعة قادمة إن شاء الله تعالى.

وأنا منشد بالله كل من اطلع فيه على خلل أو غلط، أو سوء فهم أو شيئاً من

ذلك أن يكرمنا بتبيينه ويدلنا عليه لنستفيده؛ فالعلم رحم بين أهله، ولا يعجل علينا بالقدح والذم قبل أن يُبَيِّن، فإن الله تعالى ـ وهو الحكم العدل ـ قال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وليلتمس العذر، فإن من جدَّ في تلمس أخطاء إخوانه وَجَد، ومن افتقد الإنصاف فَقَدْ فَقَدَ.

والكمال محال لغير ذي الجلال، وأسأل الله أن يزيدنا وإياكم علماً وفهماً ورفقاً، إنه بكل جميل كفيل وهو حسبي ونعم الوكيل.

والحمد لله أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً

في المدينة المنورة: ٢٠ رجب ١٤٢٩هـ
٢٤ يوليو/ تموز ٢٠٠٨م

وكتب
مازن بن محمد السرساوي

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام: ١].

والحمدُ لله الذي لا يؤدَّى شكرُ نعمة من نعمهِ إلا بنعمةٍ منهُ، توجبُ على مؤدي ماضي نعمهِ بأدائها: نعمةً حادثةً يجب عليه شكرُه بها، ولا يبلغُ الواصفونَ كنهَ عظمتهِ، الذي هو كما وصف نفسهُ، وفوقَ ما يصفهُ به خلقهُ.

أحمدهُ حمداً كما ينبغي لكرمِ وجهه وعزِّ جلالهِ، وأستعينهُ استعانة منْ لا حول له ولا قوةَ إلَّا به، وأستهديهِ بهداهُ الذي لا يضلُّ من أنعمَ بهِ عليهِ، وأستغفرهُ لما أزلفتُ وأخرتُ استغفارَ منْ يقرُّ بعبوديتهِ، ويعلمُ أنهُ ذنبهُ ولا ينجيهِ منهُ إلَّا هوَ.

وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدهُ لا شريكَ لهُ، وأنَّ خيرتهُ المصطفى لوحيهِ، المنتخبُ لرسالتهِ، المفضلُ على جميعِ خلقهِ، بفتح رحمتهِ، وختمِ نبوتهِ، وأعمُّ ما أرسلَ به مرسلٌ قبلهُ، المرفوعُ ذكرهُ مع ذكرهِ في الأولى، والشافعُ المشفعُ في الأخرى، أفضلُ خلقه نفساً، وأجمعهم لكلِّ خلقٍ رضيهُ في دينٍ ودنيا، وخيرهمْ نسباً وداراً: محمدٌ عبدُه ورسولهُ.

فصلى الله على نبينا كلمَا ذكرهُ الذاكرون، وغفلَ عن ذكرِه الغافلونَ، وصلى عليه في الأولين والآخرين، أفضلَ وأكثر وأزكى ما صلَّى على أحدٍ من أمتهِ بصلاتهِ عليهِ، والسلامُ عليه ورحمةُ الله وبركاته، وجزاهُ الله عنا أفضل ما جزى مرسلاً عن من أرسلَ إليه؛ فإنهُ أنقذنا به من الهلكةِ، وجعلنا في خيرِ أمةٍ أخرجتْ للناس، دائنينَ بدينه الذي ارتضى، واصطفى بهِ ملائكتهُ ومن أنعمَ عليه من خلقهِ. فلم تمسِ بنا نعمة ظهرتْ ولا بطنتْ نلنَا بهَا حظًّا في دينٍ ودنيا، أو دُفعَ بها عنَّا مكروهٌ فيهما وفي واحدٍ منهما: إلَّا ومحمَّدٌ ﷺ سَبَبُهَا، القائدُ إِلَى خيرهَا، والهادي إلي رُشْدهَا، الذائدُ عن الهلكةِ وموارِدِ السوء في خلافِ الرشدِ، المنبهُ للأسبابِ التي توردُ الهلكةَ، القائمُ بالنصيحةِ في الإرشاد والإنذار فيها. فصلَّى الله على محمدٍ وعلى آل مُحَمَّدٍ كما صلَّى

على إبراهيم وآل إبراهيم، إنه حميدٌ مجيدٌ»[١].

أما بعد:

«فإن علمَ الحديث رفيعُ القدرِ، عظيمُ الفخرِ، شريفُ الذكرِ لا يعتني به إلا كلُّ حبْر، ولا يُحْرَمهُ إلا كل غمْر، ولا تفنى محاسنهُ على ممرِّ الدهْرِ»[٢]، وقد تعهد الله تعالى بحفظه تبعاً لحفظ كتابه العزيز؛ فإنه المفصِّلُ لمجملهِ، المبيِّنُ لمشكلهِ، المخصِّصُ لعامهِ[٣]، فقال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝﴾ [الحجر: ٩]، «والذكر يتناول السنَّة بمعناه، إن لم يتناولها بلفظه؛ بل العربية وكل ما يتوقف عليه معرفة الحق؛ فإن المقصود من حفظ القرآن: أن تبقى الحجة قائمةً، والهدايةُ دائمةً إلى يوم القيامة؛ لأن محمداً ﷺ خاتمُ الأنبياء، وشريعته خاتمةُ الشرائع، والله ﷻ إنما خلق الخلق لعبادته؛ فلا يقطع عنهم طريقَ معرفتها، وانقطاعُ ذلك في هذه الحياة الدنيا انقطاعٌ لِعِلَّةِ بقائهم فيه»[٤].

وقد أعد الله تعالى لهذا الحفظ رجالاً أفذاذاً، صنعهم على عينه، وأمدَّهم بشتى المواهب، من الذكاء المتوقد، والحفظ المستوعب الباهر والاطلاع النادر، فحصنوا رياض السنة، ووقفوا على ثغورها؛ ينفون عنها تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين، فلا يفكر مغرض أن يمس السنة بسوء؛ إلا دفعوا في صدره وكَبَتُوهُ، وردُّوا كيده في نحره ودحروه، فللَّه درهم وعلى الله أجرهم.

وكان من هؤلاء الحفظة المذكورين، والعلماء العاملين، ممن خلقهم الله تعالى لهذا الشأن، الإمام الكبير، والحافظ النبيل، إمام الأئمة أبو الحسن علي بن عبد الله بن المديني السعدي (ت٢٣٤هـ)، فحمل راية هذا العلم، وقام بحقه، وبرع فيه وتفنن، وساد أقرانه، لا سيما في باب العلل، فإنه كان إمامه غير مُنَازَع، وقد صنف في هذا الفن الذي هو من أهم وأخطر علوم الحديث، وأغوصها وأغمضها مصنفات شتَّى، نيَّفت على المائتين جزءاً، أتى فيها بالعجب العُجاب، مما دفع شيخيه القطان وابن عيينة أن يقولا: «يلوموننا في حب علي، ووالله إننا لنستفيد منه

---

(١) اقتباس من «الرسالة» للإمام الشافعي رضي الله عنه (ص٧ ـ ٨ ـ ١٢ ـ ١٣ ـ ١٦ ـ ١٧) بتصرف يسير.

(٢) من مقدمة السيوطي لـ«تدريب الراوي» (١/ ٣٨).

(٣) انظر: تفصيل تلك العلاقة ين القرآن والسُّنّة في «تيسير مصطلح الحديث» لفضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور: محمد محمود أبو هاشم ـ حفظه الله ـ (ص٥٥ ـ ٦٨).

(٤) «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» للعلامة المعلمي (١/ ٤٨).

أكثر مما يستفيد منا». وجعل تلميذه إمام أهل الصنعة البخاري يقول: «ما استصغرت نفسي عند أحد؛ إلا عند علي».

ومن المؤسف حقًّا؛ أن تصل يد الدهر إلى هذه المصنفات الرائقة، فتصبح نسياً منسيًّا، لا عين ولا أثر، قد أكل عليها الزمان وشرب، ولا يصلنا منها سوى هذه القطعة المتواضعة، التي كلما طالعناها ازداد ألمنا لفقد بقية ما دبَّجه يراع هذا الجِهبذ النَّقَّادِ في هذا الفن، ولكن لله في خلقه شؤون، ولعل الأيام غداً تأتينا بهذا الذي نتمناه، وما ذلك على الله بعزيز.

وهذه القطعة المذكورة، هي كتابنا الذي أقدمه اليوم، تحت عنوان «علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ»، تُعَدُّ أول كتاب وصلنا في هذا الفن (فن العلل)، وقد كان مصيرها مصير بقية كتب ابن المديني الباقية ضياعاً وإهمالاً، حتى نفض عنها غبار السنين الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي ـ جزاه الله خيراً ـ وأخرجها للناس سنة (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م) باسم (العلل!!)، ولكنه اكتفى بضبط النص فحسب، وقد أحسن في الأغلب، وأبقى أشياء للمتعقب، لم تسعفه مراجعه ساعتئذٍ بتجلية الصواب فيها، أو إكمال ما فيها من سقط!! والله يغفر له.

وهو بسبقٍ حائزٌ تفضيلا مستوجبٌ ثنائيَ الجميلا

ثم تلاه الطبيب: عبد المعطي قلعجي، فأعاد نشر الكتاب سنة (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م) باسم: (علل الحديث، ومعرفة الرجال)، وليته ما أتعب نفسه؛ فإنه ما فعل شيئاً يُذْكَر؛ بل مسخ الكتاب، ولم يحسن قراءة المخطوط، وبعد ذلك أخرجه عن موضوعه بهذه الحواشي، التي هي في وادٍ، والكتاب في وادٍ آخر، وهذا شأن هذا الرجل في كل ما يطبعه أو يدَّعي أنه حَقَّقَه، والله يسامحه.

وأخيراً؛ بعد أن قطعت شوطاً في عملي في الكتاب، وقفت على نشرة ثالثة للكتاب، قام بها الأستاذ: حسام بن محمد بو قريص، ونشرها سنة (١٤٢٣هـ) باسم (العلل)، وظاهرٌ أنه قد اعتمد على عمل الدكتور الأعظمي، لا سيما في ضبط النص، لذلك يتواطآن على بعض مشكَلات النص، ويؤخذ عليه ما أُخذ على الدكتور الأعظمي، غير أنه يمتاز عن الأعظمي باهتمامه بتوثيق النص شيئاً ما، وفاته الكثير، ولم يوفق في فهم النص في أحيان متعددة. وهو في الجملة خير من سابقه كثيراً، والله يغفر له.

ومع هذه الطبعات الثلاث للكتاب؛ فلم يهتم أحدٌ ـ فيما أعلم ـ بدراسته دراسة موسعة، لا سيما ومؤلفه حامل لواء هذا الفن، والقائم بأعبائه، ولذلك استعنت

بالله، واستشرت مشايخي الفضلاء، وأساتذتي النبلاء، في أن أقوم بتحقيق الكتاب، ودراسته دراسة واسعة تتلاءم وحجم مؤلفه، ومحاولة كشف اللثام عن مخبوء كنوزه، وما أودعه فيه مصنفه من فوائد وفرائد تُشَدُّ لها الرِّحال، وتُرحل من أجلها المطيّ. ولذلك تقدمت بهذا الموضوع إلى قسم الحديث الشريف وعلومه، بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، كأطروحة لنيل درجة التخصص (الماجستير) في الحديث وعلومه، ووافق القسم مشكوراً على هذا الموضوع.

أسباب اختياري للموضوع:

هناك أسباب متعددة، دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع، **أذكر منها**:

١ ـ قيمة كتاب «علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ» لابن المديني، من حيث إنه أول كتاب وصلنا في (علم علل الحديث)، ومع صغر حجمه ـ بالمقارنة بكتب ابن أبي حاتم والدارقطني مثلاً ـ إلا أنه رأس في بابه، عمدة كلٍّ من جاء بعده، ولا يكاد يستغني عنه باحث، ولذلك أردت أن أخدمه الخدمة اللائقة به.

٢ ـ مكانة مؤلف الكتاب؛ الإمام الكبير أبي الحسن علي بن المديني ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا العلم خصوصاً. وفي علم الحديث على وجه العموم.

٣ ـ قلة ما وصلنا من نتاج ابن المديني العلمي في (العلل)، فأحببت أن أستجلي شيئاً من منهجه الفذ في ذلك العلم، من خلال دراسة هذا الكتاب.

٤ ـ الرغبة في اكتساب الخبرة والحنكة في مجال تحقيق المخطوطات، وهذا لا يكون إلا بتجشم الخوض في مضايق هذا المجال.

٥ ـ رغبتي في التزوُّد من هذا الفنِّ الدقيق، وهو علم العلل، فإن الطالب لا يكاد يصفو له منه قدر من المعرفة والخبرة؛ إلا بدراسة أمثال هذه المصنفات الأصيلة التي دبجها أفذاذه، ومحاولة العيش مع تراثهم، وتلمس مواضع الفائدة فيه. والله الموفق لا ربَّ سواه.

خطة البحث:

وقد جريت في هذا البحث على هذه الخطة التي أقرها مشايخي المشرفون، وهي: أنني قسمت البحث إلى قسمين: قسم الدراسة، وقسم التحقيق.

وأما قسم الدراسة:

فقد اشتمل على: مقدمة، وفصلين.

فأما المقدمة:

فاشتملت على بيان حفظ الله للسنة كحفظه جل وعلا للقرآن، وذكرت فيها أسباب اختيار هذا الموضوع، والخطة التي سرت عليها فيه، ومنهج التحقيق.

وأما الفصل الأول:

ففيه التعريف بالمؤلف ابن المديني، مَن حيث اسمه ونسبه وكنيته، وموطنه، ومولده، وأسرته وحياته العلمية، وأبرز شيوخه، وأبرز تلاميذه، وإمامته ونبوغه في العلل، وموقفه من فتنة القول بخلق القرآن، وأخيراً وفاته.

وأما الفصل الثاني:

ففيه التعريف بالكتاب موضوع الدراسة، من حيث تحقيق اسمه، وصحة نسبته إلى ابن المديني، وأسانيده التي وصلنا بها، والنسخة الخطية، وترجمة رواة النسخة الخطية، ومنهج ابن المديني فيه.

وأما القسم الثاني:

وهو الخاص بتحقيق الكتاب، والتعليق عليه، وفيه النص المحقق، حسب المنهج التالي:

١ - قمت بنسخ المخطوطة حسب قواعد الإملاء الحديثة، مع وضع ما تدعو إليه الحاجة من علامات الترقيم، لتوضيح النص، وفهم معانيه.

٢ - ثم قمت بمقابلة المنسوخ بالأصل المخطوط، تفادياً لوقوع أي سقط أو خلل، وربطت المنسوخ بالمخطوط بذكر نهاية كل وجه من لوحات المخطوط بين معقوفين هكذا [ل١/أ.ب]، مشيراً بالرمز (ل) إلى اللوحة من المخطوط، وبالرمز (أ) إلى الوجه الأول من اللوحة، وبالرمز (ب) إلى الوجه الثاني من اللوحة.

٣ - قسمت النص بعد نسخه إلى فقرات، وجعلت كل فقرة وحدةً قائمة بذاتها، وأعطيتها أرقاماً مسلسلة، وذلك أدعى إلى إحسان فهم النص على ما ينبغي.

٤ - جعلت نص كل فقرة بخط غليظ أعلى الصفحة، حتى لا تختلط بغيرها من التعاليق أو الهوامش، وأذكر ما يتعلق بضبط هذه الفقرة، وتحقيقها في الهامش تحتها مباشرة، وبعد انتهاء الفقرة، أبدأ بالتعليق عليها موثقاً ومخرجاً ومناقشاً، أشبه ما يكون بشرح الفقرة، مصدِّراً ذلك التعليق بنفس رقم الفقرة، وحملني على ذلك عدم تشتيت نص الفقرة الواحدة بين الهوامش المتباعدة.

٥ ـ قابلت الأجزاء التي نقلها ابن مَنْدَه في «شروط الأئمة»، وابن المفضل في «الأربعين»، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» على ما نسخته من الأصل المخطوط؛ فأثبت فوارق هذه الكتب عن نسختنا في الهامش، إلا أن يثبت أن ما فيها أصح مما في الأصل المخطوط، فأثبت حينئذٍ الصواب في الصلب، وأجعل ما سواه في الهامش منبهاً عليه.

٦ ـ قمت ـ بعون الله ومنته ـ بتوثيق جميع الفقرات المذكورة، بذكر كل من وقفت عليه قد أخرجها عن ابن المديني مسندة أو معلقة، وبينت الفروق إذا كان ثمَّة فروق في الهامش، وهذا مما يؤكد الثقة بنسبة هذه الأقوال إلى ابن المديني من ناحية، ومن أخرى يفيد هذا التوثيق إفادة باهرة في صلاح كثير من التصحيفات والأغلاط، وسد كثير من البياضات، وإكمال ما سقط من النص؛ إذ ليس للكتاب سوى مخطوطة وحيدة، فتصير هذه النقولات عن ابن المديني من هذا الكتاب كالنسخ الأخرى.

ولذا فإنني أحسب أن الله جلَّت قدرته قد وفقني بذلك إلى إخراج نص لهذا الكتاب، ولأول مرة!! خالٍ من التصحيف والسقط والأغلاط، ويمكن فهمه من غير عسر ولا تعسف، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم. ويستطيع كل ناظر منصف أن يدرك هذا الفرق بين نتيجة عملي هذا وبين الطبعات الثلاث السابقة، بمجرد قراءة النص فقط عندي وعندهم، والله الموفق لا رب سواه.

٧ ـ قمت بتخريج ما في الكتاب من أحاديث وأقوال، وذلك بالعزو إلى المصادر التي يوجد بها الأحاديث أو الأقوال، واستقصيت في سرد المراجع والمصادر المطبوع منها وما طالته يدي من المخطوطات.

٨ ـ عند وجود اختلاف على الرواة في سند الحديث أو متنه؛ فإني أُخرِّج وجوه الخلاف؛ وأنظر في أحوال رواتها، وأبين على ضوء ذلك ما يترجح في حال الحديث، قبولاً أو ردًّا، مع تأييد ذلك بالدليل.

٩ ـ أقوم بدراسة ما تدعو إليه الحاجة من طرق الحديث، وأبين درجة الحديث على ضوء ذلك.

١٠ ـ أناقش إمامنا ابن المديني في بعض أحكامه على الأحاديث، وذلك بذكر من وافقه أو خالفه من الحفاظ وأهل العلم فيما يذهب إليه في كل مسألة، ولا أدَّعي أنني أناقشه برأيي، فحاشا لله أن يتجرأ مثلي على مثل هذا الجبل الضخم، فقد

منعني ما رأيت من سعة علمه من أنِ أتجرأ عليه بعلم مسترضع بثدي من العجز وثدي من التقصير، وإنما أناقشه بأقوال أكْفائه من الجهابذة المتقنين، والله المعين.

١١ ـ أُعَرِّفُ بما يَرِدُ في النص من أعلام غير الرواة، وبالأماكن، والبلدان، وغيرها.

١٢ ـ أَوَضِّحُ الألفاظَ الغريبة.

١٣ ـ ثم ذيلت النصَّ المحقق بعمل الفهارس الفنية، التي تعرَّف بمضامين الكتاب عموماً، وهي:

- فهرس مصادر البحث ومراجعه، المخطوطة والمطبوعة[١].
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الأعلام المذكورين في النص.
- فهرس لمن تكلم فيهم ابن المديني بجرح أو تعديل، مع ذكره.
- فهرس الموضوعات.

«وقد قصدت ـ إن شاء الله ـ وجه الله تعالى في الذبِّ عن السنن النبوية، والقواعد الدينية، وليس يضرني وقوف أهل المعرفة على ما لي من التقصير، ومعرفتهم أن باعي في هذا الميدان قصير، لاعترافي أني لست من نقَّاد هذا الشأن، وإقراري أني لست من فرسان هذا الميدان، لكني لم أجد من الأصحاب من يتصدى لجواب هذه الرسالة، لما يَجُرُّ إليه ذلك من القالة.

فتصديت لذلك من غير إحسان ولا إعجاب، ومن عُدِم الماء تيمم التراب، عالماً بأني لو كنت بارِيَ قَوْسِها ونِبَالِهَا، وعنترة فوارسها ونِزالها، فلا يخلو كلامي من الخطأ عند الانتقاد، ولا يصفو جوابي من الغلط عند النقاد، فالكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ هو كلام الله في كتابه العزيز الكريم، وكلام من شهد بعصمته الذكر الحكيم، وكل كلام بعد ذلك؛ فله خطأٌ وصوابٌ، وقشرٌ ولُبابٌ.

ومن قصد وجه الله ـ تعالى ـ في عمل من أعمال البِرِّ والتُّقَى؛ لم يحسن منه أن يتركه، لما يجوز عليه في ذلك من الخطأ، وأقصى ما يخالف أن يَكِلَّ حسامه في

(١) وقد قاربت الألف، وقد أسقطناها من هذه الطبعة تخفيفاً على القراء الكرام، وهي في أصل الرسالة في قرابة مائتي صفحة.

معترك المناظرة ويَنْبُو، ويعثُر جواده في مجال المجادلة ويَكْبُو؛ فالأمر في ذلك قريب؛ إن أخطأ؛ فمن الذي عُصِمَ؟! وإن خُطِّئ؛ فمن الذي ما وُصِمَ؟! والقاصد لوجه الله لا يخاف أن يُنقد عليه خللٌ في كلامه، ولا يهاب أن يُدَلَّ على بطلان قوله، بل يحب الحق من حيث أتاه، ويقبل الهدى ممن أهداه، بل المخاشنة بالحق والنصيحة، أحب إليه من المداهنة على الأقوال القبيحة، وصديقك من أصدقك لا من صدَّقك، وفي نوابغ الكلم وبدائع الحكم: عليك بمن يُنْذِرُ الإبسال والإبلاس، وإياك ومن يقول: لا باس ولا تاس.

فإن وقف على كلامي ذكي لا يَسْتَقْوِيه، أو جافٍ يسخر منه ويَسْتَزْرِيه؛ فالأولى بالذكي أن يخفض لي جناح الذل من الرحمة، ويشكر الله على أن فضَّله عليَّ بالحكمة، وأما الآخر الزّاري، وزند الجهالة الواري؛ فإن العلاج لترقيق طبعه الجامد هو الضرب في الحديد البارد، ولذلك أمر الله بالإعراض عن الجاهلين، ومدح به عباده الصالحين»[1].

ولا يسعني وأنا أختم كلامي هنا؛ إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذَيَّ الكبيرين اللَّذَيْنِ قَبِلا ـ تواضُعاً منهما ـ الإشراف على هذا البحث؛ وهما صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور الشيخ: محمد محمود أحمد أبو هاشم، وكيل كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، والأستاذ بقسم الحديث الشريف وعلومه، حفظه الله ورعاه ونفع به عباده المسلمين. وصاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور العَلَّامة المحدِّث الشيخ: أحمد معبد عبد الكريم، أستاذ ورئيس قسم الحديث الشريف وعلومه] بالكلية، متعه الله بالصحة والعافية وأمتع به المسلمين، ونفعنا الله بعلومهما في الدارين. فقد أجهدا نفسيهما في مراجعة هذا البحث وإصلاحه، وكان لتوجيهاتهما الرائعة أكبر الأثر في خروج هذا البحث في هذه الصورة النهائية، فجزاهما الله عني وعن العلم وطلبته خير الجزاء، وجعل ذلك الجهد في ميزانهما في يوم تكون العاقبة فيه للمتقين.

«جعلنا الله ممن تكَلَّفَ الجهدَ في حفظ السُّننِ، ونَشْرِهَا، وتمييزِ صَحيحها من سَقِيمِها، والتَّفَقُّهِ فِيها، والذَّبِّ عنها؛ إنَّهُ المانُّ عَلَى أوليائه بمنازل المقرَّبِين،

---

(١) من كلام الإمام العلامة محمد بن إبراهيم الوزير اليماني في مقدمة كتابه المانع «العواصم والقواصم في الذّبّ عن سُنَّة أبي القاسم ﷺ» (١/ ٢٢٣، ٢٢٤).

والمتفَضِّلُ على أَحْبَابِهِ بِدَرَجةِ الفائزين، والحمدُ لله رَبِّ العالمين، والحمدُ لله وحدَه، والصلاةُ والسلامُ على من لا نبيَّ بعده، وعلى آلِه وصحبِهِ، ومَنْ تَبعَ رُشْدَهُ»[(١)].

«ونسأل الله المبتدئ لنا بنعمه قبلَ استحقاقها، المديمَها علينا، مع تقصيرنا في الإتيان على ما أوجب به من شكره بها، الجاعلنا في خير أمة أخرجت للناس: أن يرزُقَنا فهماً في كتابهِ، ثم سنةِ نبيهِ، قولاً وعملاً، ويؤدي به عنَّا حقَّه، ويوجب لنا نافِلةَ مزيده»[(٢)].

والله من وراءِ القصدِ، وهو المسؤولُ أن يتقبلَه بقَبولٍ حسَنٍ، وأن يُثَقِّلَ به الموازينَ، يومَ تكونُ العاقبة للمتقين.

وآخرُ دعوانا أن الحمدُ للهِ ربِّ العَالمينَ

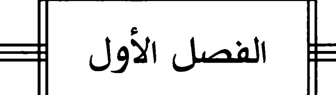
وكتب:

أبو عبد الله مازن بن محمد السرساوي

حامداً ومصلياً على النبي الأمي الكريم ﷺ

(١) من كلام الإمام ابن حبان في خاتمة كتابه «الثقات» (٩/ ٢٩٧).

(٢) اقتباس من «الرسالة» للإمام الشافعي (ص١٩ ـ ٢٠).



الفصل الأول

ترجمة الإمام علي بن المديني
(وهي ترجمة موجزة مختصرة)(١)

اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو الشيخ الإمام الحجة، أمير المؤمنين في الحديث، أبو الحسن علي بن

---

(١) لم أبسط القول في ترجمة المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ؛ اعتماداً على شهرته الواسعة، فقد ترجم له خلق من الحفاظ والمؤرخين، المتقدمين والمتأخرين، منهم على سبيل المثال:
- محمد بن سعد - وهو من طبقة المؤلف - (ت٢٣٠هـ) في «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٠٨).
البخاري - وهو من أخص تلاميذه - (ت٢٥٦هـ) في «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٨٤)؛ وفي «الأوسط» (٢/ ٣٤٩/ زنجويه).
- يعقوب بن سفيان الفسوي - وهو من تلاميذه - (ت٢٧٧هـ) في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢١٠).
- الذهبي - من المتأخرين - (ت٧٤٨هـ) في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤١٨).
- ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٤٩).
- كارل بروكلمان - وهو من المستشرقين - (ت١٣٧٥هـ) في «تاريخ الأدب العربي» (٣/ ٢٢٠ - ٢٢٢).
- هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، فقد أفردت ترجمته بدراسات عصرية موسعة؛ أهمها - حسب ما أعلمه -: «الإمام علي بن المديني، ومنهجه في نقد الرجال» وهي رسالة علمية، حصل بها الدكتور: إكرام الله إمداد الحق، على درجة الماجستير من كلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، سنة ١٤٠٨هـ، بإشراف الدكتور: عويد بن عياد المطرفي؛ ثم نشرتها دار البشائر الإسلامية، سنة ١٤١٣هـ. وقد توسع صاحب الرسالة المذكورة في ترجمة الإمام ابن المديني، وأجاد في ذلك - جزاه الله تعالى خيراً -، وقد أفدت كثيراً من عمله ذلك في هذه الترجمة الموجزة.
- «الإمام الحافظ علي بن المديني، شيخ البخاري، وعالم الحديث في زمانه»، وهو الكتاب الواحد والخمسون، من سلسلة «أعلام المسلمين»، التي تنشرها دار القلم بدمشق، ونشر هذا الكتاب سنة ١٤١٥هـ، من تأليف الأستاذ: إبراهيم محمد العلي، وقد أفدت منه أيضاً؛ فجزى الله كاتبه خيراً.

عبد الله بن جعفر بن نجيحٍ السَّعدي مولاهم البصري، المشهور بابن المديني.

هذا هو المتفق عليه بين غالب من ترجم له[١].

وقال ابن أبي حاتم: (... جعفر بن نجيح بن عبد السلام السعدي)[٢].

وقال الخطيب والذهبي: (... جعفر بن نجيح بن بكر بن سعد السَّعدي مولاهم)[٣].

وقال ابن تغري بردي: (... جعفر بن يحيى بن بكر بن سعيد!!)[٤].

ونسبته (السَّعدِيُّ) نسبة ولاء، فإنه مولى عطية بن عروة بن سعد، وقيل: ابن القين السعدي الجُشَميّ الصحابي رضي الله عنه[٥].

وأما نسبته (المَدِينيُّ)؛ فهي نسبة إلى المدينة، مدينة الرسول ﷺ، وهي نسبة غير قياسية، والقياس في النسبة إليها، أن يقال: (مدني)، من غير إثبات الياء. وإنما ينسب ابن المديني إلى المدينة؛ لأن أصله منها، وقد نزل أبوه البصرة بعد ذلك.

ونقل ياقوت عن ابن طاهر، أنه ذكر بإسناده إلى البخاري، أنه قال: (المديني) هو الذي أقام بالمدينة ولم يفارقها؛ و(المدني) هو الذي تحول عنها وكان منها. ثم قال ياقوت: والمشهور عندنا أن النسبة إلى مدينة الرسول ﷺ (مدني) مطلقاً، وإلى غيرها من المدن (مديني) للفرق لا لعلة أخرى؛ وربما ردَّه بعضهم إلى الأصل، فنسب إلى مدينة الرسول ﷺ أيضاً (مديني)[٦].

ونسبة ابن المديني إلى المدينة (مديني)؛ من هذا البعض الذي رُدَّ إلى الأصل، والله أعلم.

موطنه، ومولده:

ولد ابن المديني بالبصرة، في خلافة المهدي العباسي، سنة إحدى وستين

---

(١) انظر مثلاً: «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٨٤)؛ و«الجرح والتعديل» (٦/ ١٩٣، ١٩٤)؛ و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٤٩)، وغيرها.

(٢) «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٩١).

(٣) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٢١)؛ و«السير» (١١/ ٤١، ٤٢).

(٤) «النجوم الزاهرة» (٢/ ٢٧٦).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٨٧، ١٨٨)؛ و«تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٣٥٠).

(٦) «اللباب» لابن الأثير (٣/ ١٨٤)؛ و«معجم البلدان» لياقوت الحموي (٧/ ٢٢٨).

ومائة؛ لا يختلف في هذا أحد ممن ذكر تاريخ ميلاده؛ إلا ابن حبان؛ فقد قال في «الثقات» (٨/ ٩٦٤): ولد بالبصرة سنة ١٦٢هـ.

والذي يظهر أن من ارتحل من المدينة إلى البصرة من آباء ابن المديني، إنما هو أبوه عبد الله بن جعفر[1]، لا غيره، والله أعلم.

أسرته:

لقد نشأ ابن المديني في أسرة ذات فضل وعلم، ورث فيها العلم كابراً عن كابر؛ ولما كان أثر الأسرة كبيراً في نشأة أي عالم من العلماء؛ رأيت من المناسب أن أوجز بذكر من وقفت عليه من عائلته، ممن اشتغل بطلب العلم.

١ ـ أبوه: عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، وهو محدثٌ مشهور؛ لكنه متكلَّم فيه؛ بل حكى الذهبي في «الميزان» (٢/ ٤٠١) الاتفاق على تضعيفه. قال الخطيب والذهبي في ترجمة ابن المديني: كان أبوه محدثاً مشهوراً[2].

وقد روى عن: إبراهيم بن مسلم بن مجمع، وموسى بن عقبة، وجعفر بن محمد الصادق، وزيد بن أسلم، وغيرهم.

وروى عنه: ابنه علي، وبهز بن أسد، وأبو داود الطيالسي، وعلي بن الجعد، وقتيبة بن سعيد، وغيرهم.

وقد مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ثمان وسبعين ومائة، وحديثه عند الترمذي، وابن ماجه[3].

٢ ـ جدُّهُ لأبيه؛ جعفر بن نَجِيح السعدي، وقد كان هو الآخر من المحدثين.

روى عن: عبد الرحمٰن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

وروى حميد بن عبد الرحمٰن الرؤاسي، عن أبيه، عنه[4].

٣ ـ جده لأمه؛ جُمْهَان أبو العلا مولى الأسلميين. وكان علي بن المديني يقول: أمي من ولد عباس بن جمهان، ويقول: جمهان هذا؛ هو جدي من قبل أمي.

---

(١) «علي بن المديني» للدكتور: إكرام الله (ص٤٤) وفيه تفصيل ذلك.

(٢) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٢١)؛ و«السير» (١١/ ٤٢)، ولا تنافي بين كونه محدِّثاً مشهوراً، معروفاً بالطلب، وبين كونه مع ذلك ضعيفاً عند الاحتجاج، كما لا يخفى.

(٣) «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٧٩ ـ ٣٨٤)؛ و«تهذيب التهذيب» (٥/ ١٧٤).

(٤) «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٠١، ٢٠٢)؛ و«الجرح والتعديل» (٢/ ٤٩١).

روى عن عثمان بن عفان، وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما.

وروى عنه: عروة بن الزبير، وعمر بن نُبَيْه الكعبي.

وذكره ابن حبان في «الثقات»(١).

٤ ـ والدته؛ كانت أمه عاقلة لبيبة ذكية، مسلمة قوية الإيمان، وقد أثرت في حياة ولدها ابن المديني تأثيراً بيناً، وكانت سبباً في تحصيله هذا العلم الجمَّ الذي ساد به أهل زمانه، وهذا ظاهر تمام الظهور من خلال هذه القصة التي حكاها ابن المديني، فقال: «غبت عن البصرة، في مخرجي إلى اليمن ـ [قال الراوي:] أظنه ذكر ثلاث سنين ـ وأمي حيَّة، قال: فلما قدمت عليها، جعلت تقول: يا بني! فلان لك صديق، وفلان لك عدو. فقلت لها: من أين علمت يا أُمَّهْ؟

قالت: كان فلان وفلان ـ فذكرت فيهم يحيى بن سعيد ـ يجيئون مُسَلِّمين، فيعزوني، ويقولون: اصبري؛ فلو قد قدم عليك سرك الله بما ترين؛ فعلمت أن هؤلاء محبوك وأصدقاؤك. وفلان وفلان، إذا جاءوا، يقولون لي: اكتبي إليه وضيقي عليه وحرجي عليه ليقدم عليك، هذا أو نحوه»(٢).

٥ ـ أبناؤه؛ وقد وقفت لعلي بن المديني على ثلاثة أولاد، ممن طلبوا هذا الشأن، وهم:

أ ـ عبد الله بن علي بن المديني. من أهل البصرة، قدم بغداد، وحدث بها عن أبيه، وروى عنه محمد بن عبد الله المستعيني، ومحمد بن عمران بن موسى الصيرفي.

قال المستعيني: حدثني عبد الله بن أبي سعيد الوراق، عن محمد بن علي بن المديني، عن أبيه بكتاب «المدلسين»، ثم قدم علينا عبد الله بن علي فحدثنا بالكتاب عن أبيه.

وسئل عنه الدارقطني، هل روى عن أبيه كتاب «العلل»؟ فقال: إنما أخذ كتبه وروى إجازة ومناولة!! قال: وما سمع من أبيه كثيراً؛ لأنه ما كان يُمَكِّنُهُ من كُتبه(٣).

---

(١) (١١٨/٤)، و«التاريخ الكبير» (٢/ ٢٥٠)؛ و«الجرح والتعديل» (٥٤٦/٢)؛ و«تهذيب التهذيب» (٢/ ١١٠).

(٢) «تاريخ بغداد» (٤٢٦/١٣، ٤٢٧)؛ و«سير النبلاء» (٤٩/١١).

(٣) «تاريخ بغداد» (٩/١٠، ١٠/السعادة)؛ و«سؤالات حمزة السهمي للدارقطني» (ص٢٣١/رقم =

ب ـ محمد بن علي بن المديني. روى عن أبيه، وحدث عنه كتاب «المدلسين» وقد وثقه الدارقطني، كما سبق في ترجمة أخيه قبل أسطر.

ج ـ أحمد بن علي بن المديني. روى عن يحيى بن معين، وحسين بن حسن السلماني، وروى عنه ابن عدي في «الكامل»، ولم أظفر له بترجمة[١].

حياة ابن المديني العلمية:

في هذا الجو المفعم بالعلم والجد في تحصيله، ومن بيت شغوف بطلب الحديث وعلومه؛ انطلق إمامنا ابن المديني، منذ نعومة أظفاره، تحدوه رغبة جامحة في الوقوف على أغوار هذا العلم الشريف، ولقد بدأ ـ رحمه الله تعالى ـ منذ وقت مبكر جدًّا في حياته، يوم كان صبيًّا، ويصور هو هذه المرحلة من بداية الطلب، فيقول: «مرَّ بنا الجماز ـ ونحن في مجلس للحديث ـ فقال: يا صبيان! أنتم لا تحسنون أن تكتبوا الحديث، كيف تكتبون أُسَيْداً، وأَسِيداً، وأُسَيِّداً؟ قال: فكان ذلك أول ما عرفت التقييد وأخذت فيه»[٢].

وقد استمرت دراسة علي بن المديني في الكُتَّاب، إلى حوالي الرابعة عشرة من عمره، فقد قال: «مات أبو عوانة، وأنا في الكُتَّاب»، وأبو عوانة توفي سنة خمس أو ست وسبعين ومائة، فيكون عمر علي إذ ذاك ـ على التقدير الأول ـ أربعة عشرة سنة، والله أعلم[٣].

ثم بدأ في حدود الخامسة عشرة من عمره تقريباً في تلقي العلم وطلب الحديث وروايته؛ فروى عن أبيه الذي توفي سنة ثمان وسبعين ومائة، وروى عن حماد بن زيد الذي توفي في سنة تسع وسبعين ومائة، وكذلك روى عن هشيم بن بشير، وقد صرح بأنه لقيه في سنة تسع وسبعين ومائة، وهو في الثامنة عشرة من عمره.

وعلى عادة الحفاظ والمحدثين، فقد ارتحل ابن المديني، بعدما تحمل عن علماء وحفاظ البصرة، رحل ليتحمل عن بقية العلماء الكبار في بقية أنحاء المعمورة ساعتئذٍ.

= ٣٢٣). وانظر: تعليق الدكتور إكرام الله، على قول الدارقطني فيه في كتابه «علي بن المديني» (ص٥٦).

(١) «الكامل» (٤/١٤٢٨ ـ ١٥٨١/الفكر)؛ و«علي بن المديني» لإبراهيم العلي (ص٢٦، ٢٧).

(٢) «تصحيفات المحدثين» للعسكري (١/١٣).

(٣) «علي بن المديني» للدكتور إكرام الله (ص١٣٤)، وقد اختصرت هذا المبحث منه، وزدت عليه أشياء يسيرة، فجزاه الله خيراً.

فرحل إلى الكوفة، وكتب عن أبي نعيم الفضل بن دكين، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وغيرهم.

ورحل كذلك إلى حاضرة الخلافة الإسلامية وقتئذٍ، إلى مدينة السلام بغداد ـ حرَّرها الله وجميع مدن العراق من براثن الاستعمار الأمريكي الصليبي ـ فلما قدمها؛ اجتمع إليه الناس، فلما تفرقوا قيل له: من وجدت أكيس القوم؟ قال: هذا الغلام المخَرِّمي ـ يعني: أبا جعفر محمد بن عبد الله المبارك ـ وذكر أحمد بن منصور الرمادي: أن علي بن المديني قدم بغداد سنة سبع أو ثمان وثمانين ومائة، وجعل يطوف على علمائها، ليأخذ الحديث عنهم ويفتِّش عن أحوال رجال الحديث جرحاً وتعديلاً. وأخذ في بغداد عن أبي عبيد القاسم بن سلام، وابن علية، وغيرهما.

ورحل إلى واسط، وأخذ عن هشيم بن بشير الواسطي، وعلي بن عاصم الصدِّيقي، وغيرهما.

ورحل إلى مكة المكرمة، فسمع من سفيان بن عيينة عالم أهل مكة، وجرير بن عبد الحميد، والوليد بن مسلم، وكانا قد وفدا إلى مكة للحج.

ورحل إلى المدينة المنورة، وسمع من أهلها.

ورحل إلى اليمن، وسمع فيها من عبد الرزاق الصنعاني، وهشام بن يوسف الصنعاني.

ورحل إلى الرَّيّ، وسمع بها من جرير بن عبد الحميد مرة أخرى بعد ما سمع منه أيام الحج بمكة.

وفي «تصحيفات المحدثين» للعسكري (١/ ٤٧)، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (٢/ ٧٧٢) ما يفيد أن ابن المديني دخل مصر؛ فالله أعلم.

وبالنظر في خريطة الرحلات التي قام بها إمامنا ابن المديني، يتبين بجلاء سعة هذه الرحلة التي كونت ابن المديني علميًّا، وأمدته بهذا البحر الزَّخَّار من علوم الإسناد والعلل.

وإذا كانت النفوس عظاماً ... تعبت في مرادها الأجساد

ولهذا؛ فإن المكانة العلمية الرفيعة التي تسنَّمها ابن المديني بين الجهابذة والنوابغ من أبناء عصره، لم تأت من فراغ ودعة؛ وإنما كان قوامها هذا الجد والاجتهاد المتواصلان.

أبرز شيوخه:

نظراً لهذه الرحلة الواسعة، فقد بلغ عدد شيوخ ابن المديني عدداً كبيراً، لكني أقتصر على الترجمة لثلاثة من أكابر شيوخه، وهم:

١ ـ حماد بن زيد:

هو الإمام الحافظ، شيخ العراق، حماد بن زيد بن درهم الأَزْدي، مولاهم الجهضمي، أبو إسماعيل البصري الأزرق. قال فيه عبد الرحمٰن بن مهدي: «أئمة الناس في زمانهم أربعة: الثوري، ومالك، والأوزاعي؛ وحماد بن زيد». وقال أحمد بن حنبل: «هو من أئمة المسلمين من أهل الدين، وهو أحب إليَّ من حماد بن سلمة».

ويعتبر حماد بن زيد أول شيوخ ابن المديني بعد أبيه، وقد لزمه ابن المديني مدَّة طويلة، حتى جعله الذهبي من المختصين به. وتوفي حماد يوم الجمعة في شهر رمضان سنة (١٧٩هـ) رحمه الله تعالى رحمة واسعة[١].

٢ ـ سفيان بن عيينة:

هو الإمام العلامة الحافظ، شيخ الإسلام محدِّث الحرم، سفيان بن عيينة بن ميمون أبو محمد الهلالي الكوفي ثم المكي. قال فيه الشافعي: «لولا مالك وسفيان بن عيينة؛ لذهب علم الحجاز»، وقال ابن مهدي: «كان ابن عيينة من أعلم الناس بحديث أهل الحجاز».

ويعتبر ابن المديني من كبار أصحاب ابن عيينة الملازمين له المكثرين عنه، ولقد بلغ من إعجاب الشيخ بتلميذه أن قال سفيان: «يلومونني على حب علي بن المديني؛ والله لما أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني»، وكان يسميه (حية الوادي) يريد قوته وتفننه في هذا الشأن. وتوفي ابن عيينة يوم السبت آخر يوم من جمادى الآخرة، سنة (١٩٨هـ)[٢].

٣ ـ يحيى بن سعيد القطان:

هو الإِمام الحافظ العَلَم، سيد الحفاظ، يحيى بن سعيد بن فرُّوخ، أبو سعيد

---

(١) «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٥)؛ و«تقدمة الجرح والتعديل» (ص١٧٦)؛ و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٩)؛ و«السير» (٧/ ٤٥٨)؛ و«علي بن المديني» د. إكرام الله (ص١٨٩).

(٢) «التاريخ الكبير» (٤/ ٩٤)؛ و«تقدمة الجرح» (ص٣٢)؛ و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١١٧)؛ و«السير» (٨/ ٤٥٤)، وغيرها.

التميمي، مولاهم البصري الأحول القطّان. قال ابن مهدي: «اختلفوا يوماً عند شعبة، فقالوا له: اجعل بيننا وبينك حكماً! قال: قد رضيت بالأحول، يعني: يحيى بن سعيد، فما برحنا حتى جاء وقضى على شعبة، فقال شعبة: ومن يطيق نقدك يا أحول؟». وقال ابن المديني: «ما رأيت أحداً أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد».

وقد بلغ من اهتمام القطان بتلميذه ابن المديني، قوله: «إني كلما قلت: لا أحدِّث كذا؛ استثنيت عليًّا»، وكان عليٌّ من الملازمين للقطان، وله معه سؤالات عن العلل والرجال، راحت فيما أكل عليه الدهر وشرب من تراث المسلمين[١]، والله المستعان.

وقد توفي القطان يوم الأحد، الثاني من صفر سنة (١٩٨هـ)[٢].

أشهر تلاميذه:

ومن نعمة الله وفضله على العلماء؛ أن يقيض لهم من يحفظ علومهم، وينقلها إلى اللاحقين من ورائهم، لتفيد الأمة من هذه الجهود الضخمة التي هي عصارة أعمار أجيال من العباقرة والملهمين، وكما رزق إمامنا ابن المديني بهؤلاء النجوم الذين تخرج بهم، وتتلمذ على أيديهم؛ فإنه كذلك قد وهبه الله تعالى تلامذة، ليسوا بأقل قدراً من هؤلاء الشيوخ، فمن أشهر تلاميذه:

١ ـ محمد بن إسماعيل البخاري

وهو الإمام العلامة العلم، الحافظ، شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي مولاهم البخاري، صاحب الصحيح. يقول محمد بن سلام أحد شيوخه: «كلما دخل عليَّ هذا الصبيُّ؛ تحيرت

---

(١) وأما قول الدكتور إكرام الله في معرض تعداده لمؤلفات ابن المديني (ص٢٦٧): «سؤالات ابن المديني ليحيى بن سعيد القطان»، وتقع هذه السؤالات في جزئين، وتوجد نسخة خطية منه في مكتبة أحمد الثالث باستانبول ضمن مجموع رقم (٦٢٤)» كذا قال: وهذا ذهول منه ووهم أوقعه فيه عدم تدبره لكلام الأعظمي في نشرته (ص١١٩)، والأعظمي إنما يعني «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» فتنبه!

(٢) «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٨٦)؛ و«تقدمة الجرح» (ص٢٣٢)؛ و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٢١٦)؛ و«السير» (٩/ ١٧٥)، وغيرها.

وألبس عليَّ أمر الحديث وغيره، ولا أزال خائفاً ما لم يخرج». وقال شيخه قتيبة بن سعيد: «جالست الفقهاء والزهاد والعباد؛ فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعمر في الصحابة». وقال أحمد بن حنبل: «ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل».

وقد تخرج البخاري بابن المديني في الجرح والتعديل والعلل، حتى كان يقول: «ما تصاغرت نفسي عند أحد؛ إلا عند علي بن المديني». وقال أيضاً: «أشتهي أن أقدم العراق، وعلي بن المديني حيٌّ؛ فأجالسه». وقد شحن البخاري «صحيحه» بأكثر من مائتي حديث، وكذا ملأ كتبه عامة؛ كالتاريخ الكبير، والصغير وغيرها بالنقل عن ابن المديني.

وقد توفي البخاري ليلة السبت ليلة عيد الفطر المبارك عند صلاة العشاء، ودفن يوم عيد الفطر بعد صلاة الظهر سنة (٢٥٦هـ)[١].

٢ ـ أبو حاتم الرازي:

هو الإمام الحافظ الناقد، محمد بن إدريس بن المنذر بن داود الحنظلي الغطفاني، أبو حاتم الرازي. قال أحمد بن سلمة النيسابوري الحافظ: «ما رأيت بعد محمد بن يحيى أحفظ للحديث، ولا أعلم بمعانيه من أبي حاتم». وقال موسى بن إسحاق الأنصاري القاضي: «ما رأيت أحفظ من أبي حاتم».

وقد تتلمذ أبو حاتم على شيخه ابن المديني، وأخذ عنه هذا الشأن، قال ابن أبي حاتم في ترجمة ابن المديني: «كتب عنه أبي وأبو زرعة». وكان أبو حاتم يقول: «كان ابن المديني عَلماً في الناس في معرفة الحديث والعلل».

وتوفي أبو حاتم في شعبان سنة (٢٧٧هـ)[٢].

٣ ـ أبو داود السجستاني:

هو الإمام الجليل، سيد الحفاظ، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير أبو داود الأزدي السجستاني، صاحب السنن المشهورة. قال أبو بكر الصاغاني فيه: «أُلين لأبي داود الحديث، كما أُلين لداود الحديد». وقال الحافظ موسى بن هارون: «خلق أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة، ما رأيت أفضل منه».

---

(١) «تقدمة الجرح» (ص٢٣٢)؛ و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٢١٦)؛ و«السير» (٩/ ١٧٥)، وغيرها.

(٢) «تقدمة الجرح» (ص٣٤٩)؛ و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣١)؛ و«السير» (١٣/ ٢٤٧)، وغيرها.

وقد توفي في السادس عشر من شوال، سنة (٢٧٥هـ) بالبصرة[١].

إمامة علي بن المديني ونبوغه في علم العلل:

إن هذا الجزء من «علل» ابن المديني، الذي أقدمه اليوم ـ على وجازة ألفاظه، وقلة مادته بالنسبة لما بلغنا من تصانيف ابن المديني في «العلل» ـ ليدل أقوى دلالة، بأبين أسلوب على عُلُوِّ كعْب ابن المديني في هذا الشأن، وبلوغه فيه شأواً لا يدرك، ولِم لا؟ وهو الذي أفنى عمره كله في تحصيل هذا الفن، فهو القائل: «ربما أدركت علة الحديث بعد أربعين سنة». يا الله! حديث يظل منشغلاً به أربعين سنة!! أيُّ صبر هذا الذي تحلى به إمامنا ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ؟! ولن أسهب هنا في ذلك؛ فإن في ما علَّقته هنالك على مواطن العلل في كلام ابن المديني، ما يغني عن ذلك الإِسهاب، (. . . وما راءٍ كَمَنْ سَمِعَا).

وأكتفي هنا بسَوق نُبَذٍ، من كلام الأئمة النقاد، والجهابذة الحفاظ، في مبلغ نبوغ ابن المديني في هذا الفنِّ.

فقد قال فيه الإمام أحمد: «أعلمنا بالعلل؛ علي بن المديني»[٢].

وقال أبو حاتم الرازي: «كان علي بن المديني عَلماً في الناس في معرفة الحديث والعلل»[٣].

وقال صالح جزرة: «أعلم من أدركت بالحديث وعلله؛ علي بن المديني»[٤].

وقال النسائي: «لم يكن في عصر أحمد مثل هؤلاء الأربعة: أحمد، ويحيى، وعلي، وإسحاق؛ وأعلمهم بالحديث وعلله علي. . .»[٥].

وقال محمد بن سيار الفرهياني: «أعلم أهل زمانه بعلل الحديث علي»[٦].

وقال ابن حبان: «كان من أعلم أهل زمانه بعلل حديث رسول الله ﷺ»[٧].

وقال الخطيب: «كان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة، وطبيبها، ولسان

---

(١) «الجرح» (٤/ ١٠١)؛ و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٦٩)؛ و«السير» (١٣/ ٢٠٣)، وغيرها.
(٢) «المجروحين» لابن حبان (١/ ٥٥/ الوعي).
(٣) «تقدمة الجرح» (٣١٩). (٤) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٧٠/ السعادة).
(٥) «شرح علل الترمذي» (ص١٨٤/ السامرائي).
(٦) «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٦٤).
(٧) «الثقات» لابن حبان (٨/ ٤١٩).

طائفة الحديث وخطيبها، رحمة الله عليه، وأكرم مثواه لديه»[١].

وقال الذهبي: «كان رأساً في الحديث وعلله». وقال أيضاً: «علي بن المديني برع في هذا الشأن، وساد الحفاظ في معرفة العلل»[٢].

وقال الحافظ في مقدمة «الفتح»: «لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم، على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن، في معرفة الصحيح والمعلَّل، فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك...»[٣].

فلا غَرْوَ بعد ذلك أن يكون كتابه في «العلل» أعظم الكتب، وأحسنها وأجلها وأفخمها، فقد قال ابن كثير: «وأحسن كتاب وضع [في] ذلك ـ يعني: العلل ـ وأجله وأفحله؛ «كتاب العلل» لعلي بن المديني شيخ البخاري»[٤].

موقف ابن المديني من محنة خلق القرآن:

قبل أن أتعرض لموقف ابن المديني من هذه المحنة، التي كان لها أثر بالغ في صفوف الرواة في ذلك الوقت؛ أعرض بإيجاز لشيء من تاريخ هذه الفتنة، فأقول وبالله التوفيق:

إن فتنة القول بخلق القرآن، من أعظم الفتن التي حاقت بالأمة الإسلامية، وكان منشأ هذه الفكرة المشؤومة والقالة الشائهة، على يد الجعد بن درهم الذي قتله خالد القسري، سنة (١٢٤هـ)، ثم رفع لواءها من بعده جهم بن صفوان، الذي قتل هو الآخر سنة (١٢٨هـ)، وخمدت هذه الفكرة شيئاً ما؛ حتى أيقظها مرة أخرى بشر المِرِّيسِيُّ (ت٢١٨هـ)، وأحمد بن أبي دُؤاد (ت٢٤٠هـ)، وكان هذا الأخير معظماً عند المأمون الذي كان ساعتئذٍ أميراً للمؤمنين، فاستطاع ابن أبي دؤاد أن يقنع المأمون بهذه الفكرة، حتى اعتنقها، بل تعصب لها وسعى إلى حمل الناس عليها بالسيف، فكتب إلى ولاته في طول البلاد وعرضها، يأمرهم بامتحان العلماء، وإرغامهم على القول بخلق القرآن. وعذب خلقاً من سادات المسلمين وعلمائهم بسبب الامتناع عن قول ذلك، وهلك المأمون، وكان قد أوصى إلى أخيه وخليفته من بعده المعتصم،

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٣٠٢). (٢) «السير» (٧/ ١٨٣)، (١١/ ٤٣).

(٣) «هدي الساري» (ص٣٤٦، ٣٤٧).

(٤) «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص٩٠).

بأن يسير سيرته تلك في امتحان الناس بخلق القرآن، وقد وفى المعتصم بوصية سلفه ـ وبئس ما فعلا ـ فامتحن العلماء، وصبَّ جام غضبه على من لم يجبه إلى تلك القولة النكراء. وكان ممن أهين وعذب في الله بسبب ذلك على يد ذلك المعتصم؛ إمام أهل السُّنّة والجماعة أبو عبد الله أحمد بن حنبل، ومحنته في ذلك وما وقع له، مذكور مشهور تغص به كتب التراجم، بل أفرد في مصنفات[(١)]. وهلك المعتصم بعد أن وَرَّثَ هذه الدعوة المشؤومة إلى خَلَفِه مِن بَعده الواثق، ولكن الواثق جرت له مناظرة، أفحم فيها، فأمسك عن امتحان الناس، وسقط ابن أبي دُؤاد من نظره، وخمد الأمر شيئاً ما، حتى تولّى رفع المحنة بكمالها أمير المؤمنين المتوكل رَحِمَهُ اللهُ فرفع عن الأمة الغمة، وحفظ أعراض الأئمة، فجزاه الله تعالى خيراً[(٢)].

والآن نتوقف عند موقف ابن المديني من هذه المحنة:

فالذي يتبين من مجموع الروايات الواردة عن ابن المديني في هذه المحنة، أنه قد أجاب بعد امتحان عسير، وتضييق مضن، وإرهاب مريع؛ أجاب مكرهاً في آخر الأمر؛ استبقاءً لحياته وهو معذور في ذلك؛ بل في أكثر من ذلك؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَـٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٦]. ومن هذه الروايات التي تبين موقفه الحقيقي من هذه الفتنة، بعيداً عن دهاليز السياسة، ومكر الساسة وسلطتهم، ما يلي:

ـ قال ابن الجنيد: سمعت يحيى بن معين، وذكر عنده علي بن المديني، فحملوا عليه، فقلت ليحيى: يا أبا زكريا، ما عَلِيٌّ عند الناس إلا مرتدٌّ. فقال: ما هو بمرتد! هو على إسلامه؛ رجل خاف، فقال ما عليه[(٣)].

ـ قال محمد بن عبد الله النيسابوري: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، يَذكُر فَضْلَ عَلِيّ بن المديني، وتقدُّمَهُ، وتبحُّرهُ في هذا العلم، فقال له بعضُ أصحابنا: قد تكلَّم فيه عمرُو بن علي! فقال: والله لو وجدتُ قُوَّةً؛ لخَرجتُ إلى

---

(١) من هذه المصنفات: «ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل» لحنبل بن إسحاق بن حنبل، نشره الدكتور محمد نغش سنة ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

(٢) انظر تفاصيل هذه المحنة في: المرجع السابق، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (٣٨٩، وما بعدها)؛ و«طبقات الشافعية الكبرى» ابن السبكي (٢/ ٤٤ ـ ٥١)؛ و«ضحى الإسلام» لأحمد أمين (٣/ ١٨٤).

(٣) «سؤالات ابن الجنيد» رقم (٤٣٦).

البصرةِ؛ فَبُلْتُ على قَبرِ عمرو بن علي[١].

ـ قال محمدُ بنُ عثمانَ بنِ أبي شيبة: سمعت عليًّا ـ على المنبر ـ يقول: من زَعَم أن القرآن مخلوقٌ فَهُوَ كافرٌ، ومن زعم أنَّ الله لا يُرَى فهو كافر، ومن زعم أنَّ الله لم يكلم موسى على الحقيقة؛ فهو كافر.

ـ قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سمعت علي بن المديني يقولُ ـ قبل أن يموت بشهرين ـ: القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، ومن قال مخلوق فهو كافرٌ[٢].

ـ قال علي بن سلمة: سمعت علي بن الحسين بن الوليد، يقول: حينَ ودَّعتُ عَلِيَّ بنَ عبدِ الله بن جَعفَرٍ قال: بَلِّغ أصحابنا عنِّي: أَنَّ القومَ كُفَّارٌ ضُلَّالٌ، ولم أجد بُدًّا مِن مُتَابَعَتِهِم؛ لأنِّي حُبستُ في بيت مُظلـم ثمانيةَ أَشهُرٍ، وفي رِجلي قَيد ثمانية أَمنَاء؛ حتى خفتُ على بصري. فإن قالوا: يأخذ منهم، فقد سُبقتُ إلى ذلك، فقد أَخَذَ مَن هُو خيرٌ مِنِّي[٣].

ـ قال مسدد بن أبي يوسف القُلُوسيُّ: سمعتُ أَبي يَقولُ: قلت لعلي بن المديني: مثلُكَ فِي عِلمِكَ يُجيبُ إلى مَا أجبتَ إليهِ؟ فقال لي: يا أبا يوسف! ما أهون عليك السيف[٤].

هذا هو الموقف الحقيقي لعلي بن المديني تجاه هذه المقالة المنكرة (خلق القرآن)، وكل ما روي مما يخالف ذلك؛ ويزج بابن المديني في صفوف المفتونين الزائغين؛ فبهتان اختلقه من لا خلاق له، وروَّج له أعداء السُّنّة، فمن ذلك البهتان:

١ ـ ما رواه أبو عبد الله غلام الخليل، عن العباس بن عبد العظيم العنبري، قال: دخلت على عَليِّ بن المديني يوماً؛ فرأيته واجماً مغموماً، فقلتُ: ما شأنُكَ؟ قال: رؤيا رأيتها. قالَ: قلت: وما هي؟ قال: رأيت كأني أخطب على منبر داود النبي ﷺ! قال: قلت: خيراً رأيت أنَّكَ تخطب على منبر نبي! فقال: لو رأيتُ كأني أخطب على منبر أيوب، كان خيراً لي؛ لأن أيوبَ بلي في بدنه، وداود فُتِن في دينه، وأخشى أن أُفتَنَ في ديني؛ فكان منه ما كان.

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٣٩).
(٢) هذا والذي قبله في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٣٩).
(٣) المرجع السابق، ولم أقف على ترجمة لعلي بن الحسين بن الوليد.
(٤) المرجع السابق.

قال الخطيب: يعني أنه أجاب لمَّا امتحن إلى القول بخلق القرآن[(١)].

والجواب عن هذه الرواية أن يقال: إن في إسنادها أبا عبد الله غلام الخليل؛ وهو ضعيف بالاتفاق، وقال أبو داود: «أخشى أن يكون دجَّال بغداد»، وقال فيه الدارقطني: «متروك»، وقال مرة أخرى: «يضع الحديث متروك»، وقال الذهبي: «غير ثقة»[(٢)]. ولا يمكن أن يوثق برواية يتفرد بها مثل هذا الهالك، لا سيما في مثل هذا الموضوع الخطير.

٢ ـ ومنها: ما رواه الحسين بن فهم: حدثني أبي قال: قال ابن أبي دُؤَاد للمعتصم: يا أمير المؤمنين! هذا يزعم ـ يعني: أحمد بن حنبل ـ أن الله تعالى يُرَى في الآخرة، والعَينُ لا تقع إلا على محدود، والله تعالى لا يُحَدُّ، فقال له المعتصم: ما عندك في هذا؟! فقال: يا أمير المؤمنين! عندي ما قاله رسول الله ﷺ. قال: وما قال عليه السلام؟ قال: حدثني محمد بن جعفر غُندر: حدثنا شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله البَجَلِيِّ، قال: كنّا مع النبي ﷺ في ليلة أربع عشرة من الشهر، فنظر إلى البدر، فقال: **«أما إنكم سترون ربكم، كما ترون هذا البدر، لا تضامون في رؤيته»**. فقال لأحمد بن أبي دُؤَاد: ما عندك في هذا؟ قال: أنظر في إسناد هذا الحديث، وكان هذا في أول يوم، ثم انصرف؛ فوجه ابن أبي دُؤَاد إلى علي بن المديني، وهو ببغداد مملق ـ يعني: فقير محتاج ـ ما يقدر على درهم، فأحضره، فما كلمه بشيء حتى وصله بعشرة آلاف درهم، وقال له: هذه وَصلَكَ بها أمير المؤمنين، وأمر أن يدفع إليه جميع ما استحق من أرزاقه، وكان له رزق سنتين، ثم قال له: يا أبا الحسن! حديث جرير بن عبد الله في الرؤية، ما هو؟ قال: صحيح. قال: فهل عندك فيه شيء؟ قال: يعفيني القاضي من هذا!! فقال: يا أبا الحسن هذه حاجة الدهر، ثم أمر له بثياب، وطيب، ومركب بسرجه، ولجامه، ولم يزل حتى قال له: في هذا الإسناد من لا يعمل عليه، ولا على ما يرويه؛ وهو قيس بن أبي حازم؛ إنما كان أعرابيًّا بَوَّالاً على عقبيه. فَقَبَّل ابن أبي دُؤَاد ابن المديني، واعتنقه. فلما كان الغد وحضروا، قال ابن أبي دُؤَاد: يا أمير المؤمنين يحتج في الرؤية بحديث جرير، وإنما

---

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص٩٠)؛ و«الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (ص١٢٢)؛ و«الميزان» (١/ ١٤١)؛ و«السير» (١١/ ٥٢) كلاهما للذهبي.

رواه عنه قيس بن أبي حازم، وهو أعرابي بوال على عقبيه!! قال: فقال أحمد بن حنبل بعد ذلك: فحين أطلع لي هذا، علمت أنه من عمل عليٍّ بن المديني. فكان هذا وأشباهه من أوكد الأمور في ضربه[١].

والجواب عن هذا: هو ما علق به الخطيب البغدادي على هذه الرواية، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما ما حكي عن علي بن المديني في هذا الخبر، من أن قيس بن أبي حازم لا يعمل على ما يرويه؛ لكونه أعرابيًّا بوَّالاً على عقبيه فهو باطل، وقد نزه الله عليًّا عن قول ذلك؛ لأن أهل الأثر ـ وفيهم علي ـ مجمعون على الاحتجاج برواية قيس بن أبي حازم، وتصحيحها؛ إذ كان من كبراء تابعي أهل الكوفة، وليس في التابعين من أدرك العشرة المُقدَّمين وروى عنهم غير قيس، مع روايته عن خلق من الصحابة سوى العشرة، ولم يحك أحد ممن ساق خبر محنة أبي عبد الله؛ أنه نوظر في حديث الرؤية. فإن كان هذا الخبر المحكي عن ابن فهْم محفوظاً؛ فأحسب أن ابن أبي دؤاد تكلم في قيس بن أبي حازم بما ذكر في الخبر، وعزا ذلك إلى علي بن المديني، والله أعلم». ثم ذكر أن علي بن المديني ذكر قيس بن أبي حازم، ونقل الخطيب نص كلام ابن المديني في قيس بن أبي حازم من كتابنا هذا «العلل»، وقد أطال ابن المديني الكلام فيه، ولم يأت فيه بشيء من هذه المفتريات، والله أعلم[٢].

وقال التاج ابن السبكي عن هذه الرواية: «... فهو أثر لا يصح»[٣].

وانظر بقية هذه الروايات، والإجابة عليها رواية رواية، في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٣٤، وما بعدها)، وفي «علي بن المديني» للدكتور إكرام الله إمداد الحق (ص١٠٥ ـ ١١٢).

ومما يؤيد ما أسلفته من صحة عقيدة ابن المديني؛ وأن ما بدر منه؛ إنما وقع فيه مكرهاً مضطرًّا إليه، وقد تاب رَحِمَهُ اللَّهُ وأناب، واستغفر الله تعالى مما بدر منه، والله يغفر له بمنه ولطفه.

أقول: مما يؤيد ذلك؛ تحمل أهل العلم لما جرى منه، وإغضاؤهم الثوب على ما بدر منه، وسبق قول ابن معين: «ما هو بمرتد؛ هو على إسلامه؛ رجل خاف فقال ما عليه»، وقال محمد بن عبد الله بن عمار: «ما أجاب إلى ما أجاب ديانة؛

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٣٢).
(٢) المرجع السابق.
(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين ابن السبكي (٢/ ١٤٧).

إلا خوفاً». وقال التاج ابن السبكي: «والصحيح عندنا؛ أنه إنما أجاب خشية السيف». ولذلك كان الطاعن في ابن المديني بسبب ذلك، بعد توبته؛ مبعثراً لما في القبور، مهدراً ما سلف من توبته، وإغضاء النقاد الجهابيذ عن هفوته.

وقد أفلت قلم الحافظ أبي جعفر العقيلي ـ رحمه الله تعالى ـ فزجَّ بابن المديني! في «كتاب الضعفاء»، وقال فيه: «جنح إلى ابن أبي دُؤَاد والجهمية، وحديثه مستقيم، إن شاء الله»(١). فقيض الله تعالى بعدله، الإمام الذهبي وأجرى الحكمة على لسانه، فرد عن ابن المديني، وقال كلاماً يكتب بماء الذهب، أسوقه بنصه، لنفاسته وجودته؛ قال رحمه الله تعالى:

«وقد بدت منه هفوة، ثم تاب منها، وهذا أبو عبد الله البخاري، وناهيك به، قد شحن «صحيحه» بحديث علي بن المديني، وقال: «ما استصغرت نفسي بين يدي أحد؛ إلا بين يدي علي بن المديني»، ولو تركت حديث علي، وصاحبه محمد، وشيخه عبد الرزاق، وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان، وأبان العطار، وإسرائيل، وأزهر السمان، وبهز بن أسد، وثابت البناني، وجرير بن عبد الحميد؛ لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال، أفما لك عقل يا عُقَيْليّ؟! أتدري فيمن تتكلم؟! وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط، لنذب عنهم، ولنزيف ما قيل فيهم. كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات؟! بل؛ وأوثق من ثقات كثيرين، لم توردهم في كتابك؛ فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت، الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه؛ بل الثقة الحافظ، إذا انفرد بأحاديث؛ كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها؛ اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء، فيعرف ذلك؛ فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه؟! وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغرض هذا؛ فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث. وإن تفرد الثقة المتقن، يعد صحيحاً غريباً، وإن تفرد الصدوق ومن دونه، يعد منكراً، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً، يصيِّره متروك

---

(١) «ضعفاء العقيلي» ترجمة [١٢٤٢] بتحقيقنا.

الحديث، ثم ما كل أحد فيه بدعة، أو له هفوة، أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات، الذين فيهم أدنى بدعة، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم؛ أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق، إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع.

وأما علي بن المديني؛ فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن؛ بل لعله فرد زمانه في معناه، وقد أدرك حماد بن زيد، وصنف التصانيف، وهو تلميذ يحيى بن سعيد القطان ويقال: لابن المديني نحو مائتي مصنف»[1].

وما وقع لابن المديني من العقيلي، وقع له مثله من الحافظ ابن رجب رحمه الله، فقد وقف الحافظ ابن حجر على حواشٍ كتبها ابن رجب على نسخة من «القراءة خلف الإمام» للبخاري، فيها وصفه له بالميل، ونوع هوى، وغلبة التعصب، وأن علي بن المديني ليس بفقيه ولو لزم البخاري أحمد، وتفقه به؛ كان خيراً له من لزوم علي بن المديني وتخبيطه، إلى غير ذلك.

فكتب الحافظ ابن حجر ما نصه: «الحواشي التي به بخط الشيخ زين الدين بن رجب الحنبلي البغدادي، نزيل دمشق، ولقد أظهر فيها من التعصب والتهور ما كان ينبغي له أن يتنزه عنه؛ ولكن من يبلغ به الغضب إلى أن يقول في علي بن المديني: ليس بفقيه؛ يسقط معه الكلام والسلام؛ كأنه ما طرق سمعَهُ قول البخاري: إنه ما رأى أعلم من علي بن المديني، وقد رأى أحمد وتلك الطبقة، وطبقة قبلهم بقليل»[2].

وفاة ابن المديني:

وبعد عمر زاخر بالعلم والتبحر فيه، رحل إمامنا ابن المديني، يوم الاثنين، ليومين بقيا من شهر ذي القعدة، سنة أربع وثلاثين بعد المائتين. وقد بلغ من العمر ثلاثاً وسبعين سنةً.

وهذا القول في تحديد وفاته؛ هو قول البخاري، وابن سعد، وعلي بن

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٦٠ ـ ٦١).

(٢) «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي (ص٣٠٧).

أحمد بن النضر، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، وحنبل بن إسحاق، وأبي القاسم البغوي، والحارث بن محمد[١].

وخالفهم يعقوب بن سفيان الفسوي، وعبيد بن محمد فقالا: «سنة خمس وثلاثين ومائتين»[٢].

وقال ابن النديم: «توفي يوم الاثنين لثلاث بقين من ذي القعدة سنة ثمان وخمسين ومائتين»[٣].

وقال أبو يعلى الخليلي: «توفي علي في سنة ثمان وثلاثين ومائتين»[٤].

وذكر ابن عساكر قولاً خامساً بصيغة التضعيف، وهو أنه توفي سنة (٢٣٦)[٥].

وعلى كلٍّ؛ فالقول الراجح هو الأول، وهو قول البخاري والجمهور، وهو الذي يتفق مع ما ذكروا في مبلغ سنه، من أنه ثلاث وسبعون سنة.

وقد توفي ابن المديني بالعسكر، بمدينة سُرَّ مَن رَأى[٦]، في كتيبة القمقمة.

وقال حنبل بن إسحاق: «ورجع إلى البصرة، فمات...»، وتعقبه الخطيب قائلاً: «بسرَّ من رأى مات، لا بالبصرة». فرحمه الله تعالى رحمة واسعة، وأدخله فسيح جناته.

* * *

---

(١) «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٨٤)؛ و«الأوسط» (٣٦٣/زنجويه)؛ و«الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٠٨)؛ و«تاريخ بغداد» (١٠/ ٧١، و١١/ ٤٧٢، ٤٧٣/ السعادة).

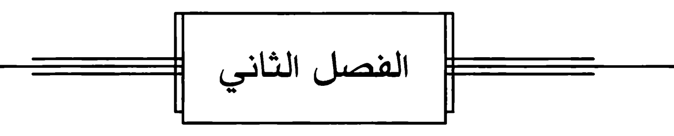
(٢) «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢١٠)؛ و«تاريخ بغداد» (١١/ ٤٧٣/ السعادة).

(٣) «الفهرست» لابن النديم (ص٢٨٦).

(٤) «الإرشاد» للخليلي (٢/ ٥٩٩).

(٥) «المعجم المشتمل» لابن عساكر (ص١٩٣).

(٦) سر من رأى، مدينة عظيمة بالعراق، وهي المعروفة بسامراء، بناها المعتصم سنة ٢٢١هـ، والعسكر موضع معروف بها، وهو عسكر سامراء. وانظر: «معجم ما استعجم» (٣/ ٧٣٤)؛ و«معجم البلدان» (٣/ ١٧٣).



التعريف بالكتاب موضوع الدراسة
«عِلَلُ الحَدِيثِ، وَمَعرِفَةُ الرِّجَالِ، وَالتَّارِيخ»

تحقيق اسم الكتاب:

إنه لمن دواعي العجب؛ أن يكون كتاب بهذه الأهمية، ومؤلفه إمامٌ بهذا الحجم والخطورة العملية في فنه، ولا يصلنا منه اليوم إلا نسخة وحيدة، هي في الواقع فرعٌ عن نسخة أخرى أصلٍ لم نرها ولم نسمع بها!!

نعم؛ هذا هو شأن هذا الكتاب الفذِّ؛ «علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ» لابن المديني، والذي هو موضوع دراستي هذه. فقد وصلتنا نسخته الفريدة ضمن مجموع حديثي نادر، جمع فيه ناسخه عدداً لا بأس به من الأجزاء الحديثية النادرة، وكثير منها لا يوجد له في العالم ـ حتى الآن، حسب معرفتي ـ نسخة أخرى، ومن هذا الصنف، كتابنا هذا موضوع الدراسة. وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى، بعد المبحث القادم، تحت عنوان: (نسخه الخطية).

والذي يعنيني هنا؛ هو أن هذه النسخة المذكورة، قد خلت من اسم الكتاب، ولم يتعرض الناسخ لذلك، لا في أولها، ولا في آخرها؛ اللهمَّ إلا ما كتبه في خاتمة الرسالة التي قبلها في المجموع المذكور، وهي «سؤالات ابن بكير للدارقطني»، حيث قال في خاتمتها: «يتلوه مقابلها ـ إن شاء الله تعالى ـ كتاب «علل الحديث، ومعرفة الرجال» تأليف الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السَّعدي المديني، رضي الله عنه».

وقد استعمل هذا الكتاب من كتب ابن المديني، جمع من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين، ذكرتهم عند كل نص يستعملونه من هذا الكتاب، أثناء تحقيقي له، والحمد لله، لكن أكثرهم لم يصرح باسم الكتاب، وقليل منهم من صرح به، فمنهم:

١ ـ الإمام الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٤٣هـ) في

«ثبت مسموعاته» (ص٢١٩)، سَمَّاه: «كتاب علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ».

٢ ـ الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عمر، ابن رُشَيْدٍ السَّبْتيّ الفِهْري (ت٧٢١هـ) في كتابه «السَّنَن الأَبْيَن» (ص١٦٩) وقد سمَّاه: «كتاب التاريخ والعلل»، وسمَّاه في (ص١٥٠): «التاريخ».

٣ ـ الإمام الحافظ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) في «شرح علل الترمذي» (٢/٦٤٦/عتر) سمَّاه: «العلل».

٤ ـ الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في «تهذيب التهذيب» (٨/٣٣٩/الفكر)، وقد سمَّاه: «التاريخ والعلل»، وسمَّاه في «النكت على ابن الصلاح» (٢/٥٩٦): «كتاب العلل».

والذي أرجح أن الصواب في تسمية هذا الكتاب؛ هو ما سمَّاه به الضياء المقدسي، وهو: «**علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ**»، وذلك لسببين:

أولهما: أنه أكمل الأسماء التي وصلتنا، ثم إنه ذكره في معرض التعريف بالكتاب وبسماعه إياه من شيوخه، عن ابن المديني. بخلاف الباقين ممن سمَّاه باسم مختصر من هذا؛ فإنهم ذكروه في معرض العزو، لا التعريف، وهذا العزو يكتفي فيه بما يميز الكتاب المعزو إليه، وهو ـ أي: العزو ـ مَظِنَّةُ الاختصار.

وثانيهما: أن هذا الاسم، هو أكثر هذه الأسماء دلالة على مضمون الكتاب ومحتواه، فإن الكتاب في واقع الأمر، يشتمل على ثلاثة موضوعات رئيسة هي: علل الأحاديث، ومعرفة الرجال وأحوالهم، والتواريخ، وسوف يأتي تفصيل هذا مدعوماً بأمثلة من الكتاب بعد قليل إن شاء الله تعالى، والله تعالى أعلم بالصواب.

صحة نسبته إلى ابن المديني:

ولا يخالجني أدنى شكٍّ، في نسبة هذا الكتاب إلى ابن المديني، لأمور عديدة، أكتفي منها بما يلي:

١ ـ صحة الأسانيد إليه به، وسيأتي تفصيل ذلك بعد قليل، تحت عنوان (أسانيده).

٢ ـ أن كل نصٍّ من نصوصه، إلا النادر؛ قد وقفت ـ بحمد الله وفضله ـ على من نقله، أو نقل بعضه عن ابن المديني، وذكرت ذلك أثناء تحقيقي وتخريجي لهذه النصوص نصًّا نصًّا.

أسانيد الكتاب وترجمة رواته

هذا؛ ومما يزيد الكتاب ثبوتاً، ويؤكد نسبته إلى مؤلفه ابن المديني، صحة الإسناد بهذا الكتاب إلى ابن المديني، وأنا ذاكر الآن جميع ما وقفت عليه من أسانيده التي وصلنا بها، ورواه بها الأئمة الأثبات في مصنفاتهم:

أولاً: إسناد النسخة الخطية التي وصلتنا:

«قَالَ: أَخبَرَنَا الشَّيخَانِ: الإِمَامُ الحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ، أَحمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَحمَدَ السِّلَفِيُّ الأَصبَهَانِيُّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بنُ عَبدِ الرَّحمٰنِ بن يَحيَى[١]، فِي كِتابَيهِمَا إِليَّ، قَالَا: أَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ المُشَرَّفِ بنِ مُسلِمٍ الأَنمَاطِيُّ، مِن أَصلِ سَمَاعِهِ.

قَالَ الحَافظُ أَبُو طاهرٍ: وَأَخبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ الحُسَينِ بنِ عُمَرَ الفَرَّاءُ المَوصِلِيُّ، بِمِصرَ. قَالَا[٢]: أَنَا أَبُو إِسحَاقَ إِبرَاهِيمُ بنُ سَعِيدِ بنِ عَبدِ اللهِ الحَافِظُ، بِمِصرَ: أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبدُ الرَّحمٰن بنُ عُمَرَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَعِيدٍ، المَعرُوفُ بِابنِ النَّحَّاسِ المُعَدِّلُ، قِرَاءَةً عَلَيهِ بِمِصرَ، فِي المُحَرَّمِ، سَنَةَ سَبعٍ وَأَربَعِمائَةٍ: أَخبرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ دَعلَجُ بنُ أَحمَدَ بن عَبدِ الرَّحمٰن السّجزِيُّ ـ قَدِمَ عَلينا سَنَةَ سَبعٍ وَثَلَاثِينَ وثَلَاثِمِائَة ـ: أَنَا أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بنُ أَحمَدَ بن البَرَاءِ فِي رَبِيعٍ الأَوَّلِ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَينِ: حَدَّثَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ جعفَرِ بنِ نَجِيحٍ السَّعدِيُّ المَدِينِيُّ، قِرَاءَةً عَلَيهِ، قَالَ: . . . فَذَكَرَهُ».

وكما سيأتي؛ فإن هناك انقطاعاً بين ناسخ هذه النسخة، وبين راوييها الأولين، أبي طاهر السلفي وأبي محمد العثماني، ولكن هذا الانقطاع غير مؤثر هنا؛ إذ إن جميع النصوص الواردة في هذا الكتاب، قد ثبت نسبتها إلى ابن المديني، إما من

---

(١) هو: العثماني الديباجي، كما يأتي في ترجمته بعد قليل.

(٢) يعني: ابن المشرف الأنماطي، وابن الفراء الموصلي.

هذا الطريق، أو من طرق أخرى، كما ستراه واضحاً في قسم التحقيق، إن شاء الله تعالى.

وأيضاً؛ فقد وقفت على من وصل هذا الانقطاع[١]، وهذا ما سأذكره في (ثانياً).

ثانياً: إسناد هذا الكتاب، في الكتب التي نقلت عنه بالإسناد:

وقد نقل كثير من الأئمة في مصنفاتهم، نصوصاً كثيرة من هذا الكتاب، وكثير منها مسند، فمنهم:

١ ـ الإمام الحافظ أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفَسَوي (ت٢٧٧هـ) في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٥٣)، عن محمد بن عبد الرحيم، عن ابن المديني.

٢ ـ الإمام الحافظ، أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، وذلك في كتابه «الجرح والتعديل»، في مواطن كثيرة جدًّا منها (١/ ١٧)، وفي «المراسيل»، في مواطن كثيرة أيضاً، منها (ص٧٢).

وهو يروي هذا الكتاب عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن البراء، عن ابن المديني.

٣ ـ الإمام الحافظ، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه (ت٣٩٥هـ) في كتابه «شروط الأئمة» (ص٤٠، وص٨٥) عن محمد بن الحسين أبي طاهر، عن أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي.

وعن سلم بن الفضل، ومسلم بن عقيل، كلاهما عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة.

كلاهما (أبو قلابة، وابن أبي شيبة)، عن ابن المديني.

وقد أسند ابن منده في كتابه المذكور، بهذه الأسانيد، ما يقارب ثلاث ورقات متواليات، من مخطوط كتابنا.

٤ ـ الإمام الحافظ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) في كتابه «المدخل إلى السنن الكبرى» في مواطن، منها (١/ ١٤٩)، وفي «معرفة السنن

---

(١) ويلاحظ أن هذا الانقطاع متأخر، وما ذكرته من أسانيد في (ثانياً) متقدم إلى رقم (٧)، فهو قبل حدوث الانقطاع، والله تعالى أعلم.

والآثار» في مواضع، منها (٤/ ٣٩٥) عن أبي عبد الله الحاكم الحافظ عن أبي محمد الحسن بن محمد بن إسحاق الإسفرائيني، عن ابن البراء.

٥ ـ الإمام الحافظ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) في «تاريخ بغداد» في مواطن كثيرة، منها (١٦/ ١٧٦)، وفي «موضح أوهام الجمع والتفريق» في مواطن، منها (١/ ٤٥٠، ٤٥١)، وفي «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» في مواطن، منها (١/ ١٣٥) عن علي بن محمد بن عبد الله المعدِّل، عن عثمان بن أحمد الدقاق، قال: قُرِئَ على محمد بن أحمد بن البراء، وأنا حاضر، قال: قال علي بن المديني، وذكر بهذا الإسناد طائفة من نصوص الكتاب.

وقد أسند ابن عساكر في «تاريخ دمشق» في مواطن متكاثرة، بواسطة الخطيب، بهذا الإسناد، كثيراً من النصوص التي أسندها الخطيب.

وللخطيب إسناد آخر، أسند به بعض النصوص من هذا الكتاب، وهو ما يرويه الخطيب، عن الحسن بن علي الجَوهَرِيِّ، عن محمد بن المظفر، عن محمد بن سليمان الباغَنْدِيِّ، عن علي بن المديني.

وللخطيب في «تاريخه» (١١/ ٥١٢) إسناد ثالث، من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي، عن محمد بن عبد الرحيم، عن ابن المديني. ومن طريق الخطيب؛ ابن عساكر (١٩/ ٣٢٧).

وهناك إسناد رابع يروي به الخطيب هذا الكتاب عن ابن المديني، وهو في «الجامع لأخلاق الراوي، وآداب السامع» (٢/ ٢٨٩) عن منصور بن ربيعة الزُّهري خطيب الدِّينَوَر بها، عن علي بن أحمد بن علي بن راشد، عن أحمد بن يحيى بن الجارود، قال: سمعت علي بن المديني، فذكر نصًّا من هذا الكتاب.

٦ ـ الإمام الحافظ، أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت٥٧١هـ) في «تاريخ دمشق الكبير» في مواطن شتى، منها (ت٥٢/ ٣٣٤/ الفكر)، و(٢٧/ ٢٩٨/ إحياء التراث) عن أبي القاسم ابن السمرقندي، عن أبي بكرٍ محمد بن هبة الله بن الحسن، وأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد البزار، أنا علي بن محمد بن عبد الله بن بشران: أنا عثمان بن أحمد: أنا محمد بن أحمد بن البراء: أنا عَلِيُّ بنُ المَدِينيِّ.

٧ ـ الإمام الحافظ شرف الدين أبو الحسن علي بن المفضَّل المقدسي (ت٦١١هـ) في كتاب «الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين» (ص٢٦٩)، وقد أسند ما يقارب ورقة من مطلع كتابنا هذا، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن بن يحيى العثماني، وساق إسناد العثماني بِرُمَّتِهِ، والعثماني هو مطلع إسناد نسختنا الخطية، مقروناً بالسِّلَفي. فيكون هذا هو وصل الانقطاع في إسناد نسختنا الخطية، بين الناسخ، وبين العثماني والسلفي معاً، وبهذا تصح الرواية إلى العثماني الديباجي بهذه النسخة.

وظاهرٌ أن نسخة ابن المفضَّل إنما يرويها عن سند نسختنا هذه التي أقوم بتحقيقها في هذه الأطروحة، وقد اتفقت نسخة ابن المفضل مع نسختنا، حتى في الأخطاء، مما يؤكد ما استظهرته، والله أعلم.

٨ ـ الإمام الحافظ، ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٤٣هـ) قال في «ثَبَته» (ص٢١٩) قرأت على الشيخ الإمام الحافظ، عبد الرزاق بن عبد القادر الجيلي كتاب «علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ» لأبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني بروايته، عن صدقة بن الحسين بن. . . ، عن أبي الحسن بن حميد، عن ابن بشران، عن ابن السماك، عن ابن [البراء]، عن المصنف، في يوم الأحد الحادي عشر، من شهر شعبان، من سنة إحدى وستمائة، بمنزل الشيخ. النسخة بوقف ابن ناصر، وللشيخ نسخة، ولِيَ الأجزاء الأُوَل.

٩ ـ الإمام الحافظ، أبو عبد الله محمد بن عمر، ابن رُشَيدٍ السَّبْتِيّ الفِهرِي (ت٧٢١هـ) في كتابه. «السَّنَنُ الأبين» (ص١٦٩) قال: أنا أبو العباس أحمد بن عيسى بن يوسف المقدسي الشَّروطيُّ، كتابةً؛ إذ لَقِيتُهُ بمدينة بِلبِيس، من الديار المصرية، عن العَدلِ أبي القاسم الحسين بن هبة الله بن صَصْرَى، إجازة، عن أبي القاسم صَدَقَة بن محمد بن الحسين، إجازةً، عن أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد البزَّار، عن أبي الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران، عن أبي عمرو عثمان بن أحمد الدقاق، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن البَرَاء العَبدِي، عن أبي الحسن علي بن المديني.

نسخته الخطية

كما أسلفت؛ فليس لهذا الكتاب الفَذِّ، سوى نسخة خطية واحدة، ضمن مجموع حديثي نادرٍ، وهو من محفوظات مكتبة سراي أحمد الثالث بتركيا، تحت رقم (٦٢٤/٢٦)، وكتابنا فيه من ورقة (٢٥٥/ب ـ ٢٦٨/أ)، فهو في (١٤) لوحة، في كل لوحة صفحتان؛ عدا اللوحة الأولى، ففيها صفحة واحدة، وفي كل صفحة (٢٥) سطراً.

وناسخها هو أبو بكر بن علي بن إسماعيل الأنصاري؛ جاء في اللوحة الأخيرة من هذا المجموع (٢٩٨/أ):

«كمل كتاب «الطبقات» من تخريج مسلم، وبه كمل جميع الكتاب الجامع للكتب، بحمد الله ومنه وعونه، في ثاني شهر رمضان المعظَّم، سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، بميدان الفتح بالقاهرة المعزية، على يد العبد الفقير إلى الله تعالى، أبي بكر بن علي بن إسماعيل الأنصاري البَهنَسِيّ الشَّافعي، عامله الله بلطفه في الدارين، هو ووالديه، وجميع المسلمين، آمين.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله، وحسبنا الله، ونعم الوكيل».

ومن هذا النصِّ يعلم اسم الناسخ، وتاريخ النسخ، ومكانه، والله أعلم.

ولم يذكر الناسخ أنه قابل هذه النسخة على أصل معتمد!! أو قرأها على شيخ من العلماء المعروفين! بل لم يذكر إسناده إلى السِّلَفِيِّ، والعثماني، راوِيَيْ هذه النسخة؛ مع أن بينه وبينهما مفاوزَ تنقطع فيها أعناق المطي؛ فالسِّلَفِي ـ وهو آخرهما وفاة ـ مات سنة (٥٧٦هـ)، وتاريخ الانتهاء من هذه النسخة (٧٢٨هـ)!! فالظاهر أن الناسخ وجد أصلاً من هذا الكتاب عليه السند المذكور، فنسخه كما هو، والله تعالى أعلم.

وقد وقع للناسخ هنات في بعض المواضع، وأسقط كلمات في مواطن أخرى،

وقد نبهت على كل هذا وأمثاله، وأصلحته، وشرحته في مواطنه، حسب قواعد التحقيق، والله المستعان.

وهذه النسخة من الكتاب يظهر ـ والله أعلم ـ أنها تكاد تكون كاملة، فإن فيها أولها، وآخرها، وقد وصفها الضياء المقدسي في «ثبته» (ص٢١٩) فقال: «هو ثلاثة أجزاء». والجزء عندهم حوالي (١٠) ورقات، وما معنا (١٤) ورقة، ولا إشكال؛ فهذا يحمل على أن نسخة الضياء كتبت بخط كبير وواضح، بخلاف نسختنا هذه فإنها كتبت بخط صغير متلاصقة الأسطر شيئاً ما، ولو كتبت بخط واضح، وتباعدت أسطرها عما هي عليه قليلاً؛ لصارت على حد قول الضياء، أو قريباً منه.

وإنما قلت: (تكاد تكون كاملة)، ولم أجزم بكمالها؛ لأنني وقفت في المصادر التي نَقَلَت عن ابن المديني بالإسناد، كثيراً من نصوص كتابنا هذا، أقول: وقفت في بعض هذه المصادر على نصوص بنفس الإسناد الذي يروون به من كتابنا، وليست في نسختنا[١].

وسأترجم الآن لرواة النسخة التي وصلتنا:

١ ـ أبو طاهر السِّلَفيُّ[٢]. هو الإمام المسند الكبير الرُّحلَة الجليل صدر الدين أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني. مولده في سنة (٤٧٥هـ) على أرجح الأقوال.

بكَّر بالحضور لمجالس الحديث منذ نعومة أظفاره، فأول مجلس شهده السَّلفي، كان مجلس رزق الله التميمي الحنبلي (ت٤٨٨هـ)، وكان السلفي فيه متفرِّجاً مع الصبيان. وأول سماعه كان لمحمد بن محمد بن عبد الرحمٰن المديني (ت٤٨٩هـ). وقد عُمِّرَ حتى ألحق الأحفاد بالأجداد، والصغار بالكبار، وكان مغرماً بجمع الكتب، وآمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، حريصاً على نشر العلم. وتوفي فجأة بعد صلاة الصبح، يوم الجمعة، الخامس من شهر ربيع الآخر، سنة (٥٧٦هـ) بثغر الإسكندرية[٣]. رحمه الله تعالى.

---

(١) انظر على سبيل المثال: «تاريخ بغداد» (٤/ ١٠٥/ السعادة)؛ و«تاريخ ابن عساكر» (٢٥/ ٤٣٣)، و(٥٥/ ٣١٣)، و(٦٤/ ٢٥١) ط. الفكر.

(٢) السلفي؛ نسبة إلى سلفة، وهو لقب جده أحمد، لقب بهذا لغلظ شفته. «الأنساب» (٣/ ٢٧٤).

(٣) انظر: «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٠٨)؛ و«السير» (٢١/ ٥).

٢ ـ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن بن يحيى العثماني الدِّيبَاجِيّ الإسكندراني، المعروف بابن أبي اليابس. مولده في سنة (٤٨٤هـ).

قال الذهبي: كان ثقة في نفسه، وقد قال حماد الحرَّاني: رَمَى أبو طاهر السِّلَفِيُّ، العُثمانيَّ بالكذب، فذكر لي جماعة من أعيان أهل الإسكندرية أن العثماني كان صحيح السماعات، ثقة ثبتاً صالحاً متعفِّفاً، يقرئ النحو واللغة والحديث، وسمعت جماعة يقولون: إن كان يقول: كل من بيني وبينه شيء؛ فهو في حلٍّ؛ ما عدا السِّلَفيّ، فبيني وبينه وقفة بين يدي الله. توفي سنة (٥٧٢هـ)[1]. رحمه الله تعالى.

٣ ـ أبو الحسن علي بن المشرّف بن مسلم بن حميد بن عبد المنعم بن عبد الرحمٰن الأنماطي. مولده في سنة (٤٣٧هـ).

قال السِّلَفِيُّ: كان كثير السماعات، والشيوخ، مشهوراً بالطلب... وقال أيضاً: انتقيت من أصوله التي لا أرتاب فيها، أكثر من مائة جزء، ووقفت في جملة أجزائه على ما لا أرتضيه ـ عفا الله عنه ـ. وقد فسَّر الذهبي، وغيره ما لم يرتضه السلفي من ابن المشرف، فيما نقلاه عن السلفي أنه قال: زَوَّر سماعات، مهما وجد بخط غيره من مسموعه؛ فهو صحيح.

ولا نرتاب في أن كتابنا هذا، إنما هو من صحيح مسموعات ابن المشرف، لأمرين:

أ ـ أن السِّلفيَّ، إنما انتقى من أصول ابن المشرف ما لا يرتاب فيه، ولذا قال في سياقته إسناد كتابنا (من أصل سماعه)؛ يعني: الذي لا يرتاب فيه.

ب ـ أن السلفي قد رواه عن غير ابن المشرف، وهو ابن الفراء فهو كالمتابع لابن المشرف، وهذا أثبت، وأقوى في صحة هذا السماع، والله تعالى أعلم. توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عشية يوم الثلاثاء الثاني عشر من شعبان، سنة (٥١٨هـ)[2].

٤ ـ أبو الحسن علي بن الحسين بن عمر بن الفراء الموصلي. مولده في سنة (٤٣٣هـ).

---

(١) «تاريخ الإسلام» (٤٠/وفيات ٥٧٢هـ)؛ و«السير» (٢٠/٥٩٦).

(٢) «معجم السفر» للسلفي (٤٩٩)؛ و«الميزان» (٥/١٩٠/العلمية)؛ و«تكملة إكمال الإكمال» لابن الصابوني (٣٠٠).

قال السلفي فيه: هو من ثقات الرواة، وأكثر شيوخنا بمصر سماعاً، أصوله أصول أهل الصدق، وقد انتخبت من أجزائه مائة جزء. توفي سنة (٥١٩هـ)[١].

٥ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبد الله النعماني، مولاهم، الحبَّال. مولده في سنة (٣٩١هـ). خرَّج لنفسه عوالي سفيان بن عيينة، وكان يتجرُ في الكتب ويخبرها، وحصَّل من الأصول والأجزاء ما لا يوصف كثرةً. وكان متقناً ثقةً، حافظاً، متحرِّياً، صادقاً. توفي في سنة (٤٨٢هـ)[٢].

٦ ـ أبو محمد عبد الرحمٰن بن عمر بن محمد بن سعد، المعروف بابن النحاس المعدِّل. مسند الديار المصرية في وقته، مولده في سنة (٣٢٣هـ). وأول سماعه، وهو ابن ثمان سنين، وأعلى ما عنده من المسموعات: (الخلعيات). وحَجَّ في سنة (٣٣٩هـ)، وجاور، فأكثر عن أبي سعيد الأعرابي. وله مشيخة في جزئين، وتوفي سنة (٤١٦هـ)[٣].

٧ ـ أبو محمد دعلج بن أحمد بن دعلج بن عبد الرحمٰن السجزي السختياني، المحدث الحجة الفقيه، مولده في سنة (٢٥٩هـ) أو قبلها بقليل.

سمع ما لا يوصف كثرة بالحرمين، والعراق، وخراسان، والنواحي، حال جولانه بالتجارة، وكان يفتي على مذهب ابن خزيمة، وكان من أصحابه، وكان من ذوي اليسار والأحوال، وأحد المشهورين بالبر والإفضال، وله صدقات جارية، ووقوف مُحَبَّسَةٌ على أهل الحديث ببغداد، وبمكة وسجستان، وغيرها. وتوفي سنة (٣٥١هـ)[٤].

٨ ـ أبو الحسن محمد بن أحمد بن البراء بن المبارك العبدي القاضي.

سمع من علي بن المديني، والمعافى بن سليمان، وغيرهما.

وقال الخطيب: وكان ثقة. توفي سنة (٢٢٩هـ)[٥].

* * *

---

(١) «تاريخ الإسلام» (٣٥/وفيات ٥١٩هـ)؛ و«السير» (١٩/ ٥٠٠).

(٢) «السير» (١٨/ ٤٩٥)؛ و«الإكمال» لابن ماكولا (٢/ ٣٧٩).

(٣) «تاريخ الإسلام» (٢٨/وفيات ٤١٦هـ)؛ و«السير» (١٧/ ٣١٣).

(٤) «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٨٧/السعادة)؛ و«تاريخ دمشق» (١٧/ ٢٧٧)؛ و«السير» (١٦/ ٣٠).

(٥) «تاريخ بغداد» (١/ ٢٨١)؛ و«العبر» للذهبي (١/ ٤٢٠).

منهج ابن المديني في هذا الكتاب

موارده:

كشأن المتقدمين من المصنفين في عصور الرواية؛ فإنهم يعتمدون فيما يوردونه في مصنفاتهم على ما يروونه مشافهة عن مشايخهم ومَن قَبلَهم من العلماء الموثوقين، وأحياناً ينسبونه صراحة لهؤلاء الشيوخ، وفي بعض الأحيان لا ينسبونه صراحة إليهم، وربما كان ما يوردونه من قبيل الاجتهاد القائم على الدليل، ولم يسبقهم إليه غيرهم. ولذلك فإن موارد ابن المديني في هذا الكتاب لا تخرج عن هذا التقسيم المذكور، فهي إما:

١ ـ **رواية عن شيوخه، فمن فوقهم**، وما معنا من هذا القبيل قليل، لا يجاوز خمسة عشر نصًّا من مجموع الكتاب، وهي موزعة كالتالي:

أ ـ سفيان بن عيينة، في الفقرات: (٧٥)، و(٧٨)، و(١٧٤).

ب ـ يحيى بن سعيد القطان، في الفقرات: (٢٧)، و(٣٢).

ج ـ شعبة بن الحجاج، في الفقرات: (١٣)، و(٧٩)، و(٨١).

د ـ عامر بن شراحيل الشعبي، في الفقرات: (٦)، و(٧)، و(١٠).

هـ ـ مسروق بن الأجدع، في الفقرات: (٨)، و(١١)، و(١٢)، و(١٣).

٢ ـ **ما قاله باجتهاده واستنباطه، ولم يعزه لأحد**، وهذا هو بقية الكتاب، وهذا ينقسم إلى قسمين، هو الآخر:

أ ـ ما وجدته عند أحدٍ ممن سبقه، فلعله استفاده منه، ولهذا أمثلة قليلة، منها على سبيل المثال لا الحصر: موافقة بهز بن أسد له في سماع الحسن من أبي بكرة، في الفقرة (٤٣)، وموافقة بهز والقطان له في نفي سماع الحسن من عمران (٤٤).

ب ـ وما لم أجده عند أحدٍ ممن سبقه، هو الأعم الأغلب. والله أعلم.

مشتملات الكتاب

إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين اسم الكتاب، وبين مضمونه ومحتواه، كما أسلفت هذا آنفاً؛ فعنوان هذا الكتاب مطابق لمحتواه، على تفاوت بين أجزاء هذا العنوان، كثرةً وقلةً، في الحديث عنهم داخل الكتاب، وعليه فإن كتاب «علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ» يشتمل على ثلاثة موضوعات أساسية، هي كالتالي:

أولاً: علل الحديث:

وهذا الموضوع هو أهم موضوعات الكتاب؛ ذلك أن المؤلف كان أعلم أهل عصره ومن بعدهم بعلل الحديث! ولذلك فهذه النماذج التي تكلم عليها وعلَّلها في هذا الكتاب، تمثل في مجموعها شيئاً من هذا المنهج الفذ الذي انتهجه ابن المديني وبرع فيه، حتى قال فيه البخاري: «ما استصغرت نفسي عند أحدٍ؛ غير علي بن المديني»، وقد تعرض ابن المديني في هذا الكتاب لثلاث مسائل من رؤوس مسائل التعليل، ألا وهي:

١ ـ مسألة انقطاع السند، واتصاله

وذلك ببيانه لمن سمع من الراوي، ومن لم يسمع منه، ولو عاصره، وهي مسألة في غاية الأهمية، ويقوم عليها تصحيح الحديث وتضعيفه، وقد عالج ابن المديني هذه المسألة في مساحة واسعة من الكتاب استغرقت هذه الفقرات:

من (٣٢) إلى (٣٩)، ومن (٤١) إلى (٦٧)، ومن (٦٩) إلى (٧٤)، و(٧٩)، و(٨١)، و(١١٥)، و(١١٦)، و(١٣٧)، و(١٣٩)، و(٩٤)، و(٩٥)، و(١٦١).

وقد وافقه غيره من العلماء في كثير من هذه المواطن المذكورة، وأرقام ما وافقوه فيه كالآتي:

(٣٩)، و(٤٣)، و(٤٤)، و(٤٧)، و(٤٩ ـ ٥٤)، و(٦٣)، و(٦٤)، و(٦٥)، و(٨١).

وهذه المواطن قد خالفه فيها بعض العلماء أيضاً، وأما ما خولف فيه ولم أقف على من وافقه عليه: (٣٢)، و(٣٣)، و(٣٨)، و(٤٨)، و(٦٦)، و(٦٧)، و(٩٤). وانظر ما علقته هناك تحت هذه الأرقام في قسم التحقيق، والله أعلم.

وأسوق الآن بعض النقاط التي ركز عليها ابن المديني، من خلال دراستي لهذه الفقرات التي تناول فيها مسألة الاتصال والانقطاع، فمن هذه النقاط:

أ ـ عدم اعتداده بالروايات الضعيفة، التي يأتي فيها التصريح بالسماع، أو ما يفيد اللقاء.

فمن ذلك ما في الفقرة (٦١) حيث يقول ابن البراء: «... فَقُلْت لَهُ [يعني: لعلي] المبارَكُ ـ يَعنِي: ابنَ فَضَالَةَ ـ يَقُولُ ـ فِي حَدِيثِ الحَسَنِ، عَنِ الأَسوَدِ: أَتَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقُلتُ إِنِّي حَمِدتُ رَبِّي بِمَحَامِدَ: أَخبرَنِي الأَسوَدُ.

فَلَم يَعتَمِد عَلَى المُبَارَكِ فِي ذَلِكَ»، وانظر ما علقته عند ذلك الموضع. وانظر كذلك (٣٢، ٣٣). ويدخل في هذا، التالي وهو:

ب ـ تعليقه ثبوت السماع على صحة الخبر الوارد فيه ذلك التصريح بالسماع.

ومن ذلك الفقرة (٤٤) حيث يقول: «وَلَم يَسمَع [أي: الحسن] مِن عِمرَانَ بنِ حُصَين شيئاً، وَلَيس بِصَحِيحٍ؛ لَم يَصِح عَنِ الحَسَنِ، عَن عِمرَانَ سَمَاعٌ مِن وَجهٍ صَحيحٍ ثَابِتٍ». انظر الفقرات: (٤١)، و(٥٦).

جـ ـ استدلاله على عدم ثبوت السماع واللقاء، بوجود الواسطة.

فمن ذلك الفقرة (٣٥) حيث يقول: «وَرَوَى عَنهُ [يعني: عن زيد بن ثابت] أَبُو سلَمَةَ، وَرَوَى عَن نُفَيعٍ مَولَى [أُمِّ] سَلَمَةَ، عَنهُ». وكان قد ذكره في الفقرة (٢٣) فيمن لم يسمع من زيد بن ثابت. وانظر الفقرة (٣٨) ومحاققة شيخه القطان له، ولفته إلى أنه ليس كل ما روى بالواسطة، يكون عند رفعها منقطعاً، فراجعه هنالك في قسم التحقيق.

د ـ تحريه في ثبوت السماع.

ففي الفقرة (٣٩) عند ذكره من سمع منهم قيس بن أبي حازم: «قيل لعليٍّ: هؤُلَاءِ كُلهُم سَمِعَ منهُم قَيس بنُ أَبي حَازِمٍ سَمَاعاً؟ قَالَ: نعم! سَمِعَ منهُم سَمَاعاً، وَلَولَا ذَلِكَ لَم نَعُدَّ لَهُ سَمَاعاً».

هـ ـ نفيه السماع اعتماداً على عدم إمكان اللقاء.

فمن ذلك ما في الفقرة (٤٧) حيث يقول: «الحَسَنُ لَم يَسمعَ مِن ابنِ عَبَّاسٍ، وَمَا رَآهُ قَط؛ [كَانَ الحَسَنُ بِالمَدِينَةِ أَيَّامَ] كَانَ ابنُ عَبَّاسٍ بالبَصرَةِ؛ [استعمَلَهُ عَلَيهَا عَلِيٌّ رضي الله عنهما، وَخَرَجَ إِلَى صِفِّينٍ]». وانظر الفقرات: (٤٦)، و(٦١)، و(٦٢).

و ـ استعماله ثبوت اللقاء في إثبات السماع أحياناً.

فمن ذلك قوله في الفقرة (٩٣): «قَالَ عَلِيٌّ: أَبُو عُثمَانَ النَّهدِيُّ؛ عَبدُ الرَّحمَنِ بنُ مُلٍّ ـ وكَانَ جَاهِلِيًّا ـ؛ ثِقَةٌ، لَقِيَ عُمَرَ...»، ثم قال بعدها بأسطر: «سَمعَ مِن عُمَرَ»!!

وأوضح من هذا، قوله في الفقرة (٩٥): «قَالَ عَليٌّ: حَبيبُ بنُ أبي ثَابِتٍ؛ لَقِيَ ابنَ عَبَّاسٍ، وَسَمِعَ مِن عَائِشَةَ، وَلَم يَسمَع مِن غَيرِهِمَا مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ». وانظر: (٥٩)، و(٨٢)، و(٨٣)، و(٩٣)، و(٩٥)، و(١٣٧).

ز ـ وفرق مرة بين اللقاء والسماع.

وذلك كما في الفقرة (٨٤) حيث يقول: «وَلَقِي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ وَرَوَاهُ عَن أَبِي الدَّردَاء، وَلَا أُنكرُ لُقِيَّهُ عِندَنَا، وَقَد لَقِيَهُ، وَلَم يَقُل سَمِعتُ».

ح ـ تأويله التصريح بالسماع ممن ثبت عدم سماعهم بحمله على المجاز.

وذلك كما في الفقرة (٤٧) حيث يقول: «... وَقَالَ فِي حَدِيثِ الحَسَنِ: (خَطَبَنَا ابنُ عَبَّاسٍ بِالبَصرَةِ... الحَدِيث): إِنَّمَا هُوَ كَقَولِ ثَابِتٍ: قَدِمَ عَلَينَا عَلِيٌّ». وانظر: (٦٠).

ط ـ تفريقه بين الرواية والسماع.

فمثلاً، الفقرة (٥٧) يقول: «الحَسَنُ رَأَى أُمَّ سَلَمَةَ، وَلَم يَسمَع مِنهَا، وَكَانَ صَغِيراً، وَكَانَت أُمُّ الحَسَنِ تَخدُمُ أُمَّ سَلَمَةَ، وَقَد رَوَت عَنهَا». وانظر: (٨٢).

٢ ـ الاختلاف على الرواة:

وهذا أوسع مجالات العلل، إذ إن هذا الاختلاف على الرواة، لا يظهر إلا بجمع طرق الحديث في مكان واحد، والمقارنة بينها، وقد قال أهل هذا الفن: الباب إذا لم تجتمع طرقه؛ لا يعرف خطؤه.

وقد أظهر ابن المديني براعة فائقة في هذا الجانب، دلّت على تمام حفظه، ووفور فهمه، وعلوِّ شأنه في هذا الفنِّ الدقيق.

وقد ذكر ابن المديني الخلاف في طرق تسعة وعشرين حديثاً في كتابه، واختلفت تصرفاته مع هذه الخلافات في هذه الطرق، بين جامع بين أوجه الخلاف، أو مرجح، أو ساكت عن الجمع، والترجيح. وسوف أسرد الآن هذه المواضع، مشيراً لموقفه، وهل وافقه عليه أحد من النقاد، سواء سابقوه أو لاحقوه، أم أنهم خالفوه، فإذا كان الأخير، وهو أنهم خالفوه؛ فقول من أقرب للصواب، وأَمْشَى على قواعد المحدثين!

١ ـ قال ابن المديني في الفقرة (٤١): «وَرَوَى عَن عَمَّار؛ وَاختَلفُوا عَن ابنِ أَبِي خَالِدٍ فيهِ:

فَقَال بَعضُهُم: عَنِ ابنِ أَبِي خَالِدٍ، عَن يَحيَى بنِ عَابِسٍ، قَالَ عَمَّارُ: ادفنونِي في ثِيَابِي.

وَقَالَ بَعضُهُم: إِسمَاعِيلُ، عَن قَيسٍ، قَالَ عَمَّارُ: ادفنُونِي فِي ثِيَابِي».

فقد ذكر الخلاف على ابن أبي خالد، ثم لم يرجح شيئاً، ولا جمع بين وجهي الخلاف، وقد رجح ابن معين، وموسى بن داود الضبي، الوجه الأول، وانظر: ما علقته هنالك.

٢ ـ قال في الفقرة (٥٠): «. . . وَعَن سَمُرَةَ بنِ جُندَبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**كُلُّ غُلام رَهنٌ بِعقيقتهِ؛ تُذبَحُ عَنهُ يومَ سَابِعِهِ، وَيُدَمَّى**»، هَكَذَا قَالَ هَمَّامٌ: «يُدَمَّى»، وَقَالَ سَعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ: «وَيُسَمَّى». . .».

وكذا ذكر ابن المديني طرفاً من الخلاف، ولم يَبُت فيه بشيء، وقد اختلف الحفاظ في ترجيح أي الوجهين، بما فصلته هناك، فلينظر.

٣ ـ وقال في الفقرة (٦٨): «رَوَى الحَسَنُ، عَن أُسَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**أَفطَرَ الحَاجِمُ، وَالمَحجُومُ**».

وَرَوَاهُ يُونُسُ، عَنِ الحَسَنِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ قَتَادَة، عَنِ الحَسَنِ، عَن ثَوبَانَ، عَن النبي ﷺ.

وَرَوَاهُ عَطَاءُ بنُ السَّائِبِ، عَنِ الحَسَنِ، عَن مَعقِلِ بنِ يَسَار، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ مَطَرٌ، عَنِ الحَسَنِ، عَن عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَخبَرَنَا عَلِيٌّ ـ قِرَاءَةً عَليهِ ـ: أَخبَرَنَا مُعتَمِرٌ، عَن أَبِيهِ، عَنِ الحَسَنِ، عَن غَيرِ

وَاحِدٍ مِن أَصحَابِ النَّبيِّ ﷺ قَالَ: «**أَفطَرَ الحَاجِمُ، وَالمَحجُومُ**».

ولم يرجح، ولم يجمع بين هذه الأوجه فيما معنا من كلامه في هذا الكتاب، وإنما نقل عنه الحافظ المزي في «التحفة» (٨/ ٤٦٢/١١٤٦٨) أنه جمع بين هذه الأوجه جميعاً، باحتمال أن يكون الحسن يرويه عن كل هؤلاء الصحابة، وإن لم يصح سماعه من البعض، فيكون قد أرسله عن ذلك البعض، وهذا لا يعكر على من سمعه منه، وهذا الذي نقله المزي عن علي، يظهر أنه من بعض كتبه الأخرى التي لم تصلنا في العلل، وكذا صنع البخاري، وابن حزم؛ جمعوا كجمع ابن المديني.

وهذا الصنيع من ابن المديني هنا ـ أعني: تركه الجمع والترجيح ـ مع جمعه أو ترجيحه في مكان آخر من كتبه؛ يلفت النظر إلى أن سكوته عن الخلاف، ليس من قبيل التوقف، أو عدم التحقيق في شأن الخلاف، وإنما يكون لظروف أخرى غير ذلك، منها أن يكون ذكره الحديث والخلاف فيه ليس لذاته، وإنما لأمر آخر، فهو في هذا النموذج الذي بين أيدينا مثلاً، إنما ذكر هذا الحديث لتعلقه بسماع الحسن من طائفة من أصحاب النبي ﷺ، و‍رضي الله عنهم.

٤ ـ وقال في الفقرة (٧٥ ـ ٧٨): «... حَدِيثُ سَلَمَةَ بنِ المُحَبِّقَ: «**قَضَىٰ النَّبِيُّ ﷺ في رَجل وَطِئَ جَارِيَةَ امرَأَتِهِ...**».

فَقَال: حَديثٌ بصريٌ؛ رَوَاهُ الحَسَنُ، عَن قَبِيصَةَ بنِ حُرَيث، عَن سَلَمَةَ بنِ المُحَبِّقِ.

فَرَوَاهُ قَتَادَة، وَعَمرُو بنُ دِينَارٍ، وَرَوَاهُ ابنُ عُيَينَةَ، عَن عَمرو بنِ دينَارٍ، عَنِ الحَسَنِ البَصرِيِّ، عَن سَلَمَةَ بنِ المُحبِّقِ، وَلَيس بَينَ الحَسَنِ وَسَلَمَةَ أَحَدٌ... إلى آخر كلامه».

وتوسع في سرد الطرق، ومتعلقاتها، ولم يرجح، ولم يجمع، في حين رجح البخاري، وأبو حاتم، وابن عبد البر بعض الوجوه، وخالفهم النسائي، والعقيلي، فرجحوا غيره، وانظر تفاصيل ذلك فيما علقته هنالك.

٥ ـ وقال في الفقرة (١١٨): «حَدِيثُ أبي هُرَيرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: **(مَن جُعِلَ عَلى القَضَاءِ؛ فَقَد ذُبِحَ بِغَيرِ سِكِّينٍ)**.

فَقَالَ: رَوَاهُ ابنُ أبي ذئب، عن عُثمَانَ بنِ مُحَمَّدٍ الأَخنَسِيِّ ـ وَروى عُثمَانُ هَذَا أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ ـ، عَن سَعِيد بنِ المُسَيبِ، عَن أَبِي هُرَيرَة.

وَرَوَاه عَبدُ الله بنُ جَعفَرٍ ـ يُخَالفُ ابنَ أَبي ذئبٍ في إسنَادِهِ ـ رَوَاهُ عَنِ الأَخنَسِيِّ، عن المَقبُرِيِّ، [وَ] عَبدِ الرَّحمَنِ الأَعرَجِ، عَن أَبِي هُريرَةَ.

وَالحَديثُ عندي حَديثُ المَقبُرِيِّ».

وكما هو بين؛ فقد رجح ابن المديني هنا حديث المقبري، ووافقه على ذلك الدارقطني، ومحمد بن خلف وكيع.

٦ ـ وقال في الفقرة (١٢٠): «حَدِيثُ أَبي هُريرةَ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ: «**إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُم؛ فَليَأْكُل بِيَمِينِهِ**».

فَقالَ: رواهُ نُعمانُ بنُ راشدٍ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَن سَعيدٍ، عَن أَبِي هُريرةَ.

وَرَوَاه مَعمر، عَن الزُّهرِيِّ، عَن سَالمٍ، عَن أَبيهِ.

وَرَوَاه ابنُ عُيَينةَ، وَصَالِحُ بنُ كَيسَانَ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن أَبي بَكرِ بنِ عُبيدِ اللهِ، عَنِ ابنِ عُمَرَ.

وَرَوَاه عَبدُ الرَّحمَنِ بنُ إسحَاقَ، كَمَا رَوَاهُ ابنُ عُيَينَةَ.

وَرَوَاهُ جُوَيرِيَةُ، عَن مَالِكٍ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن أَبِي بَكرِ بنِ عُبيدِ اللهِ، عَنِ ابنِ عُمرَ.

فَمَا رَوَاهُ مَعمَرُ، عَنِ الزُّهريِّ، عَن أَبِي بَكرِ بنِ عُبيدِ اللهِ؛ مُرسَلٌ.

وَحَدِيثُ النُّعمَانِ، مُنكَرٌ؛ لَم يُتَابِعهُ عَلَيهِ أَحَدٌ.

وَحديثُ مَالكٍ كَحدِيثِ جُويريَةَ، قَدِيمٌ، وَكَانَ يُسْنِدُهُ».

ولم يرجح ابن المديني، ولم يجمع، ولكنه تكلم عن بعض الوجوه عرضاً دون بعض، وقد تنازع العلماء في ترجيح أوجه الخلاف في هذا الحديث، وقد فصلت القول فيه تفصيلاً شديداً، واستقصيت ما يلزمه استقصاءً دقيقاً، وأطلت النفس فيه، بما يراه من ينظره هنالك، وسبب ذلك أنني بدأت العمل في هذا الكتاب من عند ذلك الحديث، وأسأل الله السداد والقَبول.

٧ ـ وقال في الفقرة (١٢١): «رَوَاه سِنَانُ، عَنْ عَبْد المَلك بْن عُمَيرٍ، عَنْ سَالِمٍ البَرَّادِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ ابنُ أَبي خَالدٍ، عَن سَالِمِ البَرَّادِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

وَالحَديثُ عِنْدِي حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ وَحَديثُ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ وَهَمٌ؛ يَعْنِي: حَدِيثَ: «**مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ**»».

وقد رجح ابن المديني حديث أبي هريرة، ووافقه على ذلك البخاري، وغيره، وراجع ما علقته عليه هناك.

٨ ـ وقال في الفقرة (١٢٢): «حديثُ أبي هريرةَ، عنِ النبيِّ ﷺ: «**مَنزِلُنَا غَداً إنْ شاءَ الله بالخيفِ**[١]، **عندَ الضُّحَى**».

رواه الزهريُّ، فاختلف على الزهريِّ في إسناده:

فرواه الأوزاعي، وإبراهيمُ بنُ سَعْدٍ، والنعمانُ بن راشد، وإبراهيمُ بن إسماعيلَ بْنِ مُجمِّع، كُلُّهم، عَنِ الزهريِّ، عن أبي سَلمَةَ، عن أبي هريرةَ.

إلَّا أنَّ مَعْمَراً أدرجَهُ في حديثِ: عليِّ بن حسينٍ، عنْ عَمْرِو بن عثمانَ، عنْ أسَامَةَ بنِ زيدٍ: «**وهل ترك لي عقيلٌ منزلاً**»، فأدرجَ الكلامَ فيهِ، «**منزلنَا غَداً**».

وَقَد رَوَاهُ مُحَمَّدُ بنُ أبي حَفصَة، عنِ الزهريِّ، عنْ عليِّ بنِ حُسينٍ، عن عمرِو بْنِ عُثمَانَ، عَنْ أسامةً، ولم يذكرْ فيهِ: «**وَمَنزِلُنا بِالخَيفِ**»».

وقد أشار ابن المديني إلى أن فيه إدراجاً، ووافقه على ذلك ابن خزيمة، والخطيب، وخالفهم البخاري، والدارقطني، والأقرب قول ابن المديني ومن معه، والله أعلم.

٩ ـ وقال في الفقرة (١٢٣): «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلاً يَدْعُو، رَافِعاً يَدَيْهِ**». عَنِ القَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ جَرِير، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرسَلاً.

وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَن الأَعمَشِ، عَنِ أَبِي صَالحِ، عَن سَعدٍ.

وَرَوَاهُ وَكِيع، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنِ النبِيّ ﷺ «**رَأَى سَعْداً**».

وَالحَدِيثُ عِنْدِي: حَدِيثُ القَعْقَاعِ، وَكانَ أَبُوْ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ فِي الحَدِيْثِ: «**أَنْ يَحْنِيَ**»».

وقد رجح ابن المديني حديث القعقاع، وانظر ما سطرته هناك من مرجحات قول ابن المديني.

١٠ ـ وقال في الفقرة (١٢٤): «حَدِيثُ أَبِيْ هُرَيرَةَ: «**مَثَلُ المُهَجِّرِ إِلَى الجُمُعَةِ**».

---

(١) الخيف، هو المكان المرتفع، والمراد به هنا: خيف منى. وانظر: «أساس البلاغة» (١/ ٢٥٨).

رَوَاهُ مَعمَرُ، وَأَصْحَابُ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ.
إِلَّا أَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ، رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ.
وَجَمِيعاً صَحِيحٌ».

وجمع بين الوجهين ابن المديني، ووافقه البخاري، والدارقطني، وغيرهم.

١١ ـ وقال في الفقرة (١٢٥): «حَدِيثُ أَبِي هُرَيرَةَ: **«مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ»**.

فَقَالَ: رَوَاهُ مَالِكٌ، وَابْنُ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الخُزَاعِيِّ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ إِسْحَاقَ؛ فَخَالَفَهُمَا، فَرَوَاهُ عَنْ سَعِيْدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَالحَدِيثُ عِنْدِي: حَدِيثُ مَالِكٍ وَابْنِ عَجْلَانَ، وَأَخْطَأَ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ إِسْحَاقَ».

وهكذا رجح ابن المديني حديث مالك وابن عجلان، ووافقه أبو حاتم، وغيره.

١٢ ـ وقال في الفقرة (١٢٦): «حَدِيثُ أَبِي هُرِيرَة، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: **«مَنِ اضطَجَعَ [مَضجَعاً]، لَم يَذكُرِ الله فيهِ؛ كَانَ عَليهِ تِرَةٌ»**[(١)].

قَالَ: رَوَاهُ ابنُ عَجلَانَ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ.

ورَوَاهُ ابنُ أَبِي ذِئبٍ، فَأَدخَلَ بَينَ سَعِيدٍ وَبَينَ أَبِي هُرَيرَةَ رَجُلاً؛ فَرَوَاهُ عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي إِسحَاقَ مولى عَبد اللهِ بنِ الحَارِثِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ.
وَرَوَاهُ صَالِحٌ مَولَى التَّوأَمَةِ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ».

ولم يرجح ابن المديني، ولم يجمع بين هذه الأوجه. ورجح الدارقطني الوجه الثاني، الذي يرويه ابن أبي ذئب، والله أعلم.

١٣ ـ وقال في الفقرة (١٢٧): «حَدِيث أَبِي هُرَيرة؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَستَعِيذُ مِن أَربَعٍ، يَقُولُ: **«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مَن قَلبٍ لَا يَخشَعُ، وَمِن نفسٍ لَا تَشبَعُ»**.

---

(١) قال الترمذي: «ومعنى قوله: (ترة)، يعني: حسرة وندامة. وقال بعض أهل المعرفة بالعربية: (الترة): هو الثأر».

قَالَ: فَرَوَاه ابنُ عَجلَانَ، عَن سَعِيدٍ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ.

وَرَوَاهُ ابنُ أَبي ذِئبٍ، فَأَدخَلَ بَينَ سَعِيدٍ وَبَينَ أَبِي هُرَيرَةَ رَجُلاً، فَرَوَاهُ عَن سَعِيدٍ، عَن عَبدِ الرَّحمٰنِ بنِ مِهرَانَ، عَن أَبِي هُرَيرَةَ».

ولم يجمع ابن المديني، أو يرجح أحد هذه الأوجه، ورجح النسائي والدارقطني الطريق التي فيها الواسطة، وراجع ما علقته على هذا الحديث هناك.

١٤ ـ وقال في الفقرة (١٢٨): «حَديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِي ﷺ: بَعَثَ عَبْدَ الله بْنَ حُذَافَةَ، يَطُوفُ بِمِنَى».

فَقَالَ: رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي الأَخْضَرِ، عَنِ الزُّهْرِيّ، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ مَعْمَر، عَنِ الزُّهْرِي، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الحَكَم، «أَنَّ النَّبيَّ ﷺ بَعَثَ ابْنَ حُذَافَةَ».

وَالحَدِيثُ حَدِيثُ مَعْمَرٍ، وَحَدِيثُ صَالِحٍ غَلَطٌ».

وقد رجح ابن المديني حديث معمر، وخالفه أبو حاتم، وأبو زُرعة، والنسائي، والدارقطني، فرجحوا غير ما رجح، وخالفهم كلهم ابن عبد البر، فرجح خلاف ما رجحوه، والأقرب ما ذهب إليه أبو حاتم ومن معه، خلافاً لابن المديني. والله أعلم.

١٥ ـ وقال في الفقرة (١٢٩): «وَحديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ الناسَ، حَتى يَقُوْلُوْا لَا إِلَهَ إِلا الله**».

قَالَ: رَوَاهُ صَالِحُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ عُقَيْلٌ؛ فَخَالَفَهُ صَالِحُ فِي إِسْنَادِهِ؛ فَرَوَاه، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطابِ.

وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مُرْسَلاً.

وَرَوَاهُ مَعْمَر، عَنِ الزُهْرِيِّ، عَن عُبَيْدِ اللهِ، مُرْسَلاً.

وَرَوَاهُ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ عِمْرَانُ القَطَّانُ؛ فَخَالفهُمْ جميعاً؛ فَرَوَاهُ عَنْ مَعْمَرٍ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ. حَدِيثَ عُبَيْدِ اللهِ».

ولم يجمع ابن المديني، ولم يرجح في حين رجح أبو حاتم، وأبو زُرعة، والنسائي، وغيرهم الوجهين الأول والثاني، وانظر التفاصيل هنالك.

١٦ ـ وقال في الفقرة (١٣٠): «حدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: (كَانَ بَيْنَ خَالِدٍ، وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ عَوْفٍ، بَعْضُ مَا يَكُونُ بَيْنَ النَّاسِ).

فَقَالَ: رَوَاهُ زَائدَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ الأَعْمَشُ، يُخَالِفُ عَاصِماً فِي إِسْنَادِهِ؛ فَرَوَاهُ عَنْ أَبي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيْ سَعِيدٍ، وَلَا يُحْفَظُ مِنْ حَدِيْثِ سُهَيْلٍ.

وَالأَعْمَشُ أَثْبَتُ فِي أَبِي صَالِحٍ مِنْ غَيْرِهِ».

وقد رجح ابن المديني حديث الأعمش، ووافقه على ذلك، أبو حاتم، والنسائي، وغيرهما، وراجع ما علقته على هذه الفقرة في موضعها.

١٧ ـ وقال في الفقرة (١٣١): «حَدِيثُ أَبِيْ هُرَيرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُمْ، فَتَبَينَ زِنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا**».

رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ أَبِيْ سَعِيْد المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيْد قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَة. فَنَظَرْتُ؛ فَإِذَا سَعِيْدٌ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، وَلَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعيْد بْنِ أَبِيْ سَعِيْدٍ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ أَيُّوب بنُ مُوْسَى، عَنْ سَعِيْدٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَالحَدِيْثُ عِنْدِي: حَدِيْثُ سَعيد، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ. وَحَدِيْثُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «وَهَمٌ، وَأَخَافُ أَنْ لا يَكُوْنَ حَفِظَهُ».

وقد رجح ابن المديني حديث سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وقد بينت ما في هذا من النظر في ما علقته على هذه الفقرة؛ في موضعها هنالك، فالله أعلم.

١٨ ـ وقال في الفقرة (١٣٢): «حَدِيْثُ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، عَنِ النبي ﷺ: «**لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرضَاعَةِ المَصَّةُ وَالمَصَّتَانِ**».

رَوَاهُ يَعْقُوب بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيه، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ عَبْد اللهِ بْنِ الزُّبيْرِ، عَنِ الحَجاجِ بْنِ أَبِي الحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ، وَهَذَا غَلَطٌ.

وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ النَّبِيّ ﷺ.

وَرَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الحَجَّاجِ بْنِ أَبِيْ الحَجَّاجِ، [عَنْ أَبِيْه]: أَنَّهُ سَأَلَ النبي ﷺ: مَا يُذْهِبُ عَنِّي مذَمَّةَ الرضَاعِ؟ قَالَ: «**غُرةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ**».

وَحديثُ ابْنِ إِسْحَاقَ عِنْدهُمْ: خَطأٌ، وَأَدْخَلَ حَدِيثاً فِي حَديثٍ، وَالحَدِيثُ عنْدي: حَدِيثُ هِشامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبيْرِ، عَنِ النبي ﷺ: «**لَا تُحَرِّمُ المَصةُ وَالمَصَّتَانِ**».

وَحَديثُ هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عَنِ الحَجَّاجِ بْنِ أَبِي الحَجَّاجِ: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا يُذهِبُ مَذَمَّةَ الرَّضَاعِ.

وَحَدِيْثُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنِ الحجَّاجِ بْنِ أَبِي الحَجَّاجِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ: «**الرضَاعُ مَا فَتَقَ الأَمْعَاءَ**».

وَقَوْلُ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، وَحَدِيْثُ الثلاثة: صِحَاحٌ، وَحَدِيْثُ ابْنِ إِسْحَاقَ: وَهَمٌ».

وقد رجح حديث الثلاثة المذكورين، وقد بينت وجاهة قول ابن المديني، فيما علقته على هذه الفقرة، فانظره هناك.

١٩ ـ وقال في الفقرة (١٣٣): «حَدِيثُ أَبِيْ هُرَيْرَةَ: (بَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ سَرِيَّةً عَيْناً؛ وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ عَاصِمَ بْنَ ثَابِتٍ).

رَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ يُوْنُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَسِيْدِ بْنِ جَارِيَةَ الثَّقَفِي، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ؛ خَالَفَ مَعمَراً فِيْ إِسْنَادِهِ.

وَالحَدِيْثُ عِنْدِي: حَدِيْثُ يُوْنُسَ؛ لأَنَّهُ تَابَعَهُ غَيْرُهُ عَلى عَمْرِو بْنِ أَسِيْدٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ».

ورجح حديث يونس، وفي هذا نظر بينته هنالك في التعليق على هذه الفقرة، فراجعه.

٢٠ ـ وقال في الفقرة (١٣٤): «حَديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمُ المَوْتَ**».

رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ فَتَابَعَ ابْنَ أَبِي حَفْصَةَ».

وَخَالَفَهُمَا ابْنُ أَبِي الأَخْضَرِ، وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ؛ [فَرَوَيَاهُ] عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ»

ولم يجمع ولم يرجح بين أوجه الخلاف، وقد رجح النسائي الوجه الأول، ونازعه أحمد شاكر في ذلك، وتفصيل ما جرى في ما علقته هناك، فليراجع.

٢١ ـ وقال في الفقرة (١٣٥): «حَديثُ أَبِيْ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيّ ﷺ: «**إِذَا أَطَاعَ العَبْدُ مَوْلَاهُ**».

قَالَ: رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيْ صَالِحٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَخَالَفَهُ الأَعْمَشُ، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ كَعْبٍ».

ولم يجمع، ولم يرجِّح شيئاً، ولم أقف مما يتعلق بهذا الخلاف على كبير شيء.

٢٢ ـ قال في الفقرة (١٣٦): «حَدِيثُ أَبِيْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عنِ النبي ﷺ: «**إِنّ الرَّحِمَ شَجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمٰنِ**».

رَوَاهُ مُحَمّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَهُوَ عِنْدِي خَطَأٌ لَا شَكَّ فِيه؛ لأنَّ الزُّهْري رَوَاهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِيْ رَدّادٍ اللَّيْثِي، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ عَوْفٍ، وَهُوَ عِنْدِي الصَّوَابُ».

وقد رجح ابن المديني ما رواه الزهري.

٢٣ ـ وقال في الفقرة (١٤١): «دَاوُدُ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عُثْمَانَ، عَن النبيِّ ﷺ: فِيْ التّخْفِيف فِي الصّلَاةِ.

رَوَاهُ أَبُو عَاصِمٍ، وَأَبُو نُعَيمٍ؛ فَخَالَفَهُ عَنْ عَبد الرَّحْمٰنِ هَذَا، عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ

يَعْلَى، عَنْ عَبْد ربِه بْنِ عُثْمَانَ. وَأَظُنّهُ أُتيَ مِنَ الشّيْخِ؛ لأنّ أَبَا عَامِرٍ وأَبَا نُعَيْم اتّفَقَا عَلَى عَاصِمٍ، وَأَظُنُّهُ قَالَ: أَبُوْ عَاصِمٍ أَعْلَمُ بِحَدِيْثِ هَذَا الشّيْخِ، وَأَظُنُّهُ أُتِيَ مِنَ الشَّيْخِ».

وهذا لم أقف من طرقه على ما يمكنني من بحثه، وانظر ما علقته هناك.

٢٤ ـ وقال في الفقرة (١٤٢): «حَدِيْثُ [عُثمَان]: أَنَّه شَكَا إِلَى رَسُوْلِ الله ﷺ الوَسْوَسَةَ.

رَوَاهُ الحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنِ الجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي العَلَاءِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي العَاصِ.

وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ الجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبي العَلَاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عُثْمَانَ.

وَأَبُو العَلاءِ سَمِعَ عُثْمَانَ، فَأَدْخَلَ بَيْنَ عُثْمَانَ وَبَيْنَه: مُطَرِّفاً».

ولم يرجح ولم يجمع، بَيْدَ أن الأول أوثق، وإن كان الجمع ممكناً، وانظر ما علقته عليه هناك.

٢٥ ـ وقال في الفقرة (١٦٠): «حَدِيثُ الجَارُودِ بْنِ المُعَلّى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**الضَّالَّةُ**».

رَوَاهُ أَبُو العَلاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ أَبِي مُسْلِمِ الجَذْمِيِّ، عَنِ الجَارُودِ وَحْدَهُ.

وَرَوَاهُ حُمَيْدٌ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ خَالَفَ حُمَيْدٌ أَبَا العَلَاءِ».

ولم يجمع، ولم يرجح، ولعلَّ الطريقين محفوظان، وانظر ما كتبته هناك.

٢٦ ـ وقال في الفقرة (١٦٤): «حَدِيثُ سَلْمَانَ، فِي (الغُسْلِ يَوْمَ الجُمُعَةِ).

رَوَاهُ ابْنُ أَبِيْ ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ: أَخْبرَنِي أَبِي، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ وَدِيعَةَ، عَنْ سَلْمَانَ.

وَقَدْ خَالَفَ ابْنَ أَبِي ذِئْبٍ ابْنُ عَجْلانَ؛ فَرَوَاهُ عَن سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيه، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ وَدِيعَةَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

وَالحَدِيثُ عِنْدِي: حَدِيثُ سَلْمَانَ؛ لأَنَّهُ رَوَاهُ عَن ابْنِ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمقبُرِيِّ، عَنِ ابْنِ وَدِيعَةَ، عَنْ سَلْمَان. وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ أَبِيه، وَتَابَعَ ابْنَ أَبِيْ ذِئْبٍ.

وَرَوَاهُ مَنْصُورٌ، وَمُغيرةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ القرثع، عن سلمان».

وقد رجح طريق سلمان، ووافقه الدارقطني.

٢٧ ـ وقال في الفقرة (١٦٥): «حَدِيثُ سَلْمَانَ: «**أَيُّمَا رَجُلٍ سَبَبْتُه، أَوْ لعَنْتُهُ**».

رَوَاهُ زَائِدَةُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ الماصِرِ، عَنْ عَمْروِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سَلْمَانَ؛ فَأَفْسَدَهُ.

وَكَانَ عَمْرُو بْنُ أَبِي قُرَّةَ، عَنْ سَلْمَانَ أَجْوَدَ».

وقد رجح ابن المديني الوجه الذي خلا من الواسطة، وانظر ما علقته عليه هناك.

٢٨ ـ وقال في الفقرة (١٧٤): «قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ سُفْيَانُ: أَتَيْتُ الحَرَّةَ، فَصَلَّى إِلَى جَنْبِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَجَاء بْنَ حَيْوَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**اللَّهُمَّ إِنِّيْ أَسْأَلُك مِنْ خَيْرِ مَا تُعْطِي، فَأَعْطِنِي مِنْ خَيْرِ مَا تُسْأَلُ**».

وَبَلَغَنِي عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ؛ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ رَجَاءَ بْنِ حَيْوَةَ».

ولم أقف على شيء من طرق هذا الحديث مما لعله يفيد، فالله المستعان.

٢٩ ـ وقال في الفقرة (٢٠١): «قَالَ عَلِيٌّ ـ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**فِيْ قَتْلِ الوَفْدِ**»:

[رَوَوْهُ] عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ، فَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ».

كذا قال ابن المديني: أن ابن عياش جوَّده، ولكن الواقع أنه أراد أن يجوِّده فأفسده، وتفصيل ذلك في ما علقته هنالك. والحمد لله رب العالمين.

وبعد هذا العرض لمواطن الاختلاف على الرواة، يظهر لنا أن جملة ما ذكر ابن المديني فيه خلافاً على الرواة تسعة وعشرون حديثاً، وقد استعمل ابن المديني الجمع بين أوجه الخلاف في حديث واحد، ورجح منها ابن المديني ما ظهر له في خمسة عشر حديثاً، وُوفِقَ منها على ثمانية، وخولف منها في موضع واحدٍ، والبقية ـ وعددها أربعة عشر حديثاً ـ لم يجمع، ولم يرجح منها في شيء، وقد رجح غيره من النقاد من هذه الأربعة عشر، في تسعة أحاديث، وما عداها؛ فلم أقف على ما يفيد في الخلاف الذي يحكيه ابن المديني فيه. والله أعلم.

٣ ـ التفاوت بين مراتب الرواة عن الشخص الواحد:

وهذه المسألة شديدة الصلة بعلم العلل؛ إذ أن فض الخلاف الذي يقع على

الرواة الثقات من قبل الراوِّين عنهم، إنما يقوم في أحوال كثيرة على مدى إتقان هذا الراوي لحديث شيخه المختلف معه عليه، وقد يكون بعض الثقات ضعيفاً في شيخ بعينه، ويكون في نفس الوقت أوثق الناس وأثبتهم في شيخ آخر غيره، وبالعكس، فمعرفة مراتب الرواة في مثل هذه الأحوال هو الحاكم في أحوال كثيرة في مثل هذه الخلافات، والله أعلم، وأكثر من اعتنى ببسط هذه المسألة، ومعالجتها بتفصيل حسن، هو الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي في «شرحه لعلل الترمذي»، وقد عالج ابن المديني هذه المسألة وتعرض لها في ثلاثة مواطن في كتابنا هذا، وهذه المواطن هي:

أ ـ قال ابن المديني في الفقرة (٨٥): «وَمَا أُقَدِّمُ عَلَى مَسرُوقٍ أَحداً ـ بِشَيءٍ ـ مِن أَصحَابِ عَبدِ اللهِ».

ب ـ وقال في الفقرة (٩٠): «لَيْسَ أَحَدٌ أَثْبَتَ فِي ابْنِ سيرِينَ منْ أَيوبَ، وَابْنِ عَوْنٍ؛ [إِذَا اتفَقَا]. قيْلَ: وَإِذَا اخْتَلَفَا؟ قَالَ: أَيُّوبُ أَثْبَتُ. وَهِشَام أَثْبَتُ مِنْ خَالد الحذَّاءِ فِي ابْنِ سيرِينَ؛ وَكُلهُمْ ثَبْت. وَكَذَلِكَ؛ سَلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ، وَعَاصِمُ الأَحْوَلُ. وَلَيْسَ فِي القَوْمِ مِثْلُ أَيُّوبَ، وَابْنِ عَوْنٍ. [وَيُوْنسُ أَثْبَتُ فِي الحَسَنِ مِنِ ابْنِ عَوْنٍ. وَيَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَثْبَتُ فِي الحَسَنِ وَابْنِ سِيرْينَ]. وهشامٌ الدسْتُوَائِيُّ ثَبْتٌ».

جـ ـ وقال في الفقرة (١١٤): «لَمْ يَكُنْ فِي أَصْحَابِ ثَابِتٍ؛ أَثْبَتُ مِنْ حَمَّاد بْنِ سَلَمَةَ، ثُمَّ بَعْدَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ المُغِيْرَةِ، ثُمَّ بَعْدَهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ـ وَهِيَ صِحَاحٌ ـ، وَرَوَى عَنْهُ حُمَيْدٌ شَيْئاً. فَأَمَّا جعفَرٌ؛ فَأَكْثَرَ عَنْ ثَابِتٍ، وَكَتَبَ مَرَاسِيلَ، وَكَانَ فِيهَا أَحَادِيثُ مَنَاكِيرُ.

وعَن ثَابِتٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ: «**يَسألُ أَحَدُكُمْ رَبَّهُ تَعَالَى، حَتَّى يَسألَهُ شِسعَ نَعْلِهِ، وَالمِلحَ**». وَفِي أَحَادِيثِ معمَر، عَن ثَابِتٍ أحاديثُ غَرائبُ وَمُنكرَةٌ؛ جَعَلَ ثَابِتاً عَن أَنسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ كَذَا ـ شَيءٌ ذَكَرَهُ ـ؛ وَإِنَّمَا هَذَا حَدِيثُ أَبَانَ بْنِ أَبي عَيَّاشٍ، عَنْ أَنَسٍ.

وَعَنْ ثَابِتٍ ـ فِي قِصَّةِ جُلَيْبِيبٍ ـ قَالَ: حَدثنا عَبدُ الرَّزَّاقِ، عَن مَعمَرٍ؛ لَم يَروِهِ عَن ثَابِتٍ غَيرُهُ.

قَالَ عَليٌّ: يُخبِرُ بَهزٌ، عَن حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: كُنتُ أَقلِبُ عَلَى ثَابِتٍ البُنَانِيِّ حَدِيثَهُ».

ثانياً: بيان أحوال الرجال:

وقد تعرض ابن المديني لكثير من الرواة جرحاً وتعديلاً، وبياناً لمبهم، وتمييزاً لمهمل، ومعرفة للكنى والأسماء، والتفريق بين من قد يلتبس بغيره، وغير ذلك من أحوال الرجال، وسوف أصنف كلامه في الرجال هنا حسب النوع الذي يندرجون فيه في علم الرجال، وأذكر ما قاله فيهم ابن المديني، وأحيل في الاطلاع على التفاصيل، على مواطن هذه الفقرات في قسم التحقيق.

أ ـ الجرح والتعديل، وقد تكلم ابن المديني في هؤلاء الرواة جرحاً أو تعديلاً:

١ ـ فقرة (٧٦): «هياج بن عمران، وهو رجل مجهول».

٢ ـ فقرة (٧٧): خيثمة بن أبي خيثمة، قال ابن المديني عن حديث مداره عليه: «وإسناده ضعيف، وهو حديث منكر، وإنما أُتي من طريق خيثمة، عن الحسن».

٣ ـ فقرة (٩١): «إسماعيل بن مسلم العبدي؛ وكان قاضي الجزيرة؛ جزيرة البحر».

٤ ـ فقرة (٩٢): «إسماعيل بن مسلم العبدي؛ لا أكتب حديثه».

٥ ـ فقرة (٩٣): «أبو عثمان النهدي عبد الرحمٰن بن مل ـ وكان جاهليًّا ـ ثقة».

٦ ـ فقرة (١٠١): «عطاء السلمي، هو عندي عطاء بن يزيد، كان يسكن الرملة، وكان عطاء ثقة».

٧ ـ فقرة (١٠٣): «القاسم بن ربيعة بن جوشن؛ ثقة».

٨ ـ فقرة (١٠٤): «اسم أبي المتوكل؛ علي بن داود... وكان ثقة».

٩ ـ فقرة (١٠٥، ١٠٦): «محمد بن قيس الأسدي؛ ثقة... ومحمد بن قيس الزيات؛ مجهول».

١٠ ـ فقرة (١٠٧): «عبد الله بن الحارث؛ ثقة».

١١ ـ فقرة (١٠٨): «حطان بن عبد الله الرقاشي؛ ثبت».

١٢ ـ فقرة (١١١): «يعقوب بن زيد بن طلحة؛ شيخ معروف».

١٣ ـ فقرة (١١٧): «علي بن هاشم بن البريد؛ كان صدوقاً، وكان ضعيفاً».

١٤ ـ فقرة (١١٨): «وروى عثمان بن محمد الأخنسي أحاديث مناكير».

١٥ ـ فقرة (١٣٨): «محمد بن جعفر؛ معروف».

١٦ ـ فقرة (١٤٠): «عمرو بن عثمان؛ ثقة ثقة».

١٧ ـ فقرة (١٤٣): «إسرائيل؛ ضعيف».

١٨ ـ فقرة (١٤٤): «عنبسة الغنوي؛ ضعيف».

١٩ ـ فقرة (١٤٥): «إبراهيم بن الحسن، وعبد الله بن عيسى؛ مجهولان، وضعّفَهما، [يعني: ابن المديني] وقال: لا أعرف أبا الحكم».

٢٠ ـ فقرة (١٤٦): «غاضرة بن عروة الفقيمي؛ شيخ مجهول».

٢١ ـ فقرة (١٤٩): «عبد العزيز بن بشير بن كعب؛ لا أعرفه، وبشير بن كعب؛ معروف».

٢٢ ـ فقرة (١٥٢): «أبو التياح؛ معروف، يزيد بن حميد».

٢٣ ـ فقرة (١٥٣): «حصين بن الحر؛ معروف».

٢٤ ـ فقرة (١٥٤): «عبد الرحمٰن بن طرفة؛ معروف».

٢٥ ـ فقرة (١٥٦): «محمد بن مسمول؛ شيخ من أهل مكة، وقد أدركته».

٢٦ ـ فقرة (١٥٧): «عبيد الله بن سلمة بن وهرام؛ لا أعرفه».

٢٧ ـ فقرة (١٥٨): «بهز بن حكيم؛ ثقة».

٢٨ ـ فقرة (١٥٩): «أبو قزعة؛ ثقة، واسمه سويد بن حجير».

٢٩ ـ فقرة (١٦٦): «عبيد الله بن زحر؛ منكر الحديث».

٣٠ ـ فقرة (١٦٨): «عبد الرحمٰن بن زيد الفائشي؛ مجهول».

٣١ ـ فقرة (١٧٣): «عبد الرحمٰن بن بشر؛ معروف».

٣٢ ـ فقرة (١٧٦): «سعيد بن ذي لعوة؛ مجهول».

٣٣ ـ فقرة (١٧٧): «سلمة بن أبي الذيال؛ يروي أحاديث تشبه أحاديث الحسن».

٣٤ ـ فقرة (١٨١): «الوليد بن جميل؛ تشبه أحاديثه القاسم بن عبد الرحمٰن، ورضيه».

٣٥ ـ فقرة (١٨٢): «أيوب؛ مجهول».

٣٦ ـ فقرة (١٨٥): «سيار بن المعرور؛ مجهول».

٣٧ ـ فقرة (١٨٦): «عبد الرحمٰن بن مغيث؛ غير معروف».

٣٨ ـ فقرة (١٨٧): «كهمس، رجل من بين هلال، أو من بني سلول؛ لا يعرف».

٣٩ ـ فقرة (١٨٨): «حفص بن حميد؛ مجهول».

٤٠ ـ فقرة (١٨٩): «حنش بن ربيعة؛ لا يعرف».

٤١ ـ فقرة (١٩٣): «عمران بن حدير؛ ثقة. وعبد الملك بن عبيد؛ مجهول».

٤٢ ـ فقرة (١٩٥): «محمد بن معن؛ شيخ ثقة».

٤٣ ـ فقرة (٢٠٢): «يحيى بن عبد الله الجابر؛ معروف. وقد روى أبو ماجد غير حديث منكر».

ب ـ معرفة الأسامي والكنى، وهي تفيد في تمييز الراوي، وعدم ظنه اثنين، وقد تناول ابن المديني هذا الصنف في الفقرات الآتية:

١ ـ الفقرة (٤٠): «أبو حازم؛ اسمه عوف بن الحارث».

٢ ـ الفقرة (٩٣): «أبو عثمان النهديُّ عبد الرحمٰن بن مل ـ وكان جاهليًّا ـ؛ ثقة».

٣ ـ الفقرة (٩٧): «اسم أبي العباس الشاعر: السائب بن فروخ».

٤ ـ الفقرة (٩٩): «أبو زيد مولى أبي وائل؛ اسمه مسعود... وكان حليماً».

٥ ـ الفقرة (١٠٤): «اسم أبي المتوكل: علي بن داود... وكان ثقة».

٦ ـ الفقرة (١٤٨): «اسم أبي رفاعة: تميم بن أسد».

٧ ـ الفقرة (١٤٩): «وأبو نعامة؛ اسمه عمرو بن عيسى».

٨ ـ الفقرة (١٥٠): «الرباب؛ هي أم الرائح بنت صليع».

٩ ـ الفقرة (١٥٢): «أبو التياح؛ معروف، يزيد بن حميد».

١٠ ـ الفقرة (١٥٩): «أبو قزعة؛ ثقة، واسمه سويد بن حجير».

١١ ـ الفقرة (١٧٨): «أبو الفيض؛ لم يعرف اسمه».

١٢ ـ الفقرة (٢٠٤): «أبو زيد مولى عمرو بن حريث؛ لم أعرفه».

جـ ـ معرفته بالوحدان والمنفردات، والغرائب. وذلك واضح في الفقرات الآتية:

١ ـ الفقرة (١٥١): «أبو العشراء الدارمي... لم يرو عنه إلا حماد».

٢ ـ الفقرة (١٧٩): «ولم يرو عن زياد بن لبيد، غير إبراهيم النخعي».

٣ ـ الفقرة (١٨٠): «الأسود بن قيس؛ روى عن عشرة مجهولين، لا يعرفون».

٤ ـ الفقرة (١٨٣): «ثمامة بن عقبة المحلمي؛ لم يرو عنه غير هارون بن سعد، والأعمش».

٥ ـ الفقرة (١٨٤): «داود بن عبد الله الأودي؛ لا أعلم أحداً روى عنه إلا زهير، وأبو عوانة، قال: وعبد الرحمٰن المسلي، ويكنى أبا وبرة، لا أعلم روى عنه غير هذا».

٦ ـ الفقرة (١٩٠): «مالك بن عمير؛ لا يروي عنه إلا إسماعيل بن سميع الحنفي».

٧ ـ الفقرة (١٩١): «ابن أعبد؛ لا أعرف عنه حديثاً غير هذا».

٨ ـ الفقرة (١٩٧): «عبد الله بن عطاء بن إبراهيم؛ لا نحفظ عنه شيئاً غير هذا الحديث».

٩ ـ الفقرة (١٩٨): «محمد بن أبي سفيان، ويوسف أبو الحجاج بن يوسف؛ لا أعلم روي عنهما شيء من العلم».

١٠ ـ الفقرة (١٩٩): «عبد الرحمٰن بن حرملة؛ لا أعلم روي عنه شيء، إلا هذا الحديث».

١١ ـ الفقرة (٢٠٠): «وائل بن مهانة؛ لم يَرو عنه إلا ذر».

١٢ ـ الفقرة (٢٠٣): «عوسجة بن الرماح؛ لم يرو عنه إلا عاصم الأحول».

١٣ ـ الفقرة (٢٠٥): «خالد بن ربعي؛ لم يُرو عنه شيء غير هذا الحديث».

د ـ بيانه لما يقع فيه أوهام في الجمع والتفريق من الرواة، وذلك في الفقرات:

١ ـ الفقرة (١٠١): «عطاء السلمي؛ هو عندي عطاء بن يزيد؛ لأنه كان يسكن الرملة».

٢ ـ الفقرة (١١٢): «يزيد بن هرمز؛ هو يزيد الفارسي»، ووافقه على ذلك ابن مهدي، وأحمد، وخالفهم القطان، وابن معين، وغيرهم.

٣ ـ الفقرة (١٥٢): «عبد الرحمٰن بن خنبش، وأخطأ من قال: عبد الله بن خنبش».

٤ ـ الفقرة (١٠٢): «يسير بن عمرو؛ هو أسير بن جابر».

٥ ـ الفقرة (١٠٥، ١٠٦): «تمييزه بين محمد بن قيس الأسدي، وأنه ثقة؛ وبين محمد بن قيس الزيات، وأنه مجهول».

هـ ـ معرفته بالصحابة والتابعين. وهذا بيّنٌ في الفقرات الآتية:

١ ـ الفقرة (٧٣): «والأحنف ليس له صحبة».

٢ ـ الفقرة (٩٨): «زياد بن علاقة، لقي رجالاً من أصحاب النبي ﷺ، لم يرو عنهم غيره».

و ـ معرفته بالإخوة والأخوات:

وله في ذلك تصنيف مستقل، طبع مرتين، إحداهما بتحقيق الدكتور الجماز، والأخرى بتحقيق الدكتور باسم الجوابرة. وقد ذكر من ذلك هنا:

١ ـ فقرة (١٧٥): «بَنو حِراشٍ ثَلاثَةٌ: رِبعِيٌّ، وَرَبيعٌ، وَمَسْعودٌ بنُ حِراشٍ، وَلَم يُروَ عَن مَسعُودٍ شيءٌ؛ إلَّا كَلامُهُ بَعدَ المَوتِ».

ز ـ تعيينه المبهم من الرواة، وذلك في الفقرة الآتية:

(٧٥): «قال عليٌّ: قال سُفيانُ: فقَالَ أَبُو بَكرٍ الهُذَليُّ لِعَمرٍو: سَمَّى لَكُمُ الرَّجُلَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: هُو قَبيصَةُ بنُ حُرَيثٍ.

قَالَ سُفيانُ: وَإِنَّمَا عَرفَه أَبُو بَكرٍ؛ لأَنَّهُ مِن قَومِهِ، مِن هُذَيلٍ».

ح ـ وثمة بضعة رجال ذكرهم مهملين، ولم يذكر إلا بعضاً ممن روى عنهم، أو رووا عنه، هم أصحاب الفقرات الآتية:

١ ـ الفقرة (١٠٩): «محمد بن زيد بن مهاجر بن قنفذ».

٢ ـ الفقرة (١١٠): «نعيم بن أبي هند الأشجعي».

٣ ـ الفقرة (١٥٥): «ضرغامة بن عليبة العنبري».

٤ ـ الفقرة (١٦٣): «عبد الملك بن قتادة».

٥ ـ الفقرة (١٦٧): «سعيد بن مسعود».

٦ ـ الفقرة (١٦٩): «حريث بن أبي حريث».

٧ ـ الفقرة (١٧٠): «عياض بن مسافع».

ثالثاً: التاريخ:

ولم يصلنا كثير من هذا القسم، كشأن سابقيه؛ بل كان أفقر الثلاثة نصيباً، وغالبه مستنبط من كلام ابن المديني، ولم يقع التصريح بكثير منه، ومع أنه الجزء الأخير من اسم الكتاب؛ إلا أنه أول ما ساقه ابن المديني في كتابه، وقد استغرق ابن المديني في ما ذكره مما يتعلق بهذا القسم صراحة أو استنباطاً: (٣٢) فقرة، تنقسم هذه الفقرات إلى قسمين:

أ ـ ما يتعلق بالتأريخ للرواية، من بعد عصر التابعين، وحتى شيوخ ابن المديني، وهذا القسم ذكر فيه ابن المديني: أن الحفاظ الكبار الذين دارت عليهم أحاديث الثقات كانوا ستة، وذكرهم، وأنه قد صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف بعدهم، وعدَّهم اثني عشر إماماً، ثم انتهى علم هؤلاء جميعاً إلى ستة كذلك، وسمَّاهم، وانتهى علم هؤلاء الستة إلى ثلاثة، ورثوا كل هذا الميراث العظيم، وعنهم تلقاه الناس ونشروه (الفقرات ١ ـ ٤).

وبعد ذلك انتقل للحديث عن أهل القضاء من أصحاب رسول الله ﷺ وذكر أنهم أربعة وسمَّاهم (الفقرات ٥ ـ ٧).

وتكلم بعد ذلك عن العلماء من أصحاب النبي ﷺ (الفقرة ٨).

وتعرض لمقدار علم هؤلاء الصحابة؛ وشهادة التابعين لهم بذلك، وتفاوتهم في العلم (٩ ـ ١٣).

ثم أطال في ذكر المتبوعين من أصحاب النبي ﷺ ومن كوَّنَوا ما يشبه المذاهب الفقهية، حتى صار لهم أتباع يعرفون بهم، ويفتون بأقوالهم، ويمشون على مذهبهم، فذكر أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وذكر أعلمهم به، وذكر أصحاب عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وذكر أصحاب زيد بن ثابت رضي الله عنه، وبيَّن من لقيه منهم وتلقى علمه منه شفاهاً وتلقيناً، ومن عُدَّ في أصحابه مع كونه لم يلقه؛ لأنه درس علمه واعتنى به وبرع فيه (الفقرات ١٤ ـ ٣١).

ويكاد يكون ابن المديني في هذا القسم أول من أرخ للرواية تأريخاً مدوناً، فيما بلغنا، وقد رسم بهذا الطريق لمن جاءوا بعده، فنسجوا على منواله، وجروا على منهاجه في هذا الصدد، فمن هؤلاء الذين اقتفوا أثره في هذا، الإمام ابن منده في «شروط الأئمة»، فبعد أن نقل قدراً لا بأس به من كتابنا هذا، نسج على منواله فأجاد، رحمه الله. وكذلك صنع البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى»، وقد بينت مواضع ذلك هناك عند تعليقي على الفقرات المذكورات عاليه، والله أعلم.

ب ـ ما يتعلق بوفيات الأئمة الأعلام، والسادة الحفاظ، وقد أفرد ابن المديني لذلك فقرة طويلة ذكر فيها وفاة (٢٥) حافظاً. وقد ذكرت هنالك في تعليقي عليها من وافقه فيما ذكره ومن خالفه، والله تعالى أعلم.

ما بقي إلا أن أقول: إن ما سبق هو ما صرح به ابن المديني من مسائل التأريخ.

وأما ما يستنبط من كلامه وصنيعه، فغالب المسائل المتعلقة بإثبات السماع أو ضده، فإنها في شطر كبير منها قائمة على التأريخ، والله أعلم.

رابعاً: بيان درجات الأحاديث والحكم عليها:

وهذه الأحاديث، ليست مما ذكر ابن المديني فيها خلافاً، وإنما ذكرها لغرض أو لآخر، وحكم عليها بحكم من الأحكام، التي تصلح لها، ولذا رأيت إفرادها هاهنا، كالآتي:

١ ـ قال ابن المديني في الفقرة (٧٧): عن حديث: «مَنْ قَرَأَ القُرْآنَ، [فَلْيَسْأَلْ] بِهِ. . .»: «حَدِيْثٌ أَوَّله كُوْفِيٌّ، وَآخِرُهُ بَصرِيٌّ، رَوَاهُ الأَعْمَشُ، عَنْ خَيْثَمَةَ بْنِ أَبِيْ خَيْثَمَةَ، وَرَوَاهُ مَنْصُورٌ، عَنْ خَيْثَمَةَ.

هَذَا أَصْلُه بَصْرِيٌّ، وَإِنَّمَا يَروِي عَنْهُ أَهْلُ الكُوفَةِ. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَهُوَ حَدِيْثٌ مُنْكَرٌ، وَإِنَّمَا أُوتيَ مِنْ طَرِيقِ خَيْثَمَةَ، عَنِ الحَسَنِ».

٢ ـ وكذا قال في الفقرة (٧٨)، عن حديث رواه بكر بن بكار، عن شعبة، عن قتادة، عن جون، عن الحسن، عن سلمة: (قضى النبي ﷺ في رجل وطئ جارية امرأته. . .): «وهذا عندي باطل».

٣ ـ وقال في الفقرة (٧٩) عن حديث ابن عباس (في زكاة الفطر): «حديث بصري، وإسناده مرسل».

٤ ـ وقال في الفقرة (٨٠): عن حديث خالد، عن يونس، عن ابن سيرين، عن أنس (أن النبي ﷺ احتجم. . .)، فأنكره، وقال: «هذا ريح!».

٥ ـ وقال في الفقرة (٨٣): عن حديث همام بن الحارث، قال: صلى بنا عمر: «وهذا عندي وهم»؛ يعني: لعدم لقي همام لعمر. وقال أيضاً فيه: «وليس حديث يحيى بن آدم عندي بشيء».

٦ ـ وقال في الفقرة (٨٩) عن نسخة هشام عن الحسن: «عامتها تدور على حوشب»، وأما أحاديثه؛ يعني: هشام، عن ابن سيرين «فصحاح».

٧ ـ وقال في الفقرة (١١٤): عن أحاديث حماد بن زيد، عن ثابت: «صحاح»، وقال: «فَأَمَّا جَعْفَرُ؛ فَأَكْثَرَ عَنْ ثَابِتٍ، وَكَتَبَ مَرَاسِيلَ، وَكَانَ فِيهَا أَحَادِيثُ مَنَاكِيرُ»، وقال: «وَفِي أَحَادِيثِ مَعْمَرٍ، عَنْ ثَابِتٍ أَحَادِيْثُ غَرَائِبُ وَمُنْكَرَةٌ».

٨ ـ وقال في الفقرة (١٨٤): عن حديث (إنه لا يسأل الرجل فيما ضرب أهله): «إسناده مجهول».

٩ ـ وقال في الفقرة (١٨٥): عن حديث في بناء المسجد: «إسناده مجهول».

١٠ ـ وقال في الفقرة (١٨٦): في أحاديث لصهيب: «إسناد مديني، عن رجال معروفين، لا أحفظها عن صهيب إلا من هذا الوجه».

١١ ـ وقال في الفقرة (١٨٧) في حديث (خير أمتي قرني): «هذا حديث بصري معروف؛ إلا رجلاً واحداً».

١٢ ـ وقال في الفقرة (١٨٨) في حديث (إني ممسك بحُجزكم عن النار): «هذا حديث حسن الإسناد، وحفص بن حميد مجهول».

١٣ ـ وقال في الفقرة (١٩١) في حديث (أتت فاطمة النبي ﷺ تستخدمه): «هذا حديث بصري، وإسناده بصري، وهو معروف الإسناد».

١٤ ـ وقال في الفقرة (١٩٣) في حديث (من علم أن الصلاة حق): «رَوَاهُ عِمْرَانُ بْنُ حُدَيْرٍ؛ وَهُوَ ثِقَةٌ، عَنْ رَجُلٍ مَجْهولٍ، يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عُبَيد، يَرْوِيهِ عَنْ حُمْرَانَ».

١٥ ـ وقال في الفقرة (١٩٥) عن حديث طلحة في قبور الشهداء: «وَإِسْنَادُهُ كلُّهُ جَيِّدٌ؛ إِلَّا أَنَّ دَاوُدَ بْنَ خَالِدٍ هَذَا، لَا يُحْفَظُ عَنْهُ إِلَّا هَذَا الحَدِيثُ، مِنْ وَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ».

١٦ ـ وقال في الفقرة (١٩٨) عن حديث: (مَنْ يُرِدْ هَوَانَ قُرَيْشٍ؛ يُهِنْهُ الله): «فَهَذَا حَدِيثٌ مَدَنِيٌّ، فِيْ إِسْنَادِهِ رَجُلَانِ؛ لَا أَعْلَمُ رُوِيَ عَنْهُمَا شَيْءٌ مِنَ العِلْمِ».

١٧ ـ وقال في الفقرة (١٩٩) عن حديث: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ عَشْرَ خِلَالٍ). «هَذَا حَدِيْثٌ كُوفِيٌّ، وَفِي بَعْضِ إِسْنَادِهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ، [إِلَّا فِي] هَذَا الطَّرِيقِ».

١٨ ـ وقال في الفقرة (٢٠١) في حديث ابن مَسْعُودٍ، عَن النبي ﷺ: (فِي قَتْلِ الوَفدِ): «[رَوَوْهُ] عَنْ عَاصِمِ بنِ بَهْدَلَةَ، وَرَوَاهُ أَبُو بَكرِ بنُ عَيَّاشٍ؛ فَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ».

١٩ ـ وقال في الفقرة (٢٠٥) عن حديث (إِنَّ صَاحِبَكُم خَلِيلُ اللهِ): «وَهَذَا حَدِيثٌ كُوفِي؛ رَوَاهُ عَبْدُ المَلِكِ، وَلَا يُرْوَى عَن خَالدِ بنِ رِبْعِيّ هَذَا شَيْءٌ غَير هَذَا الحَدِيثِ».

٢٠ ـ وقال في الفقرة (٢٠٦) فِي حَدِيثِ عَبدِ اللهِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قَالَ: (لَا سَمَرَ؛ إِلَّا لِمُصَلٍّ، أَوْ لِمُسَافِرٍ):

«وَفِي إِسْنَادِهِ انْقِطَاعٌ، مِن قِبَلِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ يُسَمِّهِ خَيْثَمَةُ».

فهذه تمام عشرين موضعاً حكم فيها ابن المديني على أحاديث ساقها في كتابه، ولم يذكر فيها اختلافاً على رواتها، وقد بحثت جميع هذه الأحاديث في مواضعها من قسم التحقيق، وبينت من خالفه في حكمه، ومن وافقه، ومرجحات كل قول إن وجدت، فمن أراد الوقوف على شيء من هذا، فهناك، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.



بسم الله الرحمن الرحيم علل ابن المديني رحمه الله

قال أخبرنا الشيخان الإمامان الحافظان أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني
وأبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى [illegible] قالا أنا أبو الحسن علي بن المشرف
بن المسلم الأنماطي من أصل سماعه قال الحافظ أبو طاهر وأخبرنا أبو الحسن
علي بن الحسين بن عمر الفراء الموصلي بمصر قالا أنا أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد
بن عبد الله الحافظ قال ثنا أبو محمد عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن سعيد المعروف
بابن النحاس المعدل قراءة عليه بمصر في المحرم سنة سبع وأربعمائة أخبرنا
أبو محمد الحسن بن أحمد بن عبد الرحمن السجزي قراءة عليه سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة
أنا أبو الحسن محمد بن أحمد البراء في ربيع الأول سنة ثمانين ومائتين [illegible]
حدثنا أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي المديني قراءة عليه
قال نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة فلأهل المدينة ابن شهاب وهو
محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب ويكنى أبا بكر مات سنة أربع
وعشرين ومائة ولأهل مكة عمرو بن دينار مولى جمح ويكنى أبا محمد مات سنة
ست وعشرين ومائة ولأهل البصرة قتادة بن دعامة السدوسي ويكنى
أبا الخطاب مات سنة سبع عشرة ومائة ويحيى بن أبي كثير ويكنى أبا نصر
مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة بلغني ذلك ولأهل الكوفة أبو إسحاق واسمه
عمرو بن عبد الله بن عبيد مات سنة تسع وعشرين ومائة وسليمان بن
مهران مولى بني كاهل من بني أسد ويكنى أبا محمد مات سنة ثمان وأربعين ومائة
ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف فلأهل
المدينة مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي [illegible] ويكنى أبا عبد الله مات سنة
تسع وسبعين ومائة [illegible] ومحمد بن إسحاق بن يسار مولى قيس
بن مخرمة ويكنى أبا بكر مات سنة اثنتين وخمسين ومائة [illegible]
ومن أهل مكة عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج مولى القرشيين ويكنى أبا الوليد
مات سنة اثنتين وخمسين ومائة [illegible] سفيان بن عيينة بن ميمون [illegible]
[illegible]

الصفحة الأولى من المخطوط

ثم [illegible] بن [illegible] الهلالي ويكنى أبا محمد مات سنة ثمان وتسعين
ومائة سفيان لقي ابن شهاب وعمرو بن دينار وأبا إسحق والأعمش ومن
أهل البصرة شعبة بن [illegible] وهو سعيد بن [illegible]
[illegible] مات سنة ثمان [illegible] حماد بن سلمة ثلاث
[illegible] مولى [illegible] ويكنى أبا سلمة مات سنة ثمان وستين ومائة
أبو عوانة واسمه الوضاح مولى يزيد بن عطاء الواسطي مات سنة خمس
وسبعين ومائة شعبة بن الحجاج أبو بسطام مولى الأشاقر مات سنة
ستين ومائة معمر بن راشد ويكنى أبا عروة مولى [illegible] ومات باليمن سنة
أربع وخمسين ومائة سمع من ابن شهاب وعمرو بن دينار وقتادة [illegible]
[illegible] من أبي إسحق ومن أهل الكوفة سفيان بن سعيد الثوري ويكنى
أبا عبد الله ومات سنة إحدى وستين ومن أهل الشام عبد الرحمن
بن عمرو الأوزاعي ويكنى أبا عمرو ومات سنة [illegible] وخمسين ومائة ومن
أهل واسط هشيم بن بشير مولى بني سليم ويكنى أبا معاوية مات سنة ثلاث
وثمانين ومائة [illegible] إبراهيم الهروي [illegible] هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار مولى
[illegible] بن حازم [illegible] أمير المؤمنين [illegible] أبا معاوية ثم انتهى علم هؤلاء إلى
[illegible] البصرة [illegible] إلى يحيى بن سعيد القطان ويكنى أبا سعيد
[illegible] مولى لبني تميم مات سنة ثمان وسبعين ومائة [illegible] يحيى بن زكريا
بن أبي زائدة ويكنى أبا سعيد مولى لهمدان مات سنة اثنتين وثمانين ومائة
ووكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس ويكنى أبا سفيان مات سنة
تسع وتسعين ومائة ثم صار علم هؤلاء إلى ثلاثة إلى عبد الله بن المبارك
وهو حنظلي ويكنى أبا عبد الرحمن ومات سنة إحدى وثمانين ومائة وعبد الرحمن
بن مهدي الأسدي ويكنى أبا سعيد مات سنة ثمان وتسعين ومائة
ويحيى بن آدم ويكنى أبا زكريا وهو مولى خالد بن عبد الله بن أسيد [illegible] مات
[illegible] قضاة الأمة أربعة [illegible]
[illegible] بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري [illegible]

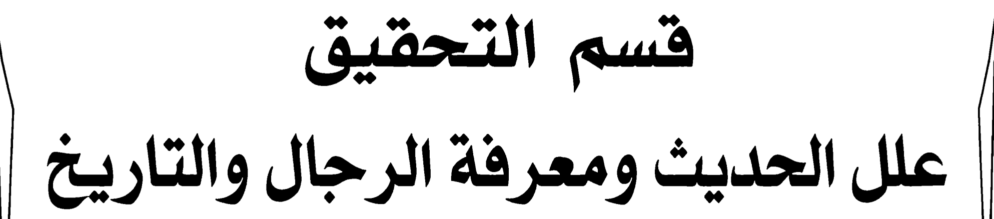
الصفحة الثانية من المخطوط

بالمدينة أربعة عمر وعلي وزيد وأبو موسى الأشعري رضي الله عنهم قالوا وكان الفتيا
في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ستة عمر وعلي وعبد الله وزيد
بن ثابت وأبي موسى وأبي بن كعب قال مطرف عن الشعبي لأهل الكوفة منهم
عبد الله وعلي وأبو موسى وعن مسروق قال كان العلم في ستة من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم نصفهم لأهل الكوفة أخذ أبو موسى
يعني أخذ النصف ثم سمى عمر وعلي وعبد الله وأبو موسى وأبي وزيد بن
ثابت قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدارئ بعضهم على بعض
يرفعون المسألة فيصيبها الرجل منهم ثم يرفعون المسألة فيصيبها الآخر وكان
الناس يأخذون عن ستة عمر وعلي وعبد الله وأبي موسى وزيد بن ثابت
قال فقلت للشعبي وكان عند أبي موسى قال كان فقيها ه وعن الشعبي
قال أخذ العلم عن ستة عمر وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وأبي
وكان يكون يستفتي بعضهم من بعض وعلي وأبي موسى قال قلت للشعبي وكان
عند أبي موسى قال كان علمهما ما قلت فأين معاذ قال مات قبل ذلك ه
قال قال مسروق شاممت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فوجدت علمهم
انتهى إلى ستة نفر منهم عمر وعلي وعبد الله وأبي الدرداء وأبي بن كعب وزيد بن
ثابت ثم شاممت هؤلاء الستة فوجدت علمهم انتهى إلى رجلين منهم إلى علي
وعبد الله ه وعن مسروق قال شاممت أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم وكانوا كالإخاذ منهم ما يروي الرجل ومنهم ما يروي الرجلين ومنهم ما يروي
الثلاثة ومنهم ما يروي المائة وكان عبد الله بن مسعود من تلك الإخاذ
قال قال مسروق ما شبهت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا كالإخاذة
يكفي فيها الإخاذة يكفي الراكب والإخاذة تكفي الراكبين والإخاذة تكفي العشر
من ذلك أحسب شعبة قال وليس ما يبلغ في نفسه والإخاذة يكفي
الفئام من الناس وقد سأل عمر وعثمان وعليا في العبد عبد الله

الصفحة الثالثة من المخطوط

سنة الخزاعي وابو زيد مولى عمرو بن حريث فاما علقمة فكان ينكر ان يكون
ابن مسعود معه ليلة الجن وكان اعلم بعبد الله واما ابو عثمان النهدي
فرواه التيمي عن ابي عثمان ولم يرفعه ورواه ابو تميمة الهجيمي عن ابي عثمان
عن عبد الله ورواه عن جعفر بن ميمون [illegible] ورواه عن ابي تميمة عن ابي عثمان
عن عبد الله فكان عندي انه ابو عثمان النهدي لرواية التيمي عن ابي عثمان
عن ابن مسعود بعض الحديث ورواه سليمان التيمي من طريق اخر عن ابي تميمة
عن عمرو البكالي انه رواه على غير لفظ ابي عثمان ورواه ابن شهاب عن
ابي عثمان بن سنة الخزاعي عن ابن مسعود وبلفظ غير لفظ عمرو البكالي
ورواه سفيان عن ابي فزارة عن ابي زيد مولى عمرو بن حريث عن عبد الله
بن مسعود فخشيت ان لا يكون ابو زيد سمعه من عبد الله لاني لم اعرفه ولم
اعرف لقيه فرواه شريك عن ابي فزارة عن ابي زيد قال كنت مع عبد الله بن
مسعود فجوده بقوله صحبت عبد الله بن مسعود [illegible] قال علي وفي حديث
عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان صاحبكم خليل الله رواه
عبد الملك بن عمير عن خالد بن ربعي عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله
عليه وسلم وهذا حديث كوفي رواه عبد الملك ولا نعرف عن خالد بن ربعي
هذا شيئا غير هذا الحديث قال علي وفي حديث عبد الله عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا [illegible] الا لمصل او لمسافر رواه منصور عن خيثمة عن رجل
عن عبد الله وفي اسناده انقطاع من قبل هذا الرجل الذي لم يسمه خيثمة
وقد روى خيثمة عن اصحاب عبد الله ولا ادري هذا الرجل من اصحاب عبد الله
ام لا ولم يسم هذا الرجل قد روى خيثمة عن غير واحد من قومه من جعفي
من اصحاب عبد الله منهم سويد بن غفلة ومنهم [illegible] فلعله [illegible] وكان هذا الرجل الذي
قال جرير في حديثه عن منصور عن خيثمة عن رجل من قومه [illegible]
بعض الجعفيين من اصحاب عبد الله لان خيثمة جعفي وهو خيثمة بن عبد الرحمن
ابو سبرة. اخر الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد [illegible]
[illegible]

الصفحة الأخيرة من المخطوط



قسم التحقيق

علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ

لإمام عصره وفريد دهره الإمام الحجة

علي بن عبد الله المديني

توفي ٢٣٤هـ

قرأه ودرسه وعلق عليه

أبو عبد الله مازن بن محمد السرساوي

كتاب
(علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ)

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَالَ(١): أَخْبَرَنَا الشَّيْخَانِ: الإِمَامُ الحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّد بْنِ أَحْمَدَ السِّلَفِيُّ الأَصْبَهَانِيُّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ يَحْيَى، فِي كِتَابَيْهِمَا إِلَيَّ، قَالَا: أَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ المُشَرَّفِ بْنِ مُسْلِمٍ الأَنْمَاطِيُّ، مِنْ أَصْلِ سَمَاعِهِ.

قَالَ الحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ: وَأَخْبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ بْنِ عُمرَ الفَرَّاءُ المَوْصِلِيُّ، بِمصْرَ.

قَالَا(٢): أَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الحَافِظُ، بِمِصْرَ: أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، المَعْرُوفُ بِابْنِ النَّحَّاسِ المُعَدِّلُ، قِرَاءةً عَلَيْهِ بِمِصْرَ، فِي المُحَرَّمِ، سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبعِمائَةٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ دَعْلَجُ بْنُ أَحْمَد بنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ السِّجْزِيُّ، قَدِمَ عَلَيْنَا سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ: أَنَا أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ [البَرَاءِ](٣) فِي رَبِيعٍ الأَوَّلِ، سَنَةَ ثَمَان وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ: حَدَّثَنَا أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَر بْنِ نَجِيح السَّعْدِيُّ المَدِينِيُّ، قِرَاءَةً عَلَيهِ، قَال:

---

* هذا هو إسناد الكتاب، وقد ترجمت لرواته، بحمد الله، وتحدثت عما يتعلق به في قسم الدراسة، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) لم أظفر بشيء عن هذا القائل، وانظر ما كتبته حول هذه النسخة الخطية، في قسم الدراسة.
(٢) يعني: ابن المشرف الأنماطي، وابن الفراء الموصلي.
(٣) في الأصل: (البزار)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته، كما في المصادر.

١ نَظَرْتُ فَإِذَا الإِسْنَادُ[١] يَدُورُ عَلَى سِتَّةٍ[٢]:

* فَلأَهْلِ المدِينَةِ:

١ ـ ابْنُ شِهَابٍ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ[٣] عَبْدِ اللهِ بْنِ شِهَابٍ، وَيُكْنَى أَبَا بَكْرٍ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ[٤][٥].

* وَلأَهْلِ مَكَّةَ:

٢ ـ عَمرُو بنُ دِينَارٍ مَوْلَى جُمَحٍ[٦]، وَيُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ[٧].

---

(١) في «شروط الأئمة» (ص٣٣) لابن مَنْدَهْ: (علم الأسانيد).

(٢) في «شروط الأئمة: (ستة نفر).

(٣) في «شروط الأئمة»: (عبيد الله بن عبد الله)، وهو الصواب، وما هنا اختصار للنسب.

(٤) بعده في «شروط الأئمة»: (رحمة الله عليه، وهو بالمدينة).

(٥) هو أعلم الحفاظ، أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري المدني الإمام. كان يقول: «ما صبر أحد على العلم صبري، ولا نشره أحد نشري»، وجمع السنة بأمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز ـ رحمهما الله ـ ومناقبه جمة. قال ابن المديني: له نحو ألفي حديث، وقال أيضاً: أفتى أربعة: الحكم، وحماد، وقتادة، والزهري، والزهري عندي أفقههم.
وُلد سنة خمسين، وتوفي لسبع عشرة خلت من رمضان سنة أربع عشرة ومائة.
وقد استل الأستاذ: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، ترجمته من «تاريخ مدينة دمشق» في مجلدة لطيفة، طبعتها دار الرسالة سنة ١٤٠٢هـ.
وراجع: «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ٢٢٠) ترجمة (٦٩٣)؛ و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٧١) ترجمة (٣١٧)، و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٦٦) ترجمة (٤٤٤)؛ و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٢٨).

(٦) في «المحدث الفاصل» (ص٦٠٤): (بني جمح).

(٧) الحافظ الإمام عالم الحرم، أبو محمد عمرو بن دينار الجمحي، مولاهم المكي الأثرم.
قال شعبة: لم أر مثل عمرو بن دينار. وقال ابن المديني: لعمرو نحو أربع مائة حديث.
فعلق عليه الذهبي قائلاً: قد مر أن ابن عيينة وحده، قد سمع منه تسع مائة وخمسين حديثاً؛ فلعل علياً عنى المسند فقط!
ولد في إمرة معاوية سنة ست وأربعين أو نحوها، وتوفي سنة ست وعشرين ومائة في أولها.

=

* وَلأَهْلِ البَصْرَةِ:

٣ ـ قَتَادة بنُ دُعامَة السدُوْسيُّ، وَكُنْيتُهُ أَبُو الخَطَّاب، مَاتَ سَنَةَ سَبْعَ[١] عَشْرَةَ وَمائَةٍ[٢].

٤ ـ وَيحْيَى بنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَيُكْنَى أَبَا نَصْرٍ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ بِاليَمَامَةِ[٣][٤].

= وراجع: «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/ ٣٢٨) ترجمة (٢٥٤٤)؛ و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦/ ٢٣١) ترجمة (١٢٨٠)؛ و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٨٥) ترجمة (٦١٣)؛ و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١١٣)؛ و«سير أعلام النبلاء» كلاهما للذهبي (٥/ ٣٠٠).

(١) في «شروط الأئمة»: (ست).

(٢) الحافظ العلامة، أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي البصري الضرير الأكمه المفسر. قال فيه الثوري: أو كان في الدنيا مثل قتادة؟!.

قال ابن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: إن عبد الرحمٰن يقول: اترك من كان رأساً في بدعة؛ يدعو إليها! قال: فكيف يصنع بقتادة، وابن أبي رواد، وعمر بن ذر؟! وذكر قوماً، ثم قال يحيى: إن ترك هذا الضرب تَرَكَ ناساً كثيراً.

قال الذهبي: وهو حجة بالإجماع؛ إذا بيّن السماع؛ فإنّه مدلس معروف بذلك، وكان يرى القَدَر ـ نسأل الله العفو ـ ومع هذا؛ فما توقَّف أحدٌ في صدقه وعدالته وحفظه، ولعلَّ الله يعذر أمثاله، ممن تلبس ببدعة، يريد بها تعظيم الباري وتنزيهَهُ، وبَذَلَ وُسْعَهُ، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يُسْأَلُ عمَّا يَفْعَلُ، ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كَثُرَ صوابُه، وعُلِمَ تحرِّيه للحقِّ، واتَّسعَ عِلْمُهُ، وظهر ذكاؤه، وعُرِفَ صلاحُهُ وورعه واتِّبَاعُه يُغْفَر لهُ زَلَلُهُ، ولا نُضَلِّلهُ وَنَطَّرِحُهُ وننسى مَحاسِنه، نعم؛ ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك.

ولد سنة ستين، وتوفي سنة سبع عشرة، وقيل سنة ثماني عشرة، في الطاعون بواسط.

وقد وافق ابن المديني على تحديد وفاته: حماد بن زيدٍ، ويحيى بن معين، وموسى بن إسماعيل، وأبو نعيم الفضل بن دُكين، وعمرو بن علي الفلَّاس، وأبو حاتم، وخالفهم: إسماعيل بن علية؛ فقال: سنة ثماني عشرة ومائة. وتردد يحيى بن سعيد بينهما. والله أعلم.

وراجع: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ١٨٥) ترجمة (٨٢٧)؛ و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ١٣٣) ترجمة (٧٥٦)؛ و«مشاهير علماء الأمصار» (ص٩٦) ترجمة (٧٠٢)؛ و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١٢٢)؛ و«سير أعلام النبلاء» كلاهما للذهبي (٥/ ٢٦٩).

(٣) جعله ابن مَنْدهْ في (أهل مكة)! ولم يذكره هنا، والصواب ما أثبته من الأصل، والله أعلم.

(٤) الإمام الكبير، أحد الأعلام، أبو نصر يحيى بن أبي كثير ـ واسم أبي كثير: صالح، وقيل: يسار، وقيل: نشيط ـ الطائي مولاهم اليمامي.

قال أبو أيوب السختياني: ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى بن أبي كثير.

* وَلأَهْلِ الكُوفَةِ:

٥ ـ أَبُو إِسْحَاقَ، وَاسْمُهُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ وُدٍّ[(١)]، وَمَاتَ سَنَةَ [تِسْعٍ][(٢)]

= وقال ابن المديني، عن سفيان بن عيينة: قال أيوب: ما أعلم أحداً بعد الزهري أعلم بحديث أهل المدينة، من يحيى بن أبي كثير. توفي سنة اثنتين وثلاثين ومائة، على قول ابن المديني الذي في الأصل، ونقله عنه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٠١)، خلافاً لقول عمرو بن علي، وأبي نعيم الفضل بن دكين ـ على ما نقله عنه البخاري، وابن سعد (٥/ ٥٥٥) ـ من أنه توفي سنة تسع وعشرين ومائة. والله أعلم.
وقد عَدَّهُ جميع من ترجم له من مصنفي الطبقات، من أهل اليمن! وتفرد إمامنا ابن المديني بِعَدِّهِ من أهل البصرة، ولا تعارض؛ فإن لهم في ذلك عرفاً؛ هو: أن الراوي إذا أقام ببلد ستة أشهر؛ نسب إليها، وابن أبي كثير أقام باليمن، وبالبصرة ـ لا ريب ـ فوق الستة أشهر؛ فصح له أن ينسب إليهما. والله أعلم.
وراجع: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٣٠١) ترجمة (٣٠٨٧)؛ و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩/ ١٤١) ترجمة (٥٩٩)؛ و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٩١) ترجمة (١٥٣٧)؛ و«تذكرة الحفاظ» ١(١٢٨)؛ و«سير أعلام النبلاء» كلاهما للذهبي (٦/ ٢٧).

(١) كذا في الأصل! وعنه: ابن المفضل في «الأربعين على طبقات الأربعين» (ص٢٧٠) وهو مشكل؛ إذْ أن هذا الحرف من اسم (أبي إسحاق) وقع فيه اختلاف شديد، لعل سببه هو ما نقله الذهبي عن ابن سعد في «الطبقات» (ولم أظفر به في المطبوع منها)، حيث يقول: «وأكثر من سمّاه لم يتجاوز أباه».
وعلى كل؛ فلم يذكر أحد من المختلفين في اسم جَدِّه أن اسمه (عبد وُدٍّ) كما هو في الأصل.
ولعل هذا هو الذي دفع الدكتور الأعظمي في (نشرته ص٣٧) إلى جعل (عبد وُدٍّ) (عبيداً)، دون أدنى إشارة إلى ما في الأصل الذي أمامه، أو تعليل لهذا الذي ارتضاه!
وقد نقل هذا النص عن ابن المديني، الرامهرمزي في «المحدِّث الفاضل» (ص٦١٥، وفيه: (عمرو بن عبد الله بن محمد السبيعي)، وأشار محققه في الهامش إلى أن (السبيعي) زيادة من بعض النسخ، وليست في الأصل، وإلى أن في نسخة «مشهد» فوق (محمد) إشارة نقص إلى الهامش، ولكنه لم يظهر شيء في التصوير.
فقد يكون (محمد) هذا تصحيفاً عن (ذي يحمد)، فيبعد حينئذ ما استظهره الأعظمي.
وقد روى هذا النص كذلك عن ابن المديني، ابنُ مَنْدَهْ في «شروط الأئمة» (ص٣٤)، وليس فيه موطن الإشكال أصلاً؛ فالله أعلم.

(٢) كذا في الأصل، وعنه: ابن المفضّل في «الأربعين» (ص٢٧٠)، والذي أستظهره، أن هذا تصحيف، وأن صوابه: (سبع)، وهو على الصواب في «شروط الأئمة» (ص٣٤)، وفي «المحدث الفاصل» (ص٦١٥)؛ ويؤيده: قول البخاري في «التاريخ الأوسط» (٢/ ١٠ برواية الخفاف)، (٢/ ١١ برواية زنجويه): «قال علي: سمعت سفيان يقول: دخلت على أبي =

وَعِشْرِيْنَ وَمِائَةٍ[1].

٦ ـ وَسُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ[2]، مَوْلَى بَنِي كَاهِلٍ، مِنْ بَنِي أَسَدٍ، وَيُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ، وكَانَ حمِيلاً[3] [بِوَلَدِهِ فِي أَرْضِ

= إسحاق في سنة ست وعشرين، ومات سنة سبع وعشرين، وكان أصيب بصره».

وأزيد: أن أحداً ـ ممن وقفت عليهم ـ لم ينقل عن ابن المديني هذا القول (تسع)؛ لا سيما وهو خلاف الصواب وراجع: «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٧/ ٢٥٩٤)؛ «التاريخ الأوسط» (٢/ ١٠/ الخفاف)، (٢/ ١١/زنجويه)؛ «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٤٢) ترجمة (١٣٤٢)؛ «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣١٣)؛ «شروط الأئمة» لابن مَنْدَهْ (ص٣٤)؛ و«تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» لابن زَبْر الربعي (١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٩)؛ و«المحدِّث الفاصل» (ص٦١٥)؛ و«تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٠٢)؛ و«سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٩٢)؛ و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١١٤).

(١) الإمام الحافظ شيخ الكوفة وإمامها، عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: ابن علي، ويقال: ابن أبي شعيرة، واسمه: ذو يحمد، أبو إسحاق السَّبِيعِيّ الكوفي الهمداني.

قال الطيالسي: قال رجل لشعبة: سمع أبو إسحاق من مجاهد؟ قال شعبة: ما كان يصنع بمجاهد؟! كان هو أحسن حديثاً من مجاهد، ومن الحسن وابن سيرين.

وَشَبَّهَهُ أبو حاتم بالزُّهْرِيِّ، في كثرة الرواية والاتساع في الرجال.

وُلِد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه وتوفي على الراجح سنة سبع وعشرين ومائة، كما ذهب إليه إمامنا ابن المديني ـ على الصواب عنه ـ وذلك يوم أن دخل الضحاك بن قيس الكوفة.

وقد وافق ابن المديني على سنة وفاته: الواقدي، والهيثم بن عدي، ويحيى بن بكير، والمطلب بن زياد، ومحمد بن عبد الله بن نمير. وخالفه الثوري فقال: ست وعشرين، وقال أبو نعيم: ثمان وعشرين، وقال يحيى بن سعيد: تسع وعشرين.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٧)؛ و«سير النبلاء» (٥/ ٣٩٢)؛ وغيرها كثير.

(٢) في «شروط الأئمة» (ص٣٤)؛ و«المحدِّث الفاصل» (ص٦١٥): (الأعمش).

(٣) في الطبعات الثلاث: (جميلاً) بالجيم، وهو غلط محض؛ فإن الأعمش ـ بَلَّ الله ثراه ـ لم يرزق من جمال الصورة ـ وهو غني عنه بجمال عقله ووفور علمه ـ ما يجعله يذكر به؛ بل كان يقول: «لو كنت بقالاً، لقذرني الناس»، يعني: بسبب عمشه.

والصواب: (حميلاً) بالحاء المهملة، والحميل: الذي يولد بدار الكفر أو يُسْبى من بلاد الروم، ثم يحمل منها صغيراً إلى ديار الإسلام؛ وهذا الوصف ينطبق على الأعمش؛ فإن أصله من طبرستان، من قرية يقال لها؛ (دنباوند)، وجاء به أبوه حميلاً إلى الكوفة، فاشتراه رجل من بني كاهل من بني أسد. فأعتقه، فكان مولى لبني أسد، وكان نازلاً فيهم. وعند الترمذي (١/ ٢٢)؛ وابن أبي شيبة (٦/ ٢٧٨)؛ وابن سعد (٦/ ٣٤٢)؛ والخطيب (٩/ ٥)؛ والكلاباذي (١/ ٣١١) عن الأعمش، أنه قال: «كان أبي حميلاً؛ فورثه مسروق». =

الحَرْبِ][(١)][(٢)].

---

[١] بدأ الإمام ابن المديني كتابه بذكر الحفاظ الكبار، من التابعين؛ والذين تدور عليهم غالب الأحاديث الصحاح.

قال الإمام الحافظ أبو عبد الله ابن مَنْدَهْ في «شروط الأئمة» (ص٤٠) ـ مبيناً مقصود ابن المديني من هذه الفقرة، وما يليها ـ:

«فهذا ما ذكر علي بن المديني من معرفة من دار عليه علم الأسانيد من وقت الزهري، وطبقته إلى عصره».

وقال الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٢٨/٣٠٦): «يعني: بعد التابعين». وقال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٩/٥٢٦) ـ مبيناً معنى (الإسناد) في هذه العبارة ـ: «يعني: الأسانيد الصحاح»، وقال في «تذكرة الحفاظ» (١/٣٦٠): «يعني: معظم الصحاح»، وفيها أيضاً (١/١١١): «يعني: أن غالب الأحاديث الصحاح لا تخرج عن هؤلاء الستة».

وقد جاءت مفسرة من كلام ابن المديني نفسه، فقال في بعض الروايات عنه: «دار علم الثقات على. . .» فذكره بمعناه.

= وقد وقع التصحيف في هذا اللفظ قديماً، وذلك فيما ذكره أبو أحمد العسكري في «أخبار المصحفين» (ص٥٠) قال: «صَحَّف بعضهم قوله: (لا يرث حميل؛ إلا ببينة)، فقال: (لا يرث جميل إلا بثينة). . .».

وانظر: «الغريب» لابن سلام (١/٧١)؛ و«النهاية» لابن الأثير (١/٤٤٢)؛ و«لسان العرب» (١١/١٨١)؛ و«رجال مسلم» لابن منجويه (١/٢٦٤/٥٧٢).

(١) ليست في الأصل، وأثبتها من «الأربعين» لابن المفضل (ص٢٧٠)، ولعل الأشبه: (مولده)، والله أعلم.

(٢) الإمام الكبير، والحافظ النحرير، إمام الأئمة: أبو محمد الأعمش، الكوفي.
قال ابن المديني: له نحو ألف وثَلَاثِمِائَة حديث. وقال عمرو بن علي: كان يسمى المُصْحَفُ؛ من صدقه. وقال عيسى بن يونس: لم نر نحن، ولا القرن الذي كانوا قبلنا مثل الأعمش، وما رأيت الأغنياء والسلاطين عند أحد أحقر منهم عند الأعمش، مع فقره وحاجته!
ولد يوم قتل الحسين سنة إحدى وستين، وقيل قبله بسنة أو بسنتين. وتوفي عام ثمان وأربعين ومائة في ربيع الأول، وهو قول إمامنا ابن المديني، ووافقه عليه الجمهور، وخالفهم: أبو عوانة، وعبد الله بن داود، قالوا: سبع وأربعين. وانظر: «التاريخ الكبير» (٤/٣٧)؛ و«السير» (٦/٢٢٦).

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (١٦/٦٥) في ترجمة يحيى بن معين (٨٢١٤)، من طريق أبي زرعة، وأبي قلابة، عن ابن المديني، وعلقه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/١١١)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/٣٤٥).

وهو عند الخطيب في «تاريخ مدينة السلام» (١٠/١٣) في ترجمة الأعمش، من طريق علي بن النضر قال: سمعت ابن المديني يقول: «حفظ العلم على أمة محمد ﷺ ستة....».

*** وقد نقل هذه الفقرة بإسناد الأصل كاملاً من أوله إلى منتهاه:**

الحافظ ابن المفضل في «الأربعين» (ص٢٦٩).

ونقلها كاملة أو مختصرة، على اختلاف يسير أحياناً:

أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (١/١٧ ـ ٣٣ ـ ٥٩ ـ ١٢٨ ـ ١٨٦ ـ ٢٢٠ ـ ٢٣٤ ـ ٢٦٤) و(٨/٢٥٦) فقال: حدّثنا [١] محمد بن أحمد بن البراء، عن ابن المديني.

والخطيب في «التاريخ» (١٦/١٧٦) في ترجمة (٧٤٠٦) يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٨/٣٠٦)، والذهبي في «التذكرة» (١/٣٦٠) وفي «السير» (٩/٥٢٦) من طريق ابن البراء.

والخطيب في «تاريخه» (١٢/١٤٤) في ترجمة (٥٥٢٦) عبد الملك بن جريج، وكذا (١٦/١٧٦) في ترجمة (٤٧٠٦) يحيى بن زكريا ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥/١٧) في ترجمة ابن معين ـ من طريق [٢] أحمد بن يحيى بن الجارود عن ابن المديني.

وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٤/٤٤٨) في ترجمة (٨٢٢) سعيد بن أبي عروبة ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(١) (٦٥/١٧) في ترجمة ابن معين ـ من طريق [٣] أبي زرعة الرازي، و[٤] أبي قلابة، عن ابن المديني. وأخرجه

---

(١) وقع في «تاريخ دمشق» اسم شيخ ابن عدي، في طريق أبي قلابة: «محمد بن الفضل المحمدآباذي»، والذي في «الكامل» المطبوع «علي بن أحمد بن مروان»، وكلاهما من شيوخه في «الكامل»؛ فلعله تحمله عن كل منهما، والله تعالى أعلم.

ابن عساكر في الموضع السابق، من طريق [٥] أبي علي صالح بن محمد [هو: جزرة الحافظ]، سمعت علي بن المديني.

وعلّقه عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (١/ ٢٥٢) عن ابن المديني؛ والرامهرمزيُّ في «المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي» (ص٦١٤)، وابن مَنْدَهْ في «شروط الأئمة» (ص٣٣)، والذهبي في «السير» (٦/ ٣٢٨)، و(٩/ ٢٠٠)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٥٨).

* وقد أثبت ابنُ المفضّل الحافظ[١] من هؤلاء الستة المذكورين أربعة في الطبقة الأولى من «الأربعين»[٢] تأليفه، وهم من عدا يحيى بن أبي كثير، والأعمش. وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ١١٣ ـ ١١٤).



(١) وابن المفضل، هو: الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي المتوفى سنة (٦١١هـ)، شيخ المنذري، وكتابه المذكور هو: «الأربعون في طبقات الحفاظ»، قال الذهبي عنه: «ولما رأيتها [يعني: الطبقات] تحركت همتي إلى جمع الحفاظ وأحوالهم». وراجع: «السير» (٢٢/ ٦٧)؛ و«المعجم المفهرس» لابن حجر رقم (٩٣٨).

(٢) وهو مطبوع بعنوان: «كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين» وقد حققه ـ كرسالة ماجستير بجامعة أم القرى: الأستاذ محمد سالم بن محمد بن جمعان العبادي، بإشراف الدكتور: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، وطبعته أضواء السلف، بالرياض، بمراجعة الشيخ بدر البدر، وهذا النص فيه: (ص١١٤ ـ ١٤٩).

٢ ثُمَّ صَارَ عِلْمُ هَؤلاءِ السِّتَّةِ إِلَى أَصْحَابِ الأَصْنَافِ مِمَّنْ صَنَّفَ[١].

* فَلأَهْلِ المَدِينَةِ:

١ ـ مَالِكُ بْنُ أَنَسِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ الأَصْبَحِيُّ، عِدَادُهُ فِي بَنِي تَيْمِ اللهِ[٢]، وَمَاتَ سَنَة تِسْعٍ[٣] وَسَبْعِيْنَ وَمِائَةٍ، وَسَمِعَ مِنِ ابْنِ شِهَابٍ[٤].

٢ ـ وَمُحَمَّد بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، مَوْلَى بَنِي مَخرَمَةَ، وَيُكنى أَبَا بكْرٍ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ[٥] وَخَمْسِينَ، وَسمِعَ مِن ابْنِ شِهَابٍ، وَالأَعْمَشِ[٦][٧].

---

(١) في «شروط الأئمة» (ص٣٥): (.. الستة إلى اثني عشر رجلاً، وهم أصحاب... صنف العلم).

(٢) كذا في الأصل، وعنه في «الأربعين» (٢٧١). وفي «الشروط» (٣٥)، و«المحدث الفاصل» (ص٦١٦): (في بني تيم)، ومالك حليف بني تيم من قريش، قال الذهبي في «السير» (٨/ ٧١): «في نسب مالك اختلاف؛ مع اتفاقهم على أنه عربي أصبحي.. ثم قال: وروى عن ابن إسحاق: أنه زعم أن مالكاً وآله موالي بني تيم؛ فأخطأ، وكان ذلك أقوى سبب في تكذيب الإمام مالك له، وطعنه عليه».

(٣) في «شروط الأئمة» (ص٣٥): (سبع)، وهو تصحيف. قال الذهبي: «تواترت وفاته في سنة تسع؛ فلا اعتبار لقول من غلط....»، والله أعلم.

(٤) الإمام الحافظ، حجة الأمة وفقيهها، شيخ الإسلام، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي، المدني الفقيه، إمام دار الهجرة. قال الشافعي: إذا ذكر الحديث؛ فمالك النجم. وقال ابن المديني: له نحو ألف حديث. وقال أيضاً: ما كان أشد انتقاد مالك للرجال، وأعلمه بشأنهم.
ومناقبه جمة، أفردها خلائق بالتصنيف.
ولد سنة ثلاث وتسعين ـ على الأصح ـ، وتوفي في ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة.
وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٣١٠)؛ و«مشاهير علماء الأمصار» (ص١٤٠/رقم ١١١٠)؛ و«السير» (٨/ ٤٨)؛ و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٧).

(٥) في «المحدث الفاصل» (٦١٦): (إحدى)، وكذا في مطبوعه «شروط الأئمة» (ص٣٥)، وقال محققه الدكتور الفريوائي في هامش (٤): «وجاء في الأصل: اثنتين وخمسين، وجاء في الهامش: الصحيح سنة إحدى وخمسين». فتعقبه شيخنا العلامة الدكتور أحمد معبد ـ أمتع الله به ـ فيما علَّقَهُ على نسخته من «الشروط»، ومن خطِّه نَقَلْتُ ـ قائلاً: «فالصوابُ إثباته [يعني: اثنتين]؛ لأن عبارة الهامش ليس مُشاراً فيها لكونها تصحيحاً لما في الأصل، كما رأيتُها». اهـ.

(٦) ليس في «الشروط»: ذكر سماع مالك وابن إسحاق من الزهري، وابن إسحاق من الأعمش، وذكر بدلاً منهما: (وهما من أصحاب الزهري).

(٧) الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني، كان أحد أوعية العلم، =

* ومن أهل مكَّةَ:

٣ ـ عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عَبْدِ العَزِيْزِ بْنِ جُرَيْجٍ، مَوْلَى لِقُرَيْش، وَيُكْنَى أَبَا الوَلِيْدِ[١]، ومَاتَ سَنة إِحْدَى وَخَمْسِيْنَ وَمِائَةٍ[٢].

٤ ـ وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بْنِ مَيْمُون، مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ [ل١/ب] مُزَاحِم، أَخُو[٣] الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ الهِلَالِي، وَيُكْنى أَبَا مُحَمَّدٍ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ[٤].

= حبراً في معرفة المغازي والسير، ليس بذلك المتقن؛ فانحط حديثه عن رتبة الصحة، وهو صدوق في نفسه مرضي؛ قاله الذهبي. وقال أيضاً: والذي تقرر عليه العمل: أن ابن إسحاق إليه المرجع في المغازي والأيام النبوية؛ مع أنه يشذ بأشياء، وأنه ليس بحجة في الحلال والحرام؛ نعم ولا بالواهي، بل يستشهد به.

وكان ابن المديني حسن الرأي فيه، ولذلك كان يصحح حديثه، وقال فيه: صالح وسط، وقال في حديثه: حديثه عندي صحيح؛ ولم يستنكر له إلا حديثين؛ انظرهما في «المعرفة والتاريخ».

وهذا الموقف من ابن المديني تجاه ابن إسحاق، هو الذي سوغ له إدخاله ابن إسحاق في من دارت عليهم الأحاديث الصحاح. والله أعلم.

وانظر: «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (١/ ٨٩/ ٩٣)؛ «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٢/ ٢٧ ـ ٢٨)؛ و«السير» (٧/ ٣٣).

(١) في «الشروط» هنا: (لقي ابن شهاب، وعمرو بن دينار، وقد رأى الأعمش، ولم يرو عنه).

(٢) الإمام العلامة، الحافظ، شيخ الحرم، وفقيهه، أبو خالد وأبو الوليد، عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الرومي القرشي الأموي مولاهم المكي، صاحب التصانيف، وأول من دوَّن العلم بمكة.

قال ابن المديني: لم يكن في الأرض أعلم بعطاء من ابن جريج.

وُلِدَ عام الجحَّاف سنة ثمانين، وفي وفاته خلاف؛ قال الذهبي: «قال ابن المديني، وأبو حفص الفلاس: مات ابن جريج سنة تسع وأربعين ومائة، وهذا وهم؛ فقد قال يحيى القطان، ومكي بن إبراهيم، وأبو نعيم، وعِدَّة: مات سنة خمسين ومائة، وعن ابن المديني أيضاً: سنة إحدى وخمسين» فلإمامنا في وفاته قولان، والله أعلم.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٢٢)؛ و«الجرح والتعديل» (٥/ ٣٥٦)؛ و«السير» (٦/ ٣٢٥)؛ و«التذكرة» (١/ ١٦٩).

(٣) في «الأربعين»، و«المحدِّث»: (أخي)، وما أثبته من «الأصل»، و«الشروط»، وكلاهما جائز لغة، والله تعالى أعلم.

(٤) العلامة الحافظ، شيخ الإسلام، الحجة الكبير القدر، أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي الكوفي، مولى محمد بن مزاحم أخي الضحاك بن مزاحم، محدِّث الحرم. =

سُفْيَانُ لَقِيَ ابْنَ شِهَابٍ، وَعَمْرُو بْنَ دِيْنَارٍ، وَأَبَا إِسْحَاق، والأَعْمَش.

* وَمِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ:

٥ ـ سَعِيْدُ بْنُ أَبِيْ عَرُوبَةَ، مَوْلَى بَنِيْ عَدِيٍّ بْنِ [يَشْكُر][١]، وَهُوَ سَعِيْدُ بْنُ مِهْرَانَ، وَيُكْنَى أَبَا النَّضْرِ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ أَوْ تِسعٍ وَخَمْسِيْنَ وَمِائَةٍ[٢].

٦ ـ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ـ قَالَ: أَحْسِبُهُ ـ مَوْلَى لِبَنِيْ [سُلَيْمٍ][٣]، ويُكنَى أَبا سَلَمَةَ، مَات سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّيْنَ[٤] وَمِائَةٍ[٥].

= قال ابن المديني: ما في أصحاب الزهري أتقن من ابن عيينة.
وقد اتفقت الأمة على الاحتجاج به لحفظه وأمانته، وقد حج سبعين سنة، وكان مدلساً؛ لكن عن الثقات فقط، ولذلك تقبل روايته وإن لم يبين السماع، وهذا ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة وحده.
وُلِدَ سنة سبع ومائة بالكوفة، وتوفي في جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين ومائة.
وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٦٢)؛ و«السير» (٨/ ٤٥٤).

(١) ليست بالأصل، وموضعها بياض، وأثبتها من «الأربعين»، و«الشروط».

(٢) الإمام الحافظ الكبير أحد الأعلام، عالم أهل البصرة، وأول من صنف في السنن النبوية، سعيد بن أبي عروبة مهران، العدوي البصري، أبو النضر، مولى بني عَدِيٍّ بن يشكر.
قال أبو عوانة: لم يكن عندنا في ذلك الزمان أحفظ من سعيد بن أبي عروبة.
وقال أحمد: لم يكن له كتاب؛ إنما كان يحفظ.
وقد اختلط بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن، وقيل قبل ذلك، ثم هو بعد ذلك مدلس. توفي سنة ست وخمسين ومائة، كما قال البخاري، عن عبد الصمد، وقيل مات سنة سبع وخمسين ومائة، وقيل: ثمان، وقيل: تسع، والأخيران قول ابن المديني، والله أعلم.
وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٧٧)؛ و«السير» (٦/ ٤١٣).

(٣) في الأصل: (سليمان)، وما أثبته من «الأربعين»، و«الشروط»، و«المحدث»، وفي «السير» (٧/ ٤٤٤)؛ و«تهذيب الكمال» (٧/ ٢٥٣)، وجل من ترجمه: أنه من بني (تميم)، على قول. فالله أعلم.

(٤) كذا في الأصل، وعنه في «الأربعين»، ووقع في «المحدِّث»: (ثنتين وثمانين) وهو غلط، وفي «الشروط»: (سبعين) وهو غلط أيضاً. بيد أن الجمهور متفقون على أنه توفي سنة سبع وستين، واختلفوا في أي شهر كان، والله أعلم.

(٥) الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أبو سلمة الربعي، مولاهم البصري، البزار، البطائني، النحوي المحدِّث. وهو أول من صنف التصانيف مع ابن أبي عروبة.
قال وهيب: حماد بن سلمة سيدنا وأعلمنا. وقال ابن المديني: كان عند يحيى بن ضريس، =

٧ ـ أَبُو عَوَانَةَ، وَاسْمُهُ الوَضَّاحُ، مَوْلَى يَزِيْدَ بْنِ عَطَاءٍ الوَاسِطِيِّ، مَاتَ سنة خَمْسٍ وَسَبْعِين وَمِائَةٍ[(١)].

٨ ـ شُعْبَةُ بْنُ الحَجَّاجِ، أَبُو بِسْطَامٍ، مَوْلَى [الأَشَاقِرِ][(٢)]، مَاتَ سَنَةَ سِتِّيْنَ وَمِائَةٍ[(٣)].

= عن حماد عشرة آلاف حديث. وكان يُعَدُّ من الأبدال. قال أحمد: إذا رأيت الرجل ينال من حماد بن سلمة؛ فاتهمه على الإسلام. قال الذهبي: «لما طعن في السن ساء حفظه، فلذلك لم يحتجّ به البخاري، وأما مسلمٌ؛ فاجتهد فيه، وأخرج من حديثه، عن ثابت، مما سمع منه قبل تغيره، وما عن غير ثابت؛ فأخرج نحو اثني عشر حديثاً في الشواهد ـ دون الاحتجاج ـ فالاحتياط: أن لا يُحْتَجَّ به فيما يخالف الثقات».

وتوفي على أكثر الأقوال، في سنة سبع وستين ومائة. هذا قول سليمان بن حرب، والمدائني، وخليفة، وابن حبان.

وقال عبيد الله العيشي: سنة ست وستين، فقال الذهبي: هذا وهم. وقال ابن المديني: ثمان وستين ومائة. والله أعلم.

وانظر: «السير» (٧/ ٤٤٤)؛ و«التذكرة» (١/ ٢٠٢)؛ و«الطبقات» (٧/ ٢٨٢).

(١) الإمام الحافظ الثبت، محدِّث البصرة، الوَضَّاح بن عبد الله مولى يزيد بن عطاء اليَشْكُرِيِّ، الواسطي، البزاز، كان من سبي جرجان.

قال القطان: ما أشبه حديثه بحديث سفيان، وشعبة. وقال عفان: كان أبو عوانة صحيح الكتاب ثبتاً، كثير العجم والنقط. وقال شعبة: إن حدثكم أبو عوانة عن أبي هريرة؛ فصدقوه.

وقال ابن المديني: كان في قتادةَ ضعيفاً؛ ذهبَ كتابُهُ، وكان يَتَحَفَّظُ من سعيد، وقد أغرب فيها أحاديث.

وقال الذهبي: «استقرَّ الحال على أن أبا عوانة ثقة، وما قلنا: إنّه كحماد بن زيد؛ بل هو أحبُّ إليهم من إسرائيل، وحمّاد بن سلمة، وهو أوثق من فُلَيْح بن سليمان، وله أوهامٌ تَجَانَبَ إخراجَهَا الشيخانِ». توفي سنة ست وسبعين ومائة، وهذا قول أحمد بن حنبل، وابن محبوب البناني، ويعقوب بن سفيان، وأقره الذهبي؛ بل لم يذكر سواه. وقال ابن المديني، وأبو غالب علي بن أحمد بن النضر: سنة خمس وستين. وانظر: «تاريخ بغداد» (١٥/ ٦٤٥)؛ و«السير» (٨/ ٢١٧)؛ و«التذكرة» (١/ ٢٣٦)؛ و«المعرفة والتاريخ» (١/ ١٦٨)؛ و«تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٤٢).

(٢) في الأصل: (الأشافر) بالفاء، والذي أثبته من «الأربعين»، و«الشروط»، و«المحدث»، وهو الصواب ـ إن شاء الله تعالى ـ، وهم «الأشاقر، رهط كعب الأشقري، وهم ولد سعد بن عائذ بن مالك بن عمرو بن مالك بن فهم». كذا في هامش «الأربعين»، وانظر: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (٣٨)؛ و«الاشتقاق» لابن دريد (١٩٧ ـ ٥٠١).

(٣) الإمام الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، عالم أهل البصرة وشيخها، أبو بسطام الأزدي =

٩ ـ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، ويُكْنَى أَبَا عُرْوَةَ، مَوْلًى لِحُدَّانَ[١]، وَمَاتَ بِاليَمَنِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِيْنَ[٢] وَمِائَةٍ، سَمِعَ مِنْ ابْنِ شِهَابٍ، وَعَمْرو بْنِ دِينَارٍ، وَقَتَادَة، وَمِنْ يَحْيَى بْنِ أَبِيْ كَثِيرٍ، وَمِنْ أَبِيْ إِسْحَاقَ[٣].

* وَمِنْ أَهْلِ الكوفة:

١٠ ـ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيْدٍ[٤] الثَّوْرِيُّ، وَيُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَمَاتَ سَنَةَ إِحْدَى

= العَتَكِيّ مولاهم الواسطي. قال علي بن المديني: شعبة أحفظ للمشايخ، وسفيان أحفظ للأبواب.
وقال أيضاً: له نحو ألفي حديث. قال الذهبي: قلت: ما أظنه إلا يروي أكثر من ذلك بكثير. وقال القطان: ما رأيت أحداً قط أحسن حديثاً من شعبة.
وُلد سنة ثمانين، في دولة عبد الملك بن مروان، وقيل بعد ذلك بسنتين.
واتفقوا على وفاة شعبة سنة ستين ومائة بالبصرة، فقيل: مات في أولها؛ قاله الذهبي.
وانظر: «السير» (٧/ ٢٠٢)؛ و«طبقات ابن سعد» (٧/ ٢٨٠ ـ ٢٨١)؛ و«تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٧٩).

(١) بطن من الأزد، وهو حُدَّان بن شمس بن عمرو بن غَنْم بن غالب بن عثمان بن نصر بن الأزد، وإليه ينسب خلق كثير، وانظر: «اللباب في تهذيب الأنساب» لعز الدين ابن الأثير (١/ ٣٤٧).

(٢) في «المحدِّث»: (ستين)، وهو غلط؛ والمثبت من الأصل، و«الأربعين»، و«الشروط». ونقله عن ابن المديني: المزي في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣١١)، وغيره. وقد وافق ابن المديني على ذلك: أبو نعيم الفضل بن دكين، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين. وخالفه: إبراهيم الصنعاني، والواقدي، وخليفة، وأبو عبيد، فقالوا: ثلاث وخمسين ومائة. وقال عبد المنعم بن إدريس: أول سنة خمسين ومائة، وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣١١)؛ و«الطبقات» لابن سعد (٥/ ٥٤٦) وغيرهما. والله أعلم.

(٣) الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أبو عروة الأزدي، مولاهم البصري، نزيل اليمن.
قال ابن المديني: جمع لمعمر من الإسناد ما لم يجمع لأحد من أصحابه: أيوب وقتادة بالبصرة، وأبو إسحاق والأعمش بالكوفة، والزهري وعمرو بن دينار بالحجاز، ويحيى بن أبي كثير.
وقد تكلموا في حديثه بالبصرة.
ولد سنة خمس أو ست وتسعين، وأما وفاته؛ فقال ابن المديني: سنة أربع وخمسين ومائة، وذكر البخاري أنه توفي سنة ثلاث وخمسين: وذكر ابن حبان أنه سنة اثنتين وخمسين.
وانظر: «السير» (٧/ ٥)؛ و«التاريخ الكبير» (٧/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩)؛ و«المشاهير» لابن حبان (١٩٢).

(٤) في «الشروط» هنا: (ابن مسروق).

وَسِتِّينَ[(١)].

* وَمِنْ أَهْلِ الشَّامِ:

١١ ـ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ عَمْرٍو الأَوْزَاعِيُّ، وَيُكْنَى أَبَا عَمْرٍو، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِيْنَ وَمِائَةٍ[(٢)].

* ومِنْ أَهْلِ وَاسِطٍ:

١٢ ـ هُشَيْمُ بْنُ بَشِيْرٍ[(٣)]، مَوْلَى بَنِيْ سُلَيْمٍ، وَيُكْنَى أَبَا مُعَاوِيَةَ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِيْنَ وَمِائَةٍ[(٤)].

---

(١) الإمام الكبير، والحجة الجليل، إمام الحفاظ، سيد العلماء العاملين، أمير المؤمنين في الحديث، وشيخ الإسلام، أبو عبد الله الكوفي.
قال شعبة: سفيان أمير المؤمنين في الحديث. وقال أحمد بن حنبل: قال لي ابن عيينة: لن ترى بعينيك مثل سفيان الثوري حتى تموت. ومناقبه جمة.
ولد سنة سبع وتسعين اتفاقاً. وتوفي سنة إحدى وستين ومائة، وحكى ابن سعد الإجماع على ذلك.
وانظر: «السير» (٧/ ٢٢٩)؛ و«طبقات ابن سعد» (٦/ ٣٧١ ـ ٣٧٤)؛ و«التذكرة» (١/ ٢٠٣).

(٢) شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، أبو عمرو الأوزاعي.
قال مالك: الأوزاعي إمام يقتدى به. وقال الخريبي: الأوزاعي أفضل أهل زمانه. ومناقبه جمة.
ولد سنة ثمان وثمانين. وتوفي سنة سبع وخمسين ومائة. وهذا قول الوليد بن مسلم، والوليد بن مَزْيَد، والقطان، وأبي مُسهر، وعدة.
وقال ابن المديني: إحدى وخمسين ومائة، فقال الذهبي: هذا خطأ. وقال هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم: سنة ست وخمسين، فقال الذهبي: وهم هشام.
وانظر: «السير» (٧/ ١٠٧)؛ و«التذكرة» (١/ ١٧٨).

(٣) في «الشروط» هنا: (ابن القاسم بن دينار).

(٤) الإمام الحافظ الكبير، شيخ الإسلام، محدث بغداد، وحافظها، أبو معاوية السلمي، مولاهم الواسطي.
قال حماد بن زيد: ما رأيت في المحدثين أنبل من هشيم. وقال ابن المبارك: من غير الدهر حفظه، فلم يغير حفظ هشيم.
ولد سنة أربع ومائة، وتوفي سنة ثلاث وثمانين ومائة على قول ابن المديني، ووافقه: أحمد، ومحمد بن عباد، وزياد بن أيوب وابن سعد، وخليفة، وغيرهم. وانظر: «السير» (٨/ ٢٨٧)؛ و«تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٧٢).

[حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيْمُ الهَرَوِيُّ: ثَنَا هُشيمُ بْنُ بَشِيْرِ بْنِ القَاسِمِ بْنِ دِيْنَارٍ مَوْلَى خُزَيْمَةَ بْنِ خَازِمٍ، أَمِيْرِالمُؤمِنِيْنِ المُحَدِّثِينَ، يُكْنَى أَبَا مُعَاوِيَةِ] (١).

---

٢ نقل هذه الفقرة: مَنْ نقلوا الفقرة الأولى؛ فانظرهم هنالك.

قال الذهبي في «السير» (٩/ ٥٢٦) بعد أن نقل هذه الفقرة ـ معقباً على ابن المديني ـ: «أغفلَ حمَّاد بن زيد، واللَّيثَ؛ وما هما دونهم».

* * *

---

(١) من الأصل فحسب. ولعل ابنَ المديني أورد هذا الإسناد، ليذكر به خلافاً في ولاء هُشيم؛ ففي هذا الإسناد: (مولى خزيمة بن خازم)، ولم أقف على أحد قال هذا في (هشيم). والمشهور أنه (سُلَمِيٌّ)، والله أعلم.

٣ ثُمَّ انْتَهَى عِلْمُ هَؤُلَاءِ [الثَّلَاثَةِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ][١]، وَعِلْمِ [الاثْنَيْ][٢] عَشَرَ إلى سِتَّة[٣].

١ - إِلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَيُكْنَى أَبَا سَعِيدٍ، وَهُوَ مَوْلَى لِبَنِيْ [تَمِيمٍ][٤]، وَمَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَ[سَبْعِيْنَ][٥] وَمِائَةٍ فِي صَفَر[٦].

٢ - وَيَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، وَيُكْنَى أَبَا سَعِيْدٍ، مَوْلًى لِهَمْدَانَ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِيْنَ ومائَةٍ[٧].

---

(١) كذا في الأصل، وعنه في «الأربعين»، وهو مشكل؛ فأي ثلاثة من أهل البصرة يعني؟! وفي «المحدث» بدلاً منها: (الستة)، وهو أنسب، ويكون المراد بالستة، من ذكروا في فقرة (١). وليست في «الشروط»، والله أعلم.

(٢) في الأصل (اثنا) بالرفع، والأشبه الخفض، كما أثبته من «الأربعين»، و«الشروط»، و«المحدث».

(٣) في «المحدث»: (ستة نفر).

(٤) في الأصل: (تيم)! والصواب ما أثبته من «الأربعين»، و«الشروط»، و«المحدث»، ومصادر ترجمته. على أن يحيى القطان قال لابن معين: ليس لأحد عليَّ عقدٌ، ولا وَلَاء. وراجع: «السير» (٩/ ١٧٧).

(٥) كذا في الأصل، وعنه في «الأربعين»، ولعله تصحيف. وفي «الشروط»، و«المحدث»: (تسعين)، وهو الموافق للمصادر.

(٦) الإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث، أبو سعيد التميمي، مولاهم البصري، الأحول، ساد الأقران، وانتهى إليه الحفظ، وتكلم في العلل والرجال، وتخرج به الحفاظ؛ كعلي بن المديني، ومسدَّد، والفلاس.
قال محمد بن بُنْدَار الجُرجاني: قلت لابن المديني: مَنْ أنفع مَنْ رأيت للإسلام وأهله؟ قال: يحيى بن سعيد القطان. قال أحمد وابن مهدي: لا ترى بعينيك مثل يحيى القطان.
ولد في أول ستة عشرين ومائة. وتوفي في صفر سنة ثمان وتسعين مائة.
وانظر: «السير» (٩/ ١٧٥)؛ و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٨٩).

(٧) الإمام الحافظ، العلم الحجة، أبو سعيد الهَمْداني الوادعي، واسم جده ميمون بن فيروز، مولى امرأة وادعيَّة، وقيل: بل مولى محمد بن المنتشر الهمداني. وهو أول من صنف الكتب بالكوفة، وكان يعد من فقهاء المحدثين.
قال علي ابن المديني: هو من الثقات. وقال مرة: لم يكن أحد بالكوفة بعد الثوري أثبت منه.
مولده: سنة عشرين ومائة تقريباً، أو فيها. واختلف في وفاته؛ فقال ابن أبي حاتم: سنة =

٣ ـ وَوَكِيْعِ بْنِ الجَرَّاحِ بْنِ مَلِيْحِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ فَرَسٍ، وَيُكْنَى أَبَا سُفْيَانَ، مَاتَ سَنَةَ [سَبْعٍ][1] وَتِسْعِيْنَ وَمِائَةٍ[2].

٣ نقل هذه الفقرة مَن نقل الأولى؛ فانظره هناك.

وقال الذهبي في«السير» (٩/ ٥٢٦) بعد نقل هذه الفقرة ـ بتصرف ـ: «قلت: نَسِيَ ابنَ المُبَارَك، ووكيعاً، وابنَ وهبٍ؛ وهم من بحور العلم».

قلت: رضي الله عنك؛ ما نسي إلا ابنَ وهب، وأما ابن المبارك، ووكيع؛ فذكرهما وأنت نقلتَ هذا عنه في «تذكرتك» (١/ ٣٦٠)؛ فسبحان من جلَّ عن السهو والنسيان.

* * *

= ثمانين ومائة. وقال ابن المديني: ثنتين وثمانين. وقال أحمد بن أبي رجاء، ويعقوب السدوسي: ثلاث وثمانين. وقال خليفة، وابن حبان: أربع وثمانين.
وانظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٤٤)؛ و«تاريخ» خليفة (ص١١٨ ـ ١٥٨)؛ و«السير» (٨/ ٣٣٧)؛ و«تهذيب الكمال» (٣١/ ٣٠٥).

(١) في الأصل، و«الشروط»: (تسع) ولعله تصحيف. والمثبت من «الأربعين»،و«المحدث»، وهو الذي عزاه المزي (٣١/ ٣٢٩) لابن المديني.

(٢) الإمام الحافظ، محدِّث العراق، أحد الأعلام، أبو سفيان الرُّؤَاسِي الكوفي. كان من بحور العلم وأئمة الحفظ. قال محمد بن سعد: كان وكيع ثقة مأموناً، عالياً رفيعاً، كثير الحديث. حجة.
قال أحمد: كان وكيع حافظاً حافظاً، ما رأيت مثله، وقال ابن عمار: ما كان بالكوفة في زمان وكيع أفقه، ولا أعلم بالحديث من وكيع، وكان جِهْبِذاً.
ولد سنة تسع وعشرين ومائة؛ قاله أحمد. وقال خليفة وهارون بن حاتم: سنة ثمان وعشرين. وتوفي سنة سبع وتسعين؛ قاله ابن المديني، وابن سعد، وابن نمير، وغيرهم، وقال أحمد، والأثرم، وخليفة، وأبو زرعة، وغيرهم: ست وتسعين.
وانظر: «تاريخ خليفة» (ص٤٦٧)؛ و«السير» (٩/ ١٤٠)؛ و«تهذيب الكمال» (٣١/ ٣٢٩).

٤ **ثُمَّ صَارَ[(١)] عِلْمُ هَؤُلَاءِ إِلَى ثَلَاثَةٍ[(٢)]:**

١ ـ إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ المُبَارَكِ، وَهُوَ حَنْظَلِيٌّ، وَيُكْنَى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، ومَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِيْنَ بِهَيْت[(٣)].

٢ ـ وَعَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ مَهْدِيٍّ الأَسَدِيِّ، وَيُكْنَى أَبَا سَعِيدٍ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِيْنَ[(٤)] وَمِائَةٍ[(٥)].

٣ ـ وَيَحْيَى بْنِ آدمَ، وَيُكْنَى أَبَا زَكَرِيًّا، وَهُوَ مَوْلَى خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أسيد ـ بِالظَّنِّ مِنِّيْ[(٦)] ـ مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَتَيْنِ[(٧)].

---

(١) في «الشروط»: (ثم انتهى).

(٢) العبارة كلها ليست في «المحدث»، ولعل حذفها أليق.

(٣) الإمام شيخ الإسلام، عالم زمانه، وأمير الأتقياء في وقته، أبو عبد الرحمٰن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، مولاهم التركي، ثم المروزي الحافظ، الغازي، أحد الأعلام، وأمير المؤمنين في الحديث.
قال شعيب بن حرب: ما لقي ابن المبارك رجلاً؛ إلا وابن المبارك أفضل منه.
وقال إسماعيل بن عياش: ما على وجه الأرض مثل ابن المبارك، ولا أعلم أن الله خلق خصلة من خصال الخير؛ إلا وقد جعلها في ابن المبارك. ومناقبه جمة.
ولد سنة ثمان عشرة ومائة، وقيل: سنة تسع عشرة، وتوفي سنة إحدى وثمانين ومائة، لعشر مضين من رمضان. وانظر: «السير» (٨/ ٣٧٨)؛ و«التذكرة» (١/ ١٧٤).

(٤) في «المحدِّث»: (وثمانين). وما أثبتناه هو الصواب، الموافق للمصادر.

(٥) الإمام الناقد المجوِّد، سيِّد الحُفَّاظِ، أبو سعيد عبد الرحمٰن بن مهدي العنبري، وقيل: الأزدي، مولاهم البصري اللؤلؤي.
قال الشافعي: لا أعرف له نظيراً في هذا الشأن. وقال ابن المديني: أعلم الناس بالحديث عبد الرحمٰن بن مهدي. وقال أيضاً: لو حُلِّفْتُ بين الركن والمقام؛ لحلفت أني لم أرَ أحداً أعلم من عبد الرحمٰن بن مهدي. ولد سنة خمس وثلاثين ومائة. وتوفي سنة ثمانٍ وتسعين ومائة، في جمادى الآخرة، بالبصرة.
وانظر: «السير» (٩/ ١٩٢)؛ و«تقدمة الجرح والتعديل» (١/ ٢٥١ ـ ٢٦٢)؛ و«التذكرة» (١/ ٣٢٩).

(٦) في «المحدث»: (بالظن من عَلِيٍّ)، وليست في «الشروط».

(٧) الإمام العلامة، الحافظ، المجود، أبو زكريا يحيى بن آدم الأُمَوِيِّ، مولاهم الكوفي، صاحب التصانيف، من موالي خالد بن عقبة بن أبي مُعَيْط.
قال ابن المديني: يرحم الله يحيى بن آدم، أي علم كان عنده؟! وجعل يطريه. وقال أبو داود: =

٤ هذه الفقرة نقلها بعض من نقل الفقرة الأولى، فراجعه هناك.

وكان من الأولى أن تجعل هذه الفقرة تتمة للفقرة الثالثة؛ فإن ابن المديني قال في الثالثة: (ثم انتهى علم... إلى ستة)، ثم لم يذكر هنالك إلا ثلاثة فحسب! فكان المناسب حذف رأس هذه الفقرة، وجعل الثلاثة المذكورين هنا، تتمة للستة المذكور منهم ثلاثة هنالك.

وقد جاءت هكذا على الصواب؛ بجعل هاتين الفقرتين فقرة واحدة ـ كما وصفت ـ فيما أسنده ابن أبي حاتم، عن ابن البراء، عن ابن .... المديني، في أربعة مواضع من «تقدمة الجرح والتعديل» (١/ ٢٢٠ ـ ٢٣٤ ـ ٢٥٢ ـ ٢٦٤). وكذلك نقله عن ابن المديني على هذا الصواب: الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٦١٧).

ولقد كدت أتبع ما أثبته ابن أبي حاتم، غير عابئ بالأصل الخطي، لكثرة الأخطاء فيه، لولا أمرين:

أولهما: أن ابن المفضل الأصبهاني، قد نقله في «الأربعين»، كما هو في الأصل الخطي، وقد سبق في قسم الدراسة: أن نسخة ابن المفضل من «العلل»، متوافقة مع النسخة التي وصلتنا من الكتاب، حتى إنهما يتواردان على نفس الأخطاء.

ثانيهما: أن الذهبي في «التذكرة» (١/ ٣٦٠) قد نقله موافقاً لما في الأصل، و«الأربعين».

فثبت بهذا أن ما في الأصل؛ صحيح النسبة إليه؛ بغض النظر عن صحة سياقه في نفسه، أو اضطرابه، والله أعلم.

= يحيى واحد ولد بعد الثلاثين ومائة. وتوفي غريباً ببلد فم الصِّلْحِ، في سنة ثلاث ومائتين، في شهر ربيع الأول، في النصف منه، قيده ابن سعد، وذكر العام البخاري وأبو حاتم.
وانظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٧١)؛ و«الجرح والتعديل» (٩/ ١٢٨)؛ و«الطبقات» لابن سعد (٦/ ٢٠٤)؛ و«السير» (٩/ ٥٢٢).

٥ قَالَ[1]: وَكَانَ يُقَالُ: قُضَاةُ الأُمَّةِ أَرْبَعَةٌ:

عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِيْ طَالِبٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو مُوْسَى الأَشْعَرِيُّ.

---

٥ أسنده ابن مَنْدَه في «شروط الأئمة» (ص٨٥) عن مسلم بن عقيل، قال: حدَّثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، قال: سمعت علي بن المديني يقول: كان يُقال... فذكره.

وأسنده ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٦٥) من طريق أبي الحسين بن بشران: أنا عثمان بن أحمد: أنا محمد بن أحمد بن البراء، قال: قال ابن المديني: فذكره.

وأسنده كذلك في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٦٥)، وفي «تبيين كذب المفتري» (ص٧٢) من طريق البيهقي، عن الحاكم، عن الحسن بن محمد بن إسحاق، عن ابن البراء، عن ابن المديني: كان يُقال... فذكره.

وعلَّقه عن ابن المديني: الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٣٦٠)، وكذا في «التهذيب» (٥/ ٣٦٣).

* * *

---

(١) القائل هنا هو: ابن المديني ـ رحمه الله تعالى ـ وقد أسندها بحروفها عنه: ابن عساكر، وغيره.

٦ قَالَ أَيْضاً: قُضَاةُ هَذِهِ [ل٢/أ] الأُمَّةِ أَرْبَعَةٌ: عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَزَيْدٌ، وَأَبُوْ مُوْسَى الأَشْعَرِيُّ، رَحِمَهُمُ اللهُ(١).

---

٦ القائل هنا هو: عَامرُ بن شَرَاحِيْل الشَّعْبِيُّ؛ وبهذا يندفع التكرار، ولكن يبدو أن في السياق حذفاً، ولعل تمام السياق؛ هو ما نقله الذهبي في «التذكرة» (١/ ٢٤): «وقال الشعبي: كان العلم يؤخذ عن ستة: عمر، وعلي، وأُبَيّ، وابن مسعود، وزيد، وأبي موسى. وقال أيضاً: قضاة الأمة أربعة: عمر، وعلي، وزيد، وأبو موسى...».

وقد أسند هذه الفقرة عن الشَّعبي: ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٥١) عن عفان بن مسلم: أنا وهيب: نا داود، عن عامر الشعبي، قال: «قضاة هذه الأمة أربعة: عمر، وعليّ، وزيد، وأبو موسى الأشعري، ودُهَاةُ هذه الأمة أربعة: عمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة بن شعبة، وزياد».

ومن طريق ابن سعد: أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٦٥).

وعلقه الذهبي في «السير» (٢/ ٣٨٩) عن داود، عن الشعبي.

وأخرجه الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ١٢٧/ ١٧٧٢) عن عفان، بسند ابن سعد، لكنه اقتصر على شطره الثاني: (دهاة الأمة)، وليس فيه موضع الشاهد.

وأخرجه ابن عساكر كذلك (٣٢/ ٦٥) من طريق علي بن مسهر، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي.

وعلَّقه ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١/ ١٧) عن الشعبيِّ، والله أعلم.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتابه معرفة الصحابة، باب كان أبو موسى الأشعري من الفقهاء (٤/ ٥٨٤/ ٦٠١٤) من طريق مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن مسروق... فذكره.

ورفعه إلى مسروق هنا منكر؛ تفرد به مجالد بن سعيد، وهو كما قال أحمد: ليس بشيء؛ يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس.

---

(١) هذه الفقرة بكاملها ليست في «الشروط» مع أن فيه ما قبلها وما بعدها.

قلت: فمن حاله هذا لا يبعد أن يرفع ما للشعبي، فيجعله عن مسروق!
وقال الحافظ: ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره.
وانظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/٣٩)؛ و«تقريبه» رقم (٦٤٧٨).

❊ ❊ ❊

٧ قَالُوا[١]: كَانَ الْقَضَاءُ فِيْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سِتَّةٍ: عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللهِ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِيْ مُوْسَى، وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ.

قَالَ مُطَرِّفٌ[٢]، عَنِ الشَّعْبِيِّ[٣]: لأَهْلِ [الْكُوْفَةِ][٤] نِصْفُهُمْ: عَبْدُ اللهِ، وَعَلِيٌّ، وَأَبُو مُوْسَى.

---

٧ القائل هنا: هو ابن المديني، وقد جاء مصرَّحاً به في «الشروط».

وقد أسند هذه الفقرة: ابن مَنْدَه في «شروط الأئمة» (٨٥) عن مسلم بن عقيل، عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن ابن المديني... فذكره.

* * *

---

(١) في «الشروط»: (قال علي)، وهو أنسب، وما أثبته؛ فمن الأصل.

(٢) هو: أبو بكر أو أبو عبد الرحمٰن، مطرف بن طَرِيف الحارثي ويقال: الخارفي، الكوفي، ثقة فاضل. وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٦٢)؛ و«التقريب» (٦٧٠٥)، وقد وهم محقق «الشروط»؛ فجعله ابن الشِّخِّيْر! ولا تعرف لابن الشخير ـ وهو أكبر من الشعبي ـ رواية عن الشعبي، والله أعلم.

(٣) هو: الإمام الكبير، علامة العصر، أبو عمرو عامر بن شَرَاحِيل الهَمْداني، ثم الشعبي، أدرك خمسمائة من أصحاب النبي ﷺ، وكان يستفتى والصحابة متوافرون. مات سنة أربع ومائة على الأشهر، وانظر: «السير» (٤/ ٢٩٤).

(٤) في الأصل: (المَدِينةِ)، وليس بمراد، ولعل الصواب ما أثبته من «الشروط»، اللهم؛ إلا أن يقال إن المراد (بالمدينة)، مدينة الكوفة! وفي هذا تعسف وبعد، كما هو ظاهر، والله أعلم.

٨ ... وَعَن مَسْرُوقٍ[١]، قَالَ: كَانَ العِلْمُ فِي سِتَّةٍ من أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، نِصْفُهُمْ لأَهْلِ الكُوفَةِ؛ أَحَدُهُمْ: أَبُوْ مُوْسَى ـ يَقُوْلُ: أَحَدُ النِّصْفِ ـ ثُمَّ سَمَّاهُمْ: عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَعَبْدُ اللهِ، وَأَبُوْ مُوْسَى، وَأُبَيٌّ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ[٢].

---

٨ هذا بالإسناد الذي قبله: مُطَرِّفٌ، عن الشَّعْبيِّ.

وقد أسنده ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ١٥٥) من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة: ثنا سعيد بن عمرو: أنا سفيان بن عيينة، عن مُطَرِّف، عن الشَّعبي، عن مسروق، قال: فذكره بحروفه. وكذا (١٩/ ٣١٤ ـ ٣١٥) بمعناه.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٥١) ـ ومن طريقه: ابن عساكر (١٩/ ٣١٤) ـ والحاكم في «المستدرك» في كتاب معرفة الصحابة، باب أصحاب القضاء من أصحاب رسول الله ﷺ (٤/ ٣٥٥/ ٥٣٦٧)، وابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» (ص٧٢)، من طريق الحسن بن صالح، عن مطرف؛ بإسناده سواءً، ولفظه: كان أصحاب الفتوى ـ ولفظ الحاكم: (القضاء) ـ من أصحاب رسول الله ﷺ ستة، فذكرهم، ثم قال الحاكم: «هكذا حدثنا، وفي أكثر الروايات وأصحها: (معاذ بن جبل) بدل (أبي موسى)».

وأخرجه الحاكم أيضاً في «المستدرك» في كتاب معرفة الصحابة، باب كان أبو موسى الأشعريُّ من الفقهاء (٤/ ٥٨٤/ ٦٠١٤) من طريق مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن مسروق، قال: انتهى علم أصحاب النبي ﷺ إلى هؤلاء النفر.. فذكره، وزاد: معاذ بن جبل، وأبا الدرداء.

وهذه الزيادة فيها نظر؛ فقد تفرد بها مجالد بن سعيد، وهو مجروح، وانظر الفقرة (٦).

---

(١) هو الإمام القدوة العَلَم، أبو عائشة، مسروق بن الأجدع، الوادعي الهمْداني الكوفي، عداده في كبار التابعين، وفي المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي ﷺ، ولم يجتمع به ﷺ لأنه كان باليمن. يقال: إنه سُرق صغيراً ثم وُجد؛ فسُمِّيَ مَسروق. قال ابن المديني: أنا ما أُقَدِّم على مسروق أحداً؛ صلى خلف أبي بكر. مات سنة اثنتين وستين، وقيل: ثلاث. وانظر: «السير» (٤/ ٦٣).

(٢) هذه الفقرة بكاملها ليست في «الشروط».

وأخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٤٥) ـ ومن طريقه: البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١٤١/رقم ١٤٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ١٥٥) و(٤/ ١٢٣) ـ عن قبيصة، عن الثوري، عن منصور، عن مالك بن الحارث أو بعض أصحابه، عن مسروق قال: وجدت علم أصحاب النبي ﷺ انتهى إلى ستة. . . فذكرهم، وجعل (أبا الدرداء) بدل (أبي موسى).

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (١٩/ ٣١٥).

وعلَّقه المزيُّ في «تهذيبه» (١٠/ ٣٠ ـ ٣١) عن الشعبي، عن مسروق، قال: كان أصحاب الفتوى من أصحاب النبي ﷺ. . .، قال المزي: وفي رواية: كان القضاء. وفي رواية: كان العلم. وفي رواية: انتهى علم أصحاب محمد ﷺ إلى ستة. . . فذكرهم، مختصراً، وعلقه كذلك: السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٢١٨) عن مسروق.

وانظر: «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (٦٤٩ ـ ٦٥٠)؛ و«المعرفة والتاريخ» للفسوي (١/ ٤٨١).



٩ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يُدَانِيْ[١] بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ؛ يُرَقَّوْنَ[٢] بالمَسْأَلَةِ، فيُصِيبُهَا الرَّجُلُ مِنْهُمْ، ثُمَّ يُرَقَّوْنَ بِالمَسْأَلَةِ، فَيُصِيْبُهَا الآخَرُ.

وَكَانَ النَّاسُ يَأْخُذُوْنَ عَنْ سِتَّةٍ: عُمَرَ؛ وَعَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللهِ، وَأَبِيْ مُوْسَى، وزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

قَالَ[٣]: فَقُلْتُ لِلشَّعْبِيِّ: وَكَانَ عِنْدَ أَبِيْ موسَى؟ قَالَ: كَانَ فَقِيهاً.

---

٩ مقتضى السياق هنا يفيد أن هذا من قول مسروق، وسياق «الشروط» يفيد أنه من قول الشعبي؛ وما هنا أصوب، وما في «الشروط» رواية أخرى «للعلل» كما هو مبين في (قسم الدراسة) وقد خلت رواية «الشروط» من هذه الفقرة وسابقتها، وهي هنا من قول مسروق، وسيأتي عندنا قول الشعبي نحو ذلك في الفقرة الآتية.

ويمكن فهم قوله: «يُدَانِيْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ؛ يُرَقَّوْنَ بِالمَسْأَلَةِ، فَيُصِيْبُهَا الرَّجُلُ مِنْهُمْ، ثُمَّ يَرَقَّونَ بِالمَسْأَلَةِ، فَيُصِيْبُهَا الآخَرُ» على أن المراد بها أحد معنيين؛ هما:

الأول ـ وهو الأدنى ـ: أن الصحابة كانوا لمزيد ورعهم، وشدة احتياطهم، ينأون بأنفسهم عن الفتيا. فإذا سئل بعضهم عن مسألة؛ دَلَّ على غيره، فتدور المسألة على جميعهم، ثم تكون الإجابة عنها من نصيب أحدهم، والأخرى من نصيب غيره، وهكذا. وعلى هذا المعنى يتوجه ما عَلَّقْتُه في هامش (١) من هذه الفقرة؛ فانظره متفضِّلاً.

والثاني ـ وهو حسن ـ: أن الصحابة ﷺ كانوا متفاوتين؛ بعضهم أوسع علماً من بعض، أو أمكن في بعض فروع من بعض. فكانوا يدلُّ بعضهم على بعض؛

---

(١) في «الشروط»: (يدل) من الدلالة وهو أنسب. والذي في أصل: (يداني) من الدُّنُوِّ والمقاربة، وهما بمعنى؛ فإنه لمَّا عُدِّيَتْ (يداني) بِـ(عَلَى)، تضمنت معنى (يدل)، والله أعلم. وانظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (١/ د٢٨)؛ و«لسان العرب» (٢/ ١٤٣٦/ المعارف) وانظر كذلك: ما علقته على الأصل.

(٢) أي: ترفع إليهم المسألة، قال الزمخشري: «ورقَّى عليه كلاماً: رفع»، ولم يصب من فسرها هنا بالصعود، وانظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (١/ ٣٦٥)؛ و«لسان العرب» (٣/ ١٧١١/ المعارف).

(٣) مقتضى سياق الأصل، يفيد أن القائل هنا هو مطرف. والله أعلم.

وترفع إليهم المسألة من العلم، فيصيبها أحدهم لمزيد اختصاصه بها؛ ثم ترفع المسألة من باب آخر من العلم، فيقوم لها من هو أمكن بها، وهكذا.

وعلى هذا المعنى تضبط (يُدِلُّ) بضم الياء، وكسر الدال؛ من الإدلال. ويناسبه حينئذ ما في لفظ (يُدَاني) من معنى الزيادة والإطالة، والله تعالى أعلم، على أنه لا مانع من إرادة المعنيين، بيد أن الثاني أَجَدُّ، والأول فمكرور، ويغني عنه ما يأتي في الفقرة التالية. والله أعلم.



١٠ وَعَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: أُخِذَ العِلْمُ عَنْ سِتَّةٍ: عُمَرَ، وَعَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأُبَيٍّ ـ وَكَانَ هَؤُلَاءِ يَسْتَفْتِي بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ـ، وَعَلِيٍّ، وَأَبِي مُوسَى.

قَالَ[١]: فَقُلْتُ لِلشَّعْبِيِّ: فَكَانَ عَنْدَ أَبِي مُوسَى؟ قَالَ: كَانَ عَالِماً.

قَالَ: قُلْتُ: فَأَيْنَ مُعَاذٌ؟ قَالَ: مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ.

---

١٠ أخرجه ـ بذكر معاذ ـ أبو القاسم ابن عساكر في «تاريخه» (٣٢/ ٦٤) من طريق عبد الله بن إدريس، عن عبَّاد بن العوَّام، عن أبي إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشَّيبَاني، عن الشعبي، به.

وأخرجه ـ من دون ذكر معاذ ـ أبو خيثمة في «كتاب العلم» (ص١٣١ رقم٩٤) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٦٤) ـ عن عبَّاد بن العوَّام.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب معرفة الصحابة، باب يلحق بفضائل زيد بن ثابت (٤/ ٥٣٠/ ٥٨٦١) من طريق أبي هاشم زياد بن أيوب. وكذا في باب كان أبو موسى الأشعري فقيهاً (٤/ ٥٨٤/ ٦٠١٣) من طريق أبي غسان، كلاهما، عن عباد.

وأخرجه البيهقي في «المَدْخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١٤٣/رقم ١٤٩)، وأبو القاسم ابن عساكر في «تاريخه» (٣٢/ ٦٤) من طريق أحمد بن حنبل، عن عباد، به.

وعلَّقه ـ بذكر معاذ ـ ابنُ القَيِّم في «إعلام الموقعين» (١/ ١٦) عن الشَّعبي.

غير أن فيه عند الجميع: «عمر، وعبد الله، وزيد بن ثابت ـ فكان هؤلاء يستفتي بعضهم من بعض ـ، وعلي، وأُبَيٌّ وأبو موسى ـ فكان هؤلاء يستفتي بعضهم من بعض». وانظر: الفقرة (٧).

* * *

---

(١) القائل هنا هو: أبو إسحاق الشيباني، كما ورد في مصادر التخريج، وراجع: «إعلام الموقعين» (١/ ١٦). واسم أبي إسحاق: سليمان بن أبي سليمان، قال الحافظ: ثقة توفي في حدود الأربعين بعد المائة. وانظر: «السير» (٧/ ١٩٣)؛ و«التقريب» (٢٥٦٨).

١١ قَالَ[١]: قَالَ مَسْرُوْقٌ:

شَامَمْتُ[٢] أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَوَجَدْتُ عِلْمَهُمْ انْتَهَى إِلَى سِتَّةِ نَفَرٍ مِنْهُم: عُمَرَ، وَعَلي، وعَبْدِ اللهِ، وَأَبِيْ الدَّرْدَاءِ، وَأُبِيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

ثُمَّ شَامَمْتُ هَؤلَاءِ السِّتَّةَ؛ فَوَجَدْتُ عِلْمَهُمْ انْتَهَى إِلَى رَجُلَيْنِ مِنْهُمْ: إِلَى عَليٍّ، وَعَبْدِ اللهِ[٣].

---

١١ أخرجه يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥) ـ ومن طريقه البيهقي في «المدخل» (١/ ١٤٢/ رقم ١٤٦) ـ عن أبي سعيد يحيى بن سليمان، عن زياد البكائي، وجرير الضبي، عن منصور، عن الشعبي، عن مسروق، به، بلفظه. وشيخ يعقوب؛ فيه كلام، حاصله أنه صدوق يخطئ، على حد قول الحافظ[٤].

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٥١).

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»[٥] (٩/ ٩٤/ ٨٥١٣) عن علي بن عبد العزيز.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٧/ ١٤٦) عن أبيه.

وأخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٣٣/ ١٥٤) من طريق أبي زرعة.

الأربعة (من ابن سعد إلى أبي زرعة)، عن أبي نُعيم الفضل بن دُكَين، عن القاسم بن مَعْن، عن منصور، عن مُسلم أبي الضُّحَى، عن مسروق، به.

لكن وقع فيه عندهم: (معاذ) بدل (أُبَيِّ بن كعب).

قال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٦٠): «رجاله رجال الصحيح؛ غير القاسم بن معن، وهو ثقة».

---

(١) القائل هنا هو: الشعبي، كما في «المعرفة»، و«المدخل»، والله أعلم.

(٢) قال ابن منظور: «يقال: شَامَمْتُ فُلاناً، إذا قارَبْتُهُ، وتَعرَّفْتُ ما عندَهُ بالاختِبارِ والكَشْفِ». وانظر: «أساس البلاغة» (١/ ٥٠٦)؛ و«لسان العرب» (٤/ ٢٣٣٣).

(٣) هذه الفقرة بكاملها ليست في «الشروط».

(٤) انظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٢٧)؛ و«التقريب» (٧٥٦٤).

(٥) لم يذكر في المطبوع: (معاذ)، وذكره الهيثمي في «المجمع».

وأخرجه ابن عساكر (٣٣/ ١٥٤) من طريق المنجاب، عن الحارث، عن القاسم بن معن، به.

وأخرجه كذلك (٣٣/ ١٥٥) من طريق أبي حفص الأبار، عن منصور، به، كرواية القاسم.

وعن أبي حفص الأبار بإسناده؛ علَّقه الذهبي في «السير» (١/ ٤٩٣). ثم قال: «وبعضهم يرويه عن منصور، فقال: عن الشعبي، عن مسروق، وقيل غير ذلك».

وعلَّقه ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١/ ١٦) عن مسلم أبي الضحى.

وعلَّقه ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (١/ ٤٠٣) عن مسروق.



١٢ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: شَامَمْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكَانُوا كَالإِخَاذِ[1]: مِنْهُمْ مَا يَرْوِيْ الرَّجُلَ، وَمِنْهُمْ مَا يَرْوِيْ الرَّجُلَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَا يَرْوِي الثَّلَاثَ، وَمِنْهُمْ مَا يَرْوِيْ النَّاسَ؛ وَكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ مِمَّنْ يَرْوِي النَّاسَ.

---

١٢ أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ١٥٦)؛ ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة» ـ ومن طريقه: البيهقي في «المدخل» (١/ ١٤٤/رقم ١٥٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٣/ ١٥٦).

وأخرجه ابن عساكر (٣٣/ ١٥٦) من طريق محمد بن سعيد الأصبهاني.

ثلاثتهم (ابن سعد، والفسوي، والأصبهاني)، عن ابن نمير، عن الأعمش، عن مسلم بن صبيح أبي الضحى، عن مسروق، به.

وأخرجه أبو خيثمة في «كتاب العلم» (ص١٢٣) ـ ومن طريقه: ابن عساكر (٣٣/ ١٥٦) ـ عن معاوية بن عمرو، عن زائدة، عن الأعمش، به، سواء.

وأخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٣٣/ ١٥٧) من طريق أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، به، سواء كذلك.

وعلَّقه ابنُ الجَوْزِيّ في «صِفَةِ الصَّفْوَةِ» (١/ ٤٠٣) عن مسروق.

* * *

---

(١) بهامش نسخة «المدخل» ـ وهي مقروءة على أئمة أعلام كابن الصلاح، والمزي، وغيرهم ـ: (وقال شيخنا: الإخاذ: جمع إخاذة، وهي كالغدير، وقد استعمل ههنا استعمال الجنس)، وفي «النهاية» (١/ ٢٨): «هو مجتمع الماء... ووجه التشبيه مذكور في الحديث... يعني أن فيه الصغير، والكبير، والعالم، والأعلم».

١٣ قَالَ: قَالَ مَسْرُوْقٌ:

مَا شَبَّهْتُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا كَالإِخَاذَةِ؛ يَجْتَمِعُ فِيْهَا المَاءُ: الإِخَاذَةُ تَكْفِيْ الرَّاكِبَ، الإِخَاذَةُ تَكْفِي الرَّاكِبَيْنِ، والإِخَاذَةُ تَكْفِيْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ـ أَحْسِبُ شُعْبَةَ الشَّاكَّ، وَلَيْسَ بِالشَّاكِّ فِيْ نَفْسِهِ ـ وَالإِخَاذَةُ تَكْفِي الفِئَامَ[1] مِنَ النَّاسِ.

وقَدْ سَأَلْتُ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيّاً؛ فَلَمَّا لَقِيْتُ عَبْدَ اللهِ كَفَانِيْ.

---

١٣ لم أعثر على هذا النص؛ إلا عند أبي محمد بن حزم ـ رحمه الله تعالى ـ فقد أسنده في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ٢٣٠) من طريق محمد بن بشَّار بُنْدَارٍ: نا محمد بن عَدِيٍّ، وأبُو داود الطيالسيُّ ـ كلاهما ـ عن شعبة، عن عَمْرو بن مُرَّةَ، عن عبيد الله بن عبد الله بن مسعود، عن مسروق قال:

«ما شهدت أصحابَ النبي ﷺ؛ إلا كالإخاذ: فالإخاذة تكفي الواحد، والاثنين، والثلاثة، والإخاذة تكفي الفئام من الناس، وإني أتيت عبد الله بن مسعود، وعُمر، وعثمان، فوجدْتُ عبدَ الله كفَاني؛ فَلَزِمتُ عبد الله».

قَال أبو محمَّدٍ: فقدْ بَيَّن مسروق، أنه جَرَّبهم، فَوَجدَ ابنَ مسعود لا يقصر عن عُمر في العلم؛ بل كلام مسروق يدلّ على تقدُّم ابنِ مسعودٍ عنده على عُمَرَ في العلم، ولذلك اكتفى به عنه، وقد ذكرنا في (باب الإجماع) من كتابنا هذا، في (باب من ادّعى أن الإجماع، هو إجماع أهل المدينة)[2] صفةَ منزلةِ ابنِ مسعودٍ عند عُمَرَ في العلم، في كتاب إلى أهل الكوفة[3].

---

(١) هم الجماعة الكثيرة وانظر: «أساس البلاغة» (٢/ ١٨١).

(٢) انظر: «الإحكام» (٤/ ٥٨٤).

(٣) يعني قول عمر المنقول هنالك (٤/ ٥٩٢): (فإنني آثرتكم بعبد الله على نفسي).

١٤ لَمْ يَكُنْ فِيْ أَصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ مَنْ لَهُ صُحَيْبَةٌ، يَذْهَبُونَ مَذْهَبَهُ، وَيُفْتُوْنَ بِفتْوَاهُ، وَيَسْلُكُونَ طَرِيْقَتَهُ؛ إِلَّا ثَلَاثَةٌ: عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ [ل٢/ب]، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ.

---

١٤ أخرجه البيهقي في «المدخل» (١/ ١٤٩/ ١٥٥) من طريق الحسن بن محمد الإسفراييني.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٣٢٧) من طريق حنبل بن إسحاق. كلاهما، عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وأخرجه يعقوب الفَسَوِيُّ في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٥٣ و٧١٤) ـ ومن طريقه: الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٥١٢)، ومن طريقه وغيره: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٣٢٧)، وكذا (٤١/ ١٧٠) ـ عن محمد بن عبد الرحيم، عن ابن المديني.

وأخرجه ابن مَنْدَهْ في «شروط الأئمة» (ص٨٥) عن مسلم بن عقيل، عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة.

وأخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٨٩) من طريق أحمد بن يحيى بن الجارود، عن ابن المديني.



١٥ فَأَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، الَّذِينَ يُفْتُونَ بِفَتْوَاهُ، وَيقْرَأُونَ بِقَرَاءَتِهِ:

عَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسٍ(١)، والأَسْوَدُ بْنُ يَزِيْدٍ(٢)، ومَسْرُوْقٌ(٣)، وَعَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ(٤)، وَالحَارِثُ بْنُ قَيْسٍ(٥) وَعَمْرُو بْنُ شُرَحبِيْلٍ(٦).

---

(١) علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النَّخَعي، أبو شِبْل الكوفي، عمُّ الأسود بن يزيد، وعبد الرحمٰن بن يزيد، وخال إبراهيم النخَعي ـ رحمهم الله جميعاً ـ وسمع عبد الله بن مسعود.
قال قابوس بن أبي ظبيان: قلت لأبي: كيف تأتي علقمة، وتدع أصحاب محمد ﷺ؟! قال: يا بني! إن أصحاب محمد ﷺ كانوا يسألونه.
توفي سنة اثنتين وستين، رحمه الله تعالى.
وانظر: «فقهاء الأمصار» للنسائي رقم (٤٧)؛ و«مشاهير علماء الأمصار» (١٠٠)؛ و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٦٧).

(٢) الأسود بن يزيد بن قيس النَّخَعي، أبو عمرو، ويقال: أبو عبد الرحمٰن، وهو أسن من عمِّه علقمة. أخذ عن ابن مسعود. قالت عائشة ﵂: ما مات رجل بالعراق أكرم عَلَيّ من الأسود.
وقيل للشعبي: أيهما أفضل: علقمة أو الأسود؟ قال: كان علقمة مع البطيء، وهو يدرك السريع. مات سنة أربع وسبعين، وقيل: خمس، وقيل: ست. رحمه الله رحمة واسعة.
وانظر: «فقهاء الأمصار» للنسائي (٤٨)؛ و«التهذيب» (١/ ٣٤٢).

(٣) مسروق بن الأجدع، سبقت ترجمته، في الفقرة (٨) هامش (١).

(٤) عَبيدة السَّلْمَاني: هو ابن عمرو، ويقال: ابن قيس بن عمرو السَّلماني المُرادي، أبو عمرو الكوفي.
أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين، ولكن لم يلقه ﷺ أخذ عن ابن مسعود.
قال أبو إسحاق: كان يقال: ليس بالكوفة أعلم من عَبيدة بالفريضة، والحارث الأعور. وكان عَبيدة يجلس في المسجد، فإذا ورد على شُريح فريضة فيها حد؛ رفعها إلى عبيدة، ففرض.
توفي رحمه الله تعالى سنة اثنتين وسبعين.
وانظر: «فقهاء الأمصار» للنسائي رقم (٥٠)؛ و«مشاهير علماء الأمصار» (٩٩)؛ و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٨٤).

(٥) الحارث بن قيس: هو الجعفي الكوفي.
عدَّه خيثمة في أصحاب ابن مسعود، قال: وكانوا معجبين به. وقال ابن المديني: قتل مع علِيّ.
توفي في خلافة معاوية ﵁. وصلى عليه أبو موسى.
وانظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٥٤ ـ ١٥٥).

(٦) وأما عمرو بن شرحبيل: فهو أبو ميسرة الكوفي. حدث عن عبد الله بن مسعود.
قال ابن معين: أبو ميسرة ثقة. وقال عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل: ما اشتملت همدانية على مثل أبي ميسرة، قيل له: ولا مسروق؟ فقال: ولا مسروق.
توفي سنة واحد وستين، وقيل: اثنتان. رحمه الله تعالى.
=

....

١٥ أخرج هذه الفقرة مَنْ أخرج سابقتها (١٤). فلتنظر.

* * *

= وانظر: «فقهاء الأمصار» للنسائي رقم (٤٩)؛ و«مشاهير علماء الأمصار» (١٠٥)؛ و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٧).

١٦ **قَالَ ابْنُ سِيْرِيْنَ: كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ خَمْسَةً، كَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَبْدَأُ بِعَبِيدَةَ، وَيُثَنِّيْ بِالحَارِثِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْدَأُ بالحَارِثِ، وَيُثَنِّي بِعَبِيدَةَ، وَيُثَلِّثُ بِمسروقٍ، وعَلقمَةَ، وَشُرَيْحٍ.**

وَكُلُّهُمْ كَانَ فِيْه عَيْبٌ كَانَ الحَارِثُ أَعْوَر، وَعَبِيْدَةُ أَعْوَرَ، وَمَسْرُوقٌ أَحْدَبَ، وَكَانَ عَلْقَمَةُ ـ يَقُولُوْنَ: ـ مُقْعَداً، وَكَانَ شُرَيْحٌ[١] كَوْسَجاً[٢].

---

١٦ أخرجه ـ بذكر أوصافهم ـ ابن مَنْدَهْ، عن مسلم بن عقيل، عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن ابن المديني، في «شروط الأئمة» (٨٨).

وأخرجه ـ من دون الأوصاف ـ ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١٠) عن عفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن محمد بن سيرين.

وأخرجه أيضاً من دون الأوصاف، ابن سعد (٦/ ١١).

وأخرجه البيهقي في «المدخل» (١/ ١٥٥/ ١٥٩) ـ ومن طريقه وغيره: ابن عساكر في «تاريخه دمشق» (٣٣/ ١٥) ـ من طريق أحمد بن حنبل.

كلاهما (ابن سعد، وأحمد) عن روح[٣]، هن هشام، عن محمد بن سيرين:

---

(١) القاضي الشهير، والإمام الكبير، شُرَيْح بن الحارث الكِنْدِيّ، أدرك النبي ﷺ، ولم يَرَهُ؛ فَهُو من المُخَضْرَمِين.
ولي القضاء ستين سنة، لعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية، وإلى أيام الحجاج، واستعفى وله مائة وعشرون سنة، ومات بعدها بسنة. وهو قاضي المصرين: الكوفة والبصرة.
وانظر: «فقهاء الأمصار» للنسائي (٥١)؛ و«التهذيب» للحافظ (٤/ ٣٢٦).

(٢) الكَوْسَج، مُعَرَّبٌ وهو: الأَثَطُّ، والسَّنُوطُ؛ وهو: من عري وجهه من الشعر، إلا طاقات في أسفل حنكه. أو من ليس له لحية، وله معانٍ أخرى، ولكن المراد منه هنا هو ما ذكرناه، وهكذا كان شريح رحمه الله. ففي «الجامع» للخطيب (١/ ١٣٣) أن أم داود الوابشية سألها رجل عن شريح، قال: فقالت: كان مِثْلَ أُمِّك. قلت لابن عمار: ما معناه؟ فقال: كان أثط، تعني: كوسجاً؛ لم تكن له لحية. وانظر: «مختار الصحاح» (ص٢٣٨)؛ و«النهاية» لابن الأثير (١/ ٢١١)؛ و«العلل» لأحمد (٢/ ٤٩٩)، و(٣/ ١٥٥).

(٣) وقع في مطبوعة «المدخل»: (نوح)، فأبعد محققه الفاضل النجعة، فقال: هو إما نوح بن ميمون... أو نوح بن يزيد. وقد نقله ابن عساكر ـ كما في الأصل ـ من طريق البيهقي على الصواب كما أثبته، والحمد لله.

فذكرهم مقدِّماً علقمة على مسروق. وفيه: «وكان محمد [هو: ابن سيرين] يقول: إن قوماً أَخَسُّهُم[(١)] شُرَيْح؛ لقوم لهم شأن»، قال البيهقي: يعني: لَخِيَارٌ.

وأخرجه ـ من دون ذكر الأوصاف ـ ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ١٥) من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي، عن ابن نمير، عن حفص بن غياث، عن أشعث، عن ابن سيرين... فذكره. وفيه: أنهم أربعة. وفيه أيضاً: ثم علقمة الثالث، لا شك فيه، ثم مسروق.

وعلَّقه المزي في «التهذيب» (١٩/ ٢٦٧)، و(٢٠/ ٣٠٤)؛ والذهبي في «السير» (٤/ ٥٦) عن حفص بن غياث، بإسناده. وعلقه الحافظ في «تهذيبه» (٧/ ٢٧٦) عن ابن سيرين.

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٦/ ٢٠٦٥): «وقال عياش بن الوليد: نا عبد الأعلى، قال: نا قُرّة بن خالد، قال: نا محمد بن سيرين، قال: كان أصحاب ابن مسعود خمسة؛ الذين يؤخذ عنهم. أدركت منهم أربعة، وفاتني الحارث، ولم أره ـ قال: وكان يُفَضَّلُ عليهم ـ وكان أَخَسَّهم شريح. ويختلف في هؤلاء الثلاثة؛ أيهم أفضل: علقمة، ومسروق، وعبيدة؟!». ومن طريق البخاري أخرجه ابن عساكر في «تاريخه»[(٢)] (٥٧/ ٤٤١)، وعلَّقه الذهبي في «الميزان» (١/ ٤٣٧) عن قرة بن خالد.

وأما ذكر هذه الأوصاف، فقد رويت مفردة، وأخرجها ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ١٨٦ ـ ١٨٧) من طريق أبي أمية الطرسوسي: نا قريش بن أنس: نا ابن عون، قال: سمعت ابن سيرين... فذكرها.

---

(١) وقع في مطبوعة «المدخل»: (أحسنهم) من الحسن، وليس بشيء، والصواب ما أثبته من «تاريخ دمشق»، فقد نقله عن البيهقي على الصواب، وهو كذلك على الصواب في «السير» (٤/ ٥٦)؛ و«تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٠٤)، وغيرهما، والله أعلم.

(٢) فيما نقله ابن عساكر عن «تاريخ البخاري»: قول البخاري: (حدثنا عباس). وقوله: (نا عبد الأعلى: نا فلان، أراه عن قرة) ومما يجدر التنبيه إليه أن رواية ابن عساكر «للتاريخ الكبير» من طريق أبي القاسم عبد الله بن محمد المعروف بابن الأشقر، وهي غير الرواية المطبوعة من «الكبير»؛ فإنها من طريق ابن سهل، والله أعلم.

وعلَّقها المزي في «التهذيب» (٣/ ٢٧٣) عن قريش، وعلَّقها الذهبي في «السير» (٤/ ٥٦) عن ابن عون بإسنادهما.

وأخرج الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٨٠/ ١٢٣٨) من طريق مِنجاب، قال: سمعت شريكاً يقول: سمعت الأعمش يقول: «كان في أصحاب عبد الله: شريح كوسج، وعلقمة أعرج، ومسروق أحدب، وعَبيدةَ أعور، وإبراهيم أعور، ومغيرة أعمى ـ وأنا أُحِبُّهُمْ ـ، وأنا أعمش». والله أعلم.



١٧ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيْرِيْنَ: كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ، الَّذِينَ لَا يَعْدِلُهُمْ [أَحَدٌ][(١)] خَمْسَةً:

فَمِنهُمْ مَنْ كَانَ يَبْدَأُ بِالحَارِثِ الهَمْدَانِيِّ، وَيُثَنِّيْ بِعَبِيْدَةَ. وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَبْدَأُ بِعَبِيْدَةَ و[يُثَنِّيْ بِـ][(١)]الحَارِثِ، وَعَلْقَمَةَ، وَمَسْرُوْقٍ، وَشُرَيْحٍ، وَكُلُّهُمْ يَجْعَلُ شُرَيْحاً آخِرَهُمْ.

هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ سِيرِينَ: جَعَلَهُمْ خَمْسَةً، وَأَدْخَلَ فِيْهِمْ شُرَيْحاً، وَالحَارِثَ الأَعْوَرَ[(٢)].

وَخَالَفَهُ إِبْرَاهِيْمُ النَّخَعِيُّ[(٣)] ـ وَكَانَ إِبْرَاهِيْمُ عِنْدِيْ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِأَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ، وَأَبْطَنَهُمْ بِهِ[(٤)] ـ قَالَ:

كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ، الَّذِيْنَ يَقْرَأُونَ وَيُفْتُونَ سِتَّةً:

عَلْقَمَةُ، وَالأَسْوَدُ، وَمَسْرُوقٌ، وَعَبِيْدَةُ، وعَمْرُو بْنُ شُرَحْبِيْلٍ، وَالحَارِثُ [بن قيس][(٥)].

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، وأثبته من المصادر التي نقلت قول ابن المديني، والسياق يقتضيه.

(٢) العلامة الإمام أبو زهير، الحارث بن عبد الله بن كعب بن أسد الهمداني الكوفي، صاحب علي وابن مسعود، كان فقيهاً كثير العلم؛ على لِينٍ في حديثه، وقد رماه الشعبي، وابن المديني، وخيثمة بالكذب. وقال الذهبي: وهو ممن عندي وقفة في الاحتجاج به. وقال في موضع آخر: وأنا مُتَحَيِّرٌ فيه.
وانظر: «السير» (٤/ ١٥٣)؛ و«الميزان» (١/ ٤٣٥).

(٣) هو: الإمام الحافظ الكبير، فقيه العراق، أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، اليماني ثم الكوفي أحد الأعلام، وهو ابن أخت الأسود. قال الأعمش: كان إبراهيم صيرفي الحديث. وقال مغيرة: كنا نهاب إبراهيم هيبة الأمير. واختلف في سنه يوم مات، فقيل: تسع وأربعون، وقيل: ثمان وخمسون. مات سنة ست وتسعين ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ انظر: «طبقات ابن سعد» (٦/ ٢٧٠)؛ و«السير» (٤/ ٥٢٠).

(٤) هذه العبارة في إبراهيم النخعي، أسندها عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٤/ ٤٧٣) عن ابن البراء.

(٥) في الأصل: (الأعور)، وهو خطأ، والصواب ما أثبته، كما في المصادر التي نقلت قول =

مَا أَرَى ابْنَ سِيْرِيْنَ إِلَّا [أَرَادَ][1] الحَارِثَ بْنَ قَيْسٍ؛ لأَنَّ الحَارِثَ الأَعْوَرَ كَانَ فِيْ غَيْرِ طَرِيقِ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ كَانَتْ رِوَايَتُهُ وَمَذْهَبُهُ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِيْ طَالِبٍ، وَمَا أَعْلَمُهُ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللهِ إِلَّا حَدِيْثَيْنِ؛ يُخْتَلَفُ عَنْهُ فِيْ أَحَدِهِمَا.

---

١٧ سبقَ تخريجُ قولِ ابن سيرين في الفقرة السابقة (١٦).

وأما قول إبراهيم، فأخرجه: ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١٠) عن إسحاق الأزرق، وقبيصة بن عقبة.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخه» (١٥/ ٣١٣) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخه» (٥٧/ ٤١٠) ـ والبيهقي في «المدخل» (١/ ١٥٥/ ١٥٩) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٥٧/ ٤١٠) ـ، وابن عساكر في «تاريخه» (٤١/ ١٦٩) من طريق عبد الرحمٰن بن مهدي.

وأخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٤١/ ١٦٩) و(٥٧/ ٤١٠) من طرق عن وكيع.

الأربعة، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن إبراهيم النخعي... فذكره.

وعلّقه المزي في «التهذيب» (٢٠/ ٣٠٤) و(٢٧/ ٤٥٤)؛ والذهبي في «السير» (٤/ ٥٧)؛ وابن حجر في «التهذيب» (٧/ ٢٧٦)، عن منصور، عن إبراهيم، به.

وقد أسند حكاية الخلاف ـ بين ابن سيرين وإبراهيم ـ إلى ابن المديني: البيهقي في «المدخل» (١/ ١٥٦/ ١٦٠) من طرق الحسن بن محمد الإسفرائيني، عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وابن مَنْدَهْ في «شروط الأئمة» (ص٨٩) عن مسلم بن عقيل، عن عثمان بن محمد بن أبي شيبة، عن ابن المديني.

* وأما الحديثان اللذان أشار ابن المديني إلى أن الحارث الأعور، لم يروِ غيرهما عن ابن مسعود؛ فهما:

١ ـ ما أخرجه النسائي (٨/ ١٤٧)، وأحمد (١/ ٤٣٠)، وغيرهما من طريق

= ابن المديني، وكذلك التي نقلت قول إبراهيم، فراجعها في الأصل. والله أعلم.

(١) في الأصل: (زَادَ)، ولا أحسبه مستقيماً، والظاهر أنه تصحيف لما أثبته، وهو أنسب للسياق، ويؤيده: أنه في «الشروط»: (أراد إلا)، وهما بمعنى، والله أعلم.

الأَعْمَشِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مُرَّةَ، يُحَدِّثُ عَنِ الحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «آكِلُ الرِّبَا، وَمُوكِلُهُ، وَكَاتِبُهُ ـ إِذَا عَلِمُوا ذَلِكَ ـ وَالْوَاشِمَةُ، وَالْمَوْشُومَةُ لِلْحُسْنِ، وَلاوِي الصَّدَقَةِ، وَالْمُرْتَدُّ أَعْرَابِيّاً بَعْدَ الْهِجْرَةِ؛ مَلْعُونُونَ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ يومَ الْقِيَامَةِ»، وهذا هو المختلف فيه عنه، كما يقول ابن المديني، وانظر تفصيل هذا الخلاف في «العلل» للدارقطني (٥/ ٤٥/ رقم ٦٩٢).

وقد صوَّب الدارقطني الإسناد الذي سقته. وهو مع ذلك إسناد ضعيف؛ بسبب الحارث الأعور؛ فقد كذبه الشعبي في رأيه، وفي حديثه ضعف. وبقية رجاله سواه ثقات، فالأعمش؛ ثقة (التقريب ٢٦١٥)، وعبد الله بن مرة؛ ثقة (التقريب ٣٦٠٦).

٢ ـ وأما الحديث الثاني فهو ما رواه الدارمي في «سننه» (٢/ ٤٤٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ٢٤٠)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ٨٦)، وغيرهم، من طريق أبي إِسْحَاقَ، عَنْ الْحَارِثِ الأَعْوَرِ، قَالَ: أُتِيَ عَبْدَ اللهِ في فريضة بني عَمٍّ، أَحَدُهُم أَخٌ لأُمٍّ؛ فقال: (الْمَالُ أَجْمَعُ لأَخِيهِ لأُمِّهِ)، فَأَنْزَلَهُ بِحِسَابِ أَوْ بِمَنْزِلَةِ الأَخِ مِنْ الأَبِ والأُمِّ. فَلَمَّا قَدِمَ عَلِيٌّ؛ سَأَلْتُهُ عَنْهَا وأَخْبَرتُهُ بِقَوْلِ عَبْدِ اللهِ؛ فَقَالَ: (يَرْحَمُهُ اللهُ إِنْ كَانَ لفَقِيهاً، أَمَّا أنا فَلَمْ أَكُنْ لأَزِيدَهُ عَلَى مَا فَرَضَ اللهُ لَهُ؛ سَهْمٌ السُّدُسُ، ثمَّ يُقَاسِمُهُمْ كَرَجُلٍ مِنْهُمْ). وهذا إسناد ضعيف، فيه الحارث، وقد سبق القول فيه في الحديث السابق، وأيضاً فالسَّبِيْعِيُّ على جلالته، قد اختلط بأَخَرَةٍ، ثم إِنَّه مُدلس مشهور بذلك (التقريب ٥٠٦٥).



١٨ وَأَصْحَابُ هَؤُلاءِ السِّتَّةِ، مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ، مِمَّنْ يَقُولُ بِقَوْلِهِمْ، وَيُفْتِي بِفَتْوَاهُمْ:

١ ـ إِبْرَاهِيْمُ النَّخَعِيُّ؛ وَإِبْرَاهِيْمُ لَقِيَ مِنْ هَؤُلَاءِ: الأَسْوَدَ، وَعَلْقَمَةَ، وَمَسْرُوقاً، وَعَبِيْدَةَ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ الحَارِثِ بْنِ قَيْسٍ، وَلَا عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيْلٍ، وَرَوَى عَنْ هَمَّامِ بْنِ الحَارِثِ[1] عَنْهُ.

٢ ـ وَعَامِر[2]؛ سَمِعَ مِنْهُمْ كُلِّهِمْ، إِلَّا الحَارِثَ بْنَ قَيْسٍ ـ وَقُتِلَ الحَارِثُ مَعَ عَلِيٍّ رضي الله عنه[3].

وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِهَؤُلَاءِ، مِنْ أَهْلِ الكُوْفَةِ، مِمَّنْ يُفْتِي بِفَتْوَاهُمْ وَيَذْهَبُ مَذْهَبَهُمْ: الأَعْمَشُ، وَأَبُو إِسْحَاقَ.

٣ ـ وَالأَعْمَشُ أَعْلَمُ النَّاسِ بِمَنْ مَضَى مِنْ هَؤُلَاءِ؛ غَيْرَ رَجُلٍ[4]. وَلَمْ يَلْقَ الأَعْمَشُ مِنْ هَؤُلَاءِ أَحَداً.

٤ ـ لَقِيَ أَبُو إِسْحَاقَ مِنْهُمْ: الأَسْوَدَ بْنَ يَزِيْدٍ، وَمَسْرُوقاً، وَعَبِيْدَةَ السَّلْمَانِيَّ، وَعَمْرو بْنَ شُرَحْبِيْلٍ، وَلَمْ يَلْقَ عَلْقَمَةَ، وَلَا الحَارِثَ بْنَ قَيْسٍ.

---

١٨ أخرجه ملخصاً: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٥٨) عن

---

(١) همام بن الحارث، هو النخعي الكوفي الفقيه. وثقه ابن معين.
وقال ابن الجوزي: كان الناس يتعلمون من هديه وسمته، وكان طويل السهر ـ رحمه الله.
وهو الذي كان يدعو، فيقول: اللهم اشفني من النوم باليسير، وارزقني سهراً في طاعتك. فكان لا ينام إلا هنيهة، وهو قاعد. توفي سنة ثلاث، وقيل: خمس وستين، في زمان الحجاج.
وانظر: «السير» (٤/ ٢٨٣)؛ و«طبقات ابن سعد» (٦/ ١١٨)؛ وغيرهما.

(٢) هو: الشعبي، وقد سبقت ترجمته في الفقرة (٧) هامش (٣). وانظر: «الشروط»؛ فإنه قد عينه فيه.

(٣) راجع: «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٧٤).

(٤) يقصد بالرجل المذكور ـ والله أعلم ـ أبا إسحاق السَّبيعي، فإنه هو الآخر من أعلم الناس بمن مضى.

ابن البراء، عن ابن المديني؛ فقال: «أصحاب عبد الله ـ يعني: ابن مسعود ـ ستة، الذين يقرأون، ويفتون. ومن بعدهم أربعة».

وأسند ما يتعلق بإبراهيم النخعي منه: البيهقي في «المدخل» (١/١٥٦/ ١٦٠) من طريق الحسن بن محمد الإسفرائيني، عن ابن البراء، عن ابن المديني، به.

وأسنده كاملاً بتمامه: ابن منده في «شروط الأئمة» (ص٩٠) عن مسلم بن عقيل، عن ابن أبي شيبة، عن ابن المديني.

وعلق العلائي في «جامع التحصيل» (ص١٨٩)، وعنه ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (١٦٩) ما يتعلق بالأعمش، عن ابن المديني.



١٩ وَمِنْ بَعْدِ هَؤُلاءِ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ؛ كَانَ يَذْهَبُ مَذْهَبَهُمْ، وَيُفْتِي بِفَتْوَاهُمْ.

---

١٩ أسنده: ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (١/ ٥٨) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وزاد: «وكان أعلم الناس بأبي إسحاق، والأعمش؛ بحديثهم، وطريقتهم».

وأسنده البيهقي في «المدخل» (١/ ١٥٠/ ١٥٥) من طريق الحسن الإسفرائيني، عن ابن البراء، عن ابن المديني، به.

وأسنده ابن منده في «الشروط» (ص٩١) عن مسلم بن عقيل، عن ابن أبي شيبة، عن ابن المديني، به.

قال البيهقي في «المدخل» (١/ ١٥٩/ ١٦٥): «وأما سفيان بن سعيد الثوري ﷺ: فاعتماده أيضاً في فتاويه، على الآثارِ، وأخذ العلم عن أبي إسحاق السَّبِيعِي، وإسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وغيرهم من الكوفيين.

ثم عن منصور، وغيره من أصحاب إبراهيم النَّخعي. وإبراهيم أخذه عن التابعين، الذين سميناهم فيما مضى، من أهل العراق، وأخذ العمل أيضاً عن جماعة من المكِّيِّين، والمدنيِّين، واليمانيِّين، والبصريِّين، مع مَن أدرك من التابعين؛ إلا أنَّ مَيْلَه إلى قول أصحابه أكثر».



٢٠ وَمِنْ بَعْدِ سُفْيَانَ: يَحْيَى بْنُ سَعِيْدٍ القَطَّانُ؛ كَانَ يَذْهَبُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ.

---

٢٠ أسنده ابن أبي حاتم في «تقدمته» (١/ ٢٣٤) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وكذا ابن منده في «الشروط (ص٩١) عن مسلم، عن محمد بن عثمان، عن ابن المديني، به.

* * *

٢١ وَأَصْحَابُ ابْنِ عَبَّاسٍ، الَّذِينَ يَذْهَبُوْنَ مَذْهَبَهُ [ل٣/أ]، وَيَسْلُكُوْنَ طَرِيْقَهُ: عَطَاءٌ(١)، وَطَاوُسٌ(٢)، وَمُجَاهِدٌ(٣)، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ(٤)، وَعِكْرِمَةُ(٥)،

---

(١) عطاء بن أبي رباح: واسم أبي رباح: أسلم ـ وهو أبو محمد المكي، مولى بني جمح، وقيل: آل أبي خثيم. قال قتادة: أعلم الناس بالمناسك عطاء. وقال إبراهيم بن عمرو بن كيسان: أذكرهم في زمان بني أمية يأمرون بالحج صائحاً يصيح: لا يفتي الناسَ إلا عطاء بن أبي رباح. قال ابن سعد: سمعت بعض أهل العلم يقول: كان عطاء أسود أعور أفطس أشل أعرج، ثم عمي بعد ذلك؛ فانتهت فتوى أهل مكة إليه، وإلى مجاهد في زمانهما، وأكثر ذلك إلى عطاء. توفي ـ يرحمه الله ـ سنة أربع عشر ومائة. وانظر: «الطبقات» لابن سعد (٥/ ٤٦٧)؛ و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٩٨)؛ و«تهذيب التهذيب» (٧/ ١٩٩).

(٢) طاوس بن كَيسَان اليماني: أبو عبد الرحمٰن الحِمْيَرِيّ، مولاهم الفارسي. يقال: اسمه ذكوان، وطاوس لقب. قال قيس بن سعد: كان طاوس فينا، كابن سيرين في أهل البصرة. قال الشيرازي: وكان فقيهاً جليلاً. وقال خصيف: أعلمهم بالحلال والحرام طاوس. توفي بمكة قبل يوم التروية بيوم، وذلك سنة واحد أو ست ومائة.
وانظر: «طبقات» ابن سعد (٥/ ٥٣٧)؛ و«طبقات الفقهاء» للشيرازي (٦٥)؛ و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٨).

(٣) مجاهد بن جبر، وقيل: جبير، أبو الحجاج المكي، مولى مخزوم. عرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة.
قال حماد: لقيت عطاءً، وطاوساً، ومجاهداً، وشاممت القوم؛ فوجدت أعلمهم مجاهداً. وقال خُصَيف: كان مجاهد أعلم بالتفسير، وعطاء بالحج. وقال ابن سعد: وكان فقيهاً عالماً ثقة، كثير الحديث. توفي ساجداً، على رأس المائة، وقيل: وواحد. وقيل غير ذلك. انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٩٢)؛ و«التهذيب» للحافظ (١٠/ ٤٢).

(٤) جابر بن زيد: أبو الشعثاء الأزدي، اليَحْمَدي الجَوْفي. قال ابن عباس: لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد؛ لأوسعهم علماً من كتاب الله. وقال الزيات: سألت ابن عباس عن شيء، فقال: تسألوني، وفيكم جابر بن زيد، وهو أحد العلماء؟!. وقال عمرو بن دينار: ما رأيت أحداً أعلم من أبي الشعثاء. توفي سنة ثلاث وتسعين. وقيل: ثلاث، وقيل: أربع ومائة. وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٧٢)؛ و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٨).

(٥) عكرمة، أبو عبد الله القرشي، مولاهم المدني، مولى ابن عباس، وقيل: كان لحصين بن أبي الحُرِّ العنبري، فوهبه لابن عباس. وهو بربري الأصل. قال أيوب، عن عمرو بن دينار: دفع إليَّ جابر بن زيد مسائل، أسأل عكرمة، وجعل يقول: هذا عكرمة مولى ابن عباس، هذا البحر فَسَلُوه. وقيل لسعيد بن جبير: تعلم أحداً أعلم منك؟ قال: نعم! عكرمة. ونقل ابن البراء، عن ابن المديني: وفاته سنة خمس ومائة. ونقل الفسوي عنه: وفاته سنة أربع ومائة؛ فالله أعلم. وانظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٢)؛ و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٢٦٣).

وَسَعِيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ[١]. فَأَعْلَمُ هَؤُلَاءِ: سَعِيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ[٢]، وَأَثْبَتُهُمْ فِيْهِ.

وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِهَؤُلَاءِ: عَمْرُو بْنُ دِيْنَارٍ[٣]، وَكَانَ يُحِبُّ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَيُحِبُّ أَصْحَابَهُ.

ثُمَّ كَانَ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ؛ يُحِبَّانِ أَصْحَابَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيُحِبَّانِ طَرِيقَهُ. فَسَمِعَ ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ طَاوُسَ، وَمُجَاهِدٍ؛ وَلَمْ يَلْقَ مِنْهُمْ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، وَلَا عِكْرِمَةَ، وَلَا سَعِيْدَ بْنَ جُبَيْرٍ.

---

٢١ أسنده البيهقي في «المعرفة» (١/ ١٥١) من طريق الإسفرائيني، عن ابن البراء. وأسنده ابن منده في «الشروط» (ص٩١) عن مسلم، عن ابن أبي شيبة.

كلاهما عن ابن المديني.

وقد وافق ابن المديني على ذكر أصحاب ابن عباس هؤلاء، واقتفى أَثَرَهُ:

- النسائي في «تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم» (ص١١٢ ـ ١٢١). فذكرهم؛ إلا عكرمة[٤]! ثم قال: وبعد هؤلاء: عمرو بن دينار، وبعده: ابن جريج، وسفيان بن عيينة. وبعد هؤلاء: مسلم بن خالد الزنْجي،

---

(١) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي، أبو محمد، أو أبو عبد الله الكوفي، مولى والبة بن الحارث، من بني أسد. قال سعيد: سأل رجل ابن عمر عن فريضة. قال: سل سعيد بن جبير؛ فإنه يعلم منها ما أعلم، ولكنه أحسن مني. وكان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه، يقول: أليس فيكم ابن أم الدهماء؟ يعنيه! قال خُصيف: كان أعلمهم بالطلاق سعيد بن المسيب، وأعلمهم بالحج عطاء، وأعلمهم بالحلال والحرام طاوس، وأعلمهم بالتفسير مجاهد، وأجمعهم لذلك كله: سعيد بن جبير. قتله الحجاج بن يوسف طاغية بني أمية سنة خمس وتسعين، وما بلغ الخمسين بعد!

وانظر: «طبقات» ابن سعد؛ و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٧٦).

(٢) علق الذهبي في «السير» (٤/ ٣٤١) عن محمد بن أحمد بن البراء: حدثنا علي بن المديني، قال: ليس في أصحاب ابن عباس، مثل سعيد بن جبير. قيل: ولا طاوس؟ قال: ولا طاوس، ولا أحد.

(٣) في «الشروط» هنا: (وقد كان لقيهم).

(٤) وقد كان النسائي يوثقه، ويقول: هو من أعلم الناس. حتى لا يقال: إنه تركه لسوء رأيه فيه، والله أعلم، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٣٩)؛ و«المستخرج من أقوال النسائي في الجرح والتعديل» لفالح الشبلي رقم (١٩٠).

وسعيد بن سالم القداح. وبعد هؤلاء: الشافعي. ثم ذكر أصحاب الشافعي...

ـ وكذا هبة الله اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢/ ٢٣٥) فذكرهم جميعاً، وزاد عليهم: عُبيد بن عُمير.

وأما عدم سماع ابن جريج من المذكورين، من أصحاب ابن عباس.

فقد نقله عن ابن المديني ـ معلقاً: العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٢٩)، وعنه: أبو زرعة ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٣١٦ رقم ٦٢٣).

وزادا: «ذكر ابن المديني: أنه لم يلق أحداً من الصحابة. وقال أيضاً: لم يسمع ابن جريج من المطلب بن عبد الله بن حنطب؛ كان يأخذ أحاديثه عن ابن أبي يحيى، عنه».



٢٢ وَأَصْحَابُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، الَّذِينَ كَانُوْا يَأْخُذُوْنَ عَنْهُ، وَيُفْتُونَ بِفَتْوَاهُ ـ مِنْهُمْ مَنْ لَقِيَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَلْقَهُ(١) ـ اثْنَا(٢) عَشَرَ رَجُلاً:

سَعِيْدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ(٣)، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ(٤)، وَقَبِيْصَةُ بْنُ ذُؤَيْبٍ(٥)، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ(٦)، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ(٧)، ....

---

(١) صحبة هؤلاء الذين لم يلقوه؛ إنما كانت باتباعه في الفتوى، والسير على مذهبه.

(٢) لكن المعدودون ثلاثة عشر رجلاً، فسبحان من جل عن السهو والنسيان.

(٣) سعيد بن المسيب. هو شيخ الإسلام، وأفضل التابعين، وأحد الفقهاء السبعة، وولد لسنتين مضتا من خلافة عمر ﷺ. قال سعيد بن المسيب: ما بقي أحد أعلم مني بكل قضاء قضاه رسول الله ﷺ، وكل قضاء قضاه أبو بكر ﷺ، وكل قضاء قضاه عمر ﷺ، وأحسبه قال: وعثمان ﷺ. قال القاسم بن محمد ﷺ: هو سيدنا وأعلمنا. توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في المدينة سنة إحدى أو اثنتين وتسعين، وقيل: أربع وتسعين، وقيل: خمس ومائة.
وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٥٠١)؛ و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٤٥)؛ و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٨).

(٤) عروة بن الزبير، أبو عبد الله، أحد فقهاء المدينة السبعة. قال عمر بن عبد العزيز: ما أحد أعلم من عروة بن الزبير. وقال الزهري: عروة بحر، لا تكدره الدلاء. وقال هشام: ما تعلمنا جزءاً من ألف جزء من أحاديثه. توفي سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع أو خمس أو تسع وتسعين، وقيل: مائة. وقيل: واحد ومائة.
وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٣١)؛ و«تذكرة الحفاظ» (١(٦٢)؛ و«تهذيب التهذيب» (٧/ ١٨٠).

(٥) قبيصة بن ذؤيب. الإمام الكبير، الفقيه، أبو سعيد الخزاعي، المدني ثم الدمشقي، الوزير. ومات أبوه ذؤيب بن حَلْحَلَةَ، صاحب بُدْنِ النبي ﷺ في آخر أيام النبي ﷺ، فأتي بقبيصة بعد موت أبيه ـ فيما قيل ـ فدعا له النبي ﷺ، ولم يعِ هو ذلك. قال الشعبي: كان قبيصة أعلم الناس بقضاء زيد بن ثابت. قال الزهري: كان قَبِيصة بن ذؤيب من علماء هذه الأمة. توفي ـ على قول ابن المديني، وجماعة ـ سنة ست وثمانين، وقيل: سنة سبع، وقيل: سنة ثمان وثمانين.
وانظر: «طبقات ابن سعد» (٥/ ١٧٦)؛ و«السير» (٤/ ٢٨٢)؛ و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٤٦).

(٦) خارجة بن زيد بن ثابت. الإمام ابن الإمام، وأحد الفقهاء السبعة الأعلام، أبو زيد الأنصاري، النجاري، المدني. قال العجلي: مدني تابعي، ثقة. لما بلغ عمر بن عبد العزيز نبأ وفاته قال: ثلمة والله في الإسلام. مات ـ على قول ابن المديني، وعدة ـ سنة مائة. وقيل: سنة تسع وتسعين.
وانظر: «السير» (٤/ ٤٣٧)؛ و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٧٤).

(٧) سليمان بن يسار. الفقيه، الإمام، عالم المدينة ومفتيها، أبو أيوب، وقيل: أبو عبد الرحمٰن وأبو عبد الله، المدني، مولى أم المؤمنين ميمونة الهلالية. وكان من أوعية العلم؛ بحيث إن =

وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ[١]، وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ[٢]، وَالقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ[٣]، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ[٤]، وَأَبُو بكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ[٥]، وَأَبُو سلَمَةَ بْنُ

= بعضهم قد فضله على سعيد بن المسيب. وقال الزهري: كان من العلماء. وقال مالك: كان سليمان بن يسار من علماء الناس، بعد سعيد بن المسيب، وكان كثيراً ما يوافق سعيداً، وكان سعيد لا يُجترأ عليه. توفي سنة سبع ومائة على قول كثيرين منهم ابن المديني، وقيل: تسع ومائة، وهذا وهم، وقيل: سنة أربع. وقيل: سنة مائة، وهذا شاذ، وأشذ منه رواية البخاري رَحِمَهُ اللهُ في «الأوسط» (١/ ٢٣٥) عن هارون بن محمد، عن رجل أنه مات هو وابن المسيب، وعلي بن الحسين، وأبو بكر بن عبد الرحمٰن، سنة الفقهاء سنة أربع وتسعين، أفاده الذهبي.

وانظر: «السير» (٤/ ٤٤٤)؛ و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٢٨).

(١) أبان بن عثمان بن عفان، الإمام، الفقيه، الأمير، أبو سعد، ابن أمير المؤمنين الأموي المدني. قال يحيى القطان: فقهاء المدينة عشرة: أبان بن عثمان، وسعيد بن المسيب، وذكر سائرهم. وقال مالك: حدثني عبد الله بن أبي بكر: أن والده أبا بكر بن حزم، كان يتعلم من أبان القضاء. توفي سنة خمس ومائة.

وانظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٤٥٠)؛ و«السير» (٤/ ٣٥١).

(٢) عبيد الله بن عتبة بن مسعود. الفقيه، العلم، أبو عبد الله، الهذلي، المدني، الضرير أحد الفقهاء السبعة. قال الزهري: كان عبيد الله من بحور العلم. وكان مع إمامته في الفقه والحديث شاعراً محسناً، وهو مؤدِّب عمر بن عبد العزيز ـ رحمهما الله ـ توفي على الصحيح سنة ثمان وتسعين.

وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٧٨)؛ و«السير» (٤/ ٤٧٥).

(٣) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. الإمام القدوة، أبو عبد الرحمٰن القرشي، التيمي، المدني، الفقيه. قال يحيى بن سعيد الأنصاري: ما أدركنا بالمدينة أحداً نفضله على القاسم. وقال ابن المديني: له مائتا حديث. وقال عمر بن عبد العزيز: لو كان لي من الأمر شيء لاستخلفت أعيمش بني تيم، يعني: القاسم. توفي في آخر سنة ست ومائة، أو أول سنة سبع. وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٩٦)؛ و«السير» (٥/ ٥٣).

(٤) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. أبو عمر، ويقال: أبو عبد الله العدوي العمري، المدني الفقيه، الحجة، أحد من جمع بين العلم والعمل والزهد والشرف. محاسنه كثيرة، وكان أبوه معجباً به، وكان يقول:

يلومونني في سالم، وألومهم ... وجلدة بين العين والأنف سالم

قال أحمد، وإسحاق: أصح الطرق: الزهري، عن سالم، عن ابن عمر. مات سنة ست ومائة، وقد شاخ، رحمه الله رحمة واسعة: وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٨٨)؛ و«السير» (٤/ ٤٥٧).

(٥) أبو بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام بن المغيرة. القرشي المخزومي المدني، =

عَبْدِ الرَّحْمٰنِ[١]، وَطَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بن عَوْفٍ[٢]، وَنَافِعُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ[٣].

٢٢ أخرجه البيهقي في «المدخل» (١/ ١٤٩/ ١٥٥) ـ ومن طريقه: ابن

= الفقيه، أحد الفقهاء السبعة، يقال: اسمه محمد، والأصح أن اسمه كنيته. قال الذهبي: كان ثقة حجة فقيهاً إماماً، كثير الرواية، سخيّاً، قاله الواقدي. وكان صالحاً عابداً متألهاً، كان يقال له: راهب قريش، وكان مكفوفاً. مات بالمدينة في سنة الفقهاء، وهي سنة أربع وتسعين، رحمه الله تعالى. وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٦٣)؛ و«السير» (٤/ ٤١٦).

(١) أبو سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري، المدني الحافظ، اسمه كنيته، قاله مالك، وقيل: عبد الله. كان من كبار أئمة التابعين، غزير العلم، ثقة عالماً. قال الزهري: أربعة وجدتهم بحوراً: عروة بن الزبير، وابن المسيب، وأبو سلمة، وعبيد الله بن عبد الله. وقال الذهبي: كان أبو سلمة يتفقه، ويناظر ابن عباس، ويراجعه. توفي سنة أربع وتسعين، وقيل: مات سنة أربع ومائة ـ رحمه الله تعالى ـ. وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ٦٣)؛ و«السير» (٤/ ٢٨٧).

(٢) قال الحافظ في «التهذيب» (٥/ ١٩): «وعدَّه ابن المديني في أتباع زيد بن ثابت، وقال: لم يثبت عندنا لُقِيُّ طلحة لزيد». والعجب من الأستاذ: بوقريص؛ حيث ذهب في «نشرته» (ص٧٦) هامش (٣) إلى أن ما في الأصل خطأ؛ صوابه: (طلحة بن عبد الرحمٰن بن عوف)، واعتمد على «تهذيب التهذيب» في ذلك، كذا زعم! عفا الله عنا وعنه، وليس في «التهذيب» شي مما قال، ولا في غيره ـ فيما أعلم ـ وقد اتفقت المصادر التي خرَّجت كلام ابن المديني على ما أثبته، فانظرها ـ غير مأمور ـ في الأصل. ويبدو أن الأستاذ المذكور، قد انتقل نظره إلى موضع آخر، والله المستعان.
وهو؛ طلحة بن عبد الله بن عوف، الزهري المدني القاضي، ابن أخي عبد الرحمٰن بن عوف، أبو عبد الله، ويقال: أبو محمد. كان يقال له: طلحة الندى. قال ابن أبي خيثمة: كان هو، وخارجة بن زيد بن ثابت، في زمانهما يستفتيان، وينتهي الناس إلى قولهما، ويقسمان المواريث، ويكتبان الوثائق. توفي سنة سبع وتسعين. رحمه الله تعالى.
وانظر: «الثقات» لابن حبان (٤/ ٣٩٢)؛ و«الجرح والتعديل» (٢/ ٦٠٣)؛ و«رجال البخاري» للكلاباذي (١/ ٣٧٢)؛ و«تهذيب التهذيب» (٥/ ١٨).

(٣) قال الحافظ في «التهذيب» (١٠/ ٤٠٥): «وقال أبو الحسن بن البراء عن علي بن المديني أصحاب زيد بن ثابت الذين كانوا يأخذون عنه ويفتون بفتواه فذكره فيهم».
وهو: نافع بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف، النوفلي، أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله المدني، ثقة مشهور، أحد الأئمة، وكان من خيار الناس، كان يحج ماشياً، وناقته تقاد إلى جنبه، وكان فصيحاً عظيم النخوة جهير الكلام يفخم كلامه. توفي سنة تسع وتسعين. رحمه الله تعالى.
وانظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٨٢)؛ و«الجرح والتعديل» (٨/ ٤٥١)؛ و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٦١/ الفكر).

عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٣٢٧) ـ من طريق الحسن بن محمد الإسفرائيني.

وأخرجه ابن عساكر كذلك (٢٥/ ٤٨) من طريق عثمان بن أحمد.

كلاهما، عن ابن البراء، عن ابن المديني... فذكره.

وأخرجه ابن منده في «شروط الأئمة» (ص٩٥) عن مسلم بن عقيل، عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن ابن المديني.

وأخرجه ابن عساكر أيضاً (١٩/ ٣٢٧) من طريق حنبل بن إسحاق، عن ابن المديني[١].

وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٥٣) ـ ومن طريقه: الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٥١٦) ـ عن محمد بن عبد الرحيم، عن ابن المديني. فعدّهم عشرة، ولم يعيِّن العاشر.

❊ ❊ ❊

---

(١) وانظر: تعليقي على الفقرة (٢٦) هامش (١).

٢٣ أَمَّا مَنْ لَقِيَهُ مِنْهُمْ وَثَبَتَ عِنْدَنَا لُقِيُّهُ:

سَعِيْدُ بْنُ المُسَيِّبِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَقَبِيْصَةُ بْنُ ذُؤَيْبٍ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ.

وَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَنَا مِنَ البَاقِينَ سَمَاعٌ من زَيْدٍ، فِيْمَا أُلْقِيَ إِلَيْنَا؛ إِلَّا أَنَّهُم كَانُوا يَذْهَبُونَ مَذْهَبَهُ، فِي الفِقْهِ وَالعِلْمِ.

---

٢٣ أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥/٤٨/ط الفكر)، و(٢٧/٣٤/ط إحياء التراث) من طريق الحسين بن بشران، عن عثمان بن أحمد، عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وأخرجه ابن منده في «الشروط» (ص٩٥) عن مسلم، عن ابن أبي شيبة، عن ابن المديني.

وقد سبقت تراجم هؤلاء الأئمة الأعلام في الفقرة السابقة (٢٢).

❃ ❃ ❃

٢٤ وَلَمْ يَكُنْ بِالمَدِيْنَةِ بَعْدَ هَؤُلَاءِ، أَعْلَمُ بِهِمْ مِنِ ابْنِ شِهَابٍ[١]، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيْدٍ[٢]، وَأَبِي[٣] الزِّنَادِ[٤]، وَبُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الأَشَجِّ[٥].

---

٢٤ أخرجها من أخرج الفقرة السابقة (٢٣)، وأزيد هنا: أن الذهبي علّق هذه الفقرة في «السير» (٦/ ١٧١) عن أبي الحسن بن البراء [عن ابن المديني][٦].

وعلقها أيضاً في «السير» (٥/ ٤٤٦) عن علي بن المديني.

---

(١) وقد سبقت ترجمته، في الفقرة (١).

(٢) يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري. الإمام العلامة المجوِّد، عالم المدينة في زمانه، وشيخ عالم المدينة، وتلميذ الفقهاء السبعة، أبو سعيد الأنصاري، الخزرجي، النجَّاري، المدني، القاضي. صاحب حديث (الأعمال بالنيات) رواه عنه نحو المائتين. قال الثوري: كان يحيى بن سعيد الأنصاري، أجل عند أهل المدينة من الزهري. قيل لهشام بن عروة: سمعت أباك يقول كذا وكذا؟ قال: لا، ولكن حدثني العدل الرَّضي عدل نفسي عندي، يحيى بن سعيد، أنه سمعه من أبي. قال القطان، وأبو عبيد، وأحمد، وعدة: مات سنة ثلاث وأربعين ومائة. وقال بعضهم: سنة أربع. وانظر: «السير» (٥/ ٤٦٨)؛ و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٢١).

(٣) في الأصل (أبو)، وما أثبته هو الأشبه، والله أعلم.

(٤) أبو الزناد، عبد الله بن ذكوان، الإمام الفقيه، الحافظ المفتي، أبو عبد الرحمٰن القرشي، المدني. أحد علماء الإسلام، وأئمة الاجتهاد. قال أحمد: كان سفيان يسمَّى أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث. وقال عبد ربه بن سعيد: دخل أبو الزناد مسجد النبي ﷺ، ومعه من الأتباع ـ يعني: طلبة العلم ـ مثل ما مع السلطان، فمن سائل عن فريضة، ومن سائل عن الحساب، ومن سائل عن الشعر، ومن سائل عن الحديث، ومن سائل عن مُعْضِلَةٍ. توفي فجأة في مغتسله، ليلة الجمعة لسبعَ عشرة خلت من رمضان، وهو ابن ست وستين سنة، في سنة ثلاثين ومائة.
وانظر: «السير» (٥/ ٤٤٥)؛ و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٠٣).

(٥) بُكَيْرُ بن عبد الله بن الأشج. الإمام الثقة، الحافظ، شيخ الإسلام، أبو عبد الله، ويقال: أبو يوسف، القرشي، المدني، ثم المصري، مولى بني مخزوم، أحد الأعلام. قال ابن وهب: ما ذكر مالك بكيراً؛ إلا قال: كان من العلماء. وقال: معن بن عيسى: ما ينبغي لأحد أن يفوق، أو يفضل بكير بن الأشج، في الحديث. مات سنة سبع وعشرين ومائة. وانظر: «السير» (٦/ ١٧٠)؛ و«التهذيب» لابن حجر (١/ ٤٩١).

(٦) سقطت من مطبوعة «السير»، والصواب إثباتها، فإن ابن عساكر، وابن منده قد نقلا هذه الفقرة، من كلام ابن المديني، كما سبق؛ بل نقلها الذهبي نفسه (٥/ ٤٤٦) عن ابن المديني. والله أعلم.

٢٥ **ثُمَّ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَعْلَمَ بِهَؤُلَاءِ؛ بِمَذْهَبِهِمْ، مِنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ[١].**

ثُمَّ مِنْ بَعْدِ مَالِكٍ: عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ مَهْدِيٍّ[٢]، كَانَ يَذْهَبُ مَذْهَبَهُمْ، وَيَقْتَدِيْ بِطَرِيْقَتِهِمْ.

---

٢٥ أخرجها من أخرج الفقرة (٢٣). وأزيد هنا: أن ابن أبي حاتم في «تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل» (١/ ٢٥٢) قد أسندها عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وكذلك أسندها الفسوي، عن ابن المديني في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٧١٣).

❊ ❊ ❊

---

(١) سبقت ترجمته في الفقرة (٢).

(٢) سبقت ترجمته في الفقرة (٤).

٢٦ قَالَ عَلِيٌّ: لَمْ يَكُنْ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ لَهُ أَصْحَابٌ، يُفْتُوْنَ بِقَوْلِهِ فِي الفِقْهِ؛ إِلَّا ثَلَاثَةٌ: عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ؛ كَانَ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُم أَصْحَابٌ يَقُوْلُونَ بِقَوْلِهِ، وَيُفْتُونَ النَّاسَ.

وَكَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ، الَّذِيْنَ يَقْرأونَ بِقِرَاءتِه، وَيُفْتُوْنَهُمْ بِقَوْلِهِ، وَيَذْهَبُوْنَ مَذْهَبَهُ: عَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسٍ، وَالأَسْوَدُ بْنُ يَزِيْد، وَمَسْرُوْقُ بْنُ الأَجْدَعِ، وَعَبِيْدَةُ السَّلْمَانِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ شُرَحْبِيْلٍ، وَالحَارِثُ بْنُ قَيْسٍ، سِتَّةٌ هَؤُلَاءِ؛ عَدَّهُمْ إِبْرَاهِيْمُ النَّخَعِيُّ، قَالَ: وَكَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ، الَّذِيْنَ يُقْرِئُونَ الناسَ بِقِرَاءتِه، وَيُفْتُوْنَهُم سِتَّةً: عَلْقَمَةُ، وَالأَسْوَدُ، وَمَسْرُوْقٌ... يَعُدُّ هَؤُلَاءِ السِّتَّةَ.

وَكَانَ أَعْلَمَ أَهْلِ الكُوْفَةِ بِأَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ، وَطَرِيْقَتِهِمْ، وَمَذْهَبِهِمْ: إِبْرَاهِيْمُ، وَالشَّعْبِيُّ، إِلَّا أَنّ الشَّعْبِيَّ كَانَ [ل٣/ب] يَذْهَبُ مَذْهَبَ مَسْرُوْقٍ، يَأْخُذُ عَنْ عَلِيٍّ، وَأَهْلِ المَدِيْنَة، وَغَيْرِهِمْ. وَكَانَ إِبْرَاهِيْمُ يَذْهَبُ مَذْهَبَ أَصْحَابِه؛ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ هَؤُلَاءِ.

كَانَ أَبُوْ إِسْحَاقَ، وَسُلَيْمَانُ الأَعْمَشُ، أَعْلَمُ أَهْلِ الكُوْفَةِ بِمَذْهَبِ عَبْدِ اللهِ وَطَرِيقِهِ، وَالحَكَمُ[١] بَعْدَ هَذَيْنِ[٢].

وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيْد أَعْلَمَ النَّاسِ بِهَذَيْنِ[١]، وَبَحَدِيْثِهِمْ، وَبِطَرِيْقِهِمْ.

وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيْدٍ القَطَّانُ، يُحِبُّ سُفْيَانَ، وَيُحِبُّ هَذَا الطَّرِيْقَ، ولَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ أَحَداً.

---

(١) هو: الحافظ الفقيه أبو عمر الحكم بن عتيبة الكندي، مولاهم الكوفي، شيخ الكوفة. قال أحمد بن حنبل: الحكم أثبت الناس في إبراهيم. وقال ليث بن أبي سليم: كان الحكم أفقه من الشعبي. وقال مجاهد بن رومي: ما كنت أعرف فضل الحكم؛ إلا إذا اجتمع علماء الناس في مسجد مِنًى، نظرت إليهم عيالٌ عليه. توفي سنة خمس، أو أربع عشرة ومائة. وانظر: «تذكرة الحفاظ» (١/١١٧). على أن ذكر (الحكم) هنا، مما تفردت به نسختنا، وقد ذكر البيهقي طريق ابن البراء، وعنه ابن عساكر، وزاد ابن عساكر طريق حنبل بن إسحاق، وليس في أحدهما هذه الكلمة، بل في كلام ابن عساكر ما يفيد أنها ليست في رواية ابن البراء كذلك. والله أعلم.

(٢) يعني: أبا إسحاق، والأعمش.

وَكَانَ أَصْحَابُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، الَّذِيْنَ يَذْهَبُوْنَ مَذْهَبَهُ فِي الفِقْهِ، وَيَقُوْلُوْنَ بِقَوْلِهِ، هَؤُلَاءِ الاثْنَي عَشَرَ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ لَقِيَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَلْقَهُ.

كَانَ مِمَّنْ لَقِيَهُ، مِنْ هَؤُلَاء الاثْنَيْ عَشَرَ: قَبِيْصَةُ بْنُ ذُؤَيْبٍ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ.

وَكَانَ مِمَّنْ يَقُومُ بِقَولِه، مِمَّنْ لَا يَثْبُتُ لَهُ لِقَاؤُهُ - مِثْلُ هَؤُلَاءِ الأَرْبَعَةِ[١] -: سَعِيْدُ بْنُ المُسَيِّبِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدُ المَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ[٢]، وَ[قَبِيْصَةُ بْنُ ذُؤَيْب][٣].

وَكَانَ أَعْلَمَ أَهْلِ المَدِيْنَة بِهَؤُلَاءِ الاثْنَيْ عَشَرَ، وَمَذْهَبِهِمْ، وَطَرِيْقِهِمْ: ابْنُ شِهَابٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيْدٍ، وَأَبُو الزِّنَادِ، وَأَبُو بكْرِ ابْنُ حَزْمٍ[٤].

---

(١) يعني الأربعة الذين ثبت لقاؤهم لزيدٍ؛ وإلا فلو أراد بهم التمثيل لمن لم يثبت لقاؤهم، فإنه وإن استقام على ما في نسختنا، لأنها عدَّت ممن لم يلقه أربعة؛ فإنه يختل فيما نقله البيهقي، وعنه ابن عساكر في روايته؛ فإنهما بعد ذكر هذه العبارة (مثل هؤلاء الأربعة)، ذكرا ثمانية! فنقلا عنه بعدها: (سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعبد الملك بن مروان، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن، وأبو بكر بن عبد الرحمٰن، وسالم، والقاسم)، ولم يذكرا قبيصة!.

(٢) هو: ابن الحكم بن أبي العاص بن أمية، الخليفة الفقيه، أبو الوليد الأموي. قال ابن عمر: إن لمروان ابناً فقيهاً، فسلوه. وقال نافع: لقد رأيت المدينة، وما بها شاب أشد تشميراً، ولا أفقه، ولا أنسك، ولا أقرأ لكتاب الله من عبد الملك. وقال ابن عائشة: أفضي الأمر إلى عبد الملك، والمصحف بين يديه، فأطبقه، وقال: هذا آخر العهد بك. قال الذهبي في «السير»: ذكرته لغزارة علمه. وقال أيضاً: كان من رجال الدهر، ودهاة الرجال، وكان الحجاج من ذنوبه. توفي في شوال سنة ست وثمانين، عن نيف وستين سنة. وانظر: «السير» (٤/٢٤٦)؛ و«تهذيب التهذيب» (٦/٤٢٢).

(٣) كذا في الأصل، ولم يذكره البيهقي، ولا ابن عساكر - فيما نقلاه - في هذا الموضع، وإنما ذكرا بدلاً منه: الخمسة، المذكورين في الهامش قبل السابق (١). وهذا هو الأصوب، فإن قبيصة الراجح فيه أنه ممن لقي زيداً، وما عندنا لا يعدو أن يكون سبق قلم، وانظر: تعليقي على هذه الفقرة، ففيه مزيد بيان. والله أعلم.

(٤) هو: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم بن زيد بن لوذان الأنصاري، الخزرجي، النجاري، المدني، أمير المدينة، ثم قاضيها، أحد الأئمة الأثبات. قيل: كان أعلم أهل زمانه بالقضاء. قال مالك بن أنس: ما رأيت مثل ابن حزم؛ أعظم مروءة، وأتم حالاً، ولا رأيت =

ثُمَّ كَانَ بَعْدَ هَؤُلَاءِ، يَذْهَبُ هَذَا المَذْهَبَ، وَيَقُوْمُ بِهَذَا الأَمْرِ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَكَثِيْرُ بْنُ فَرْقَدٍ[1]، وَالمُغِيْرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ المَخْزُوْمِيُّ[2]، وَعَبْدُ العَزِيْزِ بْنُ أَبِيْ سَلَمَةَ المَاجِشُوْنُ[3].

وَعَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ مَهْدِيٍّ يُحِبُّ ذَا الطَّرِيْقَ، وَيَذْهَبُ ذَا المَذْهَبَ، وَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ أَحَداً.

وَكَانَ أَصْحَابُ ابْنِ عَبَّاسٍ سِتَّةً.

---

٢٦ هذه الفقرة الطويلة إعادة للفقرات من (١٤) إلى (٢٥)، ولكن بنوع اختصار، وفيها أحياناً زيادة على ما سبق، وفيها أيضاً ما يعارض شيئاً مما سبق!

ولهذا؛ فإني أبين في الهامش ما كان فيها من زيادة، وأخرجها ما أمكن، وأما

= من أوتي مثل ما أوتي؛ ولاية المدينة، والقضاء، والموسم. توفي سنة عشرين ومائة. وقيل: سبع عشرة ومائة. وانظر: «السير» (٥/ ٣١٣)؛ و«تهذيب التهذيب» (١٢/ ٣٨).

(١) هو: كثير بن فرقد المدني، سكن مصر. قال الدوري، عن ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح كان من أقران الليث، وكان ثبتاً. وقال مالك: كان يؤكد لهذا الأمر أربعة، بعد ربيعة: فذكره فيهم، وذكره ابن حبان في «الثقات». وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٢١٤)؛ و«الجرح والتعديل» (٧/ ١٥٥)؛ و«الثقات» لابن حبان (٧/ ٣٥١)؛ و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٢٤).

(٢) هو: ابن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، الإمام، أبو هاشم المخزومي، المدني الفقيه، أحد الفقهاء الأعلام. قال الزبير بن بكار: عرض عليه الرشيد قضاء المدينة فامتنع، فأعفاه ووصله بألف دينار. وقال: وكان فقيه المدينة بعد مالك. قال ابنه عياش: مات أبي في سابع صفر سنة ست وثمانين ومائة. عن اثنتين وستين سنة. وانظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٢/ ٤١٠) في وفيات سنة (١٨٦)؛ و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٦٤).

(٣) هو: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة ـ ميمون، وقيل: دينار ـ الإمام المفتي الكبير، أبو عبد الله، وأبو الأصبغ التيمي، مولاهم المدني، الفقيه، والد المفتي عبد الملك بن الماجشون صاحب مالك، وابن عم يوسف بن يعقوب الماجشون. قال الذهبي: لم يكن بالمكثر من الحديث، لكنه فقيه النفس فصيح كبير الشأن، وقال: وكان فقيهاً ورعاً متابعاً لمذهب أهل الحرمين، مفرعاً على أصولهم، ذابّاً عنهم. قال ابن وهب: حججت سنة ثمان وأربعين ومائة، وصائح يصيح: لا يفتي الناس إلا مالك. وعبد العزيز بن أبي سلمة. توفي سنة أربع وستين ومائة. وانظر: «السير» (٧/ ٣٠٩)؛ و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٤٣).

ما فيها من تعارض، فهذا أبحثه في هذه التعليقة، مبيناً الصواب فيه؛ ما وسعني ذلك، والله أستعين.

وقد أخرج هذه الفقرة مكررة مع اختصار يسير: البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١٤٩/ ١٥٥) ـ وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ٢٣٠/ ط إحياء التراث) و(١٩/ ٣٢٧/ ط الفكر) ـ عن أبي عبد الله الحاكم الحافظ، عن الحسين بن محمد الإسفرائيني، عن ابن البراء، عن ابن المديني... فذكرها.

وأخرجه ابن عساكر في «الموضع السابق» من طريق أبي الحسين ابن بشران، عن عثمان بن أحمد عن حنبل بن إسحاق[1]، عن ابن المديني.

* ويبقى بعد ذلك أن أنبه على: أن ذكر قَبِيْصَة فيمن لم يلق زيد بن ثابت، ليس بصواب؛ بل هو من سبق القلم، أو انتقال النظر؛ فإن قبيصة مذكور فيمن لَقِيَ زيداً، كما تقدم وقد عده فيهم:

ـ ابن المديني نفسه، وانظر: الفقرة (٢٣)، وكذا السطر (٢٥) من هذه الفقرة (٢٦).

ـ البخاري، قال: «سمع أبا الدرداء، وزيد بن ثابت». وانظر: «التاريخ الأوسط» (١/ ٣٤٣/ برواية الخفاف)، و(١/ ٢٣٥/ برواية زنجويه).

ـ ثم إن من نقلا هذه الفقرة عن ابن المديني، وهما البيهقي وابن عساكر، لم يَعُدَّا قبيصة فيمن لم يسمع؛ بل عدَّاه فيمن سمع، وعدَّا مكان قبيصة، الثمانية الباقين بعد الأربعة الذين ثبت سماعهم[2]. وهذا هو الصواب. والله أعلم.

* وقد وقع اختلاف آخر بين ما في هذه الفقرة، وبين ما سبق نقله في شأن من سمع ومن لم يسمع من زيد بن ثابت، وذلك في الفقرة (٢٣). ذلك: أنه ذكر في

---

(١) في «تاريخ دمشق»: (حنبل بن إسحاق: أنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن البراء، قال: قال ابن المديني). ويغلب على ظنّي أن (أنا أبو الحسن... البراء) مقحمة، والصواب حذفها، ويؤيد ذلك تنبيه ابن عساكر على الفرق بين رواية ابن البراء، ورواية حنبل. فهو يقول مثلاً ـ أثناء سياقته لرواية حنبل ـ: (... كان لكل واحد ـ وقال ابن البراء: لكل رجل ـ...)؛ ثم إن حنبلاً يروي «العلل» عن ابن المديني مباشرة، لا بواسطة أحد! والله أعلم.

(٢) انظرهم في هامش (١)، من هذه الفقرة.

الفقرة (٢٣) «سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير» على رأس من سمع من زيد وثبت عنده لقيه!. بينما تراه يذكرهما هنا على رأس من لم يسمع منه، ولم يلقه!

وهذا إن لم يكن اضطراباً في النقل عن إمامنا ابن المديني؛ فهو من قبيل اختلاف الاجتهاد، وليس ببعيد أن يكون ابن المديني كان يذهب إلى أنهما ممن سمع، ثم تغير اجتهاده؛ فقال بعدم سماعهما.

فأما سعيد بن المسيب: فقد نقل ابن المديني ـ كما سيأتي ـ عن يحيى بن سعيد، عن مالك: أنه لم يسمع من زيد، وأقرَّه ابن المديني! ونقله عن ابن المديني: ابن أبي حاتم، والعلائي، وابن العراقي. فلعل هذا مما يستفاد به في تقديم القول بعدم السماع على ضده. والله أعلم. وانظر: الفقرة (٣٢) من هذا الكتاب.

وأما عروة بن الزبير: فقد نقل العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٣٦ ـ ٢٣٧) ـ وعنه: ابن العراقي في «التحفة» (ص٣٤٤) ـ عن ابن المديني، القول بعدم السماع، فقد يكون هذا هو الراجح نسبته كذلك لابن المديني، والله أعلم.



٢٧ قَالَ[١]: وَسَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيْدٍ، يَقُوْلُ ـ أُرَاهُ قَالَ ـ:

أَصْحَاب ابْنِ عَبَّاسٍ سِتَّةٌ ـ يَعُدُّ[٢] هَؤُلَاءِ الَّذِيْنَ يَقُوْلُوْنَ بِقَوْلِهِ، وَيُفْتُوْنَ بِهِ، وَيَذْهَبُونَ مَذْهَبَهُ، هَؤُلَاءِ السِّتَّةُ ـ: سَعِيْدُ بْنُ جُبَيرٍ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، وَطَاوُسٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَعَطَاءٌ، وَعِكْرِمَةُ.

وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِهَؤُلَاءِ، وَبِطَرِيْقِهِمْ، وَبِهَذَا المَذْهَبِ: عَمْرُو بْنُ دِيْنَارٍ، وَكَانَ قَدْ لَقِيَهُمْ جَمِيْعاً.

وَكَانَ ابْنُ أَبِيْ نَجِيْحٍ[٣] يَذْهَبُ هَذَا المَذْهَبَ، وَيُفْتِي بِذَا[٤] الفُتْيَا؛ إِلَّا أَنَّهُ لَقِيَ بَعْضَ هَؤُلَاءِ، وَلَمْ يَلْقَ بَعْضَهُمْ[٥].

وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِهَؤُلَاءِ، وَبِطَرِيْقِهِمْ، وَمَذْهَبِهِمْ: ابْنُ جُرَيْجٍ، وَسُفْيَان بْن عُيَيْنَةَ.

---

٢٧ أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/ ٩٦)، من طريق أبي القاسم ابن بشران: أنا أبو علي بن الصواف: أنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة: نا علي بن المديني، قال: سمعت يحيى بن سعيد، يقول... فذكره.

---

(١) القائل هو: ابن المديني.

(٢) في الأصل: (بعد) بالموحدة من تحت، وليس بذاك، ولعل الصواب ما أثبته، لمناسبته السياق، والله أعلم.

(٣) هو: الإمام الثقة المفسر، عبد الله بن أبي نجيح، أبو يسار، الثقفي المكي، واسم أبيه يسار، مولى الأخنس بن شريق الصحابي. قال علي بن المديني: أما التفسير، فهو فيه ثقة يعلمه، قد قفز القنطرة، واحتج به أرباب الصحاح. قال الذهبي: هو من أخص الناس بمجاهد. وقد رمي بالقدر، ولعله رجع عنه، وقد رأى القدر جماعة من الثقات، فأخطئوا، نسأل الله السلامة والعفو. توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة. وانظر: «السير» (٦/ ١٢٥)؛ و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٥٤). وقال العلائي في «الجامع» (ص٢١٨)، وابن العراقي في «التحفة» (ص٢٧٢): «ذكره ابن المديني، فيمن لم يلق أحداً من الصحابة ﭫ».

(٤) كذا بالأصل، ولعل الصواب: (بذي).

(٥) قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٣٣): «سمع طاوساً، وعطاء، ومجاهداً»، ونقل عن القطان إنكاره أن يكون ابن أبي نجيح سمع التفسير من مجاهد. والله أعلم.

وعلَّقه البيهقي في «المدخل» (١/ ١٥٢/ ١٥٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٧٣)، عن ابن المديني، عن يحيى.

وعلَّقه الذهبي في «السير» (٥/ ١٨) عن يحيى بن سعيد.

وهو في «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد؛ لكن من قول أحمد نفسه، والله أعلم.



٢٨ قَالَ: وَسَمِعْتُ يَحْيَى، يَقُوْلُ: مَنْ رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ:

عَلِيُّ بْنُ أَبِيْ طَالب، وَسَعْدُ[1] بْنُ أَبِيْ وَقَّاصٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأَبُوْ سَعِيْدٍ الخُدْرِيُّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ.

---

٢٨ لم أظفر بأحد نقل هذا النص، أو خرَّجه، والله أعلم، وهو المستعان.

ورواية ابن عمر، عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم: في «صحيح» البخاري، في كتاب البيوع. باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام، حديث رقم (٢١٧٣/ الفتح).

ورواية أبي سعيد الخدري، عنه رضي الله عنهما: عند مسلم في «صحيحه» في كتاب الجنة، وصفة نعيمها، وأهلها. باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه. حديث رقم (٢٧٦٧).

ورواية أنس بن مالك، عنه رضي الله عنهما: عند البخاري في «الصحيح»، في كتاب مواقيت الصلاة. باب وقت الفجر. حديث (٥٧٥/ الفتح).

ولم يتيسر لي ـ الآن ـ الوقوف على رواية الباقين عنه، والله المستعان.

* * *

---

(١) في الأصل: (سعيد)، وهو غلط. والله أعلم.

٢٩ وَمَنْ رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، مِمَّنْ لَقِيَهُ مِنْ أَهْلِ المَدِيْنَةِ مِنَ التَّابِعِيْنَ: أَبُوْ أُمَامَةَ بْنُ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ(١)، ومَحْمُوْدُ بْنُ لَبِيْدٍ(٢)، وَقَبِيْصَةُ بْنُ ذُؤَيْبٍ(٣)، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ(٤)، وَنُفَيْعٌ مَوْلَى [ل٤/أ] أُمِّ سَلَمَةَ(٥)، وَعَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ سَعِيْدِ بْنِ يَرْبُوْعٍ(٦)، وَحَفْصُ بْنُ عَاصِمٍ(٧)، وَأَبَان بْنُ عُثْمَانَ(٨)،

---

(١) أبو أمامة بن سهل بن حُنيف: هو الأنصاري الأوسي المدني، الفقيه المعمَّر الحجة. اسمه أسعد؛ باسم جده لأمه، النقيب السيد: أسعد بن زرارة. وهو أحد العلماء، ولد في حياة النبي ﷺ، ويقال: إنه رآه. واتفقوا على وفاته سنة مائة. وانظر: «السير» (٣/ ٥١٧)؛ و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٦٣).

(٢) محمود بن لبيد. هو: ابن عقبة بن رافع، أبو نعيم الأنصاري الأوسي الأشهلي المدني. ولد بالمدينة، في حياة النبي ﷺ. وروى عنه أحاديث يرسلها. قال البخاري: له صحبة. وقال ابن عبد البر: هو أسن من محمود بن الربيع. توفي سنة سبع وتسعين، ويقال: في سنة ست.

وأما عدُّ ابن المديني له في (التابعين)! فإنه محمول على عدم ثبوت صحبته عنده. أو يكون لكثرة مراسيله، وقلة روايته عن النبي ﷺ، وصغر سنه. وهذا الثاني هو الذي سار عليه ابن حبان في «الثقات» (٣/ ٣٩٧)، و(٥/ ٤٣٤)، فإنه ذكر (محمود بن لبيد) في (التابعين)، وقال: «يروي المراسيل»، ثم قال: «وذكرته في (الصحابة)؛ لأن له رؤية. كذا قال، وقد قال لما ذكره في (الصحابة): «لأن له رؤية، وقال: وأكثر روايته عن الصحابة» نقله وأقره الحافظ في «الإصابة». وانظر: «السير» (٣/ ٤٨٥)؛ و«الإصابة» (٣/ ٣٨٧).

(٣) سبقت ترجمته في الفقرة (٢٢).

(٤) سبقت ترجمته في الفقرة (٢٢).

(٥) نفيع مولى أم سلمة. وكان مكاتباً لأم سلمة ﵂. روى عن عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت. وذكره ابن حبان في «الثقات». وانظر: «الثقات» (٥/ ٤٨١)؛ و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٧٣).

(٦) عبد الرحمٰن بن سعيد بن يربوع بن عنكثة بن عامر بن مخزوم المخزومي، أبو محمد المدني. قال ابن سعد: كان ثقة في الحديث. وذكره ابن حبان في «الثقات». توفي سنة تسع ومائة، وهو ابن ثمانين سنة، وكذا أرخه ابن سعد، وابن المديني، وابن حبان. وانظر: «الثقات» (٧/ ١٧)؛ و«تهذيب التهذيب» (٦/ ١٨٧).

(٧) حفص بن عاصم. هو ابن عمر بن الخطاب، القرشي، العمري المدني، الفقيه. كان من سروات الرجال، متفق على الاحتجاج به. وهو أحد الثقات. توفي في حدود سنة تسعين. وانظر: «السير» (٤/ ١٩٦)؛ و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٠٢).

(٨) سبقت ترجمته في الفقرة (٢٢).

وَعُتْبَةُ بْنُ[(١)]، وَأَبُو صَالِحٍ مَوْلَى السَّفَّاحِ[(٢)]، وَعَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ[(٣)]، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ[(٤)]، [وَ][(٥)] كُثَيْرٌ مَوْلَى الصَّلْتِ[(٦)]، وَنَسْطَاسُ مَوْلَى كُثَيرِ بْنِ الصَّلْتِ[(٧)]، وَخَالِدٌ مَوْلَى عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ[(٨)]، وَمَرْوَانُ بْنُ الحَكَمِ[(٩)]، [وَ] السَّائِبُ بْنُ

---

(١) كذا في الأصل، وكتب فوق (بن: كلمة (كذا)، إشارة من الناسخ إلى وقوعها في الأصل هكذا، مع استشكالها، ولم أعثر على أحد يروي عن زيد، يسمى (عتبة).

(٢) أبو صالح، مولى السفاح. سئل عنه ابن معين، فقال: اسمه عبيد مولى السفاح، مديني ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وانظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٤٧)؛ و«الجرح والتعديل» (٦/ ٦)؛ و«الثقات» (٥/ ١٣٦).

(٣) عطاء بن يسار. وهو أخو سليمان بن يسار. وقد كان إماماً فقيهاً واعظاً مذكراً، ثبتاً حجة، كبير القدر. قال أبو حازم: ما رأيت رجلاً كان ألزم لمسجد رسول الله ﷺ من عطاء بن يسار. مات سنة ثلاث ومائة. وقيل: قبل المائة. فالله أعلم. وانظر: «السير» (٤/ ٤٤٨)؛ و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢١٧).

(٤) سبقت ترجمته في الفقرة (٢٢).

(٥) هذه (الواو)، في المواضع الثلاثة، بين المعقوفتين، ليست في الأصل، وزدتها توضيحاً.

(٦) كثير مولى الصلت. لم أقف له على ذكر؛ اللهم إلا ما ذكره عبد الرزاق في «المصنف» (٧/ ٢٤٦/ ١٢٩٩٣)، عن معمر، عن الزهري: أن كثيراً مولى الصلت، طلق امرأته تطليقتين، ثم اشتراها، فسأل عنها زيد بن ثابت، فقال: لا تحل له، حتى تنكح زوجاً غيره. وأخرجها ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ١٨٠) من طريق عبد الرزاق. بيد أنه يغلب على ظني أن الصواب: (كثير بن الصلت)؛ فإنه من أصحاب زيد. فإن يكنه؛ فهو ثقة. وتابعي كبير، ولد في حياة النبي ﷺ، انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (٧/ ١٥٣)؛ و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٧٥/ الفكر). والله أعلم.

(٧) نسطاس مولى كثير بن الصلت. ترجمه مسلم في «الكنى والأسماء» (١/ ٥١٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٠٩)، والذهبي في «المقتنى» (١/ ٣٦٦)، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً. فالله أعلم.

(٨) لم أقف له على ترجمة، ولا ذكر؛ إلا هنا.

(٩) مروان بن الحكم. هو ابن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، الملك أبو عبد الملك القرشي الأموي. يكنى بأبي القاسم، وأبي الحكم. كان ذا شهامة، وشجاعة، ومكر، ودهاء، أحمر الوجه، قصيراً، أوقص [هو: قصير العنق خلقة]، كبير الرأس واللحية، يلقب: خيط باطل. قال الشافعي: لما انهزموا يوم الجمل، سأل عليٌّ عن مروان، وقال: يعطفني عليه رحم ماسّة، وهو مع ذلك سيد من شباب قريش. وقال أحمد: كان مروان يتتبع قضاء عمر رضي الله عنه. وهو بعد ذلك: قاتل طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرين بالجنة. مات مروان خنقاً من أول رمضان سنة خمس وستين. وقيل: مات بالطاعون. وانظر: «السير» (٣/ ٤٧٦)؛ و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٩١).

جُنْدُبٍ[١]، [وَ][٢] كُثَيْرُ بْنُ أَفْلَحَ[٣]، أَبُو مُرَّةَ، مَوْلَى عَقِيْلِ بْنِ أَبِيْ طَالِبٍ[٤]، وَوُهَيْبٌ مَوْلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ[٥]، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرِ بْنِ رَبِيْعَةَ[٦]، [وَ] مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ ثَوْبَانَ[٧].

٢٩ لم أقف على من نقل هذه الفقرة!

---

(١) السائب بن جندب. لم أعثر له على ذكر، وقد احتمل الدكتور الأعظمي في «نشرته» ص(٤٨) هامش (٢) أن يكون الصواب: (السائب بن خباب). **قلت**: وهو احتمال بعيد؛ تأباه ترجمة ابن خباب هذا. فهو لا يروي إلا عن النبي ﷺ حديثاً واحداً، ولا يروي عن أحد من الصحابة، وفيه خلاف شديد في تعيينه، وفي صحبته؛ انظره في: «تهذيب الكمال» (١٠/ ١٨٤)؛ و«إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٥/ ١٩٨)؛ و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٤٦). والله أعلم.

(٢) في الأصل: (جندب بن كثير)، ولا يستقيم، ولعل الصواب ما أثبته، و(كثير بن أفلح) من أصحاب زيد بن ثابت.

(٣) كثير بن أفلح: هو أبو أحمد، أو أبو عبد الرحمٰن المدني، مولى أبي أيوب الأنصاري، وكان أحد كتاب المصاحف، التي كتبها عثمان. روى عن أبيه، وعمر، وعثمان، وزيد بن ثابت، وغيرهم. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال العجلي: تابعي ثقة. وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٠٧)؛ و«معرفة الثقات» للعجلي (٢/ ٢٢٤)؛ و«ثقات» ابن حبان (٥/ ٣٣٠)؛ و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٦٨/ الفكر).

(٤) أبو مرة مولى عقيل بن أبي طالب. واسمه يزيد الهاشمي، وهو حجازي مشهور بكنيته، ويقال: إنه مولى أم هانئ. وقال الواقدي: هو مولى أم هانئ، وكان يلزم عقيلاً، فنسب إليه، وكان شيخاً قديماً. وقال ابن سعد: وكان ثقة قليل الحديث. وقال العجلي: مدني تابعي ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٦١)، وانظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٧٤).

(٥) وهيب مولى زيد بن ثابت. وهو كاتب زيد أيضاً، ويقال له كذلك: أهيب. ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٩٥). وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ١٧٦)؛ و«الجرح والتعديل» (٩/ ٣٤).

(٦) عبد الله بن عامر بن ربيعة. هو أبو محمد العنزي ـ بالسكون ـ المدني، حليف بني عدي بن كعب. ولد عام الحديبية، وكان أبوه من كبار المهاجرين البدريين. توفي سنة خمس وثمانين. وانظر: «السير» (٣/ ٥٢١)؛ و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٧٠).

(٧) محمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان. هو القرشي العامري، مولاهم، أبو عبد الله المدني. قال أبو حاتم: هو من التابعين؛ لا يسأل عن مثله. وقال ابن سعد، وأبو زرعة، والنسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات».
وانظر: «التاريخ الكبير» (١/ ١٤٥)؛ و«الجرح والتعديل» (٧/ ٣١٢)؛ و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٦٢/ الفكر).

[٣٠] ومِنْ أَهْلِ الكُوْفَةِ: مَسْرُوقُ بْنُ الأَجْدَعِ[١]، وَالأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ[٢]، وَثَابِتُ بْنُ [عُبَيْدٍ][٣].

---

[٣٠] لم أقف على من نقل هذا النصَّ، والله المستعان.

* * *

---

(١) سبقت ترجمته في الفقرة (٨) هامش (١).

(٢) سبقت ترجمته في الفقرة (١٥).

(٣) في الأصل: (عتبة)، ولم أقف على من اسمه (ثابت بن عتبة)، لا في الرواة عن زيد، ولا غيره، ولعل الصواب ما أثبته، كما في المصادر، ويكون ما في الأصل تصحيف، لتشابه (عتبة) مع (عبيد)، وقد أفدت أصل هذا الهامش من نشرة الأستاذ بوقريص؛ فجزاه الله خيراً.
وثابت بن عبيد، هو الأنصاري الكوفي، قال أحمد، ويحيى، والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث.
وانظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٥٤)؛ و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٩/ الفكر).

٣١ وَمِنْ أَهْلِ المَدِيْنَةِ ـ مِمَّنْ رَوَى عَنْه، مِمَّنْ أَدْرَكَهُ، وَلَا يَثْبُتُ لَهُ لُقِيُّهُ، وَلَا يَثْبُتُ لَهُ السَّمَاعُ مِنْهُ ـ: سَعِيْدُ بْنُ المُسَيِّبِ.

---

٣١ سبق الحديث عن هذه الفقرة مفصلاً، تحت الفقرة (٢٦) فراجعه، متفضلاً.

* * *

٣٢ قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيْدٍ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَمْ يَسْمَعْ سَعِيْدُ بْنُ المُسَيِّبِ، مِنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

---

٣٢ أخرج هذه الفقرة: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٧٢ رقم ٢٥٠)، وفي «تقدمة المعرفة» (١/ ٢٣) قال: نا صالح بن أحمد بن حنبل: نا علي بن المديني، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: سمعت مالكاً ـ قال يحيى: أو حدثني به ثقة[1] ـ قال: فذكره.

وأخرجها أيضاً في «المراسيل» (ص٧٢ ـ ٧٣/رقم ٢٥٢) قال: حدثنا ابن البراء: نا علي، قال: قال مالك. . . فذكره: ولم يذكر (يحيى بن سعيد) في إسناده.

ونقله العلائي في «جامع التحصيل» (ص١٨٤/رقم ٢٤٤) ـ وعنه ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص١٥٧/رقم ٣٢٣) ـ عن مالك، معلقاً عنه. والله أعلم.

وقد خالف الذهبيُّ في هذا، وقال بسماع ابن المسيب، من زيد بن ثابت، وذلك قوله في «السير» (٤/ ٢١٨): «. . وسمع عثمان، وعليّاً، وزيدَ بن ثابت. .». والله أعلم.

* * *

---

(١) في «تقدمة المعرفة»: (أو حدثني الثقة عنه). وهو أوضح.

٣٣ وَرُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ[١]، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ المُسَيِّبِ، قَالَ: شَهِدْتُ جَنَازَةَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

---

٣٣ أخرج هذا النصَّ: الحاكم في «المستدرك» في كتاب معرفة الصحابة، باب أفرض الناس زيد بن ثابت، وإنه تعلم السُّريانية (٤/ ٥٢٣/ ٥٨٣٨).

والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٩/ ٤٧٥١).

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٣٣٤/ الفكر)، و(٢١/ ٢٣٥/ إحياء التراث).

جميعهم من طريق أبي عامر الحزاز، عن علي بن زيد بن جُدعان. . . فذكره، وتمامه: «شهدت جنازة زيد بن ثابت، فلما دُلِّيَ في قبره، قال ابن عباس ﵄: يا هؤلاء! من سرَّه أن يعلم كيف ذهاب العلم؟ فهكذا ذَهاب العلم، وايْمُ الله! لقد ذهب اليوم علم كثير. قال سعيد بن المسيب: والقائل (لقد ذهب به علم كثير)، يعني: ابن عباس».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٠٢): «رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه: علي بن زيد بن جدعان، وفيه ضعفٌ».

قلت: فهذا الأثر عن ابن المسيب، لا يثبت. ولعله لذلك مَرَّضَهُ المصنف بـ(رُوِيَ).

وحتى لو ثبت هذا الأثر؛ فإنه لا يفيد سماع ابن المسيب من زيد بن ثابت، ولعل هذا الأثر هو مستند الحافظ الذهبي في إثباته سماع ابن المسيب من زيد، وقد علمت ما فيه.

وعلق موضع الشاهد منه: أبو الحجاج المزي في «تهذيبه» (١٠/ ٣١)، وعنه الحافظ في «تهذيبه» (٣/ ٣٤٤/ الفكر) عن علي بن زيد بن جدعان.

---

(١) علي بن زيد، هو ابن جدعان. الإمام العالم الكبير، أبو الحسن القرشي، التيمي البصري الأعمى. قال أبو زرعة، وأبو حاتم: ليس بقوي. وقال البخاري، وغيره: لا يحتج به. وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه. وقال الترمذي: صدوق، وكان ابن عيينة يُلَينه. قال الذهبي: وكان من أوعية العلم؛ على تشيع قليل فيه، وسوء حفظ، يغضه من درجة الإتقان. وقال أيضاً: وله عجائب ومناكير؛ ولكنه واسع العلم. وبالجملة فالرجل ـ في الحديث ـ: ضعيف. وانظر: «السير» (٥/ ٢٠٦)؛ و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٢٢)؛ و«التقريب» (٤٧٣٤).

٣٤ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَرَوَى عَمَّنْ رَوَى عَنْهُ.

وَقَدْ رَوَى هِشَامُ بْنُ عَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا حُمَيْدٍ، يُحَدِّثُ بِحَدِيْثِ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ أَبُوْ حُمَيْدٍ: سَمْعُ أُذْنَيْهِ، وَبَصَرُ عَيْنَيْهِ، وَسَلُوْا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ؛ فَقَدْ سَمِعَهُ مَعِيْ.

فَهَذَا يَدُلُّ: أَنَّ عُرْوَةَ سَمِعَ هَذَا مِنْ أَبِيْ حُمَيْدٍ وَزَيْدٌ حَيٌّ.

---

٣٤ لم أقف على من نقل هذا النص، والله المستعان.

أما حديث الصدقة ـ من هذا الطريق ـ فقد أخرجه: البخاري في «صحيحه» في كتاب الأحكام، باب هدايا العمال (١٣/ ١٧٥/ ٧١٧٤/ الفتح) عن علي بن عبد الله بن المديني.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال (٣/ ١٤٦٤/ ١٨٣٢) عن ابن أبي عمر.

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٢/ ٥٨)، وفي «مسنده» (ص٩٩)، ومن طريقه: البيهقي في «معرفة السنن والآثار» في باب الهدية للوالي، بسبب الولاية (٦/ ١٨٣/ ٨٤٢٢). وأخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/ ٣٧٠/ ٨٤٠).

الأربعة، عن سفيان بن عيينة، عن هشام، عن أبيه، عن أبي حميد الساعدي، قال: استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأزد، على صدقات بني سُليم، يدعى ابن الأُتبِيَّة، فلما جاء، حاسبه، قال: هذا مالكم، وهذا هدية. فقال رسول الله ﷺ: «**فَهَلا جلستَ في بيتِ أبيكَ وأمِّك؛ حتى تأتيكَ هديتكَ؛ إن كنت صادقاً**»، ثم خطبنا، فحمدَ الله، وأثنى عليه، ثم قال: «**أمَّا بعد؛ فإنِّي أستعملُ الرجلَ منكم، على العمل مما ولاني الله، فيأتي، فيقول: هذا مالكم، وهذا هدية أهديت لي! أفلا جلس في بيت أبيه وأمه؛ حتى تأتيه هديته؛ إن كان صادقاً؟! والله لا يأخذ أحد منكم منها شيئاً بغير حقه، إلا لقي الله تعالى يحمله يوم القيامة، فلأعْرِفَنَّ أحداً منكم، لقي الله يحمل بعيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تَيْعَرُ**»، ثم رفع يديه، حتى رئي بياض إبطيه، ثم قال: «**اللهم هل بلغت؟**». بصر عيني، وسمع أذناي، وسلوا زيد بن ثابت؛ فإنه كان حاضراً معي». هذا لفظ مسلم.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٣٩/ ٤٢٤/ ٢٣٥٩٨) عن سفيان بن عيينة.

....

وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه على مسلم» (٤/ ٣٩٣/ ٧٠٦٦) من طريق شعيب بن أبي حمزة.

كلاهما عن الزهري، عن عروة، بمثل حديث هشام، وفيه موضع الشاهد.



٣٥ وَرَوَى عَنْهُ[1] أَبُو سَلَمَةَ، وَرَوَى عَنْ نُفَيْعٍ مَوْلَى [أُمِّ][2] سَلَمَةَ، عَنْهُ.

---

٣٥ أبو سلمة: هو ابن عبد الرحمٰن. وقد سبقت ترجمته في الفقرة (٢٢).

وأما نفيع: فهو مولى أم سلمة القرشية زوج النبي ﷺ. يعد في أهل الحجاز. يروي عن عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت. وروى عنه أبو سلمة بن عبد الرحمٰن. قاله البخاري ـ الكبش النطاح ـ في «التاريخ الكبير» (٨/ ١١٣)، وأعاده ابن أبي حاتم على أبيه في «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٨٩)؛ فلم يزد عليه حرفاً، فاستنسخه ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٨١) ـ رضي الله عن الجميع.

وقد ذكر ابن المديني أبا سلمة بن عبد الرحمٰن في الفقرة (٢٣) فيمن لم يسمع من زيد بن ثابت. ونقله عنه: العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢١٣)، وعنه: أبو زرعة ابن العراقي في «التحفة» (ص٢٥١).

ثم إن ابن المديني يدلل هنا على ما قرره هناك من عدم سماعه من زيد، برواية أبي سلمة عن زيد بالواسطة، وهي هنا نفيع مولى أم سلمة. وهذا مما يستدلون به أحياناً على عدم اللقاء والسماع، والله أعلم.

* * *

---

(١) الضمير هنا، وكذا في الفقرات (٣٥ ـ ٣٦ ـ ٣٧) يعود على زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٢) في الأصل: (أبي)، وهو غلط، والصواب ما أثبته، من مصادر ترجمته. والحمد لله.

٣٦ وَرَوَى عَنْهُ القَاسِمُ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئاً.

---

٣٦ القاسم: هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم. سبقت ترجمته في الفقرة (٢٢).

وقد ذكره ابن المديني هنالك، فيمن لم يثبت له سماع، ولا لقاء من زيد بن ثابت، ونقل هذا عن ابن المديني: العلائي في «الجامع» (ص٢٥٣)، وعنه: ابن العراقي في «التحفة» (ص٤١٣).

* * *

٣٧ وَرَوى عَنْهُ سَالِمٌ، وَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَنَا أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئاً.

---

٣٧ سالم: هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب ﵄ سبقت ترجمته في الفقرة (٢٢).

وقد ذكره هنالك فيمن لم يثبت له سماع، ولا لُقِيٌّ لزيد بن ثابت. ونقل هذا عنه: العلائي في «جامعه» (ص١٨٠)، وعنه: ابن العراقي في «التحفة» (ص١٤٣).

❋ ❋ ❋

٣٨ بُسْرُ بْنُ سَعِيْدٍ! فَقُلْتُ لِيَحْيَى: بُسْرُ بْنُ سَعِيْدٍ؟ فَقَالَ: مَا تُنْكِرُ؟ فَقُلْتُ: إِنَّهُ رَوَى عَنْ مَوْلَى السَّفَّاحِ[1]، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ؟

فَقَالَ: قَدْ رَوَى شَقِيْقٌ[2]، عَنْ عَبْدِ اللهِ[3]؛ وَعَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ.

---

٣٨ بسر بن سعيد. هو الإمام القدوة المدني، مولى بني الحضرمي. وَثَّقَهُ يحيى بن معين، والنسائي. وقال ابن سعد: كان من العباس المنقطعين والزهاد، كثير الحديث. ورُوي أن الوليد سأل عمر بن عبد العزيز: من أفضل زمانه بالمدينة؟ فقال: مولى لبني الحضرمي، يقال له: بسر. توفي سنة مائة.

وانظر: «السير» (٤/ ٥٩٤)؛ و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٣٧).

وإمامنا ابن المديني إنما تشكك في سماع بسر من زيد بن ثابت، بسبب رواية بسر بالواسطة عن زيد، وقد أسلفت أن هذا مما يستدلون به على عدم السماع، ولكنه غير مطرد في جميع الحالات. وأحياناً يروي الراوي عمن سمع منه بالواسطة، فيكون من باب (المزيد في متصل الأسانيد)، والفصل عندئذ في جعل الرواية من هذا أو ذاك، هو الحفظ والمعرفة، وَمَنْ عَرَفَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِف.

ولهذا لما تشكك ابن المديني في سماع بسر من زيد، فحاققه شيخه القطان، أبدى حجته على هذا التشكك، وهي رواية بسر عن زيد بالواسطة. فأجابه القطان بأن الحجة ليست كافية؛ بل هي محتملة، ثم ضرب له مثلاً برواية شقيق عن ابن مسعود، وليس في سماع شقيق من ابن مسعود شك، ومع ذلك كان ربما يروي عن رجل عن ابن مسعود، يعني بالواسطة. ومع ذلك لم ينف أحد سماعه من ابن مسعود، بسبب هذه الواسطة.

---

(١) هو: أبو صالح مولى السفاح، وقد سبقت ترجمته في الفقرة (٢٩).

(٢) هو: الإمام الكبير، شيخ الكوفة، أبو وائل الأسدي ـ أسد خزيمة ـ الكوفي، مخضرم أدرك النبي ﷺ، وما رآه.

وكان من أئمة الدين. قال الأعمش: قال لي إبراهيم النخعي: عليك بشقيق؛ فإني أدركت الناس، وهم متوافرون، وإنهم ليعدونه من خيارهم. وقال ابن معين: أبو وائل ثقة، لا يسأل عن مثله. توفي في زمن الحجاج بعد الجماجم، سنة اثنتين وثمانين. وانظر: «السير» (٤/ ١٦١)؛ و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٦١).

(٣) هو: ابن مسعود رضي الله عنه.

أضف إلى ذلك: أن أحداً لم ينف سماع بسر من زيد؛ بل الناس على سماعه منه. وهذا البخاري، ومن ورائه مسلم؛ يخرجون لبُسْر عن زيد احتجاجاً[١]، ولولا ثبوت سماعه منه عندهما ما أخرجا مثل هذه الترجمة، والله أعلم.

* * *

(١) أخرج البخاري في «صحيحه» كتاب الأذان، باب صلاة الليل (٧٣١/ الفتح)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته (٧٨١) حديث بُسرٍ، عن زيد بن ثابت، عن النبي ﷺ: (خير صلاة الرجل في بيته؛ إلا المكتوبة).

٣٩ قَالَ عَلِيٌّ: قَيْسُ بْنُ أَبِيْ حَازِمٍ، سَمِعَ مِنْ أَبِيْ بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِيْ وَقَّاصٍ، وَزُبَيْرٍ، وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، وَأَبِيْ شَهْمٍ[١]، وَجَرِيْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ البَجَلِيِّ، وَأَبِيْ مَسْعُوْدٍ البَدْرِيِّ، وَخَبَّابِ بْنِ الأَرَتِّ، وَالمُغِيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، وَمِرْدَاسِ بْنِ مَالِكٍ الأَسْلَمِيِّ، وَالمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ الفِهْرِيِّ، ودُكَيْنِ بْنِ سَعْدٍ المُزَنِيِّ، وَمُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِيْ سُفْيَانَ، وَعَمْرو بْنِ العَاصِ، وَأَبِيْ سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ، وَخَالِدِ بْنِ الوَلِيْدِ، وَحُذَيْفَةَ بْنِ اليَمانِ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُوْدٍ، وَسَعِيْدِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِيْ جُحَيْفَةَ.

قِيْلَ لِعَلِيٍّ: هؤلَاءِ كُلُّهُمْ سَمِعَ مِنْهُمْ قَيْسُ بْنُ أَبِيْ حَازِمٍ سَمَاعاً؟ قَالَ: نَعَمْ! سَمِعَ مِنْهُمْ سَمَاعاً، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ نَعُدَّ لَهُ سَمَاعاً.

قِيْلَ لَهُ: شَهِدَ الجَمَلَ[٢]؟ ....

---

(١) في الأصل: (أبو سهم)، وغيَّرها الأعظمي إلى: (أبو رهم) معتمداً على تصحيف وقع في مطبوعة السعادة من «تاريخ بغداد»، والصواب ما أثبتُّه من «تاريخ بغداد» (ط بشَّار)؛ و«تاريخ دمشق»؛ و«تهذيب الكمال»؛ و«السُّنَن الأبين». وقد جوَّدها ناسخ «السنن»؛ فوضع عليها علامتي (صح)، وكتب في الهامش: (ش) وصححها، كي لا يلتبس بغيره. وقد ضبطها كذلك: الدارقطني في «المؤتلف» (٣/ ١٢٣٠)؛ وابن ماكولا في «الإكمال» (٤/ ٤٠٠)؛ والذهبي في «المشتبه» (١/ ٣٧٧)؛ وابن ناصر الدين في «التوضيح» (٢/ ١٦٧)؛ والحافظ في «التبصير» (٢/ ٧٠٢)، وغيرهم.

وأبو شَهْم: هو صاحب الجُبَيْذَة ـ تصغير جَبْذَة ـ، لا يعرف اسمه، ولا نسبه، وقال البغوي: سكن الكُوفة، وذكر ابن السكّن أن اسمه: زيد أو يزيد بن أبي شيبة. وليس له إلا حديث واحد، ولا يرويه عنه إلا قيس بن أبي حازم، وهو ما أخرجه أحمد، والنسائي، والبغوي، من طريق قيس بن أبي حازم، عن أبي شهم رضي الله عنه، قال: كنت رجلاً بطالاً، قال: فمرت بي جارية، في بعض طرق المدينة؛ إذ هويت إلى كشحها [يعني: خصرها]، فلما كان الغد، قال: فأتى الناس رسول الله ﷺ يبايعونه، فأتيته، فبسطت يدي لأبايعه؛ فقبض يده، وقال: (أحسبك صاحب الجبيذة ـ يعني: أما إنك صاحب الجبيذة أمس)؟ قال: قلت: يا رسول الله، بايعني! فوالله، لا أعود أبداً. قال: (فنعم إذاً). وانظر: «الإصابة» (٤/ ١٠٣)؛ و«تهذيب الكمال» (٣٤/ ٤٠٧)؛ و«تهذيب التهذيب» (١٢/ ١٢٨).

(٢) الجَمَلَ: موقعة دارت رحاها بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب من ناحية، وبين أم المؤمنين عائشة، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام ـ رضي الله تعالى عن الجميع ـ من ناحية أخرى سنة ست وثلاثين من الهجرة، على إثر مقتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه. =

قَالَ: لَا ! كَانَ عُثْمَانِيّاً(١).

وَرَوَى أَيضاً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ قَيْسِ بْنِ قَهْدٍ(٢)، وَرَوَى [ل٤/ب] عَنْ بِلَالٍ، وَلَمْ يَلْقَهُ، وَعَنْ الصُّنَابِحِ بْنِ الأَعْسَر الأَحْمَسِيِّ، وَرَوَى عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَلَا أَدْرِيْ سَمِعَ مِنْهُ، أَمْ لَا؟ وَعَنْ قَيْسِ بْنِ قَهْدِ سَمَاعاً.

قَالَ: وَرَأَيْتُ أَسْمَاءَ ابْنَةَ أَبِي بكْرٍ.

---

٣٩ أخرج هذه الفقرة الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٣٣) عن علي بن محمد بن عبد الله المعدل.

وأخرجها ابن رُشَيْدٍ السبتي الفِهري في «السَّنَن الأَبْيَن» (ص١٦٩ ـ ١٧٠) من طريق أبي الحسين بن بشران.

كلاهما، عن عثمان بن أحمد الدقّاق، قال: قرئ على محمد بن أحمد بن البراء ـ وأنا حاضر ـ قال: قال علي بن عبد الله المديني... فذكره بحروفه.

ومن طريق الخطيب: أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ٤٥٩/ الفكر)، و(٥٢/ ٣١٠/ إحياء التراث).

وأخرجه ابن عساكر أيضاً في (الموضع السابق) عن ابن السمرقندي، عن أبي بكر محمد بن هبة الله، عن علي بن محمد المعدل (شيخ الخطيب)، بإسناد

= للمطالبة بدم عثمان. ووضعت أوزارها وقد قتل طلحة والزبير، ونحر جمل عائشة رضي الله عن الجميع. وانتصر علي ﷺ. وانظر تفاصيلها في «تاريخ الرسل والملوك» لأبي جعفر الطبري (٤/ ٤٥٦ ـ ٥٤١).

(١) يعني: قدم عثمان على علي في الفضل، وهذا هو أصل مذهب أهل السنة والجماعة، ويقابله: عَلَوِيّ، وهو من يقدم علياً على عثمان في الفضل، وهو مذهب مشهور لجماعة من أهل السنة بالكوفة. وانظر: «فتح الباري» (حديث ٣٠٨١).

(٢) قهد: بفتح القاف، وسكون الهاء. وانظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٤/ ١٨٤٣) وحاشيته؛ ولعبد الغني (ص١٠٤)؛ و«الإكمال» (٧/ ٧٧)؛ و«المشتبه» للذهبي (٢/ ٥١١)؛ و«توضيحه» لابن ناصر الدين (٢/ ٤٠٧). وقال السَّمْعَانِيُّ في «الأنساب» (٩/ ٣٥٠/ المعلمي): «فهد» ـ بالفاء ـ؛ فتعقبه ابن الأثير في «اللباب» (٢/ ٤٤٧): «قلت: إنما هو... قهد ـ بالقاف، لا بالفاء ـ والله أعلم». وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ١٤٢)؛ و«الإصابة» (٥/ ٤٩٦/ البجاوي).

الخطيب. وزاد فيه ابن السمرقندي: (ولم يسمع قيس بن أبي حازم من أبي الدرداء، ولا سلمان)[١].

وعلقه عن الخطيب: المزي في «تهذيب الكمال» (٢١/ ٢٤).

وأخرجه الخطيب في «تاريخه» (١٤/ ٤٦٦) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» في الموضع السابق ـ عن الحسن بن علي الجوهري، عن محمد بن المظفر، عن محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، عن علي بن المديني. . . فذكره.

وأما قيس بن أبي حازم: فهو العالم الثقة الحافظ، أبو عبد الله البجلي الأحمسي الكوفي. أسلم، وأتى النبي ﷺ ليبايعه، فقبض النبي ﷺ وقيس في الطريق، ولأبيه أبي حازم صحبة. وقيل: إن لقيس صحبة، ولم يثبت ذلك. وكان من علماء زمانه.

قال أبو داود: أجود التابعين إسناداً قيس. وقد روى عن تسعة من العشرة، ولم يرو عن عبد الرحمٰن بن عوف. وقال يحيى بن معين: قيس بن أبي حازم، أوثق من الزهري، ومن السائب بن يزيد.

توفي سنة سبع أو ثمان وتسعين.

وانظر: «السير» (٤/ ١٩٨)؛ «وتهذيب التهذيب» (٨/ ٣٨٦).

وهذا النص المطول، من كلام ابن المديني، في التابعي الجليل قيس بن أبي حازم، وعدم طعنه فيه بشيء، ونقل الحفاظ لهذا النص عن ذلك الإمام مما استدل به الأئمة على بطلان ما حكي عنه، من طعنه في قيس، وذلك في قصة طويلة[٢]، سردها الحافظ الخطيب البغدادي في «تاريخه» (١٣/ ٤٣٣)، ثم قال معلقاً عليها:

«أما ما حكي عن علي بن المديني، في هذا الخبر، من أن قيس بن أبي حازم، لا يُعْمَلُ على ما يرويه؛ لكونه أعرابيّاً بوَّالاً على عقبيه؛ فهو باطل، وقد نزه الله عليّاً عن قول ذلك؛ لأن أهل الأثر ـ وفيهم عَلِيٌّ ـ مجمعون على الاحتجاج

---

(١) نقل هذه الزيادة: العلائي في جامع التحصيل» (ص٢٥٧)، وعنه: ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٤٢٥)، عن ابن المديني.

(٢) سبق ذكرها والإجابة عنها، في ترجمة ابن المديني من قسم الدراسة.

برواية قيس بن أبي حازم، وتصحيحها؛ إذ كان من كبراء تابعي أهل الكوفة، وليس في التابعين من أدرك العشرة المقدَّمين، وروى عنهم غيره؛ مع روايته عن خلقٍ من الصحابة، سوى العشرة، ولم يحكِ أحدٌ ممن ساق محنة أبي عبد الله أحمد بن حنبل، أنه نوظر في حديث الرؤية. فإن كان هذا الخبر المحكي عن ابن فهم محفوظاً؛ فأحسب أن ابن أبي دُؤاد، تكلم في قيس بن أبي حازم، بما ذكر في الخبر، وعزا ذلك إلى علي بن المديني، والله أعلم. وقد ذكر عليٌّ بن المديني قيس بن أبي حازم، وقال: ما أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل» فساق هذا النص؛ كالدليل على تبرئة عليٍّ مما نسبه إليه الشانئون، والله المَوعِدُ!

* وقوله: «وروى عن بلال، ولم يلقه».

نقله عنه: العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٥٧)، وعنه: ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٤٢٥).

* وقوله: «وروى عن عقبة بن عامر، ولا أدري سمع منه، أم لا؟».

نقله عنه: العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٥٧)، وعنه: ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٤٢٥).

وتعقبه العلائي قائلاً: «في هذا القول نظر؛ فإن قيساً لم يكن مدلساً، وقد ورد المدينة عقب وفاة النبي ﷺ، والصحابة بها مجتمعون، فإذا روى عن أحد؛ الظاهر سماعه منه».

قلت: ولذلك خرَّج مسلم في «صحيحه»، لقيس، عن عقبة بن عامر، في الأصول. وذلك في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة المعوذتين (حديث ٨١٤). والله أعلم.

* * *

٤٠ وَأَبُوهُ[١]: أَبُو حَازِمٍ، وَاسْمُ أَبِيْ حَازِمٍ: عَوْفُ بْنُ [عَبْدِ][٢] الحَارِثِ.

---

٤٠ أخرج هذه الفقرة من أخرج الفقرة السابقة (٣٩).

واسم (أبي حازم) مختلف فيه: فيقال: إنه عوف بن عبد الحارث. كما اختاره ابن المديني. ويقال: عبد عوف بن الحارث. ويقال: حصين بن عوف. وفي نسبه اختلاف شديد كما يقول الذهبي!

وقد أخرج حديثه البخاري في «الأدب المفرد»، وأبو داود، وصححه، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم؛ كلهم من طريق إسماعيل بن خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبيه: أنه جاء، والنبي ﷺ يخطب، فقام في الشمس، فأمر به فتحول إلى الظل.

وقد قتل بصفين، رضي الله عنه ورحمه.

وانظر: «الإصابة» (٤/ ٤٠)؛ و«تهذيب الكمال» (٣٣/ ٢١٩).

❊ ❊ ❊

---

(١) يعني: أبا قيس بن أبي حازم المتقدم في أول الفقرة (٣٩) السابقة.

(٢) ليست في الأصل، وقد أثبتتها جميع المصادر التي نقلت كلام ابن المديني، فتنظر في التعليقة على الفقرة (٣٩).

٤١ وَرَوَى[١] عَنْ عَمَّارٍ؛ وَاخْتَلَفُوا عَن ابْنِ أَبِي خَالِدٍ[٢] فِيْهِ:
فَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَنِ ابْنِ أَبِيْ خَالِدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَابِسٍ، قَالَ عَمَّارٌ: اِدْفِنُونِيْ فِي ثِيَابِيْ.
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِسْمَاعِيْلُ، عَنْ قَيْسٍ، قَالَ عَمَّارٌ: اِدْفِنُونِيْ فِيْ ثِيَابِيْ.

---

٤١ أخرج هذه الفقرة من أخرج الفقرة (٣٩)؛ فتراجع.

وقد ذكر فيها ابن المديني (رواية قيس عن عمار بن ياسر)؛ ولكنه علق ثبوت روايته عنه، على صحة الطريق إلى قيس بذلك.

وقد ذكر أن مدار الطريق إلى قيس، على إسماعيل بن أبي خالد، وأنه قد اختلف على إسماعيل من وجهين:

* **الوجه الأول**: إسماعيل بن أبي خالد، عن يحيى بن عابس، قال عمَّار:

وهذا أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٥٨)، و(٦/ ٤٤٦)؛ وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٢٦٢) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣/ ٤٧٨/ الفكر)، (٤٦/ ٣٢٥/ إحياء التراث) ـ عن وكيع.

وأخرجه ابن عساكر في (الموضع السابق) من طريق موسى بن داود، عن وكيع، وحفص.

وأخرجه في (نفس الموضع) من طريق محمد بن أبي داود الأنباري، عن عبدة بن سليمان.

ثلاثتهم، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن يحيى بن عابس، سمعت عمار بن ياسر، يقول... فذكره.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٤٦٦) عن عيسى بن يونس، عن

---

(١) الضمير هنا يعود على (قيس بن أبي حازم)، وليس كما توهمه الدكتور الأعظمي، ومن بعده: بوقريص؛ أنه يعود على (أبي حازم) والد قيس. والسياق، والواقع يأبيانه؛ فأبو حازم لم تذكر له رواية إلا عن النبي ﷺ، كما ذكر مترجموه، والله تعالى أعلم.

(٢) في الأصل: (يزيد بن أبي خالد)، وليس بشيء، وما أثبته؛ فمن المصادر التي خرَّجت كلام ابن المديني. و(ابن أبي خالد) هو: إسماعيل، وهو من أكثر الناس حديثاً عن قيس.

إسماعيل بن أبي خالد، قال: سمعت يحيى بن عابس، يخبر قيس بن أبي حازم، عن عمار.

ومن طريق عيسى بن يونس أخرجه: ابن عساكر في (الموضع السابق). وفيه: (يحدث قيس).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٥٨) عن عيسى بن يونس.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ٢٠٧/ ٢٧٠) من طريق عيسى بن يونس.

لكن وقع عند الأخيرين: (يحيى بن عابس، يحدث عن قيس بن أبي حازم، عن عمار). والظاهر أن هذا تصحيف، وأن الصواب: (يحيى بن عابس، يحدث قيس بن أبي حازم، عن عمار)، والله أعلم.

* **الوجه الثاني:** إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن عمار.

وهذا أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب الجنائز، باب ما ورد في المقتول بسيف أهل البغي (٤/ ١٧) من طريق آدم بن أبي إياس.

وأخرجه البيهقي كذلك (٨/ ١٨٥) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣/ ٤٧٧/ الفكر)، و(٤٦/ ٣٢٥/ إحياء التراث) ـ من طريق وهب بن جرير.

وأخرجه ابن عساكر في (الموضع السابق) من طريق يعقوب بن شيبة، عن شاذان ـ واسمه الأسود بن عامر ـ، وموسى بن داود، ويحيى بن أبي بكير.

خمستهم، عن شعبة بن الحجاج، عن إسماعيل، عن قيس بن أبي حازم، عن عمار.

وأخرجه ابن عساكر كذلك في (الموضع السابق) من طريق الحسين بن إسماعيل المحاملي، عن أبي هشام الرفاعي، عن محمد بن فضيل، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عن عمار.

وهذه متابعة لشعبة؛ لو كانت صحيحة؛ وإلا فإنها لا تصح عن ابن فضيل؛ وذلك أنها من رواية أبي هشام الرفاعي، عن ابن فضيل. وأبو هشام الرفاعي، واسمه محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعة الكوفي قاضي بغداد. وإن كان من

رجال مسلم؛ فإن البخاري قال فيه: «رأيتهم مجتمعين على ضعفه». وقال فيه رفيقه ابن نمير: «كان أضعفنا طلباً، وأكثرنا غرائب». وقال ابن حبان: «يخطئ». وقال الحافظ: «ليس بالقوي»[(١)].

فيغلب على الظن أن هذا من غرائبه؛ فإن هذا الوجه معروف بشعبة، ورواه عنه ستة من الثقات. والله أعلم.

❊ ❊ ❊

(١) وانظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٢٩)؛ و«الثقات» لابن حبان (٩/ ١٠٩)؛ و«من تكلم فيه وهو موثق» (ص١٧٢/ رقم ٣٢١)؛ و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٢٦)؛ و«التقريب» (٦٤٠٢).

النظر في الخلاف:

أما رواة الوجه الأول؛ فهم:

[١] وكيع بن الجراح. وهو ثقة حافظ، إمام رفيع القدر، عابد ورع، لم يعدل به ابن مهدي أحداً في الأعمش، وقدمه على أبي معاوية وغيره، وكان أحمد يرفع قدره جداً، وقد سبقت ترجمته في الفقرة (٣).

[٢] حفص بن غياث. وهو ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، وتغير حفظه قليلاً في آخر أمره. وتأتي ترجمته في الفقرة (١٣٢).

[٣] عبدة بن سليمان. وهو ثقة ثبت، مستقيم الحديث جداً. وتقدمت ترجمته في الفقرة (١٤١).

[٤] عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي. ثقة مأمون عالي القدر، وكان يحج عاماً ويرابط عاماً. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢١٢/الفكر)؛ و«التقريب» (٥٣٤١).

وأما رواة الوجه الثاني؛ فهم:

[١] شعبة بن الحجاج. أمير المؤمنين في الحديث، عالم أهل البصرة وشيخها، ثقة ثبت؛ بل فوق الثقة. وقد سبقت ترجمته في الفقرة (٢).

وبالنظر في رواة الوجهين؛ يتبين أن الوجه الأول أكثر عدداً من الثاني؛ الذي رواه شعبة وحده، ومتابعه مجمع على ضعفه! وشعبة وإن كان غاية في الثقة؛ فليس يعرى عن الخطأ والتصحيف أحد! وقد حكم العلماء على شعبة هنا بالخطأ، وصوّبوا الوجه الأول.

فقال عباس الدوري: سمعت يحيى بن معين، يقول:

«حديث شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، قال: قال عمار: (ادفنوني في ثيابي). وإنما هو: إسماعيل، قال: سمعت يحيى بن [عابس] يحدث في مجلس قيس»[١].

---

(١) «تاريخ يحيى بن معين» برواية الدوري (٣/ ٥٠٧/ رقم ٢٤٧٧).

وقال موسى بن داود ـ بعد روايته للوجه الأول ـ:

«يذكرون: أن الإسناد[١] ما جاء به حفص ووكيع. قال: إنما قال إسماعيل: (حدثني يحيى بن عابس)، في مجلس قيس بن أبي حازم»[٢].

وبناءً على هذا؛ فإذا كان هذا الطريق هو مَعوَّل ابن المديني، وحجته في إثباته رواية قيس عن عمار ـ كما يلوح من كلامه فقد ظهر أن الطريق المذكور، لا يثبت، وعليه لا تثبت رواية قيس، عن عمار. والله تعالى أعلم.



(١) أي: الإسناد الصحيح، أو الصواب. انظر مثالاً قريباً لهذا الاستعمال، من كلام إمامنا ابن المديني في الفقرة (١)، والله أعلم.

(٢) «تاريخ دمشق» (٤٣/ ٤٧٧/ الفكر)، و(٤٦/ ٣٢٦/ إحياء التراث). وموسى بن داود هو ـ على الأغلب ـ الضبي الطرسوسي القاضي، وهو صدوق فقيه زاهد؛ وثقه الأكثرون، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث. وقال الحافظ: ... له أوهام. وانظر: «تاريخ بغداد» (١٥/ ٢١)؛ و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٥٧)؛ و«التقريب» (٦٩٥٩).

٤٢ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ! سَمِعَ مِنْ سَعْدِ بْنِ مَسْعُوْدٍ، عَمِّ المُخْتَارِ، وَكَانَ فِي أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَلَمْ يَسْمَعْ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ مِنْ أَبِيْ الدَّرْدَاءِ، وَلَا سَلْمَانَ.

---

٤٢ سعد عم المختار؛ صحابي، يقال: إن عليّاً ولّاه بعض عمله، ثم استصحبه معه إلى صفين. وانظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٥٠)؛ و«الإصابة» (٢/ ٣٧).

وأما سماع قيس بن أبي حازم، من سعد بن مسعود عم المختار بن أبي عبيد؛ لم يذكره غير ابن المديني في هذا الموضع، ولم يرد لقيس ذكر، عند كل من ترجم لسعد عم المختار؛ وإنما ذكروا جميعاً قيساً في ترجمة (سعد بن مسعود الكندي)، وذلك فيما رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٤٩) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، قال: دخلنا على سعد بن مسعود نعوده؛ فذكر قصته[١].

وأما عدم سماع قيس من أبي الدرداء، وسلمان؛ فتنظر له الفقرة (٣٩)، والله أعلم.

* * *

---

(١) هذه القصة؛ ذكرها أبو موسى المديني في «تذييله»، تبعاً للطبراني في ترجمة (سعد بن مسعود الأنصاري). وهذا وهم. على حد قول الحافظ في «الإصابة» (٢/ ٣٦).

٤٣ قَالَ عَلِيٌّ: سَمِعَ الحَسَنُ[١] مِنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ - وَهُوَ غُلَامٌ - يَخْطُبُ[٢]، وَمِنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِيْ العَاصِ، وَمِنْ أَبِيْ بكْرَةَ.

---

٤٣ الحسن؛ هو ابن أبي الحسن يسار البصري، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، ويقال: مولى أبي اليسر كعب بن عمرو السلمي. وكانت أمه مولاة لأم سلمة أم المؤمنين المخزومية. ولد لسنتين بقيتا من خلافة الفاروق عمر رضي الله عنه.

وفي أخبار القضاة (٢/ ٥): كانت أم سلمة تبعث أم الحسن في الحاجة، فيبكي وهو طفل، فتسكته أم سلمة بثديها، وتخرجه إلى أصحاب رسول الله ﷺ وهو صغير، وكانت أمه منقطعة إليها، فكانوا يدعون له، فأخرجته إلى عمر، فدعا له وقال: اللهم فقهه في الدين، وحَبِّبْهُ إلى الناس.

قال محمد بن سعد: كان الحسن رحمه الله جامعاً، عالماً، رفيعاً، فقيهاً، ثقةً، حجةً، مأموناً، عابداً، ناسكاً، كثير العلم، فصيحاً، جميلاً، وسيماً. وما أرسله؛ فليس بحجة.

وقال أبو بردة: ما رأيت أحداً أشبه بأصحاب محمد ﷺ منه.

ومناقبه جمة غزيرة. توفي - رحمه الله تعالى - في أول رجب سنة عشر ومائة. وكانت جنازته مشهودة، صلوا عليه عقيب الجمعة بالبصرة، فشيعه الخلق، وازدحموا عليه، حتى إن صلاة العصر لم تقم في الجامع.

وانظر: «السير» (٤/ ٥٦٣)؛ و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٣).

[١] **وأما سماع الحسن من عثمان بن عفان:** فإنه لم يسمع منه إلا خطبته

---

(١) وللشريف حاتم بن عارف العوني - من المعاصرين - «المرسل الخفي، وعلاقته بالتدليس؛ دارسة نظرية وتطبيقية على: مرويات الحسن البصري»، وهي أطروحة تقدم بها لنيل درجة الماجستير، من جامعة أم القرى، وطبعتها دار الهجرة بالرياض سنة ١٤١٨هـ. وقد تتبع فيها روايات الحسن عن مشايخه، وبحث مسائل السماع منهم، ودرس روايته عن بعض مشايخه، ولا تخلو من فوائد ودراسات رائقة. وقد وقفت عليها بأَخَرَةٍ، بعد إنجازي جل ما يتعلق بالحسن، ولو كنت وقفت عليها قبل ذلك؛ لوفرت عليَّ جهداً طويلاً، ولكن (. . . فعسى أن تكرهوا شيئاً، ويجعل الله فيه خيراً كثيراً).

(٢) في الكلام طي ونشر مرتب، وأصل الكلام: سمع الحسن، وهو غلام، من عثمان بن عفان، وهو يخطب.

المذكورة؛ فحسب، وكان الحسن ساعتئذ صغيراً. وقد رآه بعد ذلك، ولكنه لم يسمع منه حديثاً آخر. وقد وافق ابن المديني على ذلك:

١ ـ أبو زرعة الرازي. وذلك فيما ذكره عنه ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٣١/رقم ٩٢)، والعلائي في «جامع التحصيل» (ص١٦٢)، وأبو زرعة ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٨٢/رقم ١٧٨)، قالوا: سئل أبو زرعة: لقي الحسن أحداً من البدريين؟ قال: رآهم رؤية؛ رأى عثمان بن عفان، وعليّاً. قيل له: سمع منهما حديثاً؟ قال: لا.

٢ ـ يحيى بن معين. ففي «تاريخ» ابن معين (٤/ ٢٦٠/ ٤٢٥٧/ الدوري): قيل لابن معين: سمع [أي: الحسن] من عثمان بن عفان؟ قال: يقول في بعض الحديث: رأيت عثمان قام خطيباً.

٣ ـ أبو بكر البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (١/ ٩٠)، عن «البحر الزّخار»، وفيه قوله: «وقد رأى جماعة جلة: منهم عثمان بن عفان».

٤ ـ الإمام الذهبي. وذلك قوله في «سيره» (٤/ ٥٦٤): «وحضر الجمعة مع عثمان، وسمعه يخطب، وشهد يوم الدار، وله يومئذ أربع عشرة سنة».

وينظر: خبر سماع الحسن لخطبة عثمان بن عفان في: «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٥٧)؛ و«المحلى» لابن حزم (٧/ ٤٠٠)؛ و«التمهيد» (١٤/ ٢٢٤)؛ و«السير» (٤/ ٥٦٨) و(١٠/ ٣١٧)؛ و«فيض القدير» (١/ ١١٢).

[٢] **وأما سماع الحسن، من عثمان بن أبي العاص.** فمختلف فيه: أثبته قوم، ونفاه آخرون. وقد وافق ابن المديني على إثباته:

١ ـ أبو عيسى الترمذي. فقد أخرج في «جامعه» في كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذنون على الأذان أجراً (١/ ٤٠٩/ ٢٠٩) حديث الحسن، عن عثمان بن أبي العاص، قال: (إن آخر ما عهد إليَّ رسول الله ﷺ أن أتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً) ثم قال: «حديث عثمان حديث حسن صحيح». وتصحيحه للحديث من طريقه كالإقرار منه بسماعه من عثمان. وإلا؛ فلو لم يصح سماعه عنده، لبينه. والله أعلم.

٢ ـ أبو بكر البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (١/ ٩٠)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: «وروى عن عثمان بن أبي العاص، وسمع منه».

٣ ـ أبو الحجاج المزي. فإنه بعد ذكر رواية الحسن، عنه، قال (٦/ ٩٨): «ويقال: لم يسمع منه». فهذا تضعيف لنفي السماع، فيكون تقوية لإثباته، والله أعلم.

وأما من نفى سماعه منه، فهم:

١ ـ ابن معين. ففي «التاريخ» له برواية الدوري (٤/ ٢٦٠/ ٤٢٥٧) قوله: «ويقال: إنه رأى عثمان بن أبي العاص». وهذا منه تمريض لرؤية الحسن لابن أبي العاص؛ ولا يلزم من الرؤية ـ إن ثبتت ـ السماع. والله أعلم.

٢ ـ أبو عبد الله الحاكم. فقد أخرج في «مستدركه» في كتاب الطهارة، باب وقت النفاس أربعون يوماً (١/ ٤٠٩/ ٦٤٣) حديث الحسن، عن عثمان بن أبي العاص، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**وُقِّت للنساء في نفاسهن أربعين يوماً**»، ثم قال: «**هذه سُنَّة عزيزة**»، فإن سلم هذا الإسناد من أبي بلال؛ فإنه مرسل صحيح؛ فإن الحسن لم يسمع من عثمان بن أبي العاص. وسكت عليه الذهبي في «تلخيصه».

٣ ـ الحافظ ابن حجر. قال في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٤) وهو يسرد مشايخ الحسن: «... وعثمان بن أبي العاص... ولم يسمع منهم».

[٣] **وأما سماعه من أبي بكرة.** فمختلف فيه كسابقه. فمن وافق ابن المديني في إثباته:

١ ـ بهز بن أسد العمِّي ـ وهو الثقة الثبت، صاحب شعبة ـ وقد ذكر عنه ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٤٥/رقم ١٥٢)، والعلائي في «جامع التحصيل» (ص١٦٢)، وأبو زرعة ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٨٢/رقم ١٧٨): أن جريراً سأله، عمن لقي الحسن من أصحاب النبي ﷺ؟ فقال: «... وسمع... ومن أبي بكرة شيئاً».

٢ ـ محمد بن إسماعيل البخاري. وقد أخرج في «صحيحه» عدة أحاديث

....

للحسن احتجاجاً، عن أبي بكرة. وهو لا يكتفي باللقاء، حتى يثبت السماع. ومن هذه الأحاديث: ما أخرجه في كتاب الأذان، باب إذا ركع دون الصف (٢/ ٢٦٧/ ٧٨٣) من طريق زياد الأعلم، عن الحسن، عن أبي بكرة، وساق قصة، وفيه قوله ﷺ لأبي بكرة: «**زادك الله حرصاً، ولا تَعُدْ**».

٣ ـ أبو بكر البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (١/ ٩٠)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: «فأما الذين سمع منهم، فهم: . . . وأبو بكرة».

ودليل هؤلاء المثبتين هو ما ذكره البخاري في «صحيحه» كتاب الصلح، باب ابني هذا سيد (٥/ ٣٦١ الفتح)، وأسنده البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ١٢٢ برواية زنجويه)، و(١/ ١٩٩ برواية الخفاف) قال: حدثنا علي [هو: ابن المديني] قال: ثنا سفيان، قال: ثنا إسرائيل أبو موسى. . . ثنا الحسن. . . وفيه: قول الحسن: «ولقد سمعت أبا بكرة، يقول: بينما النبي ﷺ يخطب، جاء الحسن [ابن علي]. . . وساق الحديث». ثم قال البخاري: قال علي: إنما صح عندنا سماع الحسن، من أبي بكرة، بهذا الحديث.

وأما ما نفاه، فهم:

١ يحيى بن معين. في «تاريخ الدوري، عن ابن معين» (٤/ ٣٢٢/ ٤٥٩٧): «سمعت يحيى يقول: لم يسمع الحسن من أبي بكرة. قيل له: فإن مبارك بن فضالة، يقول: عن الحسن، قال: حدثنا أبو بكرة. قال [يحيى]: ليس بشيء». فيحيى يرى هنا أن قول الحسن (حدثنا) إنما هو خطأ من مبارك؛ ليس إلا. وعليه لم ير للحسن سماعاً من أبي بكرة. والله أعلم. وقد نقل الذهبي، عن ابن معين: مثل هذا في «السير» (٤/ ٥٦٦). ولعل ابن معين، لو وقف على ما ذكره البخاري، عن شيخه ابن المديني، من وجود التصريح من قبل الحسن بسماعه من أبي بكرة، بطريق صحيح لغيَّر رأيه ولقال بالإثبات، والله أعلم. =

٢ ـ أبو الحسن الدارقطني. ففي «سؤالات الحاكم له» (ص٢٠٨) قال عن حديث: «وفيه إرسال؛ لأن الحسن لم يسمع من أبي بكرة». ولهذا تعقب البخاري في «تتبعه» (ص٣٢٣) فقال: «وأخرج البخاري أحاديث الحسن، عن أبي بكرة: منها

الكسوف، ومنها زادك الله حرصاً، ولا تَعُدْ. ومنها لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة. ومنها: ابني هذا سيد. والحسن لا يروي إلا عن الأحنف، عن أبي بكرة».

وأدلة النافين ـ كما يمكن استنباطها من أقوالهم ـ:

١ ـ عدم ورود تصريح الحسن بالسماع من أبي بكرة، بطريق صحيح. وهذا يؤخذ من قول ابن معين السابق، ويجاب عن هذا: بأن ابن معين إذا لم يقف على ذلك من طريق يثبت عنده؛ فقد وقف ابن المديني، والبخاري، على هذا التصريح بطريق صحيح ثابت، لا مطعن فيه. ومن عرف حجة على من لم يعرف، والمُثْبِتُ مُقَدَّم على النَّافي. فكان ماذا؟!

٢ ـ رواية الحسن عن أبي بكرة بالواسطة، وهذا ما اعتل به الدارقطني حيث قال: «والحسن لا يروي إلا عن الأحنف، عن أبي بكرة». وقد أجاب عن هذا الاعتلال العلائي في «الجامع» (ص١٦٢)، ونقله ابن العراقي في «التحفة» (ص٨٧) فقال بعد نقل قول الدارقطني السابق: «وذلك لا يمنع من سماعه منه ما أخرجه البخاري». وقال ابن العراقي: «وقد تقدم قول بهز بن أسد: أنه سمع منه، وفي «سنن النسائي» أن أبا بكرة حدثه، فذكر رجوعه قبل أن يصل الصف».

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «هدي الساري» (ص٣٨٦)، وأنقله على طوله لنفاسته: «... ولا زلت متعجباً من جزم الدارقطني، بأن الحسن لم يسمع من أبي بكرة؛ مع أن في هذا الحديث، في البخاري: (قال الحسن: سمع أبا بكرة يقول)، إلى أن رأيت في «رجال البخاري»[1] لأبي الوليد الباجي، في أول (حرف الحاء) للحسن بن علي بن أبي طالب ترجمة، وقال فيها: «أخرج البخاري قول الحسن: (سمعت أبا بكرة)، فتأول أبو الحسن الدارقطني وغيره، على أنه الحسن بن علي؛ لأن الحسن [يعني: البصري] عندهم، لم يسمع من أبي بكرة. وحمله البخاري وابن المديني، على أنه الحسن البصري؛ وبهذا صح عندهم سماعه منه... قال الباجي: وعندي، أن الحسن الذي سمعه من أبي بكرة؛ إنما هو الحسن بن علي بن أبي طالب».

(١) هو المطبوع باسم «التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح»، وهذا النص فيه (٢/٤٨٦)، وقد تصرف الحافظ فيه تصرفاً يسيراً.

قلت: أوردت هذا متعجباً منه؛ لأني لم أره لغير الباجي. وهو حمل مخالف للظاهر، بلا مستند؛ ثم إن راوي هذا الحديث ـ عن البخاري ـ عن الحسن، لم يدرك الحسن بن علي؛ فيلزم الانقطاع فيه. فما فر منه الباجي، من الانقطاع بين الحسن البصري وأبي بكرة؛ وقع فيه بين الحسن بن علي والراوي عنه. ومن تأمل سياقه عند البخاري، تحقق ضعف هذا الحمل، والله أعلم.

وأما احتجاجه بأن البخاري أخرج هذا الحديث، من طريق أخرى، فقال فيها: عن الحسن، عن الأحنف، عن أبي بكرة؛ فليس بين الإسنادين تنافٍ لأن في روايته له عن الأحنف، عن أبي بكرة زيادة بينة، لم يشتمل عليها حديثه عن أبي بكرة، وهذا بيِّن من السياقين، والله الموفق».

أقول: فخلاصة الأمر: أن سماع الحسن من أبي بكرة صحيح، كما ذهب إليه إمامنا ابن المديني، ومن وافقه، والله تعالى أعلم.



٤٤ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِمْرانَ بْنِ حُصَيْنٍ شَيْئاً، وَلَيْسَ بِصَحِيْحٍ؛ لَمْ يَصِح عَنِ الحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ سَمَاعٌ، مِنْ وَجْهٍ صَحِيْحٍ ثَابِتٍ.

---

٤٤ أخرج هذه الفقرة: يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٢) قال: قال علي: فذكره. وابن أبي حاتم في «المراسيل» (٣٨٣/ ١١٩) عن ابن البراء، عن ابن المديني. والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ٧٠) عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ، عن الحسن بن محمد الإسفرائيني، عن ابن البراء به. وعلقها: العلائي في «الجامع» (ص١٦٢)، وابن العراقي في «التحفة» (ص٨٤).

ولقد اخْتُلِفَ في سماع الحسن من عمران بن حصين.

فممن وافق ابن المديني على نفي سماعه:

١ ـ يحيى بن سعيد القطان. ففي «مراسيل» ابن أبي حاتم (ص٣٨/ رقم ١١٩) قال: حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل: نا علي بن المديني قال: سمعت يحيى، وقيل له: كان الحسن يقول: (سمعت عمران بن حصين)؟ فقال: أما عن ثقة؛ فلا!

٢ ـ بهز بن أسد. وفي «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة»: سؤال جرير له، عمن سمع منهم الحسن؟ فقال: ولم يسمع من عمران بن حصين شيئاً.

٣ ـ أحمد بن حنبل. ففي «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة»: قول صالح بن أحمد، قال أبي: الحسن! قال بعضهم: «حدثني عمران بن حصين»؟؟ يعني: إنكاراً عليه، أنه لم يسمع من عمران بن حصين.

٤ ـ أبو حاتم الرازي. ففي «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة» قوله: لم يسمع الحسن من عمران بن حصين، وليس يصح من وجه يثبت. وقال أيضاً: الحسن لا يصح له سماع عن عمران بن حصين، يدخل قتادة عن الحسن: هياج بن عمران البرجمي، عن عمران بن حصين، وسمرة.

٥ ـ يحيى بن معين: في «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة»: عن إسحاق بن منصور، قال: قلت ليحيى: ابن سيرين، والحسن سمعا من عمران بن حصين؟ قال: ابن سيرين؛ نعم. قال ابن أبي حاتم: يعني: أن الحسن لم يسمع من عمران. وقال الدارمي (٢٧٦): قلت ليحيى: الحسن لقي عمران بن حصين؟ قال: أما في حديث

. . . .

البصريين؛ فلا. وأما في حديث الكوفيين؛ فنعم[1]. **قلت**: وتفسير هذا الأخير من كلامه؛ هو ما رواه الدوري، عنه (٣٥٦٩) قال: أهل البصرة، يروون عن الحسن، عن عمران. وأهل الكوفة يروون عنه، ويقولون: سماك، عن الحسن قال: حدثني عمران بن حصين.

٦ ـ البيهقي. فقد قال في «سننه الكبرى» في كتاب الأيمان، باب من جعل في النذر كفارة يمين (١٠/ ٧٠)، بعد حديث للحسن، عن عمران: وهذا أيضاً منقطع، ولا يصح عن الحسن، عن عمران سماع، من وجه صحيح يثبت مثله. ومثله في (١٠/ ٨٠).

وقد تعقبه العلاء بن التركماني في «الجوهر النقي» بما لا طائل تحته، ويأتي دفعه بحول الله وقوته، عند ذكر ابن حبان في المثبتين للسماع إن شاء الله تعالى.

ومن أثبت سماعه منه:

١ ـ الإمام أحمد. ففي «مسائل الإمام أحمد» لأبي داود (ص٤٤٨/ رقم ٢٠٤٢): قيل لأحمد: سمع الحسن من عمران؟ قال: ما أنكره، ابن سيرين أصغر منه بعشر سنين؛ سمع منه! قال أحمد: وقتادة يدخل ـ يعني: الحسن وعمران ـ بينهما: هياج.

وفي «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٢٨٩/ رقم ٣٣٥): قلت لأحمد: كيف حديثه [يعني: خيثمة بن أبي خيثمة]؟ قال: ما علمت إلا خيراً. قلت: يقول عن الحسن: كنت أمشي مع عمران بن حصين؟ قال: شريك كذا يقول. قلت: وجرير! قال: هكذا؟ قال: نعم.

قلت: فلأحمد في المسألة قولان؛ الله أعلم أيهما المتأخر! إلا أنه يمكن الجمع بين قوليه بأن يكون قصده بالإنكار عموم سماعه منه، ويحمل إثباته السماع على حديث بعينه، كما يفهم من صنيع ابن حبان الآتي، والله أعلم.

٢ ـ أبو بكر البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (١/ ٩٠)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: «فأما الذين سمع منهم، فهم: . . . وعمران بن حصين».

---

(١) وانظر أيضاً: «معرفة الرجال» لابن معين، برواية ابن محرز (١/ ١٣٠رقم ٦٦١).

٣ ـ أبو حاتم ابن حبان البستي. ساق في «صحيحه» في كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة (٥/ ١١٢/ ١٨٠٧ الإحسان): حديث الحسن، عن سمُرة بن جندب، قال: سكتتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك لعمران بن حصين، فقال: حفظنا سكتة، فكتبنا إلى أُبَيٍّ بن كعب بالمدينة فكتب إلي: أن سمرة قد حفظ... ثم قال ابن حبان. الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً، وسمع من عمران بن حصين هذا الخبر، واعتمدنا فيه على عمران، دون سمرة.

وقد استدل بقول ابن حبان: ابن التركماني في رده على البيهقي، الذي نفى سماع الحسن من عمران.

قلت: وقضية صنيع ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أن يكون ومن ورائه المارديني ـ قد تأولا قوله في الحديث: (فذكرت ذلك لعمران) على أنه من مقول الحسن. بيد أن هذا التأول ـ والله أعلم ـ بعيد؛ بل خلاف الظاهر، ويدفعه ما في رواية أبي داود (٧٧٩): (عن الحسن: أن سمرة بن جندب، وعمران بن حصين تذاكرا)؛ فهذه قرينة تامة على أن قائل (فذكرت ذلك لعمران)، هو سمرة؛ لا الحسن. وبهذا يندفع ما تعلق به الإمام ابن حبان، ومن بعده المارديني، رحمهما الله، في إثبات سماع الحسن من عمران. والله أعلم.

٤ ـ أبو عبد الله الحاكم. فقد أخرج في «مستدركه» في كتاب الإيمان، باب بعث الجنة والنار (١/ ١٨٥ ـ ١٨٦/ ٨٦) حديث الحسن، عن عمران: أن رسول الله ﷺ قال، وهو في بعض أسفاره، قد قارب بين أصحابه.. الحديث. ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بطوله، والذي عندي أنهما قد تحرجا من ذلك خشية الإرسال. وقد سمع الحسن من عمران بن حصين».

وقال في موضع آخر من «المستدرك» (٢/ ٦١٠/ ٢٩٧١) معلقاً على نفس الحديث: «فإن أكثر أئمتنا من المتقدمين على أن الحسن قد سمع من عمران».

وهو يقصد بأكثر الأئمة المتقدمين: أئمة البصرة، كما سبق في كلام ابن معين. وقد صرح بهذا التخصيص في موضع ثالث من «المستدرك» (٣/ ١٤٢/ ٣٥٠٢)، فقال: «وأكثر أئمة البصرة، على أن الحسن قد سمع من عمران».

وأظن أن الصواب في هذه المسألة: ما ذهب إليه ابن المديني ومن وافقه؛ حيث لم يقم دليل معتبر على إثبات السماع، بل الأدلة على نفيه أدل، ومنها: عدم ورود التصريح بالسماع من طريق ثابت صحيح معتبر، ولا بد. وكذلك رواية قتادة عن الحسن بالواسطة، عن عمران.

وأما قول أحمد في الإثبات: «ما أنكره؛ ابن سيرين أصغر منه بعشر سنين، سمع منه!»، وقد احتج فيه على عدم إنكاره سماع الحسن من عمران، بثبوت سماع ابن سيرين من عمران، وهو أصغر من الحسن بعشر سنين؛ فغير لازم؛ لأن الحسن تأخر في طلب العلم، وكان منشغلاً قبل ذلك بالجهاد في سبيل الله[1]، ففاته أقوام سمع منهم أسنانه، ومن هم أصغر منه.

وكذا ما ذكره أحمد من مشي الحسن مع عمران؛ فهذا أقصى ما يفيد ثبوت اللقاء، ولا يلزم من ثبوت اللقاء ثبوت السماع، كما هو مقرر في محله.

ثم إن كل هذا إنما يقال: لو ثبت أن إثبات سماع الحسن من عمران، هو القول الذي استقر عليه اجتهاد الإمام أحمد. وقد يكون العكس هو الصحيح، وعندئذ؛ لا نحتاج إلى مثل هذا الكلام، والله أعلم.

❊ ❊ ❊

(١) انظر: «السير» (٤/ ٥٧١) وفيه قوله عن الحسن: «ولم يطلب العلم في صباه، وكان كثير الجهاد».

٤٥ قُلْتُ: سَمِعَ الحَسَنُ مِنْ جَابِرٍ؟ قَالَ: لَا.

---

٤٥ هذا النص أخرجه ابن محرز في «معرفة الرجال» عن ابن المديني (٢/ ٢٠٢/رقم ٦٧٥)، ولفظه: «لم يلق الحسن جابراً». وعنه: يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٢ ـ ٥٣) قال: قال علي: «ولم يسمع من جابر». وأخرجه ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٣٦/ رقم ١١٢) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه: العلائي في «الجامع» (ص١٦٢)، وابن العراقي في «التحفة» (ص٨٤) عن ابن المديني.

وقد وافق ابن المديني على نفي سماع الحسن من جابر بن عبد الله.

١ ـ بهز بن أسد. وفي «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة»: سؤال جرير له، عمن سمع منهم الحسن فقال: ولم يسمع من جابر بن عبد الله.

٢ ـ أبو حاتم. في «مراسيل» ابن أبي حاتم، قال: سألت أبي رحمه الله: سمع الحسن من جابر؟ قال: ما أرى، ولكن هشام بن حسان يقول عن الحسن، حدثنا جابر بن عبد الله. وأنا أنكر هذا؛ إنما هو: (الحسن عن جابر) كتاب؛ مع أنه أدرك جابراً.

٣ ـ أبو زرعة. في المرجع السابق الذكر: سئل أبو زرعة: الحسن، لقي جابر بن عبد الله؟ قال: لا!

٤ ـ ابن معين. في «تاريخ ابن معين، برواية الدوري» (٤٢٥٨)، و(٤٥٩٩) قوله: ولم يسمع الحسن من جابر بن عبد الله شيئاً.

٥ ـ أبو بكر البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (١/ ٩٠)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: «وروى عن جابر أحاديث، ولم يسمع منه».

ولم أقف على أحد خالف ابن المديني، والله أعلم.

❊ ❊ ❊

٤٦ قُلْتُ: سَمِعَ الحَسَنُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ؟ قَالَ: لَا.

[كَانَ بِالمَدِيْنَةِ، أَيَّامَ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى البَصْرَةِ، اسْتَعْمَلَهُ عَلَيْهَا [عَلِيٌّ](١)، وَخَرَجَ إِلَى صِفِّين](٢).

---

٤٦ هذا النص أخرجه المصنف ابن المديني في «معرفة الرجال» برواية ابن محرز (٢/٢٠٢/رقم ٦٧٥)، ولفظه: «لم يلق الحسن أبا سعيد»، وأسنده ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٤٠ ـ ٤١/رقم ١٣٠) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه: العلائي في «الجامع» (ص١٦٢)، وابن العراقي في «التحفة» (ص٨٥) عن ابن المديني.

وقد وافق ابن المديني على نفي سماع الحسن من أبي سعيد:

١ ـ بهز بن أسد. وفي «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة»: سؤال جرير له، عمن سمع منهم الحسن؟ فقال: ولم يسمع من أبي سعيد الخدري.

٢ ـ أبو علي الغسَّاني. قال في «تقييد المهمل» (٢٨٩ ـ ٢٩٠): «فإن الحسن لم يسمع من أبي سعيد الخدري، ولم يلقه». وأقره على ذلك: المازري في «المعلم بفوائد مسلم» (١/الورقة ٤أ)، والقاضي عِيَاض في «إكمال المعلم» (١/الورقة ٣٣ب»).

ولم أقف على أحد أثبت سماعه من أبي سعيد، والله أعلم.

وأما ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٥٠/رقم ٢٨): عن محمد بن رافع، عن عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو قزعة، أن أبا نضرة أخبره، وحسناً أخبرهما: أن أبا سعيد الخدري أخبره: أن وفد عبد القيس لما أتوا النبي ﷺ. وساق الحديث.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق، وليست في الأصل. وأثبتها من «المراسيل» لابن أبي حاتم.

(٢) هذه الجملة، قلقة في موضعها هذا، ولا تعلق لها بأبي سعيد الخدري، كما يظهر بادئ الرأي، ولكنها هكذا في الأصل، وفي نسخة (كوبريلي) من «المراسيل» لابن أبي حاتم، وهي نسخة متقنة كتبت في مطلع القرن السابع الهجري، وقابلها كاتبها ـ وهو أحد العلماء ـ على نسخة عتيقة، وعارضها حرفاً حرفاً على حد قوله، وهي التي اعتمدها الأستاذ: شكر الله فوجاني في «نشرته»، ومنه استفدت أصل هذا الهامش؛ فجزاه الله خيراً.

فقوله: (أنَّ أبا نضرة أخبره، وحسناً أخبرهما: أنَّ أبا سعيد الخدري أخبره) إحدى المعضلات، على حد قول ابن الصلاح. وسبب الإشكال فيه: أن قوماً من الحفاظ ظنوا أن (الحسن) المذكور فيه، هو (البصري) ولكن أبا موسى المديني ألف كتاباً لطيفاً في حل هذه المعضلة، وذكر فيه أن (الحسن) المذكور، هو الحسن بن مسلم بن ينَّاق، ومعنى الكلام: أن أبا نضرة أخبر بهذا الحديث أبا قَزعة، وحسن ابن مسلم، وأطال في تقرير هذا من جهة اللغة والسياق.

ونقله مقرّاً: ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» (ص١٥٨ ـ ١٦١)، وعنه النووي في «شرح مسلم» (١/ ١٩٣ ـ ١٩٤)، والله أعلم.



٤٧ **الحَسَنُ لَمْ يَسْمعْ مِن ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَا رَآهُ قَطُّ [كَانَ الحَسَنُ بِالمَدِيْنَةِ أَيَّامَ] كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ بالبَصرةِ؛ [اسْتَعْمَلَهُ عَلَيْهَا عَلِيٌّ ﷺ، وَخَرَجَ إِلَى صِفينٍ][(١)].**

وَقَالَ[(٢)] فِيْ حَدِيْثِ الحَسَنِ: (خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ بِالبَصْرَةِ... الحَدِيْثَ)[(٣)]:

إِنَّمَا هوَ كَقَوْلِ ثَابِتٍ: قَدِمَ عَلَيْنَا عِمْرَانُ بْنُ الحُصَيْنِ.

وَمِثْلُ قَوْلِ مُجَاهِدٍ: خَرَجَ عَلَيْنَا عَلِيٌّ[(٤)].

وَكَقَوْلِ الحَسَنِ: إِنَّ سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكِ بْن جُعْشُمٍ حَدَّثَهُمْ.

وَكَقَوْلِهِ: غَزَا بِنَا مُجَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ.

---

٤٧ أخرج هذه الفقرة كاملةً: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٢٣/رقم ٩٧) عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الزكاة، باب من قال يخرج من الحنطة في صدقة الفطر نصف صاع (٤/ ١٦٨) عن الإمام الحاكم، عن الحسن الإسفرائيني، عن ابن البراء، عن ابن المديني. ونقله الزيلعي في «النصب» (٢/ ٤١٨) عن الحاكم.

وعلقه: العلائيُّ في «الجامع» (ص١٦٢)، وابن العراقي في «التحفة» (ص٨٣)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٦٩) عن ابن المديني.

وأما من وافق ابن المديني، على نفي سماع الحسن من ابن عباس فهم:

١ ـ بهز بن أسد: وفي «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة»: سؤال جرير له، عمن سمع منهم الحسن؟ فقال: ولم يسمع من ابن عباس.

---

(١) من أول الفقرة إلى هنا محله في الأصل: في آخر هذه الفقرة. وما بين المعقوفتين فيهما، أثْبَتُّه من «المراسيل» لابن أبي حاتم، وقد خلا الأصل منه، والأنسب إثباته، والله أعلم.

(٢) في «المراسيل»: (قال لي)، والضمير يعود على ابن البراء، راوي «العلل» عن ابن المديني.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ: البيهقي في «الكبرى» (٤/ ١٦٨).

(٤) أخرج هذه اللفظة: الضياء المقدسي في «المختارة» (٢/ ٣٣٥ ـ ٣٣٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٧٠ ـ ٧١). وانظر تعليق الضياء على هذه اللفظة، وعلى سماع مجاهد من علي (٢/ ٣٣٧ ـ ٣٣٩)، والله أعلم.

٢ ـ أحمد بن حنبل. ففي «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة» عنه قال: «لم يسمع الحسن من ابن عباس. إنما كان ابن عباس بالبصرة والياً، أيام علي رضي الله عنه».

وانظر: «العلل» لأحمد، برواية الميموني رقم (٤٢٢).

٣ ـ أبو حاتم الرازي. وفي «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة» قوله: «الحسن لم يسمع من ابن عباس. وقوله: (خطبنا ابن عباس) يعني: خطب أهل البصرة».

٤ ـ ابن معين. في «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة» قول الدارمي ليحيى: الحسن لقي ابن عباس؟ قال: لا.

٥ ـ البخاري. ففي «علل الترمذي» برواية أبي طالب القاضي (ص١٠٩):

قال الترمذي: سألت أبا عبد الله البخاري، عن حديث الحسن: وخطبنا ابن عباس، فقال: «إن رسول الله ﷺ فرض صدقة الفطرة»؟ فقال: روى غير يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن «خطب ابن عباس»، فكأنه رأى هذا أصح، قال الترمذي: وإنما قال البخاري هذا؛ لأن ابن عباس كان بالبصرة في أيام علي، والحسن البصري في أيام عثمان، وعلي رضي الله عنه كان بالمدينة.

٦ ـ النسائي. نقل الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (٢/٤١٨)، والحافظ ابن حجر في «الدراية» (١/٢٧١) عنه، قوله: «الحسن لم يسمع من ابن عباس». ونقله كذلك العظيم آبادي في «عون المعبود» (٥/١٧) عن المنذري، نقلاً عن النسائي.

٧ ـ البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (١/٩٠)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: «وأما قوله: خطبنا ابن عباس بالبصرة؛ فقد أنكر عليه؛ لأن ابن عباس كان بالبصرة أيام الجمل. وقدم الحسن أيام صفين، فلم يدركه بالبصرة. وتأول قوله: (خطبنا) أي: خطب أهل البصرة».

٨ ـ ابن حزم الأندلسي. قال في «الإحكام» (٢/٢٥٠): «إن الحسن لم يسمع من ابن عباس، أيام ولايته البصرة شيئاً، ولا كان الحسن يومئذ بالبصرة، وإنما كان بالمدينة؛ هذا ما لا خلاف فيه بين أحد من نقلة الحديث».

٩ ـ أبو بكر البيهقي. قال في «الكبرى» بعد نقل كلام ابن المديني في هذه الفقرة (٤/١٦٨): «حديث الحسن، عن ابن عباس مرسل».

١٠ ـ ابن عبد الهادي الحنبلي. قال في «تنقيح التحقيق» (٢/١٤٧٥/المسألة

....

٣٣٤): «لكن فيه إرسال؛ فإن الحسن لم يسمع من ابن عباس، فيما قيل».

ولم أقف على أحد خالف ابن المديني، ومن معه في نفي سماع الحسن من ابن عباس؛ اللهم إلا ما كان من العلامة الشيخ أحمد شاكر ـ عليه رحمة الله ـ فقد ذهب في شرحه «للمسند» إلى إثبات سماع الحسن من ابن عباس؛ غير عابئ باتفاق أهل الصنعة على نفي سماعه منه. فقال رَحِمَهُ اللهُ عند الحديث (٣١٢٦) (٥/ ٤٨)، (عن ابن سيرين: أن جنازة مرت بالحسن وابن عباس، فقام الحسن، ولم يقم ابن عباس، فقال الحسن لابن عباس: أقام لها رسول الله ﷺ؟ فقال: قام، وقعد)، فقال الشيخ معلقاً: «وقد تكلموا في سماع الحسن البصري من ابن عباس، بل في لقائه إياه، كما أشرنا في (٢٠١٨) ورجحنا هناك صحة حديثه؛ لأنه عاصره، وهذا الإسناد قاطع في ذلك؛ فإنه صريح في أنه لقي ابن عباس وسأله وسمع منه...»، وقال نحوه في حاشيته على «مختصر سنن أبي داود» للمنذري (٢/ ٢٢٢).

قلت: رضي الله عنك يا أبا الأشبال! فإن المعاصرة لا تستلزم اللقاء، بَلْهَ السماع. والنقاد الذين اتفقوا على نفي سماعه لم يخفَ عليهم أنه عاصره، بل صرحوا بذلك أثناء نفيهم لهذا السماع. ثم إن هذا الإسناد الذي جعلته قاطعاً في سماع الحسن من ابن عباس في«مسند» أحمد!! وأحمد يقول بنفي السماع، ولو كان قاطعاً كما ظننت لما خالفه أحمد، ولا أحد ممن نفى السماع. وإنما لم يعتدُّوا به؛ لأن الحسن المذكور فيه هو (الحسن بن علي بن أبي طالب)، وليس (بالبصري). وقد جاء التصريح بذلك في «المسند» أيضاً (١/ ٢٠٠)، والله أعلم.

* وأما قوله: (في حديث الحسن: (خطبنا ابن عباس بالبصرة... الحديث): إنما هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن الحصين...).

فهو تأويل لقول الحسن: (خطبنا ابن عباس بالبصرة)؛ إذ أن الحسن لم يكن يوم خطبة ابن عباس بالبصرة شاهداً؛ بل كان يومها بالمدينة. فأراد ابن المديني أن يحمل قوله المذكور على نظائره من أقوال أقرانه ممن قالوا كقوله فيما لم يسمعوه، وعنوا بذلك غير المتبادر إلى الذهن بادئ الرأي. وقد قال البزار ـ بواسطة «نصب الراية» (١/ ٩٠) ـ: «وروى الحسن عن جماعة لم يدركهم، وكان صادقاً متأولاً في ذلك، فيقول: (حدثنا)، و(خطبنا)؛ ويعني قومه الذين حُدِّثُوا، وخُطِبُوا بالبصرة»، والله أعلم.

٤٨ وَمِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، وَمِنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، وَمِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَمِنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ[١].

---

٤٨ قال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٢): قال ابن المديني: «وقد سمع عبد الله بن المغفل». وهذا يخالف ما معنا من رواية ابن البراء، عن ابن المديني؛ والتي تنفي سماع الحسن من عبد الله بن مغفل؛ فقد يكون لعلي بن المديني قولان في (سماع الحسن من عبد الله بن مغفل)، والله أعلم.

* بيد أن كل من وقفت على أقوالهم من أئمة الحفاظ، يثبتون سماع الحسن من عبد الله بن المغفل، ومنهم:

١ ـ الإمام أحمد. ففي «المراسيل» (ص٤٥/ ١٥١)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٤١) لابن أبي حاتم، حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: قال أبي: سمع الحسن من ابن مغفل ـ يعني: عبد الله بن مغفل ـ.

٢ ـ أبو حاتم الرازي. في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤١) قال ابن أبي حاتم: فذكرت قول أحمد (يعني: السابق) لأبي، فقال: قد سمع. . .

٣ ـ ابن معين. ففي «تاريخ» ابن معين، برواية الدوري (١٣٥) قول يحيى: وقد سمع من. . ومن عبد الله بن مغفل. وفي رواية أبي خالد الدقاق (ص٣٩١): قيل له: فروى الحسن عن ابن مغفل؟ قال: نعم.

٤ ـ أبو بكر البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (١/ ٩٠)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: فأما الذين سمع منهم، فهم: . . . وعبد الله بن مغفل.

وهذا الاتفاق من هؤلاء الأئمة على سماع الحسن من ابن مغفل، وعدم وقوفي على من يقول بنفي هذا السماع، مما يشكك في صحة ما في نسختنا، ويقوي ما في «المعرفة» للفسوي، من الإثبات، الموافق لقول الجمهور، والله أعلم.

* وأما معقل بن يسار. فمختلف في سماع الحسن منه، فمن وافق ابن المديني على نفيه:

---

(١) هذه الفقرة، يخالجني شك قوي، في أنها أثر من آثار اضطراب ناسخ هذه النسخة؛ فهي نابية عن موضعها معنى وسياقاً. وانظر ما علقته على مواطن الإشكال فيها. والله أعلم.

١ ـ أبو حاتم الرازي. ففي «المراسيل» (ص٤٢/ ١٣٦) قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: لم يصح للحسن سماع من معقل بن يسار. وقال نحوه في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤١).

٢ ـ ابن معين. ففي «تاريخه» برواية الدوري (٤٠٩٦): سئل يحيى: سمع الحسن من معقل بن يسار؟ قال: ليس ذاك ببين. وقال أيضاً (١٣٥): وقد ذكروا معقل بن يسار، يرويه هشام، وليس هو مستفيضاً.

وأما الذين خالفوا علياً، فأثبتوا سماعه منه، فهم:

١ ـ أبو زرعة الرازي. ففي «المراسيل» (ص٤٢/ ١٣٧): سئل أبو زرعة: الحسن عن معقل بن يسار، أو معقل بن سنان؟ فقال: الحسن عن معقل بن يسار أشبه، والحسن عن معقل بن سنان بعيدٌ جدّاً. قال العلائيُّ في «الجامع» (ص١٦٤) معلقاً على هذا الكلام: وهذا يقتضي تثبيته السماع من معقل بن يسار. وقال ابن العراقي في «التحفة» (ص٨٦): روايته عن معقل بن سنان في «سنن»[1] النسائي. وقال المزي [٦/ ٩٩]: ويقال: لم يسمع منه.

٢ ـ أبو داود السجزي السجستاني. ففي «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/ ٢٧٤): قلت لأبي داود: سمع الحسن من معقل بن يسار؟ قال: نعم.

٣ ـ أبو بكر البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (١/ ٩٠، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: «فأما الذين سمع منهم، فهم: . . . ومعقل بن يسار».

* وأما سماع الحسن من أنس بن مالك. فنفاه قوم كابن المديني، وأثبته آخرون، فممن أثبته:

١ ـ أحمد بن حنبل. ففي «المراسيل» (ص٥/ ١٥١)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٤١) لابن أبي حاتم: حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال: قال أبي: سمع الحسن من أنس بن مالك.

---

(١) في «السنن الكبرى»، في كتاب الصوم، باب ذكر الاختلاف على عطاء بن السائب (٢/ ٢٢٤/ ٣١٦٧)، من طريق محمد بن فضيل، عن عطاء، عن الحسن، عن معقل بن سنان، مرفوعاً: (أفطر الحاجم والمحجوم)، وانظر: حاشية «التحفة» لابن العراقي (ص٨٦).

---

٢ ـ أبو حاتم الرازي. في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤١) قال ابن أبي حاتم: فذكرت قول أحمد (يعني: السابق) لأبي، فقال: قد سمع. . . وقال في «المراسيل» (ص٤٦/ ١٥٣): سمعت أبي يقول: يصح للحسن سماعه من أنس بن مالك.

٣ ـ ابن معين. ففي «تاريخ» ابن معين، برواية الدوري (٤٠٩٥) قول يحيى: قد سمع الحسن من أنس بن مالك.

٤ ـ البخاريُّ. وذلك بإخراجه أحاديث الحسن، عن أنس محتجّاً بها في «صحيحه»، ولولا أنها سماع عنده لما أخرجها، فانظر ـ مثلاً ـ قوله في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٣٥٧٤/ الفتح): حدثنا عبد الرحمٰن بن مبارك، حدثنا حزم، قال: سمعت الحسن، قال: حدثنا أنس بن مالك ﵁ قال: خرج النبي ﷺ في بعض مخارجه، ومعه ناس من أصحابه، فانطلقوا يسيرون؛ فحضرت الصلاة، فلم يجدوا ماءً يتوضئون، فانطلق رجل من القوم، فجاء بقدحٍ من ماء يسير، فأخذه النبي ﷺ فتوضأ ثم مد أصابعه الأربع على القدح، ثم قال: **«قوموا، فتوضئوا»** فتوضأ القوم حتى بلغوا فيما يريدون من الوضوء، وكانوا سبعين، أو نحوه.

٥ ـ البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (١/ ٩٠)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: «فأما الذين سمع منهم، فهم: أنس بن مالك».

٦ ـ أبو محمد بن حزم. قال في «حجة الوداع» (ص٤١٧ ـ ٤١٨/ رقم ٤٩٠ ـ ٤٩١): وسماع الحسن من أنس قد صح.

ولم أقف على أحد عزا القول بعدم سماع الحسن من أنس إلى ابن المديني؛ بل ولا أعلم ـ الآن ـ أحداً قاله؛ اللهم إلا ما كان من الزيلعي؛ فإنه قال في«نصب الراية» (١/ ٩٢): «والحسن لم يسمع من أنس، كما قال البزار»!. والبزار، سبق ونقلنا عنه القول بإثبات سماعه منه، ولكن البزار، بعدما صدَّر الذين سمع منهم الحسن بأنسٍ، عاد وقال بعد قليل: «وروى عن أنس مراسيل، ولا يثبت له منها إلا ما كان فيه بينهما رجل؛ كأبي سفيان، ويزيد الرقاشي». والذي يظهر لي أن كلام البزار الأخير، لا تعلق له بالحسن وأمره، وإنما هو متعلق بعتبة بن غزوان، وهو

استطراد نزع إليه البزار، عند ذكر عدم سماع الحسن من عتبة، فقال: «وعتبة روى عن النبي ﷺ حديثاً واحداً... وروى عن أنس.... فذكر هذا الكلام».

وعليه؛ فإن الراجح في هذه المسألة، هو ثبوت سماع الحسن من أنس، والله أعلم.

وأما سماع الحسن من سمرة بن جندب، فابن المديني يقول بصحته وإثباته، وهذا مستفيض عنه. وهذا بخلاف ما في هذه الفقرة من نسبة القول بنفي السماع إليه. وهذا ما يؤكد ما اعتراني من الشك في صحة هذه الفقرة.

ولعل صواب هذه الجملة الأخيرة: (ومن جندب)، ويكون عندئذ (جندب بن عبد الله)؛ فاشتبه الأمر على الناسخ، فكتبها (سمرة بن جندب)، والله أعلم.

وعلى كل فسيأتي تفصيل القول في سماع الحسن من سمرة بن جندب في الفقرة (٥٤) إن شاء الله تعالى.



٤٩ قَالَ: وَقَالَ حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيْد: أَمَرَنِي ابْنُ سِيرِين أَنْ أَسْأَلَ الحَسَنَ: مِمَّنْ سَمِعَ حَدِيثَهُ فِي العَقِيقَةِ؟ قَالَ: فَسأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ سَمُرَةَ. قَالَ: قَالَ سَمُرَة: «كُلُّ مَوْلُودٍ رَهْنٌ بِعَقِيقته؛ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ».

---

٤٩ أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٩٠) عن علي بن المديني. وعن البخاري ـ من هذا الوجه[1] ـ أخرجه الترمذي في «جامعه» (١/ ٣٤٢).

وأخرجه في «الصحيح» في كتاب العقيقة، باب إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة (٩/ ٥٠٤/ ٥٤٧٢/ الفتح) عن عبد الله بن أبي الأسود.

وأخرجه النسائي في «المجتبى» في كتاب العقيقة، باب متى يعق؟ (٧/ ١٦٦)، وفي «الكبرى» (٤/ ٣٧٢/ ٤٥٣٣) عن هارون بن عبد الله.

وأخرجه الترمذي في «جامعه» في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة الوسطى أنها العصر (١/ ٣٤٢/ ١٨٣) عن أبي موسى محمد بن المثنى.

وأخرجه أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٣٣/ ٤٠٤٤) عن أبي خيثمة. ومن طريق أبي خيثمة: أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٣٠٧).

هؤلاء الخمسة، عن قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد، به.

قال عبد الغني: تفرد به قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد، وقد رده آخرون، وقالوا: لا يصح له سماع منه[2].

قال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٥٠٧): «وقد توقف البرديجي في صحة هذا الحديث؛ من أجل اختلاط قريش. وزعم أنه تفرد به، وأنه وهم. وكأنه تبع في ذلك ما حكاه الأثرم، عن أحمد: أنه ضعف حديث قريش هذا، وقال: ما أراه بشيء. ثم قال الحافظ: لكن وجدنا له متابعاً؛ أخرجه أبو الشيخ، والبزار عن أبي هريرة

---

(١) خلافاً لقول الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٩٠): «روى البخاري في «تاريخه» عن عبد الله بن أبي الأسود... وعن البخاري رواه الترمذي في «جامعه» بسنده ومتنه...»، وهو إن لم يكن اعتماداً على الذاكرة، وهي تخون؛ فهو من سبق القلم، وانظر: «فتح الباري» (٩/ ٥٠٧)، والله أعلم.

(٢) «نصب الراية» (١/ ٩٠)، وعنه: المباركفوري في «تحفة الأحوذي» (١/ ٤٥٨).

....

ـ كما سأذكره ـ وأيضاً؛ فسماع علي بن المديني، وأقرانه من قريش كان قبل اختلاطه فلعل أحمد إنما ضعفه؛ لأنه ظن أنه إنما حدث به بعد الاختلاط».اهـ.

وأما عن سبب إرسال ابن سيرين حبيب بن الشهيد، لسؤال الحسن البصري، عن سماعه هذا الحديث بعينه؛ فيقول الحافظ أيضاً (٩/٥٠٨):

«فكأن ابن سيرين لما كان الحديث عنده عن أبي هريرة، وبلغه أن الحسن يحدث به؛ احتمل عنده أن يكون يرويه عن أبي هريرة أيضاً، وعن غيره. فسأل، فأخبره الحسن، أنه سمع من سمرة؛ فقوى الحديث برواية هذين التابعين الجليلين، عن الصحابيين..».



50 وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (كُلُّ مَوْلُودٍ رَهْنٌ بِعَقِيقَتِهِ؛ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُحْلَقَ رَأْسُهُ، وَيُسَمَّى).

وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلُّ غُلَامٍ رَهْنٌ بعَقيقَته؛ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُدَمَّى»، هَكَذَا قَالَ هَمَّامُ: «يُدَمَّى»، وَقَالَ سَعِيْدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ: «وَيُسَمَّى».

قَالَ هَمَّامٌ لِقَتَادَةَ: كَيْفَ يُدَمَّى؟ قَالَ: تُذْبَحُ العَقِيْقَةُ، ثُمَّ تُسْتَقْبَلُ أَوْدَاجُهَا بِصُوْفَةٍ، أَوْ بِقُطْنَةٍ، ثُمَّ تُوْضَعُ عَلَى يَافُوْخِ الصَّبِيِّ.

---

50 يشير ابن المديني في هذه الفقرة إشارة عابرة إلى الخلاف الذي وقع على قتادة أحد رواة الحديث المذكور أعلاه، عن الحسن، عن سمرة بن جندب. وقد وقع هذا الخلاف في لفظة من ألفاظ هذا الحديث على وجهين:

* **فأما الوجه الأول**: والذي قال راويه: **«ويدمَّى»**.

فأخرجه أبو داود في «السنن» في كتاب الضحايا، باب في العقيقة (٣/ ١٠٦/ ٢٨٣٧) ـ ومن طريقه: ابن حزم في «المحلى» (٧/ ٥٢٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٣١٩)ـ عن حفص بن عمر الحوضي. ومن طريق الحوضي هذا: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٠٣).

وأخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ١٧) عن عفان. ومن طريق عفان: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٠٣).

وأخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٧) عن بهز. وفيه: **«ويدمَّى، ويسمَّى»**!.

ثلاثتهم (الحَوْضِيّ، وعفَّان، وبهز) عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، مرفوعاً. وفيه: (فَكَانَ قَتَادَةُ إِذَا سُئِلَ عَنِ الدَّمِ، كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: إِذَا ذَبَحْتَ الْعَقِيقَةَ، أَخَذْتَ مِنْهَا صُوفَةً، واسْتَقْبَلْتَ بِهِ أَوْدَاجَهَا، ثُمَّ تُوضَعُ عَلَى يَافُوخِ الصَّبِيِّ؛ حَتَّى يَسِيلَ عَلَى رَأْسِهِ مِثْلَ الْخَيْطِ، ثُمَّ يُغْسَلُ رَأْسُهُ بَعْدُ، وَيُحْلَقُ).

قَالَ أبو دَاوُد: «وَهَذَا وَهْمٌ مِنْ هَمام: **«وَيُدَمَّى»**».

وقَالَ أَبُو دَاوُد ـ أيضاً ـ: «خُولِفَ هَمَّامٌ فِي هَذَا الْكَلامِ، وَهُوَ وَهْمٌ مِنْ هَمَّامٍ؛

وَإِنَّمَا قَالُوا: «**يُسَمَّى**»، فَقَالَ هَمَّامٌ: «**يُدَمَّى**». قَالَ أَبُو دَاوُد: وَلَيْسَ يُؤخَذُ بِهَذَا».

وقَالَ أَبُو مُحَمَّد ابْنُ حَزْم: «بَلْ وَهِمَ أَبُو دَاوُد؛ لأَنَّ هَمَّاماً ثَبَّتَ، وَبَيَّنَ: أَنَّهُمْ سَأَلُوا قَتَادَةَ عَنْ صِفَةِ التَّدْمِيَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ فَوَصَفَهَا لَهُمْ».

* **وأما الوجه الثاني** والذي فيه: «**ويسمَّى**»، فقد رواه عن الحسن، عن سمرة أربعة:

[١] قتادة بن دعامة السدوسي. وقد رواه عن قتادة ستة من الرواة:

١ ـ سعيد بن أبي عروبة.

أخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب العقيقة، باب متى يعق؟ (٣/ ٧٧/ ٤٥٤٦/ علمية)، وفي «المجتبى» (٧/ ١٦٦) ـ ومن طريقه: ابن حزم في «المحلى» (٧/ ٥٢٤) ـ، والطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٠١) كلاهما من طريق يزيد بن زريع.

وأخرجه أبو داود في «السنن» كتاب الضحايا، باب في العقيقة (٣/ ١٠٦/ ٢٨٣٨) من طريق ابن أبي عدي.

وأخرجه الترمذي في كتاب الأضاحي، باب من العقيقة (٤/ ١٠١/ ١٥٢٢) عن الحسن الخلال. وأحمد في «المسند» (٥/ ٧)؛ كلاهما عن يزيد بن هارون.

وأخرجه ابن ماجه في «السنن» (٢/ ١٠٥٦/ ٣١٦٥) من طريق شعيب بن إسحاق.

وأخرجه أحمد (٥/ ٧) عن محمد بن جعفر. وكذا (٥/ ١٢) عن إسحاق بن عيسى.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب الذبائح، (٤/ ٢٦٤/ ٧٥٨٧/ العلمية) من طريق عبد الوهاب بن عطاء.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢٩٩)، وفي «الشعب» (٦/ ٣٩٢) من طريق جعفر بن عون.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٣٠٤) ـ ومن طريقه: الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٢٠١) ـ عن محمد بن بشر العبدي.

الثمانية عن سعيد بن أبي عروبة.

قَالَ أَبُو دَاوُد: «وَيُسَمَّى» أَصَحُّ؛ كَذَا قَالَ سَلَّامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ قَتَادَةَ، وَإِيَاسُ بْنُ دَغْفَلٍ، وَأَشْعَثُ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: «وَيُسَمَّى». وَرَوَاهُ أَشْعَثُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَيُسَمَّى»».

٢ ـ شعبة بن الحجاج.

أخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (ص٢٢٩/ ٩١٠) عن محمد بن يحيى، عن يزيد بن هارون، عن شعبة.

٣ ـ أبان العطار.

أخرجه أحمد في «مسنده» (٥/ ١٧). وابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٣٥٧) من طريق أحمد بن زهير. كلاهما عن عفان بن مسلم، عن أبان.

٤ ـ سلام بن أبي مطيع.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٠١)، وأبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (٦/ ١٩١)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٠٨/ الفكر) من طريق إبراهيم بن الحجاج السامي، عن سلام.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٠١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٣٠) من طريق معلَّى بن أسد العمي.

قال أبو نعيم: «رواه عن قتادة: غيلان بن جامع، وشعبة، وحماد، وسعيد، وهمام، وعمر بن إبراهيم».

وقال ابن عدي: «ولسلام أحاديث حسان غرائب، وإفرادات. وهو يُعَدُّ من خطباء أهل البصرة، ومن عقلائهم. وكان كثير الحج ومات في طريق مكة. ولم أر أحداً من المتقدمين، نسبه إلى الضعف، وأكثر ما في حديثه: أن روايته عن قتادة فيها أحاديث ليست بمحفوظة؛ لا يرويها عن قتادة غيره. ومع هذا كله؛ فهو عندي لا بأس به، وبروايته».

قلت: وليس هذا الحديث من هذه الغرائب، ولا الإفرادات؛ فقد توبع عليه كما هو بيِّن من هذا التخريج، والحديث محفوظ على الراجح عن قتادة، كما رواه سلام، والله أعلم.

٥ ـ غيلان بن جامع.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٢٠١) من طريق يعلى بن الحارث، عن غيلان.

[٢] إسماعيل بن مسلم، عن الحسن.

وهذا أخرجه الترمذي في كتاب العقيقة، باب منه (٤/ ١٠١/ ١٥٢٢) من طريق علي بن مسهر.

وأخرجه الروياني في «مسنده» (٢/ ٥٥/ ٨٢٤)، والطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٢٩) من طريق المحاربي.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٢٩) من طريق علي بن هاشم.

ثلاثتهم، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن سمرة، به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

[٣] مَطَرٌ الوَرَّاقُ، عن الحسن.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٢٢٤) من طريق إبراهيم بن طهمان، عن مطر الوراق، عن الحسن، عن سمرة، به.

[٤] أبو حرة واصل بن عبد الرحمٰن، عن الحسن.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٢٢٤) من طريق حفص بن عمر النجار، عن أبي حرة، عن الحسن، عن سمرة، به:

النظر في الخلاف:

* **فأما الوجه الأول**: والذي قال راويه: **«ويُدَمَّى»**. فقد رواه:

[١] همام بن يحيى بن دينار العوذي. وهو ثقة ثبت، لكن في حفظه شيئاً، وكتابه أصح. قال يزيد بن زريع: همام حفظه رديء، وكتابه صالح. وانظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٠٧)؛ و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٦٠/ الفكر)؛ و«التقريب» (٧٣١٩).

* **وأما الوجه الثاني**: والذي فيه **«ويسمى»** فقد رواه عن قتادة:

[١] سعيد بن أبي عروبة. وهو ثقة ثبت، وانظر ترجمته في الفقرة (٢).

[٢] شعبة بن الحجاج. أمير المؤمنين في الحديث، الثقة الثبت. تقدمت ترجمته في الفقرة (٢).

[٣] أبان بن يزيد العطار. ثقة ثبت، له أفراد، وكان القطان يقدمه على همام، وأصحابه يخالفونه فيقدمون هماماً على أبان. وانظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٩٩)؛ و«تهذيب التهذيب» (١/ ٨٧)؛ و«التقريب» (١٤٣).

[٤] سلَّام بن أبي مطيع. ثقة، صاحب سنة، وهو خطيب أهل البصرة، إلا أن روايته عن قتادة لا تخلو من ضعف، ولكنه في هذا الحديث خصوصاً توبع، فزال ما يخشى من ضعفه في قتادة، والله أعلم. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٥٢)؛ و«التقريب» (٢٧١١).

[٥] غيلان بن جامع. ثقة، وهو قاضي الكوفة. وانظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٥٣)؛ و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٢٦)؛ و«التقريب» (٥٣٦٨).

وأقول: إن الوجه الأول «**ويُدَمَّى**» رواه عن قتادة ثقة واحد فحسب، ولا يدرى أحدَّث به من حفظه أم من كتابه، وكان في حفظه شيء في حين روى الوجه الثاني عن قتادة، خمسة من ثقات أصحابه؛ فيهم: مثل شعبة، وسعيد بن أبي عروبة! وناهيك بهما إتقاناً وضبطاً! فمقتضى الترجيح: أن تكون رواية همام شاذة؛ إن لم تكن منكرة!!

ولكن يبقى بعد ذلك أن نقف مع من قالوا بخلاف ذلك، وقدموا رواية همام الوحيدة، على رواية الخمسة المذكورين، فممن قدم رواية همام:

١ ـ ابن حزم الأندلسي، وقد سبق نقل قوله في«المحلى»: «بَلْ وَهِمَ أَبُو دَاوُد؛ لأَنَّ هَمَّاماً ثَبَّتَ، وَبَيَّنَ أَنَّهُمْ سَأَلُوا قَتَادَةَ عَنْ صِفَةِ التَّدْمِيَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ فَوَصَفَهَا لَهُمْ».

٢ ـ ابن كثير، حيث يقول في «التفسير» (١/ ٣٥٩) بعد سوقه رواية «**ويسمى**»: «فقد رواه أحمد، وأهل السنن، وصححه الترمذي. وروى «**ويدمى**»؛ وهو أثبت وأحفظ، والله أعلم».

٣ ـ وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩/ ٥٠٨) معلقاً على قول أبي داود: «وَاسْتُشْكِلَ مَا قَالَهُ أَبُو دَاوُدَ؛ بِمَا فِي بَقِيَّة رِوَايَةِ هَمَّام عنده: أَنَّهُمْ سَأَلُوا قَتَادَةَ

عَن الدَّم؛ كَيْف يُصْنَع بِهِ؟ فَقَالَ: إِذَا ذَبَحْتَ الْعَقِيقَةَ، أَخَذْتَ مِنْهَا صُوفَةً، وَاسْتَقْبَلْتَ بِهِ أَوْدَاجَهَا، ثُمَّ تُوضَعُ عَلَى يَافُوخِ الصَّبِيِّ؛ حَتَّى يَسِيلَ عَلَى رَأْسِهِ مِثْلَ الخَيْطِ، ثُمَّ يُغْسَلُ رَأْسُهُ بَعْدُ، وَيُحْلَقُ. فَيَبْعُدُ مَعَ هَذَا الضبْط أَنْ يُقَال: إِنَّ هَمَّاماً وَهِمَ عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْله: «**وَيُدمَّى**»؛ **إِلَّا أَنْ يُقَال: إِنَّ أَصْل الْحَدِيث «وَيُسَمَّى»**، وَأَنَّ قَتَادَةَ ذَكَرَ الدَّم، حَاكِياً عَمَّا كَانَ أَهْل الْجَاهِلِيَّةَ يَصْنَعُونَ. وَمِنْ ثَمَّ قَالَ اِبْنُ عَبْد البر (التمهيد ٤/ ٣٢٠): لا يُحْتَمَل هَمَّام فِي هَذَا الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ حَفِظَهُ فَهُوَ مَنْسُوخ».اهـ. وأوضح منه قوله ـ أي: الحافظ ـ في «التلخيص الحبير» (٤/ ٢٦٨): «ويدل على أنه ضبطها: أن في رواية بهز عنه ذكر الأمرين: (التدمية، والتسمية)، وفيه: أنهم سألوا قتادة عن هيئة التدمية، فذكرها. فكيف يكون تحريفاً من التسمية، وهو يضبط أنه سأل عن كيفية التدمية. . .».

وتعقبه الشيخ ناصر الدين الألباني في «إرواء الغليل» (٤/ ٣٨٨) قائلاً:

«و[هذا] الجواب صحيح، لو كانت الدعوة محصورة في كون هذه اللفظة «**ويسمى**»، تحرفت عليه فقال: «**ويدمى**»، ولكن الدعوى أعم من ذلك، وهي أنه أخطأ فيها؛ سواء كان المحفوظ عنه إقامتها مقام «**ويُسمَّى**»، أو كان المحفوظ الجمع بين اللفظين؛ فقد اختلفوا عليه في ذلك، وهو في كل ذلك واهم. وهذا إن كان بعيداً بالنسبة للثقة؛ فلا بد من ذلك ليسلم لنا حفظ الجماعة، فإنه إذا كان صعباً تخطئة الثقة الذي زاد على الجماعة؛ فتخطئة هؤلاء ونسبتهم إلى عدم الحفظ أصعب. . .».

وأزيد على ما قاله الشيخ الألباني، فأقول: وليس همام ـ مع ثقته ـ بالذي يرد من أجله شعبة، وابن أبي عروبة، ومن معهما من بقية الثقات، بل الخطأ به أولى، والوهم أجدر بالواحد، وهمام يقع منه مثل هذا الوهم، وليس ببعيد أن يكون أدخل حديثاً في حديث، تماماً كما صنع، فيما رواه أبو داود (١٩)، والترمذي (١٧٤٦)، والنسائي (٨/ ١٥٥)، وابن ماجه (٣٠٣)، وغيرهم؛ من حديث همام بن يحيى، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، قال: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء، وضع خاتمه.

فإن أبا داود قال عن رواية همام تلك: «هذا حديث منكر؛ وإنما يعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس؛ أن النبي ﷺ: «**اتخذ خاتماً من وَرِقٍ، ثم ألقاه**»، والوهم من همام، ولم يروه إلا همام».

فمن تأمل نوع هذا الوهم الذي وقع في حديث الخاتم، وكيف أن هماماً غيَّر اللفظ والمعنى تماماً، ثم قارن هذا بصنيعه هنا في حديث العقيقة؛ اطمأنت نفسه إلى تعصيب الجناية بهمام وحده، والله أعلم.



٥١ **قَالَ: سُئِلَ يُونسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنِ الصَّبِيِّ؛ يُلَطَّخُ رَأْسُهُ بِدَمِ عَقِيْقَتِهِ؟ قَالَ: كَانَ الحَسَنُ يَقُوْلُ: هُوَ رِجْسٌ، كَانَ أَهْلُ الجَاهِلِيَّةِ يَفْعَلُوْنَهُ.**

وَعَنِ الحَسَنِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ [ل٥/أ] سِيرِينَ: أَنَّهُمَا كَرِهَا أَنْ يُلَطَّخَ رَأْسُ الصَّبِيِّ بِدَمِ عَقِيْقَتِهِ.

---

٥١ أخرج هذين الأثرين ابن أبي شيبة في «المصنف» في كتاب العقيقة (١١٦/٥) قال: حدثنا عبد الأعلى، عن الحسن، ومحمد: أنهما كرها أن يلطخ رأس الصبي من دم العقيقة. وقال الحسن: الدم رجس.

قال الحافظ في «الفتح» (٥٠٨/٩) عنه: «بسند صحيح».

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٣١٨/٤): «ولا أعلم أحداً من أهل العلم قال: يدمى رأس الصبي بدم العقيقة، وأنكر ذلك سائر أهل العلم، وكرهوه.

وحجتهم في كراهيته: قول رسول الله ﷺ في حديث سلمان بن عامر الضبي: «**وأميطوا عنه الأذى**»؛ فكيف يجوز أن يؤمر بإماطة الأذى عنه، وأن يحمل على رأسه الأذى؟!

وقوله ﷺ: «**أميطوا عنه الأذى**» ناسخ لما كان عليه أهل الجاهلية، من تخضيب رأس الصبي بدم العقيقة... إلى آخره».

وقال الحافظ في «الفتح» (٥٠٨/٩): «... كره الجمهور التدمية. ونقل ابن حزم استحباب التدمية عن ابن عمرو وعطاء، ولم ينقل ابن المنذر استحبابها إلا عن الحسن وقتادة؛ بل عند ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن أنه كره التدمية».



٥٢ وَعَنْ هَيَّاجِ بْنِ عِمْرَانَ الْبُرْجُمِيِّ[١]، قَالَ: أَبَقَ غُلام لأبي، فَنَذَرَ: إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، لَيَقْطَعَنَّ يَدَهُ، أَوْ يَقْطَعَ مِنْهُ طَائفاً. قَالَ: فَأَتَى سَمُرَةَ بْنَ جُنْدَبٍ، فَذَكَرَ ذٰلِكَ لَهُ، فَقَالَ: (مَا خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ خُطْبَةً؛ إِلَّا نَهَانَا عَنِ الْمُثْلَةِ، وَأَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ). وَأَتَى عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنَ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ مثْلَ مَا قَالَ سَمُرَةُ[٢]. عَنْ هَيَّاجٍ، عَنْ عِمْرَانَ، وَسَمُرَةَ بِنَحْوِهِ.

---

٥٢ أخرج حديث الهياج البرجمي، عن سمرة وعمران رضي الله عنهما: أحمد في «المسند» (٣٣/ ٧٨/ ١٩٨٤٤) عن محمد بن جعفر.

والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢١٧/ ٥٤٢) من طريق يزيد بن زريع.

كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة.

وأخرجه أحمد في «المسند» كذلك (٣٣/ ٨٠/ ١٩٨٤٦) عن بهز بن أسد، وعفان.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» في كتاب الإيمان، باب من جعل في النذر كفارة يمين (٩/ ٦٩)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢١٧/ ٥٤٣) من طريق عفان.

وأخرجه البيهقي في (الموضع السابق) من طريق محمد بن سنان العَوَقي.

ثلاثتهم (بهز، وعفان، وابن سنان) عن همام.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨٠/ ٤٣٦/ ١٥٨١٩) ـ وعنه أحمد في «المسند» (٣٣/ ٨١/ ١٩٨٤٧)، من طريقه: الطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢١٦/ ٥٤١) ـ عن معمر.

ثلاثتهم (سعيد بن أبي عروبة، وهمام، ومعمر) عن قتادة، عن الحسن، عن هياج البرجمي، عن عمران، وسمرة، به.

قال البيهقي: «وهذا الإسناد موصول؛ إلا أن الأمر بالتكفير عن يمينه[٣]،

---

(١) بضم الباء المنقوطة بواحدة، وسكون الراء، وضم الجيم. وهذه النسبة إلى البراجم، وهي قبيلة من تميم بن مر.
وانظر: «الأنساب» للسمعاني (١/ ٣٠٨).

(٢) تقدير الكلام: (الحسن يرويه، عن هياج...).

(٣) يعني قوله في الحديث ـ كما عند أحمد: (فليكفر عن يمينه، ويتجاوز عن غلامه). =

موقوف منه على عمران وسمرة؛ وأما الهياج بن عمران، فإنه مختلف في اسمه؛ فقيل هكذا، وقيل: حبان بن عمران البرجمي».

قلت: هياج بن عمران البرجمي: جهَّله ابن المديني ـ كما سيأتي في الفقرة (٧٦) ـ، ووثقه ابن سعد، وذكره ابن حبان في «ثقاته»، وقال ابن حجر: مقبول، يعني: إن توبع؛ وإلا فلا.

وقال الطبراني: «هكذا رواه معمر، وهمام [عن] قتادة، عن الحسن، عن هياج. وخالفه سعيد بن أبي عروبة، وهمام بن يحيى»[1].

وقال الضياء المقدسي في «المختارة» (٧/ ٦٩): «قال الدارقطني ـ [بعد كلام] ـ: . . . . وخالفهم معاذ بن هشام؛ فرواه عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن، عن هياج بن عمران، عن سمرة، وعمران بن الحصين. وكذلك رواه همام، ومعمر، عن قتادة. ثم قال: وأشبهها بالصواب: ما قاله معاذ بن هشام عن أبيه، بمتابعة معمر، وهمام، عن قتادة، عن الحسن، عن هياج بن عمران، عن سمرة، وعمران بن الحصين».



= ولا خلاف في كونه موقوفاً؛ وأنه من كلام عمران وسمرة لهياج البرجمي، والله أعلم.

(١) أشعر أن في قول الطبراني اضطراباً، ولا يظهر لي خلاف بين رواية معمر وابن أبي عروبة وهمام إلا أن رواية همام عنده ليس فيها ذكر سمرة، وقد كرر هماماً في الوجهين، وكان في المطبوع من «الكبير» (وقتادة)! فغيرتها إلى (عن قتادة) وهو الصواب؛ والله أعلم.

٥٣ **وَلَمْ يَرْوِ عَنِ الحَسَنِ شَيْئاً، يَقُولُ: (قَرَأْتُ فِي كِتَابِ سَمُرَةَ)؛ إِلَّا حَدِيْثاً وَاحِداً، رَوَاهُ ابْنُ عَوْنٍ: (مَتَى يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْكُلَ المَيْتَةَ)، وَلَا أَعْلَمُ أَحَداً رَوَاهُ عَنِ الحَسَنِ، (عَنْ سَمُرَةَ)، وَلَوْ رَوَاهُ أَحَدٌ عَنِ الحَسَنِ، (عَنْ سَمُرَةَ)[1].**

وَرَوَاهُ ابْنُ عَوْنٍ: (قَرَأْتُ فِي كِتَابِ سَمُرَةَ).

وَهَذِهِ الأَحَادِيْثُ فِي كِتَابِ سَمُرَةَ، وَلَكِنَّ أَحَادِيْثَهُ الَّتِي رَوَاهَا (عَنْ سَمُرَةَ)، غَيْرُ هَذَا الحَدِيْثِ.

---

٥٣ حديث ابن عون المذكور؛ أخرجه:

الحاكم في «المستدرك» في كتاب الأطعمة، باب جواز أكل الميتة عند الاضطرار (٥/ ١٧٣/ ٧٢٤٠) من طريق أبي المثنى معاذ بن المثنى بن معاذ، عن أبيه المثنى بن معاذ.

وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في «غريب الحديث» (١/ ١٩٠/ ٣٦) ـ ونقله عنه: البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٣٥٦) ـ.

كلاهما (المثنى، وأبو عبيد) عن معاذ بن معاذ.

وأخرجه الطبري في «التفسير» (٦/ ٨٧) عن يعقوب بن إبراهيم. وأخرجه تمام في «الفوائد» (١/ ٥٨/ ١٢٨)، و(٣/ ٢٠٩/ ٩٢٢ «الروض البسام») من طريق إبراهيم بن إسماعيل ابن عُلَيَّة.

كلاهما عن إسماعيل ابن علية.

وأخرجه الطبري في «التفسير» (٦/ ٨٧) عن هناد، وأبي هشام الرفاعي، عن يحيى بن أبي زائدة.

وأخرجه أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٢٦٠/ ٢١٨٧) عن هشيم.

الأربعة (معاذ، وابن علية، ويحيى، وهشيم) عن ابن عون، قال: قرأت عند

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: (ولو رواه أحد عن الحسن (عن سمرة) لكان غلطاً)، أو نحو هذا، كما بينته في تعليقي على هذه الفقرة عاليه، فانظره متفضلاً، والله تعالى أعلم.

....

الحسن كتاب[١] سمرة بن جندب إلى بنيه، وفيه: أن رسول الله[٢] ﷺ قال: **«يجزئ من الضرورة أو الضارورة غبوق أو صبوح»**. وهذا لفظ الحاكم.

قال الحاكم: «إسناده على شرط الشيخين». فتعقبه الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٦/ ٤٦/ ٦١٠٢) بقوله: «إلا أن فيه انقطاعاً»!

قلت: وهذا القول من الحافظ مبني على ما قدمه في أول أحاديث سمرة من «الإتحاف» (٦/ ١٤) حيث قال: «وقد اختلف في سماع الحسن البصري منه، وأثبت الأكثرون سماعه منه لحديث العقيقة فقط»؛ فكأنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يرتضي قول الأكثرين، وعلى كلٍّ؛ فسيأتي بحث سماع الحسن من سمرة، مفصلاً بعد قليل، والله تعالى أعلم.

ومقصود ابن المديني من هذه الفقرة ـ والله أعلم ـ: أن الحسن روى أحاديث من كتاب سمرة، ولم يسمعها من سمرة، وهذا يقتضي الانقطاع ـ كما سيأتي ـ وروى أحاديث أُخَر قد سمعها منه، ولم يروها من كتاب، وابن المديني يثبت سماع الحسن من سمرة، كما سيأتي.

ثم يقول ابن المديني: إنه لم يرو عن الحسن من القسم الأول ـ وهو ما رواه من كتاب سمرة، ولم يسمعه منه ـ إلا حديث واحدٌ، وهو حديث ابن عون المذكور في أكل الميتة للمضطر. وقد صرح فيه ابن عون بأنه (من كتاب سمرة).

ويقول بعدها: (ولا أعلم أحداً رواه) يعني: حديث الميتة المذكور، فترك التصريح بأنه من كتاب سمرة، وقال (عن الحسن عن سمرة) فجعله من القسم الثاني، وهو الذي سمعه الحسن من سمرة، ولم يقرأه في كتاب سمرة.

---

(١) في رواية «الفوائد» عن ابن عون، عن الحسن، عن سمرة! ولكن مدارها على إبراهيم بن إسماعيل بن علية، وهو ليس بشيء ـ كما يقول ابن معين ـ، وقال العجلي: جهمي خبيث ملعون. وانظر: «اللسان» (١/ ١١٩ ـ ١٢٠)، وبناءً على ذلك فهذا السياق لا يصح، والله أعلم.

(٢) لم يرد التصريح برفعه إلى النبي ﷺ عند أبي عبيد، والطبري، وأحمد، وهذا محمول على الرفع؛ فإن كتاب سمرة كان أحاديث كتبها سمرة لبنيه؛ ليس إلا، فمجرد نسبة شيء إلى كتاب سمرة، لا يحمل إلا الرفع، والله أعلم.

ثم قال بعدها: (ولو رواه أحد عن الحسن عن سمرة) يعني بهذا السياق الذي سبق بيان غلطه، وأنه لم يروه أحد؛ فلو رواه ـ والحال هذه ـ لكان غلطاً منه ووهماً من أوهامه.

وعلى هذا الفهم ـ والله أعلم بصحته ـ يكون قول ابن المديني: (ولا أعلم أحداً رواه عن الحسن، (عن سمرة)..)؛ يعني: لا أعلم أحداً رواه بهذا السياق من وجه صحيح؛ وإلا فقد روي بهذا السياق، ولكن من وجه لا يُثْبِتُ أهل النقد مثله، وهو ما رواه تمام الرازي في «الفوائد» (١/٥٨/١٢٨)، و«الروض البسام» (٣/٢٠٩/٩٢٢) من طريق إبراهيم بن إسماعيل ابن علية: نا أبي، عن ابن عون، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، قال رسول الله ﷺ... فذكره.

ولكن هذا لا يثبت، وآفته: إبراهيم بن إسماعيل ابن علية، قال فيه الشافعي: هو ضال، جلس بباب الضوال[1]؛ يضل الناس. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال العجلي: جهمي خبيث ملعون. وقال ابن عبد البر: له شذوذ كثير. وقال الذهبي: جهمي هالك. وأقره ابن حجر. وانظر: «لسان الميزان» (١/١١٩ ـ ١٢٠)، والله أعلم.



---

(١) باب الضّوال: موضع كان بجامع مصر. قاله الحافظ في «اللسان» (١/١١٩).

٥٤ وَقَدْ رَوَى سَمُرَةُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلاثِينَ حَدِيثاً مَرْفُوْعاً وَغَيْرَهَا.

وَالحَسَنُ قَدْ سَمِعَ مِنْ سَمُرَةَ؛ لأَنهُ كَانَ فِيْ عَهْدِ عُثْمَان ابنَ أربعَ عَشْرَةَ وَأَشْهُرٍ، وَمَاتَ سَمُرَةُ فِي عَهْدِ زِيَادٍ.

---

٥٤ أما عدد ما رواه سمرة من الحديث، فابن المديني يقول: إنه أكثر من ثلاثين حديثاً مرفوعاً وغيرها، وقد خالفه في ذلك غيره.

فقال بَقِيُّ بن مخلد الأندلسي في «مقدمة مسنده» (ص٨٣) ـ عند تعداد ما لكل صحابي من الحديث فيه ـ: «سمرة بن جندب: مائة حديث وثلاثة وعشرون حديثاً».

وقال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٣٦): «روى له عن رسول الله ﷺ مائة حديث، وثلاثة وعشرون حديثاً اتفقا منها على حديثين؛ وانفرد البخاري بحديثين، ومسلم بأربعة».

والأولى بالقبول هنا: هو قول بقي بن مخلد، والنووي، والذي يجعلها مائة وثلاثة وعشرين حديثاً؛ لأن من علم حجة على من لم يعلم. اللهم إلا أن يقال: إن قول ابن المديني: أنها أكثر من ثلاثين حديثاً؛ بالنظر إلى الثابت الصحيح منها عن سمرة. ويكون قول من جعلها فوق المائة؛ باعتبار الثابت وغيره، والله تعالى أعلم.

وأما عدد أحاديث الحسن، عن سمرة فحسب؛ فيقول الذهبي في «السير» (٤/ ٥٨٧): «اختلف النقاد في الاحتجاج بنسخة الحسن عن سمرة؛ وهي نحو من خمسين[١] حديثاً».

وقال الحافظ قاسم بن قُطْلُوبُغَا في كتاب «من روى عن أبيه عن جده (ص١٩٢) عن ما رواه خبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه، عن جده: «وهي نسخة فيه بها ثمانون حديثاً». فإن كانت هذه النسخة هي التي ذكر البزار في «مسنده»[٢]: «... أنَّ الحسن لما رغب عن السماع من سمرة رجع إلى ولده، فأخرجوا له صحيفة سمعوها من أبيهم، فكان يرويها من غير أن يخبر بسماع..». فيكون قول

---

(١) ذهل الأستاذ بوقريص في «نشرته» (ص١٠١) هامش (٣) فجعل قول الذهبي هذا في ما رواه سمرة عموماً، وليس الأمر كذلك، بل قول الذهبي في ما رواه الحسن عن سمرة فحسب، والله أعلم.

(٢) نقلاً عن «نصب الراية» (١/ ٨٩).

الحافظ قاسم أولى من قول الحافظ الذهبي، لما فيه من الزيادة، ويقال فيه ما قيل في قول ابن المديني، وَبِقيٍّ والنووي. وإن كانت هذه غير تلك، فلا إشكال، والله تعالى أعلم بالصواب.

وأما سماع الحسن من سمرة؛ فموضع من مواضع النزاع بين أهل العلم، وقد لخص ذلك النزاع، وشرحه أحسن شرح، الإمام الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٨٨ ـ ٩١) فقال ـ يرحمه الله تعالى ـ:

«وفي سماع الحسن من سمرة ثلاثة مذاهب:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ سَمِعَ مِنهُ مُطلقاً، وهو قول ابن المديني، ذكره عنه البخاري في أول «تاريخه الوسط»[(١)] فقال: حدثنا الحميدي ثنا سفيان عن إسرائيل، قال: سمعت الحسن يقول: ولدت لسنتين بقيتا من خلافة عمر. قال علي: سماع الحسن من سمرة صحيح، انتهى.

ونقله الترمذي في «كتابه»[(٢)] فقال في (باب الصلاة الوسطى): قال محمد بن إسماعيل (يعني البخاري): قال علي (يعني: ابن المديني): سماع الحسن من سمرة صحيح، انتهى.

ولم يحسن شيخنا علاء الدين، فقال مقلداً لغيره: قال الترمذي: سماع الحسن من سمرة عندي صحيح.

والترمذي لم يقل ذلك، فإنما نقله عن البخاري عن ابن المديني، كما ذكرناه، ولكن الظاهر من الترمذي أنه يختار هذا القول فإنه صحح في «كتابه» عدة أحاديث من رواية الحسن عن سمرة، واختار الحاكم هذا القول، فقال في كتابه «المستدرك»[(٣)] بعد أن أخرج حديث الحسن، عن سمرة: (إن النبي ﷺ كانت له سكتتان: سكتة إذا كبر، وسكتة إذا فرغ من قراءته): ولا يتوهم أن الحسن لم يسمع من سمرة، فإنه سمع منه، انتهى.

(١) «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٨٢/ زنجويه)، و(١/ ٣٩٣/ الخفاف).
(٢) «سنن الترمذي» (١/ ٣٤٢)، وكذا (٣/ ٥٩٠).
(٣) «المستدرك» (١/ ٤٧٢/ ٨١١).

....

وأخرج في «كتابه» عدة أحاديث من رواية الحسن عن سمرة، وقال في بعضها: على شرط البخاري، وقال في «كتاب البيوع»[١] بعد أن روى حديث الحسن عن سمرة: (أن النبي ﷺ نهى عن بيع الشاة باللحم): وقد احتج البخاري بالحسن عن سمرة، انتهى.

القول الثاني: أنه لم يسمع منه شيئاً، واختاره ابن حبان في «صحيحه»[٢] فقال في النوع الرابع من القسم الخامس، بعد أن روى حديث الحسن عن سمرة: أن النبي ﷺ كانت له سكتتان، والحسن لم يسمع من سمرة شيئاً، انتهى.

وقال صاحب «التنقيح»: قال ابن معين: الحسن لم يلق سمرة. وقال شعبة: الحسن لم يسمع من سمرة[٣]. وقال البرديجي: أحاديث الحسن عن سمرة كتاب، ولا يثبت عنه حديث قال فيه: سمعت سمرة، انتهى كلامه.

القول الثالث: أنه سمع منه حديث العقيقة فقط، قاله النسائي، وإليه مال الدارقطني في «سننه»[٤] فقال: في حديث السكتتين: والحسن اختلف في سماعه من سمرة، ولم يسمع منه إلا حديث العقيقة، فيما قاله قريش بن أنس[٥]، انتهى. واختاره عبد الحق في «أحكامه» فقال عند ذكره هذا الحديث: والحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة. واختاره البزار في «مسنده» فقال في آخر (ترجمة سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة): والحسن سمع من سمرة حديث العقيقة؟ ثم رغب عن السماع عنه، ولما رجع إلى بلده أخرجوا له صحيفة سمعوها من أبيهم، فكان يرويها عنه من غير أن يخبر بسماع؛ لأنه لم يسمعها منه، انتهى.

روى البخاري في «تاريخه»[٦] عَنْ عبد الله بن أبي الأسود عن قريش بن أنس،

---

(١) «المستدرك» (٢/ ٣٣٥/ ٢٢٩٤).

(٢) «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» (٥/ ١١٣/ ١٨٠٧).

(٣) «تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٤٠٥٣)، و(٤٠٦٤).

(٤) «سنن الدارقطني» (١/ ٣٣٦). (٥) يعني الراوي عنه.

(٦) سبق في الفقرة (٤٩) بيان خطأ الإمام الزيلعي رضي الله عنه في عزوه رواية عبد الله بن أبي الأسود، إلى «التاريخ الكبير» للبخاري، وبينت هنالك أن هذه الرواية في «الصحيح» له، وأن التي في «التاريخ» روايته عن ابن المديني. وهي التي نقلها الترمذي في «جامعه» لا رواية ابن أبي =

عن حبيب بن الشهيد، قال: قال محمد بن سيرين: سل الحسن ممن سمع حديثه في العقيقة؟ فسألته، فقال: سمعته من سمرة. وعن البخاري رواه الترمذي في «جامعه» بسنده ومتنه، ورواه النسائي عن هارون بن عبد الله عن قريش. وقال عبد الغني: تفرد به قريش بن أنسٍ، عن حبيب بن الشهيد، وقد رده آخرون، وقالوا: لا يصح له سماع منه، انتهى».

والذي أظنه: أن الصواب قول من قال ثبوت السماع، وهم الذين طردوا ما صرح فيه بالسماع فيما لم يأتِ فيه تصريح، ومن قال بهذا: ابن المديني، والبخاري، والترمذي، والحاكم، وأبو داود السجستاني؛ ومن معهم، وذلك لقيام الحجة على ذلك، وهي ورود التصريح بالسماع من طرق صحيحة بينة عن الحسن:

فمنها ما سبق في الفقرة (٤٩) من سؤال حبيب بن الشهيد للحسن، عن سماعه حديث العقيقة، وإخبار الحسن له بسماعه من سمرة.

ومنها: ما قاله أحمد في «مسنده» (٥/ ١٢): حدثنا هشيم، حدثنا حميد، عن الحسن، قال: جاءه رجل، فقال: إن عبداً له أبق، وإنه نذر: إن قدر عليه، أن يقطع يده. فقال الحسن: حدثنا سمرة، قال: قلما خطب النبي ﷺ خطبة إلا أمر فيها بالصدقة، ونهى فيها عن المثلة.

قال العلائي في «جامع التحصيل» (١٦٢) وعنه ابن العراقي في «التحفة» (ص٨٩): «وهذا يقتضي سماعه من سمرة لغير حديث العقيقة».

ومنها: في «سنن أبي داود» في كتاب الصلاة، باب التشهد (٩٧٥): حدثنا محمد بن داود بن سفيان: حدثنا يحيى بن حسان: حدثنا سليمان بن موسى أبو داود: حدثنا جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب: حدثني خبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه سليمان بن سمرة، عن سمرة بن جندب: أما بعد؛ (أمرنا رسول الله ﷺ إذا كان في وسط الصلاة، أو حين انقضائها؛ فابدأوا قبل التسليم فقولوا التحيات. . . الحديث. . .) قال أبو داود: «دلت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة».

= الأسود. والله تعالى أعلم.

قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٦٩): «ولم يظهر لي وجه الدلالة بعد!».

وقال العظيم آبادي في «عون المعبود» (٣/ ١٨٥): «فثبت أنه كان عند أبناء سمرة صحيفة من سمرة، وأنهم جمعوا ما كتب إليهم سمرة؛ فصارت هذه المكاتيب عندهم بمنزلة الصحيفة والكتاب، وأما قول المؤلف: (دلت هذه الصحيفة...)، فوجه دلالتها وتعلقها بالباب: أن هذا اللفظ الذي رواه سليمان بن سمرة، عن أبيه بقوله: (أما بعد؛ فإن رسول الله ﷺ إلخ...) من ألفاظ الصحيفة التي أملاها سمرة، ورواها عنه ولده سليمان. فأراد أبو داود أن سليمان بن سمرة، كما صح سماعه من أبيه بهذه الصحيفة وغيرها، كذلك الحسن البصري صح سماعه بهذه الصحيفة وغيرها من سمرة؛ لأن كلّاً منهما؛ أي: سليمان بن سمرة، وكذا الحسن بن يسار من الطبقة الثالثة؛ فدل ذلك: أن الحسن سمع من سمرة، كما أن سليمان بن سمرة سمع من أبيه سمرة؛ لأنهما من الطبقة الثالثة، فلما سمع سليمان من أبيه سمرة؛ فلا مانع أن يكون الحسن سمع منه، وأن أبا داود من القائلين بأن الحسن البصري، ثبت سماعه من سمرة... كذا في «غاية المقصود شرح سنن أبي داود». اهـ.

وكذلك فمن نفى سماع الحسن من سمرة، فلم يأت على ذلك بدليل؛ إلا أنه لم يقف على تصريحه بالسماع. ومعلوم أن من وقف وعلم حجة على من لا يعلم، والمثبت عنده زيادة علم.

وأما من فرق بين حديث العقيقة، وغيره؛ فكذلك لم يأتِ بما يشف. وليس هناك ما يمنع أن يكون الحسن سمع من سمرة غير حديث العقيقة، ولكن لم يسأله أحد عن سماعه فيه، ويؤيد هذا ما سبق قبل أسطر من تصريح الحسن بسماعه من سمرة لغير حديث العقيقة في «مسند» الإمام أحمد.

وقول من قال كيحيى القطان: أنها كتاب؛ فذلك لا يقتضي الانقطاع، بل هي محمولة على الاتصال، وبمثل ذلك استدل أبو داود ـ فيما سبق نقله عنه قبل أسطر ـ على صحة سماع الحسن من سمرة. وقد شرحه صاحب «غاية المقصود» بما يغني عن إعادته هنا، ونقله عنه العظيم آبادي مقرّاً، والله تعالى أعلم.

فخلاصة الأمر: أن سماع الحسن من سمرة صحيح، لا فرق بين حديث العقيقة وغيره، وهو كله متصل.

لكن الحسن مدلس، فيبقى النظر فيما صرح فيه بالتحديث ليحمل على الاتصال، وهذا الذي عناه الذهبي بقوله في خاتمة ترجمته في «السير» (٥٨٨/٤): «قال قائل: إنما أعرض (أهل الصحيح عن كثير مما يقول فيه الحسن: (عن فلان)، وإن كان مما قد ثبت لقيه فيه لفلان المعين؛ لأن الحسن معروف بالتدليس[1]، ويدلس عن الضعفاء؛ فيبقى في النفس من ذلك.

فإننا وإن ثبتنا سماعه من سمرة؛ يجوز أن يكون لم يسمع فيه غالب النسخة التي عن سمرة، والله أعلم».



(١) مع العلم بأن الحافظ ابن حجر قد ذكر الحسن في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين (٢٣) وهي التي قال عنها: «من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه، في جنب ما روى، كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة، كابن عيينة».

٥٥ حدَّثَنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبِ المَقَابِرِيُّ: ثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَرَّرٍ[1]، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ، بَعْدَ مَا بَعَثَهُ اللهُ نَبِيّاً».

---

٥٥ أخرج هذا الحديث:

عبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٢٩/ ٧٩٦٠). ومن طريق عبد الرزاق: أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٥١٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٣٠٠).

وأخرجه البزار في «مسنده» (٢/ ٧٤/ ١٢٣٧/ كشف الأستار)، و(١/ ٥٠٠/ ٨٦٤/ مختصر زوائد البزار) من طريق عوف بن محمد المرادي.

وأخرجه الروياني في «مسنده» (٢/ ٣٨٦/ ١٣٧١)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢١٤) من طريق علي بن هاشم بن البريد.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢١٤) من طريق سليمان بن مروان.

هؤلاء الأربعة (عبد الرزاق، وعوف، وعلي، وسليمان) عن عبد الله بن محرر، عن قتادة، عن أنس، به.

قال البزار: تفرد به عبد الله بن المحرر، وهو ضعيف جداً؛ إنما يكتب عنه ما لا يوجد عند غيره.

وقال عبد الرزاق ـ فيما نقله عنه البيهقي، وابن القيم في «تحفة الودود» (ص٢٨) ـ: إنما تركوا عبد الله بن محرر لحال هذا الحديث.

وقال ابن عدي: لا يتابع عليها.

وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٢١٤): ومن بلاياه [يعني: ابن محرر]: وساق له أحاديث، منها هذا الحديث.

وهذا إسناد منكر بمرة، بسبب عبد الله بن المحرر هذا؛ فإنه متروك هالك، قال أحمد: ترك الناس حديثه. وقال الجوزجاني: هالك. وقال الدارقطني، وجماعة: متروك. وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله؛ إلا أنه كان يكذب ولا

---

(١) في الأصل: (محرز) بالزاي، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته، وهو كما قال الحافظ (٩/ ٥٠٩): (بمهملات)، وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٧/ ٢١٧).

يعلم، ويقلب الأخبار ولا يفهم. وانظر: «الكامل» (٥/ ٢١٣)؛ و«الميزان» (٣/ ٢١٤)؛ و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٨٩)؛ و«التقريب» (٣٥٧٣).

قال البيهقي: «وقد روي من وجه آخر عن قتادة، ومن وجه آخر عن أنس، وليس بشيء».

فأما الوجه الآخر عن قتادة، والذي أشار إليه البيهقي، فهو:

ما أخرجه أبو الشيخ في «كتاب العقيقة» ـ نقلاً عن «الفتح» (٩/ ٥٠٩) ـ من طريق إسماعيل بن مسلم، عن قتادة، عن أنس، به.

قلت: لو صح هذا لكان متابعاً لابن محرر، لكنه كما قال البيهقي: «ليس بشيء». وقال الحافظ في «الفتح» (٩/ ٥٠٩): «وإسماعيل ضعيف أيضاً، وقد قال عبد الرزاق: أنهم تركوا حديث عبد الله بن محرر من أجل هذا الحديث؛ فلعل إسماعيل سرقه منه».

وأما الوجه الآخر عن أنس؛ هو:

ما أخرجه ابن أبي الدنيا في «كتاب العيال» (١/ ٢٠٨/ ٦٦).

وأخرجه ابن حزم في «المحلى» (٧/ ٥٢٨) من طريق إبراهيم بن إسحاق السراج.

وأخرجه الضياء في «المختارة» (٥/ ٢٠٥/ ١٨٣٣) من طريق أبي حاتم الرازي.

الثلاثة عن عمرو بن محمد الناقد.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ٢٩٨/ ٩٩٤) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٥/ ٢٠٥/ ١٨٣٣) ـ عن أحمد بن مسعود المقدسي.

كلاهما (عمرو الناقد، وأحمد بن مسعود) عن الهيثم بن جميل[1]، عن عبد الله بن المثنى، عن ثمامة بن عبد الله، عن أنس.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٥٩): «رواه البزار، والطبراني في

---

(١) وهو عند أبي الشيخ الأصفهاني، من طريق أبي بكر المستملي، عن الهيثم بن جميل، وداود بن المحبر. وداود ضعيف. كذا في «الفتح» (٩/ ٥٠٩). **قلت:** بل هو متروك، كما في «التقريب» (١٨١١).

«الأوسط»، ورجال الطبراني رجال الصحيح؛ خلا الهيثم بن جميل، وهو ثقة. وشيخ الطبراني أحمد بن مسعود الخياط المقدسي، ليس هو في «الميزان».».

قلت: كذا جرى الهيثمي على ظاهر الإسناد، ولكن هذا الطريق هو الآخر معلول، وقد بين علته سيد الحفاظ المتأخرين، أبو الفضل ابن حجر العسقلاني ـ رضي الله عنه ورحمه ـ فقال في «الفتح» (٩/ ٥٠٩):

«فلولا ما في عبد الله بن المثنى[١] من المقال؛ لكان هذا الحديث صحيحاً، لكن قد قال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بقوي. وقال أبو داود: لا أخرج حديثه. وقال الساجي: فيه ضعف لم يكن من أهل الحديث، روى مناكير. وقال العقيلي: لا يتابع على أكثر حديثه. قال ابن حبان في «الثقات»: ربما أخطأ. ووثقه العجلي، والترمذي، وغيرهما؛ فهذا من الشيوخ الذين إذا انفرد أحدهم بالحديث لم يكن حجة.

وقد مشى الحافظ الضياء على ظاهر الإسناد، فأخرج هذا الحديث في «الأحاديث المختارة، مما ليس في الصحيحين»، ويحتمل أن يقال: إن صح هذا الخبر، كان من خصائصه ﷺ، كما قالوا في تضحيته عمن لم يضح من أمته».

وخلاصة الأمر: أن هذا الحديث لا يثبت؛ وإنما هو بلية من بلايا ابن محرر ـ على حد قول الذهبي ـ، وقال النووي في «المجموع» (٨/ ٤٣١): «هذا حديث باطل».



(١) وقد لخص حاله في «التقريب» (٣٥٧١)، فقال: «صدوق، كثير الغلط».

٥٦ قَالَ: وَرَأَيْتُ الزبيرَ[١] يُبايعُ عَلِيّاً فِي حُشٍّ.

وَخالَفَهُ مُوْسَى بْنُ دَاوُدَ[٢]، قَالَ: رَأَيْتُ طَلْحَةَ يُبَايعُ عَلِيّاً فِي حُشٍّ[٣].

فَسَأَلهُ خَالِدُ بْنُ القَاسِمِ[٤]، عَنْ هَذَا الحَدِيْثِ؟ قَالَ: لَيْسَ مِنْ صَحِيْحِ حَدِيْثِ هُشَيْمٍ، وَالحَسَنُ لَمْ يَرَ عَلِيّاً؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَآهُ بِالمَدِيْنَةِ، وَهُوَ غُلَامٌ.

---

٥٦ أسند هذا النص باختصار: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٣١ ـ ٣٢) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن المديني: ابن العراقي في «التحفة» (ص٨٢)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٦٧).

وقول الحسن: (رأيت الزبير. . .) أخرجه الطبري في «تاريخ الرسل والملوك» (٤/ ٤٢٩) في حوادث سنة (٣٥)، عن محمد بن سنان الفزاري، عن إسحاق بن إدريس، عن هشيم، عن حميد، عن الحسن؛ قال: رأيت الزبير بايع عليّاً، في حُش من حشان المدينة.

وإسحاق بن إدريس؛ هو الأسواري البصري. تركه ابن المديني. وقال فيه البخاري: تركه الناس، وقال مرة: سكتوا عنه! وقال ابن معين: كذاب، يضع الحديث. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. وضعفه النسائي، وغيره.

انظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٣٨٢)؛ و«الأوسط» (٢/ ٣١٨/ زنجويه)؛ و«ضعفاء» النسائي (ص١٨)؛ و«تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٤/ ٢٥٠ ـ ٣٣٥)؛

---

(١) في الأصل: (ابن الزبير)، وهو خطأ، صوابه ما أثبته من المصادر التي نقلت كلام ابن المديني. وأخرجت النص.

(٢) سبقت ترجمته في آخر هامش في التعليق على الفقرة (٤١).

(٣) الحش ـ بضم المهملة، وتشديد المعجمة ـ: هو البستان. وانظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (١/ ١٧٦).

(٤) هو: خالد بن القاسم المدائني، أبو الهيثم. قال فيه يعقوب بن شيبة: «صاحب حديث، متقن، متروك الحديث، كل أصحابنا مجمع على تركه؛ سوى ابن المديني، فإنه كان حسن الرأي فيه!». كذا قال يعقوب، عن ابن المديني. وخالفه البخاري، فقال: «تركه عَليّ، والناس». فقد يكون ابن المديني كان حسن الرأي فيه بادئ الأمر، مغترّاً بحفظه وإتقانه، ثم لما انكشف له أمره، تركه. ويكون ما هنا من محاورته لعلي قبل انكشاف أمره. والله أعلم. وانظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٦٣٧ ـ ٦٣٨).

....

و«سؤالات البرذعي» (٢/ ٥٤٣)؛ و«ضعفاء» ابن الجوزي (١/ ٩٩).

وقد خالف إسحاق بن إدريس هذا، عبد الله بن مهدي؛ فرواه عن هشيم، عن حميد، عن أنس، قال: رأيت طلحة بن عبيد الله بايع عليّاً....

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨/ ٤٥٥) عن الحسين بن عبد الله القطان، عن نوح بن حبيب، عن عبد الله بن مهدي... فذكره.

ولم أقف لعبد الله بن مهدي هذا على ترجمة، فيما بين يدي من المصادر. اللهم إلا أن يكون تصحيفاً صوابه: (عبد الرحمٰن بن مهدي) فهو إمام ثقة حجة، سبقت ترجمته في الفقرة (٤)، والله أعلم.

وقد أحسن ابن المديني صنعاً حين قال: «إن هذا ليس من صحيح حديث هشيم»! وعليه فلم يثبت به رؤية الحسن لعلي؛ اللهم إلا أن يكون رآه بالمدينة وهو غلام. والله تعالى أعلم.



٥٧ الحَسَنُ رَأَى أُمَّ سَلَمَةَ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهَا، وَكَانَ صَغِيْراً، وَكَانَتْ أُمُّ الحَسَنِ تَخْدُمُ أُمَّ سَلَمَةَ، وَقَدْ رَوَتْ عَنْهَا.

---

٥٧ نقل هذه الفقرة عن ابن المديني: العلائي في «جامع التحصيل» (ص١٦٣) بنوع اختصار.

ولم أعثر على أحد خالف ابن المديني في عدم سماع الحسن منها رضي الله عنها.

وأقول: الحسن إنما يروي عن أم سلمة رضي الله عنها، بواسطة أمه خيرة، وكانت مولاة لأم سلمة، أو بواسطة ضبة بن محصن.

وفي «صحيح» مسلم، في كتاب الفتن وأشراط، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء (٤/٢٢٣٦/٢٩١٦) حديث خالد الحذاء، وابن عون، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة: **«تقتل عمَّاراً الفئة الباغية»**.

وروايته بواسطة ضبة: أيضاً في «صحيح» مسلم في كتاب الإمارة. (١٨٥٤).



٥٨ الحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيْ مُوْسَى الأَشْعَرِيِّ، وَكَانَ بِالبَصْرَةِ زَمَنَ عُمَرَ.

---

٥٨ أسند هذا النص عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٣٧/رقم ١١٧) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن المديني: ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٨٤)، والبوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٣١٥/ ١٥٣٢)، وابن حجر في «التهذيب»» (٢/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨).

وقد وافق ابن المديني على القول بعدم سماع الحسن من أبي موسى الأشعري:

١ ـ الإمام أحمد. كما في «التمهيد» (١٥/ ٩٣).

٢ ـ أبو حاتم الرازي. كما في «المراسيل» لابنه.

٣ ـ أبو زرعة الرازي. كما في «المراسيل».

٤ ـ الترمذي. كما في «سننه» كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ما جاء في العرض (٤/ ٦١٧/ ٢٤٢٥).

٥ ـ ابن عبد البر كما في «التمهيد» (١٥/ ٩٤).

٦ ـ الدارقطني. كما في «السنن» (١/ ١٠٢) ـ ونقله عنه الزيلعي في «النصب» (١/ ٢٠).

ولم أقف لهم على مخالف، والله تعالى أعلم.

* * *

٥٩ حَدِيْثُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْأَلِ الإِمَارَةَ».

وَرَوَى أَشْعَثُ، عَنِ الحَسَنِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ سَمُرَة، بِكَابُلٍ[1].

---

٥٩ يشير ابن المديني بذكر حديث: «**لا تسأل الإمارة**»، إلى ثبوت سماع الحسن من عبد الرحمٰن بن سمرة، وذلك لتصريح الحسن في هذا الحديث بالسماع منه، وثبوت ذلك التصريح عنه من طرق صحيحة.

وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الأيمان والنذور، باب قول الله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ (١١/ ٥٢٥/ ٦٦٢٢/ الفتح) قال: حدثنا أبو النعمان محمد بن الفضل.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الأيمان، باب ندب من حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها، أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه (٣/ ١٢٧٣ ـ ١٢٧٤/ ١٦٥٢) قال: حدثنا شيبان بن فروخ.

كلاهما قال: حدثنا جرير بن حازم: حدثنا الحسن: حدثنا عبد الرحمٰن بن سمرة، قال: قال النبي ﷺ: **«يا عبد الرحمٰن بن سمرة! لا تسأل الإمارة، فإنك إن أوتيتها عن مسألة؛ وكلت إليها، وإن أوتيتها من غير مسألة؛ أُعنت عليها. وإذا حلفت على يمين، فرأيت غيرها خيراً منها؛ فكفِّر عن يمينك، وأت الذي هو خير»**.

وأما قوله بعد ذلك: (وروى أشعث، عن الحسن، قال: كنا مع عبد الرحمٰن بن سمرة، بكابل). فهو كسابقه، إشارة إلى لقاء الحسن البصري لعبد الرحمٰن بن سمرة؛ حيث كان معه في غزو كابل. وهذا مما يؤكد سماعه منه هنالك.

وقد أخرج قول الحسن: (كنا مع عبد الرحمٰن بن سمرة، بكابل) الإمام أحمد في «مسنده (٣٤/ ٢٣١/ ٢٠٦٢٩) فقال: حدثنا حسين [هو ابن محمد المروذي]:

---

(١) كابل: بضم الباء الموحدة، ولام. وهي ولاية بين الهند وغزنة. ونسبته إلى الهند أولى. وقد غزاها المسلمون في أيام بني مروان، وافتتحوها، وأهلها مسلمون. وانظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٧/ ١١١). وهي الآن عاصمة دولة أفغانستان.

....

حدثنا المبارك [هو ابن فضالة]، عن الحسن: حدثنا عبد الرحمٰن بن سمرة القرشي ـ ونحن بكابل ـ قال: قال لي رسول الله ﷺ: **«يا عبد الرحمٰن! لا تسأل الإمارة..»**، فذكر الحديث.

والمبارك بن فضالة، مدلس، وقد عنعن هنا؛ لكنه صرح بالسماع من الحسن لهذا الحديث في «المسند» أيضاً (٢٠٦٢٢/٢٢٦/٣٤) قال أحمد: حدثنا هاشم بن القاسم: حدثنا المبارك: حدثنا الحسن؛ فذكره.

وقد وافق ابن المديني على إثبات سماع الحسن من عبد الرحمٰن بن سمرة:

١ ـ البخاري. وقد سبق إخراجه هذه النسخة، في «صحيحه»، ومذهبه في ثبوت السماع مشهور.

٢ ـ مسلم. وقد أخرجها في «صحيحه»، وشرط الصحيح الاتصال!

٣ ـ البرديجي. وقد نقله عنه العلائي في «الجامع» (١٦٥)، وعنه ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٨٨). ولم أقف لهم على مخالف، والله أعلم.



٦٠ [سُئِلَ][(١)] عَنْ حَدِيْثِ سُرَاقَةَ: فِيْ طَلَبِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: رَوَى مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ سُرَاقَةَ ـ الحَدِيْثُ الطَّوِيْلُ ـ: أَنَّ سُرَاقَةَ خَرَجَ يَطْلُبُ النَّبِيَّ ﷺ، وَجَعَلَ فِيهِ مِائَةَ بَدَنَةٍ.

وَرَوَى الحَسَنُ بْنُ أَبِي الحَسَنِ: أَنَّ سُرَاقَةَ حَدَّثَهُمْ، فِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، وَهُوَ إِسْنَادٌ يَنْبُوْ[(٢)] عَنْهُ القَلْبُ: أَنْ يَكُوْنَ الحَسَنُ سَمِعَ مِنْ سُرَاقَةَ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ [مَعْنَى (حَدَّثَهُمْ): حَدَّثَ][(٣)] النَّاسَ؛ فَهَذَا أَشْبَهُ. [ل٥/ب].

---

٦٠ أسند قول ابن المديني في رواية الحسن عن سراقة ـ بحروفه ـ: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٤٠/ رقم ١٢٨) عن ابن البراء، عن ابن المديني، وعلقه عن ابن المديني: العلائي في «الجامع» (ص١٦٣)، وابن العراقي في«التحفة» (ص٨٥)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٦٨).

وأما حديث الزهري، عن عبد الرحمٰن بن مالك، عن سراقة ـ والذي ساقه ابن المديني ههنا، ليدلل به على ضعف حديث علي بن زيد بن جدعان، والذي فيه تصريح الحسن بالسماع من سراقة ـ فأخرجه:

البخاري في «الصحيح» في كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة (٧/ ٢٨١/ ٣٩٠٦) عن يحيى بن بكير.

وأخرجه يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٩٥) ـ ومن طريقه: الحاكم في «المستدرك» في كتاب معرفة الصحابة، باب خلافة أبي بكر بتأييد عمر بعد النبي ﷺ (٤/ ١١/ ٤٤٨٢) ـ من طريق سعيد بن عفير. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

وأخرجه البيهقي في «الدلائل» (٢/ ٤٨٥) من طريق أبي صالح.

---

(١) ليست في الأصل، والسياق يقتضيها، والله أعلم.

(٢) (ينبو عنه) يعني: لا يطمئن إليه. وهو مأخوذ من النَّبْوَةِ، يقال: نبا جنبي عن الفراش: لم يطمئن عليه. وانظر: «لسان العرب» لابن منظور (٦/ ٤٣٣٢ ـ ٤٣٣٣).

(٣) في الأصل: «عزا حدثهم حديث)، وأظنه تصحيفاً، والمثبت من «المراسيل»، و«تهذيب التهذيب»، وفي «تحفة التحصيل»: (حدثهم حديث). والله أعلم.

الثلاثة: عن الليث بن سعد، عن عقيل بن خالد الأيلي.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٥/ ٣٨٤/ ٩٧٤٣) ـ وعنه أحمد في «المسند» (٢٩/ ١٢٨/ ١٧٥٩١) ـ عن معمر. ومن طريق عبد الرزاق أخرجه ابن حبان في «الصحيح» في كتاب التاريخ، باب فصل في هجرته ﷺ إلى المدينة، وكيفية أحواله (١٤/ ١٨٤/ ٦٢٨٠)؛ وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٢٧٥/ ١٠٣٠)؛ والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ١٣٢/ ٦٦٠١).

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتاب الهجرة، باب تعاقب سراقة رسول الله ﷺ، وَسَوْخ يدي فرسه عند رؤيته ﷺ (٣/ ٥٣٩/ ٤٣٢٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٢٧٥/ ١٠٣٠) من طريق عبد الله بن معاذ الصنعاني عن معمر. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

وعزاه الحافظ في «الفتح» (٧/ ٢٨٣) للإسماعيلي من طريق معمر.

وأخرجه المعافى النهرواني في «الجليس الصالح الكافي» ـ كما في «الفتح» (٧/ ٢٨٣) ـ؛ والطبراني في «الكبير» (٧/ ١٣٥/ ٦٦٠٣) من طريق صالح بن كيسان.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ١٣٣/ ٦٦٠٢)؛ وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٢٧٤)؛ والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٤٨٧)؛ والمزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٧٩) من طريق موسى بن عقبة.

وأخرجه أبو نعيم الأصفهاني في «دلائل النبوة» (ص٢٧٧)؛ والحاكم في «الإكليل». ـ كما في «الفتح» (٧/ ٢٨٣) ـ من طريق محمد بن إسحاق بن يسار.

هؤلاء الخمسة (عقيل، ومعمر، وموسى بن عقبة، وأبي صالح، وابن إسحاق) عن الزهري، عن عبد الرحمٰن بن مالك ـ وهو ابن أخي سراقة ـ عن عمه سراقة.

وأما حديث علي بن زيد بن جدعان، عن الحسن: أن سراقة حدثهم. فلم أقف على هذا الطريق إلا عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ٣٤٤) قال: حدثنا أسود بن عامر، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن سراقة بن مالك المدلجي حدثهم: أن قريشاً جعلت في رسول الله ﷺ، وأبي بكر، أربعين أُوقِيَّة. . . الحديث.

وهذا إسنادٌ إلى الحسن ضعيف، وعلته: علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، سَيِّءُ الحفظ، ولا يعتمد على مثله في إثبات سماع، أو ما شابهه، لاحتمال أن يكون وهماً من أوهامه، ؛ أداه إليه سوء حفظه. وقد سبقت ترجمته في هامش (١) في الفقرة (٣٣).

ولهذا قال ابن المديني: «وهو إسناد ينبو عنه القلب...».

وقال أحمد بن حنبل: لما سئل: سمع الحسن من سراقة؟ فقال: «لا! هذا علي بن زيد يرويه!!. كأنه لم يقنع به».

وحتى على افتراض صحة رواية علي بن زيد هذه عن الحسن، وثبوت قول الحسن: (أن سراقة بن مالك حدثهم). فإنه والحال هذه، يقال فيها ما سبق وقيل عند قول الحسن: (خطبنا ابن عباس). وقد قال البزار ـ كما في «نصب الراية» (١/ ٩٠) ـ: «وروى الحسن عن جماعة لم يدركهم، وكان صادقاً متأولاً في ذلك، فيقول:(حدثنا)، و(خطبنا)؛ ويعني قومه الذين حدثوا، وخطبوا بالبصرة»، والله أعلم.

ولهذا قال ابن المديني: «إلا أن يكون [معنى (حدثهم): حدث] الناسَ؛ فهذا أشبه».

وقد وافق ابن المديني، على نفي سماع الحسن من سراقة:

١ ـ الإمام أحمد. ففي «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (٢/٤٨/ ١٥١١)، و«المراسيل»: سئل: سمع الحسن من سراقة؟ قال: هذا علي بن زيد يرويه. كأنه لم يقنع به.

٢ ـ أبو داود السجستاني. كما في «سؤالات الآجري لأبي داود» (ص٣٤٧/ رقم٥٥٦).

ولم أقف على أحدٍ خالف في هذا، والله تعالى أعلم.

* * *

٦١ وَسُئِلَ عَنْ حَدِيْثِ الأَسْوَدِ، وَهُوَ ابْنُ سَرِيْعٍ: «بَعَثَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَكْثَرُوا القَتْلَ».

فَقَالَ: إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ؛ رِوَايَةُ الحَسَنِ عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ سَرِيْعٍ، وَالحَسَنُ عِنْدَنَا لَمْ يَسْمَع مِنَ الأَسْوَدِ؛ لأَنَّ الأَسْوَدَ خَرَجَ مِنَ البَصْرَةِ أَيامَ عَلِيٍّ، وَكَانَ الحَسَنُ بِالمَدِيْنَةِ.

فَقُلْتُ لَهُ: المُبَارَكُ ـ يَعْنِي: ابْنَ فَضَالَةَ ـ يَقُوْلُ = فِيْ حَدِيْثِ الحَسَنِ، عَنِ الأَسْوَدِ: أَتَيْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّيْ حَمِدْتُ رَبِّي بِمَحَامِدَ = : أَخْبَرَنِي الأَسْوَدُ.

فَلَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى المُبَارَكِ فِي ذَلِكَ.

---

٦١ أما حديث الحسن، عن الأسود: (بعث رسول الله ﷺ سرية، فأكثروا القتل)، فرواه عن الحسن أحد عشر نفساً، ممن وقفت عليهم، وهم:

[١] قتادة بن دعامة السدوسي. أخرجه: أحمد في «مسنده» (٢٤/ ٣٥٤/ ١٥٥٨٨) ـ ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٤/ ٢٤٧/ ١٤٤٥) ـ عن يونس بن محمد المؤدب، عن أبان بن يزيد العطار.

ومن طريق يونس المؤدب، أخرجه: الحاكم في «المستدرك» في كتاب الجهاد، باب ما من نسمة تولد إلا على الفطرة (٢/ ٤٥٧/ ٢٦١٢)، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. والطبراني في«الكبير» (١/ ٢٨٥/ ٨٣٣).

وأخرجه أحمد (٢٦/ ٢٢٧/ ١٦٢٩٩)؛ والطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٥/ ٨٣٢) من طريق سعيد بن أبي عروبة.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٣٧٦/ ١١٦٢) من طريق شيبان بن عبد الرحمٰن النحوي.

الثلاثة (أبان العطار، وشيبان، وابن أبي عروبة) عن قتادة، عن الحسن، عن الأسود.

[٢] يونس بن عبيد. واختلف عليه، فرواه هشيم عنه مصرحاً بسماع الحسن من الأسود، وخالفه خمسة من أصحاب يونس.

فأما حديث هشيم، عن يونس، عن الحسن حدثنا الأسود!:

فأخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب السير، باب النهي عن قتل ذراري المشركين (٨/ ٢٣/ ٨٥٦٢).

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٥٠٥)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٤/ ٢٧٤/ ١٤٤٤) من طريق المحاملي.

كلاهما (النسائي، والمحاملي) عن زياد بن أيوب.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتاب الجهاد، باب ما من نسمة تولد إلا على الفطرة (٢/ ٤٥٧/ ٢٦١٢)، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٧٧) من طريق عمرو بن عون.

كلاهما (زياد، وابن عون) عن هشيم، عن يونس، عن الحسن: حدثنا الأسود.

وخالف هشيماً في هذا التصريح:

١ ـ إسماعيل ابن علية. أخرجه أحمد في «المسند» (٢٤/ ٣٥٦/ ١٥٥٨٩). وأخرجه الحازمي في «الاعتبار» (ص٤٩٤ ـ ٤٩٥) من طريق أبي عبيد. كلاهما عن إسماعيل.

٢ ـ أبو إسحاق الفزاري. أخرجه الدارمي في «السنن» في كتاب السير، باب النهي عن قتل النساء والصبيان (٣/ ١٦٠١/ ٢٥٠٦) عن عاصم بن يوسف. وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٦٣) من طريق الحارث بن أبي أسامة، عن معاوية بن عمرو. كلاهما عن أبي إسحاق الفزاري. قال أبو نعيم: حديث الأسود مشهور ثابت!

٣ ـ يزيد بن زريع. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٤/ ٨٢٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٣٧٥/ ١١٦٠) كلاهما من طريق يزيد بن زريع.

٤ ـ عبد الوهاب بن عطاء. أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٧٧) من طريق أحمد بن عبيد بن ناصح، عن عبد الوهاب.

٥ ـ سعيد بن أبي عروبة. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٥/ ٨٣٢) من طريق

عثمان بن حفص التومني، عن سلام، عن سعيد بن أبي عروبة.

وعندئذ؛ يقال: إن هشيماً، ولو كان ثقة ثبتاً، فقول هؤلاء الخمسة الثقات الأثبات أولى من قوله، وروايتهم أصح من روايته، فيغلب على ظني أن ذكر لفظ السماع في رواية يونس غير محفوظ. وأن الصواب في رواية يونس ما رواه عنه هؤلاء الخمسة الأثبات، وهو العنعنة، والله أعلم.

[٣] السَّرِيُّ بن يحيى، أبو الهيثم. أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٤٤٥)، و«الأوسط» (١/ ١١٤/ زنجويه) (١/ ١٩٠/ الخفاف) عن مسلم بن إبراهيم. ومن طريق مسلم بن إبراهيم، أخرجه: ابن حبان في «الصحيح» كتاب الإيمان، باب الفطرة (١/ ٣٤١/ ١٣٢)، والطبرني في «الكبير» (١/ ٢٨٣/ ٨٢٧)، ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (٤/ ٢٤٩/ ١٤٤٦).

وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/ ١٦٣) من طريق عمرو بن الربيع.

كلاهما (مسلم، وعمرو) عن السري بن يحيى أبي الهيثم. عن الحسن: حدثنا الأسود. وخالفهما محمد بن جعفر غندر فعنعنه، وهذا: أخرجه أحمد في «المسند» (٢٦/ ٢٣١/ ١٦٣٠٣) عن محمد بن جعفر غندر.

فالأشبه هنا أن يكون المحفوظ عن السري، هو التصريح بالسماع. وذلك لاتفاق اثنين من الثقات من أصحابه عليه، والله أعلم.

[٤] أشعث بن عبد الملك. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٤/ ٨٣٠) من طريق إسحاق بن راهويه، عن النضر بن شميل.

وأخرجه كذلك (١/ ٢٨٤/ ٨٣٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٣٧٥/ ١١٦١) من طريق إبراهيم المقدمي، عن سعيد بن عامر.

كلاهما عن أشعث بن عبد الملك، عن الحسن، عن الأسود.

[٥] عمارة بن أبي حفصة. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٤/ ٨٣١) عن البزار، وهو من طريق حسان بن إبراهيم، عن ابن جريج، عن عمارة بن أبي حفصة، عن الحسن، عن الأسود.

[٦] مبارك بن فضالة. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٤/ ٨٣٠) من طريق

يعلى بن عباد بن يعلى، عن المبارك، عن الحسن، عن الأسود.

[٧] المعلى بن زياد. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٥/ ٨٣٤)، و«الأوسط» (٢/ ٢٨٠/ ١٩٨٤) من طريق محمد بن عبيد بن حساب، عن حماد بن زيد، عن المعلى بن زياد، عن الحسن، عن الأسود.

قال الطبراني في «الأوسط»: لم يرو هذا الحديث عن المعلى بن زياد؛ إلا حماد بن زيد، تفرد به ابن حساب.

[٨] هشام بن حسان. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٥/ ٨٣٢) من طريق عثمان بن حفص التومني، عن سلام، عن سعيد بن أبي عروبة، عن الحسن، عن الأسود.

[٩] عنبسة الغنوي. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٥/ ٨٣٥) من طريق محمد بن سلام، عن عبد الوهاب، عن عنبسة، عن الحسن، عن الأسود.

[١٠] إسحاق بن الربيع. أخرجه أبو يعلى في «مسنده» من طريق أبي حمزة العطار، عن إسحاق، عن الحسن، عن الأسود.

[١١] من سمع الحسن. أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» في كتاب الجامع (١١/ ١٢٢/ ٢٠٠٩٠) عن معمر، عمن سمع الحسن، عن الحسن، عن الأسود.

فهؤلاء أحد عشر رجلاً رووه عن الحسن، لم ينسب للحسن التصريح بالسماع من الأسود؛ إلا واحد منهم، هو السري بن يحيى، على اختلاف عليه فيه. وأما يونس بن عبيد، فقد سبق وبينت أن المحفوظ عنه، هو العنعنة، وأن هشيماً وحده تفرد عن يونس، وصرح بسماع الحسن من الأسود. فمقتضى القواعد أن تكون رواية هشيم شاذة، والمحفوظ رواية الجماعة، وهم خمسة كما تقدم، عن يونس عن الحسن بالعنعنة. ولهذا فالذي تفرد من بين أصحاب الحسن، ونسب للحسن التصريح بالسماع من يونس، إنما هو السري بن يحيى، وهو وإن كان ثقة ثبتاً، إلا أن مخالفة تسعة من الرواة له، فيهم أثبت أصحاب الحسن ـ يونس بن عبيد ـ؛ هذه المخالفة تضره، وتزحزح روايته من الحفظ إلى الشذوذ؛ أو النكارة.

وبناءً على كل ما سبق، فالصحيح الثابت عن الحسن في هذا الحديث، هو

....

عدم ثبوت التصريح بالسماع. وإنما رواه بالعنعنة عن الأسود، والله أعلم.

وأما حديث المبارك بن فضالة، عن الحسن، أخبرني الأسود بن سريع....

فهذا أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٠٠/٨٦٨)، وفي «التاريخ الأوسط» (١/ ١١٤/ زنجويه)، و(١/ ١٩٠/ الخفاف) عن موسى بن إسماعيل.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦/ ٨٣٦) ـ ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٤/ ٢٥٢/ ١٤٥٢) ـ عن البزار، عن محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن عقيل، عن أبي عاصم.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٢/ ٨١٩) عن محمد بن يحيى المروزي، عن سعيد بن سليمان.

وأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١٨/ ١٣) عن الحسن بن سهل بن عبد العزيز، عن مسلم بن إبراهيم.

أربعتهم عن المبارك بن فضالة، عن الحسن.

وقد ورد التصريح بالسماع فيما رواه البخاري في «الأدب»، و«الأوسط». وعند الباقين بالعنعنة!!

ويظهر ـ والله أعلم ـ أن التصريح والعنعنة، كلاهما ثابت عن المبارك بن فضالة، وذلك لثقة، وتساوي من روى عنه الوجهين، والله أعلم.

ولكن ابن المديني لم يعتبر بهذا التصريح من المبارك؛ لأن المبارك رَفَّاع على حَدِّ ما رواه أبو طالب، عن أحمد بن حنبل: «كان مبارك بن فضالة يرفع حديثاً كثيراً، ويقول في غير حديث، عن الحسن البصري: حدثنا عمران، وحدثنا ابن مغفل. وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك»[1].

وقول أحمد هذا الذي رواه أبو طالب، يمكن الجمع بينه وبين ما رواه عنه المروذي: سألته عن مبارك بن فضالة؟ قال: «ما روي عن الحسن يحتج به»[2]. وذلك بحمل الثاني على ما لم يخالف فيه الأرجح منه من أصحاب الحسن؛ إذ إن

(١) «السير» (٧/ ٢٨١).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» برواية المروذي (١١١/رقم ١٨٢).

ما رواه المروذي عام في الاحتجاج بما رواه المبارك عن الحسن، ولكن ما رواه أبو طالب يخصص هذا العموم، فيستثنى من رواية المبارك، عن الحسن، ما خالف فيه المبارك من هو أرجح منه من أصحاب الحسن، فرفع ما وقفوه، أو وصل ما أرسلوه. وما معنا الآن؛ فمن النوع المخصوص، الذي قصده أحمد في رواية أبي طالب عنه، والله تعالى أعلم.

ولهذا قال ابن المديني: «والحسن عندنا لم يسمع من الأسود؛ لأن الأسود خرج من البصرة أيام علي، وكان الحسن بالمدينة».

وحتى لو صح التصريح، عن الحسن بسماعه من الأسود، سواء من طريق المبارك أو غيره؛ فعلى افتراض ذلك، فإنه يحمل على ما حمل عليه قوله: (خطبنا ابن عباس). والله أعلم.

وقد وافق ابن المديني، على نفي سماع الحسن من الأسود:

١ ـ ابن معين. ففي «تاريخه» برواية الدوري (٤٠٩٤ ـ ٤٥٩٩) قال: «لم يسمع من الأسود بن سريع».

٢ ـ أبو داود. ففي «سؤالات الآجُرِّي لأبي داود» (ص٢٨٣ ـ ٢٧٤) قال: سألت أبا داود: سمع الحسن من الأسود بن سريع؟ قال: لا! قال: الأسود بن سريع، لما وقعت الفتنة بالبصرة، ركب البحر؛ فلا يدري ما خبره. سمعت أبا داود يقول: ما أرى الحسن سمع من الأسود بن سريع».

٣ ـ عبد الباقي بن قانع. قال في «معجم الصحابة» (٢/ ٢٦٦/ رقم ٧٨٦): «ولم يدرك الحسن أيضاً الأسود بن سريع».

٤ ـ البزار. وذلك فيما نقله الزيلعي في (كتاب الطهارات) من «نصب الراية» (١/ ٩٠)، عن «البحر الزخار»، وفيه قوله: «وكذلك قال: حدثنا الأسود بن سريع، والأسود قدم يوم الجمل؛ فلم يره».

٥ ـ ابن منده. فيما نقله المزي في «التهذيب» (٦/ ٩٥)، وأقره ابن حجر في «تهذيبه» (٢/ ٢٦٨).

ولم أقف على أحد خالف ابن المديني، ومن معه في نفي سماع الحسن من

الأسود؛ اللهم إلا ما كان من العلامة الشيخ أبي الأشبال أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ فإنه قال في تحقيقه الصحيح «ابن حبان» بترتيب ابن بلبان (ص٢٩٩ ـ ٣٠٠/ حديث ١٣٢):

«وقد تكلم العلماء في سماع الحسن البصري من الأسود بن سريع، وقلد بعضهم في ذلك بعضاً، تبعوا كلمة لعلي بن المديني، قال: «لم يسمع من الأسود بن سريع؛ لأن الأسود خرج من البصرة أيام علي»... بل رجح الحافظ في ترجمة الأسود... «أن الحسن وأقرانه لم يلحقوه»! وهذا كله استنباط من أخبار لم تثبت. والثبت أن الحسن سمع منه، وهو الذي رجحه البخاري بإشارته في «تاريخيه» عند روايته، إذ قال فيها السري بن يحيى: «حدثنا الحسن: حدثنا الأسود». وما كان الحسن كذاباً في ادعائه السماع، وحاشاه من ذلك. وقد تابع السري في حكاية سماع الحسن من الأسود ثقة حافظ، هو يونس بن عبيد في رواية الحاكم وعنه البيهقي. وتبعهما على رواية سماع الحسن منه ثقة آخر، هو المبارك بن فضالة. فقد روى ابن أبي حاتم في كتاب «المراسيل» قال: «.. [وذكر نص كلام ابن المديني، وفي آخره] ولم يعب[1] على مبارك في ذلك»....» انتهى كلام أبي الأشبال.

قلت: وكلامه ـ رحمه الله تعالى ـ لا يخلو من نظر شديد. ولي عليه ملاحظات، منها:

١ ـ قوله في حق العلماء الذين نفوا سماع الحسن من الأسود (وقلد بعضهم بعضاً، تبعوا كلمة لابن المديني) هذا تخمين وظن، ليسا في محلهما. ولو وقف أبو الأشبال على كلام ابن معين، وأبي داود، وابن قانع، والبزار، وابن منده؛ لما قال هذا الكلام. فليس في كلام أحد منهم ما يفيد أنه اطلع على قول الآخر، وإنما هو اتفاق المَلَكة الصحيحة، بالنظر من كل منهم في ما يقتضي نفي السماع، حسب

(١) وهكذا وقعت (يعب) في نسخة «المراسيل» المطبوعة بالهند، وهي تصحيف مفسد للمعنى، والصواب كما أثبته هنا في «علل» ابن المديني، وكما في مخطوطة «المراسيل» العتيقة: (يعتمد)، والله أعلم.

الاصطلاح المتعارف عليه بينهم؛ تلك الملكة التي تكاد تجعل هذا العلم إلهاماً ـ كما وقع لأبي زرعة في قصته الشهيرة في ذلك ـ.

٢ ـ قوله: (وما كان الحسن كذاباً في ادعائه السماع، وحاشاه من ذلك) لا طائل تحته، فإن هذا إنما يقال لو ثبت التصريح بالسماع عن الحسن، ودون ذلك خرط القتاد.

وما تعلق به أبو الأشبال من ورود التصريح عن الحسن بالسماع من الأسود = وذلك في رواية السري بن يحيى، ويونس بن عبيد، والمبارك بن فضالة، ثلاثتهم عن الحسن، وكلهم ثقات = فهو تعلق بما لا يفيد ولا ينفع في هذا الموطن؛ فإن السري بن يحيى أول الذين ورد عنهم التصريح بالسماع هذا؛ قد خالفه تسعة من أصحاب الحسن، فيهم أوثق الناس وأثبتهم عن الحسن، وعنعنوه ـ كما سبق تفصيله في مطلع هذه التعليقة! ـ.

وأما يونس بن عبيد ثانيهم؛ فلم يثبت هذا التصريح عنه أصلاً، وقد تفرد بذكره هشيم عنه، وخالف هشيماً خمسة من ثقات أصحاب يونس كما تقدم تفصيله. وأما ثالثهم المبارك بن فضالة، فلم يحتمل منه الأئمة ذلك، فردوه، منهم أحمد، وابن المديني، وقد سبق ذلك كذلك.

وحتى لو سلمنا جدلاً أن الحسن ثبت عنه التصريح، مع ثبوت عدم سماعه عند الجماهير من أهل العلم؛ فليس في هذا ما يسم الحسن بالكذب، وإنما يتأوله العلماء على ما سبق في قوله: (خطبنا ابن عباس)!! وأمثاله، وقد سبق كلام ابن المديني، والبزار في ذلك مراراً.

وبهذا يظهر مدى شفوف نظر الأئمة المتقدمين، في أحكامهم على الرواة، وإثبات ونفي سماعاتهم. وأنه لا يحسن الاعتراض عليهم بمجرد الظن، وعدم الوقوف على ما وقفوا عليه. والله الموفق، لا رب سواه.

❊ ❊ ❊

٦٢ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ الضَّحَّاكِ بْنِ سُفْيَانَ شَيْئاً.

وَسُئِلَ عَنْ حَدِيْثِ الضَّحَّاكِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا طَعَامُكَ؟».

قَالَ: حَدِيْثٌ بَصْرِيٌّ، إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ؛ لأَنَّ الحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الضَّحَّاكِ، فَكَانَ الضَّحَّاكُ يَكُونُ بِالبَوَادِيْ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.

---

٦٢ أسند قول ابن المديني ـ مختصراً ـ: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٤٢/ رقم ١٣٩) عن ابن البراء، عن ابن المديني، وعلقه عن ابن المديني: العلائي في «الجامع» (ص١٦٣)، وابن العراقي في «التحفة» (ص٨٥)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٦٨). وأما الحديث: (ما طعامك)، فأخرجه:

أحمد في «مسنده» (٢٥/ ٢٤/ ١٥٧٤٧) عن أحمد بن عبد الملك.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٩٩/ ٨١٣٨) وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٢٩/ ٤٦٩) من طريق مسدد بن مسرهد.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٢٩/ ٥٦٥٣) من طريق عبد الله بن الجراح.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (ص٢٠٣/ رقم ٢١٠) عن خالد بن خداش.

أربعتهم، عن حماد بن زيد، عن علي بن جدعان، عن الحسن، عن الضحاك بن سفيان الكلابي: أن رسول الله ﷺ قال له: **«يا ضحاك! ما طعامك؟»** قال: يا رسول الله اللحم واللبن. قال: (ثم يصير إلى ماذا؟)، قال: إلى ما قد علمت. قال: **«فإن الله ـ تبارك وتعالى ـ ضرب ما يخرج من ابن آدم مثلاً للدنيا»**. هذا لفظ أحمد.

قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٧٨/ ٣١٨٠): رواه أحمد، ورواته رواة الصحيح؛ إلا علي بن زيد بن جدعان.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٢٨٨): رواه أحمد، والطبراني، ورجال الطبراني رجال الصحيح؛ غير علي بن زيد بن جدعان، وقد وُثِّقَ.

كذا قال؛ وهو يوهم أن رجال أحمد ليسوا كذلك، وليس بذاك؛ فإن أحمد بن

عبد الملك بن قدامة، شيخ أحمد، من رجال البخاري[١] كذلك! وبقية الإسناد هو هو الذي عند الطبراني!!

وقد أبان المنذري، والهيثمي علة واحدة من علل هذا الإسناد، وهي ضعف علي بن زيد بن جدعان، وبقيت علة أخرى، هي الانقطاع بين الحسن، والضحاك، وهي التي أبانها إمامنا ابن المديني، بقول: «حديث بصري، إسناده منقطع؛ لأن الحسن لم يسمع من الضحاك، فكان الضحاك يكون بالبوادي، ولم يسمع منه». والله أعلم.

❉ ❉ ❉

(١) روى عنه البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير، باب الشجاعة في الحرب والجبن (٢٨٢٠) حديث أنس: كان النبي ﷺ أحسن الناس، وأشجع الناس... الحديث.

٦٣ سَمِعَ مِنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ.

---

٦٣ وافق ابن المديني على إثبات سماع الحسن بن جندب:

١ ـ البخاري في «صحيحه»، فقد أخرج للحسن بن جندب مصرحاً بسماع الحسن من جندب. وهذا قاض بثبوت سماع الحسن منه، على ما يقتضيه شرطه ومذهبه.

٢ ـ مسلم بن الحجاج. وقد أخرج له في «صحيحه» كذلك، وهذا قاض بسماع الحسن من جندب، والله أعلم.

وهذا الحديث الذي أخرجاه، هو ما رواه البخاري في «صحيحه» كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣٤٦٣/ الفتح) من طريق جرير بن عبد الحميد.

ورواه مسلم في كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه (١١٣) من طريق جرير، وشيبان.

كلاهما، عن الحسن: حدثنا جندب بن عبد الله ـ في هذا المسجد، وما نسينا منذ حدثنا، وما نخشى أن يكون جندب كذب على رسول الله ﷺ ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح، فجزع، فأخذ سكيناً، فحز بها يده؛ فما رقأ الدم حتى مات.**

قال الله تعالى: بادرني عبدي بنفسه؛ حرمت عليه الجنة» لفظ البخاري.

ولم يخالفه أحد ـ فيما وقفت عليه ـ إلا:

أبو حاتم الرازي: وذلك فيما رواه عنه ولده عبد الرحمٰن في «المراسيل» (ص٤٢/ رقم ١٣٨) قال: لم يصح للحسن سماع من جندب رحمه الله.

والراجح ـ والله تعالى أعلم ـ هو قول ابن المديني، والبخاري، ومسلم؛ وذلك لقيام الدليل عليه، وهو التصريح من طريق صحيح عنه.

❊ ❊ ❊

٦٤ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو شَيْئاً، وَمِنْ عَمْرِو بْنِ تَغْلِب.

---

٦٤ أسند ما يخص ابن عمرو من هذا النص: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٤١/ رقم ١٣٢)، عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٨٥)، والمنذري، وعنه الزيلعي، وعنه العظيم آبادي في «عون المعبود» (١٢/ ١٢٣)، وابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٨٢).

وممن وافق ابن المديني على عدم سماع الحسن منه:

١ ـ ابن معين. نقله الذهبي في «السير» (٤/ ٤٤٦) فقال: «وروى بالإرسال عن جماعة منهم: عبد الله بن عمرو... قاله ابن معين».

٢ ـ ونقله المنذري، والزيلعي، وابن حجر، مقرين له. قال الحافظ في «الفتح» (١٢/ ٨٢) عن حديث: «... وهذا منقطع؛ لأن الحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو ـ كما جزم به ابن المديني وغيره؛ فلا حجة فيه، وإذا لم يصح هذا عن عبد الله بن عمرو...».

٣ ـ أما الحاكم فقد تشكك في سماعه منه، فقال في «مستدركه» في كتاب الفتن والملاحم، باب لا تقوم الساعة حتى يأخذ الله شريطته من الأرض (٥/ ٦٢١/ ٨٣٩٠) عن هذا الحديث: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين؛ إن كان الحسن سمعه من عبد الله بن عمرو».

ولم أقف لهم على مخالف، والله أعلم.

وأما النص المتعلق بعمرو بن تغلب، فقد أسنده عن ابن البراء عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «مراسيله» (ص٤٣ ـ ٤٤/ رقم ١٤٥)، وعلقه: الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٧/ ٤٩) (وفيات ١٠١ ـ ١٢٠)، وابن العراقي (ص٨٥).

ولم أقف على من وافق ابن المديني على عدم سماع الحسن منه. اللهم إلا ما كان من أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ فإن له مقالاً يفيد النفي، وهو ما في «سؤالات الإمام أحمد» برواية أبي داود (ص٤٤٨/ رقم ٢٠٤٢): قيل لأحمد: عمرو بن تغلب؟ فجعل يجبن أن يعده فيمن سمع منه الحسن، وقال: ليس يقوله غير جرير ـ يعني ابن أبي حازم ـ، عن الحسن، قال: حدثني عمرو بن تغلب.

وأما من خالفه، فأثبت سماع الحسن منه:

....

---

١ ـ أحمد بن حنبل. ففي «مسائل الإمام أحمد» برواية صالح ابنه، عن أبيه: سمع الحسن من عمرو بن تغلب أحاديث. وكذا هو في «المراسيل» (ص٤٤/ رقم ١٤٦).

٢ ـ أبو حاتم الرازي: في «المراسيل» لابنه (ص٤٤/ رقم ١٤٧)، عنه: قد سمع الحسن من عمرو بن تغلب.

٣ ـ البخاري. فقد قال في «صحيحه» في كتاب فرض الخمس، باب ما كان رسول الله ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم من الخمس (٦/ ٢٨٨/ ٣١٤٥): حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا جرير بن حازم: حدثنا الحسن، قال: حدثني عمرو بن تغلب رضي الله عنه قال: أعطى رسول الله ﷺ قوماً، ومنع آخرين... الحديث. وشرط البخاري معروف.

والراجح ـ والله أعلم ـ: هو قول من أثبت سماع الحسن من ابن تغلب، وذلك لقيام الدليل على ذلك.



٦٥ وَسَمِعَ مِن ابن عُمَرَ، وَمِنْ سَعْدٍ مَوْلَى أَبِيْ بَكْرٍ الصِّدِّيْقِ.

٦٥ أما ما يتعلق بابن عمر؛ فقد أسنده ابن محرز في «معرفة الرجال» (٢/ ٢٠٢/ ٦٧٥) قال: سمعت ابن المديني، يقول: الحسن.. ولقي ابن عمر.

وقد وافق ابن المديني على إثبات سماعه منه:

١ ـ بهز بن أسد. كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٣٥/ رقم ١٠٨) وكذا (ص٤٥/ رقم ١٥٢).

٢ ـ أبو زرعة. كما في «مراسيل» ابن أبي حاتم (٤٦/ ١٥٣).

وخالف هؤلاء؛ فنفى سماع الحسن من ابن عمر:

١ ـ أبو عبد الله الحاكم. نقله عنه العلائي في «الجامع» (ص١٦٥)، وعنه: ابن العراقي في «التحفة» (ص٨٩). وعلق عليه العلائي قائلاً: وقول الأولين أرجح.

يعني: من قالوا بإثبات سماعه منه، وهو الصواب. والله تعالى أعلم.

وأما ما يتعلق بسعد مولى أبي بكر ـ رضي الله تعالى عنهما ـ. فقد وافق ابن المديني على إثبات سماعه منه:

١ ـ الحاكم أبو عبد الله. فقد أخرج في «المستدرك» في كتاب العتق، باب فضيلة صلة القرابة (٢/ ٥٨١/ ٢٩٠٢) حديث الحسن، عن سعد مولى أبي بكر، مرفوعاً: «**يا أبا بكر أعتق سعداً**» وفيه قصة، وقال بعده: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وهذا يقتضي الاتصال، وانظر: «مصباح الزجاجة» (٣/ ٩٠/ ١١٤٩).

وقد ذكر الإمام مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص٤٦)، والعجلي في «معرفة الثقات» (١/ ٣٩٣)، وأبو الفتح الأزدي في «المخزون» (ص٩٩/ ١٠٠): أن الحسن تفرد بالرواية عن سعد هذا. وأقرهم المزي في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٣١٤)، وابن حجر في «تهذيبه» (٣/ ٤٢٠/ الفكر).

وهذا مما يرجح جانب السماع منه؛ إذ لم يعرف حديثه إلا من جهة الحسن، والله أعلم.

* * *

٦٦ لَمْ يَسْمَعِ الحَسَنُ مِنْ عَائِذِ بْنِ عَمْرٍو، لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَحَرَّكَ رَأْسَهُ، مَا أُرَاهُ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئاً.

---

٦٦ أسند هذا النص بحروفه: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٤٣/ ١٤٤) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه: العلائيُّ في «جامعه» (ص١٦٤)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (٨٩)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٨٦) عن ابن المديني.

ولم أقف على أحد وافق ابن المديني على نفي سماع الحسن من عائذ هذا!

وأما من خالفه، وأثبت سماع الحسن من عائذ:

الإمام مسلم بن الحجاج. فقد قال في «صحيحه» كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر... (٣/ ١٤٦١/ ١٨٣٠): حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حدثنا جرير بن حازم: حدثنا الحسن: أن عائذ بن عمرو ـ وكان من أصحاب رسول الله ﷺ ـ دخل على عبيد الله بن زياد فقال: أي بني! إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن شر الرعاء الحطمة**»، فإياك أن تكون منهم. فقال له: اجلس؛ فإنما أنت من نخالة أصحاب محمد ﷺ. فقال: وهل كانت لهم نخالة؟ إنما كانت النخالة بعدهم، وفي غيرهم.

فهذا من مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ تصحيح لسماع الحسن من عائذ، وإلا لما أخرجه في كتابه الذي شرط له الصحة، ولم أقف على أحد ممن انتقد مسلماً في كتابه، أخذ عليه هذا الموضع، فيكون إقراراً منهم لصنيعه، وقولاً منهم بثبوت سماع الحسن من عائذ. والله أعلم بالصواب.

* * *

٦٧ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيْ بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ شَيئاً، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ شَيْئاً.

---

٦٧ أما ما يتعلق بأبي برزة رضي الله عنه: فقد أسنده ابن أبي حاتم في «مراسيله» (٤٢/ ١٤٠) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلَّقه عن ابن المديني: العلائي في «الجامع» (١٦٣)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (٨٦)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٨٦).

ولم أقف على من وافق ابن المديني.

لكن خالفه، وأثبت سماع الحسن من أبي برزة:

١ ـ الإمام أحمد. ففي «المراسيل» (٤٦/ ١٥٣)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٤١) لابن أبي حاتم، قال أحمد: يصح للحسن سماع من أبي برزة.

وأما ما يتعلق بأسامة بن زيد رضي الله عنه.

فقد أسنده ابن أبي حاتم في «مراسيله» (٤١/ ١٣٣) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن المديني: العلائي في «الجامع» (١٦٣)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (٨٥)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٨٦).

وقد وافق ابن المديني على نفي سماع الحسن من أسامة بن زيد:

١ ـ أبو حاتم الرازي. ففي «مراسيل» ابنه (٤١/ ١٣٤): قيل لأبي رحمه الله: أللحسن عن أسامة بن زيد سماع؟ قال: لا.

٢ ـ البخاري. قال في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٨٠): والحسن لا يُعرف له سماع من أسامة. ولم أقف لهم على مخالف. والله تعالى أعلم.

* * *

٦٨ **وَرَوَى الحَسَنُ، عَنْ أُسَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَفْطَرَ الحَاجِمُ، وَالمَحْجُومُ».**

وَرَوَاهُ يُونُسُ، عَنِ الحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ قَتَادَةُ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ ثَوْبَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ مَطَرٌ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أَخْبَرَنَا عَلِيٌّ ـ قِرَاءَةً عَلَيْهِ ـ: أَخْبَرَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَفْطَرَ الحَاجِمُ، وَالمَحْجُومُ».

---

٦٨ لقد أسند هذه الفقرة كاملة عن ابن المديني: البيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب الصيام، باب الحديث الذي روي في الإفطار من الحجامة (٤/ ٢٦٥) من طريق ابن البراء، عن ابن المديني... فذكره.

وعلقه عن ابن المديني: ابن حجر في «تغليق التعليق» (٣/ ١٨١) وفي «فتح الباري» (٤/ ٢٠٨).

وهذا الحديث الذي ذكر ابن المديني بعض أوجه الخلاف فيه، حديث واسع الطرق، شديد الاختلاف على رواته، حتى لقد سرد الإمام النسائي ـ وحده ـ في «الكبرى» له أحد عشر طريقاً ومائة طريقٍ، ملأت نحو أربعين صحيفة من مطبوعته. ولا شك أن الحكم على هذه الطرق التي ذكرها ابن المديني هنا، حكماً دقيقاً، يتطلب النظر الدقيق في جميع طرق هذا الحديث، على اختلاف رواتها، والفصل في ما يقع بين الرواة من اختلافات في الوجه الواحد، بل في الطبقة الواحدة من الوجه الواحد، وبالبتِّ في هذه الاختلافات الجزئية، يمكن الفصل في الاختلافات الأساسية.

وأزيد الأمر وضوحاً، **فأقول**: هذه الأوجه المختلفة التي ذكرها ابن المديني، مدارها جميعاً على الحسن البصري. فقتادة مثلاً يروي عن الحسن، عن ثوبان، ويخالف يونس وعطاء، وبقية الرواية للأوجه الباقية عن الحسن؛ ولكن قتادة هو الآخر ـ في واقع الأمر ـ مختلف عليه، فبعض أصحابه يرويه عنه، عن الحسن، عن

عليٍّ، مرفوعاً. وبعضهم يرويه عنه عن الحسن عن عليٍّ من قول عليٍّ موقوفاً، وهكذا. ونحن لا نستطيع أن نجزم بأن قتادة يقول: عن الحسن عن ثوبان؛ إلا بعد إمعان النظر في هذه الأوجه أول الأمر، ومعرفة أيها المحفوظ الثابت عن قتادة؛ لننصب ـ بعدئذ ـ الخلاف بين قتادة، وبين غيره.

ولا يخفى أن مثل هذا السَّبْرِ والنظر الدقيق، يتطلب توسعاً شديداً، حتى يأتي بثمرته المرجوة، وهو خليق بأن يفرد في بحث مستقل، ولعلي أنشط لهذا ـ بعون الله تعالى وإعانته ـ إذا فرغت من هذه الأطروحة ـ إن شاء الله تعالى ـ.

أما الآن؛ فأكتفي بتخريج هذه الطرق التي نَصَّ عليها ابن المديني، والتي هي محل دراستي مشيراً إلى شيء مما ذكرته من الخلاف الجزئي والكلي، حسب ما يقتضيه المقام، فأقول مستعيناً بالله:

أما الوجه الأول: وهو الحسن، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ.

فأخرجه أحمد في «المسند» (٣٦/ ١٤٩/ ٢١٨٢٦) ـ ومن طريقه: الضياء المقدسي في «المختارة» (٤/ ٩٥/ ١٣٠٨) ـ عن يحيى بن سعيد.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الصيام، باب الحجامة للصائم (٣/ ٣٢٧/ ٣١٥٣) من طريق سليم بن أخضر.

وأخرجه الروياني في «مسنده» ـ كما في المستدرك على «المسند» لمحققه (٣/ ٤١/ ٢٨) ـ ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٤/ ٩٥/ ١٣٠٩) ـ عن محمد بن بشار.

والبيهقي في «الكبرى» كتاب الصيام، باب الحديث الذي روي في الإفطار من الحجامة (٤/ ٢٦٥) من طريق علي بن الحسن بن أبي عيسى، كلاهما (ابن بشار، وعلي) عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد.

ثلاثتهم (يحيى، وسليم، وأبو عاصم) عن أشعث بن عبد الملك الحمراني، عن الحسن، عن أسامة بن زيد، مرفوعاً.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١١/ ١٦) من طريق عبد الله بن أحمد بن موسى أبي محمد الجواليقي الملقب عبدان.

وأخرجه أبو طاهر الذهلي في «جزئه» المشهور (ص٢٨/ رقم ٦٣/ انتقاء الدارقطني) عن موسى بن زكريا.

كلاهما (عبدان، وموسى) عن معمر بن سهل، عن عبيد الله بن تمام، عن يونس بن عبيد، عن الحسن. . .

وهذه متابعة لأشعث، عن الحسن. ولكنها لا تثبت، وليست بالمحفوظة فراويها: عبيد الله بن تمام؛ ضعيف منكر الحديث، بل قال فيه الساجي: كذاب. وانظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤).

الوجه الثاني: الحسن البصري، عن أبي هريرة.

أخرجه أحمد في «المسند» (١٤/ ٣٧٣/ ٨٧٦٨)، عن علي بن المديني ـ وذلك قبل المحنة[١]. قال عبد الله بن أحمد: «ولم يحدث أبي عنه بعد المحنة بشيء».

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٣/ ٣٢٩/ ٣١٦٠) عن محمد بن بشار.

وأخرجه الشافعي في «السنن المأثورة» (ص٣٢٢/ رقم ٣٥١).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٠٧)، وعنه: أبو يعلى في «مسنده» (١١/ ١١٣/ ٦٢٣٩).

أربعتهم، عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أبي هريرة.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ٣١٢) من طريق سلام بن أبي خبزة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة.

وهذه متابعة ليونس، من قبل قتادة؛ لولا أنه منكر من مناكير ابن أبي خبزة، وقد قال ابن عدي: لا يتابع عليه. فالمحفوظ عن أبي هريرة هنا طريق يونس!

الوجه الثالث: الحسن، عن ثوبان، عن النبي ﷺ مرفوعاً.

---

(١) المراد بهذه المحنة: ما وقع سنة ٢١٨هـ، من إعلان المأمون رأيه بخلق القرآن، وأمره بامتحان العلماء فيه، وقد أجاب كثير إلى ما ذهب إليه، خوفاً من الضرب والموت، وكان من هؤلاء إمامنا ابن المديني، على ما سبق تفصيله في ترجمته، من قسم الدراسة، فانظره هنالك.

أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الصيام، باب الحجامة للصائم (٣/ ٣٢٦/ ٣١٨) عن قتيبة بن سعيد.

وأخرجه ابن خزيمة في «الصحيح» (٣/ ٢٣٦/ ١٩٨٤)، والطبراني في «الأوسط» (٥/ ٧٧/ ٤٧٢٠) من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير.

كلاهما عن الليث بن سعد، عن قتادة، عن الحسن. . . به.

قال النسائي: ما علمت أن أحداً تابع الليث. . . على [روايته].

وقال ابن خزيمة: فكل ما لم أقل إلى آخر هذا الباب: إن هذا صحيح؛ فليس من شرطنا في هذا الكتاب، والحسن لم يسمع من ثوبان.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن قتادة عن الحسن عن ثوبان؛ إلا الليث بن سعد.

وقد توبع قتادة، عن الحسن، عن ثوبان، مرفوعاً؛ تابعه: أبو عاصم خالد بن عبيد العتكي. وهذا أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٧٩) قال: قال لي عمران بن ميسرة: حدثنا عبد الوارث، عن أبي عاصم. عن الحسن، عن ثوبان، عن النبي ﷺ.

ولكنَّ أبا عاصم خالد بن عبيد العتكي؛ متروك الحديث، مع جلالته، وعظم قدره، فلا تفيد هذه المتابعة قتادة شيئاً.

وقد حكم أبو حاتم ـ كما في «العلل» لابنه (١/ ٢٢٦/ ٦٥٧) ـ على رواية الليث المذكورة، عن قتادة، بأنها خطأ من قتادة.

وأما الوجه الثالث. وهو الحسن، عن معقل بن يسار، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/ ٣٠٦)، وعنه: أحمد، وابنه في «المسند» (٣/ ٤٨٠) ـ ومن طريق أحمد: ابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/ ٧٩) ـ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٩٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ٨/ ١٢٩٤). ومن طريق ابن أبي شيبة: الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢٣٣).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في الصيام، باب الحجامة للصائم (٣/ ٣٢٧/ ٣١٥٥) ـ ومن طريقه: ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (١/ ٤٨٨) ـ عن يحيى بن موسى، وأحمد بن حرب.

وأخرجه الروياني في «المسند» (٢/ ٣٢٤/ ١٢٨٥) عن أبي سعيد الأشج.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢١٠) من طريق ابن الأصبهاني.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٧٢) من طريق نوح بن حبيب.

الستة، عن ابن فضيل.

وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢٥/٢٣٨/ ١٥٩٠١) عن أبي الجواب، عن عمار بن زريق.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في الصيام، باب الحجامة للصائم (٣/ ٣٢٧/ ٣١٥٤)، والروياني في «مسنده» (٢/ ٣٢٤/ ١٢٨٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢١١) من طريق أبي داود الطيالسي، عن سليمان بن معاذ.

الثلاثة (ابن فضيل، وعمار، وسليمان)، عن عطاء بن السائب، عن الحسن البصري، عن معقل بن يسار، عن النبي ﷺ مرفوعاً.

وأخرجه ابن عدي في «كامله» (٨/ ٣٤٦) من طريق وهب بن حفص الحراني، عن جبلة بن خالد البصري، عن حماد بن زيد، عن يونس، عن الحسن، عن معقل.

وهذه متابعة لعطاء بن السائب على هذا الوجه، ولكنه لا يثبت، وليس بالمحفوظ عن يونس؛ فإن مداره على وهب بن حفص بن المحتسب، وقد رمي بالكذب. وقد قال ابن عدي: وهذا عن يونس عن الحسن، غير محفوظ؛ وإنما يروى هذا عن عطاء بن السائب، عن الحسن، عن معقل. وقال كذلك: ولوهب بن حفص غير ما ذكرت، وكل أحاديثه مناكير غير محفوظة.

وأما الوجه الرابع، وهو الحسن، عن علي بن أبي طالب، رضي الله تعالى عنه، عن النبي ﷺ.

وهذا أخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب الصيام، باب الحجامة للصائم (٣/ ٣٢٧/ ٣١٥٢) من طريق يزيد بن زريع، عن ابن أبي عروبة، عن مطر الوراق، عن الحسن، عن علي، عن النبي ﷺ مرفوعاً.

وخولف يزيد، على ابن أبي عروبة، خالفه: إسماعيل ابن عُليَّة، فرواه بهذا الإسناد؛ لكنه وقفه على أمير المؤمنين عَليٍّ!

وهذا أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٠٧) عن ابن عُلية، عن ابن أبي عروبة، عن مطر الوراق، عن الحسن، عن علي، موقوفاً.

ولكن الراجح من هذا الخلاف، هو ما أتى به يزيد بن زريع، وهو الرفع؛ فإن يزيدَ أثبت من ابن علية، وفي «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٦٤): قال عليُّ بن المديني، عن يحيى بن سعيد القطان: سئل عن يزيد بن زريع، وابن علية؟ فقال: يزيد، ثم ابن علية. قال أبو حاتم: صدق! يزيد، ثم ابن علية. وقال ابن معين (الدوري ٤٣٤١): يزيد أوثق الناس في سعيد بن أبي عروبة.

ولا يقال: إن إسماعيل ابن علية، قد توبع على أصل روايته. وذلك فيما رواه أبو علي بن شاذان البغدادي في «المنتقى من حديثه» (ل٨٧/ ب) عن داود بن الزبرقان الرقاشي، عن مطر، عن الحسن، عن علي، عن النبي ﷺ مرفوعاً.

فإن هذه المتابعة موهومة، ولا تثبت، فإن داود بن الزبرقان، قال فيه ابن المديني: كتبت عنه، ورميت به. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو زرعة: متروك. وقال أبو داود: ضعيف. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: كذاب. وانظر: «الميزان» (٣/ ١١ ـ ١٢/ علمية)؛ و«التقريب» (١٧٨٥).

وأما الوجه الخامس: وهو الحسن، من غير واحد من أصحاب النبي ﷺ.

فهذا أخرجه ابن المديني ها هنا، ـ ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» (٤/ ٢٦٥). وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٣/ ٣٢٩/ ٣١٥٩) عن محمد بن عبد الأعلى. كلاهما عن المعتمر بن سليمان التيمي، عن أبيه.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٣/ ٣٢٨/ ٣١٥٦) من طريق بشر بن السري. وكذا (٣/ ٣٢٩/ ٣١٥٨) من طريق أبي قطن.

كلاهما، عن أبي حُرَّة.

كلاهما (سليمان التيمي، وأبو حُرَّة)، عن الحسن، عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ قال. فذكره موقوفاً.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٧٩) فقال: قال عياش، عن

عبد الأعلى، عن يونس، عن الحسن، [عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ][١]، عن النبي ﷺ.

وأخرجه من طريقه البيهقي في «الكبرى» (٤/ ٢٦٥) لكنه قال: . . . البخاري حدثني عياش. . . وهكذا نقله الحافظ في «الفتح» (٤/ ٢٠٨) عن البخاري، والبيهقي.

وعلَّقه البخاري في «صحيحه» في كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم (٤/ ٢٠٥) قال: «ويروى عن الحسن، عن غير واحد، مرفوعاً، فقال: أفطر الحاجم والمحجوم. وقال لي عياش: حدثنا عبد الأعلى: حدثنا يونس، عن الحسن مثله. قيل له عن النبي ﷺ؟ قال: نعم. ثم قال: الله أعلم».

قال الحافظ في «الفتح» (٤/ ٢٠٨): «ثم الظاهر من السياق: أن الحسن كان يشك في رفعه، وكأنه حصل له بعد الجزم تردد، وحمل الكرماني جَزْمَه على وثوقه بخبر من أخبره به، وتردُّدَه لكونه خبر واحد فلا يفيد اليقين، وهو حمل في غاية البعد».

واعترض البدر العيني في «عمدة القارئ» (١١/ ٤٠) على الحافظ في استبعاده لقول الكرماني، فقال: «استبعاده في غاية البعد؛ لأن من سمع خبراً مرفوعاً إلى النبي ﷺ من رواة ثقات؛ يجزم بصحته. ثم إنه إذا نظر إلى كونه أنه خبر واحدٍ، وأنه لا يفيد اليقين؛ يحصل له التردد بلا شك. . .».

وقد نقض الحافظ هذا الاعتراض من العيني في «انتقاض الاعتراض» (٢/ ٤٥) فقال: «لم ينحصر التردد بين اليقين والظن؛ بل بين الصحة وعدمها؛ لأن الذي أخبر الحسن يحتمل أن يكون ما أخبر به: عن النبي ﷺ، أو أرسله عنه. والواسطة يحتمل أن يكون ثقة، أو لا يكون ثقة. فجزم بقوله: (نعم) لكون الذي حدثه به قال له: (عن النبي ﷺ)، وتردد بقوله: (والله أعلم) لاحتمال أن لا يكون ناقله له ثقة».

---

(١) ما بين المعقوفتين، غير موجود في مطبوعة «التاريخ الكبير»، ولا في «كبرى» البيهقي. والسياق يقتضيه، كما هو بَيِّنٌ من مجموع الكلام، وهو على الصواب فيما علقه البخاري في «صحيحه»، وانظر: «الفتح» (٤/ ٢٠٥ ـ ٢٠٨).

وقد ذهب جهابذة النقاد إلى القول بصحة جميع هذه الأوجه، وأنه لا تعارض بينها في الجملة، غاية ما هنالك: أن الحسن مرة فَصَّلَهُمْ، ومرة أجملَهُم. وممن قال بذلك:

١ ـ إمامنا ابن المديني. وذلك فيما نقله عنه الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (٨/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣/ ١١٤٦٨):

«ورواه التيمي، فأثبت روايتهم جميعاً؛ رواه عن الحسن، عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ. وإن كان الحسن لم يسمع من عامة هؤلاء، ولا لقيه عندنا، منهم: ثوبان، ومعقل بن سنان، وأسامة، وعلي، وأبو هريرة».

٢ ـ تلميذه الإمام البخاري. وذلك فيما رواه عنه تلميذه الترمذي في «العلل الكبير» (ص١٢٣): «وسألت محمداً عن أحاديث الحسن في هذا الباب؟ فقال: يُروى عن الحسن، قال: حدثني غير واحدٍ من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ. قال محمد: ويحتمل أن يكون سمع من غير واحدٍ».

٣ ـ أبو الحسن الدارقطني. قال في «علله» (٣/ ١٩٤/ ٣٥٥) وكذا (١٠/ ٢٦٢/ ١٩٩٩):

«ورواه أبو حُرَّة، عن الحسن، قال: حدثني غير واحد من أصحاب النبي ﷺ. فإن كان هذا القول محفوظاً عن الحسن، فيشبه أن تكون الأقاويل كلها يصح عنه، والله أعلم».

قال الحافظ في «الفتح» معلقاً على هذا: «قلت: يريد بذلك انتفاء الاضطراب، وإلا؛ فالحسن لم يسمع من أكثر المذكورين».

٤ ـ أبو محمد ابن حزم. قال في «المحلى» (٦/ ٢٠٤): «صح عن رسول الله ﷺ من طريق ثوبان، وشداد بن أوس، ومعقل بن سنان، وأبي هريرة، ورافع بن خديج، وغيرهم، أنه قال: أفطر الحاجم والمحجوم».

بالجملة فالحديث ـ مع ثبوت نسخه ـ صحيح، على أية حال كما سبق. وقد اختصرت القول فيه اختصاراً، واقتطعته اقتطاعاً، على ما يقتضيه هذا البحث، مرجئاً التوسع فيه إلى موضع آخر، يكون أليق بالتطويل، وأجدر بالبسط. وراجع على ما ذكرت:

«التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠)؛ «والسنن الكبرى» للنسائي (٣/ ٣١٧ ـ ٣٤٧/ رقم ٣١٢٠ ـ ٣٢٣١)؛ و«علل» الدارقطني (٣/ ١٩٢ ـ ١٩٥/ ٣٥٥)، و(١٠/ ٢٦٢/ ١٩٩٩)؛ و«الاستذكار» لابن عبد البر (٣/ ٣٢٣)؛ «ونصب الراية» للزيلعي (٢/ ٢٨٤ ـ ٤٧٢)؛ و«فتح الباري» لابن حجر (٤/ ٢٠٤ ـ ٢٠٩)؛ «ونظم المتناثر» للكتاني (ص١٣١/ رقم ١٢٥)؛ و«إرواء الغليل» للألباني (٤/ ٦٥ ـ ٧٥)؛ و«المرسل الخفي، وعلاقته بالتدليس»، للشريف حاتم العوني (٢/ ٦٥٨ ـ ٦٨١)؛ وغيرها كثير.



٦٩ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ شَيْئاً.

---

٦٩ أسنده ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٤٣/ ١٤١)، عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلَّقه: البيهقي في «الكبرى» (٥/ ٣٢٣)، والعلائي في «الجامع» (١٦٣)، وعنه ابن العراقي في«التحفة» (٨٥)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٨٦).

وقد وافقه على عدم سماع الحسن من عقبة:

١ ـ أبو حاتم الرازي. كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٣/ ٤١).

ولم أقف على أحد خالفهما في ذلك. والله أعلم.

❋ ❋ ❋

٧٠ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيْ ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيِّ شَيْئاً.

---

٧٠ أسنده ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٤٣/ ١٤٢)، عن ابن البراء، عن ابن المديني، وعلَّقه: العلائي في «الجامع» (١٦٣)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (٨٥)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٨٦).

ولم أقف على من وافقه على عدم سماع الحسن من أبي ثعلبة، أو خالفه. والله أعلم.



٧١ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيِّ شَيئاً.

---

٧١ هذا النصُّ أخرجه ابن محرز في «معرفة الرجال» عن ابن المديني (٢/ ٢٠٢/ رقم ٦٧٥)، وأسنده ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٣٥/ ١٠٤)، عن ابن البراء، عن ابن المديني، وعلَّقه: العلائي في «الجامع» (١٦٤)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (٨٣)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٢٦٧).

وقد وافقه على نفي سماع الحسن من أبي هريرة:

١ ـ يونس بن عبيد. نقل عنه في «المراسيل» قوله: «ما رآه قط».

٢ ـ بهز بن أسد. نقل عنه في «المراسيل» قوله: «ولم يسمع من أبي هريرة؛ ولم يره».

٣ ـ أيوب السختياني. نقل عنه في «المراسيل» قوله: «لم يسمع الحسن من أبي هريرة».

٤ ـ علي بن زيد. نقل عنه في «المراسيل» قوله: «لم يسمع الحسن من أبي هريرة».

٥ ـ أحمد بن حنبل. نقل عنه في «المراسيل» قوله: «قال بعضهم: عن الحسن: (حدثنا) أبو هريرة؟؟» قال ابن أبي حاتم: إنكاراً عليه، أنه لم يسمع من أبي هريرة.

٦ ـ أبو حاتم الرازي. نقل عنه في «المراسيل» قوله: «لم يسمع من أبي هريرة». وقال عن ربيعة بن كلثوم لما روى عن الحسن: حدثنا أبو هريرة: قال: لم يعمل ربيعة شيئاً؛ الحسن لم يسمع من أبي هريرة. وقال كذلك فيما رواه سالم الخياط عن الحسن: سمعت أبا هريرة. قال: هذا مما يبين ضعف سالم.

٧ ـ أبو زرعة الرازي: في «المراسيل» قوله: «لم يسمع من أبي هريرة، ولم يره. فقيل له: فمن قال: (حدثنا) أبو هريرة؟ قال: يخطئ».

٨ ـ ابن معين. نقل عنه في «المراسيل» قوله: «ولم يلق أبا هريرة».

٩ ـ النسائي. قال في «المجتبى» في الخلع (٦/ ١٦٨ ـ ١٦٩): «الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً».

....

١٠ ـ الترمذي. قال في «سننه» في كتاب الزهد، باب الصحة والفراغ نعمتان.. (٤/ ٥٥١): «والحسن لم يسمع عن أبي هريرة شيئاً...».

١١ ـ البزار. نقله عنه الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ٩٠).

١٢ ـ ابن القطان الفاسي. نقله عنه الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٤٧٦).

١٣ ـ عبد الحق الإشبيلي. نقله عنه الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٤٧٦).

ولم أقف على أحد أثبت سماع الحسن من أبي هريرة؛ اللهم إلا ما كان من قتادة؛ فإنه قال ـ كما في «تحفة» ابن العراقي ـ: «إنما أخذ الحسن عن أبي هريرة. فقيل له: زعم زياد الأعلم أن الحسن لم يلق أبا هريرة؟ قال: لا أدري».

والصواب في المسألة: هو ما عليه ابن المديني، والجمهور من عدم سماعه منه. والله أعلم.



٧٢ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيْ سَعِيْدٍ الخُدْرِيِّ شَيْئاً.

ولَا مِنْ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللهِ شَيْئاً.

---

٧٢ أما عدم سماعه من أبي سعيد؛ فقد سبق في الفقر، (٤٦)، والحمد لله.

وأما عدم سماعه من جابر؛ فكذلك سبق في الفقرة (٤٥)، والحمد لله رب العالمين.

❊ ❊ ❊

٧٣ مِنَ[١] الأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ صَحِيْحٌ، وَالأَحْنَفُ لَيْسَ لَهُ صُحْبَةٌ.

---

٧٣ لم أظفر بمن نقل هذا النص، عن ابن المديني، الآن. والله أعلم.

وقد وافقه على إثبات سماع الحسن من الأحنف بن قيس:

١، ٢ ـ البخاري، ومسلم، في «صحيحيهما»، فالبخاري في كتاب الإيمان (٣١)، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة (٢٨٨٨) كلاهما من طريق حمادِ بْنِ زيد: حدثنا أيوب ويونس، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، قال: ذهبت لأنصر هذا الرجل، فلقيني أبو بكرة، فقال: أين تريد؟ قلت: أنصر هذا الرجل، قال: ارجع؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا التقى المسلمان بسيفيهما؛ فالقاتل والمقتول في النار**» الحديث.

فلولا ثبوت سماعه ما أخرجه البخاري في «صحيحه» ولا مسلم.

٣ ـ البزار. قال في «مسنده» حديث رقم (٣٠٦) عن حديث للحسن عن الأحنف: «إسناده متصل».

٤ ـ ابن القيسراني. قال في «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٨٠): «سمع الحسن من الأحنف بن قيس».

ولم أقف على قول لأحد من العلماء ينفي سماعه منه، والله أعلم[٢].

* * *

---

(١) يعني: سماعه من الأحنف. والله تعالى أعلم.

(٢) انظر تفصيل ذلك في «المرسل الخفي» للشريف العوني (٢/ ٦٤٧ ـ ٦٥٤).

٧٤ وَمِنْ قَيْسٍ بْنِ عُبَادٍ، وَمُطَرِّفٍ، وَسَعْدِ بْن هِشَامٍ، وَحِطَّان بْنِ عَبْدِ الله [الرَّقَاشِيِّ][(١)]، وَصَعْصَعَةَ بْن مُعَاوِيَةَ.

---

٧٤ أما سماعه من قيس بن عباد؛ فلم أتمكن من الوقوف على شيء بخصوصه، لا نفياً، ولا إثباتاً، ولا غير ذلك؛ فالله أعلم.

ورواية الحسن، عنه بالعنعنة، في «السنن» للنسائي، في كتاب القسامة (٣٧٣٤)، وعند أبي داود في كتاب الجهاد (٢٦٥٦)، وغيرهما.

ـ وأما سماعه من مُطَرِّف؛ فشأنه شأن سابقه من ناحية عدم الوقوف عليه. وروايته عنه، عند ابن ماجه من الستة في «السنن» في كتاب الأحكام (٢٥٠٢).

ـ وأما سماعه من سعد بن هشام؛ فلم أقف على من نقله عن ابن المديني، وقد وافقه:

١ ـ الإمام مسلم. فقد أخرجه في «صحيحه» للحسن، عن سعد بن هشام. كما في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٧٦٧).

٢ ـ ابن خزيمة. وقد صنع كصنيع مسلم في «صحيحه» رقم (١١٠٤).

٣ ـ ابن حبان. وقد فعل كسابِقَيْه، في «صحيحه» (٢٦٣٥ ـ ٢٦٤٠/ الإحسان).

٤ ـ ابن القيسراني. قال في «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٨٠): «سمع سعد بن هشام».

وقد صرح الحسن بالسماع من سعد، وذلك فيما رواه عبد الرزاق في«المصنف» (٤٧١٣)، ـ وعنه أحمد في «المسند» (٦/ ١٦٨)، ومن طريقه: النسائي في «المجتبى» (١٧٢٢)، وابن راهويه في «المسند» (٧٧٥) ـ عن معمر، عن قتادة، عن الحسن، قال: أخبرني سعد بن هشام: أنه سمع عائشة... وذكر حديث الوتر.

ولم أقف على من خالف هؤلاء في هذا، والله أعلم.

ـ وأما سماعه من حِطَّانَ بن عبد الله الرَّقاشي. فلم أقف على من نقله عن ابن المديني، ولكن وافقه عليه:

---

(١) في الأصل: (الرؤاسي)، وما أثبته من مصادر الترجمة، وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ١١٨)، وغيره.

١ ـ تلميذه البخاري. قال في «التاريخ الكبير» (٣/ ١١٨) في ترجمة حطان: «سمع منه الحسن».

٢ ـ مسلم. وقد أخرج هذه الترجمة في «صحيحه» في كتاب الحدود، باب حد الزنى (١٦٩٠).

٣ ـ ابن حبان. وقد أخرج أيضاً هذه الترجمة في «صحيحه» في كتاب الحدود (١٠/ ٢٧١/ ٤٤٢٥/ الإحسان).

٤ ـ الدارقطني. قال في «العلل» (٧/ ٢٣٧/ ١٣١٧): «ومن قال: عن الحسن عن حطان؛ فقوله غير مدفوع، يحتمل أن يكون الحسن أخذه عنهما جميعاً».

٥ ـ ابن القيسراني. وذلك في «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٨٠).

٦ ـ وذكر الذهبي في «معرفة القراء الكبار» (١/ ٦٥/ ٢١): أن الحسن قرأ على حطان آخذاً عنه قراءة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

وقد صرح الحسن بالسماع من حطان، وذلك فيما رواه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٩٢) قال: حدثنا صالح بن عبد الرحمٰن الأنصاري: حدثنا سعيد بن منصور: حدثنا هشيم: حدثنا منصور: عن الحسن: حدثنا حطان، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه . . . الحديث في حد الزاني.

ولم أقف على أحد نفى سماعه منه، والله أعلم.

ـ وأما سماعه من صعصعة بن معاوية التميمي، فلم أقف على من نقله عن ابن المديني، وأما من وافقه على إثباته، فهم:

١ ـ البخاري. قال في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٢٠): «سمع منه الحسن».

٢ ـ الدارقطني. قال في «العلل» (٦/ ٢٩٣/ ١١٥١): «الحسن، عن صعصعة، عن أبي ذر: متصل».

٣ ـ ابن حبان. وقد أخرج في «صحيحه» (٧/ ٢٠٢/ ٢٩٤٠) هذه الترجمة حاكماً بصحتها.

❊ ❊ ❊

٧٥ وَعَنِ الحَسَنِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ المُحَبِّقِ ـ قَالَ: لَمْ يَدْخُلْ بَيْنَهُمَا أَحَدٌ؛ يَعْنِي: بَيْنَ الحَسَنِ، وَسَلَمَةَ.

وَعَنْ يُونُسَ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ المُحَبِّقِ، وَلَمْ يَدْخُلْ بَيْنَهُمَا أَحَدٌ.

قَالَ سُفْيَانُ: بَيْنَ الحَسَنِ، وَسَلَمَةَ إِنْسَانٌ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي رَجُلٍ، وَطِئَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ، قَالَ: إِنِ اسْتَكْرَهَهَا؛ فَهِيَ حُرَّةٌ، [ل٦/أ] وَلِسيِّدَتِهَا مِثْلُهَا. وَإِنْ طاوَعتْهُ؛ فَهِيَ لَهُ، وَلِسَيِّدتِهَا مِثْلُهَا».

قَالَ سُفيَانُ: فَقَالَ أَبُو بَكرٍ الهُذَلِيُّ لعَمرٍو: سَمَّى[1] لَكُمُ الرَّجُلَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: هُوَ قَبِيصَةُ بْنُ حُرَيْثٍ.

قَالَ سُفيَانُ: وَإِنَّمَا عَرَفَهُ أَبُو بكرٍ: لأَنَّهُ مِنْ قَومِهِ، مِنْ هُذَيلٍ،

عَنْ قَبيصَةَ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ المُحَبِّقِ، قَالَ: «قَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجُلٍ، وَطِئَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ: إِنِ اسْتَكْرَهَهَا؛ فَهِيَ حُرَّةٌ، وَلِسَيِّدَتِهَا مِثْلُهَا».

---

٧٥ هذا الحديث، سيتوسع ابن المديني في سرد طرقه، والكلام عليه، وذلك في الفقرة (٧٨). وهناك سأبسط الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

❊ ❊ ❊

---

(١) يعني: الحسن البصري، وعمرو وأبو بكر الهذلي، يرويان عنه هذا الحديث، كما يأتي في الفقرة (٧٨) إن شاء الله تعالى.

٧٦ وَسُئِلَ عَنْ حَدِيْثِ عِمْرَانَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالصَّدَقَةِ».

فَقَالَ: حَدِيْثٌ بَصْرِيٌّ، رَوَاهُ الحَسَنُ، عَنْ هَيَّاجِ بْنِ عِمْرَانَ، وَهُوَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ.

---

٧٦ هذا الحديث سبق تخريجه، والكلام عليه، تحت الفقرة (٥٢).
والذي زاد هنا هو: قول ابن المديني في (هياج) إنه مجهول.

وقد علق هذا عنه: المزي في «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٣٦٠)، والذهبي في «الميزان» (٥/ ٤٤٣)، وابن حجر في «تهذيبه» (١١/ ٧٩/ الفكر).

وهياج؛ بعد ذلك: وثقه ابن سعد، وذكره ابن حبان في «الثقات». ولكن الذهبي أدخله «الميزان»، وصدَّقَ فيه قول ابن المديني بجهالته، وقال الحافظ فيه: «مقبول. يعني: عند المتابعة؛ وإلا فَليِّنٌ.

والذي يترجح لي: أن ما قاله ابن المديني أقرب للصواب، فإن الرجل لم يرو عنه إلا الحسن البصري؛ فحسب. وهذا هو رسم المجهول، ولذلك لم يعبأ الذهبي بقول ابن سعد: إنه ثقة، وقال: قال علي بن المديني: مجهول، وصدق عليٌّ. والله أعلم.

نعم؛ قد يعكِّر على هذا، بأن الذهبي قد ذكر ابن سعد، فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل. لكن يجاب عن هذا؛ بأن كون الذهبي قد اعتمد أقوال ابن سعد في الجملة؛ فإن هذا لا يعني قبول قوله في كل راو، فإن هذا أخص من الاعتراض، والله أعلم.

وانظر: «الثقات» لابن حبان (٥/ ٥١٢)؛ و«تهذيب الكمال»؛ و«تهذيب التهذيب»؛ و«الميزان»؛ و«التقريب» (٧٣٥٦).

❊ ❊ ❊

٧٧ **عَن هَيَّاجِ البُرْجُمِيِّ[١]، عَنْ عِمرَانَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَنْ قَرَأَ القُرآنَ، [فَلْيَسأَلْ][٢] به...).**

حَدِيثٌ أَوَّله كُوفِيٌّ، وَآخِرُهُ بَصرِيٌّ، رَوَاهُ الأَعمَشُ، عَن خَيثَمَةَ بْنِ أَبِي خَيْثَمَة، وَرَوَاهُ مَنصُورٌ، عَن خَيثَمَةَ.

هَذا أَصلُهُ بَصرِيٌّ، وَإِنَّمَا يَروِي عَنهُ أَهْلُ الكُوفَةِ[٣]. وَإِسنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَهُوَ حَدِيْثٌ مُنكَرٌ، وَإِنَّمَا أُوتِيَ مِن طَرِيقِ خَيْثَمَةَ، عَنِ الحَسَن.

---

٧٧ هذا الحديث؛ حديث عمران، ولفظه: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من قرأ القرآن؛ فليسأل الله به، فإنه سيجيء أقوام، يقرأون القرآن، ويسألون به الناس**».

وقد أخرجه الترمذي ـ وهذا لفظه ـ في كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر (٥/ ١٧٩/ ٢٩١٧). وأحمد في «المسند» (٣٣/ ١٦٧/ ١٩٩٤٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٢٤)، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٥٣٣) من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٦٧) من طريق قبيصة بن عقبة، ومحمد بن يوسف الفريابي.

هؤلاء الثلاثة، عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن خيثمة بن أبي خيثمة، عن الحسن، عن عمران، عن النبي ﷺ.

وخالفهم عبد الرزاق، ومؤمل، وأبو حذيفة. فقالوا: خيثمة، عن رجل، عن عمران:

---

(١) هاتان الكلمتان؛ لا تعلق لهما بالنص، حسبما أرى، وقد تكونان متعلقتين بالنص السابق، وليس لهياج البرجمي ذكر في هذا الحديث ـ على ما وقفت عليه من طرقه ـ والنص مستقيم من دونهما، ولكني أثبتهما كما في الأصل، لاحتمال أن يقف غيري من أهل العلم، على طريق فيه ذكر هياج، فيستقيم النص بهما حينئذ، والله أعلم.

(٢) في الأصل: (فسأل)، والمثبت من مصادر التخريج قاطبة.

(٣) يؤيد ذلك قول الدوري ليحيى بن معين: فلم يحدث عنه البصريون؟ قال: لا. «روايته» (٤٢٢٢).

أخرجه أحمد في «المسند» (٣٣/ ١١٥/ ١٩٨٨٥) عن عبد الرزاق.

وأخرجه كذلك (٣٣/ ٢٠٢/ ١٩٩٩٧) عن مؤمل.

وأخرجه البغوي في شرح «شرح السنة» (٤/ ٤٤٠/ ١١٨٣)، وفي «معالم التنزيل» (١/ ٣٤) من طريق أبي حذيفة.

والمبهم؛ هو الحسن كما بينته الروايات السابقة. والله أعلم.

وتوبع الأعمش؛ تابعه منصور بن المعتمر، عن خيثمة.

أخرجه أحمد في «المسند» (٣٣/ ١٤٦/ ١٩٩١٧)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٦٧)، والآجُرِّي في «أخلاق أهل القرآن» (ص١٠٨/ رقم٤٢) من طريق شريك بن عبد الله.

وأخرجه سعيد بن منصور في «السنن» كتاب فضائل القرآن (١/ ١٨٧/ ٤٥) ـ ومن طريقه: الطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٦٦)، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٥٣٤) ـ.

وأخرجه الروياني في «مسنده» (١/ ١٠٣/ ٨١) عن ابن حميد.

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٩/ قلعجي) من طريق إسماعيل بن إسحاق. ثلاثتهم، عن جرير بن عبد الحميد.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٩/ ٣٧/ ٣٥٥٤) من طريق سفيان الثوري.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٩/ ٣٧/ ٣٥٥٣)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٦٦) من طريق عبيدة بن حميد.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٦٦) من طريق زياد بن عبد الله.

خمستهم، عن منصور بن المعتمر، عن خيثمة بن أبي خيثمة[1]، عن الحسن، عن عمران، به.

وهذا الحديث بذلك الإسناد: ضعيف جدّاً، وله علتان:

---

(١) وقع في «المعجم الكبير» للطبراني في جميع روايات هذا الحديث: (حثمة بن أبي حثمة)، وهو تصحيف، صوابه ما أثبته، فليس من الراوين عن الحسن من اسمه حثمة، ثم إن جميع من أخرج الحديث إنما أخرجه عن (خيثمة)، بل واتفقوا على أنه لم يروه من هذا الوجه عن الحسن؛ إلا خيثمة، والله أعلم.

١ ـ خيثمة بن أبي خيثمة ـ واسم أبي خيثمة: عبد الرحمٰن ـ الأنصاري أبو نصر البصري. قال فيه أحمد: لا أعلم إلا خيراً. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال الحافظ ابن حجر: لين الحديث. وانظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٢٨٩/ ٣٣٥)؛ و«تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٣٥٦٧)؛ و«الثقات» (٤/ ٢١٤)؛ و«التقريب» (١٧٧٢).

٢ ـ أن الحسن لم يسمع من عمران، كما سبق بيانه في الفقرة (٤٤)، والله أعلم.

وقد اتفقت كلمة النقاد على تضعيف هذا الطريق، منهم:

ـ ابن المديني، قال: «وإسنادهُ ضعيفٌ، وهو حديثٌ منكرٌ».

ـ وقال الترمذي: «هذا حديث حسن، ليس إسناده بذاك».

وقول الترمذي (حسن) بمعنى قول ابن المديني (منكر)؛ وأهل الحديث يطلقون أحياناً على المنكر اسم الحسن، ولهذا نظائر كثيرة، فمنها:

ـ قول أمية بن خالد لشعبة: تحدِّث عن محمد بن عبيد الله العرزمي، وتدع عبد الملك بن أبي سليمان، وقد كان حسن الحديث؟ فقال شعبة: من حُسْنِهَا فَرَرْت[1].

قال السيوطي في «التدريب» (١/ ١٦٣): يعني أنها منكرة.

ـ عن إبراهيم النخعي، قال: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا، أن يخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن ما عنده.

قال الخطيب البغدادي: عنى إبراهيم بالأحسن الغريب؛ لأن الغريب غير المألوف، يستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة[2].

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (١/ ١٤٦)؛ و«ضعفاء» العقيلي (٣/ ٣٢ قلعجي)؛ و«الكامل» لابن عدي (٥/ ٣٠٢)؛ و«تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٩٥/ السعادة)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٠١)، وغيرها.

(٢) «الجامع» للخطيب (٢/ ١٠٠)؛ و«تدريب الراوي» (١/ ١٦٣).

وليس ببعيد أن يكون قول الترمذي (حسن) جارياً على الاصطلاح المعهود، ويكون مراده به أنه حسن لطرق أخرى، وعندئذ؛ لا يتعارض مع قوله بعده: (ليس إسناده بذاك).



٧٨ قَالَ عَليٌّ: حَدُيْثُ سَلَمَةَ بْنِ المُحَبِّقِ: «قَضى النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجلُ وَطِئ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ...».

فَقَالَ: حَدِيْثٌ بَصْرِيٌّ؛ رَوَاهُ الحَسَنُ، عَنْ قَبِيْصَةَ بنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ المُحَبِّقِ.

فَرَوَاهُ قَتَادَةُ، وعَمْرُو بْنُ دِيْنَارٍ، ورَوَاهُ ابنُ عُيَيْنَةَ، عَن عَمرِو بنِ دِينَارٍ، عَن الحَسَنِ البَصْرِيِّ، عَنْ سَلَمَة بنِ المُحَبِّقِ، ولَيسَ بَيْنَ الحَسَنِ وسَلَمَةَ أَحَدٌ.

فقُلتُ لسُفيَانَ: إِنَّ قَتادَةَ يَقُولُ: عَن الحَسَنِ، عَن قَبِيْصَةَ بنِ حُرَيثٍ، عَن سَلَمَة؟

فَقَالَ لِي سُفيانُ: قَالَ لِي عَمرٌو: بَينَهُمَا رَجُلٌ مِن قَومِ أَسْلَمَ، أَو إِنسَانٌ. فَقَال الهُذَليُّ ـ يَعنِي: أَبَا بَكْرٍ ـ: بَينَهُمَا قَبيصَةُ بنُ حُرَيثٍ.

ثُمَّ قَالَ سُفيَانُ: إنَّمَا عَرَفَ هذَا الهُذَلِي؛ أَنَّه مِن قَومِ أَسْلَمَ.

ورَوَاه شُعبةُ، ومَعمرٌ، عَن قَتادةَ، عَن الحَسنِ، عَن قَبِيصَةَ بنِ حُرَيثٍ، عَن سلمةَ.

ورَوَاهُ بكرُ بنُ بكَّارٍ، عَن شُعبَةَ، عَن قَتادَةَ، [عَن جونِ بنِ قَتَادَةَ][1]، عَنِ الحَسنِ، عَن سَلَمَة بنِ المُحَبِّقِ، وَهذَا عِندِي بَاطِلٌ.

رَوَاهُ يُونُسُ، وأَشعَثُ، [عَن سَلمَةَ، عَن الحَسَنِ][2]؛ لَيسَ بَينَهُمَا أَحَدٌ.

ورَوَاهُ عَبدُ المَلِك بنُ نَوفَلِ بنِ مُساحِقٍ، سَمِعَ الحَسَنَ؛ مُرسَلٌ.

وإِنَّمَا أَسنَدَهُ عَن قَبِيصَةَ بنِ حُريثٍ: مَعمَرُ بنُ رَاشِدٍ، عَن قَتادَةَ، عَن الحَسَنِ، عَن قَبِيصَةَ.

---

(١) ليست في الأصل، والسياق يقتضيها، كما في مصادر تخريج الوجه الثالث، والله أعلم.

(٢) هكذا في الأصل، وهو مقلوب، صوابه: «عن الحسن، عن سلمة»، وقد نبهني إلى ذلك أخونا في الله ـ عمرو زهران ـ جزاه الله خيراً.

رَوَاه عَمرُو بنُ دِينَارٍ، عَنِ الحَسَنِ، فَجعَلَ بَينَهُ وبَينَ سَلمةَ رجُلاً؛ لَم يَدرِ مَن هُوَ.

---

٧٨ نقل جزءاً من كلام ابن المديني هنا: الطبراني في «الكبير» (٧/ ٤٥)، والعلائي في «جامع التحصيل» (ص٦٥)، وعند ابن العراقي في «التحفة» (ص٨٦).

هذا الحديث هو الذي سبق، وتكلم ابن المديني في الفقرة (٧٥) عن شيء مما يتعلق به، وقد أرجأنا هنالك الكلام عليه إلى هذا الموضع، وهذا أوان البيان، فأقول:

إن ابن المديني، قد ذكر لهذا الحديث أربعة أوجه، كما يتبين من مجموع كلامه:

الوجه الأول: الحسن البصري، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق، مرفوعاً. وهذا رواه عن الحسن، ممن وقفت عليهم:

[١] قتادة بن دعامة السدوسي.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» باب الرجل يصيب وليدة امرأته (٧/ ٣٤٢/ ١٣٤١٧) عن معمر، عن قتادة.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٦)، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ١٤٩/ إحياء التراث).

وأخرجه النسائي في «المجتبى» في كتاب النكاح، باب إحلال الفروج (٦/ ١٢٤)، وفي «الكبرى» (٥/ ٢٣٨/ ٥٥٣١)، وكذا فيها في الرجم، باب من أتى جارية امرأته (٦/ ٤٤٨/ ٧١٩٥)، عن محمد بن رافع.

قال النسائي: ليس في هذا الباب شيء صحيح يحتج به.

وأخرجه أبو داود في «السنن» في كتاب الحدود، باب في الرجل يزني بجارية امرأته (٤/ ١٥٨/ ٤٤٦٠) عن أحمد بن صالح.

قال أبو داود: روى يونس بن عبيد، وعمرو بن دينار، ومنصور بن زاذان، وسلام، عن الحسن هذا الحديث بمعناه، لم يذكر يونس ومنصور قبيصة.

وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ١٣٩/ ١٠٤٨) عن زهير، وابن زنجويه.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٤٥) عن إسحاق الدبري.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» في كتاب الحدود، باب من أتى جارية امرأته (٨/ ٢٤٠) من طريق أحمد بن منصور الرمادي.

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٨٤/ قلعجي) عن الحسن بن عبد الأعلى.

وقال العقيلي: وفي هذا الحديث اضطراب.

الثمانية، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، بإسناده المذكور.

[٢] عمرو بن دينار.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» في باب الرجل يصيب وليدة امرأته (٧/ ٣٤٣/ ١٣٤١٨).

وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ١٣٧/ ١٠٤٤) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ١٥٠/ إحياء التراث) ـ عن عباس بن يزيد.

كلاهما، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، به.

لكن وقع في رواية البغوي: الحسن، عن رجل، عن سلمة.

[٣] أبو بكر الهذلي.

أخرجه الشافعي كما في «كتاب حرملة» ـ نقلاً عن «معرفة السنن والآثار» (١٢/ ٣١/ ١٦٨٨٥) ـ عن ابن عيينة، عن أبي بكر الهذلي، عن الحسن، به.

قال ابن المديني ـ كما مر في الفقرة (٧٥) ـ:

«قال سفيان: فقال أبو بكر الهذلي لعمرو: سمَّى[1] لكم الرجل؟ قال: لا، قال: هو قبيصة بن حريث. قال سفيان: وإنما عرفه أبو بكر؛ لأنه من قومه، من هذيل».

[٤] سلام بن مسكين.

أخرجه أبو حاتم، كما في «علل» ابنه (١/ ٤٤٧، ٤٤٨/ ١٣٤٦).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٤٦) عن يوسف بن يعقوب ـ ومن طريق

---

(١) يعني: الحسن البصري.

....

يوسف: أخرجه البيهقي في «الكبير» في الحدود، باب من أتى جارية امرأته (٨/ ٢٤٠).

وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ١٣٨/ ١٠٤٦) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ١٤٩/ إحياء) ـ عن زهير بن محمد.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٤٤) عن ابن أبي داود.

أربعتهم، عن القاسم بن سلام بن مسكين، عن أبيه، عن الحسن، به.

الوجه الثاني: الحسن، عن سلمة بن المحبق، مرفوعاً.

وهذا رواه عن الحسن، ممن وقفت عليهم:

[١] قتادة بن دعامة السدوسي. وهو ممن روى الوجه الأول.

أخرجه النسائي في «المجتبى» في كتاب النكاح، باب إحلال الفروج (٦/ ١٢٥)، وفي «الكبرى» (٥/ ٢٣٨/ ٥٥٣٢)، وكذا في الرجم، باب من أتى جارية امرأته (٦/ ٤٤٨/ ٧١٩٣) من طريق يزيد بن زريع:

وأخرجه أبو داود في «سننه» في الحدود، باب الرجل يزني بجارية امرأته (٤/ ١٥٦/ ٤٤٦١) من طريق عبد الأعلى السامي.

وأخرجه الترمذي في «علله الكبير» برواية القاضي (ص٢٣٥/ رقم٤٢٥)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٦) ـ ومن طريقه: ابن عساكر (١٢/ ١٥١) ـ عن عبد الله بن بكر.

قال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث؟ فقال: رواه الفضل بن دلهم، ومنصور بن زاذان، وسلام بن مسكين، عن الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق. وهو أصح من حديث قتادة. قال محمد [يعني: البخاري]: ولا يقول بهذا الحديث أحد من أصحابنا.

[٢] عمرو بن دينار. وهو أيضاً من رواة الوجه الأول.

أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٦) عن عفان.

وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ١٣٧/ ١٠٤٢) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ١٥٠) ـ عن عبيد الله القواريري.

وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ١٣٧/ ١٠٤٢) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ١٥٠) ـ وأخرجه البيهقي في «الكبرى» كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن أتى جارية امرأته (٨/ ٢٤٠)، من طريق أبي الربيع.

ثلاثتهم، عن حماد بن زيد.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٧٢) عن يَسَرةَ بن صفوان.

وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٧/ ١٣٨/ ١٠٤٥) ـ ومن طريقه: ابن عساكر (١٢/ ١٥٠) ـ، والطبراني في «الكبير» (٧/ ٤٦) من طريق داود بن عمرو الضَّبيِّ.

كلاهما عن محمد بن مسلم الطائفي.

الثلاثة (ابن عيينة، وحماد، والطائفي) عن عمرو بن دينار، عن قتادة، عن الحسن، عن سلمة.

قال البخاري: لم يسمع الحسن من سلمة؛ بينهما قبيصة بن حريث، ولا يصح.

وقال أبو حاتم ـ عن التصريح بسماع الحسن من سلمة عن الطائفي ـ: هذا عندي غلط، غير محفوظ، وفيه التصريح بسماع الحسن من سلمة.

[٣] يونس بن عبيد.

أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٦).

والنسائي في «الكبرى» في الرجم، باب من أتى جارية امرأته (٦/ ٤٤٧/ ٧١٩٣) عن يعقوب بن إبراهيم.

كلاهما عن ابن عُلية.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» في باب جامع في الطلاق (٢/ ١٣٦/ ٢٢٦٢) عن هشيم. ومن طريق هشيم: ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ١٥١).

كلاهما (ابن علية، وهشيم) عن يونس؛ عن الحسن، عن سلمة.

[٤] هشام الدستوائي.

أخرجه النسائي في «الكبرى» في الرجم، باب من أتى جارية امرأته (٦/ ٤٤٧/ ٧١٩٢) عن هنَّاد بن السَّرِيِّ.

وأخرجه ابن ماجه في «السنن» في الحدود، باب من وقع على جارية امرأته (٢/ ٨٥٣/ ٢٥٥٢) عن أبي بكر بن أبي شيبة.

وأخرجه الدارقطني في «السنن» في الحدود (٣/ ٨٤) من طريق أبي هشام.

الثلاثة، عن عبد السلام بن حرب، عن هشام، عن الحسن، عن سلمة.

[٥] مبارك بن فَضَالة.

أخرجه أحمد (٣/ ٤٧٦) عن أبي النضر.

وأخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٢١/ ١٥١ إحياء) من طريق علي بن مسهر.

كلاهما، عن فضالة، عن الحسن، عن سلمة.

[٦] و[٧] منصور بن زاذان، وأبو حرة.

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ١٥١/ إحياء) من طريق الحسن بن عرفة، عن هشيم، عنهما، عن الحسن، عن سلمة بن المحبِّق.

وأما الوجه الثالث: الحسن، عن جون بن قتادة، عن سلمة بن المحبق، مرفوعاً.

أخرجه البيهقي في «الكبرى» في كتاب الحدود، باب من أتى جارية امرأته (٨/ ٢٤٠) من طريق أحمد بن سعيد الدارمي، وعلي بن سعيد النسوي.

وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ١٣٩/ ١٠٤٧) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ١٤٩/ إحياء)، و(١١/ ٣٣٢/ الفكر) ـ عن عبد الله بن محمد بن عبد الملك الواسطي.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٤٥) من طريق نصر بن علي.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٤٤) عن يزيد بن سنان.

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «تاريخ أصبهان» (١/ ٢٨٣) من طريق إسماعيل بن عبد الله، وإبراهيم بن سعدان.

وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/ ٥٢) من طريق سعيد بن بشر.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ١٧٨) من طريق أبي قلابة.

التسعة، عن بكر بن بَكّار، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن جون، عن سلمة.

وقد توبع شعبة؛ تابعه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن جون، عن سلمة.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٤٧) عن محمد بن العباس الأخرم، عن أحمد بن عبيد الله بن الحسن العنبري الهجيمي، عن سعيد بن أبي عروبة، به.

وأما الوجه الرابع: عبد الملك بن نوفل بن مساحق، عن الحسن، مرسلاً.

وهذا لم أقف عليه إلا معلقاً في كلام إمامنا ابن المديني رضي الله عنه.

النظر في هذا الخلاف.

كما مر بنا؛ فإن قتادة بن دعامة، قد رُوي عنه ثلاثة أوجه من أوجه هذا الخلاف، وكذلك عمرو بن دينار، قد رُوي عنه وجهان من أوجه هذا الخلاف، ولا يمكن الفصل في خلاف كهذا؛ إلا بعد النظر في هذا الخلاف الجزئي على هذين الرجلين، وتحرير موضعهما في الخلاف الأكبر، وإلى أي وجه ينتسبون.

فأما الخلاف على قتادة.

فقد رواه عنه، عن الحسن، بالواسطة (قبيصة)، عن سلمة: معمر بن راشد.

ورواه عنه، عن الحسن، عن سلمة، من غير واسطة: سعيد بن أبي عروبة.

ورواه عنه، عن الحسن، بالواسطة (جون)، عن سلمة: شعبة.

والثلاثة الذين رووا هذه الأوجه، كلهم ثقات أثبات، وقد سبقت تراجمهم في الفقرة (٢). ومع ذلك؛ فالصحيح الثابت منها عن قتادة: هو ما رواه سعيد بن أبي عروبة، عنه، عن الحسن، عن سلمة، من غير واسطة. وذلك للأسباب التالية:

ـ أن سعيد بن أبي عروبة، أثبت أصحاب قتادة على الإطلاق، وانظر تفصيل ذلك في «شرح العلل» لابن رجب الحنبلي (٢/ ٥٠٣ ـ ٥٠٩).

ـ وأن معمر بن راشد، كان على النقيض من ابن أبي عروبة في قتادة؛ فكان سيئ الحفظ لحديث قتادة، كما يقول الدارقطني. وسبب ذلك ما حكاه ابن معين،

عن معمر أنه قال: «جلست إلى قتادة، وأنا صغير؛ فلم أحفظ عنه الأسانيد». راجع «شرح العلل» الموضع السابق.

ـ وأما رواية شعبة، فلا تثبت عن شعبة أصلاً؛ لأنها من طريق بكر بن بكار عنه، وبكر بن بكار ضعيف؛ قال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، سيء الحفظ، له تخليط. وقال أبو الشيخ الأصبهاني: ومن غرائب حديثه ما تفرد به... وذكر هذا الحديث[1]. ثم أين كان أصحاب شعبة الأثبات عن مثل هذا، حتى لا ينقله إلا مثل ابن بكَّار؟!

وكذا متابعة ابن أبي عروبة لشعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن جون... = لا تثبت هي الأخرى عن ابن أبي عروبة، وذلك لأنها من طريق أحمد بن عبيد الله بن الحسن العنبري الهجيمي البصري عنه، وأظنه هو المترجم في «الميزان» (٨/ ٣٧/ علمية)؛ و«لسان الميزان» (١/ ٢١٨)، وقد تبع ابن القطان ابن حزم في القول بجهالته، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، لكن قال: «لم تثبت عدالته»، فالرجل إذن مستور لا تدرى عدالته الحديثية. أضف إلى هذا أن الأثبات من أصحاب ابن أبي عروبة قد خالفوه، فرووه عنه، عن قتادة، عن قبيصة، عن سلمة، وهذا هو الثابت عن ابن أبي عروبة، وما هنا فأحسن أحواله أن يكون شاذًّا.

ولهذا كله قال إمامنا ابن المديني: «وهذا عندي باطل». وقال الحافظ ابن عساكر في «تاريخه» (١٢/ ١٤٩/ إحياء): «ولجَوْن حديث آخر، مشكوك فيه، ومختلف في إسناده... ثم ساق هذا الحديث»، والله تعالى أعلم.

ـ وأما الخلاف على عمرو بن دينار.

فقد رواه عنه، عن الحسن، عن قبيصة، عن سلمة: سفيان بن عيينة، وذلك من رواية عبد الرزاق، وعباس بن يزيد، عن ابن عيينة.

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨٢)؛ و«تاريخ ابن معين» رواية الدوري (٣٩٩٧)؛ و«ضعفاء» النسائي (ص٢٥)؛ و«سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (١/ ٣٤٣)؛ و«طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي الشيخ الأصفهاني (٢/ ٥٢)؛ وغيرها.

ورواه عنه، عن الحسن، عن سلمة، من غير واسطة: حماد بن زيد، ومحمد بن مسلم الطائفي، وابن عيينة أيضاً، ولكن من رواية ابن المديني، والشافعي، والقواريري، عن ابن عيينة.

وهذان الوجهان محفوظان عن عمرو بن دينار، فمرة كان يسمي الواسطة، وأخرى كان يختصرها. ويدل لذلك أمران:

ـ أن من القواعد المقررة عند أهل هذا الفن[1]: أن الراوي الثقة إذا روى ما يرويه الجماعة موافقاً لهم، ثم انفرد عنهم بإسناد؛ استدلوا بموافقته لهم مع انفراده على صحة ما انفرد به، وما معنا من هذا القبيل؛ فابن عيينة قد وافق الجماعة (حماد، والطائفي) عن ابن دينار، ورووه بالواسطة. وانفرد هو عنهم، ورواه عن ابن دينار، من غير ذكر الواسطة.

ـ ما قاله إمامنا ابن المديني في (نَصٍّ) هذه الفقرة، والفقرة (٧٥): «ورواه ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الحسن البصري، عن سلمة بن المحبِّق، وليس بين الحسن وسلمة أحد.

فقلت لسفيان: إن قتادة يقول: عن الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة؟

فقال لي سفيان: قال لي عمرو: بينهما رجل من قوم أسلم، أو إنسان.

فقال الهذلي ـ يعني: أبا بكر ـ: بينهما قبيصة بن حريث.

ثم قال سفيان: إنما عرف هذا الهذلي؛ أنه من قوم أسلم».

فهذا صريح للغاية، في ثبوت الوجهين عن ابن عيينة، ثم عن ابن دينار، والله أعلم.

ويبقى أن أبين: أن قول أبي حاتم في «العلل» (١/٤٤٨/ رقم ١٣٤٦) عن رواية الطائفي: «هذا عندي غلط، غير محفوظ؛ وفيه التصريح بسماع الحسن من سلمة».

وليس ذلك من أبي حاتم إنكاراً لنفس رواية الطائفي؛ فإنها محفوظة، وقد توبع عليها الطائفي؛ تابعه حماد بن زيد، وابن عيينة، كما مر. وإنما إنكار أبي حاتم

---

(١) انظر: تقرير هذه القاعدة، وأمثالها في «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي (٢/٧١٩ ـ ٧٣١).

....

على الطائفي في (تصريحه بسماع الحسن من سلمة)، فإن هذا التصريح[1] غلط من الطائفي، والحسن لم يسمع من سلمة، والله تعالى أعلم.

ـ وبعد الفصل في الخلاف الجزئي، تتضح معالم الخلاف الأكبر، على الحسن البصري نفسه، وهو بيت القصيد، وقد ظهر من نتيجة الخلاف الجزئي: أن الثابت من أوجه الخلاف على الحسن البصري، ثلاثة أوجه، وهي:

١ ـ الحسن، عن قبيصة، عن سلمة، مرفوعاً. وهذا رواه عنه:

[١] عمرو بن دينار. وهو ثبت إمام، مضت ترجمته في الفقرة (٢).

[٢] سلام بن مسكين بن ربيعة، الأزدي النَّمِرِيّ، أبو رَوْح البصريُّ، قال أبو داود: سلام لقب، واسمه سليمان. وهو ثقة، رمي بالقدر. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٥١/ فكر)؛ و«التقريب» (٢٧١٠).

[٣] أبو بكر الهذلي. واسمه: سُلْمى بن عبد الله بن سُلمى البصري، مجمع على تركه، وكذبه غندر. لكن قال ابن عدي (٤/ ٣٤٧): «... وعامة ما يرويه عن من يرويه، لا يتابع عليه؛ على أنه قد حدَّث عن الثقات من الناس، وعامة ما يحدث به، قد شورك فيها، ويتحمل ما يرويه، وفي حديثه ما لا يحتمل، ولا يتابع عليه». **قلت**: وما هنا؛ فمن النوع الذي رواه عن الثقات، وتوبع عليه، والله أعلم. وانظر: «الضعفاء» للبخاري (ص٥٦)؛ وللنسائي (ص٤٦)؛ ولابن الجوزي (٢/ ١٢)؛ و«الكامل» لابن عدي (٤/ ٣٤٧).

٢ ـ الحسن، عن سلمة، مرفوعاً. وهذا رواه عنه:

[١] قتادة بن دعامة السدوسي. وهو ثقة إمام، مضت ترجمته في الفقرة (٢).

[٢] عمرو بن دينار. وهو كسابقه .

[٣] يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضل ورع. وهو أثبت أصحاب الحسن على الإطلاق. وانظر: «شرح العلل» (٢/ ٤٩٥)؛ و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٨٩/ الفكر)؛ و«التقريب» (٧٩٠٩).

---

(١) صرح الطائفي بسماع الحسن من سلمة، في «التاريخ» للبخاري، وإحدى الروايات عند ابن عساكر، وفي بقية الروايات عنه، رواه بالعنعنة، على الصواب.

[٤] هشام بن حسان القُرْدُوْسِيُّ. ثقة، قال ابن المديني. كان أصحابنا يُثَبِّتون هشام بن حسان، وكان يحيى بن سعيد يُضَعِّفُ حديثه عن عطاء، وكان الناس يرون أنه أرسل حديث الحسن البصري عن حوشب. وانظر: «الميزان» (٧/ ٤١٨/ علمية)؛ و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٢/ فكر)؛ و«التقريب» (٧٢٨٩).

[٥] مبارك بن فضالة. صدوق، يدلس ويسوي، ولازم الحسن بضعة عشر سنة، وكان من النساك. وانظر: «الضعفاء» لابن الجوزي (٣/ ٣٣)؛ و«الميزان» (٦/ ١٥/ فكر)؛ و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٧/ فكر)؛ و«التقريب» (٦٤٦٤).

[٦] منصور بن زاذان. ثقة ثبت عابد ورع. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٧٢/ فكر)؛ و«التقريب» (٦٨٩٨).

[٧] أبو حُرَّة واصل بن عبد الرحمٰن البصري، صدوق، عابد ورع، يتكلمون في روايته عن الحسن، وكان يدلس عنه. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٩٢)؛ و«التقريب» (٧٣٨٥).

٣ ـ عبد الملك بن نوفل بن مُساحِق، سمع الحسن؛ مرسل.

وهذا لم أقف عليه إلا في كلام ابن المديني هنا!

وأما الوجه الرابع، وهو ما رواه بكر بن بكار، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن جون، عن سلمة.

فقد سبق نقضه، وحكم ابن المديني عليه بالبطلان.

وبالنظر في رواة الوجهين الأول والثاني ـ وهما المعتبران في هذا الخلاف ـ يتبين أن رواة الوجهين من ثقات أصحاب الحسن، ونرى عمرو بن دينار يروي كلا الوجهين، وهذا مما يستدل به أحياناً على ثبوت الوجهين، كما مر.

ومع أن الوجه الثاني ـ والذي يرفع الواسطة ـ رواته أكثر عدداً، وربما أوثق من الوجه الأول والذي يثبت الواسطة؛ إلا أن كلمة أهل العلم من الحفاظ الجهابيذ تكاد تكون متفقة على (تصحيح) الأول!!

فقد قال البخاري ـ كما نقله الترمذي في «العلل الكبير» ـ: «رواه الفضل بن دلهم، ومنصور بن زاذان، وسلام بن مسكين، عن الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق، وهو أصح من حديث قتادة».

....

أبو حاتم الرازي ـ كما في «علل» ابنه (١/ ٤٤٧، ٤٤٨) ـ: «قلت لأبي: هما[١] صحيحان؟ قال: نعم. قلت: حبيب عن النعمان متصل؟ قال: نعم. قلت: الحسن عن سلمة متصل؟ قال: لا؛ حدثنا القاسم بن سلام، عن أبيه، عن الحسن، قال: حدثني قبيصة بن حريث، عن سلمة بن محبق، عن النبي ﷺ، فأدخلا بينهما قبيصة بن حريث؛ فاتصل الإسناد».

وقال أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة»: «وصحيح هذا الحديث: عن الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة».

وقال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٧/ ٥٢٩): «روي من وجوه ثابتة عن الحسن.. وهذا حديث صحيح، رواه ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، قال: سمعت الحسن البصري يحدث عن قبيصة بن حريث...».

أقول: إنَّ ترجيح النقاد لهذا الوجه ـ مع ما سبق ـ قد يكون مستغرباً؛ لكن الغرابة تزول إذا تذكرنا أن الحسن رحمه الله كان يروي الحديث المسند؛ فيرسله أحياناً، لغرض أو آخر. وهذا الكلام ليس على إطلاقه؛ وإنما يلجأ إليه في مثل هذا الحديث، الذي ثبت عن الأثبات من أصحاب الحسن روايته عنه على الإسناد والإرسال، وعندئذ يكون المسند هو الأصح، لكونه الأصل، ويقدم على المرسل ـ وإن كثر راووه ـ باعتباره من باب التنويع والافتنان في الأداء، والله تعالى أعلم.

وقد خالف النسائي كل من سبق فقال بعد رواية طرق هذا الحديث: «وليس في هذا الباب شيء صحيح يحتج به». ولعل أبا جعفر العقيلي كان متأثراً به حينما قال: «في هذا الحديث اضطراب».

وعلى كل؛ فالصواب مع الجمهور، وقول النسائي اجتهاد منه رحمه الله، خالفه فيه من هو أكبر منه ومن هو مثله؛ فيقدمون عليه، والنسائي معروف بتعنته.

وأما ما ادعاه العقيلي رحمه الله من الاضطراب، فإنه يصح ويجوز لو كانت جميع الطرق المختلفة، متكافئة؛ لكن عند التفاوت في الأصحِّيَّة والثبوت والضبط

---

(١) يعني بهما: حديث هشيم عن أبي بشر عن حبيب بن سالم عن النعمان؛ وحديثنا، وكلاهما فيمن زنى بجارية امرأته.

والإتقان؛ فإنه يحكم لمن هو فوق، ويرد مخالفه، وحينئذ ينتفي الاضطراب، وهذا ما كان من شأن هذا الحديث كما سبق بيانه بحمد الله وفضله.

الحكم على الحديث:

الحديث من الطريق الراجحة، لا ينزل عن الحسن؛ وذلك لحال قبيصة بن حريث، فإن الحافظ قال فيه: (صدوق)، كما في «التقريب» (٥٥١١)، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٨/٣٤٦). وقد حسن الترمذي لقبيصة هذا حديثه، كما في «سننه» (٤١٣). والله أعلم.

لم يبق إلا أن أشير إلى أن هذا الحديث مع قَبوله؛ إلا أنه لا يعمل به، وذلك لنسخه بالحدود بعد نزولها.

وقد أسند البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٤٠) عن البخاري القول بنسخه، ووافقه عليه.

وكذا قال به: الحازمي في «الاعتبار» (٤٧٧ ـ ٤٧٩)، وأبو إسحاق الجعبري في «رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار» (٤٨٨ ـ ٤٩١). وأبو حامد أحمد بن محمد المظفر الرازي في «الناسخ والمنسوخ في الأحاديث» (ص٨٨) ونقله عن بعضهم. والحمد لله أولاً وآخراً.



٧٩ وَسُئِلَ عَنْ حَدِيْثِ ابنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (فِي زَكَاةِ الفِطْرِ)؟
فَقَالَ: حَدْيثٌ بَصْرِيٌّ، وَإِسْنَادُهُ مُرْسَلٌ.
رَوَاهُ الحَسَنُ، ومُحَمَّدُ بْنُ سِيرِيْنَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ [ل٦/ب].
فَرَواهُ عَنِ الحَسَنِ: حُمَيْدٌ الطَّوِيْلُ.
وَعَنْ مُحَمَّد بْنِ سِيْرِيْنَ: ثَابِتُ بْنُ يَزِيْدَ عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ.
قَالَ شُعْبَةُ: أَحَادِيْثُ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِيْنَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ إِنَّمَا سَمِعَهَا مُحَمَّدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ؛ لَقِيَهُ أَيَّامَ المُخْتَارِ.

---

٧٩ أما الحديث؛ فكما قال ابن المديني: رواه الحسن، وابن سيرين، عن ابن عباس.

ولفظه ـ كما عند أبي داود، من رواية الحسن ـ قال: خَطَبَ ابنُ عباسٍ رَحِمَهُ اللهُ في آخر رمضان، على منبر البصرة، فقال: أخرجوا صدقة صومكم، فكأن الناس لم يعلموا، فقال: من ها هنا من أهل المدينة؟ قوموا إلى إخوانكم، فعلموهم، فإنهم لا يعلمون؛ (فرض رسول الله ﷺ هذه الصدقة، صاعاً من تمر، أو شعير، أو نصف صاع من قمح، على كل حر أو مملوك، ذكر أو أنثى، صغيرٍ أو كبيرٍ). فلما قدم عليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ رأى رُخْصَ السِّعر، قال: قد أوسع الله عليكم؛ فلو جعلتموه صاعاً من كل شيءٍ. قال حميد: وكان الحسنُ يرى صدقة رمضان على من صام.

ـ فأما حديث الحسن، عن ابن عباس؛ فلم يروه عن الحسن إلا حميد الطويل.

أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة، باب كم يؤدي في صدقة الفطر (٢/ ١١٤/ ١٦٢٢) ـ ومن طريقه: ابن حزم في «الإحكام» (٢/ ٢٥٠) ـ عن محمد بن المثنى.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» في الزكاة، باب من قال يخرج من الحنطة في صدقة الفطر نصف صاع (٤/ ١٦٨) من طريق محمد بن أبي بكر.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٩٥) ـ مختصراً ـ ثلاثتهم، عن سهل بن يوسف. وأخرجه النسائي في «المجتبى» في زكاة الفطر، باب مكيلة زكاة الفطر (٥/ ٥٠)، وفي «الكبرى» (٣/ ٣٩/ ٢٢٩٩) من طريق خالد بن الحارث.

وأخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣٥١).

والنسائي في «المجتبى» في كتاب الصلاة، باب حث الإمام على الصدقة في الخطبة (٣/ ١٩٠)، وفي «الكبرى» (٢/ ٣١٣/ ١٨١٥)، وكذا في «المجتبى» كتاب الزكاة، باب الحنطة في زكاة الفطر (٥/ ٥٢)، وفي «الكبرى» (٣/ ٤٢/ ٢٣٠٦) عن علي بن حجر.

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٢/ ١٥٢/ رقم٦٥) من طريق أحمد بن سنان.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٩٥). أربعتهم، عن يزيد بن هارون.

الثلاثة (سهل، وخالد، ويزيد)، عن حميد الطويل، عن الحسن البصري، قال: خطب ابن عباس، وفي بعضها: خطبنا، والأول أصح.

ففي «علل الترمذي» برواية أبي طالب القاضي (ص١٠٩):

قال الترمذي: سألت أبا عبد الله البخاري، عن حديث الحسن: وخطبنا ابن عباس، فقال: «إن رسول الله ﷺ فرض صدقة الفطر»؟ فقال: روى غير يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن «خطب ابن عباس»، فكأنه رأى هذا أصح، قال الترمذي: وإنما قال البخاري هذا؛ لأن ابن عباس كان بالبصرة في أيام علي، والحسن البصري في أيام عثمان، وعلي رضي الله عنه كان بالمدينة.

قال النسائي: الحسن لم يسمع من ابن عباس.

قلت: نعم؛ وقد سبق تفصيل ذلك في الفقرة (٤٧)، فليراجع.

وأزيد هنا قول البزار في «مسنده» بعد أن رواه ـ فيما نقله الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٤١٩) ـ: «لا يعلم روى الحسن عن ابن عباس غير هذا الحديث، ولم يسمع الحسن من ابن عباس. وقوله: (خطبنا) أبي: (خطبَ أهلَ البصرة) ولم يكن الحسن شاهداً لخطبته، ولا دخل البصرة بعد؛ لأن ابن عباس خطب يوم الجمل، والحسن دخل أيام صفِّين. انتهى».

ـ وأما حديث محمد بن سيرين، عن ابن عباس: فأخرجه النسائي في «المجتبى» في كتاب الزكاة، باب مكيلة زكاة الفطر (٥/ ٥٠)، وفي «الكبرى» (٣/

٤٠/ ٢٣٠٠) عن عليّ بن ميمون، عن مخلد بن يزيد. وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٦٨/٤) من طريق أبي الأشعث، عن الثقفي. كلاهما عن هشام بن حسان.

وعلقه ابن المديني في «التاريخ والعلل» هنا، عن ثابت بن يزيد، عن عاصم. كلاهما (هشام، وعاصم) عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس.

قال شعبة: «أحاديث محمد بن سيرين، عن ابن عباس؛ إنما سمعها محمد، عن عكرمة؛ لقيه أيام المختار».

وعلى قول شعبة اعتمد ابن المديني، فقال: «حديث بصري، إسناده مرسل». يعني: أن الحسن وابن سيرين لم يسمعا شيئاً من عبد الله بن عباس.

وتبعهما البيهقي فقال: «وهذا أيضاً مرسل؛ محمد لم يسمع من ابن عباس شيئاً».

وهذا الذي نصره أبو محمد ابن حزم في «الإحكام» (٢/ ٢٥٠)، وقد أشبع هذا الحديث ردًّا، وأثخنه طعناً، فقال ـ بعدما أسنده من طريق أبي داود السابق: «وهذا الحديث ـ قبل كل شيء ـ لا يصح؛ لوجوهٍ ظاهرة:

أولها: أن الكذب والتوليد والوضع فيه ظاهر كالشمس؛ لأنه لا خلاف بين أحد من أهل العلم بالأخبار، أن يوم الجمل كان لعشرٍ خلون من جمادى الآخرة، سنة ست وثلاثين، ثم أقام عليٌّ بالبصرة باقي جمادى الآخرة، وخرج راجعاً إلى الكوفة في صدر رجب، وترك ابن عباس بالبصرة أميراً عليها، ولم يرجع عليٌّ بعدها إلى البصرة. هذا ما لا خلاف فيه من أحد له علم بالأخبار، وفي الخبر المذكور: ذكر تعليم ابن عباس أهل البصرة صدقة الفطر، ثم قدم عَليٌّ بعد ذلك. وهذا هو الكذب البحت، الذي لا خفاء فيه.

ووجه ثانٍ: أن الحسن لم يسمع من ابن عباس، أيام ولايته البصرة شيئاً، ولا كان الحسن يومئذ بالبصرة، وإنما كان بالمدينة. هذا ما لا خلاف فيه بين أحد من نقلة الحديث.

وأيضاً؛ **وجهٌ ثالثٌ**: فإنه حديث مُفْتعل؛ لا يصح؛ لأن البصرة فتحها وبناها سنة أربع عشرة من الهجرة؛ عتبة بن غزوان المازني ـ بدري مدني ـ، ووليها بعده

المغيرة بن شعبة، وأبو موسى، وعبد الله بن عامر؛ وكلهم مدنيون، ونزلها من الصحابة المدنيين أزيد من ثلاثمائة رجل؛ منهم: عمران بن الحصين، وأنس بن مالك، وهشام بن عامر، والحكم بن عمرو، وغيرهم. وفتحت أيام عمر بن الخطاب، وتداولها وُلاتَهُ، إلى أن وليها ابن عباس بعد صدر كبير من سنة ست وثلاثين من الهجرة. فلم يكن في هؤلاء كلهم من يخبرهم بزكاة الفطر!! بل ضيعوا ذلك، وأهملوه، واستخفوا به، أو جهلوه مدة أزيد من اثنين وعشرين عاماً، مدة خلاف عمر بن الخطاب، وعثمان رضوان الله عليهم حتى وليهم ابن عباس بعد يوم الجمل؟!!

أتُرَى عمر وعثمان ضيَّعا إعلام رعيتهما هذه الفريضة؟ أترى أهل البصرة لم يحجوا أيام عمر وعثمان، ولا دخلوا المدينة؟ فغابت عنهم زكاة الفطر إلى بعد يوم الجمل؟!!

إن هذا لهو الضلال المبين، والكذب المفترى، ونسبة البلاء إلى الصحابة رضوان الله عليهم إن هذا الخبر ما يدخل تصحيحه في عقل سليم، وما حدَّثَ الحسنُ والله أعلم بهذا الحديث؛ إلا على وجه التكذيب له، لا يجوز غير ذلك!» اهـ.

ونقلته على طوله لنفساته، وهو في الجملة يصلح أن يكون نموذجاً لعلم النقد، نقد السنة، عند علماء المسلمين، سواءٌ السَّندُ منها والمتن، وإن كنت لا أتفق تماماً مع ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ فيما قرره وبناه ـ وشرح ذلك يطول، وليس هذا محله ـ؛ إلا أنه أجاد؛ فللَّه دَرُّه، وعلى الله أجره. والله تعالى أعلم.



٨٠ قِيلَ لَهُ: خَالِدٌ، عَنْ يُونسَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ، وأَعْطَى الحَجَّام أَجْرَهُ»؟ فَأَنْكَرَهُ، وقَالَ: هَذَا رِيحٌ!

---

٨٠ هذا الحديث أخرجه ابن ماجه في «السنن» كتاب التجارات، باب كسب الحجام (٢/ ٧٣٢/ ٢١٦٤).

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» كتاب الإجارة، ذكر إباحة إعطاء الحجام أجرته (١١/ ٥٥٥/ ٥١٥١/الإحسان) عن الخليل بن محمد.

كلاهما، عن عبد الحميد بن بيان الواسطي.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٥/ ٢٢٠/ ٢٨٣٥) عن وهب بن بقية الواسطي.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٣٠) من طريق عمرو بن عون، والمعلى بن منصور.

الأربعة (ابن بيان، ووهب، وابن عون، والمعلى)، عن خالد بن عبد الله الطحان الواسطي، عن يونس بن عبيد، عن ابن سيرين، عن أنس.

وهذا إسناد ظاهره الصحة؛ رجاله كلهم ثقات، ولا انقطاع فيه بحال من الأحوال؛ وكل من فيه ثبت سماعه ممن فوقه، وثبت سماعُ منْ دونه منه، بل على شرط الشيخين.

ومع ذلك؛ قال إمامنا ابن المديني: «هذا ريح»، وأنكره!!

وقد يَستغرب صنيع ابن المديني هذا من ليس الحديث من صناعته، وكذا من يكتفي بالنظر الظاهر في أحوال الرواة، ولا يمعن في هذا الشأن؛ كعامة المتسللين على حياض هذا الفن الشريف، ممن لو وقف أحدهم على مثل هذا، لبادر وأخرج ما في جعبة جهله، وقال: (ذهل ابن المديني)، و(ليس هكذا تعل الأحاديث يا ابن المديني!)، وأمثال هذه السخافات، وهؤلاء إنما يردون علم العلماء وسعة اطلاعهم؛ بجهلهم بحقائق الأمور.

وإلا؛ فإن من يستحضر قول أبي عبد الله الحاكم الحافظ في «معرفة علوم الحديث» (ص١١٢، ١١٣): «إنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل؛ فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات؛ أن يحدثوا

بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه؛ فيصير الحديث معلولاً. والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة؛ لا غير». وكذا قوله قبل هذا بقليل: «وهو علم برأسه؛ غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل».

أقول: من يستحضر هذا الكلام ومثله كثير، ويتدبر صنيع النقاد الجهابيذ؛ يسلم لهؤلاء الكبار، ويعلم أنه لو وفق لما وفقوا له، وفتح له ما فتح لهم؛ لما قال غير ما قالوا؛ ولكن من جهل شيئاً عاداه، ونفر منه.

وقد حاولت ـ مجتهداً ـ أن أتلمس موضع العلة في هذا الحديث ـ الذي ظاهره الصحة ـ والتي لم يفصح عنها ابن المديني، وإنما اكتفى بالإنكار من أجلها، وقال: هذا ريح، يعني: ليس بشيء. وبعد النظر في طرق هذا الحديث ورواياته؛ تبين لي ـ بفضل الله ـ وجه إنكار ابن المديني هذا الحديث، وهو أن هذا الحديث إنما يرويه الناس عن ابن سيرين، عن ابن عباس.

وقد رواه هكذا عن ابن سيرين، عن ابن عباس ـ ممن وقفت عليهم ـ تسعة أنفس، فيهم من هم أثبت الناس[1] في ابن سيرين، وهم:

[١] هشام بن حسان ـ وهو من أثبت الناس في ابن سيرين.

أخرجه أحمد (١/ ٣٣٣) عن عبد الرزاق، عنه.

وأخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (ص١٥٠/ ٥٨٤) عن يزيد بن هارون، عنه.

[٢] أيوب السختياني ـ وهو أيضاً من أثبت أصحابه ـ.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١١/ ٣٠/ ١٩٨١٨) ـ ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٨٩) ـ عن معمر.

وأخرجه الطبراني الكبير (١٢/ ١٨٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ٨٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٣٣٨) من طريق سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد.

وأخرجه البيهقي في الكبرى (١/ ٣٣٨) من طريق الشافعي، عن عبد الوهاب الثقفي. الثلاثة، عن أيوب، به.

---

(١) انظر: الكلام في أثبت أصحاب ابن سيرين، في «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٩٧/ عتر).

---

[٣] ابن عون ـ وهو كذلك من أثبت أصحابه ـ.

أخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (ص١٥٠/ رقم٥٨٤) عن يزيد بن هارون، عنه.

[٤] يونس بن عبيد ـ وهو كذلك من أثبت أصحابه.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٩٠) من طريق عبيد الله بن تمام، [عنه].

[٥] عوف بن أبي جميلة.

أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ٨٠) من طريق هوذة بن خليفة، عنه.

[٦] خالد بن مهران. أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٣٣٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ١٨/ السعادة) ـ ومن طريقه ابن عساكر في«تاريخ دمشق» (٤١/ ٢٣٧) ـ من طريق عبد الوهاب الثقفي.

[٧] يزيد بن إبراهيم.

أخرجه أبو عوانة في «المستخرج على مسلم» (٣/ ٣٥٨)، والطبراني في «الكبير« (١٢/ ١٨٩) من طريق وكيع.

وأخرجه البيهقي في «الكبير» (٩/ ٣٢٨) من طريق حجاج وسليمان.

ثلاثتهم عن يزيد بن إبراهيم.

[٨] أشعث بن سوار. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٩٠) من طريق أسباط بن محمد، عنه.

[٩] أبو بكر الهذلي. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٩٠) من طريق عبد الله بن الأجلح، عنه.

فهؤلاء التسعة ـ وفيهم أثبت أصحاب ابن سيرين ـ قد رووه عن ابن سيرين، عن ابن عباس. وخالفهم خالد الطحان؛ فرواه عن يونس، فجعله (عن أنس)، ووهم فيه، والصواب رواية الجماعة.

وهو على الرواية الثابتة مرسل؛ لعدم سماع ابن سيرين من ابن عباس شيئاً.

ويكون منشأ النكارة أن خالداً الواسطي، جاء فرواه فجعله: (عن ابن سيرين، عن أنس)، فصار ـ في الظاهر ـ صحيحاً متصلاً؛ لأن ابن سيرين قد صح سماعه من

أنس، وفي الصحيحين من ذلك جملة وافرة. فمن يغتر بظاهره، ولا يتنبه لهذه العلة الدقيقة يحكم بأنه على شرط الشيخين، والواقع أن ابن سيرين إنما يرويه مرسلاً عن ابن عباس. والله أعلم.

ولا يقال: إن خالداً ثقة، فكيف يكون حديثه منكراً؟! فإن الثقة غير معصوم من الخطأ، وقد أخطأ من هُمْ أكبر وأتقن وأحفظ من خالد الطحان، فكان ماذا؟ بل من كلام الأئمة في مثل هذا: (من لم يخطئ؛ فهو كذاب!!).

ونظير من استظهرته من صنيع ابن المديني: ما صنعه خليفته في هذا العلم، أبو الحسن الدارقطني ـ بلَّ الله ثراه ـ في نفس هذا الحديث؛ فإنه سُئل ـ كما في «علله» (١٠/ ٦١/ ١٨٦٥) ـ عن حديث ابن سيرين، عن أبي هريرة، (احتجم النبي ﷺ، وأعطى الحجام أجره)، ولو كان حراماً؛ لم يعطه.

فقال: «يرويه أبو عبد الرحمٰن السروجي، وهو معمر بن مخلد، عن يزيد بن زريع، عن هشام، وابن عون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة؛ ووهم فيه، وإنما يرويه هشام، وابن عون، وغيرهما، عن ابن سيرين، عن ابن عباس. قيل له: السروجي ثقة! فقال: إنما وهم».

فهذا من الدارقطني متابعة لفهم ابن المديني، وهذا مما استدل بمثله أبو زرعة الرازي على أن هذا العلم إلهام، والله تعالى أعلم.



٨١ قَالَ: قَالَ شُعبةُ: أَحَاديثُ مُحَمدِ بْنِ سيرينَ؛ إِنَّما سَمِعها مِنْ عِكْرمةَ، لَقيَهُ أَيَامَ المُخْتَارِ وَلَم يَسْمَعِ ابنُ سِيرينَ مِنِ ابْنِ عَبَّاسٍ شَيْئاً.

---

٨١ محمد بن سيرين، هو الإمام، شيخ الإسلام، أبو بكر الأنصاري، الأنسي البصري، مولى أنس بن مالك، خادم رسول الله ﷺ. أدرك ثلاثين صحابيّاً، وكان نسيج وحده، قال ابن عون: كان محمد يأتي بالحديث على حروفه، وكان الحسن صاحب معنى. ومناقبه جمة، وهو إمام المعبرين بعد الصحابة، وله في ذلك عجائب، وكان له تأييد إلهي. وانظر: «السير» (٤/ ٦٠٦)؛ و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٢١٤).

وهذا النص أسنده ابن أبي حاتم في «المراسيل» (١٨٧/ رقم٦٨٠)، عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عنه: العلائي في «جامع التحصيل» (٢٦٤)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (٤٤٧). وقد وافق ابن المديني على هذا الحكم:

١ ـ شعبة، كما هنا.

٢ ـ أحمد بن حنبل. ففي «العلل» له (٢/ ٥٩)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم، عنه قال: «لم يسمع محمد بن سيرين، من ابن عباس. كان يقول في كلها: (نُبِّئتُ، عن ابن عباس)». وقال أيضاً: «لم يجئ عنه سماع من ابن عباس».

٣ ـ البيهقي. قال في «الكبرى» (٤/ ١٦٨): «محمد لم يسمع من ابن عباس شيئاً». ولم أقف على أحد خالف هؤلاء، فأثبت سماع ابن سيرين من ابن عباس. والله أعلم.



٨٢ قَالَ عَلِيٌّ: إبراهيمُ النَّخَعي لَمْ يلقَ أحداً مِنْ أَصحابِ النَّبيِّ ﷺ.
قِيلَ لَهُ: فَعَائِشَةُ؟ قَالَ: هَذا لَمْ يَروه غَيرُ سَعِيدِ بِنْ أَبي عَرُوبَةَ، عَنْ أَبي مَعشرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ؛ وهوَ ضَعيفٌ.
وَقَدْ رَأى أَبا جحيفةَ، وزيدَ بْنَ أَرقَم، وابنَ أَبي أَوْفَى؛ ولَمْ يسمَعْ مِنهمْ.

---

٨٢ إبراهيم النخعي؛ سبقت ترجمته في الفقرة (١٧) هامش (١).

وقد أسند هذا النص؛ ابن أبي حاتم في «مراسيله» (٩/ رقم١٩) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن المديني: العلائي في «الجامع» (١٤١)، وعنه أبو زرعة ابن العراقي في «التحفة» (١٤).

وقد وافقه على ذلك:

١ ـ أبو حاتم الرازي. ففي «مراسيل» ابنه (٩/ رقم٢١) عنه قال: «لم يلق إبراهيم النخعي أحداً من أصحاب النبي ﷺ؛ إلا عائشة، ولم يسمع منها شيئاً؛ فإنه دخل عليها وهو صغير...».

٢ ـ ابن معين. وفي (الموضع السابق) (٩/ ٢٠) عن الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول إبراهيم النخعي، أُدخل على عائشة؛ أظن يحيى قال: وهو صبي. وهو من تاريخ الدوري (٢/ ١٦).

٣ ـ أبو زرعة الرازي. وفيه أيضاً (١٠/ ٢٠): عن أبي زرعة: إن إبراهيم دخل على عائشة، وهو صغير، ولم يسمع منها شيئاً.

ـ وأما الحديث الذي أشار إليه علي بن المديني؛ فهو:

ما أخرجه أبو داود في «السنن» كتاب الطهارة، باب كراهية مس الذكر باليمين في الاستبراء (١/ ٩/ رقم٣٣) من طريق عيسى بن يُونُس.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ٢٦٥) عن محمد بن جعفر كلاهُما، عن ابن أبي عرُوبَةَ، عن أبي معشرٍ، عن إبراهيمَ، عن عائشةَ قالت: (كانت يدُ رسولِ الله ﷺ اليُمنى لطُهُورِهِ وطعامِهِ، وكانت يدُهُ اليُسرى لخلائِهِ، وما كان من أذى).

وقد اختلف على سعيد بن أبي عروبة في هذا الحديث على أوجه متنوعة، منها ما سبق.

ومنها: ما رواه عنه عبد الوهاب الخفاف عند أحمد (٦/ ٢٦٥) وأبي داود في (الموضع السابق)، عن أبي معشر، عن النخعي، عن الأسود، عن عائشة.

ومنها: ما رواه ابن أبي عدي، عند أحمد (٦/ ٢٦٥) عنه، عن رجل ، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن عائشة.

قال الدارقطني في «العلل» (٥/ل٦٩): وقول ابن أبي عدي أشبه بالصواب».

والذي رجحه الدارقطني؛ منقطع بسبب الرجل المجهول الذي بين ابن أبي عروبة، وأبي معشر. فيكون ضعيفاً، كما قال إمامنا ابن المديني؛ فللَّه دَرُّهُما!.



٨٣ قَالَ عَليٌّ: هَمَّامُ بْنُ الحَارِثِ؛ لَقِيَ أَبَا مَسعُودٍ، وَأَسَامةَ بْنَ زيْدٍ، وعبْدَ الله بْنَ مَسعُودٍ.

وعَنْ هَمَّام بْنِ الحَارِث؛ قَالَ: صَلَّى بنَا عُمَرُ. وهَذَا عِندِي وَهمٌ. قَالَ عَبدُ الرَّحْمٰنِ، عَنْ سُفيَانَ، عَنِ الأعْمَشِ، عنْ إبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ: أنَّ عُمرَ رضي الله عنه صلَّى بِمَكةَ. ولَيْس حَدِيثُ يَحيى بْنِ آدَمَ عندِي بِشَيءٍ.

---

٨٣ همام بن الحارث؛ سبقت ترجمته في الفقرة (١٨).

ولم أظفر بأحد نقل هذا النص عن ابن المديني، ولا بشيء من طرق هذا الحديث الذي تكلم ابن المديني عنه؛ اللهم إلا ما ذكره أبو جعفر الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٤١٩) قال؛ حَدَّثَنا أبو بَكرَةَ، قال: ثنا روحٌ، قال: ثنا شعبة، قال: ثنا سليمان، عن إبراهيم، عن همام بن الحارث؛ أنَّ عمرَ رضي الله عنه صلَّى بمكة رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قال: (يا أهل مكَّة أتمُّوا صَلَاتَكُمْ؛ فإنَّا قوْمٌ سَفْرٌ). فلعل هذا هو الحديث الذي عناه ابن المديني بهذا الكلام، ولكن لم أقف على الطرق التي تدور عليها العلة، والله تعالى أعلى وأعلم.



٨٤ وَلَقِيَ عَديَّ بْنَ حَاتِمٍ. وَرَوَاهُ عَنْ أَبِيْ الدَّرْداءِ، ولا أُنكرُ لُقيَّهُ عندنا، وقد لَقِيَهُ ولم يقلْ: سمعتُ.

---

٨٤ لُقِيُّ هَمَّام لعَديٍّ بن حاتم رضي الله عنه: ثابت متحقق، وسماعه منه صحيح، وقد أخرج البخاري، ومسلم في «صحيحيهما» حديث الصيد بالكلب المعلَّم، بهذا الإسناد.

أخرجه البخاري في كتاب الصيد والذبائح، باب ما أصاب المعراض بعرضه (٥٤٧٧)، عن قبيصة، عن سفيان.

وأخرجه أيضاً في كتاب التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالى (٧٣٩٧) عن القعنبي، عن فضيل.

وأخرجه مسلم في كتاب الصيد والذبائح، باب الصيد بالكلاب المُعلَّمة (١٩٢٩) عن إسحاق بن راهويه، عن جرير.

الثلاثة، عن منصورٍ، عن إبراهيم، عن همَّام بن الحارث، عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله! إناَ نرسل الكلاب المعلمة. قال: **«كل ما أمسكن عليك»**، قلت: وإن قتلن؟ قال: **«وإن قتلن»**. قلت: وإنا نرمي بالمعراض، قال: **«كل ما خزق، وما أصاب بعرضه فلا تأكل»**. هذا لفظ البخاري في الصيد.

- وأما روايته عن أبي الدرداء، فقد أخرجها: الحاكم في «المستدرك» في كتاب التفسير، باب تفسير سورة حم الدخان (٣/ ٢٤٥/ ٣٧٣٦).

وسعيد بن منصور في «سننه» (ل١٧٢/ ب١٧٣/ أ) كتاب التفسير، باب سورة الدخان.

وعبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ٣٦٤/ ٥٩٨٦) والطبري في «التفسير» (٢٥/ ١٣١). وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٧/ ٤١٧) إلى عبد بن حميد، وابن المنذر.

كلهم من طرق، عن إبراهيم النخعي، عن همام بن الحارث، عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قرأ رجل عنده: إن شجرة الزقوم طعامُ اليتيم، فقال أبو الدرداء: قل (طعام الأثيم)، فقال الرجل: طعام اليتيم. فقال أبو الدرداء: قل: طعام الفاجر.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. ووافقه

الذهبي. وعلَّق هذا الأثر عن النخعي: الذهبي في «السير» (٢/ ٣٥٠).

ومراد ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «ولا أنكر لقيه عندنا؛ وقد لقيه، ولم يقل سمعت» أن لقي همام لأبي الدرداء ثابت عنده، لكن لا يثبت له منه سماع، وهو الذي عبر عنه بقوله: (ولم يقل سمعت)، ومعلوم أنه لا تلازم بين اللقاء والسماع، فقد يلقى الراوي غيره، ثم لا يحدث عنه بشيء.

والأمر على ما قال ابن المديني، فلم يصرح همام بسماعه من أبي الدرداء في شيء مما وقفت عليه من روايته عنه، بل كلها معنعنة أو مؤننة، والله تعالى أعلم.



٨٥ **مَسْروقٌ[(١)]! وما أُقَدِّمُ عَلى مَسرُوق أحداً ـ بشيءٍ ـ منْ أصحابِ عبد الله. وصلَّى خَلْفَ أبي بكرٍ، ولَقيَ عُمرَ، وعَليًّا ـ ولم يَرو [عن عثمان][(٢)] شيئاً ـ، وزيدَ بنَ ثابتٍ، وعبدَ الله [وَ][(٣)]المُغيرَة، [وخبَّابَ بنَ الأرتِّ][(٤)].**

هذا ما انتهى إلينا مِنْ لِقَائِه أَصحَابَ النَّبيِّ ﷺ.

عنِ الشَّعْبي قَالَ: ما رَأيتُ أحداً كانَ أطلبَ للعلمِ في أُفُقٍ من الآفاقِ؛ مِنْ مَسرُوقٍ.

---

٨٥ سبقت ترجمة مسروق هنالك في الفقرة (٨) هامش (١).

وقد أسند هذه الفقرة بتمامها:

الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٣١٣) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/ ٤٠٦/ الفكر) ـ عن علي بن محمد بن عبد الله المعدَّل.

وأسندها كذلك ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/ ٤٠٦/ الفكر) من طريق ابن بشران. كلاهما، عن عثمان الدقاق، عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقها عن ابن المديني: ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (٣/ ٢٦)، وأبو زكريا النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٩٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٥٥)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤٩، ٥٠)، وفي «سير النبلاء» (٤/ ٦٦، ٦٧) باختصار عند بعضهم.

وفي «المراسيل» لابن أبي حاتم (٢١٥/ ٨١١)، و«جامع التحصيل»، و«التحفة» (ص٤٨٨): من طريق صالح بن أحمد بن حنبل: نا علي بن المديني، قال: «سمعت

---

(١) كلمة (مسروق) هذه؛ كذا في الأصل، وليست في المصادر المذكورة التي أسندت كلام ابن المديني، فيظهر ـ والله تعالى أعلم ـ أن الناسخ وضعها كالعنوان لهذا الكلام الجديد، وعلى أيٍّ؛ فلا تعلق لها بالفقرة الماضية؛ خلافاً لما صنعه بوقريص في «نشرته» (ص١٢٥)؛ فإنه جعلها آخر الفقرة الماضية؛ فأساء، والله أعلم.

(٢) في الأصل: (عنهم)، وما أثبته؛ فمن المصادر التي أسندت كلام ابن المديني، وهو أليق.

(٣) في الأصل: (بن) بدل (الواو)، والصواب ما أثبته من المصادر المذكورة، وهما عبد الله بن مسعود، والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهما، ولم أقف لمسروق عن عبد الله بن المغيرة على رواية، والله أعلم.

(٤) ليس في الأصل، وأثبتها من المصادر المذكورة.

عبد الرحمٰن [يعني: ابن مهدي] ينكر أن يكون مسروقاً صلى خلف أبي بكر رضي الله عنه وقال: لم يقل هذا إلا هشام».

قال العلائي: فتكون روايته، عن أبي بكر مرسلة.

قلت: مُراد ابن مهدي بهشام: هشام الدستوائي. وقد أخرج هذا ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٧٦) قال: «قال أخبرنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا هشام الدستوائي، عن حماد [هو ابن أبي سليمان]، عن أبي الضُّحى، عن مسروق، قال: صليت خلف أبي بكرٍ الصديق؛ فسلَّم عن يمينه، وعن شماله، فلما سلَّم؛ كان كأنَّهُ على الرَّضف، حتى قام».

وعلَّقه الذهبي في «السير» (٤/ ٦٩) عن حماد بن أبي سليمان، به.

وهشام الدستوائي: ثقة ثبت كما في «التقريب» (٧٢٩٩)، ولعل مراد ابن مهدي بقوله: (لم يقل هذا إلا هشام) يعني: بإسناده المذكور، لا تعصيب الجناية بهشام؛ فإنه ثقة ثبت، والأولى بها شيخه: حماد بن أبي سليمان، الفقيه؛ فإنه مع صدقه، كان له أوهام، فلعل هذا منها. وانظر: «التقريب» (١٥٠٠).

ـ وأما لقاؤه لعمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ فعند أبي داود (٤٩٥٧) وابن ماجه (٣٧٣١) في قصة تغييره لاسم أبيه (الأجدع) إلى (عبد الرحمٰن).

ولقاؤه لزيد بن ثابت، عند الدارمي (٢٩٨١) وغيره في ميراث الأخوات.

ولقاؤه لعبد الله بن مسعود أشهر من أن ينبه عليه، فهو ألصق الناس به، وأعلمهم بمذهبه، ومنها في البخاري (١٢٩٧) في شق الجيوب ولطم الخدود.

ولقاؤه للمغيرة بن شعبة، في البخاري (٣٨٨) في المسح على الخف.

ولقاؤه خباب، عند البخاري (٢٤٢٥) في التقاضي.

ـ وأما كلمة الشعبي في مسروق المذكورة؛ فقد أسندها عنه:

ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٢٨٥) عن ابن عيينة، عن أيوب بن عائذ الطائي[1]، عن الشعبي.

---

(١) وقع في مطبوع «المصنف» (عن أيوب، عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي) بزيادة (مجالد) في =

وأخرجه أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٥١). وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤١٠/ قلعجي) عن موسى بن إسحاق. كلاهما، عن ابن أبي شيبة، بإسناده.

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٣١٣) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/ ٤٠٥/ الفكر) ـ عن عبد الرحمٰن بن بشر بن الحكم، عن ابن عيينة، بإسناده.

وعلَّقه النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٩٤)، والمزي في «التهذيب» (٢٧/ ٤٥٤)، والذهبي في «السير» (٤/ ٦٥)، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص٢١)، والمباركفوري في «تحفة الأحوذي» (١/ ٦٣)، والله أعلم.



= الإسناد، وقد رواه أحمد، والعقيلي، من طريق ابن أبي شيبة (من دون هذه الزيادة)، ولم يقل أحد ممن أخرجه فيه (عن مجالد)، فلذلك حذفته؛ سيما ومطبوعة «المصنف»، مكتظة أخطاءً وتصحيفاً وتحريفاً؛ والله المستعان.

٨٦ قال عَليٌّ: لَقيَ زيادُ بنُ عَلاقة عُمَارَةَ بْنَ أَوْسٍ، ومِرْداسَ بْنَ عُروةَ، وعرفجةَ بنَ شُرَيْحٍ ـ وقد اختلفوا في نسب عَرْفَجة؛ فقال يزيد بنُ زيادِ بن أبي الجَعْدِ: عن عرفجةَ بنِ ضُريحٍ. قال عبد الله بنُ المختارِ: شريح. ورواهُ شُعبة، قال: سمعتُ عرفجةَ خَفِيَ كلمةٌ ـ، والمُغيرةَ بْنَ شُعبةَ، وأُسَامَةَ بْنَ شَرِيكٍ.

---

٨٦ زياد بن عِلَاقَة بن مالك أبو مالك الثعلبي الكوفي، أحد المعمرين، يقال إنه أدرك عبد الله بن مسعود، وهو أكبر شيخ لابن عيينة. قال ليث بن أبي سليم: أدرك ابن مسعود، وقال النسائي، وغيره: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن حجر: ثقة رمي بالنصب. وانظر: «السير» (٥/ ٢١٥)؛ و«التقريب» (٢٠٩٢).

ـ وأما لقي زياد بن علاقة لعمارة بن أوس، وروايته عنه؛ ففي «الجعديات» للبغوي (١/ ٣٠٨)، و«مسند» أبي يعلى (٣/ ٧٩)، و«المفاريد» له (ص٣٤/ رقم٢١)، و«مصنف» ابن أبي شيبة (١/ ٢٩٥)، وغيرهم في حديث تحويل القبلة.

وأما لقيه لمرداس بن عروة، وروايته عنه؛ فعند البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٤٣)، من طريق مسدد، وهو في «مسنده» (المطالب/ ٩/ ١٢١/ ١٨٨٣)، وعند الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٢٩٩)، وفي «أحاديث الشاموخي» (ص٤٨)، وغيرهم في الرجل الذي رمى أخاه بحجر فقتله.

وأما لقيه لعرفجة، وروايته عنه؛ فعند مسلم (١٨٥٢)، وغيره، فيمن فرق أمر المسلمين.

وأما روايته عن المغيرة بن شعبة وتصريحه بالسماع منه؛ فعند البخاري في «صحيحه» (١٠٤٣)، ومسلم أيضاً (٩١٥) في صلاة الخسوف. وفي مواضع أخر.

وأما روايته عن أسامة بن شريك؛ ففي أبي داود (٣٨٥٥)، والترمذي (٢٠٣٨)، وابن ماجه (٣٤٣٦)، وغيرهم، في التداوي وغيره.

ـ وأما الخلاف في اسم والد (عرفجة)؛ فخلاف شديد، وقد ذكر ابن المديني منه قولين: شريح، وضريح ـ بالضاد المعجمة ـ وبقي أوجه أخر منها: صريح ـ بالصاد المهملة ـ، وطريح ـ بالطاء المهملة ـ، وشريك، وذريح، وشراحيل.

واختلف في نسبته؛ فبعضهم جعله كِنْديّاً، وجعله البعض أسلميّاً. وعلى كل؛ فمن العسير الفصل في مثل هذا، والرجل صحابي، ولا يضره مثل هذا الاختلاف، ما دام معروفاً أنه هو؛ والله أعلم.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٦٤)؛ «الجرح والتعديل» (٦/ ١٧)؛ و«طبقات مسلم (رقم٢٩٨) ودراسته لمشهور سلمان؛ و«الإكمال» لابن ماكولا (٤/ ٢٨٦)؛ و«الإصابة» (٢/ ٤٧٤)؛ و«تهذيب التهذيب» (٧/ ١٧٦، ١٧٧).



٨٧ قالَ عليٌّ: لَمْ يلقَ القاسمُ بنُ عبد الرحمٰنِ، من أصحابِ رسول الله ﷺ؛ غيرَ جابرِ بنِ سَمُرةَ. قيلَ لهُ: فلقيَ ابنَ عُمَرَ؟ قَالَ: كانَ يُحدِّثُ عنِ ابْنِ عُمَرَ بحديثيْنِ، ولمْ يَسمعْ منِ ابنِ عُمَرَ شيئاً؛ كانَ يُحدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ـ رحمةُ الله عليهِ ـ: (ما بينَ المشرقِ والمغربِ قِبْلةٌ)، وحديثٌ [آخرُ][(١)].

---

٨٧ القاسم بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسعود المسعودي، أبو عبد الرحمٰن الكوفي القاضي. قال ابن معين: ثقة. وقال العجلي: كان عَلَى قضاء الكوفة، وكان لا يأخذ على القضاء أجراً، وكان ثقةً رجلاً صالحاً. وقال ابن عيينة: قلت لمسعر: منْ أثبت منْ أدركت؟ قال: القاسم بن عبد الرحمٰن، وعمرو بن دينار.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٨٨/ الفكر)؛ و«التقريب» (٥٤٦٩).

ـ هذا النص؛ أسنده ابن أبي حاتم في «المراسيل» (١٧٥/ ٦٤١) عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وأسنده ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ٩٤/ الفكر) من طريق أبي الحسين بن بشران عن عثمان الدقاق، عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وعلقة العلائي في «الجامع» (٢٥٢)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (٤١٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٣٨١)، وابن حجر في «تهذيبه» (٨/ ٢٨٨/ الفكر).

وفي «المراسيل»، و«الجامع»، و«التحفة»: عن حرب بن إسماعيل، قال: قلت لأبي حفص ـ يعني: عمرو بن علي ـ: القاسم بن عبد الرحمٰن، لقي أحداً من الصحابة؟ قال: لا، ولكنه يروي عن ابن عمر، ولا أشك إلا أنه قد لقيه.

ـ فأما الحديثان المشار إليهما:

ـ **فأولهما**: ما ذكره ابن المديني، وهذا أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٤٠) عن وكيع، عن المسعودي، عن عبد الرحمٰن بن القاسم، عن عبد الله بن عمر، قال: «إذا جعلت المغرب عن يمينك، والمشرق عن يسارك؛ فما بينهما قِبلةٌ لأهل الشمال».

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ١٢١/ ٣٣٢): «سألت أبي عن حديث، رواه

---

(١) ليست في الأصل، وأثبتها من «تاريخ دمشق» وغيره؛ ممن نقلوا كلام ابن المديني.

....

حماد بن سلمة، عن الحجاج، عن القاسم بن عبد الرحمٰن؛ أن عبد الله بن عمرٍو، قال: . . . وذكر حديثنا؟

قال أبي: رَوَى هذا الحديث المسعودي، عن القاسم بن عبد الرحمٰن، عن عبد الله بن عُمر؛ وهذا أشبهُ».

والمسعودي؛ عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عتبة: صدوق؛ اختلط قبل موته، وضابطه: أنَّ من سمع منه ببغداد؛ فبعد الاختلاط، كذا يقول الحافظ في «التقريب» (٣٩١٩)، ووكيع ممن سمع منه قبل الاختلاط كما نص على ذلك الإمام أحمد.

وانظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٩١/ الفكر)؛ و«الكواكب النيرات» لابن الكيال (ص٥٤).

ـ **وثانيهما:** فلم أقف عليه، والله تعالى أعلم.



٨٨ سَالمُ بنُ أبِي الجَعدِ؛ قدْ لَقِيَ عِدةً منْ أصحابِ رسولِ الله ﷺ. لقيَ جابرَ بنَ عبد الله، وعبدَ الله بنَ عمرٍو، وابنَ عُمَرَ، والنعمانَ بنَ بَشيرٍ، ورأى أنس بنَ [ل٧/أ] مالِكٍ، وسلمةَ بنَ نُعيمٍ، ونُبيْطَ بْنَ شَرِيْطٍ.

---

٨٨ سالم بن أبي الجعد؛ الأشجعي الغطفاني، مولاهم الكوفي الفقيه، أحد الثقات، وكان من نبلاء الموالي وعلمائهم، ومن ثقات التابعين، لكنه يدلس ويرسل.

وانظر: «السير» (٥/ ١٠٨)؛ و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٧٢/ الفكر).

وقد وافق البخاري ابن المديني في بعض من أثبت لسالم لقاءهم؛ ففي «العلل الكبير» للترمذي (ص٣٨٦): وسألت محمداً، قلت له: سالم بن أبي الجعد، سمع من أبي أمامة؟ فقال: ما أرى، ولم يسمع من ثوبان. وسمع من جابر بن عبد الله، وأنس بن مالك.

ـ فأما روايته عن جابر، ولقاؤه إياه؛ ففي البخاري في عدة مواضع، منها في المناقب (٣٥٣٨)، وعند مسلم كذلك في الأدب (٦١٩٦) في التسمي باسم النبي ﷺ.

وأما روايته عن عبد الله بن عمرو ولقاؤه به؛ ففي البخاري في الجهاد والسير (٣٠٧٤)، وفي غيره، وكفى بالبخاري.

وأما روايته عن ابن عمر، فعند ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٤٠٨) في سعادة أهل الكوفة بالمهدي.

وأما روايته عن النعمان ولقاؤه به، فعند البخاري في الأذان (٧١٧)، وعند مسلم في الصلاة (٣٤٦) في تسوية الصفوف.

وأما روايته عن أنس بن مالك ولقاؤه به؛ فعند البخاري في الأدب (٦١٧١)، وعند مسلم في البر والصلة (٢٦٣٩) في المرء مع من أحب.

وأما روايته عن سلمة بن نعيم؛ ففي «المسند» لأحمد (٤/ ٢٦٠)، و«معجم الطبراني الكبير» (٧/ ٤٨)، و«الآحاد والمثاني» لابن أبي عاصم (٣/ ٢٣/ ١٣٠٨)، و«المنتخب» لعبد بن حميد (١/ ١٥٠)، وغيرهم، فيمن مات لا يشرك بالله تعالى شيئاً دخل الجنة.

وأما روايته عن نبيط بن شريط؛ ففي «صحيح» ابن حبان (٨/ ١٧٨/ ٣٣٨٤)، و«مستدرك» الحاكم (٤/ ٥١٥/ ٨٤٤٦/ علمية)، و«كبرى» النسائي (٣/ ١٧٥/ ٤٩١٤/ علمية). في جزاء العاق، وغيره.

وقد أسند ابن أبي حاتم في «مراسيله» (ص٨٠/ ٢٨٧) عن ابن البراء، عن ابن المديني قال: سالم بن أبي الجعد لم يلق ابن مسعود، ولم يلق عائشة.

وقال الذهبي في «السير» (٥/ ١٠٨): قال ابن المديني: لم يلق سالم عائشة، ولقي ابن عباس، وعبد الله بن عمرو، والمغيرة بن شعبة، وابن عمر، وطائفة.



٨٩ **أَخْبَرَنَا أَبُو الحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ البَرَاءِ، فِي شَهْرِ رَبِيعٍ الآخِرِ، سَنَةَ ثَمَانٍ وثَمَانِينَ ومائَتَيْنِ: أَنَا عَلِيُّ بْنُ المدِيْنِي:**

هِشَامٌ، عَنِ الحَسَنِ؛ عَامَّتُها تَدُورُ عَلَى حَوْشَبٍ. وأَمَّا أَحَادِيثُهُ عَنْ مُحَمَّدٍ؛ فَصِحَاحٌ.

---

٨٩ أسند هذه الفقرة: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٥٥) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقها عن ابن البراء: المزي في «تهذيب الكمال» (٣٠/ ١٨٧)، وابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٤٩٥). وعلقها عن ابن المديني: الذهبي في «السير» (٦/ ٣٥٨)، والحافظ في «هدي الساري» (ص٤٤٨/ المعرفة)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٤/ الفكر).

وهشام المذكور؛ هو ابن حسان، نص على ذلك ابن رجب في «الشرح». والحسن؛ هو البصري. ومحمد؛ هو ابن سيرين.

ومُرادُ ابن المديني ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله: (هشام، عن الحسن؛ عامتها تدور على حوشبٍ) أن عامة ما يرويه هشام بن حسان، عن الحسن؛ لم يسمعه هشام من الحسن، وإنما سمعه من حوشب، ثم أسقط الواسطة؛ فكان يرويها عن الحسن مباشرة.

وهذا ما قاله أيضاً جريرُ بن حازم رَحِمَهُ اللهُ، ففي «شرح العلل» (٢/ ٤٩٥، ٤٩٦): «وروى صالح بن أحمد، عن علي بنِ المديني: سمعت عَرْعَرَةَ بْنَ البرند، قال: قال لي عباد بن منصور: «ما رأيتُ هشامَ بنَ حسان عند الحسن قط». قال: «وسألتُ جرير بن حازم؟ فقال: قاعدتُ الحسنَ سبع سنين؛ ما رأيت هشاماً عنده قط! فقلت: يا أبا النضر! قد حدثنا عن الحسن بأشياء، ورَوَيْناها عنه؛ فعمن تراه أخذها؟! قال: أراه أخذها عن حوشب».

ـ وقد وافق ابن المديني على صحة أحاديث هشام بن حسان، عن ابن سيرين: البرديجي، فقال ـ كما في «شرح العلل» (٢/ ٤٩٨) ـ: «أحاديث هشام، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ أكثرها صحاح؛ غير أن هشام بن حسان، دون أيوب ويونس وابن عون. . .».

وخالفهما قوم؛ فتكلموا في رواية هشام عن ابن سيرين. قال ابن معين: زعم

معاذ بن معاذ: «كان شعبة يتقي حديث هشام بن حسان، عن عطاء، ومحمد، والحسن».

وقال وهيب: «سألني سفيان أن أفيده عن هشام بن حسان؟ قلت: لا أستحلُّه! فأفدته عن أيوب عن محمد؛ فسأل عنها هشاماً!».

وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/٤٩٧ ـ ٤٩٩). والله تعالى أعلم.



٩٠ وَنَسَخْتُ مِنْ كتَاب: لَيْسَ أَحَدٌ أَثْبَتَ فِي ابْنِ سِيْرِيْنَ مِنْ أَيوبَ، وابْن عَوْن؛ [إِذَا اتفقَا][1].

قِيلَ: وَإِذَا اخْتَلَفَا؟ قَالَ: أَيوْبُ أَثْبَتُ. وَهِشَامٌ أَثْبَتُ مِنْ خَالد الحَذَّاءِ، فِي ابْنِ سِيْرِيْنَ؛ وكُلُّهم ثَبْتٌ. وكَذَلِكَ؛ سَلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ، وعَاصِمٌ الأَحْوَلُ.

ولَيْسَ فِي القَوْمِ مِثْلُ أَيُّوبَ، وَابنِ عَوْنٍ. [وَيُوْنُسُ أَثْبَتُ فِي الحَسَنِ مِنِ ابْنِ عَوْنٍ. ويَزِيْدُ بْنُ إِبْراهِيْمَ أَثْبَتُ في الحَسَنِ وابْنِ سِيرِيْنَ][2]، وهشامٌ الدسْتُوَائِيُّ ثَبْتٌ.

---

٩٠ نقل هذه الفقرة كاملة بحروفها: ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٤٩٧). وأسندها مفرقة حسب تراجم هؤلاء الحفاظ: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٥٦)، و(٥/ ١٣١)، و(٩/ ٢٤٢ ـ ٢٥٣).

وانظر بحثاً ماتعاً في المفاضلة بين أصحاب الحسن، وابن سيرين في «شرح العلل» (٢/ ٤٩٥ ـ ٤٩٩).

والقائل: (ونسخت من كتاب)، هو أبو الحسن بن البراء، راوي النسخة عن ابن المديني، والله تعالى أعلم.

* * *

---

(١) ليست في الأصل، وزدتها من «شرح العلل» لابن رجب، وقد نقل الفقرة عن ابن البراء بتمامها، وإثباتها أنسب من حذفها؛ بدليل السياق بعدها، والله تعالى أعلم.

(٢) ما بين المعقوفين، ساقه ابن رجب مفرداً خارج سياقه هنا، وأثبته داخل السياق تبعاً للأصل، والله أعلم.

٩١ وإِسْمَاعيْلُ بْنُ مُسْلِمٍ العَبْديُّ، وكَانَ قَاضيَ الجزِيْرةِ - جَزِيرَةَ البَحْرِ -؛ وإِنَّمَا رَوَى نَحْواً مِنْ ثَلاثِيْنَ، أو أَرْبَعِينَ حَدِيثاً.

---

٩١ أسند هذه الفقرة؛ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٦) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلَّقها المزي في «تهذيب الكمال» (٣/ ١٩٧).

وإسماعيل العبدي، هذا؛ ثقة نبيل، وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والجماهير. وكان من أصحاب الحسن وابن سيرين.

وانظر - زيادة على ما سبق -: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٨٨/ الفكر)؛ و«التقريب» (٤٨٣).



٩٢ وإِسْمَاعِيْلُ بْنُ مُسْلِمٍ المَكِّيُّ؛ لَا أَكتُبُ حَدِيْثَهُ.

٩٢ أسند هذه الفقرة؛ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٨) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلَّقها المزي في «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٠٢).

وإسماعيل هذا؛ هو المكي، وليس من أهل مكة، وإنما نسب إليها لكثرة تردده عليها ومجاورته بها، وقد كان من أهل الفقه والإفتاء، لكنه ضعيف الحديث بالإجماع.

قال فيه القطان: لم يزل مختلطاً؛ كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة أضرب.

وقال أحمد: كان منكر الحديث.

وقال ابن حجر: فقيه ضعيف الحديث.

وانظر ـ بعدما سبق ـ: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٨٩/الفكر)؛ و«التقريب» (٤٨٣).



٩٣ قَالَ عَلِي: أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدي؛ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ مِلٍّ ـ وَكَانَ جاهِلِيًّا ـ؛ ثِقَةٌ.

لَقِيَ عُمَرَ، وابْنَ مَسْعُودٍ، وأَبَا [بَكْرَةَ][١]، وسَعْداً، وأُسَامَةَ، وروَى عَنْ [عَلِيٍّ، وَ][٢] أَبِي مُوسَى، وعَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ. وقَالَ فِي بَعْضِ حَدِيثِه: [حَدَّثَنِي][٣] أُبَيُّ بْنَ كعْبٍ. وقَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ.

ونَسَخْتُ[٤] مِنْ كِتَابِ ـ وَلَمْ أَسْمَعْهُ [منْهُ ـ: أَبُوْ] عُثْمَانَ [النهْدِي][٥]؛ واسْمُهُ: عَبْدُ الرَّحمٰنِ بْنُ مِلٍّ، ويُقَالُ: مُلٌّ، وأَصْلُهُ كُوفِيٌّ، وصَارَ إِلَى البَصْرَةِ بَعْدُ، وَهُوَ مِنَ العَرَبِ، وقَدْ أَدْرَكَ الجَاهلية، وهَاجَرَ إِلَى المَدِينَةَ بَعْدَ مَوْتِ أَبِي بَكْرٍ، وَوَافَقَ استخْلَافَ عُمَرَ.

سَمِعَ مِنْ عُمَرَ، وقَدْ روى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وروَى عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، وسَعيْدِ بْنِ زَيْدٍ، وأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وعَنْ أَبِي بكْرَةَ، وأَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ، وأُبيَّ بْنِ كَعْبٍ، ومُجَاشع بْنِ مَسْعُود، وعَمْرِو بْنِ العَاصِ، وعَبْد الله بْنِ عَمرو، وابْنِ عُمَرَ، وابْنِ عَباسٍ، وقَبِيْصَةَ بْنِ مُخَارِق، [وَزُهَيْرِ بْنِ عَمْرو][٦]، وعَبْدِ الرحمٰنِ بْنِ أبي بكْرٍ، وابنِ مَسْعُودٍ، وحُذَيْفَةَ، [وسَلْمَانَ الفَارِسِيِّ][٧]. وأَبِي هُرَيْرَةَ، وأَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، وجَابِرِ بنِ عَبْد اللَّهِ، وأَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ.

---

(١) في الأصل: (بكر)، وهو غلط، صَوْبتُه من «تاريخ دمشق»؛ و«السنن الأبين» لابن رُشيد، و«النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/٥٩٦)، ولو كان صواباً؛ لقدمه على (عمر)!!، لكن الرجل لم يلق أبا بكر أصلاً، لأنه هاجر إلى المدينة بعد موت أبي بكر رضي الله عنه كما سيذكره ابن المديني بعد أسطر ـ والله أعلم.

(٢) ليست في الأصل، وأثبتها من «تاريخ دمشق»، و«السنن الأبين».

(٣) بياض بالأصل، وقد أصلحته من «تاريخ دمشق» و«السنن الأبين» و«النكت»، والحمد لله.

(٤) القائل؛ هو ابن البراء، راوي الكتاب عن ابن المديني.

(٥) في الأصل: (أسمعه من أبي عثمان)، وهو غلط، وما أثبته هو الصواب، وهكذا هو في «تاريخ دمشق».

(٦) ليست في الأصل، وأثبتها من «تاريخ دمشق».

(٧) ليست في الأصل، وأثبتها من «تاريخ دمشق».

ومنَ التَّابِعين: عَامرُ بْنُ مَالِك، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُميةَ ـ وَلَا أَعْرِفُ عَامِر بْنَ مَالِكٍ هَذَا ـ وَلَا أَعْلَمُ أَحداً رَوَى عَنْهُ غَيْرُه.

ورَوَى عَن عَبدِ اللَّهِ بنِ عَامِرٍ، عَنِ الزُّبَيرِ. وعَن أَنَسِ بنِ جَندَلٍ، عَن أَبِي مُوسَى الأَشعَرِيِّ. ومُطَرِّفِ بنِ عَوفٍ، عن أَبِي ذَرٍّ. وعَن زِيَادِ بنِ أَبِي سُفيَانَ، وعَن ابنِ مِينَا، [أ][1] وابنِ مِينَاسٍ، وجُندُبِ بنِ كَعبٍ، [ولَم يَسْمَعْ مِنْ أَبِي ذَرٍّ][1].

٩٣ أسنده ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٤٦٥/ الفكر)، و(٣٧/ ٣١٤/إحياء التراث) عن أبي القاسم السمرقندي، عن أبي بكر محمد بن هبة الله، عن أبي الحسين بن بشران، عن عثمان الدقاق، عن ابن البراء، به.

والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٠٣/ السعادة) ـ ومن طريقه ابن عساكر في (الموضع السابق) ـ عن علي وعبد الملك ابني بشران، عن دعلج السجزي، عن ابن البراء، بمعناه مختصراً.

وعلقه المزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٢٧) بمعناه مختصراً جدّاً وابن رشيد السبتي في «السنن الأبين» (ص١٥٠) قال: «ألا ترى أن أبا الحسن علي بن المديني قد قال في كتاب «التاريخ» له وساق جزءاً صالحاً من كلامه هنا، وكذا الحافظ في «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٥٩٦) قال: «وقد ذكر علي بن المديني في «كتاب العلل» وذكر شيئاً مما هنا والله أعلم.

وقد تقدم بيان وجه اختلاف الإحالة، في قسم الدراسة، والله أعلم.

وأبو عثمان النهدي؛ هو الإمام الحُجَّةُ، شيخ الوقت، عبد الرحمٰن بن مُلٍّ ـ وقيل: ابن ملي ـ ابن عمرو بن عدي البصري. مخضرم مُعَمَّر، أدرك الجاهلية والإسلام، وغزا في خلافة عمر، وبعدها غزوات وثقه ابن المديني، وأبو زرعة، وابن معين، وجماعة. توفي وقد بلغ مائة وثلاثين سنة، وذلك سنة مائة من الهجرة، رحمه الله تعالى[2].

(١) ليست في الأصل، وأثبتها من «تاريخ دمشق»، و«تهذيب الكمال».
(٢) وانظر: «السير» (٤/ ١٧٥)؛ و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٧٧).

فأما روايته عن عمر رضي الله عنه؛ فعند البخاري في كتاب اللباس (٥٨٢٩)، ومسلم في اللباس والزينة (٢٠٦٩) قال: كتب إلينا عمر، وفي مقدمة مسلم الرواية عنه أيضاً.

وأما روايته عن ابن مسعود رضي الله عنه؛ ففي البخاري، في مواقيت الصلاة (٥٢٦)، ومسلم في الصيام (١٠٩٣).

وأما روايته عن أبي بكرة رضي الله عنه؛ ففي البخاري في المغازي (٤٣٢٧)، ومسلم في الإيمان (٦٣) وفيهما التصريح بسماعه منه.

وأما روايته عن سعد؛ وهو ابن أبي وقاص رضي الله عنه؛ ففي الموضع الذي فيه رواية أبي بكرة رضي الله عنه.

وروايته عن علي رضي الله عنه؛ في «مسند علي» للنسائي ـ كما في «الميزان» (٥/ ٤٣١) ـ، وفي «البحر الزخار» للبزار (٢/ ٢٩٣/ ٧١٦).

وروايته عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه؛ في البخاري في الجهاد والسير (٢٩٩٢)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٤٠٣).

وروايته عن أُبيٍّ بن كعب رضي الله عنه؛ فعند مسلم في المساجد (٦٦٣).

وقول ابن المديني: «وعَن أُبيٍّ بنِ كَعبٍ، وقَالَ فِي بَعض حَديثه: [حدَّثني][1] أُبَي بنُ كَعبٍ»؛ يقصد أن أبا عثمان النهدي أحياناً يصرح بالسماع من أبي، كما رواه أحمد في «المسند» (٥/ ١٣٣) قال: حدَّثَنا علي بن إسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَبد الله بن المُبارك: أخبرنا عَاصِم الأحوَلُ، عَن أبي عثمانَ: حَدَّثَني أُبيٌّ بنُ كعبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**أما إن ذلك مَا احتَسَبتَ**». وهذا إسناد مسلسل بالثقات الأثبات.

وفي قول الإمام ابن المديني، وما عند الإمام أحمد من التصريح بسماع أبي عثمان من أبي؛ أبلغ رد ما ادعاه الإمام مسلم في «مقدمة صحيحه» بقوله: «وَهَذَا أَبُو عُثمَانَ النَّهديُّ، وأَبُو رَافع الصَّائغُ ـ وهمَا مَن أدرك الجَاهلية، وصَحبَا أَصحَابَ رَسُولِ الله ﷺ من البَدريِّينَ، هلمَّ جَرّاً، ونقلا عَنهُم الأخبَارَ، حَتَّى نَزَلا إلى مِثلِ أبي

(١) بياض في الأصل، وقد أصلحته من «تاريخ دمشق»، و«السنن الأبين»، و«النكت»، والحمد لله.

هريرةَ وابنِ عُمَرَ وذَوِيهِمَا ـ قد أسند كُل وَاحدٍ منهما عَن أُبيٍّ بنَ كَعبٍ، عَن النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثاً، ولم نسمَع في رِوَايَةٍ بِعَينهَا أنهمَا عَايَنَا أُبيّاً، أَو سَمِعَا مِنهُ شَيئاً. اهـ، والمثبت مقدم على النافي، وراجع في هذا الصدد: «السَّنَنُ الأبينُ» لابن رُشَيدٍ السبتي (ص١٤٨ ـ ١٥٠)؛ و«النكت على ابن الصلاح» (٢/٥٩٦). والله أعلم.

وأما روايته عن أبي برزة رضي الله عنه؛ ففي «صحيح» مسلم في البر والصلة والآداب (٢٥٩٦).

وأما روايته عن مجاشع بن مسعود رضي الله عنه؛ فعند البخاري في الجهاد والسير (٢٩٦٣)، ومسلم في الإمارة (١٨٦٣).

وأما روايته عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه؛ فعند البخاري في المناقب (٣٦٦٢)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٣٨٤).

وأما روايته عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما؛ فعند البخاري في المناقب (٣٩١٦).

وأما روايته عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ عند مسلم في الإيمان (٢١٢).

وأما روايته عن قبيصة بن مخارق رضي الله عنه؛ فعند مسلم في الإيمان (٢٠٧).

وأما روايته عن زهير بن عمرو رضي الله عنه؛ فمع روايته السابقة عن قبيصة.

وأما روايته عن عبد الرحمٰن بن أبي بكر رضي الله عنهما؛ ففي البخاري في البيوع (٢٢١٦)، ومسلم في الأشربة (٢٠٥٧).

وأما روايته عن سلمان الفارسي رضي الله عنه؛ ففي البخاري في المناقب (٣٩٤٧)، ومسلم في التوبة (٢٧٥٣).

وأما روايته عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ ففي البخاري في الجمعة (١١٧٨)، ومسلم في صلاة المسافرين (٧٢١).

وأما روايته عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه؛ فعند مسلم في الذكر والدعاء والتوبة (٦٦٣).

وهذا ما وقفت عليه من مواضع رواية من ذكرت روايته عنهم من الصحابة في «الصحيحين» أو أحدهما. والله أعلم.

وأما روايته عن عامر بن مالك، عن صفوان بن أمية؛ فهي حديث: (الطاعون، والبطن، والغرق، والنفساء؛ شهادة). وهذا؛ عند أحمد في «المسند» (٣/ ٤٠٠)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٨/ ٢٥). وعند النسائي في «المجتبى» (٤/ ٩٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٨٠)، والطبراني في «الكبير» (٨/ ٤٨). وفي «جزء بيبي بنت عبد الصمد الهرثمية» (١١٢)، وغير ذلك.

وأما قول ابن المديني: «وَلَا أَعرِفُ عَامِر بنَ مَالِكٍ هَذَا، وَلَا أعلَمُ أَحَداً رَوَى عنهُ غيرهُ»، فممَّا يدل على جهالة عامر بن مالك المذكور، ولا يرفع هذه الجهالة ذِكرُ ابن حبَّان له في «الثقات» (٥/ ١٩١)، فضلاً عن أن يفيده التوثيق. وأما الحافظ فبعد أن نقل في «التهذيب» (٥/ ٦٩/ الفكر) القولين؛ قال في «التقريب» (٣١٠٧): «مقبول»؛ يعني: عند المتابعة؛ وإلا فَلَيِّنٌ. والله أعلم.

وأما رواية أبي عثمان، عن عبد الله بن عامر، عن الزبير؛ فهي حديث الزبير: «أن رجلاً حَمَلَ على فَرس، يُقالُ لها: غمرَة، أو غمرَاء، قال: فوجدَ فرساً أو مهراً يُباع، فنسبت إلى تلك الفرس، فنهيَ عنها».

وهذا أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ١٦٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤١٠)، وابن ماجه في «السنن» كتاب الهبات، باب من تصدق بصدقة فوجدها تباع، هل يشتريها؟ (٢/ ٨٠٠/ ٢٣٩٣) عن يحيى بن حكيم. ثلاثتهم عن يزيد بن هارون، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن عبد الله بن عامر، عن الزبير. وهذا لفظ أحمد، وفي بعضها: أن صاحب القصة الزبير نفسه. وفي الحديث اختلاف على سليمان التيمي، فصَّله الدارقطني في «علله» (٤/ ٢٤٦)، وانظر كذلك: «علل» ابن أبي حاتم (١/ ٣٣١).

وأما روايته عن أنس بن جندل، عن أبي موسى الأشعري؛ فهي حديث: «إن النبي ﷺ حدَّث بفتنَة؛ النَّائم فيها خير من الجالس، والجالسُ فيها خيرٌ من القائم، والقائمُ فيها خيرٌ من الساعي، أو كما قال»، وهذا أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣١)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٣/ ٣١٢) من طريق معتمر بن سليمان، عن أبيه سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن أنس بن جندل، عن أبي موسى، به.

وقد أشار فيه البخاري إلى نوع اختلاف وقع في إسناده! والله أعلم.

وأما رواية النهدي، عن مطرف بن عوف، عن أبي ذر؛ فهي حديث: «من سجد لله سجدة؛ كتب الله له بها حسنة، ورفع له بها درجة، وحط عنه بها خطيئة».

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٩٧) قال: قال مسدد، عن حماد بن زيد.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٣٢٧/ ٣٥٦٢) عن إسماعيل بن عبد الله، عن داود بن أبي هند؛ كلاهما عن خالد الحذاء، عن أبي عثمان النهدي، عن مطرف، عن أبي ذر، فذكره، وقد ساق فيه عبد الرزاق قصة طريفة!

وأخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ١٤٨) عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن مطرف.

وقد أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٢٩١/ الفكر) من طريق البُخَاري[1]. قال: قال موسى، عن حماد، عن علي بن زيد، عن مُطَرِّف، به.

ثم أسند بعده (٥٨/ ٢٩٢) من طريق أبي أمية الأحوص بن المفضل: نا أبي، قال: حَدَّثتُ يحيى بن مَعِين، عن عَلي بن زيد، عن مُطرِّف، قال: فذكر الحديث. فقال ابن مَعين: «إِنَّهُم يَقُولونَ: (إِنَّه مطرِّف بن عوف)؛ ولا معنى لهذا؛ فقد صحَّ سماع مطرف، من أبي ذرٍّ».

يعني ابن معين ـ والله تعالى أعلم ـ: أن (مطرفاً) المذكور في هذا الإسناد هو (ابن عبد الله بن الشخير)، وليس (ابن عوف)، ويستدل على ذلك بثبوت سماع (ابن الشخير) من (أبي ذر)؛ فكأنه يرى أن من ذهب أن (مطرفاً) هو (ابن عوف)؛ إنما ألجأهم إلى هذا التعيين، عدم وقوفهم أو استحضارهم ما يثبت سماع (ابن الشخير) من (أبي ذرٍّ). ولهذا طفق ابن عساكر يخرج ما يثبت سماع (ابن الشخير) من (أبي ذَرٍّ)، والله أعلم.

---

(١) الظاهر أن هذا في «تاريخ البخاري الكبير»، وإن لم يكن في نسختنا المطبوعة؛ فإن ابن عساكر إنما يروي هذا «التاريخ» من طريق آخر، غير الطريق الذي طبع عنه المتداول من الكتاب، وقد نبهت على ذلك قبل هذا.

وأما روايته عن زياد بن أبي سفيان؛ فلم أظفر بها الآن! والله المستعان.

وأما روايته عن ابن مينا، أو ابن ميناس؛ فقد أخرجها ابن عبد البر في «الاستذكار» (١/ ١٨٥): أخبرنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبدة بن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النَّهدي، عن مينا، أو عن ميناس، قال: «خرج علينا رجل في يوم فيه دفء، فأتى الجبَّان، فصلَّى ركعتين، ثم أتى قبراً، فاتكأ عليه، فسمع صوتاً: ارتفع عني، لا تؤذيني؛ أنتم تعلمون، ونحن نعلم ولا نعمل!! لأن تكون لي مثل ركعتيك أحب إليَّ من الدنيا، وما فيها.

وفيه ـ كما هو بيِّنٌ ـ: (مينا أو ميناس) بدون (ابن)!! فالله أعلم أسقطت (ابن) من «الاستذكار»، أم هي ـ هنا ـ في «العلل» زائدة؟!!

وقد أخرجه ابن عبد البر ـ أيضاً ـ في «التمهيد» (٢٠/ ٢٤٢) عن سعيد بن نصر، عن قاسم بن أصبغ، عن ابن وضاح، عن محمد بن مسعود، عن يحيى القطان، عن التيمي، عن النهدي، قال: خرج... فذكره؛ ولم يذكر فيه (مينا أو ميناس)!!؛ فالله أعلم بالصواب.

وقد ذكر مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص١٠٠/ رقم١٠٩) فيمن تفرَّد بالرواية عنه أبو عثمان النهدي، قال: (ابن مينا، أو ابن ميناس؛ الشَّكُ في الحديث)[1].

وأما روايته عن جُنْدُب بن كعبٍ؛ فهي ما أخرجه الدارقطني في «السنن» في كتاب الحدود والديات (٣/ ١١٤) ـ ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» في كتاب القسامة، باب تكفير الساحر وقتله إن كان ما يسحر به كلام كفر صريح (٨/ ١٣٦) ـ وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٣٠٩/ الفكر) و(١٢/ ١٢٨/ إحياء

---

(١) وقع في مطبوعة دار الكتب العلمية: (ابن بينا، أو ابن بيناس الشلوقي الحديث). وهو تصحيف فاحش، وقد أفاد الأستاذ: حسام بوقريص ـ جزاه الله خيراً ـ في «نشرته للعلل» (ص١٣٨/ هامش ٢): أنه راجع النسختين الخطيتين اللتين اعتمدهما محقق المطبوعة المذكورة؛ فوجد النص فيه على الصواب، كما أثبته. وأقول: وهذا شأن هذه الدار المذكورة في جميع ما تطبعه؛ لا سيما في الآونة الأخيرة؛ أقرب ما يكون إلى المسخ والتشويه. والله المستعان.

التراث). ثلاثتهم من طرق، عن هشيم بن بشير، أنبأنا خالد الحذاء، عن أبي عثمان النهدي، عن جندب بن كعب: أنه قتلَ ساحراً، كان عندَ الوليد بن عقبةَ، ثم قال: ﴿أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣].

وأسند ابنُ عَسَاكِر، عن ابن مَندَه قولَه: «جندبُ بن كعبٍ، قاتلُ السّاحر، عِدَادُهُ في أهل الكوفة، روى عنه حارثة بن وَهبٍ الخُزَاعي قال علي بنُ المَدِينيِّ: هُوَ جُندب بن زُهَيرٍ[1]!! رَوَى عنه أبو عثمان النَّهدِيّ، والحسنُ، وَهُو من الأزد».

وأما عدم سماعه من أبي ذرٍّ؛ فقد سبق روايته عن بواسطة (مطرِّف)، وهذا مما يستدلون به على عدم السماع، والله أعلم.

* * *

(١) كذا في طبعتي «تاريخ دمشق»، نقلاً عن ابن منده؛ ولم أقف عليه فيما بين يدي من كتب ابن المديني، والله أعلم.

٩٤ **قَالَ عَلِيٌّ: عَطَاءُ بنُ أَبِي رَبَاحٍ؛ لَقِيَ عَبدَ اللَّهِ بنَ عُمَرَ، ورَأَى أَبَا سَعِيدٍ الخُدرِي ـ رَآهُ يَطُوفُ [ل٧/ب] بِالبَيتِ؛ ولَم يَسمَع مِنهُ ـ، وجَابِراً، وابنَ عَبَّاسٍ، ورَأَى عَبد اللَّهِ بنَ عَمرو.**

ولَم يَسمَع مِن زَيدِ بنِ خَالدٍ الجُهَنِيِّ، ولَا مِن أُمِّ سَلَمَةَ، ولَا مِن أُمِّ هَانِئ.

وسَمِعَ مِن عَبدِ اللَّهِ بنِ الزُّبَيرِ، وابنِ عُمَرَ.

ولَم يَسمَع مِن أُمِّ كُرزٍ شَيئاً؛ ورَوى عَن أُمِّ حَبِيبٍ[1] بِنت مَيسَرَةَ، عَن أُمِّ كُرزٍ.

وسَمِعَ مِن عَائِشَةَ، وجَابِرِ بنِ عَبدِ الله.

---

٩٤ أخرج هذه الفقرة ـ بتصرف ـ: ابن أبي حاتم في «المراسيل» (١٥٥/ ٥٦٧) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن المديني: العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٣٧)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (ص٣٤٩).

وقد خالف ابن المديني في بعض ذلك:

١ ـ الإمام أحمد في سماع عطاء من ابن عمر، فقال ـ كما في «المراسيل» (١٥٤/ ٥٦٥) ـ: «عطاء بن أبي رباح؛ قد رأى ابن عمر، ولم يسمع منه».

٢ ـ يحيى بن معين. ففي «تاريخ الدوري» عنه (٤٠٣/٢): «لم يسمع من ابن عمر، رآه رؤية».

قلت: والراجح ـ والله أعلم ـ؛ هو قول أحمد، وابن معين، بنفي السماع، وفي «صحيح» مسلم في كتاب الحج (١٢٥٥) رواية عطاء: عن ابن الزبير، عن ابن عمر. وكذا في «المجتبى» للنسائي، في كتاب الصيام (٢٣٧٥) قال عطاء: حدثني من سمع ابن عمر. فالظاهر ـ والله أعلم ـ أنه لم يسمع منه!

ولم يخالف ابن المديني أحد في عدم سماع عطاء من أبي سعيد. والله أعلم.

---

(١) في الأصل: (أم حبيبة)، وهو تصحيف؛ صوابه ما أثبته، كما في مصادر التخريج، والرجال، وهي أم حبيب حبيبة بنت ميسرة الفهرية، قال الحافظ في «التقريب» (٨٥٥٩): مقبولة. والله أعلم.

وأما جابر بن عبد الله، ففي «صحيح البخاري» في كتاب الأذان (٨٥٤)، وفي «صحيح» مسلم في الحج (١٢١٦): سماع عطاء من جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

وأما ابن عباس؛ ففي البخاري في كتاب العلم (٩٨)، وفي مسلم في الحيض (٣٦٤) تصريح عطاء بالسماع منه. وفي غير ما موضع.

وأما عبد الله بن عمرو؛ فلم أقف على من خالف ابن المديني في نفي سماع عطاء منه؛ بل في البخاري في الصوم (١٩٧٧)، ومسلم في الصيام (١١٥٩) عن عطاء: أن أبا العباس الشاعر أخبره: أنه سمع عبد الله بن عمرو... وهذا يؤكد عدم سماعه منه.

وأما زيد بن خالد الجهني؛ فلم أقف على من خالفه في نفي سماع عطاء منه.

وأما أم سلمة؛ فلم أقف على من خالفه في نفي سماع عطاء منها. ويدل لعدم السماع ما في «مسند» أحمد (٦/ ٢٩٢) عن عطاء، قال: حدثني من سمع أم سلمة...

وأما سماعه من أم هانئ ـ فاختة بنت عبد المطلب ـ فلم أقف على من خالفه في نفي سماع عطاء منها. لكن وقع في «المجتبى» للنسائي في كتاب الغسل والتيمم، باب الاغتسال في قصعة فيها أثر العجين (١/ ٢٠٢) من طريق عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، قال: حدثتني أم هانئ...

وعبد الملك بن أبي سليمان؛ هو العَرزَميُّ: أثنى عليه الجمهور، وتكلم فيه شعبة، فقيل له: لم لا تروي عنه، وأحاديثه حسان؟ فقال: من حُسنِهَا فَرَرتُ!! يعني: أنها منكرة، وقد عاب الأئمة على شعبة ذلك، إذ كان بسبب خطأ العرزمي في حديث الشفعة، وقالوا: إن الثقة لا يرد حديثه بخطأ يقع فيه، أو وهم يقع له، وشعبة نفسه يخطئ أحياناً، والحاصل: أن الرجل صدوق، له أوهام ـ كما قال الحافظ في «التقريب» (٤١٨١) ـ وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وقال: «ربما أخطأ». والذي أخشاه أن يكون هذا التصريح بالسماع خطأً من العرزمي، وقد كانوا تكلموا في روايته عن عطاء، وأنه كان يرفع أحاديث عن عطاء ـ كما قال أحمد لأبي داود ـ فلعَلَّ ما معنا من هذا، والله أعلم. وانظر: «السير» (٦/ ١٠٧)؛ و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٥٢/ الفكر).

وأما عبد الله بن الزبير؛ فعند البخاري في كتاب الرقاق (٦٤٣٧) تصريح عطاء بالسماع منه.

وأما أم كرز؛ فلم يخالفه أحد في نفي سماع عطاء منها. وروايته عنها بواسطة أم حبيب حبيبة بنت ميسرة، عند النسائي في «المجتبى» كتاب العقيقة (٤٢١٦)، وأبي داود، في الضحايا (٢٨٣٤)، والدارمي في الأضاحي (١٩٦٦)، وغيرهم.

وأما سماعه من عائشة رضي الله عنها؛ ففي البخاري في كتاب المغازي (٤٣١٢)، ومسلم في صلاة الاستسقاء (٨٩٩). والله تعالى أعلم.

ولم أقف له على مخالف في شيء ممّا أثبت سماعه أو نفاه؛ إلا ما ذكرت، والله أعلم.



٩٥ قَالَ عَلِيٌّ: حَبِيبُ بنُ [أَبِي][(١)] ثَابِت[(٢)]؛ لَقِيَ ابنَ عَبَّاسٍ، وسَمِعَ مِن عَائشَةَ، ولَم يَسمَع مِن غَيرِهِما مِن أصحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

---

٩٥ علَّق هذه الفقرة: العلائي في «الجامع» (ص١٥٩)، وعنه أبو زرعة ابن العراقي في «التحفة» (ص٧٢).

قال الذهبي في «السير» (٥/ ٢٨٩): «حدث عن ابن عمر، وابن عباس، وقيل؛ لم يسمع منهما؛ وحديثه عنهما في ابن ماجه».

والذي يشكك في سماعه من ابن عباس ـ على سبيل المثال ـ، هو أن الشيخين، وغيرهما؛ لم يخرجا لحبيب شيئاً إلا بواسطة ابن جبير، أو طاووس، أو غيرهما، عن ابن عباس؛ بل ليس في الكتب الستة المعتبرة لحبيب عن ابن عباس، من دون واسطة ـ فيما وقفت عليه ـ؛ إلا موضع واحد، هو الذي أشار إليه الذهبي؛ أنه عند ابن ماجه، وهو في كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الدعاء في الاستسقاء (١٢٧٠). فالله أعلم.

ولم أقف الآن على روايته عن عائشة رضي الله عنها، ولما روى عن عروة، عن عائشة؛ أجمع أهل الحديث على أنه لم يسمع من عائشة؟!! فالله أعلم.

ولم يخالف ابن المديني أحدٌ في نفي سماعه ممن بقي من أصحاب النبي ﷺ. والله تعالى أعلم.

* * *

---

(١) ليست في الأصل، وأثبتها من مصادر ترجمته.

(٢) حبيب بن أبي ثابت؛ الإمام الحافظ، فقيهُ الكُوفَةِ، أبو يحيى القُرَشيُّ الأسديَ مولاهم، واسم أبيه قيس بن دينار، وقيل: قيس بن هند، ويقال: هند، قال ابن المديني: له نحو مائتي حديث. وقال أبو بكر ابن عيّاش: كان بالكوفة ثلاثة؛ ليس لهم رابع: حبيب بن أبي ثابت، والحكم، وحماد؛ كانوا من أصحاب الفتيا؛ ولم يكن أحد بالكوفة إلا يذل لحبيب. مات سنة تسع عشرة ومائة، وقيل: عشرون. وانظر: «السير» (٥/ ٢٨٩).

٩٦ قَالَ عَلِيٌّ: وأبو شَيْبَةَ بْنُ أَبِي رَاشِدٍ، وأَبُوْ رَاشِدٍ؛ رَوَى عَنْ عُبَيْد[1] بن عمير، رَوَى عَنْهُ الأَعْمَشُ؛ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْهُ. رَوَى عَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ؛ إِلَّا أَنَّ ابنَ جُرَيْجٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي شَيْبَةُ.

---

٩٦ لم أقف على أحد نقله عن ابن المديني. والله أعلم.

ولم أجد أحداً ترجم لأبي شيبة بن أبي راشد هذا؛ إلا البخاري في «الكنى» (ص٧/ رقم٩٣)، ولم يزد على ما قاله شيخه ابن المديني هنا شيئاً، والله أعلم.

وقد وقفتُ على أثرين؛ يشبه أن يكونا مثالين لهذه الترجمة المذكورة، وهما:

ما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٧٢) من طريق محمد بن أبي عمر، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي راشد، عن عبيد بن عمير: في قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، قال: من شأنه يَصْحب مسافراً، ويَشفي مريضاً، ويَفُك عانياً، وزاد أبو معاوية: ويجيب داعياً، ويعطي سائلاً.

وأخرج أحمد في «الزهد» (٢/ ٤٥٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ١٦٥) عن أبي معاوية ـ من طريقه: أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٦٨) ـ عن الأعمش، عن أبي راشد، عن عبيد بن عمير، في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٥]، قال: الأَوَّاب؛ الذي يتذكر ذنوبه في الخلاء؛ فيستغفر منها.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٥/ ٤٣٨) من طريق ابن نمير، عن الأعمش، به.

وأما رواية ابن جريج عنه فقد أخرجها النسائي في «المجتبى» في كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء (١/ ٦٩)، وفي «الكبرى» (١/ ١١١/ ١٠١) ـ ومن طريقه: الضياء المقدسي في «المختارة» (٢/ ٥١) ـ قال: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ الْحَسَنِ المِقْسَمِيُّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي شَيْبَةُ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عليٌّ: أَنَّ الحُسَيْنَ بن علي، قال: دَعَانِي أبي عليٌّ بِوَضُوءٍ، فقرَّبْتُهُ لَهُ، فَبَدأَ، فَغَسَلَ كَفَّيهِ ثلاث مَرَّاتَ... الحديث في صفة الوضوء». وعلَّقه أبو داود في «السنن» في الطهارة باب صفة الوضوء (١/ ٨٦).

---

(١) في الأصل: (عبيدة)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو على الصواب عند البخاري في «الكنى» (ص٧/ رقم٣٩)، وكذا في المصادر التي روت هذه النسخة، والله تعالى أعلم.

وقد تنازع أهل العلم في شأن شيبة الذي روى عنه ابن جريج، والصحيح أنه ابن نصاح القارئ المدني، والله أعلم.

وانظر لذلك: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٦٠٨)؛ و«تحفة الأشراف» (٧/ ٣٦٦)؛ و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٧٧)؛ و«العلل» للدارقطني (٣/ ١٠٠). والله تعالى أعلم.



٩٧ قَالَ عَلِيٌّ اسْمُ أَبِيْ العَبَّاس الشَّاعر: السَّائِبُ بْنُ فَرُّوخٍ، وكَانَ يَرْوِي عَنْ عَبْد الله بْنِ عُمَرَ، ورَوَى عَنْهُ حَبِيْبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، وأَبُو الزبَيْرِ، وعَمْرُو بْنُ دِيْنَارٍ.

---

٩٧ وافق عليّاً على أن اسم أبي العباس: السائب بن فروخ، جماعات من أهل العلم، منهم: أحمد ـ كما في «الجعديات» (رقم٥٤٥/ العلمية) ـ ووثقه. ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٨١٥/ ١١٥٨) ووثقه، والنسائي في «الكبرى» (٢/ ١٢٥/ علمية) ووثقه، وتمام الرازي في «الفوائد» (١/ ٢٦٣) ووثقه.

والرجل ـ على أي حالٍ ـ ثقة.

وانظر: «الأسماء والكنى» (ص٤٣/ رقم٤٥)؛ و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ٣٩٣)؛ و«التقريب» (٢١٩٩)، وغيرها. والله أعلم بالصواب.

* * *

٩٨ قَالَ عَلِيٌّ: زِيَادٌ؛ لَقي سَعداً ـ عِنْدِي ـ وَكَانَ كَبيراً، قَدْ لَقِي عِدَّةً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لَقِيَ المُغِيْرَةَ بْنَ شُعْبَةَ، وجَرِيْرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، ورِجَالاً من أصْحَابِ النَّبيِّ ﷺ؛ لَمْ يرو عنهم غيره، منهم: أُسَامةُ بْنُ شَرِيْك، وعَرْفَجَةُ بنُ شُرَيْحٍ، وقُطْبَةُ بْنُ مالِكٍ؛ إلا أن قُطْبَةَ بنَ مَالِكٍ، قد روى عَنْهُ عَبْدُ المَلِك بْنُ عُمَيْرٍ.

---

٩٨ أما سماع زياد من سعد؛ فخالف ابن المديني في إثباته:

١ ـ الإمام أحمد. قال في «علله» (٣/ ١٣٩، ١٤٠/ ٤٦١٢): «زياد بن علاقة؛ لم يسمع من سعد بن أبي وقاص». ونقله العلائي في «الجامع» (ص١٨٧).

٢ ـ أبو زرعة الرازي. ففي «مراسيل» ابن أبي حاتم (٦١/ ٢١٣)، عنه: «زياد بن علاقة؛ لم يسمع من سعد بن أبي وقاص شيئاً».

قلت: روايته عنه بالعنعنة في «الكبرى» للبيهقي (٦/ ٣١٦)؛ و«المسند» (١/ ١٧٨) من وجادات عبد الله؛ و«مسند سعد» للدورقي (ص٢١٦/ رقم١٣١).

وأما سماعه من المغيرة بن شعبة؛ ففي البخاري، في الجمعة (١٠٦١)، ومسلم في الكسوف (٩١٥) تصريحه بالسماع منه.

وأما سماعه من جرير بن عبد الله البجلي؛ فأيضاً في البخاري في الإيمان (٥٨)، ومسلم في الإيمان (٥٦).

وأما تفرده عن أسامة بن شريك بالرواية، فوافق ابن المديني على ذلك: مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص٧٥/ رقم٦٦)؛ والأزدي في «المخزون» (ص٤١/ ٣).

وكذا تفرده بالرواية عن قطبة بن مالك؛ وافقه فيه: الأزدي في «المخزون» (ص١٣٩/ ٢٠٣). والله أعلم.

❊ ❊ ❊

[٩٩] أَبُوْ رَزِيْنٍ مَوْلَى أَبِي وائِلٍ؛ اسْمُهُ مَسْعُودٌ؛ رَوَى عَنْهُ مَنْصُوْرٌ، والأَعْمَشُ، وعَاصِمٌ، وغَيْرُهُمْ؛ وَكَانَ حَلِيماً.

قَالَ عَلِيٌّ: أَبُوْ مَرْيَمَ الأَسَدي؛ اسمُهُ عَبْدُ الله بْنُ زِيَادٍ؛ رَوَى عَنْهُ شُمرُ بْنُ عَطِيَّةَ، وأَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ المُحارِبيُّ، وأبو حَصين الأسديُّ.

---

[٩٩] أما أبو رزين مولى أبي وائل؛ فقد وافق ابن المديني على تسميته تلك: أحمد في «الأسامي والكنى» (١٢٦/ رقم٣٩٢)؛ ومسلم في «الكنى والأسماء» (٣٢٥/ رقم١١٥٥)، والذهبي في «المقتنى» (١/ ٢٣٦/ ٢١٩٨)، وغيرهم كثير ممن ترجم لأبي رزين.

والرجل بعد ذلك؛ ثقة. وانظر: «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١١/ ١٦٣)؛ و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ١١٨).

وأما أبو مريم الأسدي؛ فقد وافق ابن المديني على تسميته تلك: مسلم في «الكنى والأسماء» (٧٧٠/ رقم٣١٣٦)، والذهبي في «المقتنى» (٢/ ٧١/ ٥٦٩٠)، وغيرهم.

والرجل بعد ذلك؛ ثقة. وانظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٦٠)، و«تهذيب الكمال» (١٤/ ٥٣٣)، والله أعلم.

❊ ❊ ❊

١٠٠ قَالَ عَلِيٌّ: وقد رَوَى عَنْ نُعَيْم بن حَكيم؛ يَحْيَى بنُ سَعِيْدٍ القَطَّانُ، وأَبُوْ عَوَانَةَ، ومُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ العَبْدِيُّ، وعُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسى. وذَكَرَ حَديثاً، فقال: حَدَّثَنَا بِهِ شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ الفَزَارِيُّ: حَدَّثَنِي نُعَيمُ بنُ حكيمٍ.

---

١٠٠ نُعيم بن حكيم؛ هو المدائني، وثقه ابن معين، والعجلي، وقال ابن خِراش: صدوق لا بأس به. وقال النسائي: ليس بالقويِّ. وقال ابن سعد: لم يكن بذاك وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الحافظ في «التقريب» (٧١٦٥): صدوق، له أوهام. وانظر: «الثقات» لابن حبان (٩/ ٢١٨)؛ و«معرفة الثقات» للعجلي (٢/ ٣١٥/ ١٨٥٧)؛ و«الضعفاء» لابن الجوزي (٣/ ١٦٤)؛ و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٠٨/ فكر).

وأغلب ظني أن ابن المديني أورد نُعيم بن حكيم في هذا الموضع، بعد ذكر أبي مريم عبد الله بن زياد؛ ليميز بين (أبي مريم) المذكور، والذي يروي عنه من ذكرهم ابن المديني؛ وبين (أبي مريم) هذا الذي تفرد عنه بالرواية نعيم بن حكيم. وقد قال النسائي في «تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد» (ص١٣٠): «لم يرو عن أبي مريم؛ غير نُعيم بن حكيم».

وأما الحديث الذي أشار إليه ابن المديني؛ فهو ما أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائده على المسند» (١/ ١٥١) ـ ومن طريقه ابن عساكر (٤٢/ ٢١٣) ـ، وفي «زوائده على فضائل الصحابة» (٢/ ٧٠٥/ ١٢٠٥)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ٢٩٦/ ٣٥٨) قالا: حَدَّثنا أبو خَيثمَةَ: حَدَّثَنا شَبَابَةُ بْنُ سوارٍ: حَدَّثَنِي نُعَيْمُ بْنُ حَكِيم: حَدَّثَنِي أَبُو مَريَمَ: حَدَّثَنَا عَلي بنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: **«إِنَّ قَوْماً يَمرُقُونَ مِن الإسلام، كما يمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّة، يَقْرَأُون القُرْآن لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ؛ طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وقَتَلُوهُ، عَلامَتُهُم رَجُل مُخْدَجُ اليَدِ»**.

* * *

١٠١ قال عليٌّ: عطاءُ السُّلَمِيُّ[(١)]؛ هوَ عنديْ عَطَاء بْنُ يَزِيْدٍ؛ لأَنَّهُ كان يسْكُنُ الرملةَ، وكَانَ عَطَاءٌ ثِقَةً. رَوَى عَنْهُ النَّاس، وسُهَيْلُ بْنُ صالحٍ، وأبو عُبيدٍ صَاحبُ سُلَيْمَانَ بْنُ عبدِ الملك، وروى عنه هلالُ بن ميمونٍ الرَّمْلِيُّ.

وقَدْ لَقِيَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيْدٍ أصحابَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لَقِيَ أَبَا أيوبٍ، وأبا هُرَيْرَةَ، وأبا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ، وتميماً الدَّارِيَّ، وأَبَا شُرَيحٍ الخُزَاعيَّ، ولا نُنْكرُ أَنَّ يَكُوْنَ سَمِعَ مِنْ أَبِي أَسِيْدٍ.

---

١٠١ أخرج هذه الفقرة ـ مختصرة ـ: ابن أبي حاتم في والجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٨) عن ابن البراء، عن ابن المديني؛ وعلقها: المزي في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٢٣)، وابن حجر في «تهذيبه» (٧/ ١٩٣/ الفكر)

وأما عطاء هذا؛ فهو ابن يزيد الليثي، ثم الجندعي أبو محمد، وقيل: أبو يزيد المدني، ثم الشامي. ثقة كثير الحديث. وانظر: «الثقات» لابن حبان (٥/ ٢٠٠)؛ و«التقريب» (٤٦٠٤).

فأما سماعه من أبي أيوب؛ فعند البخاري في الصلاة (٣٩٤)، ومسلم في الطهارة (٢٦٤).

وأما سماعه من أبي هريرة؛ فعند البخاري في الجنائز (١٣٨٤)، ومسلم في القدر (٢٦٥٩).

وأما سماعه من أبي سعيد الخدري، فعند البخاري في مواقيت الصلاة (٥٨٦)، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها (٨٢٧).

وأما سماعه من تميم الداري؛ فعند مسلم في الإيمان (٥٥).

وأما روايته عن أبي شريح الخزاعي؛ ففي «المسند الحنبلي» (٤/ ٣٢)، و«معجم الطبراني الكبير» (٢٢/ ١٩٠).

---

(١) لم أقف على من نسب عطاءً هذا سُلَمياً، ممن ترجم له، حتى إن من نقل عن ابن المديني هذه الفقرة؛ لم ينقلوا عنه هذه اللفظة؛ ففي النفس منها شيء. فلعلها مصحفة عن (الشَّامِيّ)، وهو أقرب، والله أعلم.

وأما روايته عن أبي أسيد بن ثابت الأنصاري؛ ففي «مسند» أحمد (٣/ ٤٩٧)، وغيره.

وفي «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/ ٤٦٩): «عطاء الشامي، عن أبي أسيد بن ثابت، روى عنه عبد الله بن عيسى ـ في الزيت[1] ـ؛ لم يقم حديثه» والله أعلم.

* * *

(١) يعني بحديث الزيت، ما أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٤٩٧)، قال حدَّثَنا عَبد الرَّحمٰن بن مهديٌّ: حدثنا سُفيان، عَن عبد الله بن عيسى، قَالَ: حدثني عطاء؛ رجل كَانَ يَكونُ بالسَّاحل، عَن أبي أسيد، أو أبي أسيد بن ثابت ـ شك سفيان ـ أن النبي ﷺ قال: «كُلُوا الزَّيتَ، وادَّهنُوا بالزَّيتِ؛ فإِنَّهُ من شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ». وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٤/ ١٦٣/ علمية)، والدارمي (٢/ ١٣٩/ ٢٠٥٢/ زمرلي) من طرق نحوه.

١٠٢ قَالَ عَلِيٌّ: يُسَيْرٌ هَذَا [ابْنُ عَمْرٍو][(١)]؛ من أَصْحَاب عَبدِ الله بْن مَسْعُودٍ. رَوَى عنه أهل الكُوفَة، [ل٨/أ] وأهل البَصْرة؛ وكَانَ يُعْرَفُ بِالكُوْفَةِ بِيُسَيْرِ بْنِ عَمْرو، وبالبصْرَةِ [بِأُسَيْرِ][(٢)] بْنِ جَابِرٍ.

فَرَوى عَنْهُ منْ أَهلِ الكُوفَة: المُسيب بنُ رَافع، وأبو إسحاقَ الشَّيبانيُّ، وقَيْسُ بْنُ يُسيرٍ، ابنه؛ رَوَى عن أبيه: أنه كسا أُويساً القرنِيَّ ثوْبَيْنِ مِن العُرْي.

وروى عنه من أهل البصرة: مُحَمَّدُ بْنُ سِيرينَ، وأَبُوْ نَضرةَ، وَوَاقِعُ بْنُ سحْبان، وأبو عمران الجونيُّ، وَزُرَارَةُ بْنُ أبي أوفى[(٣)].

وإنمَا عَلمْنَا أنَّ [أُسَيْرَ][(٤)] بْنَ جَابِرٍ، هُوَ يُسَيْرُ بْنُ عَمْرٍو؛ لأن [زُرَارَةَ رَوَى عَنْ أُسَيرِ بْنِ جَابِر: أَنَّهُ كَسَا أويساً بُرداً؛ كَمَا رَوَاه قَيْسُ بنُ يُسَيْر، وقَدْ كَانَ][(٥)] شُعْبَةُ يَرْوِي أَحَادِيثَ أبي إسحَاقَ الشَّيبَانِي كلَّها، فَيَقُولُ فيهَا: يُسَيْر بْنُ عَمْرو.

---

١٠٢ أخرج هذا النص: الحافظ الخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤٥٠، ٤٥١) عن علي بن محمد المعدل، عن عثمان الدقاق، عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه بمعناه ـ بنوع اختلاف ـ: القاضي عِيَاض في «مشارق الأنوار» (١/ ٦١)، والذهبي في «السير» (٤/ ٢٢)، والحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٣٢/ الفكر)، و«الإصابة» (١/ ٣٦١/ بجاوي)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٢٥٢).

---

(١) في الأصل: (أبو عمر)، والصواب ما أثبته من «موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب (١/ ٤٥٠).

(٢) في الأصل، و«الموضح» (بِيُسَيرِ)، وما أثبته هو الملائم لبقية السياق، ولما وقفت عليه من روايات البصريين عن أسير ففي كل ما وقفت عليه بالألف (أسير)، والله أعلم.

(٣) كذا في الأصل، وفي «الموضح»: (بن أوفى)، بدون (أبي)؛ وكلاهما صحيح، وقد اختلف الثقات من أصحاب قتادة عليه في هذا الاسم فبعضهم يحذف (أبي)، وبعضهم يثبته، والله أعلم. وانظر: «غُنْيَةُ الملْتمس؛ إيضاح الملْتبس» للخطيب البغدادي (ص٢١، ٢٢/ رقم ١٧)، وما علقه عليه محققه، وفقه الله.

(٤) في الأصل: (يسير)، وما أثبته من «الموضح»، وهو الأنسب للسياق. والله أعلم.

(٥) ما بين المعكوفين؛ ليس في الأصل، وأثبته من «موضح» الخطيب، وبه يتم السياق. والله أعلم.

وقد وافق ابن المديني على اختلاف أهل الكوفة، وأهل البصرة، في اسم (يسير):

ـ ابن المبارك في «الزهد» (ص٢٩٤)، قال: «وأسير هذا يسميه أهل البصرة (أسير بن جابر)، ويسميه أهل الكوفة (يسير بن عوف)، ويقال: له صحبة».

ـ عبد الغني بن سعيد الأزدي في «الأوهام التي في مدخل الحاكم» (ص٦٦ ـ ٦٨/ رقم١٢)، قال: «وهما واحد؛ غير أن أهل البصرة يقولون: (أسير بن جابر) ـ بالألف ـ، وينسبونه إلى جابر؛ وأهل الكوفة يقولون: (يسير بن عمرو) ـ بالياء ـ، وينسبونه إلى عمرو».

ـ مسلم بن الحجاج، قال في «الطبقات» (١/ ٢٨٩/ ١٢٣٨): «أسير بن عمرو»، وذلك فيما نقله عنه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٤٤) قال الحاكم: قرأت بخط مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ اللَّهُ: «ذكر من أدرك الجاهلية، ولم يلق النبي ﷺ؛ ولكنه صحب الصحابة بعد النبي ﷺ منهم: . . . ومنهم يُسير بن عمرو، يقال: أسير بن عمرو، وأهل البصرة يقولون: (ابن جابر)».

ـ الحجبي؛ فيما أسنده عنه الخطيب في «الموضح» (١/ ١٥٠) أنه قال: «أهل البصرة يقولون: أسير بن جابر، وأهل الكوفة يقولون: يسير بن عمرو».

وأما دليل إمامنا ابن المديني على أن (يسير بن عمرو)؛ هو هو (أسير بن جابر)؛ فهو ما عبر عنه بقوله: «إنما عَلمنَا أنَّ أسَيْر بْن جَابِر، هو يُسير بن عمرو؛ لأن زُرَارَةَ رَوَى عَنْ أسير بنِ جَابِر: أنه كَسَا أُوَيْساً بُرُداً؛ كما رواه قيس بنُ يُسَيْر. . .» وهو كذلك جلي لا يحتاج مني إلى توضيح، فللّه درُّ ابن المديني رضي الله عنه ما أدق نظره.

والحديث المذكور عن أويس؛ لم أقف عليه إلا من رواية الكوفيين عن يسير بن عمرو.

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١٦٤) عن قبيصة بن عقبة، ومحمد بن عبد الله الأسدي؛ متفرقين. وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٨٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/ ٤٤٩/ الفكر) من طريق عبد الرحمٰن بن مهدي.

ثلاثتهم، عن سفيان الثوري، عن قيس بن يسير بن عمرو، عن أبيه؛ فذكره.

١٠٣ قَالَ عَلي: القَاسِمُ بنِ رَبِيعةَ بن جَوْشَنِ الغَطَفَانِي؛ ثِقَةٌ، رَوَى عَنْهُ أَيُّوبُ، وَخَالِدٌ الحذَّاءُ، وَحُمَيْدُ، وعُيَيْنَةُ[١] بْنُ عَبْدِ الرَّحمٰنِ، وغَيْرُهُمْ[٢].

---

١٠٣ أخرج هذه الفقرة: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ١١٠) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلَّقها بمعناها: المزي في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٤٧)، وابن حجر في «تهذيبه» (٨/ ٢٨١/ الفكر).

والرجل بعد ذلك؛ ثقة عالم بالأنساب.

وانظر: «ثقات» ابن حبان (٥/ ٣٠٣)؛ و«تقريب التهذيب» (٥٤٥٧).

* * *

---

(١) في «الجرح»: (عتبة)، وهو تصحيف، صوابه ما أثبته، وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٧٧)، وغيره.

(٢) هذه الفقرة بكاملها؛ مكررة بالأصل في هذا الموضع، فاقتضى التنبيه.

١٠٤ قَالَ عَلِيٌّ: اسم أبي المُتوكِّل: عَليُّ بْنُ دَاودَ، من بني نَاجيةَ؛ مِنْ أَنْفُسهَا. رَوَى عَنْهُ قَتادَة، وعَلِيُّ بن علي الرِّفَاعيُّ، وإسماعِيلُ بْنُ مُسْلم العَبْدِيُّ، وَبَكْرُ بْنُ عَبْدِ الله المُزَنِيُّ، وحُمَيْدٌ، وعَلِي بْنُ زَيْدٍ، وأبو عُقَيْلٍ، وَغيْرُهمْ؛ وَكَانَ ثِقَةً.



---

١٠٤ أخرج هذه الفقرة: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٨٤، ١٨٥) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقها المزي ـ بمعناها مختصرة ـ في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٢٥)، وابن حجر في «تهذيبه (٧/ ٢٨٠).

وقد وافق ابن المديني: أحمد في «الأسماء والكنى» (ص٣٧/ رقم١٨٠). ومسلم في «الكنى والأسماء» (١/ ٨٢٩/ ٣٣٥١). والرجل بعد ذلك؛ ثقة مشهور بكنيته، وانظر: «التقريب» (٤٧٣١).

❊ ❊ ❊

١٠٥ قالَ علي: مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ [الأَسَدِيُّ؛ ثِقَةٌ][1]، رَوَى عَنْهُ وَكِيعٌ، وابْنُ عُيَيْنَةَ، وحَفْصٌ، وأَبُو نُعَيْم، وغَيْرُ وَاحِدٍ.

---

١٠٥ أخرج هذه الفقرة بحروفها: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٦١) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقها المزي في «تهذيب الكمال» (٦٢/ ٣١٨)، والذهبي في «الميزان» (٦/ ٣٠٨)، وابن حجر في «تهذيبه» (٩/ ٣٦٦/ الفكر) بمعناها مختصرة. والرجل؛ ثقة.

وانظر: «التقريب» (٦٢٤٣) بعد ما سبق من مصادر.

* * *

(١) ما بين المعكوفتين، ليس من الأصل، وأثبته من «الجرح والتعديل»؛ ليوافق ما نقله الأئمة من توثيق هذا الرجل، ويؤيده ما بعده (١١٥)، والله أعلم.

١٠٦ قَالَ عَلِيٌّ: مُحَمَّدُ بْنُ قيسٍ الزَّيَّاتُ، رَوَى عَنْهُ أَبُو زُكَيْرٍ[١] النَّحْوِيُّ ـ وهُوَ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ ـ، رَوَى عَنْهُ عُثمانُ بن عُمَرَ بْنَ فَارِسٍ، وروَى عَنْهُ أَبُو بكْرٍ الحَنَفِيُّ، ورَوَى عَنْهُ أَبُو [عَامِرٍ][٢] العَقَدِيُّ.

---

١٠٦ أخرج هذه الفقرة بتمامها: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٦٣) عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وقد ذكر ابن المديني هذا تمييزاً عن الذي سبق؛ لاشتراكهما في الاسم، واسم الأب.

وقد قال أبو حاتم عن هذا الزيات: مجهول. وأدخله ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٣٩٢)، وقال صاحب «التقريب» (٦٢٤٧): فيه لين. والله أعلم.

* * *

---

(١) أبو زكير هذا؛ هو ولد محمد بن قيس الزيات. وانظر: «الجرح والتعديل» الموضع السابق، وكذا (٩/ ١٨٤). وقوله في نسبته (النحوي)؛ أخاف أن تكون تصحيفاً؛ إذ لم أقف على أحد نسبه، ولا أباه نحوياً؛ فالله أعلم.

(٢) في الأصل: (أبو عباس)، وهو تصحيف؛ صوبته من المصادر المذكورة.

١٠٧ قَالَ عَليٌّ: عَبدُ اللَّهِ بْنُ الحارِثِ؛ ثِقَةٌ، سَمِعَ مِنْ عُمَرَ، ومِنْ عُثمَانَ، وعَلي، وصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وأُم هَانئ، وابنِ عبَّاس. ولمْ يَسمَعْ مِنِ ابنِ مَسعُودٍ شَيْئاً، وسَمِعَ مِن العَبَّاس بنِ عَبدِ المُطَّلب، وَكَعبٍ.

---

١٠٧ أخرج هذه الفقرة كاملة: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٠) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلَّقها ـ بمعناها مختصرة ـ: المزي في «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٩٨)، وابن حجر في «تهذيبه» (٥/ ١٥٧/ الفكر).

وقوله: لم يسمع من ابن مسعود؛ أخرجه ابن أبي حاتم في «المراسيل» (١١١/ ٤٠٢)، وعلَّقه العلائي في «الجامع» (٢٠٨)، وعنه ابن العراقي في «التحفة» (٢٣٤، ٢٣٥).

ووافق ابن المديني على عدم سماع عبد الله بن الحارث من ابن مسعود: أبو حاتم؛ كما في «المراسيل» لابنه (١١١/ ٤٠٣)

وعبد الله بن الحارث؛ هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي، أبو محمد المدني، أمير البصرة؛ الملقب (بَبَّهْ)، له رؤية، ولأبيه وجده صحبة، قال ابن عبد البر: أجمعوا على ثقته. وانظر فوق ما مضى: «الإصابة» (٣/ ٥٨)؛ و«التقريب» (٢٩٩).

وروايته عن علي؛ عند النسائي في الصيام (٢٢١١).

وروايته عن صفوان؛ عند الترمذي في الأطعمة (١٨٣٥).

وروايته عن أم هانئ؛ عند أبي داود في الصوم (٢٤٥٦).

وروايته عن ابن عباس؛ عند ابن ماجه في إقامة الصلاة (٩٣٩)

وسماعه من العباس؛ عند البخاري في المناقب (٣٨٨٣)، وعند مسلم في الإيمان (٢٠٩).

* * *

١٠٨ قَالَ عَلِيٌّ: حِطَّانُ بْنُ عَبْد الله الرَّقَاشِيُّ؛ رَوَى عَنْه الحَسَنُ، ويونُسُ بْنُ جُبَيْرٍ، وأَبُو مِجْلَزٍ، وأَبُو هَارُونَ الغَنَوِيُّ؛ ثَبْتٌ.

---

١٠٨ أخرج هذه الفقرة كاملة: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٠٣) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلَّقها ـ بمعناها مختصرة ـ: المزي في «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٦١)، وابن حجر في «تهذيبه» (٢/ ٣٤١/ الفكر).

وحِطان هذا؛ ثبت كما يقول ابن المديني.

وانظر: «الثقات» لابن حبان (٤/ ١٨٩)؛ و«التقريب» (١٣٩٩).

* * *

١٠٩ قَالَ عَلِيٌّ: مُحَمَّد بْنُ زَيدِ بنِ مهاجرِ بنِ قُنْفُذٍ التَّمِيمِيُّ؛ مِنْ رَهطِ أَبِيْ بَكْرٍ، قُرشيٌّ، رَوَى عَنْهُ بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ، وحَفْصٌ، والدَّرَاوَرِدِيُّ.

---

١٠٩ لم أقف على أحد نقل هذه الفقرة، عن ابن المديني، والله أعلم.

ومحمد بن زيد بن المهاجر؛ ثقة.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٥٥)؛ و«الثقات» (٥/ ٣٦٤)؛ و«التقريب» (٥٨٩٤). والله أعلم.

❊ ❊ ❊

١١٠ قَالَ عَلِيٌّ: نُعَيمُ بْنُ أبي هِنْدِ الأَشْجَعِيُّ = رَوَى عَنهُ أيوبُ، والزُّبيرُ بنُ الخِرِّيتِ، وَسَلَمَة بْنُ كُهَيلٍ، ورَوَى عنهُ أبُو مالِكٍ الأَشْجَعِيُّ، وغيرُهُم = لا تُعرَفُ كُنْيَتُهُ، وشُعْبَةُ قَد لَقِيهُ وَرَوَى عَنْهُ حَدِيْثاً.

---

١١٠ نعيم بن أبي هند ـ واسم أبي هند: نعمان ـ الأشجعي؛ ثقة، وثقه النسائي، والعجلي، وغيرهما، وقال الحافظ في «اللسان» (٧/ ٤٦): «ونعيم لون غريب؛ كوفي ناصبي». وانظر: «التقريب» (٧١٧٨).

وأما رواية شعبة عنه: فعند الترمذي في الإمامة (٧٨٦)، وعند غيره: حَديثُ عَائِشَةَ: أنَّ أبَا بَكْرٍ صَلَّى بالنَّاسِ، ورَسُولُ الله ﷺ في الصَّفِّ.

* * *

١١١ قَالَ عليٌّ: ـ وذكرَ يَعْقُوبَ بْنَ زَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُدْعَانَ ـ، فَقالَ: وَهَذَا شيخٌ مَعْرُوفٌ، قَدْ رَوَى عَنْهُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ومَالكُ بْنُ أنسٍ.

جعفرُ بنُ عونٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْن عُبيدَةَ، عَن يَعقوبَ بنِ زيدٍ، عَن أبي أُمامَةَ [ل٨/ب] بْنِ سَهلِ بْنِ حُنَيْفٍ، عَن أبيهِ قالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ قَالَ: السَّلامُ عَلَيْكُمْ...».

---

١١١ أما كلام ابن المديني في (يعقوب)؛ فأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٠٧) عن البراء، عن ابن المديني. وعلَّقه ـ بمعناه مختصراً ـ: المزيُّ في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٢٣)، وابن حجر في «تهذيبه» (١١/ ٣٣٧/ الفكر).

ويعقوب بن زيد؛ وثقه أبو زرعة، والنسائي. وقال أبو حاتم: ليس به بأس، شيخ لا يحتج به. وقال الحافظ في «التقريب» (٨٧١٦): صدوق

وأما الحديث الذي ذكره المصنف؛ فأخرجه من هذا الطريق: فأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من مسنده» (١/ ٤٢٣/ ٤٦٩) ـ ومن طريقه: ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٧١٨/ ١١٩٥) ـ عن ابن أبي شيبة، عن أبي أسامة، عن موسى بن عبيدة، عن يعقوب، بالإسناد الذي ذكره المصنف.

وعلَّقه المصنف من طريق جعفر بن عون، عن يعقوب، ولم أقف على من أخرجه.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يثبت. قال أحمد: لا يحل عندي الرواية عن موسى بن عبيدة، قال يحيى: ليس بشيء».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٣١): «رواه الطبراني، وفيه موسى بن عبيدة الربذي؛ وهو ضعيف»، وقال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٦): «وخرَّج الطبراني من حديث سهل بن حنيف بسند ضعيف». والله أعلم.

* * *

١١٢ **قَالَ عَلِيٌّ: ـ وذَكَرَ يَزِيدَ ـ، فَقَالَ: وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ يَزِيدَ [الفَارِسِيَّ][1]؛ هُوَ يَزِيدُ بْن هُرْمُزٍ، وقَدْ رَوَى عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ هَذَا: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، والزُّهْرِيُّ، وعَمْرُو بْنُ دِيْنَارٍ، وقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، وسَعَيْدٌ المَقْبُرِيُّ.**

---

١١٢ أخرج هذه الفقرة: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٩٤) عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وقد وافق ابن المديني، على أن يزيد بن هرمز؛ هو الفارسي:

ـ شيخه؛ عبد الرحمٰن بن مهدي. ففي «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٦٧): قال لي علي: قال عبد الرحمٰن: يزيد الفارسي؛ هو يزيد بن هرمز. فذكرته ليحيى [أي: القطان]؛ فلم يعرفه، قال: يكون مع الأمراء!. وفي «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٣٩): من طريق يعقوب بن سفيان، قال: قال علي بن المديني: قال عبد الرحمٰن بن مهدي: يزيد الفارسي، الذي روى عنه عوف؛ يزيد بن هرمز. قال: فقال يحيى بن سعيد: سَلْهُ: ممن سمعه؟ قال: فسألته فقال: ما زلنا نسمعه.

ـ أحمد بن حنبل. ففي «الجرح والتعديل» في الموضع السابق، قوله: يزيد بن هرمز؛ هو يزيد الفارسي، وعبد الله بن زيد الذي يحدث عنه مالك، هو ابنه.

وخالف هؤلاء:

ـ يحيى بن سعيد القطان؛ كما يفهم من كلام ابن المديني، وصرح به في «الجرح» ففيه: وقال يحيى بن سعيد القطان: وأنكر أن يكونا واحداً.

ـ أبو حاتم الرازي، فقال ـ كما في الموضع السابق ـ: يزيد بن هرمز هذا؛ ليس بيزيد الفارسي؛ هو سواه. فأما يزيد بن هرمز؛ فهو والد عبد الله يزيد بن هرمز، وكان ابن هرمز من أبناء الفرس، الذين كانوا بالمدينة، وجالسوا أبا هريرة، مثل أبي السائب مولى هشام بن زهرة، ونظرائه؛ وليس هو بيزيد الفارسي البصري، الذي يروي عن ابن عباس؛ روى عنه عوف الأعرابي. وإنما يروي عن يزيد بن هرمز؛ الحارث بن أبي ذباب، وليس بحديثه بأس؛ وكذلك صاحب ابن عبَّاس لا بأس به.

---

(١) ليست في الأصل، وأثبتها من «الجرح والتعديل»، وبها يتم السياق، والله أعلم.

- يحيى بن معين. ففي «سؤالات ابن الجنيد» (ص١٢٤/ رقم٦٦٠) - ومن طريقه: الخطيب في «الموضح» (١/ ٣٤٠) -، قال: قيل ليحيى بن معين - وأنا أسمع -: يزيد الفارسي، روى عنه أحدٌ غير عوف؟ قال: لا. قلت ليحيى: فإنهم يزعمون: أن يزيد بن هرمز، هو يزيد الفارسي، الذي روى عنه الزهري، وقيس بن سعد حديث نجدة؟ فقال: باطل كذب، شيء وضعوه، ليس هو ذاك.

- الحافظ المزي. قال في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٢٨٧) في ترجمة يزيد الفارسي: والصحيح أنه غير يزيد بن هرمز، المُقدّم ذِكْرُهُ.

قال العلامة ذهبي عصره، عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي، في حاشيته على هذا الموضع من «الموضح» (١/ ٣٤١): «وملخص البحث: أنه قد يستدل على الجمع باتفاق الاسم، والنسبة إلى فارس، والرواية عن ابن عباس. ويجاب بأن اسم «يزيد» كثير الشيوع يومئذ، وكذا الانتساب إلى فارس، مع أنه لم يأت في خبر «يزيد بن هرمز الفارسي»، والرواة عن ابن عباس كثيرون؛ مع أن مروي الفارسي غير مروي ابن هرمز ويدل على أنهما رجلان أن ابن هرمز مدني، والرواة عنه كلهم حجازيون، وكان كاتباً لابن عباس، وأميراً لموالي المدينة في محاربتهم لبني أمية يوم الحرة؛ والفارسي بصري، والرواة عنه كلهم بصريون، وكان يكون مع أمراء بني أمية، كاتباً لابن زياد، وحكي عنه وعن الحجاج، ولم يكن بين الحرة وبين مقتل ابن زياد إلا نحو ثلاث سنوات، ولا يوجد راو روى عن هذا وروي عن ذاك، ولا خبر روي عن هذا وروي عن ذاك.

بقي النظر في أقوال الأئمة: فأما الإمام أحمد؛ فإنما حكى عن ابن مهدي، ومع ذلك فقوله: «هكذا حكوا عن ابن مهدي» تبرؤ من عهدته. وأما ابن مهدي؛ فإنه لما سئل، قال: «ما زلنا نسمعه»؛ فكأن بعض الأخباريين المجازفين كالواقدي، اغتر بالاتفاق في الاسم والنسبة إلى الفرس... والرواة عن ابن عباس؛ فقال: هما واحد، وشاع ذلك حتى سمعه ابن مهدي، فلم ينتقده. فأما ابن سعد؛ فإنه يعتمد على الواقدي. والله الموفق. اهـ.

قلت: ويؤيد ما احتمله المعلمي، إنكار القطان ذلك من ابن مهدي، وإرساله ابن المديني إليه، يستثبته في ذلك، والله أعلم.

* * *

١١٣ قَالَ عَلِيٌّ: سُلَيْمَانُ بْنُ قَتَّةَ، وَقَتَّةُ[(١)] أمه؛ أَعْرِفُ مَنْزِلَهُ بِالبَصرَةِ. رَوَى عَنهُ حُمَيْدٌ، وعَلِيُّ بنُ زَيْدٍ، وَعَاصِمٌ الجَحْدَرِي، ومُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ.

---

١١٣ أخرج هذه الفقرة؛ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٦) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلَّقها ـ بمعناها مختصرة ـ، الحسيني في «التذكرة» (ل٩٢/ب)، وفي «الإكمال» (١/ ٣٧٠/ط اللواء)، وابن حجر في «تعجيل المنفعة» (١/ ٦١٧)

وسليمان بن قتَّة ـ بعد ذلك ـ وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان (٤/ ٣١١)، وابن خلفون في «الثقات». والله تعالى أعلم.

❋ ❋ ❋

(١) في الأصل: (قنة، وقنة) بالنون فيهما، وهو تصحيف؛ صوابه ما أثبته من «الجرح» و«التعجيل»، وغيرهما ممن نقل كلام ابن المديني، أو ترجم لسليمان، وقد ضبطهما على الصواب: ابن الجزري في «غاية النهاية» (١/ ٣١٤/ ١٣٨٥)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٤/ ٣٠٣/المبهمات)، فقالا: (بفتح القاف، ومثناة من فوق مشددة)، وانظر: «تبصير المنتبه» لابن حجر (٣/ ١٢٢)، وغيره، والله أعلم.

١١٤ قَالَ عَليٌّ: لَمْ يَكُنْ فِي أَصْحَابِ ثَابتٍ؛ أَثْبَتُ مِنْ حَمَّاد بنِ سَلَمَةَ، ثُمَّ بَعْدَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ المُغِيرَة، ثُمَّ بَعْدَهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ـ وَهِيَ صِحَاحٌ ـ، ورَوَى عَنْهُ حُمَيْدٌ شَيْئاً. فأَمَّا جعفرُ؛ فَأَكْثَرَ عَنْ ثابتٍ، وَكَتَبَ مَرَاسِيلَ، وكَانَ فِيهَا أَحَاديثُ مَنَاكِيرُ.

وعَن ثَابتٍ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ: «يَسأَلُ أَحَدُكُم رَبَّهُ تَعَالى، حَتَّى يَسأَلَهُ شِسعَ نَعْلِهِ، والمِلْحَ». وَفِي أَحاديثِ مَعمَر، عَن ثَابتٍ أحاديثُ غَرائبُ ومُنكرَةٌ؛ جَعَلَ ثَابِتاً عَن أَنسٍ: أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ كَذَا ـ شَيءٌ ذَكَرَهُ ـ؛ وإِنَّمَا هَذَا حَدِيثُ أَبَانَ ابْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَنَسٍ.

وعَنْ ثَابتٍ ـ في قِصَّةِ جُلَيْبِيبٍ ـ، قَالَ: حَدثَنَا عَبدُ الرَّزَّاقِ، عَن مَعمَرٍ؛ لَم يَروِهِ عَن ثَابِتٍ غَيرُهُ.

قَالَ عَليٌّ: يُخبِرُ بَهزٌ، عَن حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: كُنتُ أَقلِبُ عَلَى ثَابِتٍ البُنَانِيِّ حَدِيثَهُ.

---

١١٤ أما كلام ابن المديني في أثبت أصحاب ثابت البناني؛ فأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٢) عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وعلَّقه ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٠٠/ عتر)، و(٢/ ٦٩٠/ همام)، وابن حجر في «التهذيب» (٣/ ١٣/ الفكر).

وقد وافقه على ذلك: أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، ومسلم ـ وحكى الإجماع على ذلك ـ، والدارقطني، وغيرهم، وانظر: «شرح العلل»؛ و«التمييز» لمسلم بن الحجاج (ل١٤). والله أعلم.

وأما الحديث الذي ساقه ابن المديني، فيما أنكر من رواية جعفر بن سليمان الضبعي، عن ثابت البناني: **«يَسْأَلُ أَحَدُكُمْ رَبَّهُ تَعَالَى، حَتَّى يَسْأَلَهُ شِسْعَ نَعْلِهِ، والمِلْحَ»**.

فهذا أخرجه الترمذي في «سننه»[1] في آخر كتاب الدعوات (١٠/ ٧٣/ ٣٦٨٢/ تحفة الأحوذي) عن أبي داود السجستاني.

---

(١) سقط هذا الحديث من مطبوعة «سنن الترمذي» التي حققها إبراهيم عطوة عوض؛ والتي تمم =

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٦/ ١٣٠/ ٣٤٠٣)، وفي «المعجم» (ص٢٣٣/ رقم٢٨٤) وعنه: ابن حبان في «صحيحه» في كتاب الرقائق، باب الأذكار (٣/ ١٤٨/ ٨٦٦)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص٣١٤/ رقم٣٥٤). ومن طريقه (أعني: أبا يعلى) أخرجه: الضياء في «المختارة» (٥/ ٩/ ١٦١١).

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣/ ٥٣٢)، والرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٣/ ٥٤)، و(٤/ ١٦١)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٥/ ٩/ ١٦١٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٦٢٠) من طريق عبد الله بن محمد البغوي؛ وهذا في «جزء البغوي» (ص٣٣/ رقم٧). وعن البغوي؛ أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٥٢/ الفكر). ومن طريق البغوي أخرجه: أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٦٠).

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥/ ٣٧٣/ ٥٥٩٥) عن محمد بن عبد الله الحضرمي. وقال: لم يرو هذا الحديث عن ثابت؛ إلا جعفر بن سليمان، تفرد به قطن بن نسير، ولا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٤١) من طريق الحسن بن سفيان

وأخرجه الضياء في «المختارة» (٥/ ٩/ ١٦١٢) من طريق يعقوب بن سفيان. وكذا (١٦١١) من طريق أبي القاسم ابن بنت منيع.

هؤلاء السبعة، عن قَطَن بن نسيرٍ، عن جعفر بن سليمان، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك، مرفوعاً.

قال الترمذي: هذا حديث غريب، وروى غير واحد هذا الحديث، عن جعفر بن سليمان، عن ثابت البناني، عن النبي ﷺ، ولم يذكروا فيه (أنساً).

وقال الضياء وقد ذكره علي بن المديني، من مناكير جعفر بن سليمان، قلت: ولا أعلم رَفَعَه إلا قَطَن بن نسير، والله أعلم.

= بها عمل الشيخين: أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وقد عزاه للترمذي، ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، (٤٣/ ٥٣٢/ الفكر)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٦٢٠)، و«تحفة الأشراف» (١/ ١٠٧/ ٢٧٦)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٥٠).

وقد ساق ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٥٢) هذا الحديث من طريق القواريري، عن جعفر بن سليمان، عن ثابت البناني، عن النبي ﷺ، هكذا مرسلاً[(١)] بدون ذكر (أنس).

ثم قال: وقال رجل للقواريري: إن لي شيخاً يحدث به عن جعفر، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ؟ فقال القواريري: باطل. قال ابن عدي: وهذا كما قال. ونقله الذهبي في «الميزان» (٤/ ٣١١) مقرّاً. والله أعلم.

فعِلَّةُ النكارة حينئذ، هي مخالفة جعفر بروايته هذا الحديث على الرفع؛ لأن المحفوظ فيه الإرسال، كما يفهم من كلام القواريري، وغيره ممن سبق من النقاد. والله أعلم.

وأما كلام ابن المديني في أحاديث معمر، عن ثابت، وأن فيها غرائب ومناكير. فنقله ابن رجب في «شرح العلل» (٢/ ٥٠١/عتر)، وذكر ابن أبي خيثمة، عن ابن معين قال: حديث معمر عن ثابت؛ مضطرب كثير الأوهام.

وقال أحمد «مسائل أبي داود» (١٩٢١): أخطأ معمر بالبصرة في أحاديث.

وقال العقيلي: أنكرهم رواية عن ثابت؛ معمر.

وقد جهدت في الوقوف على الحديث الذي أشار إليه ابن المديني بقوله: «أن النبي ﷺ كان كذا، شيء ذكره...»؛ ولعله ما أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ١١١).

وابن خزيمة في «صحيحه» في جماع أبواب غسل الجنابة، باب ذكر الدليل على أن جماع نسوة لا يوجب أكثر من غسل واحد (١/ ١١٥/ ٢٢٩) عن محمد بن ميمون، عن يحيى.

كلاهما عن سُفيَانَ: حَدَّثَنِي مَعمَرٌ عَن ثَابِتٍ، عَن أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ يُطِيفُ بِنِسَائِهِ فِي لَيلَةٍ؛ يَغتَسِلُ غُسلاً واحِداً».

---

(١) الذي في مطبوعة «الكامل» (ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ) هكذا موصولاً، والصواب ما أثبته، وهو على الصواب في «الميزان» للذهبي (٤/ ٣١١) وقد نقله بمعناه، فقال: (رواه القواريري، عن جعفر، فأرسله؛ فقيل للقواريري: إن شيخنا يوصله! فقال القواريري: باطل؛ يعني وصله).

....

قال ابن خزيمة: هذا خبر غريب؛ والمشهور: عن معمر عن قتادة، عن أنس.

ولكن ـ للأسف ـ؛ لم أقف على هذا الخبر من رواية أبان بن أبي عياش؛ فالله أعلم.

وأما قصة جليبيب؛ ورواية معمر لها عن ثابت، عن أنس بن مالك:

فقد أخرجها علي بن المديني ها هنا.

وأخرجها أحمد في «المسند» (٣/ ١٣٦) ومن طريقه: الضياء المقدسي في «المختارة» (٥/ ١٧٧/ ١٨٠٠).

وأخرجها عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٣/ ١٢٢/ ١٢٤٣).

وأخرجها ابن حبان في «صحيحه» في كتاب النكاح، باب ذكر إباحة الإمام أن يخطب إلى من أحب على من أحب من رعيته (٩/ ٣٦٥/ ٤٠٥٩) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري.

أربعتهم، عَن عَبدِ الرَّزَّاق ـ وَهيَ فِي «مصنَّفِه» (٦/ ١٥٥/ ١٠٣٣٣) ـ، قَالَ: حَدَّثَنَا معمَرٌ، عَن ثَابِتٍ البُنَانِي، عَن أَنَسٍ، قَالَ: «خَطَبَ النَّبيُّ ﷺ عَلَى جُليبيبٍ امرأَةً مِن الأنصَارِ إلى أَبيهَا»، فَقَالَ: حتَّى استأمرَ أُمَّهَا؟ فَقالَ النَّبيُّ ﷺ: «**فَنَعَمْ إذاً**»، قَالَ: فانطَلَقَ الرَّجلُ إِلَى امرَأَتِهِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَت: لَاهَا الله إِذاً، مَا وَجَدَ رَسولُ الله ﷺ إلا جُلَيبيباً، وَقَدْ مَنَعناها مِن فُلانٍ وفُلانٍ، قَالَ: وَالجَارِيةُ في سِترِهَا تَستمعُ، قَالَ: فانطَلَقَ الرَّجلُ، يُرِيدُ أن يُخبِرَ النَّبيَّ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالت الجَارِيةُ: أَتُرِيدُونَ أَن تَرُدوا عَلَى رَسولِ الله ﷺ أَمْرَهُ؛ إن كَانَ قَد رَضِيَهُ لَكُم؛ فَأَنكِحُوهُ، فَكَأَنَّهَا جَلَّت عَن أَبَويهَا، وقَالا: صَدَقتِ. فَذَهَبَ أَبُوهَا إِلَى النَّبيِّ ﷺ فَقَالَ: إن كُنتَ قَد رَضِيتَهُ؛ فَقَد رَضِيناهُ. قَالَ: «**فإِنِّي قَد رَضِيتُهُ**»، فَزَوَّجَهَا. ثُمَّ فُزِّعَ أَهلُ المَدِينَة، فَرَكِبَ جُلَيبيبٌ، فَوَجَدُوهُ قَد قُتِلَ، وَحولَهُ نَاسٌ من المُشرِكِينَ، قَد قَتَلَهُم. قَالَ أَنَسٌ: فَلَقَد رَأَيتُهَا؛ وإِنَّهَا لَمِن أنفَق ثَيِّب في المَدِينَةِ. هذا لفظ أحمد.

ومن طريق عبد الرزاق، أخرجه البزار في «مسنده» كما في «الإصابة» (١/ ٤٩٥/ البجاوي).

قال الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٨/ ١٥٤/ ١٥٨٥): «ورواه معمر، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه؛ وتابعه ديلم بن غزوان عن ثابت عن أنس رضي الله عنه».

قلت: متابعة ديلم، أخرجها أبو يعلى الموصلي في «المسند» (٦/ ٨٩/ ٣٣٤٣ و٣٣٤٤) ـ وعنه في غير «المسند»؛ ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٠٤/ الفكر) ـ عن محمد بن أبي بكر المقدمي، والقواريري، وإبراهيم بن عرعرة؛ ثلاثتهم عن ديلم بن غزوان، عن ثابت، عن أنس، قال: كان رجل من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له: جُلَيبيب ـ في وجهه دمامة ـ فعرض عليه رسول الله ﷺ التزويج، فقال: إذاً تجدني كاسداً، فقال ﷺ: «**غَيْرَ أَنَّكَ عِندَ الله لَستَ بِكَاسِدٍ**». وهو ـ كما يظهر ـ مختصر جدّاً، والله أعلم.

وخالف معمراً؛ حماد بن سلمة، فرواه عن ثابت البناني، عن كنانة بن نعيم العدوي، عن أبي برزة الأسلمي.

أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ٤٢٢)، وفي «فضائل الصحابة» (١/ ٤٢/ ١٤٢) عن عفان.

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» في كتاب المناقب، باب جليبيب رضي الله عنه (٧/ ٣٤٧/ ٨١٨٩) من طريق أبي الوليد الطيالسي.

وأخرجه أبو يعلى في «المسند الكبير» ـ كما في «المطالب العالية» (٨/ ١٥٤/ ١٥٨٥) ـ وعنه: ابن حبان في «صحيحه» كتاب النكاح، باب ذكر ما يستحب عند التزويج أن يطلب الدين دون المال (٩/ ٣٤٢/ ٤٠٣٥/ الإحسان)؛ وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/ ٣٢٧/ ٢٣٦١) كلاهما، عن إبراهيم بن الحجاج السامي.

وأخرجه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٢٧٢) من طريق حجاج بن منهال.

وأخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٩) من طريق أبي داود الطيالسي.

خمستهم، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن كنانة بن نعيم، عن أبي برزة الأسلمي.

وللفصل في هذا الخلاف على ثابت؛ أقول:

إن معمراً، وحماد بن سلمة؛ ثقتان كبيران، وقد سبقت ترجمتهما في الفقرة (٢).

غير أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني ـ كما يقول ابن المديني في أول هذه الفقرة ـ؛ بخلاف معمر؛ فإن روايته عن ثابت فيها اضطراب وخلل، وغرائب ومناكير، كما سبق.

وبناء على هذا فالراجح رواية حماد، ورواية معمر من هذه المناكير التي تقع له في روايته عن ثابت، وقد نص على ذلك:

ـ أبو زرعة؛ فقد سأله ابن أبي حاتم ـ كما في «العلل» له (١/ ٣٤١/ ١٠١٢) ـ عن هذا الخلاف، فقال أبو زرعة: «عن أبي برزة أصح؛ من حديث ثابت» يعني: رواية حماد.

ـ الحافظ ابن حجر، قال في «المطالب العالية» (٨/ ١٥٤/ ١٥٨٥): «ورواية حماد بن سلمة أصح».

وهذا الذي ذهب إليه أبو زرعة، وابن حجر، موافقين به ابن المديني؛ هو الموافق لقواعد هذا العلم الشريف، وهو أولى من قول الضياء في «مختارته» (٥/ ١٧٨): «فيكون ثابت البناني حفظه عن أنس بلفظ؛ وحفظه عن كنانة، عن أبي برزة، والله أعلم». لأن هذا الجمع الذي مال إليه الضياء، يحتاج أن يكون الوجهان محفوظين متعادلين في القوة عن ثابت، وليس الأمر هنا كذلك.

ولا يقال: إن ديلم بن غزوان، قد تابع معمراً على أصل الحديث؛ فهذا لا يفيد رواية معمر شيئاً لأمرين:

الأول: أن رواية ديلم مختصرة جدّاً؛ بل لم يأت فيها إلا عرض النبي ﷺ التزويج على جليبيب فحسب.

والثاني: أن ديلم، مع كونه صدوقاً ـ كما يقول الحافظ «التقريب» (١٨٣٤) ـ؛ إلا أن خصوص هذه الرواية مما استنكر عليه، وذكرها ابن عدي في «كامله» مما أنكر عليه، ونقل عن إبراهيم بن عرعرة، أحد الرواة عن ديلم، أنه قال في رواية ديلم هذه: (إن كان حفظه)؛ وهذا يشكك في ضبط ديلم لهذه الرواية بهذا السياق.

فيظهر ـ والله تعالى أعلم ـ أن ديلم بن غزوان اغتر برواية معمر لجلالته، فتابعه على ذلك، وجرياً على الجادة، وهي مظنة العلل، بخلاف رواية حماد فإنها على غير المعهود من روايات ثابت، فهي الراجحة، والله تعالى أعلم.

وأما قصة حماد بن سلمة، وقلبه أحاديث ثابت عليه يريد اختبار حفظه، فأخرجها ابن المديني هنا، عن بهز، عن حماد بن سلمة، مختصرة!!

وأخرجها ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٤٩).

وأخرجها الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٣٥/ رقم١٥٤) عن علي بن محمد المعدل، عن عثمان الدقاق.

كلاهما (ابن أبي حاتم، والدقاق)، عن ابن البراء، عن ابن المديني، عن بهز، عن حماد بن سلمة، قال: يقول الناس: القصاص لا يحفظون؛ فكنت أَقلِبُ على ثابت البُناني حديثه ـ يعني: أجرّب حفظه ـ، فكنت أقول لحديث ابن فلان: كيف حديث عبد الرحمٰن بن أبي ليلى؟ فيقول: لا؛ حدثناه فلان. وأقول لحديث عبد الرحمٰن بن أبي ليلى: كيف حديث فلان؟ فيقول: لا؛ حدثنا عبد الرحمٰن بن أبي ليلى.

هكذا ساقاه عن ابن المديني بهذا التمام، بخلاف ما هنا فإنه مختصر، ولا غرو؛ فما هنا من رواية دعلج السجزي، عن ابن البراء؛ فهي رواية أخرى غير ما وقع لابن أبي حاتم، والخطيب. على أن روايتهما أجود لما جاء فيها من الدافع وراء هذا القلب، وهو إرادة حماد بن سلمة ـ وهو أعلم الناس بثابت ـ الاطمئنان على بقاء حفظ ثابت، وعدم تغيره، وهذا من النصيحة لله، ولرسوله، وللمؤمنين، والله أعلم.

وتوبع ابن المديني عن بهز:

أخرجه الخطيب في «الجامع» (١/ ١٣٥/ ١٥٥) من طريق زياد بن يحيى: نا بهز بن أسد، عن حماد بن سلمة، قال: قلبت أحاديث على ثابتٍ البُنَاني؛ فلم تنقلب، وقلبتُ على أبانَ بنِ أبي عَيَّاش؛ فانقلبت.

وتوبع بهز، عن حماد:

أخرجها يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/٩٩) عن محمد بن منصور: حدثنا عفان: حدثنا حماد بن سلمة قال: كنت أقلب على ثابت الإسناد، فيقول: لا؛ هذا عن فلان، هذا عن فلان.



١١٥ قَالَ عَلِيٌّ: سَالِمُ بنُ أَبي الجَعدِ؛ لَم يَلقَ ابنَ مَسعُودٍ.

---

١١٥ سبق توثيق هذه الفقرة، في خاتمة التعليق على الفقرة (٨٨)؛ فراجعه متفضلاً.

* * *

١١٦ وَلَم يَسمَع طَاوُسُ مِن مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ شَيئاً.

---

١١٦ أخرج هذا النص ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص٩٩/ رقم٣٥٤) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلَّقه العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٠١)، وعنه ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص١٥٧/ ط نوارة).

وقد وافق ابن المديني على عدم سماع طاوس من معاذ:

- أبو زرعة، كما في «مراسيل» ابن أبي حاتم (١٠٠/ ٣٥٧)، ونقله العلائي، وابن العراقي؛ عن أبي زرعة قال: طاوس عن معاذ؛ مرسل.

- الدارقطني، ففي «العلل» (٦/ ٦٥/ رقم٩٨٤) قال: ... ومن قال: عن معاذ؛ فهو أيضاً مرسل؛ لأن طاوساً لَمَّ يسمَع من معاذٍ.

ولم أقف على من خالف ابن المديني، ومن معه؛ فالله أعلم.



١١٧ قَالَ عَلِيٌّ: عَلِيُّ بنُ هَاشِمِ بنِ البَرِيدِ؛ كَانَ صَدُوقاً، وكَانَ ضَعِيفاً.

---

١١٧ أخرج هذه الفقرة ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٠٧) عن ابن البراء، عن ابن المديني، وعلَّقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢١/ ١٦٣)، وابن حجر في «تهذيبه» (٧/ ٣٤٢/ الفكر). وقد اقتصروا جميعاً على قوله: (كان صدوقاً)، ولم يذكروا قوله: (وكان ضعيفاً)!!

وزاد الأخيران: زاد الباغندي، عن علي بن المديني: وكان يتشيع، وقال غيره عن علي: ثقة، وكذا قال يعقوب بن شيبة.

قلت: رواية الباغندي عن ابن المديني المذكورة؛ أخرجها الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٢/ ١١٦/ السعادة) عن الجوهري، عن محمد بن المظفر، عن الباغندي، عن ابن المديني، وفيه الزيادة المذكورة.

فإن صحت الرواية عن ابن المديني أنه قال: (كان صدوقاً، وكان ضعيفاً)؛ فلا تناقض؛ إذ يحمل كونه صدوقاً على أنه لا يتعمد كذباً، ويكون المراد بقوله: (وكان ضعيفاً)؛ إما ما رواه الباغندي عن ابن المديني، من أنه كان يتشيع. أو يكون المراد به ما قاله ابن نمير، وتبعه ابن حبان من أن له ما يستنكر. على أن الثاني أقرب وأنسب؛ لأن ابن المديني وغيره لا يضعفون بمجرد البدعة، والله تعالى أعلم.

وعلي بن هاشم؛ صدوق. كما يقول ابن المديني، ووافقه على ذلك: أبو زرعة، وأحمد، وأبو حاتم، وغيرهم، وذكر ابن نمير، وتبعه ابن حبان: أن له ما يستنكر، لكن هذا لا يزيل عنه اسم الصدق، ولا ينزل بروايته غير المنكرة عن القبول، ولذلك ختم ابن عدي ترجمته في «الكامل» بقوله: وهو ـ إن شاء الله ـ صدوق في روايته.

وانظر: «الجرح والتعديل»؛ و«الثقات» لابن حبان (٧/ ٢١٤)؛ و«المجروحين» (٢/ ١١٠)؛ و«ضعفاء» ابن الجوزي (٢/ ٢٠٠)؛ و«من تكلم فيه وهو موثق» (ص١٤٠/ ٢٥٤)؛ و«التقريب» (٤٨١٠).

❁ ❁ ❁

١١٨ قَالَ عَليٌّ: حَدِيثُ أَبِي هُريرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَن جُعِلَ عَلَى القَضَاءِ؛ فَقَدَ ذُبِحَ بِغَيرِ سِكِّينٍ».

فَقَالَ: رَوَاهُ ابنُ أَبِي ذِئبٍ، عَن عُثمَانَ بنِ مُحَمَّدٍ الأَخنَسِيِّ - وَرَوَى عُثمَانُ هَذَا؛ أَحَادِيثَ مَنَاكِيرَ -، عَن سَعيدِ بنِ المُسيِّب، عَن أَبِي هُرَيرَةَ.

وَرَواهُ عَبدُ الله بنُ جَعفَرٍ - يُخَالِفُ بنَ أَبِي ذئبٍ في إسنَادِهِ - رَوَاهُ عَنِ الأَخنَسِيِّ، عَنِ المَقبُرِيِّ، [وَ][1] عَبدِ الرَّحمٰنِ الأعرج، عَن أبي هُرَيرَةَ.

وَالحَدِيثُ عِندي حَدِيثُ المَقبُرِيِّ.

---

١١٨ فأما رواية ابن أبي ذئب، عن عثمان بن محمد الأخنسي، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

فأخرجها محمد بن خلف وكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٩)، وأبو يعلى الموصلي في «المسند» (١٠/ ٢٦١/ ٥٨٦٦) من طريق معن بن عيسى.

وذكره الدارقطني في «العلل» (١٠/ ٤٠٠) عن حماد بن خالد الخياط؛ كلاهما عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن محمد الأخنسي، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

وأخرجه وكيع (١/ ١٠) عن الفريابي، عن قتيبة بن سعيد، عن عبد الله بن نافع الصائغ، عن ابن أبي ذئب، عن عثمان الأخنسي، عن سعيد بن المسيب، من قوله، لم يجاوز به سعيداً، ولم يرفعه!!

وتوبع ابن أبي ذئب على هذا الوجه؛ تابعه عثمان بن الضحاك.

وهذا أخرجه وكيع (١/ ١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣/ ٢١٢/ الفكر) من طريق أبي ضمرة أنس بن عياش، عن عثمان بن الضحاك، عن عثمان بن محمد الأخنسي[2]، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

---

(١) في الأصل: (عن)، والصواب ما أثبته، كما في مصادر التخريج، والله أعلم.

(٢) وقع في رواية ابن عساكر: (محمد بن عثمان)، فقال ابن عساكر: كذا قال؛ وإنما هو عثمان بن محمد الأخنسي، من ولد الأخنس بن شريق.

واختلف على ابن أبي ذئب على ضربين:

الأول: وهو السابق، وفيه: سعيد بن المسيب.

الثاني: ما رواه ابن أبي ذئب، عن الأخنسي، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. وهذا الموافق للوجه الثاني الآتي ذكره بعد قليل، إن شاء الله تعالى.

وهذا أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب القضاء، باب التغليظ في الحكم (٥/ ٣٩٨/ ٥٨٩٣)، ووكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٩) من طريق أبي علي عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتاب الأحكام (٤/ ١٠٣/ ٧٠١٨/ علمية) من طريق يحيى بن سعيد.

وأخرجه وكيع (١/ ٩)، والبيهقي في «الكبرى» في كتاب آداب القاضي، باب كراهية الإمارة (١٠/ ٩٦)، وفي «معرفة السنن والآثار» (١٤/ ٢٢١/ ١٩٧٢٦) والذهبي في «جزء الدينار» (ص٣٤/ رقم٨) من طريق القعنبي.

وأخرجه وكيع (١/ ٩) من طريق بشار بن عيسى.

الأربعة، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. وقال القعنبي في حديثه: (سعيد)، ولم ينسبه. قال وكيع (١/ ١٠): «وَفَرَّ مَن فَرَّ أن يقول: ابن فلان، فقال: عن سعيد، عن أبي هريرة. . .؛ وهو القعنبي. . .».

قال النسائي: عثمان بن محمد الأخنسي؛ ليس بذاك القوي، وإنما ذكرناه؛ لئلا يخرج عثمان من الوسط، ويجعل: ابن أبي شيبة، عن سعيد. (وقال الحاكم: هذا الحديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه). وقال الذهبي: إسناده جيد.

وأما رواية عبد الله بن جعفر، عن الأخنسي، عن المقبري، وعبد الرحمٰن الأعرج، عن أبي هريرة.

فأخرجها أحمد في «المسند» (٢/ ٣٦٥) عن أبي سلمة منصور بن سلمة الخزاعي. ومن طريق الخزاعي؛ أخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب القضاء، باب التغليظ في الحكم (٥/ ٣٩٨/ ٥٨٩٥).

وأخرجه أبو داود في كتاب الأقضية، باب في طلب القضاء (٣/ ٢٩٨/ ٣٥٧٢)

ـ ومن طريقه ابن عبد البر في «الاستذكار» (٧/ ٢٩٧) ـ من طريق بشر بن عمر.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٥٤٣) ـ وعنه: ابن ماجه في كتاب الأحكام، باب ذكر القضاة (٢/ ٧٧٤/ ٢٣٠٨) ـ عن معلى بن منصور.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب آداب القاضي، باب كراهية الإمارة (١٠/ ٩٦) من طريق العلاء بن عبد الجبار.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩/ ٤٩/ ٩١٠٣) من طريق إسحاق بن جعفر.

الستة، عن عبد الله بن جعفر المخرمي، عن عثمان الأخنسي، عن المقبري، عن أبي هريرة. قال أحمد: وثنا بعد ذلك ـ يعني: الخزاعي ـ، قال: أنبأنا عبد الله بن جعفر، قال: أنا عثمان بن محمد، عن الأعرج، والمقبري، عن أبي هريرة.

وقال النسائي: قال أبو سلمة: وقد ذكر مرة أو مرتين، عن الأعرج والمقبري

وكذا هو عند أبي داود، برواية الاثنين؛ الأعرج، والمقبري. ولا إشكال؛ فالأخنسي قد تحمله عنهما، ثم كان يحدث به أحياناً كما تحمله عنهما معاً، وأحياناً يقتصر على أحدهما، والله أعلم.

الفصل في الخلاف:

الوجه الأول عنه: والذي فيه: (عن سعيد بن المسيب). رواه عنه:

ـ معن بن عيسى. وهو ثقة ثبت، من أثبت أصحاب مالك، وانظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٢٦/ الفكر)؛ و«تقريبه» (٦٨٢٠)

وأما الوجه الثاني عنه: والذي فيه: (عن سعيد المقبري). رواه عنه:

ـ يحيى بن سعيد القطان. وهو ثقة متقن، حافظ، إمام قدوة، شيخ زمانه، وقد سبقت ترجمته في الفقرة (٣).

ـ عبد الله بن مسلمة القعنبي. ثقة عابد، من أثبت الناس في «الموطأ». وانظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٩)؛ و«التقريب» (٣٦٢٠).

ـ أبو علي الحنفي. صدوق، لا بأس به. وانظر: «التهذيب» (٧/ ٣١)؛ و«تقريبه» (٤٣١٧).

وبالنظر في حال الوجهين، عن ابن أبي ذئب، ومكانة رواتهما، يظهر أن

....

الوجه الثاني، الذي فيه (المقبري)؛ هو الأوثق رواة، والأكثر عدداً، فيقدم على الأول، والذي لم يروه إلا ثقة واحد، والوهم إلى الواحد ما هو؟ وعليه فيكون الصحيح، عن ابن أبي ذئب؛ الرواية كالجمهور، بذكر (المقبري)، لا (ابن المسيب).

وقد توافق أهل العلم من النقاد على توهيم الوجه الأول، وكونه خطأً من راويه، وأن الصواب الوجه الثاني، فمنهم:

١ ـ إمامنا ابن المديني، حيث يقول هنا: «والحديثُ عِندِي حَدِيث المَقبُرِيِّ».

٢ ـ الدارقطني، قال في «العلل» (١٠/ ٤٠) معلقاً على رواية (ابن المسيب): «ووهم؛ إنما هو سعيد المقبري». ثم قال: «والمحفوظ؛ عن المقبري، عن أبي هريرة».

٣ ـ وكيع، قال في «أخبار القضاة» (١/ ١٠، ١١) ـ وقد توسع في سرد طرق هذا الحديث، وشرح الخلاف فيه بما لا مزيد عليه، وينبغي أن يراجع (١/ ٧ ـ ١٣) ـ: «ولا أعلم أحداً روى هذا الكلام عن سعيد بن المسيب، وله عن المقبري أصل من غير رواية الأخنسي؛ فالقول قول من قال: (عن المقبري، عن أبي هريرة)». والله تعالى أعلم بالصواب.



١١٩ (١) مات أَيُّوبُ سَنَةَ إِحدَى وثَلاثِينَ، فِي الطَّاعُونِ.

(٢) ومَاتَ يُونُسُ سَنَةَ تِسعٍ وثَلاثِينَ.

(٣) مَاتَ ابنُ عَونٍ سَنَةَ خَمسِينَ.

(٤) مَاتَ هِشَامٌ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَربَعِينَ.

(٥) مَاتَ إبرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ سَنَةَ خَمسٍ وتِسعِينَ.

(٦) وَقُتِلَ سَعِيدُ بنُ جُبَيرٍ سَنَةَ خَمسٍ وتِسعِينَ، وفيهَا مَاتَ الحَجَّاجُ!

(٧) مَاتَ هِشَامُ بنُ سَعدٍ سَنَةَ سِتِّينَ، وَمِائَةٍ.

(٨) مَاتَ أَبُو عَوَانَةَ سَنَةَ خَمسٍ وسَبعِينَ.

(٩ ـ ١٢) وَمَاتَ بِشرُ بنُ المُفَضَّلِ، وَمُحَمَّدُ بنُ سَوَاءٍ، وفُضَيلُ بنُ عِيَاضٍ، [ل٩/أ] وَمُعتَمِرُ سنةَ سَبعٍ وَ[ثَمَانِينَ][1].

(١٣) مَاتَ أَبُو مُعَاوِيَةَ سَنَةَ خَمسٍ وتِسعِينَ.

(١٤) مَاتَ ابنُ عُمَرَ، بَعدَ مَوتِ مُعَاويةَ [بثَلاثَ][2] عَشرَةَ سَنَةً.

(١٥) مَاتَ قَتَادَةُ سَنَةَ سَبعَ عَشرَةَ وَمِائَةٍ، وَهُوَ ابنُ سِتٍّ وَخَمسِينَ.

(١٦ ـ ١٨) مَاتَ مَالِكٌ، وَهُوَ ابنُ أربَعٍ وثَمَانِينَ، مَاتَ سَنَةَ تِسعٍ وسَبعِينَ؛ وأَبُو الأَحوَصِ، وحَمَّادُ بنُ زَيدٍ؛ وُلِدَ مَالِكٌ سَنَةَ خَمسٍ وتِسعِينَ.

(١٩) وَمَاتَ طَاوُسُ سَنَةَ أَربَعٍ وَمِائَة.

(٢٠ ـ ٢١) مَات يَزِيدُ بنُ زُرَيعٍ، وسُفيَانُ بنُ حَبِيبٍ سَنَةَ ثِنتَينِ وثَمَانين.

(٢٢) مَاتَ الثَّورِيُّ سَنَة إِحدَى وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ.

(٢٣) مَاتَ شُعبَةُ سَنَةَ سِتِّينَ ومِائَةٍ.

---

(١) في الأصل: (ثلاثين)، وهو تصحيف فاحش، والصواب ما أثبته، كما في مصادر ترجمته، والله أعلم.

(٢) في الأصل: (بسبع)، ولا يستقيم هذا الحساب مع تاريخ وفاتيهما ﵄، والأقرب ما أثبته.

(٢٤) مَاتَ يَحيَى بنُ زَكَرِيَّا بنِ أَبِي زَائِدَةَ سَنَةَ اثنَتينِ وثَمَانِينَ.

(٢٥) مَاتَ حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ سَنَةَ [سَبعٍ وَسِتِّينَ][١].

---

١١٩ ذكر ابن المديني في هذه الفقرة، وَفَيَات جماعة من أعلام الحفاظ والمحدثين، فأنا ذاكر عند كل واحد منهم، من وافق ابن المديني على ما ذكره فيه، ومن خالفه، ومن نقل عنه ذلك.

(١) أيوب بن أبي تميمة: وهو ابن كيسان، أبو بكر السّختياني البصري. وقد نقل قول ابن المديني في وفاته: البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٤٠٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٦٣) عن البخاري عنه، وابن حجر في «التهذيب» (١/ ٣٩٨).

وقد وافق ابن المديني على ذلك:

- عمرو بن علي الفلاس، كما في «تاريخ مولد العلماء» لابن زبر (١/ ٣١١/ العاصمة)، و(ص١٢٨/ الكويت).

- الهيثم بن عدي، (المرجع السابق).

- ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٥٣). وقال: إحدى أو اثنتين وثلاثين.

- القراب في «تاريخه» كما في «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٢/ ٣٢٧).

- أبو يوسف المدائني في «اللطائف»، (المرجع السابق ٢/ ٣٢٨).

- الذهبي في «السير» (٦/ ١٥)، و«تاريخ الإسلام» وفيات (١٣١هـ)، وفي «الإشارة» (ص٦٧).

وخالفه:

- ابن حجر، قال: قيل: مات سنة ٢٥، وقيل: قبلها بسنة، «التهذيب» (١/ ٣٩٨).

(٢) يونس بن عبيد: وافق ابن المديني على ذلك:

- قريش بن أنس. «التاريخ الكبير» (٨/ ٤٠٢)، «مواليد العلماء» لابن زبر (ص١٣٥/ الكويت).

---

(١) في الأصل: (ست وسبعين)، والظاهر أنه قد انقلب على الناسخ، ولعل الصواب ما أثبته.

....

ـ معاذ بن معاذ. (المرجع السابق).

ـ الهيثم بن عدي. (المرجع السابق).

فهد بن حيان. «تهذيب الكمال» للمزي (٣٢/ ٥٣٣).

ـ الذهبي. «تاريخ الإسلام» وفيات (١٣٩هـ)، و«الإشارة» (ص٧١).

وقد خالفه:

ـ محمد بن عمر الواقدي، قال: سنة (١٤٠هـ) «تاريخ مولد العلماء» (ص١٣٦/ الكويت).

ـ محمد بن سعد كاتب الواقدي، قال كأستاذه الواقدي «السير» (٦/ ٢٩٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٣٣)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٥٥).

(٣) وأما عبد الله بن عون، فقد نقل قول ابن المديني؛ المزي في «تهذيبه» (١٥/ ٣٩٧، ٣٩٨)، وابن حجر في «تهذيبه» (٥/ ٣٤٧)، وذكرا أنه قال: سنة (١٥١هـ)!! فالله أعلم.

وقد وافقه على ذلك:

ـ مكي بن إبراهيم «السير» (٦/ ٣٧١)، و«تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٠١).

ـ عبد الله بن يزيد المقري. «التاريخ الأوسط» (٢/ ١٠٤/ زنجويه)، والمرجعان السابقان.

وقد خالفه في ذلك.

نوح بن حبيب، قال: سنة (١٥٢هـ). «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٠١).

أبو حسان الزيادي، قال: سنة (١٥١هـ) أو (١٥٢هـ). المرجع السابق.

ـ قال الذهبي في «السير» (٦/ ٣٧١) أرخ موته فيها ـ يعني: (١٥١هـ) ـ يحيى القطان، والأصمعي، وسليمان بن حرب، وخليفة بن خياط، وابن معين، وهو الصحيح. وانظر: «الإشارة» (ص٧٥).

ـ قال ابن زبر الربعي في «تاريخه» (ص١٤٧/ الكويت): قالوا: فيها مات عبد الله بن عون سنة (١٥١هـ).

(٤) وأما هشام بن حسان القردوسي: فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:

....

- أبو عيسى الترمذي. «تهذيب الكمال» (٣٠/ ١٩٣).

- مكي بن إبراهيم (المرجع السابق).

- الذهبي. «الكاشف» (٢/ ٣٣٦/ ٥٩٥٩).

وقد خالفه:

- يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن بكير. «تهذيب الكمال» (٣٠/ ١٩٣)، والواقدي، والهيثم بن عدي. «تاريخ» ابن زبر (ص١٤٣، ١٤٤/ الكويت)، والذهبي. «الإشارة» (ص٧٤)، قالوا: سنة (١٤٧هـ).

- أبو نعيم الفضل بن دكين، وابن معين، وأبو بكر بن أبي شيبة. «تهذيب الكمال» (٣٠/ ١٩٣)، ومكي بن إبراهيم. «تاريخ» ابن زبر (ص١٤٣/ الكويت)، قالوا جميعاً: سنة (١٤٦هـ).

(٥) وأما إبراهيم النخعي؛ فقد نقل قول ابن المديني فيه: ابن زبر في «تاريخه» (ص٩٣/ الكويت).

وقد وافقه على ذلك:

- عمرو بن علي الفلاس، «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٣٢٠)، ووكيع. «تاريخ» ابن زبر (ص٩٢)، والذهبي «الإشارة» (ص٥٤).

وقد خالفه في ذلك:

- أبو نعيم الفضل بن دكين «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٤٣/ زنجويه)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٣٢٠)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ١٧٨)، وابن سعد. «تهذيب الكمال» (١/ ٣٢٠)، والبخاري «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٤٣/ زنجويه)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٤٠)، والذهبي «الكاشف» (١/ ٢٢٧/ ٢٢١) وحكى ابن سعد الإجماع على أنه توفي سنة (٩٦هـ).

(٦) **وأما سعيد بن جبير**: فقد نقل قول ابن المديني فيه: ابن زبر في «تاريخه» (ص٩٣).

وقد وافقه على ذلك:

- أبو نعيم الفضل بن دكين «تاريخ» ابن زبر (ص٩٣)، ابن حبان. «تهذيب

التهذيب» (٤/ ١٣)، وأبو الشيخ الأصبهاني. «تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٦٢)، وأبو القاسم الطبري «تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٧٦)، والذهبي «الإشارة» (ص٥٤)، و«الكاشف» (١/ ٤٣٣/ ١٨٦٠).

وأما من خالفه:

ـ فقد قال الحافظ في «تهذيب الكمال» (٤/ ١٤): قيل: إن قتله كان في آخر سنة (٩٤هـ).

(٧) وأما هشام بن سعد: فقد وافقه على ذلك:

ـ الذهبي: «الكاشف» (٢/ ٣٣٦/ ٥٩٦٤)، وقال المزي في «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٠٨): وقيل: إنه مات سنة (١٦٠هـ).

وأما من خالفه:

ـ خليفة بن خياط، ذكر أنه مات سنة (١٥٩هـ). «تاريخ خليفة بن خياط» (٢٨٠هـ)، وقال الحافظ في «التهذيب» (١١/ ٤٠): قيل: مات في أول خلافة المهدي، وقيل؛ مات سنة (١٦٠هـ) قلت: المهدي ولي في أواخر سنة تسع وخمسين، فالقولان بمعنى واحد في سنة تسع اهـ.

(٨) وأما أبو عوانة الوضاح بن عبد الله: فقد نقل قول ابن المديني فيه: الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٦٤٥).

وقد وافقه:

ـ ابن عائشة «تاريخ ابن زبر» (ص١٦٩)، وأبو غالب علي بن أحمد بن النضر. «تاريخ بغداد» (١٥/ ٦٤٥).

وأما من خالفه:

ـ أحمد بن حنبل، ويعقوب بن سفيان، ومحمد بن عيسى «تاريخ بغداد» (١٥/ ٦٤٥)، ومحمد بن محبوب البناني. «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٤٨)، والذهبي «السير» (٨/ ٢٢١)، و«الإشارة» (ص٨٤) ذكروا جميعاً سنة (١٧٦هـ).

(٩) وأما بشر بن المفضل؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:

الواقدي، والمدائني، وأبو موسى محمد بن المثنى «تاريخ» ابن زبر (ص١٧٩/

الكويت)، وأحمد بن حنبل، وابن حبان. «تهذيب الكمال» (٤/ ١٥١)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٤١٠)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٤٥٩)، والذهبي «الكاشف» (١/ ٢٧٠/ ٥٩٤)، و«الإشارة» (ص٨٨)، وقال: أو سنة ست.

وقد خالفه:

ـ محمد بن سعد، قال: توفي سنة (١٨٦هـ) «تهذيب الكمال» (٤/ ١٥١).

(١٠) وأما محمد بن سواء؛ فقد وافق ابن المديني في قوله فيه:

ـ الواقدي، والمدائني، وأبو موسى محمد بن المثنى. «تاريخ» ابن زبر (ص١٧٩، ١٨٠/ الكويت)، وعمرو بن علي، وابن حبان. «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٠٨)، والذهبي «الكاشف» (٢/ ١٧٧/ ٤٨٩٢)، وابن العماد الحنبلي «شذرات الذهب» (٢/ ٣٩٨).

وقد خالفه:

ـ عمرو بن عيسى، قال: سنة (١٨٩هـ) «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٣٣١).

(١١) وأما الفضيل بن عياض؛ فقد نقل قول ابن المديني فيه: المزي في «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٩٨).

وقد وافقه على قوله فيه:

ـ الواقدي، والمدائني، وأبو موسى محمد بن المثنى «تاريخ» ابن زبر (ص١٧٩/ الكويت)، ويحيى بن معين، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وعبد الله بن نمير. «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٩٨)، والبخاري. «التاريخ الكبير» (٧/ ١٢٣/ ٥٥٠)، و«الأوسط» (٢/ ٢١٩/ زنجويه)، والذهبي. «الإشارة» (ص٨٨).

ولم أقف على أحد خالفه فيه.

(١٢) وأما معتمر بن سليمان؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:

الواقدي، والمدائني، وأبو موسى محمد بن المثنى «تاريخ» ابن زبر (ص١٧٩/ الكويت)، ومحمد بن سعد، ومحمد بن محبوب، وعمرو بن علي. «السير» (٨/ ٤٧٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٨/ ٢٥٥)، وخليفة بن خياط «طبقاته» (ص٢٢٤، ٢٢٥)، وابن حبان «ثقاته» (٧/ ٥٢٢)، وقال: مات سنة سبع، أو ثمان وثمانين ومائة، والذهبي. «الإشارة» (ص٨٩).

ولم أقف على من خالفه في ذلك.

(١٣) وأما أبو معاوية محمد بن خازم الضرير؛ فقد نقل قول ابن المديني فيه:

الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ٢٤٩/ السعادة)، المزي في «التهذيب» (٢٥/ ١٣٣)، والذهبي في «السير» (٩/ ٧٧).

وقد وافقه على ذلك:

ـ أبو موسى محمد بن المثنى «تاريخ» ابن زبر (ص١٨٧)، والذهبي في «الكاشف» (٢/ ١٦٧/ ٤٨١٦)، وفي «الإشارة» (ص٩٢).

وأما من خالفه:

ـ فابن نمير، قال: مات سنة (١٩٤هـ). «تاريخ مولد العلماء» لابن زبر (ص١٨٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٥/ ١٣٣)، و«السير» (٩/ ٧٧).

(١٤) وأما قول ابن المديني: «ماتَ ابنُ عَمرَ، بَعدَ مَوتِ مُعَاويَةَ [بثلاث عَشرَةَ سَنَةً]». فبناء على أن معاوية توفي على الراجح سنة ستين من الهجرة، كما قال الليث، وأبو معشر، والوليد بن مسلم. «تهذيب الكمال» (٢٨/ ١٧٩)، وابن عبد البر. «الاستيعاب» (٣/ ٣٩٨/ بهامش الإصابة)، وابن زبر. «تاريخه» (ص٦٧/ الكويت)، والذهبي «الإشارة» (ص٣٤).

وأن ابن عمر توفي هو الآخر ـ على قول ابن المديني ـ سنة (٧٣هـ)، وقد وافقه عليه: الزبير بن بكار، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو نعيم، وأحمد بن حنبل. «تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٤٠).

على أن الراجح أن ابن عمر، توفي سنة (٧٤هـ) كذا قال الواقدي، وابن سعد. «تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٤٠)، وخليفة بن خياط «السير» (٣/ ٢٣٢)، وابن زبر. «تاريخه» (ص٧٩/ الكويت)

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٥/ ٤٦٧) بعد ذكر هذا الأخير: هذا أصح؛ لأنه صلى على رافع بن خديج.

ومقصود الذهبي بقوله ذلك، ما بينه أبو سليمان ابن زبر بقوله (ص٧٩): ومما يبين لنا أن ابن عمر مات في هذه السنة، وأن أبا نعيم قد أخطأ في ذكره سنة ثلاث؛

أن رافع بن خديج مات سنة أربع وسبعين، وابن عمر حيٌّ، وحضر جنازته.

(١٥) وأما قتادة بن دعامة السدوسي؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:

أحمد بن حنبل. «تاريخ» ابن زبر (ص١١٢/الكويت)، وأبو نعيم، وخليفة. «السير» (٥/ ٢٨٢)، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن علي. «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٥١٧)، والذهبي «الإشارة» (ص٦١).

وقد خالفه:

ـ ابن علية، قال: سنة (١١٨هـ) «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٥١٧)، «السير» (٥/ ٢٨٣).

(١٦) وأما مالك بن أنس؛ فقد نقل قول ابن المديني فيه: ابن زبر الربعي في «تاريخ مولد العلماء» (ص١٧٢/ الكويت).

وقد وافقه على ذلك:

ـ الواقدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وأبو موسى محمد بن المثنى. «تاريخ» ابن زبر (ص١٧٢/ الكويت)، وإسماعيل بن أبي أويس، ومصعب بن عبد الله. «تهذيب الكمال» (٢٧/ ١١٩)، والقعنبي، وأبو مصعب الزهري، وعبد الله بن أبي الأسود. «السير« (٨/ ١٣٠)، والذهبي في «الإشارة» (ص٨٥)، و«الكاشف» (٢/ ٢٣٤/ ٥٢٤٠)، و«السير» (٨/ ١٣٠)، وقال: تواترت وفاته في سنة تسع؛ فلا اعتبار لمن غلط وجعلها سنة ثمان وسبعين، ولا اعتبار بقول حبيب كاتبه، ومطرف، فيما حكى عنه، فقالا: سنة ثمانين ومائة

وقد خولف ابن المديني، في سنة ولادة مالك؛ وخالفه:

ـ يحيى بن بكير، والذهبي، قالا: سنة (٩٣هـ). «السير« (٨/ ٧١)، و«الكاشف» (٢/ ٢٣٤/ ٥٢٤٠).

ـ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وعمارة بن وثيمة، قالا: سنة (٩٤هـ) «السير» (٨/ ٧١).

ـ قال الذهبي في «السير» (٨/ ٧١): وقيل: سنة سبع، وهو شاذ.

(١٧) وأما أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفي مولاهم الكوفي؛ فقد نقل قول ابن المديني فيه: ابن زبر (ص١٧٢/ الكويت).

وقد وافقه على ذلك:

ـ أبو نعيم الفضل بن دكين. «تاريخ» ابن زبر (ص١٧٢)، وعبد الله بن أبي الأسود، «التاريخ الأوسط» للبخاري (٢/ ١٩٩/زنجويه)، وابن زبر. «تاريخه» (١٧٢)، والذهبي «الإشارة» (ص٨٥).

ولم أقف على من خالفه في ذلك، والله أعلم.

(١٨) وأما حماد بن زيد؛ فقد نقل قول ابن المديني فيه: ابن زبر (ص١٧٢).

وقد وافق ابن المديني فيه:

ـ أبو نعيم الفضل بن دكين «تاريخ» ابن زبر (ص١٧٢)، وعبد الله بن أبي الأسود. «التاريخ الأوسط» للبخاري (٢/ ١٩٩/زنجويه)، وعارم محمد بن الفضل، وعمرو بن علي. «السير» (٧/ ٤٦٢)، وابن زبر «تاريخه» (١٧٢)، والذهبي. «الإشارة» (ص٨٥).

(١٩) وأما طاوس بن كيسان؛ فلم أجد من وافق ابن المديني على وفاته سنة (١٠٤هـ).

وقد خالفه في ذلك:

ـ أبو نعيم، وابن بكير. «تاريخ» ابن زبر (ص١٠٤/الكويت)، والواقدي، ويحيى القطان، والهيثم بن عدي. «السير» (٥/ ٤٩)، وسيف بن سليمان، وعمرو بن علي، والترمذي. «تهذيب الكمال» (١٣/ ٣٧٣)، والذهبي في «الإشارة» (ص٥٨)، قالوا: سنة (١٠٦هـ).

ـ وقال ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٣٩١): مات سنة إحدى ومائة، وقيل: سنة ست ومائة.

ـ ابن شوذب، قال: سنة (١٠٥هـ). «السير» (٥/ ٤٥)

ـ نقل المزي في «تهذيب الكمال» (١٣/ ٣٧٤)، عن محمد بن سعد، قال: قال الهيثم بن عدي، وأبو نعيم: هو مولى لهمدان، ومات سنة بضع عشرة ومائة!!

وقال المعلق على «تهذيب الكمال»: لم نجد هذا القول في «الطبقات».

(٢٠) وأما يزيد بن زريع؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:

- ابن سعد، وابن حبان. «السير» (٨/ ٢٩٨)، وابن أبي شيبة، وابن زبر الربعي. «تاريخ» ابن زبر (ص١٧٥)، وعمرو بن علي. «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٢٩)، والذهبي. «السير» (٨/ ٢٩٧).

ولم أقف على أحد خالفه؛ إلا ما حكاه ابن حبان بقوله: مات سنة اثنتين، أو ثلاث وثمانين والله أعلم.

(٢١) وأما سفيان بن حبيب؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:

- نصر بن علي الجهضمي. «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ٩٠)، وأبو بشر الدولابي. «تهذيب الكمال» (١١/ ١٣٨).

وقد خالفه في ذلك:

- المدائني، وأبو موسى محمد بن المثنى. «تاريخ» ابن زبر (ص١٨٣/ الكويت)، خليفة بن خياط. «السير» (٨/ ٣٥٠)، قالوا: إنه مات سنة (١٨٣هـ).

- وأبو بكر بن أبي عاصم. «تهذيب الكمال» (١١/ ١٣٨) قال: إنه مات سنة (١٨٦هـ).

(٢٢) وأما سفيان الثوري؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:

- يحيى القطان، والواقدي، والذهبي. «السير» (٧/ ٢٧٩)، وأبو الوليد الطيالسي، وابن معين. «تاريخ» ابن زبر (ص١٥٨، ١٥٩)، ومحمد بن سعد. «تهذيب الكمال» (١١/ ١٦٩)، وقال: أجمعوا على أنه توفي بالبصرة سنة إحدى وستين.

- ولم يخالفه إلا خليفة بن خياط العصفري، قال الذهبي في «السير» (٧/ ٢٧٩): ووهم خليفة، فقال: مات سنة اثنتين وستين. والله أعلم.

(٢٣) وأما شعبة بن الحجاج؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:

- يحيى القطان «تاريخ» ابن زبر (ص١٥٧)، ومحمد بن سعد، وابن منجويه. «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٩٥)، وخليفة بن خياط، والذهبي «السير» (٧/ ٢٢٧) وقال الذهبي: أجمعوا على وفاة شعبة سنة ستين ومائة بالبصرة.

(٢٤) وأما يحيى بن زكريا بن أبي زائدة؛ فقد نقل قول ابن المديني فيه:

الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٦/ ١٧٦)، والمزي في «تهذيب الكمال».

وقد وافقه على قوله ذلك:

- الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٤٥٣)، وفي «الإشارة» (ص٨٦).

وقد خالفه في ذلك:

يعقوب بن شيبة السدوسي، وهارون بن حاتم، وابن سعد، ومطين، ومحمد بن عبد الله الحضرمي. «تاريخ بغداد» (١٦/ ١٨٠)، و«تهذيب الكمال» (٣١/ ٣١١)، و«السير» (٨/ ٣٤٠) قالوا جميعاً: سنة (١٨٣هـ).

- خليفة بن خياط، وابن حبان. «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣١١)، قالا: سنة ثلاث أو أربع وثمانين.

- مسروق بن المرزبان، وابن قانع. «السير» (٨/ ٣٤٠) قالا: سنة أربع وثمانين ومائة.

(٢٥) وأما حماد بن سلمة؛ فقد وافق ابن المديني على قوله فيه:

- أبو الحسن المدائني، وخليفة بن خياط، وابن عائشة. «تاريخ» ابن زبر (ص١٦٢، ١٦٣)، و«السير» (٧/ ٤٥٣)، وسليمان بن حرب، ومحمد بن محبوب، وابن حبان. «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٦٣) وقال الذهبي: كذا أرخ وفاته في هذا العام غير واحد.

وخالفه:

- عبد الله بن محمد العيشي، قال: في سنة (١٦٧هـ)، قال الذهبي في «السير» (٧/ ٤٥٣): وهذا وهم. والله تعالى أعلى وأعلم.



١٢٠ قَالَ عَليٌّ: حَديثُ أَبِي هُريرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ؛ فَليَأكُل بِيَمِينِه».

فَقَالَ: رَوَاه نُعمانُ بن رَاشِدٍ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَن سَعيدٍ، عنْ أبي هُرَيرَةَ.

وَرَوَاه مَعمَرُ، عن الزُّهرِيِّ، عَن سَالِمٍ، عن أَبيهِ.

ورَوَاه ابنُ عُيَيْنَةَ، وصَالحُ بنُ كَيسَانَ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن أبي بكرِ بنِ عُبيد الله، عَنِ ابنِ عُمَرَ.

ورَوَاه عَبدُ الرَّحمٰنِ بنُ إسحَاقَ، كَمَا رَوَاه ابنُ عُيَيْنَةَ.

وَرَوَاه جُوَيرِيَةُ، عَن مَالِكٍ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن أَبِي بكرِ بنِ عُبَيدِ اللَّهِ، عَنِ ابنِ عُمَرَ.

فَمَا رَوَاه مَعمَرُ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن أبي بَكرِ بْنِ عُبَيد اللَّهِ؛ مُرسَلٌ.

وَحَديثُ النُّعمَان؛ مُنكَرٌ؛ لَم يُتَابِعهُ عَلَيهِ أَحَدٌ.

وَحَدِيثُ مالِكٍ؛ كَحَدِيثِ جُويَرِيَةَ؛ قَدِيمٌ، وَكَانَ يُسنِدُهُ.

---

١٢٠ هذا الحديث قد روي على أوجه متعددة، أسوقها مفصلة بعون الله تعالى:

الوجه الأول: الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وهذا رواه عن الزهري أحد عشر من أصحابه، وهم:

١ ـ سفيان بن عيينة.

٢ ـ مالك بن أنس.

٣ ـ عبيد الله بن عمر.

٤ ـ عبد الله بن عمر العمري.

٥ ـ إسحاق بن راشد.

٦ ـ عبد الرحمٰن بن إسحاق.

٧ ـ صالح بن كيسان.

٨ ـ يحيى بن سعيد الأنصاري.

٩ ـ عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر.

١٠ ـ إبراهيم بن سعد.

١١ ـ عباس بن الحسن الحِضْرَمِي الحراني.

(١) فأما طريق سفيان، عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده ابن عمر.

فأخرجه عنه:

[١] أبو يحيى زكريا بن يحيى المروزي في «جزء سفيان بن عيينة» (ل٢/أ) من مخطوطة شهيد علي بتركيا رقم (١/٥٤٦)، وهي بخط الحافظ ابن حجر[1]، (ص٣٦/ رقم٥/ ط دار الصحابة)، و(ص٥٦/ رقم٥/ ط دار المنار).

وعن زكريا المروزي أخرجه:

أبو علي الصفار في «جزء من حديث المخرمي وزكريا المروزي» (ص١٩٨/ أ)، ومن طريقه الذهبي في «معجم شيوخه الكبير» (٢/ ٢١٩ ترجمة ٧٦٩).

وأبو عوانة في «مستخرجه» في كتاب الأشربة، باب بيان حظر شرب الرجل بشماله، ووجوب شربه بيمينه (٥/ ١٤٧/ ٨١٧٤).

ومن طريق زكريا هذا أخرجه:

البغوي في «شرح السنة» (١١/ ٢٨٤/ ٢٨٣٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الصداق، باب الأكل والشرب باليمين (٧/ ٢٧٧)، وفي «شعب الإيمان» في فضل التسمية على الطعام (٥/ ٧٦/ ٥٨٣٨)، وفي «الآداب» (ص٣٠٤).

---

(١) زعم الأستاذ فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٧٣ ط الهيئة العامة المصرية) عند ذكر هذه النسخة، أنها كتبت سنة ٤٩٩هـ، وهذا غلط؛ فإن النسخة بخط الحافظ ابن حجر، وقد كتب في آخرها (ل٤/ب): «علقه لنفسه أبو الفضل ابن حجر، في ليلة تسفر صبيحتها بالثالث عشر من صفر سنة ٧٩٧...».

....

[٢] وأخرجه النسائي في «الكبرى» في الوليمة، باب الأكل باليمين (٦/ ٢٥٩/ ٦٧١٥)، عن قتيبة بن سعيد، عن سفيان.

[٣] وأخرجه الدارمي في «سننه» كتاب الأطعمة، باب الأكل باليمين (٢/ ١٢٩٣/ ٢٠٧٤)، عن عمرو بن عون، عن سفيان.

[٤] وأخرجه أحمد في «مسنده» (٨/ ١٣٥/ ٤٥٣٧) عن سفيان. وعن أحمد أخرجه أبو داود في «سننه» كتاب الأطعمة، باب الأكل باليمين (٣/ ٣٤٨/ ٣٧٧٦)، وعن أبي داود أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٥/ ١٤٧/ ٨١٧٥).

ومن طريق أحمد أخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٢٠).

قال المزي في «تحفة الأشراف» (٦/ ٢٦٩/ ٨٥٧٩) فيما زاده على ابن عساكر:

«ز: قال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود، عن إسحاق بن إسماعيل، عن سفيان، قلت لمعمر: كيف حفظت عن الزهري: (أن النبي ﷺ قال: «**إن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله؟**»، فقال: ذكره عن سالم، فقلت له: حفظته عن أبي بكر بن عبيد الله؟ قال: نعم! إنما عرضناه عليه، رواه سليمان بن بلال، عن عمر بن محمد بن زيد، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر».

[٥] وأخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/ ٢٨٣/ ٦٣٥) عن سفيان.

وقال: «قال سفيان: وسمعت معمراً يحدثه بعد عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. فقلت: يا أبا عروة! إنما هو عن أبي بكر، فقال معمر: إنا عرضناه، وربما قال سفيان: هذا مما عرضناه».

[٦] وأخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/ ٤٢٠/ ٤٤٧) عن سفيان، به.

[٧] و[٨] و[٩] و[١٠] أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامها (٣/ ١٥٩٨/ ٢٠٢٠)، عن أبي بكر بن أبي شيبة ـ [وهذا في «مصنفه» باب في الأكل والشرب بالشمال (٥/ ١٣٢/ ٢٤٤٣٨)] ـ ومحمد بن نمير، وابن أبي عمر، وزهير بن حرب؛ أربعتهم عن سفيان به.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٩/ ٤٣٣/ ٥٥٨٤) عن زهير بن حرب أيضاً، به.

[١١] وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ١١٢)، من طريق إسحاق بن إسماعيل الأيلي، عن سفيان.

[١٢] و[١٣] و[١٤] قال ابن عبد البر عقب الرواية السابقة: «وهكذا رواه علي بن المديني، والحميدي، ومسدد، وابن المقري، وغيرهم عن ابن عيينة».

[١٥] ورواه أبو بكر بن أبي عون، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن جده.

ذكره الدارقطني في «العلل» (٤/ل١٣٣/ب)، وقال:

«وأبو بكر بن أبي عون من الثقات، ولم يتابع على هذا القول، وخالفه الحميدي فرواه عن ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، أنه سمع جده عبد الله بن عمر، ولم يذكر أباه. وكذلك رواه مسدد وأبو بكر بن أبي شيبة، وابن أبي عمر العدني، وعلي بن المديني، عن ابن عيينة، وهو الصواب عن ابن عيينة».

(٢) وأما طريق مالك بن أنس، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده ابن عمر.

فهو في موطئه:

[١] برواية يحيى بن المصمودي الليثي، كتاب صفة النبي ﷺ، باب النهي عن الأكل بالشمال (٢/ ٩٢٢/ ٦)، وفي مخطوطة الكويت (ص٥٦٨).

[٢] وفي رواية محمد بن الحسن الشيباني، كتاب السير، باب الشرب والأكل باليمين، (ص٢٨٦) رقم (٨٨٣).

[٣] وفي رواية أبي مصعب الزهري، كتاب الجامع، باب النهي عن الأكل بالشمال (٥/ ٩٥/ ١٩٣١).

[٤] وفي رواية سويد بن سعيد الحدثاني، (ص٤٩٦/ رقم٧٠٠).

[٥] وفي رواية ابن القاسم، (ص١١٧/ رقم٦٢).

[٦] وفي «مسند الموطأ» لأبي القاسم الجوهري الغافقي، (رقم٢١٥)، من طريق القعنبي، عن مالك.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ١٠٨):

«هكذا قال يحيى [يعني: المصمودي]، عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الله بن عبد الله بن عمر، وهو وهم وغلط؛ لا شك عند أحد من أهل العلم والآثار والأنساب. والصحيح أنه أبو بكر بن عبيد الله... لا يختلفون في ذلك، وكذلك قال جماعة أصحاب مالك عنه في هذا الحديث، وجماعة أصحاب ابن شهاب، منهم ابن عيينة وعبيد الله بن عمر...».

ولم أقف على هذا الغلط والوهم المنسوب ليحيى في روايته المطبوعة؛ حيث جاء فيها: (أبو بكر بن عبيد الله)، وأيضاً لم ينقله عنه أحد غير ابن عبد البر فيما وقفت عليه، فيظهر أن هذا وقع في نسخة ابن عبد البر فحسب، رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثم إن ما عزاه ابن عبد البر ليحيى من الخطأ والغلط؛ قد سبقه إليه الترمذي فعزاه لسفيان بن عيينة، ففي «العلل، بترتيب القاضي» (ص٢٩٩/ رقم٥٤٤): كذا يقول ابن عيينة، عن أبي بكر بن عبد الله، وإنما هو أبو بكر بن عبيد الله...».

وهذا عجيب أيضاً؛ فقد خرجته من طريق أربعة عشر من الثقات الأثبات من أصحاب سفيان، كلهم يرويه على الصواب عن سفيان! ومن هؤلاء الأربعة عشر: ابن أبي عمر، شيخ الترمذي، والواسطة بين الترمذي وسفيان؛ وقد أخرج حديثه الإمام مسلم على الجادة!

وغاية ما يعتذر به عن سفيان بن عيينة، وكذا عن يحيى الليثي ـ على فرض ثبوت ذلك عنهما ـ أن يكونا نسبا أبا بكر إلى جده عبد الله بن عمر، وهذا سائغ؛ وهو المناسب لجلالتهما، الموافق لما بين يدي من الروايات عنهما، والله أعلم بحقيقة الحال.

وقد وقع هذا الوهم والغلط لجويرية بن أسماء، ففي «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٢١/ رقم١٥٣٧): «سئل أبو زرعة، عن حديث رواه عبد الله بن محمد بن أخي جويرية ابن أسماء، عن مالك، عن الزهري، أن أبا بكر بن عبد الله بن عبد الله بن عمر أخبره أنه سمع عبد الله بن عمر، وساق الحديث... فقال أبو زرعة: جويرية يهم فيه».

ـ ووقع في رواية [٧] ابن بكير عن مالك: عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن عبد الله بن عمر

أخرجه الغافقي في «مسند الموطأ» تعليقاً (رقم ٢١٥).

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ١١٠):

«ولم يتابعه أحد من أصحاب مالك على ذلك فيما علمت، وإنما يجعلون الحديث لأبي بكر بن عبيد الله، عن جده، لا يقولون فيه: (عن أبيه) كما قال ابن بكير».

ونقل هذا الحافظ في «النكت الظراف» (٦/ ٢٦٨/ ٨٥٧٩) عن ابن العربي المالكي في «عارضة الأحوذي»، ثم قال:

«قلت: أورده الدارقطني في «الغرائب» من رواية يحيى بن بكير، وليس فيه (عن جده)، وإنما فيه (عن أبيه) حسب؛ فإذا حملنا قوله (عن أبيه) على أن المراد (جده)، وافق الجماعة».

ولكن يعكر على قول الحافظ ما نقله الغافقي، وابن عبد البر، وابن العربي؛ وعندهم جميعاً (عن أبيه، عن ابن عمر)، ولا يستقيم ـ والحال هذا ـ ما احتمله الحافظ رحمه الله تعالى.

ثم وقفت على قول الدارقطني في «العلل» (٤/ ل١٣٣/ ب) ولفظه: «واختلف على مالك: فقال أصحاب «الموطأ»: عن مالك، عن الزهري، عن أبي بكر، عن ابن عمر. وقال إبراهيم بن طهمان: عن مالك، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن أبيه، عن جده، وكذلك قيل عن يحيى بن بكير، عن مالك».

فهذا النص مبطل لما احتمله الحافظ ﷺ، بيد أن فيه إشكالاً جديداً، هو إدخاله إبراهيم بن طهمان في هذا الوجه، والمشهور الذي وقفت عليه: أنه يخالف في وجه آخر غير هذا، أذكره بعد هذا مباشرة إن شاء الله تعالى، فلعله كان يخطئ الخطأين معاً، أو يكون قد وقع خلل في نسخة «العلل»؛ فالله أعلم.

وقد سئل أبو زرعة عن هذا الوجه، عن ابن بكير. فقال كما في «العلل» لابن أبي حاتم ٢/ ٢١/ ١٥٣٨): «وهم يحيى».

قال ابن عبد البر (١١/ ١١٠): «ورواه [٨] إبراهيم بن طهمان، عن مالك، عن الزهري، فقال: عن أبي بكر، عن من حدثه، عن ابن عمر».

قلت: هذا من غرائب إبراهيم بن طهمان:

فهو مع كونه من الثقات؛ إلا أنه كان يُغْرِب ـ كما في «التقريب» (رقم١٨٩) ـ. وقد خالف الثقات من أصحاب مالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، وغيرهم ممن رواه عن الزهري، عن أبي بكر، عن ابن عمر، من غير واسطة.

نعم؛ يشبه أن يكون لقول إبراهيم بن طهمان وجه؛ لكن على رأي من لا يفرق بين القاسم بن عبيد الله، وأبي بكر بن عبيد الله؛ لأنه قد روى بالواسطة بين القاسم المذكور، وبين ابن عمر، وستأتي هذه الرواية. لكن الراجح الذي تنصره الأدلة وتؤيده البراهين: أنهما رجلان أخوان، وليسا بواحد، وانظر: «التمهيد» (١١/ ١١٠).

١ ـ لتصريح أبي بكر بن عبيد الله بالسماع من ابن عمر من طريق مالك، وذلك فيما رواه الدارقطني في «الموطآت» [كما في «النكت الظراف» ٦/ ٢٦٨/ ٨٥٧٩]، من طريق جويرية بن أسماء، عن مالك، عن الزهري، أن أبا بكر بن عبد الله أخبره سمع عبد الله بن عمر.

وقد ذكر طريق جويرية ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٢١)، وحكم أبو زرعة هنالك بوهم جويرية.

ولا أدري على أي الأمرين يتنزل هذا التوهيم: على خطأ جويرية ـ في سياقه نسب أبي بكر بن عبيد الله ـ أم على تصريحه بالسماع.

وأيّاً كان فقد تفرد جويرية بالتصريح بالسماع في طريق مالك هذه، ولذلك قال الحافظ عقب ذكره هذا الطريق: «وهو من أغرب ما يكون».

فيظهر ـ والله أعلم ـ أن تصريح جويرية بسماع أبي بكر من جده هنا، هو المقصود من قول ابن المديني ها هنا: «وحديث مالك كحديث جويرية قديم، وكان يسنده»، وجويرية من قدامى أصحاب مالك؛ بل هو من أقرانه، كما في «تهذيب الكمال» (٥/ ١٧٣).

وعلى كل؛ فالأمر على ما قال ابن عبد البر (١١/ ١١٠):

«وغير مستنكر أن يرويه أبو بكر هذا، عن جده عبد الله بن عمر، وقد روى عن عبد الله بن عمر من حفدته: محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر، وروى عنه من دون هؤلاء في السن». والله تعالى أعلم.

وعن مالك رواه أيضاً:

[٩] قتيبة بن سعيد، أخرجه مسلم في «صحيحه» (رقم٢٠٢٠)، والنسائي في «الكبرى» كتاب الأشربة المحظورة، باب الشرب باليمين (٦/ ٣٠٧/ ٦٨٦٣) كلاهما عنه.

[١٠] عبد الرزاق، أخرجه في «الأمالي في آثار الصحابة» (ص٩٤/ رقم١٣٦)، وعنه أحمد في «مسنده» (٨/ ٤٩٢/ ٤٨٨٦)، وكذا (١٠/ ٤١٠/ ٦٣٣٤)، وقرن عبد الرزاق في الموضع الأخير مع مالك عبيد الله بن عمر وسيأتي. ومن طريق عبد الرزاق أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الوليمة، باب الأكل باليمين (٦/ ٢٥٨/ ٦٧١٣).

[١١] ابن وهب[١]، أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٥/ ١٤٧/ ٨١٧٧)، عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب.

[١٢] معمر بن راشد، أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ١١١) من طريق عبد الرزاق، عن معمر به.

[١٣] إسماعيل، علقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ١٦٥) عنه، عن مالك.

(٣) وأما طريق عبيد الله بن عمر، عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده ابن عمر.

فرواه عن عبيد الله بن عمر:

[١] يحيى بن سعيد القطان. أخرجه مسلم (٢٠٢٠) عن محمد بن المثنى، والنسائي في «الكبرى» في الوليمة، باب الأكل باليمين (٦/ ٢٥٩/ ٦٧١٧)، عن

(١) وليس في القطعة المطبوعة من «موطئه» ولا في «جامعه» المطبوع!!

عمرو بن علي، وابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ١١٢) من طريق مسدد. ثلاثتهم عن القطان به.

[٢] عبد الرزاق أخرجه أحمد (١٠/ ٤١٠/ ٦٣٣٤) وقرن عبد الرزاق مع عبيد الله مالكاً.

[٣] عبد الله بن نمير. أخرجه مسلم (٢٠٢٠) عن محمد بن عبد الله بن نمير.

وأخرجه الترمذي في «سننه» كتاب الأطعمة، باب ما جاء في النهي عن الأكل والشرب بالشمال (٤/ ٢٥٨/ ١٧٩٩) عن إسحاق بن منصور. كلاهما عن عبد الله بن نمير به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وهكذا روى مالك وابن عيينة، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر». ثم قال: «وروى معمر وعقيل، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر. ورواية مالك وابن عيينة أصح».

[٤] محمد بن عبيد. أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٥/ ١٤٧/ ٨١٧٦) عن أبي الحسن الميموني في آخرين، عنه.

[٥] عبد الرحيم بن سليمان. أخرجه أبو يعلى (١٠/ ٦٨/ ٥٧٠٤) عن عبد الله بن عمر بن أبان مُشْكُدَانة، عنه، به.

[٦] عبدة بن سليمان. واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

أولها: عبدة عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر، عن عمر بن الخطاب.

وهذا أخرجه أبو بكر الفقيه النجاد في «مسند عمر بن الخطاب» (ص٨٤/ رقم٥٧) من طريق عثمان بن أبي شيبة، وحفص بن عبد الله الضرير، و(ص٨٣/ رقم٥٦) من طريق سفيان بن وكيع

وأخرجه النجاد (ص٨٣/ رقم٥٦) والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة» (١/ ٣٢٢/ ٢١٧) من طريق هناد بن السري.

وأخرجه أبو يعلى (١/ ١٨٣/ ٢٠٧) رواية ابن حمدان المطبوعة، والنجاد (ص٨٣/ رقم٥٦) من طريق عبد الله بن عمر بن أبان مشكدانة.

وأخرجه الضياء في «المختارة» (١/ ٣٢٢/ ٢١٨)، وابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ٤١١) من طريق ابن المقرئ، عن أبي يعلى في «مسنده الكبير»[١]، عن مشكدانة.

خمستهم، عن عبدة بن سليمان، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله عن ابن عمر، عن عمر بن الخطاب.

وثانيهما: عبدة بن سليمان، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر.

أخرجه أبو بكر النجاد في «مسند عمر» (ص٨٤/ رقم٥٨) عن أبي علي الحسن بن علي المعمري الحافظ، عن محمد بن العلاء، عن عبدة بن سليمان، ولم يذكر فيه عمر.

وتابع محمدَ بن العلاء على هذا؛ فلم يذكر عمر: عبد الله بن عمر مشكدانة. أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ٦٨/ ٥٧٠٥).

وثالثهما: عبدة بن سليمان، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ.

أخرجه أبو بكر الشافعي في «فوائده» الشهيرة «بالغيلانيات» (١/ ٤٢٥/ رقم٤٧٣)، عن محمد بن سليمان بن الحارث، عن أبي هريرة الجبلي، عن عبدة به.

وهذا ذكره الدارقطني في «علله» (٢/ ٤٦/ ١٠٠) وقال: «وهذا وهم ممن قاله».

والمحفوظ عن عبدة بن سليمان، وهو الأول، وهو الذي رواه عنه عامة أصحابه.

قال الدارقطني في «العلل» (مجلد ٤/ ل١٣٣/ أ، ب/ بترتيب محمود خليل):

«... والمحفوظ عن عبدة: أنه رواه عن عبيد الله، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر، عن عمر، أسنده عن عمر، ووهم فيه. وقيل: عن عبدة عن عبيد الله، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر، ووهم فيه من رواه عن عبدة كذلك».

---

(١) وهو في عداد المفقودات؛ حسب معرفتي، والله أعلم.

قال الدارقطني في «العلل» (٢/ ٤٦، ٤٧/ رقم١٠٠): «والمحفوظ عن عبدة، عن عبيد الله، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن جده عبد الله بن عمر، عن عمر، وخالف عبدة أصحاب عبيد الله؛ فرووه عن عبيد الله، عن الزهري، ولم يذكروا فيه عمر، والقول قول من لم يذكر فيه عمر، وكذلك رواه مالك ويونس عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ».

لكن قال الحافظ أبو بكر النجاد في «مسند عمر» (ص٨٣/ رقم٥٨):

«قال أبو علي [يعني: الحسن بن علي المعمري الحافظ]: هذا الحديث وهم فيه عبدة، في قوله: (عمر)، ثم رجع عنه...»، وساق الوجه الذي سُقْتُه ثانياً.

فلعل مشكدانة ـ إن صح عنه الوجهان ـ روى عنه قبل الرجوع وبعد الرجوع، والله أعلم.

[٧] علي بن مسهر، ولكنه خالف فيه جميع أصحاب عبيد الله بن عمر؛ فقال: عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن أمية.

ذكره الدارقطني في «العلل» (مجلد ٤/ل١٣٣ب/ بترتيب محمود خليل) وقال:

«ووهم عليه فيه، وخالفه يحيى القطان، وعبد الوهاب الثقفي، وعبد الله بن نمير، ومحمد بن عبيد؛ فرووه عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ، وقولهم هو المحفوظ عن عبيد الله».

[٨] عبد الوهاب الثقفي، ذكره الدارقطني في الموضع السابق من «العلل».

[٩] علي بن عاصم، ولكنه خالف كل أصحاب عبيد الله بن عمر؛ فقال: عن عبيد الله، عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عبد الله بن عمر.

ذكره الدارقطني في «العلل» (مجلد ٤/ل١٣٣ب/ بترتيب محمود خليل) وقال: «ووهم في نسب أبي بكر؛ إنما هو أبو بكر بن عبيد الله».

واختلف على عبيد الله بن عمر، على وجهين:

أما أولهما: فما سبق ذكره عنه ورواه عامة أصحابه المذكورين. وهو: عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر.

وأما ثانيهما فهو: عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

وهذا أخرجه أحمد (٩/ ٣٦٦/ ٥٥١٤) عن محمد بن عبيد.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في الوليمة، باب الأكل باليمين (٦/ ٢٦٠/ ٦٧١٨)، والطبراني في «الأوسط» (٥/ ٣٦٧/ ٥٥٧٥) كلاهما من طريق شريك بن عبد الله.

وذكره الدارقطني في «العلل» (٤/ ل١٣٣/ ب)، عن محمد بن بشر.

ثلاثتهم عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

قال النسائي: «هذا خطأ؛ والصواب الذي قبله»؛ يعني: عن الزهري عن أبي بكر.

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر؛ إلا شريك!!.

ورواه يحيى بن سعيد القطان والناس، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عمر، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ».

وقال الدارقطني: «وذلك وهم».

(٤) وأما طريق عبد الله بن عمر، عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده ابن عمر.

فأخرجها أحمد (١٠/ ٩٥/ ٥٨٤٧)، عن وكيع عن العمري، به.

وعبد الله العمري هذا ضعيف، عابد (التقريب رقم ٣٤٨٩)، لكنه قد وافق هنا الثقات، وهو أخو عبيد الله بن عمر، صاحب الطريق السابقة.

(٥) وأما طريق إسحاق بن راشد، عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده ابن عمر.

فأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩/ ١١٩/ ٩٢٩٧) عن هاشم بن مرثد، عن المعافى بن سليمان، عن موسى بن أعْيَن، عن إسحاق بن راشد، به.

وقال: «لم [يروه] عن إسحاق بن راشد إلا موسى بن أعين».

وإسحاق بن راشد هو الجزري أبو سليمان: ثقة، في حديثه عن الزهري بعض

الوهم «التقريب» (٣٥٠)، ولكنه لا يخشى من وهمه هنا خصوصاً لموافقته الثقات الأثبات من أصحاب الزهري.

(٦) وأما طريق عبد الرحمٰن بن إسحاق، عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده ابن عمر.

فعلَّقه ابن المديني ها هنا فقال: «ورواه عبد الرحمٰن بن إسحاق، كما رواه ابن عيينة».

ووصله ابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ١١٢) من طريق مسدد، عن بشر بن المفضل، عن عبد الرحمٰن به.

(٧) وأما طريق صالح بن كيسان، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده ابن عمر.

فعلَّقها ابن المديني ها هنا، فقال؛ «ورواه ابن عيينة، وصالح بن كيسان، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر». ولم أقف عليه موصولاً.

(٨) (٩) و(١٠) وأما طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، وعبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر، وإبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده ابن عمر.

لم أظفر بواحد من هذه الثلاثة موصولاً، وإنما ذكرها الدارقطني تعليقاً أيضاً في «العلل» (٤/ ل١٣٣/ ب)، وقال: «وهذا القول هو المحفوظ عن الزهري؛ إلا أن إبراهيم ابن سعد كان يزيد في متنه ألفاظاً، لم يتابع عليها، وهي قوله: (وإذا أخذ أحدكم فليأخذ بيمينه، وإذا أعطى فليعط [بيمينه])».

(١١) وأما طريق عباس بن الحسن الخِضْرَمِي [بالخاء المعجمة] الحراني، فقال فيه: عن الزهري، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن ابن عمر.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٨): ثنا أبو عروبة: ثنا أحمد بن بكار بن أبي ميمونة: ثنا محمد بن سلمة، عن العباس بن الحسن ـ قال أحمد بن بكار: هو خضرمي حراني ـ عن الزهري، به.

وذكره الدارقطني في «العلل» (٤/ ل١٣٣/ ب)، وقال: «ووهم فيه».

قال ابن عدي: «والأصل في هذا الحديث الصحيح الذي رووه عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر. وأخطأ معمر في هذا الحديث، فقال: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. والعباس بن الحسن جاء بلون، فقال: عن عبد الملك بن أبي بكر، عن ابن عمر. ولعباس غير ما ذكرت من الحديث مما يخالفه الثقات فيه».

قلت: عباس هذا قال أبو عروبة الحراني فيه: ليس بشيء، كان في رجله خيط، وقال أبو حاتم: مجهول، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يروي عن الزهري نسخة أكثرها مستقيمة.

قلت: فما هنا من نسخة العباس عن الزهري من ذلك القليل، الذي خالف فيه الثقات، والله أعلم.

وانظر: «الثقات» لابن حبان (٦/ ٢٧٦)، و«تكملة الإكمال» لابن نقطة (٢/ ٥٠٦)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٤/ ٢٤٤ ط غنيم).

الوجه الثاني عن الزهري:

الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وهذا رواه عن الزهري ستة من أصحابه، وهم:

١ ـ معمر بن راشد.

٢ ـ عقيل بن خالد.

٣ ـ صالح بن أبي الأخضر.

٤ ـ عمر بن قيس المكي.

٥ ـ عبد الرحمٰن بن إسحاق.

٦ ـ إسحاق بن راشد.

(١) طريق معمر، عن الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ.

وقد رواه عن معمر:

[١] عبد الرزاق في «المصنف» كتاب الجامع (١٠/ ٤١٤/ رقم١٩٥٤١) باب الأكل بيمينه، والأكل وشماله في الأرض وزاد الرمادي ـ في روايته «لجامع معمر» عن عبد الرزاق ـ: «قال عبد الرزاق: قال سفيان بن عيينة لمعمر: فإن الزهري حدثني به، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر. فقال له معمر: فإن الزهري كان يذكر الحديث عن النفر؛ فلعله عنهما جميعاً».

ومن طريق الرمادي أخرجه: البيهقي في «السنن الكبرى» كتاب الصداق، باب الأكل والشرب باليمين (٧/ ٢٧٧)، وفي «الآداب» باب الذكر عند دخول بيته، وعند طعامه والأكل مما يليه بيمينه (ص٣٠٣/ رقم٦٣١). ونقل في «الكبرى» قول عبد الرزاق المذكور، ثم قال معلقاً: «هذا محتمل؛ فقد رواه عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن سالم، عن أبيه».

وأخرجه أحمد في «مسنده» (١٠/ ٤٠٨/ ٦٣٣٢) عن عبد الرزاق.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الوليمة، باب الأكل باليمين (٦/ ٢٥٨/ ٦٧١٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ١١١)، وابن حبان في «صحيحه» كتاب الأطعمة، باب آداب الأكل، ذكر الأمر بمخالفة الشيطان في الأكل والشرب (١٢/ ٣٠، ٣١/ ٥٢٢٦/ الإحسان) من طرق عن عبد الرزاق.

قال أبو حاتم ابن حبان: «أصحاب الزهري كلهم قالوا في هذا الخبر: الزهري، عن أبي بكر بن عبد الله بن عمر، عن أبيه[١]. وخالفهم: معمر، فقال: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، فقيل لمعمر: خالفت الناس! فقال: كان الزهري يسمع من جماعة، فيحدث مرة عن هذا، ومرة عن هذا».

[٢] سعيد بن أبي عروبة، وقد اختلف عنه على وجهين:

أولهما: سعيد بن أبي عروبة، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وهذا أخرجه الترمذي في «جامعه» كتاب الأطعمة، باب ما جاء في النهي عن

(١) هكذا في المطبوع من ابن حبان، وفي العبارة خلل واضح؛ والصواب: عن أبي بكر ابن عبيد الله بن عبد الله، عن جده!

الأكل والشرب بالشمال (٤/ ٢٥٨/ ١٨٠٠) من طريق جعفر بن عون، عن سعيد بن أبي عروبة، عن معمر.

وقال: «ورواية مالك وابن عيينة أصح».

ثانيهما: سعيد بن أبي عروبة، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ.

وهذا ذكره الدارقطني في «العلل» (٢/ ٤٦/ ١٠٠) تعليقاً عن مكي بن إبراهيم، عن سعيد بن أبي عروبة، عن معمر به.

وقال: «خالفه غيره عن سعيد، فلم يذكر فيه عمر، وكذلك قال عبد الرزاق، عن معمر».

قلت: ورواية مكي غير محفوظة عن معمر؛ وإن كان هو في نفسه ثقة ثبتاً [تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٦٠ والتقريب رقم٦٨٧٧]؛ لمخالفته جميع أصحاب معمر ممن رواه على الوجه الأول، وسيأتي مزيد تفصيل عند (النظر في الخلاف) إن شاء الله تعالى.

[٣] عبد الأعلى، أخرجه أحمد (١٠/ ٤٠٨/ ٦٣٣٢) عنه، والروياني في «مسنده» (١/ ٤٠٠/ ١٣٩٧) من طريقه، عن معمر.

[٤] رباح، أخرجه أحمد (١٠/ ٤٠٩/ ٦٣٣٣) عنه، عن معمر. وقد زعم محققو طبعة الرسالة: أن هذه الطريق مرسلة، وليس ذلك صواباً، وانظر: «أطراف المسند» لابن حجر (٣/ ٣٨٢/ ٤٢٢٠).

[٥] يزيد بن زريع، أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الأشربة المحظورة، باب الشرب باليمين (٦/ ٣٠٧/ ٦٨٦٢)، والروياني في «مسنده» (١/ ٤٠٠/ ١٣٩٨) كلاهما من طريق يزيد بن زريع عن معمر.

وعلقها البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ١٥٦/ ترجمة ٧٣٥)، وفي «علل الترمذي بترتيب أبي طالب القاضي» (ص٩٩/ رقم٥٥٤)، وكذا علقها الذهبي في «معجم شيوخه الكبير» (٢/ ٢١٩)، عن معمر.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٠٠، ٣٠١/ رقم٢٤١٥):

«سألت أبا زرعة، عن حديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ: **(في النهي عن الأكل بالشمال)** فقال: هذا خطأ.

قلت: قد تابع معمراً في هذا الحديث عبد الرحمٰن بن إسحاق، عن الزهري. فقال أبو زرعة: الناس يقولون: عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، وهذا الصحيح»، قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١١/ ١١١):

وقد روى هذا الحديث معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر. وأخشى أن يكون خطأ عن معمر؛ لأنه لم يروه غيره[1]، ولا يحفظ هذا الحديث من حديث الزهري، عن سالم، ولو كان عند الزهري عن سالم؛ ما حدث به عن أبي بكر، والله أعلم، وهو مما حدث به معمر باليمن وبالبصرة؛ لأنه رواه عنه عبد الأعلى، وعبد الرزاق، وسعيد بن أبي عروبة».

(٢) طريق عقيل بن خالد، عن الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ.

ولم أقف عليها موصولة، وإنما علَّقها البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ١٥٦/ ترجمة ٧٣٥)، وفي «علل الترمذي بترتيب أبي طالب القاضي» (ص٩٩/ رقم ٥٥٤)، والترمذي في «جامعه» (٤/ ٢٥٧/ ١٧٩٩)، وكذا الذهبي في «معجم شيوخه الكبير» (٢/ ٢١٩)، عن عقيل، مقروناً بمعمر.

وقد ذكر الدارقطني في «العلل» (٤/ل١٣٣/ ب): أن عقيلاً رواه عن الزهري عن سالم مرسلاً عن النبي ﷺ. فلعله يروى عنه على الوجهين، ولم أظفر برواية عقيل موصولة على أية حال. فالله أعلم.

(٣) طريق صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ.

وهذه أيضاً كسابقتها، ولم أقف عليها موصولة؛ وإنما علَّقها البزار في «البحر الزخار» (١/ ٢١٠/ ٤٨٤ رسالة دكتوراه) فقال: «ورواه معمر، فقال: عن

---

(١) **قلت**: بلى، قد رواه أربعة غير معمر، سيأتي ذكرهم إن شاء الله.

الزهري، عن سالم، عن أبيه؛ فأخطأ فيه [يعني: معمراً]،وتابعه صالح بن أبي الأخضر.

(٤) طريق عبد الرحمٰن بن إسحاق، عن الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ.

ولم أقف على من ذكره سوى ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٠٠، ٣٠١/ رقم٢٤١٥)، وذلك في قوله السابق: «... قلت: قد تابع معمراً في هذا الحديث عبد الرحمٰن بن إسحاق، عن الزهري...»، ووهم من عزاه من الفضلاء[1] إلى «التمهيد» لابن عبد البر (١١/ ١١٠) فليس فيه إلا رواية عبد الرحمٰن بن إسحاق عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن جده، وأما عن الزهري عن سالم فلا؛ وابن عبد البر لم يذكر متابعاً لمعمر أصلاً، فهو القائل: (١١/ ١١١): «وأخشى أن يكون خطأ عن معمر؛ لأنه لم يروه غيره»!

(٥) طريق عمر بن قيس المكي، عن الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ.

ولم أقف كذلك على من ذكره سوى الدارقطني؛ حيث قال في «علله» (٢/ ٤٧/ رقم ١٠٠):

«رواه عمر بن قيس المكي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وذلك وهم».

(٦) طريق إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ.

ولم أظفر بها إلا في كلام الدارقطني في «العلل» (٤/ل١٣٣/ ب)، حيث يقول:

---

(١) هو الدكتور الفاضل: عبد الله بن محمد حسن دمفو في كتابه «مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب «العلل» للدارقطني» (٣/ ١٥٢٥/رقم ٩٥)، وهو أطروحته للدكتوراه، بإشراف شيخنا العلامة فضيلة الدكتور: أحمد معبد، أمتع الله المسلمين بطول بقائه. وقد أفدت من الكتاب المذكور في هذا الحديث خصوصاً؛ فجزاه الله خيراً.

«ورواه معمر بن راشد، وإسحاق بن راشد، وليس بأخيه، وعمر ابن قيس... عن الزهري عن سالم».

الوجه الثالث:

الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/ ٤١٩/ ٤٧٦)، وعنه النسائي في «الكبرى» في كتاب الوليمة، باب الأكل باليمين (٦/ ٢٥٨/ ٦٧١٢).

وأخرجه أحمد (١٦/ ٢٤٣/ ٨٥٧٤/ ط دار المعارف)، وكذا (١٦/ ١٣٣/ ٨٢٨٩/ ط دار المعارف).

وأخرجه أبو يعلى (١٠/ ٣٠٥/ ٥٨٩٩)، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ٢١٠/ ٤٨٤/ رسالة دكتوراه).

وأخرجه الفاكهي في «حديثه عن أبي يحيى بن مسرة» رواية ابن بشران (٢/ ل٤٣ب/ رقم٢٤٢).

خمستهم، من طريق عبد الملك بن جريج، عن النعمان بن راشد، عن الزهري به.

ووقع عند أحمد في أحد الموضعين: (نعمان بن أبي شهاب) بدلاً من (نعمان بن راشد)، فقال الحافظ في «تعجيل المنفعة» (رقم١٠١٥): «لعله ابن راشد الجزري».

ووقع في «حديث الفاكهي» (نسخة الظاهرية): (نعيمان)، وله تصحيف من الناسخ، والله أعلم.

واختلف فيه على ابن جريج:

وقد شرح هذا الخلاف الدارقطني (٩/ ١٩٤/ ١٧١٣)، فقال:

«يرويه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه ابن جريج واختلف عنه:

فرواه هشام بن سليمان، وأبو عاصم، وروح، عن ابن جريج، عن النعمان بن راشد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

وحدث به الحرمي، عن شيخ له، عن حجاج، عن ابن جريج، عن الزهري، ولم يذكر بينهما النعمان.

....

وابن جريج إنما سمع هذا الحديث من النعمان بن راشد، ولم يسمعه من الزهري، ووهم فيه النعمان عن الزهري، وإنما رواه الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ».

وقد اتفق الحفاظ على إعلال رواية النعمان هذه، وأول من رأيته أنكرها وأعلها، إمامنا علي بن المديني ﷺ، بقوله الذي معنا: «حديث النعمان منكر؛ لم يتابعه عليه أحد».

وأنكرها كذلك تلميذه النجيب أبو عبد الله البخاري ﷺ، ففي «علل الترمذي الكبير» (ص٣٠٠/ رقم٥٥٥):

«قلت له: فإن ابن جريج روى هذا عن النعمان بن راشد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة؟ قال: هذا ليس بمحفوظ»، وقد تقدم نقل كلام الدارقطني، وهو موافق لكلامهما. والله تعالى أعلم.

ورواه عمر بن محمد العمري، واختلف عنه على ثلاثة أضرب:

الأول: عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن سالم، عن ابن عمر.

وهذا رواه عنه:

[١] عبد الله بن وهب، أخرجه مسلم (٣/١٥٩٩/ ٢٠٢٠) عن أبي الطاهر، وحرملة. والبخاري في «الأدب المفرد» (ص٤٠٦/ رقم١١٨٩) عن يحيى بن سليمان. وأبو عوانة في «مستخرجه» (٥/ ١٤٧/ ٨١٧٧)، عن يونس بن عبد الأعلى. وكذا (٥/ ١٤٨/ ٨١٨١) من طريق أحمد بن صالح.

خمستهم، عن عبد الله بن وهب، به.

وعند مسلم والبخاري: «قال عمر بن محمد: كان نافع يزيد فيها: (ولا يأخذن بها ولا يعطين بها)».

[٢] سفيان الثوري، أخرجه النسائي في «الكبرى» في الوليمة، باب النهي عن الشرب بالشمال (٦/ ٣٠٧/ ٦٨٦٤)، وأبو عوانة (٨/ ٣٥٧/ ٩٥٥٠/ إتحاف المهرة)، من طريق أبي الجواب.

وابن الجارود في «المنتقى» باب ما جاء في الأطعمة (ص٢٢٠/ رقم٨٦٩)، وأبو عوانة في «الموضع السابق»، من طريق قبيصة.

كلاهما عن سفيان الثوري، به.

[٣] عاصم بن محمد، أخرجه أحمد (١٠/ ٣٢٦/ ٦١٨٤) عن يعقوب، عن عاصم، به.

وتوبع عمر بن محمد على هذا الوجه، فتابعه:

(١) أخوه عاصم بن محمد، أخرجه النسائي في «الكبرى» في الوليمة، باب النهي عن الشرب بالشمال (٦/ ٣٠٧/ ٦٨٦٥)، من طريق عاصم، عن القاسم بن عبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر.

(٢) أبو عقيل يحيى بن المتوكل، أخرجه أبو يعلى (٩/ ٤١٨/ ٥٥٦٨) عن بشر بن الوليد الكندي، عن أبي عقيل، عن القاسم بن عبيد الله... به.

الثاني: عمر بن محمد عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن سالم، عن ابن عمر.

وهذا رواه عنه سليمان بن بلال:

أخرجه ابن الجارود في «المنتقى» باب ما جاء في الأطعمة (ص٢٢٠/ رقم٨٧٠)، وأبو عوانة (٥/ ١٤٨/ ٨١٧٩) كلاهما عن محمد بن يحيى الذهلي.

وأخرجه أبو عوانة (٥/ ١٤٨/ ٨١٨٠) من طريق أحمد بن صالح.

كلاهما عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن عمر بن محمد، به.

قال أبو محمد بن الجارود: «سمعت محمد بن يحيى يقول: «القاسم عندنا هو أبو بكر بن عبيد الله، إن شاء الله» .

وقال أبو عوانة: قال أحمد بن صالح: سألت الناس بالمدينة، فقالوا: لأبي بكر أخ يقال له: القاسم».

الثالث: عمر بن محمد، عن سالم، عن ابن عمر.

وهذا رواه عن عمر بن محمد: أبو بدر شجاع بن الوليد السَّكُوني الكوفي

أخرجه أحمد (١٠/ ٢٧١/ ٦١١٧).

وابن حبان (١٢/ ٣٤/ ٥٢٢٩/ الإحسان) كتاب الأطعمة، باب آداب الأكل، من طريق إسحاق بن إبراهيم.

كلاهما عن شجاع بن الوليد، عن عمر، به.

وشجاع، صدوق ورع، إلا أن له أوهاماً (التقريب ٢٧٥٠)، وقد خالف الثوري، وابن وهب، وعاصم بن محمد، فعلم بذلك وهمه في هذا الوجه.

النظر في الخلاف:

لقد ظهر بجلاء من خلال هذا التخريج المفصَّل الموعب إن شاء الله تعالى: أن هذا الحديث يدور ـ بادئ ذي بدء ـ على رجلين أساسيين، تدور عليهما عامة طرق الحديث، وهذان الرجلان، هما: الزهري، وعمر بن محمد العمري، وسأقوم أولاً باستعراض الأوجه التي اختلف فيها على كل واحد منهما على حدة، ثم أحاكم بينهما آخر الأمر، مستنيراً بتصرفات الأئمة النقاد من الحفاظ الأفذاذ رضي الله عنهم ورحمهم، فأقول وبالله تعالى التوفيق:

أولاً: الخلاف على أبي بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، يرحمه الله تعالى:

وقد اختلف عليه من ثلاثة أوجه:

أولها: الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ.

وهذا الوجه رواه عنه عشرة من أصحابه، وهم:

١ ـ سفيان بن عيينة. وهو ثقة حافظ فقيه إمام حجة، ومن أثبت أصحاب الزهري، وابن المديني يجعله أثبتهم على الإطلاق، وله في هذا مناظرة مع أحمد. وراجع: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١١٧)، و«التقريب» (رقم٢٤٥١)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٤٧٨).

٢ ـ مالك بن أنس: وهو إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين،

وأثبت أصحاب الزهري على الإطلاق على قول الجمهور من النقاد. وانظر: «التقريب» (رقم٦٤٢٥)، و«شرح العلل» لابن رجب (٢/٤٧٨).

٣ ـ عبيد الله بن عمر. ثقة ثبت حجة متفق عليه، قدمه أحمد بن صالح على: مالك في نافع، وقدمه ابن معين، في: القاسم عن عائشة، على: الزهري عن عروة عنها. راجع: «تهذيب التهذيب» (٧/٣٨)، و«التقريب» (رقم٤٣٢٤).

٤ ـ عبد الله بن عمر العمري. هو أخو عبيد الله المذكور قبله، وهو صدوق في نفسه، إلا أن في حفظه شيئاً، يضعف من أجله، وهو هنا قد وافق الأثبات؛ فأَمِنَّا مما في حفظه. وراجع: «الكاشف» للذهبي (١/٥٧٦/ ترجمة ٢٨٧٠) و«تهذيب التهذيب» (٥/٣٢٦)، و«التقريب» (رقم٣٤٨٩).

٥ ـ إسحاق بن راشد. ثقة، في حديثه عن الزهري بعض الوهم. وهذا منتف هنا لموافقته الثقات. وانظر: «تهذيب الكمال» (٢/٤١٩)، و«الكاشف» (١/٢٣٥/ رقم٢٩٤)، و«التقريب» (رقم٣٥٠).

٦ ـ عبد الرحمٰن بن إسحاق يقال له: عباد. وهو صدوق، رمي ببدعة القدر. وانظر: «التقريب» (رقم٣٨٠٠)، و«الكاشف» (رقم٣١٣٨)، و«تهذيب الكمال» (١٦/ ٥١٥).

٧ ـ صالح بن كيسان. ثقة ثبت، جامع للفقه والحديث والمروءة، قال أحمد: هو أكبر من الزهري بخٍ بخٍ. وانظر: «الكاشف» (رقم٢٣٥٨)، و«التقريب» (رقم٢٨٨٤).

٨ ـ يحيى بن سعيد الأنصاري. حافظ فقيه ثقة ثبت حجة. وانظر: «الكاشف» (رقم٦١٧٦)، و«التقريب» (رقم٧٥٥٩).

٩ ـ عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر. ثقة. وانظر: «الكاشف» (رقم٣٣٤٢)، و«التقريب» (رقم٤٠٤١).

١٠ ـ إبراهيم بن سعد. ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح. وانظر: «الكاشف» (رقم١٣٨)، و«التقريب» (رقم١٧٧).

فهؤلاء العشرة من الثقات الأثبات؛ بل فيهم من وصف بأنه أثبت أصحاب الزهري، اللهم إلا ما كان في عبد الله بن عمر العمري، وعبد الرحمٰن بن إسحاق،

وإسحاق بن راشد، من كلام، وهو لا يضرهم هنا ـ إن شاء الله تعالى ـ لموافقتهم الأثبات.

ثانيها: الزهري، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ.

وهذا الوجه رواه عن الزهري ستة من أصحابه:

١ ـ معمر بن راشد. ثقة ثبت فاضل، من أثبت أصحاب الزهري؛ إلا أن في ما حدث به بالبصرة شيئاً. انظر: «التقريب» (رقم٦٨٠٩)، و«الكاشف» (رقم٥٥٦٧). و«شرح العلل» (٢/ ٤٧٨).

٢ ـ عُقيل بن خالد. ثقة ثبت حافظ صاحب كتاب، من أوثق أصحاب الزهري. انظر: «التقريب» (رقم٤٦٦٥)، و«الكاشف» (رقم٣٨٦٠). و«شرح العلل» (٢/ ٤٧٨).

٣ ـ صالح بن أبي الأخضر. ضعيف، سيء الحفظ، حتى في الزهري، مع أنه كان يخدمه. وانظر: «التقريب» (رقم٢٨٤٤)، و«الكاشف» (رقم٢٣٢٥). و«شرح العلل» (٢/ ٤٧٨).

٤ ـ عمر بن قيس المكي. المعروف بسَنْدل ـ بفتح المهملة وسكون النون وآخره لام ـ واه متروك، لا يشك أحد في ضعفه، وعام ما يرويه لا يتابع عليه. انظر: «التقريب» (رقم٤٩٥٩)، و«الكاشف» (رقم٤١٠٢). و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٣١).

٥ ـ عبد الرحمٰن بن إسحاق. سبق في رواة الوجه الأول، برقم (٦)، وهو صدوق، رمي ببدعة القدر.

٦ ـ إسحاق بن راشد. سبق في رواة الوجه الأول، برقم (٥). وهو ثقة، في حديثه عن الزهري بعض الوهم.

ثالثها: الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وهذا لم يروه عن الزهري سوى:

النعمان بن راشد الجزري. وهو صدوق في حديثه وهم كثير، دل على سوء حفظه. وانظر: «التقريب» (رقم٧١٥٤)، و«الكاشف» (رقم٥٨٤٦).

....

وبعد أن استعرضت بإيجاز رواة الأوجه الثلاثة عن الزهري، بان لي جلياً أن أرجح هذه الأوجه وأولاها بالقبول، هو الوجه الأول، وهو الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله، عن جده ابن عمر، وذلك للآتي:

أ ـ كثرة الرواة الذين رووا هذا الوجه، فقد بلغوا عشرة، فيهم سبعة من الثقات الأثبات؛ بل فيهم من وصف بأنه أثبت أصحاب الزهري. أما الوجه الثاني؛ فالستة الذين رووه عن الزهري، ليس فيهم من الثقات الأثبات إلا معمر وعُقيل، وبعدهما يأتي: عبد الرحمٰن بن إسحاق، وإسحاق بن راشد، وهما من رواة الوجه الأول أيضاً؛ بل هما أضعف من روى الوجه الأول، ثم يأتي بعدهما: صالح بن أبي الأخضر، وهو ضعيف، وعمر بن قيس سندل، وهو متروك بالإجماع. وعلى كل فالنظر في الطريقين عند الترجيح إنما يسري على الثقات فحسب، وهم في الطريق الأول سبعة، فيهم أوثق الناس في الزهري، وهو مالك على رأي الجمهور، وفي الثاني: اثنان فقط. وهذا كاف في ترجيح الأول على الثاني، ومن باب أولى على الثالث، حيث لم يروه من الثقات أحد أصلاً، وإنما تفرد به النعمان بن راشد، وهو سيئ الحفظ، وقد أفحش الغلط، حيث خالف هذه الكثرة الكاثرة من أصحاب الزهري، وهو لا يقارن بواحد منهم؛ فكيف بهم جميعاً.

ب ـ هو ما عبر عنه ابن عبد البر ـ بعد أن حكم على رواة معمر بالخطأ ـ بقوله (١١/ ١١١): «ولو كان عند الزهري عن سالم، ما حدث به عن أبي بكر»، نعم؛ فرواية الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر، أنزل من روايته عن سالم عن ابن عمر، فسالم أقدم موتاً من ابن أخيه، أبي بكر بن عبيد الله، وبين وفاتيهما نحو من ثلاثين عاماً، ثم إن سالماً أشهر من ابن أخيه أبي بكر، وأرفع قدراً، وأعلى ذكراً، فأي شيء يدفع ابن شهاب الزهري إلى أن يحدث بحديث ـ هو عنده عن سالم، وسالم سالم! ـ فيترك سالماً، ويحدث به عن أبي بكر، وهو من أقرانه، كما وصفت؟! وهؤلاء قوم كانوا يرحلون الأعوام ويقطعون الفيافي والقفار في سبيل تحصيل الإسناد العالي، ويرون أن «النزول شؤم» كما يقول ابن المديني. فكيف يظن بهم تقديم النازل على العالي؛ إلا إذا فقدوا ذلك العالي في واقع الأمر، وهو ما يرجحه جمهور النقاد من الحفاظ، وهو الآتي:

ت ـ أضف إلى ذلك: أن الجمهور من الحفاظ والنقاد، قد حكموا للأول على الثاني، والثالث، فقالوا بصحة الأول، وضعف الثاني، ومن هؤلاء الجهابذة: أبو زرعة الرازي، والترمذي، وابن عدي، والبزار، والذهبي، والدارقطني، وابن عبد البر. وقد سبق نقل كلامهم في موضعه، عند سرد الطرق في التخريج.

وأما من ذهب إلى ترجيح رواية الزهري عن سالم، على رواية الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله. أو ساوى بينهما فاحتملهما معاً، فهذان القولان من قائليهما مبنيان على القول بأن أبا بكر بن عبيد الله هو القاسم بن عبيد الله، والذي صحت الرواية عنه، عن سالم، عن ابن عمر، وعليه فمنهم من يقف عند حد المساواة بينهما، فيحتملهما معاً، وبذلك يصحح الوجهين، كما صنع الحافظ البيهقي، فبعد أن نقل قول عبد الرزاق: «قال سفيان بن عيينة لمعمر: فإن الزهري حدثني به، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر. فقال له معمر: فإن الزهري كان يذكر الحديث عن النفر؛ فلعله عنهما جميعاً»، قال معلقاً: «هذا محتمل؛ فقد رواه عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن سالم، عن أبيه». وصنع كصنيعه ابن حجر، فقال في «إتحاف المهرة» (٨/ ٤١٣/ رقم٩٦٧٠): «قلت: قد مضى حديثه عن عمر بن محمد، عن سالم، عن أبيه؛ فظهر أن له من حديث سالم أصلاً».

ومنهم من يتجاوز ذلك إلى اعتبار رواية أبي بكر بن عبيد الله منقطعة، وذلك لعدم تصريح أبي بكر بالسماع من جده، ولثبوت الواسطة، وهي سالم، بين القاسم وجده ابن عمر، على أن القاسم هو أبو بكر. ومن هؤلاء البخاري، حيث يقول: (علل الترمذي بترتيب القاضي رقم ٥٥٤): «وروى عقيل ومعمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. وروى سفيان الثوري وابن وهب، عن عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر هذا الحديث. وزعموا أن القاسم بن عبيد الله كنيته أبو بكر، فإن كان هذا صحيحاً؛ فإنه يصح حديث معمر وعقيل، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه؛ لأن أبا بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، لا يزعم في حديثه: أنه سمع جده ابن عمر».

والجواب عن هذا كله، ينحصر في تحرير مسألتين:

أولهما: أن أبا بكر بن عبيد الله بن عمر، ليس هو القاسم بن عبيد الله.

وثانيتهما: أن أبا بكر بن عبيد الله عن ابن عمر متصل، وإثبات سماع أبي بكر من جده.

فأما الأولى: وهي أن أبا بكر بن عبيد الله ليس هو القاسم بن عبيد الله. فهذا الذي تنصره الأدلة، وتشهد له القرائن والبراهين، ومعاكسه ليس له حجة الظن والتخمين، وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً، فأصحاب القول بأنهما واحد، لا يملكون سوى قولهم: «زعم»، و«قيل»، «يحتمل» وليس يصح أن نعدم رجلاً له واقعه وكيانه بمثل هذه الكلمات الخفيفة.

فالبخاري يقول: «وزعموا أن القاسم بن عبيد الله كنيته أبو بكر»، ثم يقول متشككاً في صحته: «فإن كان هذا صحيحاً»!!، فهو إذن لا يجزم بصحته. وكذا صنيعه في «الكنى» (ص٩) حيث ذكر أبا بكر بن عبيد الله، ثم قال: «ويرون أنه القاسم بن عبيد الله». ومثله ما نقله ابن الجارود عن محمد بن يحيى الذهلي: «القاسم عندنا هو أبو بكر بن عبيد الله إن شاء الله تعالى». وهكذا لا تكاد تظفر بحجة أو شبهة تؤكد أنهما رجل واحد.

وعلى الجانب الآخر، فإن البراهين والدلائل متوافرة على إثبات أنهما رجلان، فمن هذه الدلائل:

١ ـ ذِكْرُ ابنِ المديني لهما كأخوين من ولد عبيد الله بن عبد الله بن عمر، وذلك في كتابه: «تسمية من روى عنه من أولاد العشرة» (ص٢٨ برقمي ٤٩، ٥٠)، وكذا (ص٩٧ برقمي ٥٦١ و٥٦٢).

٢ ـ وكذا ذكر كأخوين أبو داود السجستاني، في «تسمية الإخوة الذين روى عنهم الحديث» (ص١٧٩ برقمي ١٦٥ و١٦٦).

٣ ـ ذكر أبو عوانة في «مستخرجه» (١٤٨/٥/ ٨١٨٠) قول أحمد بن صالح الحافظ: «سألت الناس بالمدينة، فقالوا: لأبي بكر أخ يقال له: القاسم»، وأهل مكة أدرى بشعابها.

٤ ـ وقد فرق بينهما ابن سعد في «الطبقات» (ص٢١٩، ٢٢٠ رقمي ٩٢، ٩٣ القسم المتمم) حيث ترجم أولاً لأبي بكر، ثم تلاه بالقاسم، وأفاد أن أم أبي بكر:

عائشة بنت عبد الرحمٰن بن أبي بكر الصديق، وأن أم القاسم: أم عبد الله بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وهذا قاطع بأنهما اثنان.

٥ ـ وصنع كصنيع ابن سعد: خليفة بن خياط العصفري في «طبقاته» (ص٢٦٢)، فترجم لهما، وفرق بين أميهما.

٦ ـ أن القاسم كنيته: أبو محمد، ولم أقف على أحد كناه أبا بكر، وكذا أبو بكر، يقول فيه أبو حاتم: «لا يسمى»، يعني مشتهر بكنيته. فهذا كالتصريح بالتفريق بينهما.

فهذه الدلائل وغيرها قد يظهر للمتأمل، مما يثبت القول بأن أبا بكر بن عبيد الله، ليس هو القاسم بن عبيد الله وإنما هما أخوان.

وأما الثانية: وهي ثبوت سماع أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، من جده عبد الله بن عمر.

١ ـ فقد صرح الحميدي في روايته عن ابن عيينة، بسماع أبي بكر من جده ابن عمر، وكذا صرح جويرية في روايته عن مالك بهذا السماع، وقد سبق هذا في موضعه.

٢ ـ ثم إن فرض عدم ثبوت هذا التصريح، فرواية أبي بكر عن جده ممكنة، وقد روى عن ابن عمر من هو أصغر من أبي بكر، ولم ينف أحد من أهل العلم سماعه منه، بيد أنه ليس من المدلسين. وهذا هو ما أشار إليه ابن عبد البر في قولته: «وغير مستنكر أن يرويه أبو بكر هذا، عن جده عبد الله بن عمر، وقد روى عن عبد الله بن عمر عن حفدته: محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر، وروى عنه من دون هؤلاء في السن».

وليس كل من في الصحاح قد نقل إلينا تصريحهم بالسماع من شيوخهم؛ فالحجة على النافي. وقد علمنا أن الذي شكك بعضهم في سماع أبي بكر من جده، هو وجود الواسطة بين القاسم وبين ابن عمر، على زعم أن القاسم هو أبو بكر، وما دام أن الصحيح الثابت أنهما رجلان؛ فلا محل لذلك التشكك في سماع أبي بكر من ابن عمر إذن، والله أعلم.

٣ ـ ثم إن مسلماً أخرج هذا الإسناد في «صحيحه»، مخرج الأصول، ولم ينتقده أحد فيما أعلم؛ إلا الدارقطني فيما نقله رشيد الدين العطار، في «غرر الفوائد المجموعة» (ص٣١٥، ٣١٦/ خرشافي)، و(٢/٧٥٦، ٧٥٧/ مشهور) حيث قال: «لم يسمع أبو بكر بن عبيد الله هذا الحديث من جده عبد الله بن عمر. وإنما سمعه من عمه سالم، عن أبيه. والله أعلم». وقد تعقبه الرشيد العطار فقال: «قلت: وقد تابع مالكاً على روايته كذلك: عبيد الله بن عمر، وسفيان بن عيينة. وفي إسناده اختلاف بين رواته. وقد أخرجه مسلم من حديث الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، بنحوه، والله ﷻ أعلم».

قلت: هكذا أجاب الرشيد رضي الله عنه عن قول الدارقطني، والدارقطني إنما اعترض بعدم السماع، فذكر المتابعات والشواهد والحالة هذه لا يفيد في إثبات ذلك السماع في هذا الطريق المعترض عليه بخصوصه؛ نعم هذا يفيد في صحة أصل الحديث، وهذا ليس موطن النزاع مع الدارقطني، وقد أجبت بحمد الله وعونه ومنه على قول الدارقطني فيما مضى بما فيه مقنع إن شاء الله تعالى.

فإذا تقرر كل ما سبق، فقد وضح أن الوجه الراجح مما سبق من الخلاف على الزهري، إنما هو الأول، وهو: الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده ابن عمر، والله أعلم بالصواب.

ثانياً: الخلاف على عمر بن محمد:

اختلف عنه على ثلاثة أوجه كما سبق في التخريج.

الوجه الأول: عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن سالم، عن ابن عمر.

وهذا رواه عنه ثلاثة من أصحابه، هم:

[١] عبد الله بن وهب. وهو الفقيه الشهير، ثقة حافظ عابد. وانظر: «الكاشف» (٣٠٤٨)، و«التقريب» (٣٦٩٤).

[٢] سفيان الثوري. أمير المؤمنين في الحديث، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس طبقته. وانظر: «الكاشف» (١٩٩٦)، و«التقريب» (٢٤٤٥).

[٣] عاصم بن محمد. ثقة. وانظر: «الكاشف» (٢٥١٩)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٥٧)، و«التقريب» (٣٠٧٨).

وتوبع عمر بن محمد على هذا الوجه؛ فتابعه:

[١] أخوه عاصم بن محمد، وهو المترجم قبل هذا.

[٢] أبو عقيل يحيى بن المتوكل. وهو مجمع على ضعفه. وانظر: «الكاشف» (٦٢٣٦)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٧٠)، و«التقريب» (٧٦٣٤).

الوجه الثاني: عمر بن محمد، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن سالم، عن ابن عمر.

وهذا رواه عنه:

[١] سليمان بن بلال. ثقة إمام. وانظر: «الكاشف» (٢٠٧٣)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٧٤)، و«التقريب» (٢٥٣٩).

وقد جعل الدارقطني رواية سليمان هذه، متابعة لرواية الثلاثة الذين في الوجه الأول، فقال في «العلل» (٤/ل١١٤/أ): «فرواه ابن وهب... وقد تابعه سليمان بن بلال». وهذا منه كالإقرار لقول من يجعل أبا بكر والقاسم رجلاً واحداً، وقد علمت ضعفه، وضعف حجته. وبناءً عليه، فرواية سليمان بن بلال هذه، والتي أَحَلَّتْ أبا بكر محل القاسم، تكون شاذة، مخالفة لرواية الثقات الثلاثة المذكورين، الذين رووها ـ ولكن عن القاسم ـ على الجادة.

وهذا على افتراض ثبوت هذه المخالفة عن سليمان بن بلال، والذي يظهر لي: أن تعصيب الجناية برأس سليمان بن بلال، ليس من العدل في شيء؛ فإن هذا الوجه رواه ابن الجارود، وأبو عوانة ـ كما سبق في التخريج ـ من طريقين، عن محمد بن يحيى الذهلي، وأحمد بن صالح المصري، كلاهما عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه أبي بكر عبد الحميد، عن سليمان بن بلال، به.

فمدار هذا الوجه يدور أساساً على إسماعيل بن أبي أويس، وهو ضعيف مغفل، مع صدقه في نفسه، ويروي عن خاله مالك بن أنس غرائب لا يتابعه عليها أحد، وعن سليمان بن بلال. على حد قول ابن عدي. وقد أكثر البخاري عنه،

ومعلوم أن البخاري إنما يروي عنه صحيح حديثه المتابع عليه. وانظر: «الكامل» (١/ ٥٢٧)، و«الميزان» (١/ ٢٢٢)، و«الكاشف» (٣٨٨)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣١٠)، و«التقريب» (٤٦٠).

فيظهر والله أعلم أن هذا الوجه، والذي فيه إحلال أبي بكر بن عبيد الله، محل القاسم بن عبيد الله، إنما هو خطأ وقع لإسماعيل، ووهم من أوهامه، لم يتابع عليه، فالحمل عليه أولى. وحينئذ يكون هذا الوجه منكراً. وقد اختلف الراويان عن إسماعيل في تعيين أبي بكر هذا، فذهب الذهلي إلى أنه القاسم، وسبق قول أحمد بن صالح في كونهما أخوين.

الوجه الثالث: عمر بن محمد، عن سالم، عن ابن عمر.

وهذا رواه عنه:

[١] أبو بدر شجاع بن الوليد السَّكُوني. صالح ورع، صدوق، له أوهام، وأحاديثه عن محمد بن عمرو بن علقمة صحاح. «الكامل» (١/ ٥٢٧)، و«الميزان» (٢/ ٤٥٤)، و«الكاشف» (٢٢٤٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٣١٣)، و«التقريب» (٢٧٥٠).

وبالنظر في رواة الأوجه الثلاثة يظهر أن الراجح منها، هو الأول، وذلك لاتفاق ثلاثة من الثقات الأثبات عليه، وفيهم مثل الثوري، وأما الثاني والذي رواه إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه، عن سليمان بن بلال، وأبدل أبا بكر بالقاسم، فهو من أغلاط إسماعيل، ولا يثبت عن سليمان، فهو منكر إذن. وكذلك هذا الوجه الثالث، وقد خالف فيه شجاع بن الوليد، الثقات الثلاثة المذكورين، فأسقط القاسم من الإسناد، وهو أيضاً منكر.

قال الدارقطني في «العلل» (٤/ل١٣٤/أ): «ورواه عمر بن محمد العمري، واختلف عنه: فرواه ابن وهب، عن عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيد الله، عن سالم، عن أبيه. وخالفه أبو بدر، ورواه عن عمر بن محمد، عن سالم، لم يذكر بينهما القاسم بن عبيد الله. والصحيح قول ابن وهب عن عمر بن محمد...». والله تعالى أعلى وأعلم.

الخلاصة:

بعد استعراض أوجه الخلاف بين رواة هذا الحديث على الزهري، وعمر بن محمد العمري، والنظر فيها؛ ظهر لي:

أن الصحيح من حديث الزهري، هو ما يرويه عنه عامة أصحابه، وهم أهل الوجه الأول، وفيهم أثبت الناس فيه، عنه، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن جده عبد الله بن عمر، مرفوعاً. وأن الوجهين الآخرين عن الزهري، وهما: الزهري عن سالم عن ابن عمر، والزهري عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، فكلاهما غير محفوظ.

وكما ظهر لنا أن أصح الأوجه عن عمر بن محمد، هو الوجه الأول، وهو ما رواه الأثبات الثقات، الثوري وابن وهب، ومن معهم، عن عمر بن محمد العمري، عن القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن سالم، عن ابن عمر. وأن الوجهين الآخرين عن عمر بن محمد، وهما عمر بن محمد العمري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن سالم، عن ابن عمر، وعمر بن محمد، عن سالم، عن ابن عمر. فكلاهما غير محفوظ؛ بل منكران.

ثم إنه لا تعارض بين الوجه الأول عن الزهري، والأول عن عمر بن محمد، فهذا معناه أن الطريقين محفوظان.

الحكم على الحديث:

بناءً على ما تقدم شرحه، فالطريقان اللذان بينت ـ بفضل الله ـ رجحانهما؛ صحيحان، حسب القواعد التي أصَّلها المحدِّثون، ويؤكد ذلك صنيع مسلم ـ يرحمه الله ـ فإنه خرَّج في «صحيحه» هذين الطريقين أعني طريق الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله عن ابن عمر. وطريق عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر. وأعرض عن بقية الطرق المعلولة. والحمد لله رب العالمين.

❊ ❊ ❊

١٢١ رَوَاه سِنَانُ، عَنْ عَبْد المَلك بْن عُمَيرٍ، عَنْ سَالِمٍ البَرَّادِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ. وَرَوَاهُ ابنُ أَبِي خَالِد، عَنْ سالمٍ البَرادِ، عَن ابْنِ عُمَرَ.

وَالحَدِيثُ عِنْدِي حَدِيثُ أَبِي هُرَيرَةَ؛ وَحديثُ ابنِ أَبِي خَالِدٍ وَهَمٌ؛ يَعْنِي: حَدِيثَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ».

---

١٢١ هذا الحديث مداره على أبي عبد الله سالم البراد رحمه الله تعالى، واختلف عنه على وجهين:

أما الوجه الأول: فهو سالم البراد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وقد رواه عن سالم، عبد الملك بن عمير.

فأخرجه أحمد في «مسنده» (١٦/٨/ رقم٩٩٠٤)، عن محمد بن جعفر. ووقع فيه: «من تبع جنازة أو قال من صلى عليها» شك شعبة.

وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/٣٩٦/ ٤٣٤)، عن وهب بن جرير.

والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/١٠٨/ ترجمة ٢١٣٥)، قال: قال حجاج بن محمد.

وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٨٧/ ترجمة ١٥٣٤) من طريق عصام بن يوسف.

أربعتهم عن شعبة بن الحجاج، عن عبد الملك بن عمير، به.

وقرن حجاجُ بن محمد، وعصامُ بن يوسف، مع عبد الملك: القاسم بن أبي بزة، وسيأتي إن شاء الله.

وتابع شعبةَ على هذا الوجه، أبو عوانة:

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/١٠٩/ ترجمة ٢١٣٥) تعليقاً عن أبي عوانة، عن عبد الملك، به. ولم أظفر به موصولاً؛ إلا أن البخاري رواه في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٧٤/ ترجمة ٢٤٣٩)، فقال: قال لنا أبو موسى، عن أبي عوانة... عن أبي هريرة قوله. هكذا أوقفه على أبي هريرة من طريق أبي عوانة في هذا الموطن من «التاريخ»، ولم أعثر على أحد ذكر هذا الوجه عن أبي هريرة موقوفاً غير البخاري. فلعله روي عن أبي عوانة على الوجهين: مرفوعاً وموقوفاً.

وتابع شعبةَ وأبا عوانةَ: عبيدُ الله بنُ عَمرٍو، عن عبد الملك.

علقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١٠٨/ ترجمة ٢١٣٥)، عن عبيد الله.

وتوبع عبدُ الملك بن عمير على هذا الوجه؛ فتابعه القاسم بن أبي بزة.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١٠٨/ ترجمة ٢١٣٥)، قال: قال حجاج بن محمد.

وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٨٧/ ترجمة ١٥٣٤) من طريق عصام بن يوسف.

كلاهما عن شعبة، عن عبد الملك بن عمير، والقاسم بن أبي بزة، عن سالم البراد، به.

قال ابن عدي: «وقد روى عصام هذا عن الثوري وعن غيره أحاديث لا يتابع عليها».

قلت: لكنه هنا قد توبع، تابعه حجاج بن محمد، كما أفاده البخاري فيما سبق.

وقال الدارقطني في «العلل» (٤/ ل٥٩/ ب بترتيب أبي جهاد): «ورواه عبد الملك بن عمير، والقاسم بن أبي بزة، عن سالم البراد، عن أبي هريرة، وهو أشبه بالصواب».

الوجه الثاني: وهو سالم البراد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وقد رواه إسماعيل بن أبي خالد، عن سالم البراد.

أخرجه أحمد (٨/ ٤٧٣/ ٤٨٦٧). ومن طريق «مسند أحمد» أخرجه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ١٤٣).

والترمذيُّ في «العلل الكبير» (ص١٤٨/ رقم٢٥٧) عن أحمد بن منيع.

كلاهما عن يزيد بن هارون.

قال الترمذي: «سألت محمداً عن حديث سالم البراد، عن ابن عمر. فقال: رواه عبد الملك بن عمير، عن سالم البراد، عن أبي هريرة، وهو الصحيح. وحديث ابن عمر ليس بشيء؛ ابن عمر أنكر على أبي هريرة حديثه».

وأخرجه أحمد (٨/ ٢٧٣/ ٤٦٥٠).

والخطيب في «موضح الأوهام» (٢/ ١٤٣) من طريق ابن المديني.

والضياء في «المختارة» (٥/ ل١٣/ ب)، من طريق مسدد.

ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد القطان.

وأخرجه الضياء في «المختارة» (٥/ل١٣/ب)، من طريق أحمد بن منيع، عن يحيى بن سعيد الأموي.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣/ ١٢/ ١١٦١٧) عن وكيع.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١٠٩/ ترجمة ٢١٣٥) من طريق محمد بن بشر.

وأخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» (٢/ ٨٢٠/ ١٤٢٩) من طريق عبد الله.

الستة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن سالم البراد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وعلقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٧٤/ ترجمة ٢٤٣٩) عن إسماعيل بن أبي خالد، ثم قال: «وهذا لا يصح؛ لأن الزهري قال عن سالم: أن ابن عمر أنكر على أبي هريرة، حتى سأل عائشة».

وقال الدارقطني في «العلل» (٤/ل٩٥/ب): «وقال قائل: عن إسماعيل بن أبي خالد، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر. ووهم فيه ذلك، وإنما هو عن سالم أبي عبد الله البراد، عن ابن عمر».

النظر في الخلاف:

كما هو ظاهر من التخريج، فقد اختلف عن سالم البراد، على وجهين:

أما الوجه الأول:

سالم البراد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. فرواه عن سالم، اثنان:

[١] عبد الملك بن عمير. ثقة فاضل من فصحاء الناس، ومن رماه بالاضطراب أو الضعف؛ فإنما ذلك لتغير حفظه قبل موته بسبب كبر سنه، فقد جاوز المائة، بثلاث، وقد أخرج عنه الشيخان، وكان إخراجهم عنه من رواية قدماء أصحابه كشعبة والثوري وغيرهما، ممن روى عنه قبل الاختلاط. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (١/ ١٦٣)، و«تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٧٠)، و«الكاشف» (٣٤٦٨)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٤١١)، و«التقريب» (٤٢٠٠)، و«هدي الساري» (ص٤٤٣).

[٢] القاسم بن أبي بزة. وهو ثقة، قليل الحديث، لم يسمع التفسير من مجاهد

سواه. وانظر: «الكاشف» (٤٥٠٣)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣١٠)، و«التقريب» (٥٤٥٢).

وأما الوجه الثاني: سالم البراد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. فرواه عن سالم:

[١] إسماعيل بن أبي خالد. وهو ثقة ثبت، من أحفظ الناس، وأصح الناس حديثاً عن الشعبي. وانظر: «الكاشف» (٣٦٩)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٩١)، و«التقريب» (٤٣٨).

فالوجه الأول اجتمع على روايته عن البراد، ثقتان؛ نعم؛ تُكلم في عبد الملك بن عمير، ولكن هذا الكلامُ ليس بضاره هنا شيئاً؛ إذ إن مدار الطعن عليه، إنما كان لاختلاطه بسبب كبر سِنِّه كما سبق. وما معنا هنا من حديثه، إنما هو من رواية واحد من قدماء أصحابه، وهو شعبة، والبخاري يخرج هذه النسخة في صحيحه، وكذا مسلم؛ بلا نكير، لأمن الاختلاط فيها. ثم إن عبد الملك متابع على هذه الرواية، تابعه القاسم بن أبي بزة، وهو ثقة.

فتفرد به إسماعيل بن أبي خالد عن البراد، وإسماعيل وإن كان من كبار الثقات الأثبات؛ فهذا لا يعصمه من الوهم والغلط، بل الغلط القليل النادر علامة الحفظ، قال ابن معين (٢٦٨٢ الدوري): «من لا يخطئ في الحديث؛ فهو كذاب»، وقال أحمد (١٥٨٦ ثقات ابن شاهين): «ومن يعرى من الخطأ والتصحيف». ولا شك أن مثل إسماعيل بن أبي خالد أوثق بكثير من مثل عبد الملك، وكذا القاسم، ولكن هذا على الأعم الأغلب في مجموع الأحوال، ولا يمنع هذا أن يكونوا في خصوص هذه الرواية أصح قولاً منه، ولهذا نظائر كثيرة في تصرف النقاد من أهل العلل والنقد.

وانطلاقاً مما سبق، فقد صوب النقاد رواية عبد الملك والقاسم، وحكموا بوهم إسماعيل بن أبي خالد في هذه الرواية على الخصوص، واتفقت كلماتهم في بيان هذا الأمر:

١ ـ فقال ابن المديني: «والحديث عندي حديث أبي هريرة، وحديث ابن أبي خالد وهم».

٢ ـ وتبعه تلميذه النجيب، محمد بن إسماعيل البخاري فقال كما في «علل الترمذي للقاضي» (ص١٤٨/ رقم٢٥٧): «رواه عبد الملك بن عمير، عن سالم البراد، عن أبي هريرة، وهو الصحيح. وحديث ابن عمر ليس بشيء؛ ابن عمر أنكر على أبي هريرة حديثه».

٣ ـ وقد بيَّن البخاري سبب الوهم في هذا الطريق، طريق ابن أبي خالد، فقال في «التاريخ الكبير (٢/ ٢٧٤/ ترجمة ٢٤٣٩): وهذا لا يصح؛ لأن الزهري قال عن سالم: أن ابن عمر أنكر على أبي هريرة، حتى سأل عائشة».

قلت: رواية الزهري عن سالم، أخرجها مسلم في «صحيحه» كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنائز واتباعها (٢/ ٦٥٢) (رقم٩٤٥). وليس فيها إنكار ابن عمر على أبي هريرة. وأصل القصة في الصحيحين.

وقد نقل الحافظ ابن رجب الحنبلي في «شرح العلل» (٢/ ٧٩٩) كلام البخاري السابق في بيان سبب الوهم في حديث إسماعيل تحت عنوان: «قاعدة في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه»، وذكر أن الإمام أحمد وأكثر الحفاظ قد ضعفوا أحاديث كثيرة بمثل هذا.

٤ ـ قال الدارقطني في «العلل» (٤/ ل٩٥/ ب): «واختلف فيه عن سالم البراد... وذكر الوجه الأول... ثم قال: ورواه عبد الملك بن عمير والقاسم بن أبي بزة، عن سالم البراد، عن أبي هريرة، وهو أشبه بالصواب».

٥ ـ قال الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٨/ ٤٣٥/ ٩٧١٦): «أعلَّ البخاري هذا الحديث [يعني: حديث ابن أبي خالد، عن البراد، عن ابن عمر]... وقد راج هذا السند على الحافظ الضياء؛ فأخرج هذا الحديث في المختارة، وهو معلول كما ترى».

الخلاصة والحكم على الحديث:

فخلاصة الأمر أن الوجه الأول، وهو البراد، عن أبي هريرة هو الصحيح الراجح، وأن الوجه الثاني وهو البراد، عن ابن عمر، وهم من إسماعيل بن أبي خالد.

والحديث من طريقه الراجح صحيح الإسناد، فسالم البراد ثقة، وثقه ابن المديني، وابن معين، وقال عطاء: كان أوثق من نفسي «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٨٤).

والحديث أصله في الصحيحين من رواية أبي هريرة، وعائشة.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٢٣٣): «وقع لي حديث الباب، من رواية عشرة من الصحابة غير أبي هريرة وعائشة: من حديث ثوبان عند مسلم، والبراء وعبد الله بن مغفل عند النسائي، وأبي سعيد عند أحمد، وابن مسعود عند أبي عوانة، وأسانيد هؤلاء الخمسة صحاح.

ومن حديث أُبي بن كعب عند ابن ماجه، وابن عباس عند البيهقي في «الشعب»، وأنس عند الطبراني في «الأوسط»، وواثلة بن الأسقع عند ابن عدي، وحفصة عند حميد بن زنجويه في «فضائل الأعمال»، وفي كل من أسانيد هؤلاء الخمسة ضعف» اهـ. والله أعلم بالصواب.



١٢٢ قَالَ عَلِيٌّ: حَديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، عنِ النبيِّ ﷺ: «مَنْزِلنَا غَداً إنْ شاءَ الله بالخيفِ[١]، عندَ الضحَى». رَواه الزُّهريُّ، فَاختُلِفَ عَلَى الزُّهريِّ في إسْنَادِهِ:

فَرَوَاهُ الأَوْزَاعِيُّ، وإِبْرَاهِيمُ بنُ سَعْدٍ، والنُّعْمَانُ بنُ رَاشِدٍ، وإبراهيمُ بنُ إسْمَاعِيلَ بنِ مُجمِّعٍ، كُلُّهم، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أبي سَلمَةَ، عن أَبِي هُرَيرةَ.

إِلَّا أَنَّ مَعْمَراً أَدرَجَهُ في حَدِيثِ عَليِّ بن حُسَينٍ، عَنْ عَمْرِو بن عثمانَ، عنْ أُسَامَة بْنِ زيدٍ: «وَهَلْ تَرَكَ لِي عقيلٌ مَنْزِلاً»، فَأَدْرَجَ الكَلامَ فيهِ، (منزلنا غَداً).

وَقَدْ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بنُ أبي حَفْصَة، عَنِ الزُّهريِّ، عَنْ عَلِيِّ بنِ حُسينٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ، ولَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: (وَمَنْزِلُنَا بِالْخَيْفِ).

---

١٢٢ أولاً: التخريج:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ، من الغد يوم النحر، وهو بمنى: «**نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة، حيث تقاسموا على الكفر**»، يعني بذلك: المحصَّب، وذلك أن قريشاً وكنانة، تحالفت على بني هاشم وبني عبد المطلب، أو بني المطلب، أن لا يناكحوهم ولا يبايعوهم، حتى يسلموا إليهم النبي ﷺ.

وقال سلامة، عن عقيل. ويحيى بن الضحاك، عن الأوزاعي: أخبرني ابن شهاب. وقالا: بني هاشم وبني المطلب. قال أبو عبد الله: بني المطلب أشبه. هذا لفظ البخاري (١٥٩٠).

الثاني: الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه؛ أنه قال: يا رسول الله! أتنزل في دارك بمكة؟ فقال: «**وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور**»، وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب، ولم يرثه جعفر، ولا علي

---

(١) الخيف، هو المكان المرتفع، والمراد به هنا: خيف منى. وانظر: «أساس البلاغة» (١/ ٢٥٨).

شيئاً؛ لأنهما كانا مسلمين، وكان عقيل وطالب كافرين. هذا لفظ مسلم (١٣٥١).

الثالث: الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد قال: قلت: يا رسول الله! أين تنزل غداً ـ في حجته ـ؟ قال: «**وهل ترك لنا عقيل منزلاً؟**»، ثم قال: «**نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة المحصب، حيث قاسمت قريش على الكفر**». وذلك أن بني كنانة حالفت قريشاً، على بني هاشم أن لا يبايعوهم، ولا يؤووهم. قال الزهري: والخيف الوادي. هذا لفظ البخاري (٣٠٥٨).

فأما الوجه الأول: وهو: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: من الغد يوم النحر، وهو بمنى: «**نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة، حيث تقاسموا على الكفر**».

فرواه عن الزهري من أصحابه:

١ ـ الأوزاعي.

٢ ـ يونس بن يزيد.

٣ ـ شعيب بن أبي حمزة.

٤ ـ إبراهيم بن سعد.

٥ ـ عقيل بن خالد.

٦ ـ النعمان بن راشد.

(١) فأما طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ.

فرواه عنه:

[١] الوليد بن مسلم. وهذا أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الحج، باب نزول النبي ﷺ مكة (٣/ ٥٢٩/ رقم١٥٩٠/ مع الفتح) عن الحميدي.

ومسلم في كتاب الحج، باب استحباب النزول بالمحصب يوم النفر والصلاة به (٢/ ٩٥٢/ ١٣١٤) عن أبي خيثمة زهير بن حرب.

وابن خزيمة في كتاب المناسك، باب استحباب النزول بالمحصب استناناً بالنبي ﷺ (٤/ ٣٢١/ ٢٩٨١). عن الحسين بن حريث، ومن طريق ابن خزيمة أخرجه أبو نعيم في «مستخرجه على صحيح مسلم» (٣/ ٣٨٩/ ٣٠٢٨).

وأخرجه أبو نعيم كذلك في الموضع السابق، من طرق عن علي بن المديني، وعبد الرحمٰن بن إبراهيم بن دحيم.

خمستهم، عن الوليد بن مسلم، به.

وقد صرح الوليد في جميع طبقات الإسناد بالسماع، فأمنَّا تسويته.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٥٢٩، ٥٣٠):

«ويختلج في خاطري: أن جميع ما بعد قوله: (يعني: المحصب)، إلى آخر الحديث، من قول الزهري، أدرج في الخبر؛ فقد رواه شعيب ـ كما في هذا الباب ـ، وإبراهيم بن سعد ـ كما سيأتي في السيرة ـ ويونس ـ كما سيأتي في التوحيد ـ كلهم عن ابن شهاب، مقتصرين على الموصول منه، إلى قوله: (على الكفر) ومن ثم؛ لم يذكر مسلم في روايته شيئاً من ذلك».

قلت: إن كان مراد الحافظ رحمه الله تعالى أن مسلماً لم يذكر شيئاً من ذلك في الأصول؛ فنعم. وإلا؛ فعند مسلم (١٣١٤) متابعة مثل ذلك، والله أعلم

[٢] عمر بن عبد الواحد. وهذا أخرجه أبو داود في «السنن» في كتاب المناسك، باب في التحصيب (٢/ ٢١٧/ ٢٠١١)، عن محمود بن خالد، عنه.

[٣] بشر بن بكر[١]. أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٣٢١)، عن بحر[٢] بن نصر، ويونس بن عبد الأعلى، عنه، به.

[٤] محمد بن مصعب. أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (١٦/ ١/ ١٢٤/ رقم٢٠٤٨٥ إتحاف المهرة)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٦٢/ رقم٧٥/ ١٣، ١٤) من طرق، عنه.

[٥] يحيى بن الضحاك. أخرجه البخاري في الحج، باب نزول النبي ﷺ مكة (٣/ ٢٥٩/ ١٥٨٩) تعليقاً فقال: وقال سلامة: عن عُقَيل، ويحيى بن الضحاك عن الأوزاعي.

---

(١) تصحف في «صحيح ابن خزيمة» إلى (بكير)، والتصويب من «إتحاف المهرة» (١٦/ ١/ ١٢٣/ رقم ٢٠٨٥)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٤/ ٩٥).

(٢) تصحف في «صحيح ابن خزيمة» إلى (محمد)، والتصويب من «إتحاف المهرة» (١٦/ ١/ ١٢٣/رقم ٢٠٤٨٥)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٤/ ١٦).

. . . .

ووصله أبو عوانة في «مستخرجه» (١٦/ ١/ ١٢٤/ رقم٢٠٤٨٥ إتحاف المهرة)، عن أبي أمية، عنه.

وعلقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٥/ ٢٤٦)، عن الأوزاعي.

(٢) وأما طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٥٢/ ١٣١٤)، عن حرملة بن يحيى.

والبخاري في «صحيحه» كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة (١٣/ ٤٥٧/ رقم ٧٤٧٩) تعليقاً، قال: قال أحمد بن صالح.

قال الحافظ في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٥٢): «وقع في بعض الروايات، في «الأطراف» لأبي مسعود، في هذا الحديث: (وقال لي أحمد بن صالح)، والذي وقع في رواياتنا كلها: (وقال أحمد بن صالح)، ليس فيه (لي). ولا (حدثنا)» ولم يصله مع ذلك هنا!

وقد أقر المزي ما وقع في بعض روايات «أطراف أبي مسعود»، في «تحفة الأشراف» (١١/ ٥٨/ رقم١٥٣١٨)؛ فتعقبه الحافظ في «النكت الظراف» بقوله: «قلت: الذي في جميع النسخ: (قال) مجردة».

وقد وصل الحافظ هذا التعليق في «هدي الساري» (ص٧٥) بقوله: «ورواية أحمد بن صالح في «الزهريات» للذهلي». والله أعلم.

وأخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٦٢/ رقم٧٥/ ١٧) من طريق حرملة بن يحيى.

كلاهما (حرملة وأحمد بن صالح)، عن ابن وهب، عن يونس، به.

(٣) وأما طريق إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فأخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب مناقب الأنصار، باب تقاسم المشركين على النبي ﷺ (٧/ ٢٣١/ ٣٨٨٢)، عن عبد العزيز بن عبد الله.

وأخرجه كذلك في كتاب المغازي (٧/ ٦٠٧/ ٤٢٨٥)، عن موسى بن إسماعيل.

وأخرجه الخطيب في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٦١/ رقم٧٥/ ١٠) من طريق علي بن عاصم.

وأخرجه ابن مردويه في «الأمالي» (ص١٦٢/ رقم٢١)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٦١/ رقم٧٥/ ١٢) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد.

أربعتهم، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، به.

(٤) وأما طريق شعيب، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فأخرجها البخاري في الحج، باب نزول النبي ﷺ مكة (٣/ ٥٢٩/ ١٥٨٩)، وكذا في التوحيد، باب في المشيئة والإرادة (١٣/ ٤٥٧/ ٧٤٧٩) عن أبي اليمان.

وأخرجه الخطيب في «الفصل» (٢/ ٦٦٠/ رقم٧٥/ ٦) من طريق أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري، به.

(٥) وأما طريق عُقَيل، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فأخرجه البخاري تعليقاً في الحج باب نزول النبي ﷺ مكة (٣/ ٥٢٩/ ١٥٩٠)، قال: وقال سلامة: عن عُقَيل.

وهذا وصله ابن خزيمة في «صحيحه» كتاب المناسك، باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ قد كان أعلمهم وهو بمنى أن ينزل بالأبطح (٤/ ٣٢٢/ ٢٩٨٤)، عن محمد بن عزير الأيلي، عن سلمة بن روح، به.

وأخرجه الخطيب في «الفصل» (٢/ ٦٦٠/ رقم٧٥/ ٧) من طريق الليث بن سعد. كلاهما (سلامة والليث)، عن عُقيل، به.

قال ابن خزيمة: «سؤال النبي ﷺ أين ينزل غداً في حجته، إنما هو عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، فأما آخر القصة: «**لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم**»، فهو عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة. ومعمر فيما أحسب واهماً في جمعه القصتين في هذا الإسناد، وقد بينت علة هذا الخبر في كتاب الكبير».

(٦) وأما طريق النعمان بن راشد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فأخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٦٠/ رقم٨/٧٥) من طريق ابن المديني، عن وهب بن جرير، عن جرير، عن النعمان بن راشد، به.

وأما الوجه الثاني: الزهري، عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه، أنه قال: يا رسول الله! أتنزل في دارك بمكة؟ فقال: «**وهل ترك لنا عَقِيل من رِبَاع أو دُورٍ**». وكان عَقِيل ورث أبا طالب هو، وطالب، ولم يرثه جعفر، ولا علي شيئاً؛ لأنهما كانا مسلمين، وكان عَقِيل وطالب كافرين. هذا لفظ مسلم (١٣٥١).

فهذا رواه عن الزهري من أصحابه:

١ ـ يونس بن يزيد.

٢ ـ زمعة بن صالح.

٣ ـ صالح بن كيسان.

٤ ـ محمد بن أبي حفصة.

٥ ـ سفيان بن حسين.

٦ ـ معمر بن راشد.

(١) فأما طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

فأخرجه البخاري في الحج، باب توريث دور مكة وبيعها وشراؤها (٣/ ٥٢٦/ ١٥٨٨) عن أصبغ.

ومسلم في الحج، باب النزول بمكة للحاج وتوريث دورها (٢/ ٩٨٤/ ١٣٥١) عن حرملة بن يحيى. ومن طريق حرملة أخرجه ابن حبان في «صحيحه» في الإجارة، باب ذكر الخبر الدال على إباحة أخذ الأجرة على سكنى بيوت مكة (١١/ ٥٢٢/ ٥١٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب الفرائض (٦/ ٢١٨).

وأخرجه مسلم في الموضع السابق، عن أبي الطاهر. ومن طريق أبي الطاهر أخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٦٣/ رقم ١٦).

وأخرجه ابن ماجه، في كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الإسلام من

أهل الشرك (٢/ ٩١٢/ ٢٧٣٠)، عن أحمد بن عمرو بن السَّرْح.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في المناسك، باب دور مكة (٤/ ٢٨٤/ ٤٢٤١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٤٩)، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص١٠٥/ رقم٣٩٠) عن يونس بن عبد الأعلى. ومن طريق يونس هذا أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/ ٦٢/ ٢٣٩)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٦/ ١٩٥/ ١٧٤١).

وأخرجه محمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص١٠٥/ رقم٣٩٠) عن بحر بن نصر، ومن طريق بحر أخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء، باب ذكر أخبار سيد المرسلين (٣/ ٤٩٨/ ٤٢٣٤).

قال الحاكم: «قد احتج الشيخان بهذا الحديث» ووافقه الذهبي.

ستتهم، عن عبد الله بن وهب، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، به.

وتوبع عبد الله بن وهب عن يونس، تابعه القاسم بن مبرور:

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/ ٢٨٧/ ترجمة ٥٣٧٦ عمرو بن عثمان).

(٢) وأما طريق محمد بن حفصة، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

فأخرجه البخاري في المغازي، باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح (٧/ ٦٠٦/ ٤٢٨٢) عن سليمان بن عبد الرحمٰن، عن سعدان بن يحيى، عن محمد بن أبي حفصة.

وأخرجه مسلم في الحج (٢/ ٩٨٥/ ١٣٥١)، عن محمد بن حاتم.

وأخرجه أحمد في «المسند»، ومن طريق أحمد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» (٤/ ٣٠/ ٣١٤٦)، والخطيب في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٥٨/ رقم٧٥/ ٣).

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/ ٦٢/ ٢٣٨)، والبيهقي في «دلائل النبوة» في باب خطبة النبي ﷺ عام الفتح وفتاويه وأحكامه بمكة على طريق الاختصار (٥/ ٩١)، من طريق عباس بن محمد.

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/ ٦٢/ ٢٣٨) من طريق محمد بن الخليل المخرمي.

وأخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٢٦١/ ٢٠٩٠) عن محمد بن سليمان.

وأخرجه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٥٨/ رقم٧٥/ ٢) من طريق محمد بن معمر.

وأخرجه الخطيب في «تالي تلخيص المتشابه» (٢/ ٥٣٣/ ٣٢٥)، وفي «الفصل للوصل» (٢/ ٦٥٨/ رقم٧٥/ ٤)، من طريق علي بن المديني.

سبعتهم (من محمد بن حاتم إلى ابن المديني)، عن روح بن عبادة.

كلاهما (سعدان، وروح)، عن محمد بن حفصة، به.

قال ابن المديني ـ كما في «الفصل للوصل» ـ: «لم يزد على هذا الكلام، ويدل أن الحديث هكذا: أن سفيان حدثنا قال: حفظنا من عمرو بن دينار، عن محمد بن علي بن الحسين قال: قيل للنبي ﷺ ـ حين قدم مكة ـ: أين تنزل؟ قال: «**وهل ترك لي عَقِيل من ظل بمكة**». قال علي: لم يذكر في حديثه (قصة بني كنانة)، وما أشك أن محمد بن علي بن حسين إنما أخذ هذا الحديث عن أبيه علي بن الحسين». وانظر: «فتح الباري» (٣/ ٤٥٢).

(٣) وأما طريق زمعة بن صالح، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه:

فأخرجه مسلم في الحج (٢/ ٩٨٥/ ١٣٥١) مقروناً بابن أبي حفصة، والدارقطني في «السنن» (٣/ ٦٢/ ٢٣٨) من طريق روح بن عبادة.

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/ ٦٢/ ٢٣٧)، والخطيب في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٥٩/ رقم٧٥/ ٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/ ٢٨٨)، من طريق مهران بن أبي عمر.

كلاهما عن زمعة[1] بن صالح، به.

(٤) وأما طريق صالح بن كيسان، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

---

(١) تصحف في «سنن الدارقطني» (٣/ ٦٢/ ٢٣٨) إلى (معاوية)، والتصويب من «إتحاف المهرة» (١/ ٣٠٨/ ١٧٧)، وانظر: «تهذيب الكمال» (٩/ ٣٨٦).

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٨/ ٤١٢) من طريق ابن المديني، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن صالح، به.

(٥) وأما طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٨/ ٤١٢) من طريق سويد بن عبد العزيز، عن سفيان بن حسين، به.

(٦) وأما طريق معمر بن راشد، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

أخرجه مسلم في «صحيحه» في الحج (٢/ ٩٨٤) عن محمد بن مهران، وعبد بن حميد، وابن أبي عمر، عن عبد الرزاق، عن معمر، به.

ومن طريق ابن أبي عمر: أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» (٤/ ٣٠/ ٣١٤٥).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» عن معمر مقروناً بالأوزاعي وسيأتي، بعده.

قال ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ٣٢٩، ٣٣٠/ ٤٥٤): «وروى معمر القصتين كلتيهما: «**لا يرث**»، و«**وهل ترك لنا عَقِيل من دار ومنزل**».

(٧) وأما طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه.

أخرجه النسائي في «الكبرى» في المناسك، باب دور مكة (٤/ ٢٤٩/ ٢٤٢٤) عن إسحاق بن منصور، قال: وأخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر والأوزاعي، عن الزهري، به.

قال النسائي: «حديث الأوزاعي غير محفوظ».

تنبيه: أخرج ابن عساكر هذا الحديث في «تاريخ دمشق» (٤٦/ ٢٨٨) من طريق يونس بن حبيب، عن أبي داود الطيالسي، عن عبد الله بن بديل، عن الزهري، به. وذكر فيه: «**وهل ترك لي عقيل منزلاً**». ولكني يغلب على ظني أن هذا الطريق بهذا المتن غلط، لا أدري ممن هو، وذلك لأمرين:

١ ـ أن أبا داود أخرجه في «مسنده» (٢/ ٢٢/ ٦٦٥) بهذا الإسناد، مقتصراً

على: «**لا يرث المسلم الكافر**»، ولم يذكر: «**وهل ترك لي عقيل منزلاً**».

٢ ـ أن الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٨) قد رواه أيضاً من طريق أبي داود في «مسنده» عن عبد الله بن بديل، ولم يذكر فيه: «**وهل ترك لي عقيل منزلاً**»؛ بل نص على أن هذه الزيادة، لم يزدها إلا معمر، وسفيان بن حسين، وصالح بن كيسان. فالله أعلم. ولذلك لم أجعل عبد الله بن بديل فيمن روى هذا الوجه عن الزهري.

وأما الوجه الثالث: الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد قال: قلت: يا رسول الله! أين تنزل غداً ـ في حجته ـ؟ قال: «**وهل ترك لنا عقِيل منزلاً؟**»، ثم قال: «**نحن نازلون غداً بخيف بني كِنَانةَ المحصَّب، حيث قاسمت قريشٌ على الكفر**». وذلك أن بني كنانة حالفت قريشاً على بني هاشم أن لا يبايعوهم، ولا يؤووهم. قال الزهري: والخيف الوادي. هذا لفظ البخاري (٣٠٥٨).

فرواه عن الزهري من أصحابه:

١ ـ معمر بن راشد.

٢ ـ الأوزاعي.

(١) فأما طريق معمر، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد.

فرواه عبد الرزاق بن همام الصنعاني في «مصنفه» في كتاب أهل الكتاب، باب لا يتوارث أهل ملتين (٦/ ١٤/ ٩٨٥١)، عن معمر مقروناً بالأوزاعي. وعن عبد الرزاق عن معمر وحده:

أخرجه البخاري في «صحيحه» في الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ لليهود «**أسلموا تسلموا**» (٦/ ٢٠٢/ ٣٠٥٨)، عن محمود بن غيلان.

ومن طريق البلخي، عن الفربري، عن البخاري أخرجه ابن حزم في «حجة الوداع» (ص٢٢٠/ رقم٢٠٢).

ووقع في بعض نسخ البخاري (عبد الله)، فقال الحافظ (٦/ ٢٠٣ فتح): «هو: ابن المبارك، وهذه رواية أبي ذر وحده. وللباقين (عبد الرزاق)، بدل (عبد الله)، وبه جزم الإسماعيلي وأبو نعيم».

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في المناسك، باب دور مكة (٤/ ٢٤٩/ ٤٢٤٢) عن محمد بن رافع. ومن طريق ابن رافع أخرجه البيهقي في «الكبرى» في الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر (٦/ ٢١٨).

وأخرجه ابن ماجه في المناسك، باب دخول مكة (٢/ ٩٨١/ ٢٩٤٢)، وابن خزيمة في المناسك (٤/ ٣٢٢/ ٢٩٨٥)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٢٥٣/ ٢٠٧٤) عن محمد بن يحيى، ومن طريق محمد بن يحيى أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/ ٦٢/ ٢٤٠)، والبيهقي في «الكبرى» في الفرائض باب لا يرث المسلم الكافر (٦/ ٢١٨).

وأخرجه أحمد «مسنده»، وعن أحمد أخرجه أبو داود في «سننه» في كتاب المناسك، باب التحصيب (٢/ ٢١٦/ ٢٠١٠)، وكذا في كتاب الفرائض، باب هل يرث المسلم الكافر (٣/ ١٢٥/ ٢٩١٠). ومن طريق أحمد في «مسنده» أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» في مسائل ما يصح بيعه وما لا يصح (٦/ ١٩٤/ ١٧٤٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٥٦).

وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٣/ ٤٣٦/ ٥٥٩٦)، عن محمد بن إسحاق بن الصباح، وحمدان السلمي.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» في الحج، باب الصلاة في المحصب والنزول بها (٥/ ١٦٠)، من طريق ابن المديني.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ١٦٨/ ٤١٣) عن إبراهيم بن سويد.

وعلقه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٥/ ٢٤٦) عن معمر.

الثمانية (من محمود بن غيلان، إلى إبراهيم بن سويد)، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، به.

(٢) وأما طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد.

فرواه عبد الرزاق بن همام الصنعاني في «مصنفه» في كتاب أهل الكتاب، باب لا يتوارث أهل ملتين (٦/ ١٤/ ٩٨٥١)، عن الأوزاعي، مقروناً بمعمر.

وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٣/ ٤٣٦/ ٥٥٩٧) عن محمد بن علي النجار، عن عبد الرزاق عنهما، به.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٧/ ٣٦، ٣٧/ ٢٥٨٢) من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي منفرداً، عن الزهري، به.

قال البزار: «وهذا الحديث الذي رواه الأوزاعي، قد رواه أيضاً غير الأوزاعي، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، عن النبي ﷺ».

النظر في الخلاف:

لقد سبق في التخريج أن هذا الحديث روي على ثلاثة أوجه:

أولها: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: «**نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة**».

ثانيها: الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد: «**وهل ترك لنا عقيل منزلاً**».

ثالثها: الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد: «**نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة**»، «**وهل ترك لنا عقيل منزلاً**» القصتين معاً.

فأما الوجه الأول، فرواه عن الزهري ستة من أصحابه، وهم:

١ ـ عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي. شيخ الإسلام الحافظ الفقيه الزاهد، ثقة جليل. وهو على قلة حديثه عن الزهري؛ إلا أنه من أثبت الناس فيه. وانظر: «تاريخ الدارمي عن ابن معين» (رقم٢٢، ٢٣)، و«شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٨١)، و«تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٠٧)، و«الكاشف» (رقم٣٢٧٨)، و«التقريب» (٣٩٦٧).

٢ ـ يونس بن يزيد، ثقة ثبت، من أعلم أصحاب الزهري، به، وأكثرهم له ملازمة، على وهم قليل يقع له في الزهري. وربما جاء بالشيء المنكر، وكان الإمام أحمد سيئ الرأي فيه جدّاً، وقدم عليه غيره. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٨١)، و«تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٥١)، و«الكاشف» (رقم٦٤٨٠)، و«التقريب» (٧٩١٩).

---

٣ ـ شعيب بن أبي حمزة. ثقة متقن، بديع الخط، ومن أثبت الناس في الزهري، وكان لزمه لزوماً طويلاً، وكتابه في غاية الصحة. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٨٢)، و«تهذيب الكمال» (١٢/ ٥١٦)، و«الكاشف» (رقم٢٢٨٦)، و«التقريب» (٢٧٩٨).

٤ ـ إبراهيم بن سعد. ثقة حجة، تكلم بعضهم في سماعه من الزهري لصغر سنه حينئذ، وقد سوى ابن معين بينه وبين الليث بن سعد في الزهري، وهو صحيح الكتاب. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٨٣/ ٥٩٥)، و«تهذيب الكمال» (٢/ ٨٨)، و«الكاشف» (رقم١٣٨)، و«التقريب» (١٧٧).

٥ ـ عُقَيل بن أبي خالد ثقة ثبت، من أثبت أصحاب الزهري، وكان صاحب كتاب، وحافظاً. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٨٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٤٢)، و«الكاشف» (رقم٣٨٦٠)، و«التقريب» (٤٦٦٥).

٦ ـ النعمان بن راشد. سبق ترجمته في حديث: «**إذا أكل أحدكم**».

وأما الوجه الثاني: فرواه عن الزهري سبعة من أصحابه، وهم:

١ ـ يونس بن يزيد. سبق ترجمته في الوجه الأول، وهو ثقة ثبت، من أعلم أصحاب الزهري به، وأكثرهم له ملازمة، على وهم قليل يقع له في الزهري. وربما جاء بالشيء المنكر، وكان الإمام أحمد سيئ الرأي فيه جدّاً، وقدم عليه غيره.

٢ ـ زمعة بن صالح الجندي. ضعيف، كثير الغلط عن الزهري، وكان رجلاً صالحاً، يهم ولا يعلم. حتى كثرت المناكير في حديثه، ولم يخرج مسلم له إلا هذا الحديث مقروناً ومتابعة لا أصلاً. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٣٨)، و«الكاشف» (رقم١٦٥٣)، و«التقريب» (٢٠٣٥).

٣ ـ صالح بن كيسان: سيأتي في الفقرة (١٢٩)، وهو ثقة ثبت، جامع للفقه والحديث والمروءة، قال أحمد: هو أكبر من الزهري بخٍ بخٍ.

٤ ـ محمد بن أبي حفصة. وثقة بعضهم، وهو مع صدقه له أخطاء، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ١٢٣)، و«الكاشف» (رقم٤٨٠٤)، و«التقريب» (٥٨٢٦).

٥ ـ سفيان بن حسين. ثقة في غير الزهري باتفاقهم، وأما روايته عن الزهري

ففيها تخاليط ومقلوبات، تستوجب المجانبة. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٠٧)، و«الكاشف» (رقم ١٩٩٠)، و«التقريب» (٢٤٣٧).

٦ ـ معمر بن راشد ستأتي ترجمته في الفقرة (١٢٩)، وهو ثقة ثبت فاضل، من أثبت أصحاب الزهري؛ إلا أن في ما حدث به بالبصرة شيئاً.

٧ ـ الأوزاعي. سبقت ترجمته مراراً، وهو ثقة إمام.

وأما الوجه الثالث: فرواه عن الزهري من أصحابه:

١ ـ معمر بن راشد سبقت ترجمته في الوجه الماضي.

٢ ـ الأوزاعي سبقت ترجمته في الوجه الأول.

وبالنظر في أحوال رواة الأوجه الثلاثة، يتبين أن الوجهين الأول والثاني، محفوظان عن الزهري، وذلك لاتفاق غالب الثقات من أصحاب الزهري عليهما، وهما صحيحان ولا يعكر على هذا قول ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٢٨٨/ ٨٦٠): «سمعت أبي، وذكر حديث الزهري عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، قال: قيل للنبي ﷺ: أين تنزل بالخيف؟ قال: «**وهل ترك لنا عقيل منزلاً**»، فقال أبي: قد تفرد الزهري برواية هذا الحديث».

فإن مثل الزهري في سعة اطلاعه، وتمام حفظه، وكثرة مشايخه، إذا لم يتفرد، فمن يتفرد؟ وإذا لم يقبل تفرده فممن يقبل التفرد؟!

وإنما موضع النزاع هو الوجه الثالث، وهو الذي جمع فيه راويه عن الزهري بين الحديثين في إسناد واحد، وهو الذي يسميه بعضهم إدراجاً، وهو أقرب ما يكون إلى الوهم، بإدخال حديث في حديث.

وقد اختلفت أنظار النقاد حول هذا الوجه، والذي رواه معمر، والأوزاعي، عن الزهري، وجمعوا فيه بين القصتين: «**منزلنا غداً بالخيف**»، و«**هل ترك لي عقيل منزلاً؟**»، وخالفوا جميع أصحاب الزهري الذين جعلوا القصة الأولى من حديث أبي هريرة، لا دخل لأسامة بن زيد فيها، والثانية لأسامة بن زيد، لا دخل فيها لأبي هريرة.

وهنا تنازع النقاد في شأن هذه الوجه الثالث، فانقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول: ذهب إلى قَبول هذا الوجه، واعتباره محفوظاً كسابقيه، وممن ذهب هذا المذهب:

١ ـ أبو عبد الله البخاري شيخ الحفاظ. فقد ذهب إلى قبول هذه الطريق، واعتبارها، وذلك واضح من صنيعه، حيث أخرجها في «صحيحه» (٣٠٥٨) مخرج الأصول.

٢ ـ وهذا الذي ذهب إليه البخاري، هو الذي مال إليه الدارقطني في «علله» (٩/ ٢٤٨/ ١٧٣٨):

«فقد سئل عن حديث: أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال حين أراد أن ينفر من منى: «**نحن نازلون إن شاء الله غداً بخيف كنانة حيث تقاسموا على الكفر**»، يعني بذلك: المحصب. الحديث.

فقال: يرويه الزهري، واختلف عنه: فرواه الأوزاعي، وعقيل، وعبد الله بن أبي زياد، وشعيب بن أبي حمزة، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

ورواه معمر، وابن أبي حفصة، وزمعة، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد.

وكلاهما محفوظان، ورواه ابن عيينة، عن عمر بن حبيب، عن الزهري مرسلاً، عن النبي ﷺ».

وهذا الذي ذهب إليه هذا الفريق مبني على: أن معمراً ثقة متقن، ومن أصحاب الزهري الأثبات، والزهري واسع الرواية، ولا يستغرب تحمله الحديث على أكثر من وجه، ومما يستدل به الأئمة كثيراً على صحة رواية من انفرد بالإسناد، إذا روى ذلك المنفرد مرة أخرى الحديث بالإسناد الذي رواه به الجماعة، وهذا حاصل هنا. وراجع أمثلة لصنيعهم هذا في «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٧١٩ وما بعدها).

وأما الفريق الثاني: فذهب إلى أن هذا الوجه الثالث وهم من معمر، وهو من قبيل إدخال متن في متن، ولذلك عدوه في المدرج. وممن ذهب إلى هذا القول:

١ ـ الإمام الكبير علي بن المديني. وقد سبق قوله: «إلا أن معمراً أدرجه في حديث: علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد: «**وهل ترك لي عَقِيل منزلاً**»، فأدرج الكلام فيه، «**منزلنا غداً**».

وقد استدل ابن المديني على حكمه على معمر بالوهم بأمرين:

أولهما: المخالفة، مخالفة معمر لجمهور أصحاب الزهري ممن فصلوا بين الحديثين. وهذا قد أظهرناها، بوضوح من خلال تخريجنا للأوجه الثلاثة فيما مضي.

ثانيهما: قوله بعد أن رواه من الوجه الثاني المحفوظ ـ كما في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٥٩) ـ: «لم يزد على هذا الكلام [يعني: وهل ترك لنا عقيل منزلاً]، ويدل أن الحديث هكذا: أن سفيان حدثنا قال: حفظنا من عمرو بن دينار، عن محمد بن علي بن الحسين قال: قيل للنبي ﷺ ـ حين قدم مكة ـ: أين تنزل؟ قال: «**وهل ترك لي عقيل من ظل بمكة؟**». قال علي: «لم يذكر في حديثه (قصة بني كنانة)، وما أشك أن محمد بن علي بن حسين إنما أخذ هذا الحديث عن أبيه علي بن الحسين». وانظر: «فتح الباري» (٣/ ٤٥٢).

٢ ـ وممن قال بوهم معمر أيضاً: إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة، وقد سبق قوله في «صحيحه»: «سؤال النبي ﷺ أين ينزل غداً في حجته. إنما هو عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. فأما آخر القصة: «**لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم**»، فهو عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة. ومعمر فيما أحسب واهماً في جمعه القصتين في هذا الإسناد، وقد بينت علة هذا الخبر في كتاب الكبير».

٣ ـ وكذلك أيضاً حكم بوهم معمر: حافظ المشرق الخطيب البغدادي، حيث أورد الحديث في باب «ذكر المتون المتغايرة التي وصل بعضها ببعض وأدرج في الرواية»، من كتابه الفريد «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٥٥ وما بعدها)، ثم قال: «روى معمر، عن الزهري هذا الحديث، هكذا سياقة واحدة، بإسناد واحد. ووهم في ذلك؛ لأنه حديثان بإسنادين مختلفين. فمن أوله إلى آخر قوله: «**لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم**»، يرويه الزهري، عن علي بن الحسين، بالإسناد

الذي ذكرناه. وما بعد ذلك إلى آخر الحديث، إنما هو عند الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف، عن أبي هريرة. وقد روى محمد بن أبي حفصة، وزمعة بن صالح، عن الزهري: الحديث الأول، عن علي بن الحسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة، ولم يذكرا (قصة خيف بني كنانة)، ولا ما بعدها. وروى شعيب بن أبي حمزة، وعقيل بن خالد، والنعمان بن راشد، وإبراهيم بن سعد، أربعتهم: (قصة الخيف) مفردة دون ما قبلها، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وكذلك روى الأوزاعي، عن الزهري من (قصة الخيف إلى آخر الحديث) وروى يونس بن يزيد، عن الزهري: الحديثين، اللذين ذكرناهما عن معمر في سياقة واحدة؛ إلا أن يونس بيَّنهما، وميز بينهما، وأفرد كل واحد منهم بإسناده عن الآخر».

وهذا الذي ذهب إليه ابن المديني، وابن خزيمة، والخطيب: هو الأقرب إلى أصول هذا العلم الشريف، وتدل عليه قواعده؛ ولذلك يقدم.

الخلاصة والحكم على الحديث:

لقد تبين بعد هذه الجولة مع طرق هذا الحديث أن الراجح المحفوظ من طرقه هما الأول والثاني، وأما الثالث والذي أدخل المتنين أو الحديثين على إسناد واحد، فهذا وهم من راويه، وهو معمر بن راشد. وأما متابعة الأوزاعي لمعمر على هذا الوهم؛ فلا يحفظ هذا عن الأوزاعي، وإنما المحفوظ عن الأوزاعي هو الوجه الأول، والذي رواه عنه أخص أصحابه وأوثقهم فيه. لكن يمكن التماس وجه للجمع، كما يظهر من صنيع البخاري.

وقد سبق أن الحديث بأوجهه الثلاثة قد أخرجه البخاري في «صحيحه»، وكذا أخرج مسلم بعض هذه الطرق على ما هو موضح ومبسوط في التخريج، فراجعه.

❊ ❊ ❊

١٢٣ قَالَ عَلِيٌّ:

حَدِيْثُ [ل٩/ب] أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلاً يَدْعُو، رَافِعاً يَدَيْهِ».

عَنِ القَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

ورَوَاهُ جَرِير، عَنِ الأعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سَعْدٍ.

ورَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَن أَبِي صَالِحٍ، مرسلاً.

ورَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (رَأَى سَعْداً).

وَالحَدِيثُ عِنْدِي: حَدِيثُ القَعْقَاعِ، وَكَان أَبُو مُعَاوِيَةَ يَقُولُ فِي الحَدِيْثِ: (أَنْ يَحْنِيَ).

---

١٢٣ هذا الحديث مداره على أبي صالح ذكوان السمان، واختلف عنه.

فرواه عنه القعقاع بن حكيم، عن أبي هريرة.

ورواه عنه الأعمش، عن سعد بن أبي وقاص.

فأما حديث القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: أن رجلاً كان يدعو بأصبعيه، فقال رسول الله ﷺ: «أحِّدْ أحِّدْ».

فأخرجه أحمد في «مسنده» (١٦/ ٤٣٢/ ١٠٧٣٩).

وأخرجه الترمذي، في الدعوات، باب منه (٥/ ٥٥٧/ ٣٥٥٧)، والنسائي في «المجتبى» كتاب السهو، باب النهي عن الإشارة بأصبعين، وبأي أصبع يشير (٣/ ٣٨)، وكذا في «الكبرى» كتاب الصلاة، باب النهي عن الإشارة بأصبعين (٢/ ٦٦/ ١١٩٦)، عن محمد بن بشار.

وقال الترمذي: «حسن صحيح غريب، ومعنى هذا الحديث: إذا أشار الرجل بأصبعيه عند الشهادة؛ لا يشير إلا بإصبع واحدة». كذا في المطبوعة، والذي في «تحفة الأشراف» (٩/ ٤٤٣)، و«فيض القدير» (١/ ١٨٣): «حسن غريب».

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» ـ كما في «إتحاف المهرة» (١٤/ ٥١٣/ ١٨١٢١) ـ من طريق إسحاق بن إبراهيم.

وأخرجه الحاكم في «مستدركه»، في الدعاء والتكبير، باب رفع اليدين عند

الدعاء (٢/٢٢٦/٢٠٠٨)، وعنه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٢/٣٦/٢٦٥)، من طريق بكار بن قتيبة.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسنادين جميعاً...» ووافقه الذهبي.

أربعتهم، عن صفوان بن عيسى، عن محمد بن عجلان، عن القعقاع، به.

وتوبع صفوان بن عيسى؛ فتابعه: الليث بن سعد.

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/٤٩/١١٣٤)، من طريق يحيى بن بكير، عن الليث، به. وفيه: «عن القعقاع بن حكيم، قال: حسبت أنه عن أبي صالح السمان»، وفيه أيضاً: فأخذ بإحدى يديه، وقال: «**أَحِّدْ...**».

وقد رواه ابن جريج، عن محمد بن عجلان، لم يتجاوز به محمد بن عجلان، فإن لم تكن تلك الرواية معضلة، فإنه من المحتمل أن يكون ابن جريج لم ينشط ليرفعها.

وقد سرق هذا الحديث خالد بن غسان، وجعله عن معدان بن عيسى.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/٢٢٦): ثنا أبو عبس خالد بن غسان: ثنا معدان: ثنا محمد بن عجلان، عن القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وكان قد قال (٣/٤٨٣) عن خالد: «وحدث بنسخة ابن عجلان، عن شيخ له، عن ابن عجلان بعلو؛ فكان يقول: ثنا معدان بن عيسى الضبي: ثنا ابن عجلان؛ وثناه بالنسخة. وهذه الأحاديث التي حدث بها، عن معدان بن عيسى الضبي، عن ابن عجلان، إنما تعرف بصفوان بن عيسى الضبي؛ فلعله اشتبه عليه صفوان بن معدان، أو تعمد فأتى باسم صفوان ليشتبه على الناس».

وقال الحافظ في «اللسان» (٧/١٢٠) معقباً على قول ابن عدي: «وعلى هذا الأخير عول ابن عدي؛ فإنه قال: لم يتهيأ له أن يقول: صفوان بن عيسى، فإنه لم يلحق أيامه؛ فقال: معدان بن عيسى.

قلت: ويجوز أن يكون أبو عيسى أخطأ في اسم صفوان، فجعله معدان؛ لكن منع من هذا الاحتمال، كونه لم يلحق صفوان بن عيسى، وقد تقدم في خالد بن غسان قول ابن عدي: إن البصريين نسبوه بسرقة الحديث، والله أعلم».

وقد توبع أبو صالح؛ فتابعه محمد بن سيرين، عن أبي هريرة: ولفظه: أن النبي ﷺ أبصر رجلاً يدعو بإصبعيه جميعاً؛ فنهاه، وقال: **«بإحداهما؛ باليمنى»**.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» كتاب الرقاق، باب الأدعية، ذكر الزجر عن الإشارة في الدعاء بالإصبعين (٣/ ١٦٦/ ٨٨٤) من طريق عبد الله بن عمر بن أبان.

وأبو يعلى (١٠/ ٤٢١/ ٦٠٣٣) عن أبي همام الوليد بن شجاع.

كلاهما عن حفص بن غياث.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٣٧/ ٣٥٥٠) من طريق مسلم بن أبي مسلم الجرمي، عن مخلد بن حسين.

كلاهما (حفص ومخلد) عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن حسان؛ إلا مخلد بن الحسين، تفرد به مسلم الجرمي».

كذا قال ـ يرحمه الله ـ، وهو متعقب بمتابعة حفص المذكورة في التخريج، والله أعلم.

وأما حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن سعد بن أبي وقاص: مر عليّ النبي ﷺ وأن أدعو بأصبعين، فقال رسول الله ﷺ: «أَحِّدْ أَحِّدْ». وأشار بالسبابة.

فاختلف فيه عن الأعمش على أربعة أوجه:

الأول: الأعمش، عن أبي صالح، عن سعد بن أبي وقاص:

وهذا رواه عنه:

١ ـ أبو معاوية محمد بن خازم.

٢ ـ عبد الله بن داود.

فأما طريق أبي معاوية:

فأخرجه النسائي في «المجتبى» (٣/ ٣٨)، وفي «الكبرى» (٢/ ٦٦/ ١١٩٧)، عن محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي.

وأبو داود في كتاب الصلاة، باب الدعاء (٢/ ٨١/ ١٤٩٩)، والضياء في

«المختارة» (٣/ ١٤٩/ ٩٤٧) من طريق أبي يعلى [وليس في مطبوعة أبي يعلى]، كلاهما عن أبي خيثمة زهير بن حرب.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب الدعاء، باب رفع اليدين عند الدعاء (٢/ ٢٢٧/ ٢٠٠٩)، من طريق يحيى بن يحيى.

وقال «صحيح على شرطهما؛ إن كان أبو صالح سمع من سعد»، ووافقه الذهبي.

قلت: ذكر مترجموه أنه سأل سعداً عن مسألة في الزكاة، وهذا قاض بسماعه منه وإدراكه إياه، وانظر: «تهذيب الكمال» (٨/ ٥١٣)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ١٨٩).

وأخرجه أبو يعلى (٢/ ١٢٣/ ٧٩٣)، عن أبي كريب.

وأخرجه الدورقي في «مسند سعد» (ص٢٠٩/ رقم١٢٦).

الخمسة، عن أبي معاوية، عن الأعمش، به.

وعلَّقه الضياء في «المختارة» (٣/ ١٤٩) عن إسحاق بن راهويه.

وأما طريق عبد الله بن داود، عن الأعمش.

فأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٤/ ٦٩/ ١٢٣٦) عن إبراهيم بن محمد التيمي، عن عبد الله بن داود، به. ولفظه: رأى رجلاً يشير بأصبعيه، فقال: **«أَحِّدْ أَحِّدْ»**.

قال البزار: «هكذا رواه أبو معاوية، وعبد الله بن داود. ورواه حفص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة».

الوجه الثاني: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الأعمش: حفص بن غياث:

أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٤٣٠)، عن عبد الله بن محمد، وقال عبد الله بن أحمد: وسمعته أنا من عبد الله بن محمد.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٨٧/ ٢٩٦٨٢)، ومن طريقه: الطبراني في «كتاب الدعاء» (٢١٥)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (ص٢٤٥/ رقم١٥٦).

كلاهما (عبد الله بن محمد، وابن أبي شيبة)، عن حفص.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٢/ل٢١٩/أ) من طريق حفص.

قال البزار: «هذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن أبي هريرة؛ إلا حفص. ورواه غير حفص، عن الأعمش، عن أبي صالح».

الوجه الثالث: الأعمش، عن أبي صالح؛ أن النبي ﷺ رأى سعداً يدعو... مرسلاً.

أخرجه وكيع في «نسخته» (ص٩٢/ رقم٣٦)، وعنه: ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/ ٢٣٠/ ٨٤٤٠). ومن طريقه: البيهقي في «الدعوات الكبير» (٢/ ٣٥/ ٢٦٤).

وأخرجه محمد بن فضيل بن غزوان في «كتاب الدعاء» (ص١٧٩/ رقم١٨).

وعلقه ابن المديني ها هنا في «علله»، عن جرير. ولم أظفر به عند غيره.

ثلاثتهم (وكيع، وابن فضيل، وجرير)، عن الأعمش، به.

الوجه الرابع: الأعمش، عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ؛ أن النبي ﷺ مر بسعد.

وهذا رواه عن الأعمش: عقبة بن خالد:

ولم أقف له على ذكر؛ إلا عند الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٩٧/ ٦٥٥).

النظر في الخلاف:

كما سبق في التخريج؛ فإن هذا الحديث قد وقع فيه اختلافان، الأول على أبي صالح، والثاني على الأعمش، وحتى نتمكن من الفصل في الخلاف على أبي صالح، فإنه ينبغي علينا أولاً أن نفصل في الخلاف على الأعمش؛ لأن معرفة الراجح المحفوظ في ذلك الخلاف، سيفيد في معرفة الصواب في الخلاف على أبي صالح.

النظر في الخلاف على الأعمش:

سبق أن الأعمش اختلف عنه على أربعة أوجه:

الأول: الأعمش، عن أبي صالح، عن سعد بن أبي وقاص.

وهذا رواه عنه:

[١] أبو معاوية محمد بن خازم الضرير. وهو ثقة، من أحفظ الناس لحديث الأعمش، ومع ذلك فقد كان يخطئ في أحاديث من أحاديث الأعمش، ويقلبها، وقد عده النسائي في الطبقة الثالثة من أصحاب الأعمش. وانظر: «شرح العلل» (١/ ٤٠٤)، و(٢/ ٥٣١)، و«الكاشف» (٤٨١٦)، و«التقريب» (٥٨٤١).

[٢] عبد الله بن داود الخُرَيْبِي. ثقة زاهد، أمسك عن الرواية قبل موته، فلذلك لم يسمع منه البخاري، وهو في الطبقة الخامسة من أصحاب الأعمش كذا عده النسائي. وانظر: «شرح العلل» (١/ ٤٠٥)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ١٩٩)، و«التقريب» (٣٢٩٧).

الثاني: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الأعمش:

[١] حفص بن غياث. ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، وتغير حفظه قليلاً في آخر أمره، وقد عده النسائي في الطبقة الثانية من أصحاب الأعمش. «شرح العلل» (١/ ٤٠٤)، و«الكاشف» (١١٦٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٥٨)، و«التقريب» (١٤٣٠).

الثالث: الأعمش، عن أبي صالح، مرسلاً.

وهذا رواه عن الأعمش:

[١] وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤَاسي. ثقة حافظ، إمام رفيع القدر، عابد ورع، لم يعدل به ابن مهدي أحداً في الأعمش، وقدمه على أبي معاوية وغيره، وكان أحمد يرفع قدره جدّاً. وانظر: «شرح العلل» (١/ ٤٠٤)، و(٢/ ٥٣٤)، و«الكاشف» (٦٠٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٠٩)، و«التقريب» (٧٤١٤).

[٢] محمد بن فضيل بن غزوان. ثقة، من أرفع أصحاب الأعمش، وقد غلط عليه في شيء، رمي بالتشيع، وكان هو يقسم أنه صاحب سنة. وانظر: «شرح العلل» (٢/ ٥٣٥)، و«الكاشف» (٥١١٥)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٥٩)، و«التقريب» (٦٢٢٧).

[٣] جرير بن عبد الحميد. ثقة صحيح الكتاب، كان في آخر عمره يهم من حفظه. وجعله النسائي في الطبقة الثالثة من أصحاب الأعمش. لكن أحمد قدم عليه أبا معاوية في الأعمش، وقال: لم يكن بالضابط عن الأعمش. وانظر: «شرح العلل» (١/ ٤٠٤)، و(٢/ ٥٣٢، ٥٣٣)، و«الكاشف» (٧٧١)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٧٥)، و«التقريب» (٩١٦).

الوجه الرابع: الأعمش، عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ؛ أن النبي ﷺ مر بسعد.

وهذا رواه عن الأعمش:

[١] عقبة بن خالد السَّكُوني. صدوق، صاحب حديث، لا بأس به. وانظر: «الكاشف» (٣٨٣٦)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٣٩)، و«التقريب» (٤٦٣٦).

وبعد هذه التراجم الملخصة لحال هؤلاء الرواة، لهذه الأوجه عن الأعمش، يترجح لدي أن الوجه الثالث: وهو ما رواه الأعمش، عن أبي صالح، مرسلاً. هو الصواب وذلك لأن رواته أكثر وأوثق من رواة بقية الأوجه.

وأما الخلاف على أبي صالح؛ فإن طرفيه هما الأعمش، والقعقاع ابن حكيم.

[١] فأما الأعمش؛ فثقة إمام. سبقت ترجمته مراراً، منها في الفقرة (١).

[٢] وأما القعقاع بن حكيم؛ فثقة. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٨٣)؛ و«التقريب» (٥٥٥٨).

وبالنظر في حال قطبي الخلاف؛ يبدو لأول وهلة ترجيح كفة الأعمش، على كفة القعقاع؛ بيد أن ابن المديني قد رجح العكس، وهو طريق القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ على طريق الأعمش، عن أبي صالح، مرسلاً. وقد يُلْتَمس لصنيع ابن المديني هذا مرجحاته ودلائلُه؛ فمنها:

- أن يكون ابن المديني قدم طريق القعقاع؛ لأن القعقاع جَوَّدَه، ورفعه؛ بخلاف الأعمش؛ فإنه - على الراجح عنه - قصر به.

- أو يكون اعتبر هذا الخلاف على الأعمش اضطراباً، وهذا مُتَوَجِّه؛ وعليه أسقط طريق الأعمش جملة، فلم يبق إلا طريق القعقاع غير منازع، فقدَّمه.

ـ أن الحديث معروف برواية أبي هريرة، وقد توبع أبو صالح، فيه عن أبي هريرة؛ كرواية القعقاع؛ تابعه محمد بن سيرين، كما سبق في تخريج الأوجه.

فهذه الدلائل جميعاً تقضي بترجيح رواية القعقاع على رواية الأعمش، كما اختاره إمامنا ابن المديني، والله أعلم.



١٢٤ قَال عَلِيٌّ:

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَثل المُهَجِّرِ إلى الجُمُعَةِ».

رَوَاهُ معمَرُ، وأَصْحَابُ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

إِلَّا أَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ، رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ[1]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَجَمِيْعاً صَحِيْحٌ[2].

---

١٢٤ هذا الحديث مداره على الزهري، وقد روي عن الزهري على عدة أوجه:

الأول: الزهري، عن أبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة.

الثاني: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

الثالث: الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن أبي هريرة.

الرابع: الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وقد يقرن بعض هؤلاء ببعض.

فأما الوجه الأول: وهو الزهري، عن أبي عبد الله الأغر ـ مفرداً ـ، عن أبي هريرة. فرواه عن الزهري:

[١] ابن أبي ذئب.

أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الجمعة، باب الاستماع إلى الخطبة (٢/ ٤٧٢/ ٩٢٩)، عن آدم.

وأخرجه أحمد (١٦/ ٣٣٤/ ١٠٥٦٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٤٧٨/ ٥٥١٩)، عن يزيد بن هارون، ومن طريق يزيد: أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٣/ ٢٢٦). ومن طريق أحمد في «المسند»: أخرجه ابن الجوزي في «التحقيق» (٦/ ٨٤/ ١٦٣٣).

---

(١) في الأصل: (أبي سعيد)، ولعل الصواب ما أثبته، وهكذا هو على الصواب عند البيهقي في «معرفة السنن»، وهو سعيد بن المسيب، وهو الذي يروي عنه ابن عيينة هذا الوجه، كما سيأتي في التخريج. والله أعلم.

(٢) نقل هذه الفقرة كاملة بحذافيرها من طريق ابن البراء عن ابن المديني: البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٣٩٥)، رقم (٦٥٨٤)، وانظر: رقم (٦٥٨٥) فهو مهم.

....

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٤/ ١٣٧/ ٢٥٠٦)، ومن طريقه: أبو عوانة في «مستخرجه» (٢/ ل١٣٣/ أ ـ ب/ مخطوطة كوبريلي) (١٥/ ٢٤/ ١٨٧٩٠ إتحاف المهرة).

ووقع في «مسند الطيالسي»: (عن الأغر أبي مسلم)، ولم أر من وافق المصنف على ذلك؛ بل عامتهم على أنه أبو عبد الله الأغر، واسمه سلمان. نعم؛ قيل: إنهما واحد، لكن الصحيح أنهما اثنان، وهذا الحديث لأبي عبد الله. وانظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ٢٥٦). أفاده محققه ـ وفقه الله ـ.

ورواه الشافعي في «السنن المأثورة» ـ التي رواها الطحاوي عن المزني عنه ـ (ص٢٢٦/ رقم١٦٤) عن محمد بن إسماعيل.

أربعتهم، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن الأغر، به.

[٢] يونس بن يزيد.

أخرجه مسلم، في الجمعة، باب فضل التهجير يوم الجمعة (٢/ ٥٨٧/ ٨٥٠)، عن أبي الطاهر، وحرملة، وعمرو بن سواد العامري. ومن طريق حرملة وعمرو: أخرجه أبو نعيم في «مستخرجه» (٢/ ٤٤٨/ ١٩٣٠).

وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٢/ ١٣٣/ أ ـ ب/ مخطوطة كوبريلي) (١٥/ ٢٤/ ١٨٧٩٠/ إتحاف المهرة)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٨٠)، عن يونس بن عبد الأعلى.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» في الحج، باب من نذر هدياً، فسمَّى شيئاً فعليه ما سمى صغيراً كان أو كبيراً (٥/ ٢٢٩) من طريق بحر بن نصر.

خمستهم، عن ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، به.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١١/ ١٩/ ٦١٥٨)، عن محمد بن إسحاق المسيبي، عن أنس بن عياض، عن يونس بن يزيد، بمثل حديث ابن وهب، عنه.

[٣] معمر بن راشد:

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» في كتاب الجمعة، باب عظم يوم الجمعة (٣/ ٢٥٧/ ٥٥٦٢). ومن طريق الدبري، عن عبد الرزاق: أخرجه أبو عوانة في

«مستخرجه» (٢/ل١٣٣/أ ـ ب/ مخطوطة كوبريلي) (١٥/ ٢٤/ ١٨٧٩٠/ إتحاف المهرة).

وأخرجه النسائي في «المجتبى» في الجمعة، باب التبكير إلى الجمعة (٣/ ٩٧) وكذا في «الكبرى» (٢/ ٢٧١/ ١٧٠٤)، والدارمي في «سننه» في الصلاة، باب فضل التهجير إلى الجمعة (٢/ ٩٦٧/ ١٥٨٥)، عن نصر بن علي، عن عبد الأعلى.

كلاهما (عبد الرزاق، وعبد الأعلى)، عن معمر، به.

[٤] النعمان بن راشد:

ولم أقف على روايته موصولة، وإنما ذكره الدارقطني في «العلل» (٨/ ٦٣/ ١٤١٦) معطوفاً على معمر، وابن أبي ذئب، ويونس، ثم قال:

«واختلف عنه؛ فرووه [عنه]، عن الزهري، عن أبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة، قال ذلك: جرير بن حازم، عن النعمان بن راشد. وقال وهيب عنه: عن النعمان، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة. ووهم في ذكر الأعرج».

وأما الوجه الثاني: وهو الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

فأخرجه مسلم في الجمعة، باب فضل التهجير يوم الجمعة (٢/ ٥٨٧/ ٨٥٠) عن عمرو الناقد، ويحيى بن يحيى. ومن طريق يحيى بن يحيى: أخرجه الدارقطني في «العلل» (٨/ ٦٥)، والبيهقي في «الكبرى» في الجمعة، باب فضل التبكير إلى الجمعة (٣/ ٢٢٦).

وابن الجارود في «المنتقى» (ص٨١/ رقم٢٨٦)، عن ابن المقرئ.

والنسائي في «المجتبى» في الجمعة، باب التبكير إلى الجمعة (٣/ ٩٨)، وفي «الكبرى» (٢/ ٢٧١/ ١٧٠٥)، عن محمد بن منصور. ومن طريق النسائي: أخرجه ابن فهد المكي في «لحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ» (ص٢١٩).

وابن ماجه في الصلاة، باب ما جاء في التهجير إلى الجمعة (١/ ٣٤٧/ ١٠٩٢) عن هشام بن عمار، وسهل بن أبي سهل. وزاد فيه ابن أبي سهل: «**فمن جاء بعد ذلك فإنما جاء بحق إلى الصلاة**».

وأبو نعيم في «المستخرج» (٢/ ٤٤٧/ ١٩٢٩) من طريق الرمادي، وأبي مسلم.

والحميدي في «المسند» (٢/ ٤١٧/ ٩٣٤). ومن طريقه: أبو نعيم في «مستخرجه» (٢/ ٤٤٧/ ١٩٢٩).

قال الحميدي: «فقيل لسفيان: إنهم يقولون في هذا الحديث: عن الأغر، عن أبي هريرة! قال سفيان: ما سمعت الزهري ذكر الأغر قط، ما سمعته إلا عن سعيد أنه أخبره عن أبي هريرة».

وأخرجه الشافعي في «الأم» في كتاب الجمعة (١/ ١٩٥)، في «السنن المأثورة» باب فضل التبكير إلى الجمعة (ص٢٢٦/ رقم١٦٣ رواية المزني)، ومن طريق الربيع عن الشافعي: أخرجه البغوي في «شرح السنة» (٤/ ٢٣٢/ ١٠٦١).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» في الجمعة، باب فضل التبكير إلى الجمعة (٣/ ٢٢٥)، وكذا (١٠/ ٨٤)، وفي «الصغرى» (١/ ١٩٠/ ٦٢١)، وفي «فضائل الأوقات» (ص٤٩٣/ رقم٢٧٣)، والدارقطني في «العلل» (٨/ ٦٥) من طريق سعدان بن نصر.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٢/ ٢٤) من طريق علي بن حرب.

وكذا (٢٢/ ٢٤) من طريق حامد بن يحيى.

وأخرجه الدارقطني في «العلل» (٨/ ٦٥) من طريق محمد بن الصباح، وبشر بن الحكم.

الخمسة عشر (من عمرو الناقد، حتى بشر بن الحكم)، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

قال سفيان ـ في رواية الحميدي، وحامد بن يحيى ـ: «وحفظته منه عن سعيد بن المسيب».

وأما الوجه الثالث: وهو الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

فرواه عن الزهري:

[١] يزيد بن عبد الله بن الهاد:

أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ١٨٠) عن محمد بن خزيمة، وفهد.

والطبراني في «الأوسط» (٨/ ٣٢٩/ ٨٧٧٢) عن مطلب.

كلاهما عن عبد الله بن صالح، عن الليث، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد.

....

[٢] إبراهيم بن مرة:

أخرجه الدارقطني في «العلل» (٨/ ٦٥) من طريق صدقة بن عبد الله السمين أبي معاوية، عن إبراهيم بن مرة، ويونس بن يزيد [كذا في «العلل»، وأغلب ظني أنها تصحيف، والصواب: يزيد بن الهاد. وانظر: (٨/ ٦٣)، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وأما الوجه الرابع: وهو الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

فرواه عن الزهري:

[١] عقيل بن خالد:

أخرجه النسائي في «الكبرى» في الجمعة، باب قعود الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد (٢/ ٢٧٠/ ١٧٠١) عن عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد، عن أبيه، عن جده الليث بن سعد، عن عقيل، به.

[٢] عمرو بن الحارث:

أخرجه النسائي في «الكبرى» في الجمعة، باب قعود الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد (٢/ ٢٧٠/ ١٧٠١) عن الربيع بن سليمان بن داود، عن إسحاق بن بكر بن مضر، عن أبيه، عن عمرو بن الحارث، به.

[٣] ابن أبي ذئب:

أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٢/ ٢٥) عن سعيد بن نصر، وعبد الوارث بن سفيان، عن قاسم بن أصبغ، عن عبد الله بن روح، عن يزيد بن هارون، عن ابن أبي ذئب، به.

وأما الوجه الخامس: وهو الزهري، عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة.

فهذا رواه عن الزهري:

[١] إبراهيم بن سعد:

أخرجه البخاري في بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (٦/ ٣٥١/ ٣٢١١ فتح) عن أحمد بن يونس، عن إبراهيم بن سعد. ومن طريق أحمد بن يونس: أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (١٥/ ٢٤/ ١٨٧٩٠).

قال الحافظ في «الفتح» (٦/ ٣٥٧): «(والأغر)، كذا للأكثر، بالمعجمة والراء الثقيلة، ووقع في رواية الكشمهيني: (والأعرج)، بالعين المهملة الساكنة، وآخره جيم، والأول أرجح؛ فإنه مشهور من رواية الأغر». ولكلامه بقية تأتي في فصل النظر في الخلاف إن شاء الله تعالى. وقال نحو ذلك في «النكت الظراف» (١٣٤٦٥).

ولكن يظهر أن لرواية الكشميهني وجهاً، تركن إليه. وهو ذلك الخلاف على إبراهيم بن سعد الذي حكاه الدارقطني بقوله في «العلل» (٨/ ٦٤):

«واختلف عن إبراهيم بن سعد: فقال يعقوب بن إبراهيم بن سعد، وسليمان بن داود الهاشمي: عن إبراهيم، عن الزهري، عن الأغر، عن أبي هريرة. وقال الوركاني: عن إبراهيم، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة». ثم ذكر من تابع إبراهيم بن سعد على (الأغر)، ثم قال: «وقول من قال: (الأعرج) فيه نظر».

[٢] شعيب بن أبي حمزة:

أخرجه النسائي في «المجتبى» كتاب الإمامة، باب التهجير إلى الصلاة (٢/ ١١٦)، وفي «الكبرى» (١/ ٤٥٢/ ٩٣٨)، من طريق عثمان.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٢/ ٢٧٠/ ١٧٠٢) من طريق بشر بن شعيب.

وأخرجه أبو عوانة (١٥/ ٢٤/ ١٨٧٩٠)، من طريق علي بن عياش.

وأخرجه الدارقطني في «العلل» (٨/ ٦٥) من طريق أبي اليمان.

أربعتهم، عن شعيب، عن الزهري، به.

[٣] محمد بن أبي حفصة:

أخرجه أحمد (١٦/ ٣٧٨/ ١٠٦٤٦)، عن روح، عن محمد بن أبي حفصة. ومن طريق روح: أخرجه أبو عوانة (١٥/ ٢٤/ ١٨٧٩٠/ إتحاف)، والدارقطني في «العلل» (٨/ ٦٦).

[٤] إبراهيم بن أبي عبلة:

أخرجه أبو عوانة (١٥/ ٢٤/ ١٨٧٩٠ إتحاف)، والدارقطني في «العلل» من

طريق خطاب بن عثمان، عن محمد بن حمير، عن إبراهيم بن أبي عبلة.

[٥] الوليد بن محمد الموقري:

ذكره الدارقطني في «علله» (٨/ ٦٤)، ولم أظفر به موصولاً.

وأما الوجه السادس: وهو الزهري، عن أبي سلمة، وابن المسيب، وأبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الزهري:

[١] يحيى بن سعيد القطان:

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ٢٩٢/ ٤٢٣٦) عن العباس بن الفضل الأسفاطي.

والدارقطني في «العلل» (٨/ ٦٦) عن ابن صاعد، عن محمد بن إسماعيل البخاري، ومحمد بن حرب بن المديني، وعبد الله بن شبيب

والدارقطني، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٢/ ٢٥) من طريق إسماعيل بن إسحاق.

خمستهم، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه أبي بكر عبد الحميد بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن الزهري، به.

قال الحافظ في «النكت الظراف» (١٠/ ١٠٠/ رقم١٣٤٦٥): وأخرجه الجوزقي من طريق سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن الزهري، عن أبي سلمة، وسعيد بن المسيب، والأغر: أنهم أخبروه عن أبي هريرة».

قال الدارقطني (٨/ ٦٧): «إلا أن عبد الله بن شبيب ذكر مكان أبي سلمة عبيد الله بن عبد الله بن عتبة».

قلت: عبد الله بن شبيب، أبو سعيد الربعي، علَّامة أَخْبَاري؛ إلا أنه واه، وقد اتهمه ابن حبان بقلب الأسانيد وسرقتها. وانظر: «لسان الميزان» (٤/ ٣٠١).

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد؛ إلا سليمان بن بلال، تفرد به: أبو بكر بن أبي أويس».

النظر في الخلاف:

لقد أسلفت أن هذا الحديث قد روي عن الزهري، على أوجه مختلفة، وهي:

الأول: الزهري، عن أبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الزهري:

[١] محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ذئب. وهو ثقة فقيه فاضل ورع، قوال بالحق، في حديثه عن الزهري شيء، وهو من أثبت الناس في المقبري. وانظر: «شرح العلل» (٢/ ٤٨٤)، و«الكاشف» (٥٠٠١)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٠٣)، و«التقريب» (٦٠٨٢).

[٢] يونس بن زيد. وقد سبق في الفقرة (١٢٠)، وهو ثقة.

[٣] معمر بن راشد. سبق مراراً، وهو ثقة.

[٤] النعمان بن راشد. وقد سبق في الفقرة (١٢٠)، وهو صدوق في حديثه وهم كثير، دل على سوء حفظه.

الثاني: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الزهري:

[١] سفيان بن عيينة. سبق مراراً، وهو ثقة.

الثالث: الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الزهري:

[١] يزيد بن عبد الله بن الهاد. وهو ثقة مكثر، وانظر: «الكاشف» (٦٣٢٥)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٣٩)، و«التقريب» (٧٧٣٧).

[٢] إبراهيم بن مرة. صدوق، ليس به بأس. وانظر: «الكاشف» (٢٠٤)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ١٦٣)، و«التقريب» (٢٤٩).

الرابع: الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الزهري:

[١] عقيل بن خالد. سبق في الفقرة (١٢٠)، وهو ثقة من أصحاب الزهري.

[٢] ابن أبي ذئب. سبق أيضاً، في الوجه الماضي من هذا الحديث.

[٣] عمرو بن الحارث بن يعقوب المصري. ثقة حافظ إمام مفت، قلما يخرج حديثه من مصر. وانظر: «الكاشف» (٤١٣٩)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ١٤)، و«التقريب» (٥٠٠٤).

الخامس: وهو الزهري، عن أبي سلمة، وأبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة.

وهذا يرويه عن الزهري:

[١] شعيب بن أبي حمزة. سيأتي في الفقرة (١٣١)، وهو ثقة متقن، بديع الخط، ومن أثبت الناس في الزهري، وكان لزمه لزوماً طويلاً، وكتابه في غاية الصحة.

[٢] محمد بن أبي حفصة. سيأتي في الفقرة (١٣١)، وهو مع صدقه له أخطاء.

[٣] إبراهيم بن أبي عبلة. وهو ثقة، لا يخالف الثقات إذا روى عنه ثقة، ولكن الطرق إليه ليست تصفو. وانظر: «الكاشف» (١٧٢)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ١٤٢)، و«التقريب» (٢١٣).

[٤] الوليد بن محمد الموقري. متروك الحديث، يأتي عن الزهري بالعجائب، قال محمد بن يحيى: شيخان تجيء عنهما أحاديث عن الزهري صحاح ومناكير، فذكره منهما. وانظر: «الكاشف» (٦٠٩١)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٤٨)، و«التقريب» (٧٤٥٣).

السادس: وهو الزهري، عن أبي سلمة، وابن المسيب، وأبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة. وهذا رواه عن الزهري:

[١] يحيى بن سعيد القطان. وهو ثقة حافظ إمام متقن قدوة، احتج به الأئمة كلهم، وقالوا: من تركه يحيى تركناه. وانظر: «الكاشف» (٦١٧٥)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٢١٦)، و«التقريب» (٧٥٥٧).

وكما هو واضح فَجُلُّ من عليهم مدار هذه الأوجه عن الزهري ثقات، وليس وجه من هذه الأوجه يتفرد به ضعيف، بل ما كان فيه من ضعيف؛ فإنه مجبور بهؤلاء الثقات الذين عليهم مدار هذه الأوجه.

ولذلك تتابعت كلمات الأئمة النقاد على تصحيح جميع هذه الأوجه، لا سيما والزهري من أوسع الناس رواية وأكثرهم شيوخاً، فلا يستبعد روايته الحديث الواحد على أشكال متغايرة.

وممن حكم على هذه الأوجه بالحفظ:

١ ـ ابن المديني، حيث قال ها هنا: «وجميعاً محفوظ». ونقله عنه: البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٣٩٥/ رقم٦٥٨٤).

٢ ـ وقال أيضاً ـ ولعله في كتابه «العلل» الذي يرويه عنه إسماعيل القاضي ـ: «حدثنا سفيان، فذكر الحديث. قال علي: فقلت لسفيان: فإن معمراً يقول: حدثني الزهري، عن الأغر، عن أبي هريرة، فقال سفيان: حفظناه من الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة. قال علي: قلت لسفيان: فإن ابن مجمع رواه عن الأغر، وسعيد بن المسيب، يعني: رواه عن الزهري عنهما». أسنده البيهقي في «المعرفة» (٤/ ٣٩٥) أرقام (٦٥٨٥، ٦٥٨٦، ٦٥٨٧) من طريق إسماعيل القاضي، قال: حدثنا ابن المديني، فذكره.

٣ ـ قال الشافعي في «مسنده» (ص٢٢٨/ رقم١٧٦): «قد خولف سفيان في إسناد هذا الحديث [خالفه] ابن أبي ذئب، وإبراهيم بن سعد بن إبراهيم، قالا: حدثنا الزهري، عن أبي عبد الله الأغر، عن أبي هريرة. واثنان أولى بالحفظ من واحد؛ إلا أن يكون ابن شهاب رواه عنهما جميعاً». ونقله كذلك البيهقي في «المعرفة» (٤/ ٣٩٣، ٣٩٤) عازياً إياه لرواية حرملة والمزني، ثم قال البيهقي: «وكأن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذهب إلى الترجيح بكثرة الرواة، فأخرج حديث إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة والأغر، عن أبي هريرة، وحديث ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن الأغر، عن أبي هريرة، ولم يخرج حديث سفيان بن عيينة. وذهب مسلم بن الحجاج إلى الاحتمال بأن يكون الزهري رواه عن سعيد، كما رواه عن الأغر».

٤ ـ وأشار الدارقطني في «علله» (٨/ ٦٥) إلى أن رواية القطان، عن الزهري، عن أبي سلمة، وابن المسيب، والأغر: «**محفوظة**».

---

٥ ـ وكذلك خاتمة الحفاظ ابن حجر في «الفتح» (٦/ ٣٥٧) حيث قال: «فظهر أن الزهري حمله عن جماعة، وكان تارة يفرده عن بعضهم، وتارة يذكره عن اثنين منهم، وتارة عن ثلاثة، والله أعلم».

الحكم على الأحاديث:

الحديث صحيح، وقد أخرجه البخاري ومسلم كما مر. والله تعالى أعلم.

* * *

١٢٥ قَالَ عَلِيٌّ:

حَدِيْثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ؛ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ».

فَقَالَ: رَوَاهُ مَالِكٌ، وَابْنُ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الخُزَاعِيِّ.

وَرَواهُ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ إِسْحَاقَ؛ فَخَالَفَهُمَا، فَرَوَاهُ عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَالحَدِيثُ عِنْدِي: حَدِيثُ مَالِكٍ وابْنِ عَجْلَانَ، وأَخْطَأَ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ إِسْحَاقَ.

---

١٢٥ لقد ذكر ابن المديني الخلاف على سعيد المقبري، فذكر أنه روي عنه على وجهين:

أولهما: المقبري، عن أبي شريح الخزاعي.

ثانيهما: المقبري، عن أبي هريرة.

وهاك ذكر من روى الوجهين من أصحاب المقبري، وبالله أستعين:

أولاً: المقبري، عن أبي شريح الخزاعي.

وهذا رواه عن المقبري سبعة من أصحابه، فيما وقفت عليه، وهم:

[١] مالك بن أنس. وهذا في «الموطأ» برواية يحيى بن يحيى الليثي، كتاب صفة النبي ﷺ باب جامع ما جاء في الطعام والشراب (٢/ ٩٢٩/ رقم٢٢)، (ص٥٧١ مخطوطة الكويت). ومن طريق يحيى الليثي: أخرجه ابن الصابوني في «تكملة إكمال الإكمال» (ص١٣٧، ١٣٨ باب «دليل»).

وفي رواية أبي مصعب الزهري، باب جامع الطعام والشراب (٢/ ١٠٥/ ١٩٥١). ومن طريق أبي مصعب: أخرجه البغوي في «شرح السنة» كتاب الأطعمة، باب إكرام الضيف (١١/ ٣٣٦/ ٣٠٠٢).

وفي رواية محمد بن الحسن الشيباني، باب حق الضيافة (ص٣٠٧/ رقم٩٥٣).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب الأدب، باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه (١٠/ ٥٤٨/ ٦١٣٥/ مع الفتح) عن عبد الله بن يوسف.

وكذا أخرجه في «صحيحه» في الموضع السابق، وفي «الأدب المفرد» باب جائزة الضيف (رقم ٧٤٣) عن إسماعيل.

وأخرجه أحمد في «مسنده» (٤٥/ ١٣٨/ ٢٧١٦١)، وإبراهيم الحربي في «إكرام الضيف (ص٢٦/ رقم١٧) عن مسدد، كلاهما عن يحيى بن سعيد.

وأخرجه أبو داود في «السنن» كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الضيافة (٣/ ٣٤١/ ٣٧٤٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ١٨٢/ ٤٧٥) عن علي بن عبد العزيز، كلاهما عن القعنبي. ومن طريق أبي داود: أخرجه البيهقي في «الأربعون الصغرى» (ص١٢٢/ رقم١١٣) وفي «الآداب» (ص٧٨/ رقم٩٥).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب الرقائق (كما في «التحفة» ١٢٠٥٦) من طريق معن بن عيسى.

وأخرجه ابن حبان في كتاب الأطعمة، باب الضيافة، (١٢/ ٩٧/ ٥٢٨٧/ الإحسان) من طريق أحمد بن أبي بكر.

وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٤/ ١٩٨/ ٦٤٨٦)، والحاكم في «المستدرك» كتاب البر والصلة، باب خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه (٥/ ٢٢٨/ ٧٣٧٨)، وابن منده في «الإيمان» (١/ ٤٤٤/ ٣٠٢) من طرق عن عبد الله بن وهب.

وأخرجه الحاكم في الموطن السابق، من طريق إسحاق بن سليمان.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وقد صحت الرواية فيه أيضاً عن أبي هريرة، وأظنهما قد خرجاه. والذي عندي أن الشيخين رضي الله عنهما أهملا حديث أبي شريح لرواية عبد الرحمن بن إسحاق عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه».

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٨٩/ ٩٥٨٧)، وفي «الآداب» (ص٧٧/ رقم٨٩) من طريق ابن بكير.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٢/ ٤٧٥) من طريق عبد الله بن عبد الحكم.

وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٢٨٧/ ٤٧١) من طريق سعيد بن كثير.

هؤلاء الأحد عشر (من عبد الله بن يوسف إلى سعيد بن كثير) عن مالك بن أنس عن المقبري، عن أبي شريح.

[٢] الليث بن سعد:

أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره (١٠/ ٤٦٠/ ٦٠١٩) عن عبد الله بن يوسف.

وأخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان (١١/ ٣١٤/ ٦٤٧٦)، والبيهقي في «الكبرى» كتاب الجزية، باب الضيافة في الصلح (٩/ ١٩٦، ١٩٧) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي، كلاهما (البخاري، والدارمي) عن أبي الوليد الطيالسي.

وأخرجه مسلم في كتاب اللقطة، باب الضيافة ونحوها (٣/ ١٣٥٢/ ٤٨)، والترمذي في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الضيافة كم هو؟ (٤/ ٣٤٥/ ١٩٦٧) وقال: «حسن صحيح»، والنسائي في «الكبرى» في كتاب الرقاق (كما في «التحفة» ١٢٠٥٦)، عن قتيبة بن سعيد. ومن طريق قتيبة: أخرجه البيهقي في «الشعب».

وأخرجه مسلم (في كتاب خلف ـ كما في «التحفة» ٩/ ٢٢٤/ ١٢٠٥٦ ـ وانظر: النكت الظراف) عن أبي بكر بن أبي شيبة.

وأخرجه أحمد (٢٦/ ٢٩٥/ ١٦٣٧٤) عن حجاج، وأبي كامل.

وأخرجه أبو عوانة (٤/ ١٩٨/ ٦٤٨٥) من طريق ابن وهب، وأخرجه أبو عوانة كذلك (٤/ ١٩٧/ ٦٤٨٤) من طريق مروان بن محمد الطاطري.

وأخرجه الحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٦/ رقم١٨) عن عاصم بن علي.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٢/ ٤٧٦) من طريقين عن عبد الله بن صالح، وأسد بن موسى.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٧/ ٨٩/ ٩٥٨٥) من طريق ابن بكير.

هؤلاء الاثنا عشر (من عبد الله بن يوسف إلى ابن بكير) عن الليث بن سعد عن المقبري عن أبي شريح.

[٣] عبد الحميد بن جعفر:

أخرجه مسلم في كتاب اللقطة، باب الضيافة ونحوها (٣/ ١٣٥٢/ ٤٨) عن أبي كريب، وأحمد (٢٦/ ٢٩٢/ ١٦٣٧١) كلاهما (أحمد وأبو كريب) عن وكيع.

وأخرجه أحمد (٤٥/ ١٤١/ ٢٧١٦٥)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/ ٤٣١/ ٤٨١) عن محمد بن بكر البرساني.

وأخرجه مسلم في الموضع السابق، عن محمد بن المثنى. وإبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٦/ رقم٢٠)، والحاكم في «المستدرك» (٥/ ٢٢٩/ ٧٣٧٨) من طريق بندار، ثلاثتهم (ابن المثنى، والحربي، وبندار) عن أبي بكر الحنفي. ومن طريق ابن المثنى المذكور: أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧/ ٨٩/ ٩٥٨٦).

ثلاثتهم (وكيع، والبرساني، والحنفي) عن عبد الحميد بن جعفر، عن المقبري، عن أبي شريح.

[٤] محمد بن عجلان:

أخرجه زكريا المروزي في «جزء سفيان بن عيينة» (ل٣/أ - ب مخطوطة شهيد علي) (ص٨٠/ رقم١٦/ ط المنار) (ص٥٢/ رقم١٧/ ط الصحابة)، عن سفيان.

وعن سفيان:

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ٥١٩/ ٣٣٤٧٣)، وعنه: ابن ماجه، في كتاب الأدب، باب حق الضيف (٢/ ١٢١٢/ ٣٦٧٥). وعبيد بن غنام عند الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٣/ ٤٧٨).

وأخرجه الترمذي (١٩٦٨) عن ابن أبي عمر. وقال: «حسن صحيح».

والحميدي في «مسنده» (١/ ٢٦٢/ ٥٧٦).

وهناد بن السري في «الزهد» (ص٥١٢/ رقم١٠٥٣).

وإبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٧/ رقم٢١) عن زهير وابن نمير وإسحاق.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٣/ ٤٧٨) من طريق عثمان بن أبي شيبة.

الثمانية (من ابن أبي شيبة إلى أخيه) عن سفيان، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي شريح.

وتوبع سفيان؛ تابعه: زياد بن سعد.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٣/ ٤٨٣) من طريق أبي قرة موسى بن طارق، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن ابن عجلان، به.

وقال: زكريا المروزي، وعثمان بن أبي شيبة، وهناد، وعبيد بن غانم، عن ابن أبي شيبة، أربعتهم: عن سفيان، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي شريح. بزيادة (أبيه).

قلت: المحفوظ عن المقبري، عن أبي شريح، بلا (أبيه)؛ وهو الذي رواه عنه الأثبات، وعلى تسليم ثبوت ذلك عن سفيان، فيكون من المزيد في متصل الأسانيد، ويكون المقبري سمعه مرة من أبيه، مع سماعه من أبي شريح. وقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٢٣٦): «قلت لأبي: سمع سعيد المقبري من أبي شريح؟ قال: نعم».

[٥] محمد بن إسحاق:

أخرجه الدارمي في «سننه» كتاب الأطعمة، باب الضيافة (٢/ ١٢٩٤/ ٢٠٧٨) عن يزيد بن هارون، وإبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٦/ رقم١٩) من طريق عبد الله بن نمير، وهناد بن السري في «الزهد» (٢/ ٥١١/ ١٠٥٢ و٥٣٥/ ١١٠٤) عن عبدة.

ثلاثتهم، عن محمد بن إسحاق، عن المقبري، عن أبي شريح.

وقد حكى ابن أبي حاتم خلافاً على محمد بن إسحاق، فقال (٢/ ٢٣٥، ٢٣٦/ ٢١٩٥): «سألت أبي عن حديث، رواه محمد بن سلمة، عن أبي [كذا، ولعل الصواب: ابن] إسحاق، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي شريح الكعبي، عن

النبي ﷺ: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليكرم ضيفه، من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليكرم جاره..**» الحديث. قلت لأبي: ورواه مالك، عن سعيد المقبري، عن أبي شريح، عن النبي ﷺ، لم يقل: (عن أبيه). قال أبي: وقد روى عبدة بن سليمان، عن محمد بن إسحاق، عن سعيد، عن أبي شريح، عن النبي ﷺ، بلا (أبيه). قال أبي: والصحيح سعيد، عن أبي شريح، عن النبي ﷺ. قلت لأبي: سمع سعيد المقبري من أبي شريح؟ قال: نعم».

[٦] يحيى بن أبي كثير:

أخرجه إبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٧/ رقم٢٣) من طريق شعيب بن إسحاق، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٣/ ٤٨٠) من طريق الوليد بن مسلم، كلاهما عن الأوزاعي.

وأخرجه إبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٧/ رقم٢٥) من طريق عنبسة بن عبد الواحد، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٣/ ٤٧٩) من طريق أسد بن موسى، كلاهما عن أيوب بن عتبة.

وأخرجه إبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٧/ رقم٢٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٣/ ٤٨١) من طريق عبيد الله بن موسى، عن شيبان.

وأخرجه إبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٧/ رقم٢٢) عن موسى بن إسماعيل، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٤/ ٤٨٢) من طريق هدبة بن خالد، كلاهما عن أبان بن يزيد.

وأخرجه إبراهيم الحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٨/ رقم٢٦) من طريق أبي عون.

خمستهم، عن يحيى بن أبي كثير، عن المقبري، عن أبي شريح.

[٦] عبد الله بن سعيد المقبري:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٨٣/ ٤٧٧) عن عمر بن حفص السدوسي، عن أبي بلال الأشعري، عن أبي بكر النهشلي، عن عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي شريح.

ثانياً: المقبري، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن المقبري:

[١] عبد الرحمٰن بن إسحاق المديني:

أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٥/٢٢٨/٧٣٧٨) من طريق يحيى بن يحيى، والحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٦/ رقم١٤) عن مسدد، (كلاهما) عن بشر بن مفضل.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» عن وهب بن بقية، عن خالد.

كلاهما (بشر وخالد) عن عبد الرحمٰن بن إسحاق المديني، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

[٢] محمد بن عجلان.

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (ص١٢٦/ رقم٣٧٢). ومن طريقه: النسائي في «الكبرى» (كما في «التحفة» ١٣٠٦٠).

وأخرجه ابن بشران في «الأمالي» (ص٣٨٥/ رقم٨٨٨) من طريق ابن جريج، عن زياد بن سعد.

كلاهما (ابن المبارك وزياد بن سعد)، عن محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

[٣] سريج بن النعمان:

أخرجه الحربي في «إكرام الضيف» (ص٢٥/ رقم١٣) عن سريج بن النعمان، به.

وذكر الدارقطني في «علله» أن أبا بكر بن عمر، وعبد الله بن عبد العزيز الليثي قد روياه كذلك عن المقبري، عن أبي هريرة. ولم أظفر بهذه الطرق فيما بين يدي من مصادر. فالله أعلم.

النظر في الخلاف:

كما رأينا فقد روي هذا الحديث على وجهين عن المقبري:

الأول: المقبري، عن أبي شريح. وهذا رواه عن المقبري:

[١] مالك بن أنس. وهو من أوثق الناس، وقد سبق.

[٢] الليث بن سعد. ثقة ثبت إمام مشهور، من أثبت الناس في سعيد المقبري، يفصل بين ما رواه سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وبين ما رواه عن أبي هريرة مباشرة. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٧٨)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٥٩)، و«التقريب» (٥٦٨٤).

[٣] عبد الحميد بن جعفر. صدوق، رمي بالقدر، وربما يهم. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ١١٣)، و«التقريب» (٣٧٥٦).

[٤] محمد بن عجلان. صدوق، عالم، إلا أنه اختلط عليه أحاديث المقبري عن أبيه وعن أبي هريرة. وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٧٨)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٤١)، و«التقريب» (٦١٣٦).

[٥] محمد بن إسحاق. إمام في المغازي والسير، صدوق، يدلس، رمي بغير بدعة. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٧)، و«التقريب» (٥٧٢٥).

[٦] يحيى بن أبي كثير. ثقة ثبت، إمام حجة، لكنه يدلس ويرسل. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٦٨)، و«التقريب» (٧٦٣٢).

[٧] عبد الله بن سعيد المقبري، متروك، متفق على ضعفه؛ بل رماه بعضهم بالكذب. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٣٧)، و«التقريب» (٢٣٥٦).

وأما الوجه الثاني: المقبري عن أبي هريرة، فهذا رواه عنه:

[١] عبد الرحمٰن بن إسحاق. سبق في الحديث (١٢٠).

[٢] محمد بن عجلان. سبق في الوجه السابق.

[٣] سريج بن النعمان. ثقة، يهم قليلاً. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٥٧)، و«التقريب» (٢٢١٨).

وبالنظر في تراجم رواة الوجهين، يتبين أن رواة الوجه الأول أكثر عدداً، وأوثق حفظاً من رواة الثاني بكثير، ويكفي أن في رواة الأول: مالك بن أنس، وهو من هو، وكذا الليث وهو أثبت أصحاب المقبري. ثم إن رواة الوجه الثاني إنما رووه على الجادة أيضاً، فالمقبري كثير الرواية عن أبي هريرة، وروايته عن أبي

....

شريح قليلة، فلما يغلط الراوي يروي هذا القليل على الجادة المعهودة في ذلك الكثير، ولذلك نظائر، وقد قال الإمام أحمد في «العلل» (رقم٢١٩٢): «وأهل المدينة إذا كان حديث غلط، يقولون: (ابن المنكدر، عن جابر). وأهل البصرة يقولون: (ثابت، عن أنس)؛ يحيلون عليهما».

ولذلك توافق أهل النقد على ترجيح الأول، وإعلال الثاني، فمنهم:

١ ـ إمامنا ابن المديني، وقوله كما في الأصل: «والحديث عندي: حديث مالك وابن عجلان، وأخطأ عبد الرحمٰن بن إسحاق».

٢ ـ قال أبو حاتم ـ كما في «علل» ابنه (٢٣٥، ٢٣٦/ ٢١٩٥) ـ: «قال أبي: والصحيح سعيد، عن أبي شريح، عن النبي ﷺ. قلت لأبي: سمع سعيد المقبري من أبي شريح؟ قال: نعم». وانظر كذلك: «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٢٧٢/ ٢٣١٢).

٣ ـ قال الحاكم ـ رحمه الله تعالى ـ: «فسمعت علي بن عيسى يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق يقول: مالك بن أنس أحفظ في هذا الإسناد، من عدد مثل عبد الرحمٰن بن إسحاق، وقد تابع عبد الحميد بن جعفر مالك بن أنس في روايته». وساق متابعة عبد الحميد لمالك، ثم قال: «فأما الشيخان رضي الله عنهما فإنهما لم يحتجا، ولا واحد منهما بعبد الرحمٰن بن إسحاق».

ولا يقال: إن عبد الرحمٰن بن إسحاق قد توبع، تابعه ابن عجلان، وسريج بن النعمان؛ لأن هذه المتابعات لا تفيده شيئاً؛ فابن عجلان يخلط في حديث المقبري، ولا يميز حديثه، كما مر. وسريج له أوهام؛ فلعل هذا منها، وليس هؤلاء الثلاثة بالذين يكافئون واحداً كالليث في المقبري، فكيف بمن مع الليث؟!. من هنا كان الثاني خطأ والصواب الأول. والله أعلم.

❊ ❊ ❊

١٢٦ قَالَ عليٌّ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنِ اضْطَّجَعَ [مَضْجَعاً]، لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ فِيهِ؛ كَانَ عَلَيْهِ تِرَةٌ(١)».

قَالَ: رَوَاهُ ابنُ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

رَوَاهُ ابنُ أَبِي ذِئْبٍ، فَأَدْخَلَ بَيْنَ سَعِيدٍ وبينَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَجُلاً؛ فَرَوَاهُ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الحَارِثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ صَالِحٌ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

---

١٢٦ لقد ذكر ابن المديني ـ رحمه الله تعالى ـ الخلاف على سعيد بن أبي سعيد المقبري، وذكر معه وجهاً ثالثاً عن أبي هريرة.

فأما الوجه الأول: وهو محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

فأخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب كراهية أن يقوم الرجل من مجلسه ولا يذكر الله تعالى (٤/ ٢٦٥/ ٤٨٥٥)، والنسائي في «الكبرى» في كتاب عمل اليوم والليلة، باب من جلس مجلساً لم يذكر الله تعالى فيه (٩/ ١٥٥/ ١٠١٦٤) وكذا (٩/ ٣٠١/ ١٠٥٨٥)، عن قتيبة بن سعيد.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (١/ ٤٠٤/ ٥٤٥) من طريق يحيى بن بكير.

كلاهما عن الليث بن سعد.

وأخرجه أبو داود في الأدب، باب ما يقول عند النوم (٤/ ٣١٦/ ٥٠٥٩) عن حامد بن يحيى.

والبيهقي في «الشعب» (١/ ٤٠٤/ ٥٤٤) من طريق الحسن بن سهل.

وفيه (١/ ٤٠٣/ ٥٤٣) وفي «الدعوات الكبير» (١/ ١٠/ ١٠) من طريق أبي مسلم الكجي.

الثلاثة (حامد، الحسن، الكجي) عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني.

واختلف هؤلاء الثلاثة على أبي عاصم:

---

(١) قال الترمذي: «ومعنى قوله: (ترة)، يعني: حسرة وندامة. وقال بعض أهل المعرفة بالعربية: (الترة): هو الثأر».

فقال حامد: (عن أبي عاصم، عن ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة).

وقال أبو مسلم: (عن أبي عاصم، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة).

وقال ابن سهل: (عن ابن عجلان ـ لا يدري أبو عاصم ـ، عن أبيه هو، أو عن المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه).

قال الحافظ في «النكت الظراف» (٩/ ٤٩٤/ ١٣٠٤٤) معقباً على رواية أبي داود المذكورة:

«خالفه أبو مسلم الكجي؛ فرواه عن أبي عاصم، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، وبذلك جزم الدارقطني في «العلل». . .».

وقال البيهقي في «الدعوات الكبير» بعد رواية أبي مسلم الكجي: «ورواه غيره عن أبي عاصم بالشك».

قلت: حامد: ثقة حافظ؛ وأبو مسلم الكجي: حافظ مشهور؛ والحسن بن سهل: صاحب أبي عاصم ثقة، ربما أخطأ، وقد حكى الأخير أن أبا عاصم كان يشك، فكان لا يدري عن ابن عجلان عن أبيه، أو عن ابن عجلان عن المقبري؟ فلعله لذلك كان يحدث به مرة هكذا ومرة هكذا، فهذا الاضطراب من أبي عاصم نفسه؛ لا من غيره كما يومي إليه تعقب الحافظ رحمه الله ولكأني بالحافظ رحمه الله يقصد تعصيب الجناية بحامد بن يحيى، ويستدل لذلك بمخالفة أبي مسلم الكجي له، وجزم الدارقطني في «علله» بأن أبا عاصم يرويه عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة. ولعله لم يستحضر ساعتئذ رواية الحسن بن سهل التي في «الشعب» والتي صرح فيها بشك أبي عاصم نفسه، وذلك التصريح يعكر على ما ذكره من المخالفة، والله أعلم.

وأخرجه الحميدي (٢/ ٤٨٩/ ١١٥٨) عن سفيان.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ٢٧٢/ ١٣٢٤) من طريق خالد بن حميد.

أربعتهم (الليث، وأبو عاصم، وسفيان، وخالد) عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة.

وأما الوجه الثاني: ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي إسحاق مولى عبد الله بن الحارث، عن أبي هريرة.

وهذا أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ٤٣٢)، والنسائي في «الكبرى» كتاب «عمل اليوم والليلة» (٩/ ١٥٦/ ١٠١٦٧) عن عمرو بن علي، والطبراني في «الدعاء» (ص٥٣٦/ رقم١٩٢٧) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي.

ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد القطان.

وأخرجه أحمد (٢/ ٤٣٢) عن روح.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٨٠): «عند الترمذي بعضه، رواه أحمد. وأبو إسحاق مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل، لم يوثقه أحد ولم يجرحه، وبقية رجال أحد إسنادي أحمد رجال الصحيح». وانظر: تعقب الشيخ الألباني لهذا الكلام في «الصحيحة» (رقم٧٩).

وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩/ ٣٠١/ ١٠٥٨٤) من طريق محمد بن إبراهيم بن دينار.

وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٤٨٥٦) «التحفة») من طريق عثمان بن عمر.

وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩/ ١٥٦/ ١٠١٦٨) من طريق القاسم بن يزيد الجرمي.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» كتاب الرقائق، باب الأذكار (٣/ ١٣٣/ ٨٥٣) من طريق الوليد بن مسلم. ولم يذكر الوليد: (أبا إسحاق) بين المقبري، وأبي هريرة؛ فلعله دلسه

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في الدعاء، باب ما جلس قوم يذكرون الله ولم يصلوا كان المجلس ترة عليهم (٢/ ٢٤٧/ ٢٠٦١) من طريق آدم بن أبي إياس.

وقال: «هذا حديث صحيح، على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وأخرجه ابن المبارك في «مسنده» (ص٢٧/ رقم٤٦)، وفي «الزهد» (ص٣٤١/

رقم٩٦١)، ومن طريق ابن المبارك أخرجه: النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩/ ١٠١٦٥/١٥٦)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٤٠٤/ ٥٤٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٣١).

الثمانية (من القطان إلى ابن المبارك) عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي إسحاق مولى عبد الله بن الحارث، عن أبي هريرة.

ووقع عند الحاكم: (إسحاق بن عبد الله بن الحارث)، وعند النسائي: (إسحاق مولى عبد الله)، وسيأتي الفصل في هذا عند الحكم على الحديث.

وأما الوجه الثالث: وهو صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة. فرواه عنه:

[١] سفيان بن سعيد الثوري.

أخرجه أحمد (١٦/ ١٩٣/ ١٠٢٧٧)، والترمذي في كتاب الدعاء، باب في القوم يجلسون ولا يذكرون الله (٥/ ٤٦١/ ٣٣٨٠) عن محمد بن بشار. كلاهما (أحمد وابن بشار) عن عبد الرحمٰن بن مهدي.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ».

وأخرجه أحمد (١٦/ ١٧٤/ ١٠٢٤٤) عن وكيع. و(١٦/ ١٩٤/ ١٠٢٧٨) عن مؤمل.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» كتاب الجمعة، باب ما يستدل به على وجوب ذكر النبي ﷺ في الخطبة (٣/ ٢١٠) من طريق محمد بن يوسف الفريابي.

قال ابن التركماني في «الجوهر النقي»: «قلت: في سنده: صالح مولى التوأمة؛ اختلط في آخر عمره، وتكلموا فيه. وقال البيهقي في باب الغسل من غسل الميت: (ليس بالقوي)؛ ثم على تقدير ثبوت حديثه، في دلالته على وجوب الصلاة على النبي ﷺ نظر؛ وعلى تقدير صحة دلالته على ذلك، لا يخص الجمعة».

وأخرجه ابن المبارك في «مسنده» (ص٢٨/ رقم٤٧)، و«الزهد» (ص٣٤٢/ رقم٩٦٢). ومن طريقه: البغوي في «شرح السنة» كتاب الدعوات، باب من جلس مجلساً لم يذكر الله فيه (٥/ ٢٧/ ١٢٥٤).

وأخرجه إسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (ص٥٣/ رقم٥٤) عن محمد بن كثير.

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (ص٥٣٨/ رقم١٩٢٣)، وعنه: أبو نعيم الأصفهاني في «حلية الأولياء» (٨/ ١٣٠)، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين

وأخرجه أبو نعيم الأصفهاني في «حلية الأولياء» (٨/ ١٣٠) من طريق إبراهيم بن الأشعث، عن فضيل بن عياض.

وقال أبو نعيم: «تفرد به إبراهيم [عن] الفضيل، وهو مشهور من حديث الثوري، عن صالح. وهو: صالح بن أبي صالح المدني، مولى التوأمة بنت أمية بن خلف، واسمها نبهانة، تولدت مع أخرى؛ [ف] سميت توأمة».

هؤلاء الثمانية (من ابن مهدي إلى الفضيل) عن الثوري، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة.

[٢] محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ذئب:

أخرجه أحمد (١٩/ ٥٢/ ٩٨٤٢/ المعارف) عن حجاج، ويزيد.

وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (٤/ ٧٣/ ٢٤٣٠).

والبغوي في «شرح السنة» (٥/ ٢٨/ ١٢٥٥) من طريق أسد بن موسى. أربعتهم، عن ابن أبي ذئب، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة.

[٣] عمارة بن غزية:

أخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب الدعاء، باب ما عمل آدمي من عمل أنجى له من عذاب الله من ذكر الله ﷻ (٢/ ١٦٨/ ١٨٦٩)، والطبراني في «الدعاء» (ص٥٣٨/ رقم١٩٢٤) من طريق أبي المثنى معاذ بن المثنى.

والحاكم في الموضع السابق، من طريق أبي مسلم. كلاهما، عن مسدد.

والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٢١٤/ ١٥٦٩) من طريق عبيد الله بن عمر الجشمي، كلاهما (مسدد، والجشمي) عن بشر بن المفضل.

والطبراني في «الدعاء» (ص٥٣٨/ رقم١٥٢٥) من طريق عمرو بن قيس الملائي، كلاهما (بشر والملائي) عن عمارة بن غزية، به.

....

[٤] زياد بن سعد:

أخرجه أحمد (١٦/ ٢٦٥/ ١٠٤٢٢) عن حجاج قال: قال ابن جريج: أخبرني زياد بن سعد.

النظر في الخلاف:

وبالنظر في التخريج السابق، يظهر أن الحديث قد ذكر له ابن المديني ثلاثة أوجه ـ وجهان منهما خلاف على المقبري ـ وهم:

الأول: المقبري، عن أبي هريرة، وهذا رواه عن المقبري:

[١] محمد بن عجلان. وهذا سبقت ترجمته في الحديث السابق وظهر من خلالها أنه مع صدقه، فقد اختلطت عليه أحاديث المقبري، فهو ليس بذاك فيه.

الثاني: المقبري، عن أبي إسحاق مولى الحارث بن عبد الله، عن أبي هريرة. وهذا رواه عنه:

[١] ابن أبي ذئب. سبق أنه ثقة ثبت، وأزيد هنا قول ابن المديني ـ كما في «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٧٨) ـ: «الليث وابن أبي ذئب ثبتان في حديث سعيد المقبري».

الثالث: صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة. وهذا رواه عنه:

[١] سفيان الثوري. وقد سبق.

[٢] ابن أبي ذئب. قد سبق.

[٣] عمارة بن غزية. لا بأس به، ومن ضعفه فلم يأت بقادح. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٢٢)، و«التقريب» (٤٨٥٨).

[٤] زياد بن سعد. ثقة ثبت، ورع، من أثبت أصحاب الزهري. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٦٩)، و«التقريب» (٢١٨٠).

وبالنظر في أحوال رواة هذه الأوجه الثلاثة، يتبين أن أقواها الوجه الثاني، وهو الذي رواه ابن أبي ذئب عن المقبري، عن أبي إسحاق، عن أبي هريرة. وذلك لأن ابن أبي ذئب ثقة ثبت، بخلاف ابن عجلان؛ فإنه يخلط في حديث المقبري،

....

ولا يحسن حفظه، ثم إنه رواه على الجادة، وهو المناسب لمثله في خفة الضبط، وعدم الإتقان، أما رواية ابن أبي ذئب، فليست على المعهود من روايات المقبري، عن أبي هريرة؛ وذلك مما يؤكد أنه هكذا تحملها عن المقبري. والله أعلم.

وهذا هو الذي رجحه الدارقطني في «العلل» (٨/ ١٥٣/ رقم١٤٧٣) حيث عرض الخلاف، ثم ختمه قائلاً: «وقول ابن أبي ذئب أشبه بالصواب».

الحكم على الحديث:

بقي بعد ذلك أن نذكر أن الحديث من وجهه الراجح، يتوقف الحكم عليه على تحقيق القول في اسم الواسطة بين المقبري، وأبي هريرة، وهو: أبو إسحاق مولى عبد الله بن الحارث.

وقد ورد اسمه عند الحاكم في «المستدرك»: (إسحاق بن عبد الله بن الحارث)! ولم يتابع على هذا، وهذا إن لم يكن تصحيفاً؛ فهو مخالف لجميع من رووا الحديث عن ابن أبي ذئب، وفيهم القطان وابن المبارك، وروح وغيرهم، وهو عند الجميع: (مولى عبد الله بن الحارث)، وليس بابنه. نعم؛ وقع بعد ذلك اختلاف يسير، مؤداه: هل هو إسحاق، أم أبو إسحاق؟!

ففي رواية النسائي من طريق القاسم بن يزيد الجرمي، عن ابن أبي ذئب، وقع: (إسحاق)، وكذا قال الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (١٠/ ٤٢٦/ ١٤٨٥٦): «في رواية حمزة الكناني: (إسحاق) بدل (أبي إسحاق).

لكن الحافظ المزي قال في «تهذيب الكمال» (٢/ ٥٠١): (سي) إسحاق، عن أبي هريرة (سي)، حديث: «**ما جلس قوم مجلساً، لم يذكروا الله فيه؛ إلا كان عليهم ترة**». قاله القاسم بن يزيد الجرمي (سي)، عن ابن أبي ذئب، عنه. وقال عبد الله بن المبارك (سي)، وعثمان بن عمر بن فارس (سي)، ويحيى بن سعيد القطان (سي)، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي إسحاق، مولى عبد الله بن الحارث، عن أبي هريرة. وهو الصواب. روى له النسائي في «اليوم والليلة».

وأقره الحافظ في «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٨). وقال في «التقريب» (٧٩٣٦) عنه: «مقبول»، يعني: عند المتابعة، وإلا؛ فلين. فالحديث من طريقه هذا ضعيف،

وقد توبع؛ فتابعه: صالح مولى التوأمة، ولعل هذا هو السر في ذكر ابن المديني رواية صالح هنا، مع عدم تعلقها بالخلاف على المقبري ظاهراً، والله أعلم.

وصالح مولى التوأمة هو صالح بن نبهان المدني، صدوق، لكنه اختلط فمن روى عنه قبل الاختلاط فلا بأس بروايته، وقد أخطأ من زعم أن البخاري أخرج له. وإنما أخرج لأبيه أبي صالح مقروناً في كتاب الصيد. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٠٥)، و«التقريب» (٢٨٩٢)، والذي روى عن صالح هنا، هو ابن أبي ذئب، وهو ممن سمع منه قديماً قبل الاختلاط، فهو من مقبول حديثه.

وبهذا يصلح هذا الطريق لتقوية طريقنا الراجح، وعليه يصير الوجه الراجح حسناً، بل قد يبلغ الصحة لو جمعت بقية طرقه وشواهده. ولهذا قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي؛ وليس كما قالا؛ فإن أبا إسحاق لم يخرج له مسلم شيئاً. والله أعلم بالصواب.



١٢٧ قَالَ عَلِيٌّ:

حَدِيثُ أَبِيْ هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَعِيذ مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُوْلُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، ومِن نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ».

قَالَ: فَرَوَاهُ ابْنُ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

ورَوَاهُ ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، فَأَدْخَلَ بَيْنَ سَعِيدٍ وبَيْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَجُلاً، فَرَوَاهُ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ[1] عَبْدِ الرَّحمٰنِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

---

١٢٧ لقد ذكر ابن المديني الخلاف على المقبري، وذكر وجهين، وبالتخريج، وجد أن هناك وجهاً ثالثاً، لم يذكره ابن المديني، فتصير الأوجه ثلاثة، وهي:

الأول: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

الثاني: ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الرحمٰن بن مهران، عن أبي هريرة.

الثالث: الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أخيه عباد المقبري، عن أبي هريرة.

فأما الوجه الأول: ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

فأخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من نفس لا تشبع (٧/ ٢٠٧/ ٧٨٢٣)، وكذا في «المجتبى» (٨/ ٢٨٤)، عن محمد بن آدم.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب العلم، باب التعوذ من علم لا ينفع (١/ ٣٠٠/ ٣٦١) من طريق سعيد بن عمرو الأشعثي، ومحمد بن العلاء الهمداني، وهارون بن إسحاق.

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ١٧/ ٢٩١٢٦)، وعنه: ابن ماجه

---

(١) في الأصل: (بن)، وليس بمستقيم؛ فسعيد المذكور، هو ابن أبي سعيد المقبري، وهو يروي عن عبد الرحمٰن بن مهران، وابن مهران هذا يروي عن أبي هريرة، وليس في الرواة عن أبي هريرة، من اسمه: سعيد بن عبد الرحمٰن بن مهران، والله أعلم.

في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل (١/ ٩٢/ ٢٥٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (١١/ ٤١٢/ ٦٥٣٧).

أربعتهم (محمد بن آدم إلى أبي بكر بن أبي شيبة) عن أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان، عن محمد بن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة.

قال النسائي في «المجتبى»: «سعيد لم يسمع من أبي هريرة؛ بل سمعه من أخيه، عن أبي هريرة».

وقد توبع محمد بن عجلان على هذا الوجه، تابعه: أبو معشر المدني.

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٤/ ٨٤/ ٢٤٤٢).

والطبراني في «الدعاء» (ص٤٠٦/ رقم١٣٦٦) من طريق يحيى بن صالح الوحاظي. كلاهما (الطيالسي، والوحاظي) عن أبي معشر.

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (ص٤٠٦/ رقم١٣٦٥) من طريق المغيرة بن عبد الرحمٰن، عن ابن عجلان، وأبي معشر. بإسناد ابن عجلان الماضي.

ووقع في مطبوعة الطيالسي بدار هجر: «وبإسناده» وأحال على: عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة. وأشار المحقق أنه هكذا في الأصول، عدا نسخة المدينة المنورة، والتي رمز لها المحقق بـ«د». ففيها: عن أبي معشر، عن المقبري، وهذا الذي أثبته، وهو اللائق بهذا الوجه أن يرويه أبو معشر، لا ابن أبي ذئب

سيما وأن أحداً ممن تكلم عن هذا الحديث أو أخرجه، لم يقل أو يشر إلى أن ابن أبي ذئب يروي هذا الوجه عن المقبري، ولو كان عند ابن أبي ذئب لكان نسبته إليه أولى من نسبته لمثل محمد بن عجلان، وهو مختلط في المقبري، في حين أن كل من تحدث عن هذا الحديث نسب هذا الوجه لابن عجلان فحسب، وذلك كابن المديني، والدارقطني، وغيرهم، ولم يشر أحدهم إلى وروده عن ابن أبي ذئب، بل نسب ابن المديني لابن أبي ذئب إثبات الواسطة بين المقبري وبين أبي هريرة، من هنا أثبت ما في «د» ولم أرتض صنيع المحقق، وفقه الله تعالى وإيانا.

الثاني: ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الرحمٰن بن مهران، عن أبي هريرة.

وهذا ذكره ابن المديني ها هنا، ولم أقف على من ذكره أو أشار إليه غيره. والله أعلم.

الثالث: الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أخيه عباد المقبري، عن أبي هريرة.

أخرجه أبو داود في «سننه» كتاب الصلاة، باب في الاستعاذة (٢/ ٩٣/ ١٥٤٨)، والنسائي في «الكبرى» كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من نفس لا تشبع (٧/ ٢٠٦/ ٧٨٢٢)، وكذا في «المجتبى» (٨/ ٢٦٣) عن قتيبة بن سعيد.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من نفس لا تشبع (٧/ ٢٠٧/ ٧٨٢٤)، وكذا في «المجتبى» (٨/ ٢٨٤) عن عبيد الله بن فضالة، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/ ٣٩٢/ ٤٢٦) كلاهما عن يحيى بن يحيى.

والنسائي في «الكبرى» كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من نفس لا تشبع (٧/ ٢٠٦/ ٧٨٢٠)، من طريق ابن وهب.

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الدعاء، باب دعاء رسول الله ﷺ (٢/ ١٢٦١/ ٣٨٣٧) عن عيسى بن حماد المصري. ومن طريق عيسى هذا أخرجه أبو الحجاج المزي في «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٢٤/ في ترجمة عباد بن أبي سعيد ٣٠٨٠)، فوافق ابن ماجه فيه بعلو.

وأخرجه أحمد (٢/ ٣٤٠/ قرطبة) عن يونس. وكذا (٢/ ٤٥١) عن حجاج، وكذا (٢/ ٣٦٥) عن أبي سلمة الخزاعي.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتاب العلم، باب التعوذ من علم لا ينفع (١/ ٢٩٩/ ٣٦٠) من طريق شعيب[1] بن الليث، وكذا من طريق عاصم بن علي.

---

(١) وقع في مطبوعة «المستدرك»: (أشعث)، وهو غلط، والتصويب من مخطوطة رواق المغاربة (١/ ل٤٧/ أ)، «وإتحاف المهرة» (١٤/ ٧٠٠/ ١٨٥٢٢).

وأخرجه البخاري تعليقاً في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٦/ ترجمة عباد المقبري ١٦١٠) عن أبي يوسف.

العشرة، عن الليث بن سعد، عن المقبري، عن أخيه عباد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه؛ فإنهما لم يخرجا عباد بن أبي سعيد المقبري، لا لجرح فيه؛ بل لقلة حديثه، وقلة الحاجة إليه. وقد رواه محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ولم يذكر أخاه عباداً»... ووافقه الذهبي.

النظر في الخلاف:

من خلال تتبع تخريج الحديث، ظهر أن له أوجهاً ثلاثة:

أولها: المقبري، عن أبي هريرة، وهذا رواه عن المقبري:

[١] محمد بن عجلان. وقد سبق بيان حاله، وأنه مختلط في المقبري.

[٢] أبو معشر المدني. متفق على ضعفه، مع صدقه في نفسه، وكان لا يقيم الأسانيد، واختلط في آخر أمره فازداد ضعفاً. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤١٩)، و«التقريب» (٧١٠٠).

ثانيها: المقبري عن عبد الرحمٰن بن مهران، عن أبي هريرة. وهذا رواه عنه:

[١] ابن أبي ذئب. وقد سبق أنه من الثقات الكبار، ومن أثبت أصحاب المقبري، فهو كالليث فيه، كما قال ابن المديني.

وثالثاً: المقبري، عن أخيه عباد المقبري، عن أبي هريرة. وهذا رواه عنه:

[١] الليث بن سعد. سبق، وهو من أثبت أصحاب المقبري، إن لم يكن أثبتهم على الإطلاق.

وبالنظر في رواة الأوجه الثلاثة، يتبين أن:

أولاهم بالقبول هو الوجه الثالث، وهو الذي يرويه الليث عن المقبري عن أخيه عن أبي هريرة، وذلك لأن الليث أثبت أصحاب المقبري، من جهة، ومن

أخرى لأنه لم يروه على الجادة، ويليه الوجه الثاني، وهو ما يرويه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن عبد الرحمٰن بن مهران، عن أبي هريرة. ولكن للأسف لم نقف على هذه الطريق فيما بين أيدينا من مصنفات، على فرض ثبوت هذا الوجه عن ابن المديني، وانتفاء كونه تصحيفاً من ناسخ هذه النسخة من «العلل».

وأما الوجه الأول، وهو ابن عجلان وأبو معشر عن المقبري، عن أبي هريرة، بلا واسطة، فهذا منكر، ضعيف؛ فابن عجلان اختلطت عليه أحاديث المقبري ـ كما سبق توضيحه ـ، ومتابعة أبي معشر، لا تفيده شيئاً؛ لأنه أشد ضعفاً منه، وأين هما من مثل الليث أو ابن أبي ذئب؟! ثم إنهما روياه على الجادة، وهي جادة الضعفاء.

وهذا ما انتهت إليه كلمة النحارير من النقاد، والحفظة:

١ ـ فقال أبو عبد الرحمٰن النسائي في «المجتبى»: «سعيد لم يسمعه من أبي هريرة؛ بل سمعه من أخيه، عن أبي هريرة».

٢ ـ وقال الدارقطني في «العلل» (١٠/ ٣٩٤): «رواه ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة. ورواه الليث بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أخيه عباد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة. ورواه الليث أيضاً، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة، وقول الليث عن المقبري، عن أخيه، عن أبي هريرة أولى».

الحكم على الحديث:

بقي أن أقول: إن الطريق التي تبين رجحانها، يتوقف الحكم عليها على معرفة حال ذلك الواسطة بين المقبري، وأبي هريرة، وهو فيها عباد بن أبي سعيد المقبري، قال العجلي في «ثقاته»: مدني تابعي ثقة، وقال ابن خلفون في «الثقات»: وثقه محمد بن عبد الرحيم التبان، ولم يرو عنه سوى أخيه سعيد، ولم يعرف له سوى هذا الحديث، وانظر: «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٢٤) وحاشيته، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٩٤).

ولذلك انطبق عليه قول الحافظ «من ثبت له درجة التوثيق؛ فلا ينزعها أحد إلا ببرهان» وهذا الرجل قد وثقه اثنان، ولم يخالفهما أحد ببرهان فيكون ثقة؛ لا مقبولاً

كما انتهى إليه الحافظ في «التقريب» (٣١٢٩)، ولا يقال: إن عباداً هذا لا يروي عنه إلا واحد، فكيف يكون ثقة؟

وقد أجاب عن هذا الاعتراض الحافظ العلائي في «تحقيق منيف الرتبة» (ص٥٣) فقال: «... كما أن من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد؛ فهو محكوم عليه بالجهالة؛ إلا أن يكون بعض أئمة الحديث قد وثقه؛ فإنه لا تلازم بين الجهالة وبين انفراد الراوي عن الشيخ؛ فقد يكون معروفاً بالثقة والأمانة، ولم يتفق أن يروي عنه إلا واحدٌ...».

وعلى كل؛ فقد توبع عباد هنا على أصل الحديث، فالحديث مخرج في الصحيحين من حديث زيد بن أرقم. والله تعالى أعلم.



١٢٨ **قَالَ عَلِيٌّ: حَديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَبْدَ الله بْنَ حُذَافَةَ، يَطُوْفُ بِمِنَى».**

فَقَالَ: رَوَاهُ صَالحُ بْنُ أَبِي الأَخْضَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

ورَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الحَكَمُ، «أَنَّ النَّبِي ﷺ بَعَثَ ابنَ حُذافَةَ». وَالحَدِيْثُ حَديثُ مَعْمَرٍ، وَحَديثُ صَالِحٍ غَلَطٌ.

---

١٢٨ لقد اقتصر ابن المديني ها هنا على ذكر وجهين من أوجه الخلاف على الزهري، بينما بقي هناك أوجه أخرى لم يشر إليها ابن المديني. وأنا أبدأ إن شاء الله تعالى بما ذكره ابن المديني، ثم أتلوه بما تركه رحمه الله تعالى.

الوجه الأول: الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

الوجه الثاني: الزهري، عن مسعود بن الحكم؛ أن النبي ﷺ بعث ابن حذافة.

الوجه الثالث: الزهري؛ أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافة.

الوجه الرابع: الزهري؛ أنه بلغه، عن مسعود بن الحكم، عن بعض علمائهم من أصحاب رسول الله ﷺ.

الوجه الخامس: الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبد الله بن حذافة.

الوجه السادس: الزهري، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن حذافة.

الوجه السابع: الزهري، عن ابن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

ـ فأما الوجه الأول: الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

فأخرجه أحمد (١٦/ ٣٨٩/ ١٠٦٦٤). وأخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب الصيام، باب النهي عن صيام أيام التشريق (٣/ ٢٤٦/ ٢٨٩٦) عن أبي بكر بن إسحاق الصاغاني.

وأخرجه الدارقطني في «السنن» كتاب الصيام، باب القبلة للصائم (٢/ ١٨٧) من طريق أحمد بن يحيى بن عطاء الجلاب.

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٦/ ٤٠٥/ ٧٥٢٤) من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي.

....

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٢/ ١٢٤)، و(٢١/ ٢٣٢) من طريق محمد بن الجهم.

وأخرجه الطبري في «التفسير» (٢/ ٣٠٤) من طريق خلاد. وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٣٤٧) من طريق الحارث بن أبي أسامة.

السبعة (أحمد إلى الحارث) عن روح، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري.

قال أبو عبد الرحمٰن النسائي: «صالح هذا، هو: ابن أبي الأخضر، وحديثه هذا خطأ، وهو كثير الخطأ عن الزهري. ونظيره محمد بن أبي حفصة، وكلاهما ضعيف، وروح بن عبادة: ليس بالقوي عندنا».

ـ الوجه الثاني: الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ: أن النبي ﷺ بعث ابن حذافة.

وهذا الوجه يرويه عن الزهري:

[١] معمر بن راشد:

أخرجه أحمد (٣٦/ ٢٨١/ ٢١٩٥٠). والنسائي في «الكبرى» كتاب الصيام، باب النهي عن صيام أيام التشريق (٣/ ٢٤٥/ ٢٨٩٣) عن محمد بن رافع النيسابوري.

والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/ ٢٤٦) عن حسين بن مهدي.

ثلاثتهم عن عبد الرزاق، عن معمر، به.

لكن ابن المديني ذكر أن معمراً يرويه عن الزهري، عن مسعود بن الحكم: أن النبي ﷺ بعث ابن حذافة. ولم يذكر ذلك الرجل من أصحاب النبي ﷺ. فلعل هذا وجه آخر عن معمر؛ لكنني لم أظفر به، والله أعلم.

[٢] شعيب بن أبي حمزة:

أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الصيام، باب النهي عن صيام أيام التشريق (٣/ ٢٤٥/ ٢٨٩٤) من طريق محمد بن سليمان.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٣٤٦) من طرق عن أبي اليمان.

كلاهما عن شعيب بن أبي حمزة، به.

قال النسائي: «الزهري لم يسمع من مسعود بن الحكم».

[٣] سليمان بن أبي داود الحراني:

أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢/ ١٨٧)، وكذا (٢/ ٢١٣) عن محمد بن جعفر المطيري، عن عبد الرحمٰن بن محمد بن منصور، عن سليمان بن أبي داود.

وزاد فيه: (إلا محصر أو متمتع لم يجد هدياً).

قال الدارقطني: «سليمان بن أبي داود: ضعيف. رواه الزبيدي، عن الزهري: أنه بلغه عن مسعود بن الحكم، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ بهذا، ولم يقل فيه: (إلا محصر أو متمتع)».

ـ الوجه الثالث: الزهري؛ أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافة.

أخرجه مالك في «الموطأ» برواية يحيى الليثي، كتاب الحج، باب ما جاء في صيام أيام منى (١/ ٣٧٦/ ١٣٥)، و(ص٣٠٦ مخطوطة الكويت). وبرواية أبي مصعب، في كتاب الصيام، باب ما جاء في صيام أيام منى (١/ ٣٢٥/ ٨٤٦).

ومن طريق مالك: أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الصيام، باب النهي عن صيام أيام التشريق (٣/ ٢٤٧/ ٢٨٩٨).

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ١٨٧) عن معن بن عيسى، ويزيد بن هارون، عن ابن أبي ذئب.

وأخرجه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٣٠٤) من طريق سفيان بن حسين.

الثلاثة (مالك، وابن أبي ذئب، وسفيان بن حسين)، عن الزهري، به، مرسلاً.

وقال ابن عبد البر: «ورواه يونس بن يزيد، وابن أبي ذئب، وعبد الله بن عمر العمري، عن الزهري: أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافة، مرسلاً. هكذا كما رواه مالك سواء، وهو الصحيح في حديث ابن شهاب هذا، والله أعلم».

ـ الوجه الرابع: الزهري أنه بلغه، عن مسعود بن الحكم، عن بعض علمائهم من أصحاب رسول الله ﷺ.

أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الصيام، باب النهي عن صيام أيام التشريق

(٣/ ٢٤٦/ ٢٨٩٥). عن كثير بن عبيد الحمصي، عن محمد بن حرب، عن الزبيدي، عن الزهري؛ أنه بلغه عن مسعود. . .

ـ الوجه الخامس: الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبد الله بن حذافة.

أخرجه الحاكم في «مستدركه» كتاب معرفة الصحابة، وباب ذكر عبد الله بن حذافة (٤/ ٨٣١/ ٦٧٠٩). من طريق الحسن بن علي بن بحر بن بري.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ١١٤/ ٨١٧)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٩٨/ ٥٤٧) من طريق الحسن بن علي المعمري.

وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٦٧) من طريق القاسم بن الليث، ثلاثتهم (ابن أبي عاصم، والمعمري، والقاسم) عن هشام بن عمار.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ١٧٣/ ٥٤٤) عن أحمد بن القاسم.

وأخرجه أيضاً (٨/ ١٤٢/ ٨٢١٧) من طريق إسحاق بن راهويه. وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٣٤٦) من طريق علي بن بحر القطان.

خمستهم، عن سويد بن عبد العزيز، عن قرة بن عبد الرحمٰن بن حيويل المصري.

قلت: سويد: ضعيف، وقرة: صدوق له مناكير. كما في ترجمتيهما من «التقريب» (٢٦٩٢) (٥٥٤١)

وقد توبع قرة؛ فتابعه يونس بن يزيد.

أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٩٩/ ترجمة ٥٤٧) عن الحسن المعمري، عن الربيع بن سليمان، عن ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، به.

قال الطبراني في الموضع الثاني[1]: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري، إلا قرة. تفرد به سويد بن عبد العزيز». **قلت**: وهذا متعقب بما ذكرته من متابعة يونس بن يزيد عند ابن قانع.

وقال ابن قانع: «وهذا هو الصحيح».

---

(١) ذكر الطبراني في تعليقه على الموضع الأول، مع سويد رشدين بن سعد، ولكن لم يذكر فيما أسنده طريق رشدين.

لكن ابن عدي قال: «وهذا الحديث هو الذي أشار إليه البخاري، لعبد الله بن حذافة، ولا يصح».

ـ الوجه السادس: الزهري، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن حذافة.

فأخرجه الدارقطني في «السنن» (٢/ ١٨٧)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٩٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٣٤٦) من طريق عباس بن الفضل، عن سليمان أبي معاذ[1]، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن حذافة.

قال ابن قانع: «وقد روي هذا الحديث عن الزهري، عن مسعود بن الحكم، وهو الصحيح»، ثم ذكره، وهو الوجه السابق.

ـ الوجه السابع: الزهري، عن ابن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

وهذا أخرجه الدارقطني في «السنن» كتاب الصيام، باب القبلة للصائم (٢/ ١٨٧) من طريق حنبل بن إسحاق، عن إبراهيم بن حميد، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، به.

وقال في «العلل» (٩/ ١٧٦): «واختلف عن إبراهيم بن حميد الرؤاسي، فقال حميد: عن إبراهيم بن حميد، عن صالح، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

وكذلك قيل: عن ابن أبي سمينة، عن إبراهيم بن حميد. وقيل: عنه، عن سعيد وحده، عن أبي هريرة».

النظر في هذا الخلاف:

بعد هذا التطواف مع هذه الأوجه، يجب النظر في رواة هذه الأوجه، حتى يتبين الراجح منها من المرجوح.

---

(١) وقع في مطبوعة «معجم الصحابة»: (سليمان بن معاذ)، وهو خطأ، فالحديث حديث سليمان بن أرقم أبي معاذ، وقد جاء على الصواب، عند الدارقطني وابن عساكر، وقد روياه من نفس طريق ابن قانع. وانظر أيضاً: «العلل» للدارقطني (٩/ ١٧٥).

فأما الوجه الأول: الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، فرواه عن الزهري:

[١] صالح بن أبي الأخضر. وقد سبق أنه ضعيف، ويغلط على الزهري.

وأما الوجه الثاني: الزهري، عن مسعود بن الحكم؛ أن النبي ﷺ بعث ابن حذافة، فرواه:

[١] معمر. وقد سبق، وهو من أوثق أصحاب الزهري.

[٢] شعيب بن أبي حمزة. وقد سبق، وهو من الثقات.

[٣] سليمان بن أبي داود الحراني. وهو الملقب بومة، ضعيف، قال البخاري: منكر الحديث، وضعفه أبو حاتم، وابن حبان. وانظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٩٣).

وأما الوجه الثالث: الزهري؛ أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافة، فرواه:

[١] مالك بن أنس. وهو أوثق أصحاب الزهري، وقد سبق.

[٢] ابن أبي ذئب. وهو ثقة، وقد سبق.

[٣] سفيان بن حسين. وهو ثقة في غير الزهري، وقد سبق.

وأما الوجه الرابع: الزهري؛ أنه بلغه، عن مسعود بن الحكم، عن بعض علمائهم من أصحاب رسول الله ﷺ فرواه عن الزهري:

[١] محمد بن الوليد الزبيدي: ثقة ثبت، من أوثق أصحاب الزهري ومن كبارهم، وقد لزمه طويلاً. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٠٢)، و«التقريب» (٦٣٧٢).

وأما الوجه الخامس: الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبد الله بن حذافة، فرواه:

[١] قرة بن عبد الرحمٰن بن حَيْوَئيل. صدوق، لكنه ضعيف، وله مناكير، ومن قال: إنه أعلم بالزهري؛ فمراده أعلم بحاله، لا بما يرجع إلى الضبط والحفظ، فليس من ذلك في شيء. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٧٣)، و«التقريب» (٥٥٤١).

[٢] يونس بن يزيد. من أصحاب الزهري الكبار، وقد سبق.

الوجه السادس: الزهري، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن حذافة، فرواه:

[١] سليمان بن أرقم أبي معاذ. ضعيف، متروك الحديث. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١٦٨/٤)، و«التقريب» (٢٥٣٢).

الوجه السابع: الزهري، عن ابن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة، فرواه:

[١] صالح بن أبي الأخضر. وقد سبق أنه ضعيف.

وبعد هذا التطواف مع رواة هذه الأوجه، ومعرفة أقدارهم في الحفظ والإتقان، فإنا نستبعد، ما رواه صالح بن أبي الأخضر، وهما الوجهان الأول، والسابع، وذلك لضعف صالح ومخالفته الثقات الأثبات، ممن سبق ذكرهم، وقد صرح ابن المديني بقوله: «حديث صالح غلط». وكذا نستبعد السادس لضعف سليمان بن أرقم.

ويبقى بعد ذلك من الثاني وحتى الخامس، كل وجه من هذه الأربعة رواه ثقة من أصحاب الزهري.

فأما الوجه الثاني: الزهري، عن مسعود بن الحكم؛ أن النبي ﷺ بعث ابن حذافة، فرواه: معمر، وشعيب، وهما من أثبت أصحاب الزهري، ولذلك رجح هذا الوجه ابن المديني كما معنا بقوله: «والحديث حديث معمر، وحديث صالح غلط».

وأما الوجه الثالث: الزهري؛ أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافة، فرواه: مالك بن أنس وابن أبي ذئب، ومالك أوثق الناس في الزهري، كما أنه توبع. ولذلك رجحه ابن عبد البر بعد ما أبان أن يونس بن يزيد، وابن أبي ذئب وعبد الله العمري قد رووه كما رواه مالك، فقال: «ورواه يونس بن يزيد، وابن أبي ذئب، وعبد الله بن عمر العمري، عن الزهري: أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافة، مرسلاً. هكذا كما رواه مالك سواء، وهو الصحيح في حديث ابن شهاب هذا، والله أعلم».

وأما الوجه الرابع: الزهري؛ أنه بلغه، عن مسعود بن الحكم، عن بعض علمائهم من أصحاب رسول الله ﷺ، فرواه عن الزهري، محمد بن الوليد الزبيدي، وهو من أوثق أصحابه، ولذلك رجح هذا الوجه:

١ـ النسائي فيما يفهم من قوله: «الزهري لم يسمع من مسعود بن الحكم»، ثم ساق طريق الزبيدي، وهذه عادته في ذكر الطريق الغلط أول الباب، ثم يتلوها بالصواب.

٢ ـ وكذا رجحه الدارقطني في «علله» فقال: «وقول الزبيدي أشبه بالصواب».

٣ ـ وهو اختيار أبي حاتم ـ كما في «علل» ابنه (١/ ٢٥٣/ ٧٤٦) ـ: «سألت أبي عن حديث، رواه سويد بن عبد العزيز، عن قرة بن عبد الرحمٰن، عن الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبد الله بن حذافة السهمي؛ أن النبي ﷺ أمره أن ينادي في أهل منى: «**أن لا تصوموا في هذه الأيام؛ فإنها أيام أكل وشرب وذكر الله**»، قال أبي: هذا خطأ؛ إنما هو الزهري، قال: حدثت عن مسعود، عن عبد الله بن حذافة».

٤ ـ وهذا أيضاً ما انتهى إليه أبو زرعة ـ كما في «علل» ابن أبي حاتم (١/ ٢٣٣/ ٦٨١) ـ: فقد قال أبو زرعة: «الصحيح عندي من حديث الزهري: أخبرت عن مسعود بن الحكم، عن بعض أصحاب النبي ﷺ؛ أنه رأى عبد الله بن حذافة».

وأما الوجه الخامس: الزهري، عن مسعود بن الحكم، عن عبد الله بن حذافة، فرواه: يونس بن يزيد، وهو ثقة من أصحاب الزهري، ولذا رجحه ابن قانع فقال: «وهذا هو الصحيح».

وأقوى هذه الأوجه المذكورة: الثالث، والرابع، فقد رواهما عن الزهري العدد الكثير عن الزهري، من ثقات أصحابه. لكن أهل العلل كالدارقطني، ومن قبله أبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، قد رجحوا الوجه الرابع، وهو الزهري، حدثت عن مسعود... والذي رجح الثالث، وهو ابن عبد البر، فلم يقع في كلامه ما يشير إلى وقوفه على الوجه الرابع، فرجح الثالث على ما سوى الرابع، وهذا هو مقتضى النظر. ولكن الرابع رواه من لا يقلون عن رواة الثالث، وفيه زيادة تدل على كونه محفوظاً، وهي تلك الواسطة التي بين الزهري، وبين مسعود بن الحكم. فهم يستدلون بمثل هذا على صحة الحفظ وتمام الضبط.

لا جرم قد يقال: إن الوجهين المذكورين صحيحان عن الزهري، ولكن الزهري كان أحياناً يرفع الحديث، وعلى هذا النشاط رواه أصحاب الرابع، وأحياناً يرسله، وعلى هذا رواه عنه أصحاب الوجه الثالث. ولعل هذا الجمع الأخير أوجه، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

إنه من الممكن القول: بأنه من حيث الترجيح؛ فالرابع هو الراجح ـ كما أسلفت ـ، ولكن على تطرق الجمع؛ فإنه يمكن الجمع بين الرابع والثالث. والحديث ـ على أي منهما ـ ضعيف.

أما على الرابع، فللانقطاع بين الزهري، وبين مسعود بن الحكم. وأما على الثالث فلإرساله أو إعضاله بين الزهري، وبين النبي ﷺ.

وقد قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/٨) في ترجمة عبد الله بن حذافة: «لا يصح حديثه، مرسل»[1]، فقال ابن عدي بعد ذكر هذا الحديث من وجهه الخامس: «وهذا الحديث هو الذي أشار إليه البخاري، لعبد الله بن حذافة، ولا يصح».

ونقل الحافظ في «الإصابة» (٢/٢٩٦) عن ابن البرقي، قوله في عبد الله بن حذافة: «حفظت عنه ثلاثة أحاديث، ليست بصحيحة الاتصال».

ولكن أصل الحديث، محفوظ من حديث أبي هريرة، عند أحمد، وابن حبان، وابن ماجه، ومن حديث ابن عمر، عند أحمد، وغيره، ومن حديث غيرهما، والله أعلم.



(١) وهكذا أسندها ابن عساكر عن البخاري في «تاريخه»، وهو مما يؤكد صواب ما في أصل «تاريخ البخاري» المطبوع، بخلاف ما استشكله محققه، بما نقله عن الإصابة، والله أعلم.

١٢٩ **قَالَ عَلِيٌّ: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ، حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».**

قَالَ: رَوَاهُ صَالِح، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ عُقَيْلٌ؛ [ل١٠/أ] فَخَالَفَهُ صَالِحٌ فِي إِسْنَادِهِ؛ فَرَوَاهُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطابِ.

وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مُرْسَلاً.

وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، مُرْسَلاً.

وَرَوَاهُ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ عِمْرَانُ القَطَّانُ؛ فَخَالَفَهُمْ جَمِيعاً؛ فَرَوَاهُ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ. حَدِيثَ عُبَيْدِ اللَّهِ.

---

١٢٩ هذا الحديث مداره على الزهري، وقد ذكره له ابن المديني، ستَّة أوجه اختلف فيها على الزهري. وهي:

١ ـ الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

٢ ـ الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة، عن عمر بن الخطاب.

٣ ـ الزهري، عن أبي هريرة، مرسلاً.

٤ ـ الزهري، عن عبيد الله، مرسلاً.

٥ ـ الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة.

٦ ـ الزهري، عن أنس، عن أبي بكر.

ـ فأما الوجه الأول: وهو الزهري عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

فرواه عن الزهري:

[١] يونس بن يزيد.

أخرجه مسلم في «صحيحه» كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله... (١/ ٥١/ ٢٠) عن أبي الطاهر، وحرملة بن يحيى،

وأحمد بن عيسى. ومن طريق حرملة المذكور: أخرجه أبو نعيم في «مستخرجه» (١/ ١١٥/ ١١٤).

وأخرجه النسائي في «المجتبى» في المحاربة، باب تحريم الدم (٧/ ٧٧)، وكذا في «الكبرى» (٣/ ٤١١/ ٣٤٢٠) عن الحارث بن مسكين.

وأخرجه كذلك في «المجتبى» في الجهاد، باب وجوب الجهاد (٦/ ٤)، وفي «الكبرى» (٤/ ٢٦٦/ ٤٢٨٣) عن الحارث، ويونس بن عبد الأعلى. ومن طريق يونس: أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢١٣)، وابن منده في «الإيمان» (١/ ١٦٢/ ٢٣).

قال ابن منده: «هذا حديث غريب من حديث الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة؛ رواه جماعة عنه غير يونس، فيهم مقال. وأخرجه مسلم من هذا الوجه، [وهو] مشهور عن ابن وهب.

ورواه إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وكذا رواه شعيب بن أبي حمزة، وابن مسافر، وعبد الله بن سالم، عن الزبيدي. وسليمان بن عبد الرحمٰن، عن الوليد بن مسلم، عن شعيب بن أبي حمزة، ومرزوق بن أبي الهذيل، وابن عيينة».

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» باب قبول توبة الساحر (٨/ ١٣٦)، وكذا (٩/ ١٨٢) من طريق محمد بن عبد الله بن الحكم.

وأخرجه الدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٥٤) من طريق أحمد بن عبد الرحمٰن ابن أخي ابن وهب.

سبعتهم، عن ابن وهب، عن يونس بن يزيد، به.

[٢] شعيب بن أبي حمزة.

أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب دعوة اليهود والنصارى (٦/ ١٣٠/ ٢٩٤٦) عن أبي اليمان. ومن طريق أبي اليمان أخرجه: البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٤٩)، وابن منده في «الإيمان» (١/ ٣٥٩/ ١٩٩)، والدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٥٥).

وأخرجه النسائي في الموضع السابق من «المجتبى» (٧/ ٧٨) و(٦/ ٧)، وكذا «الكبرى» (٣/ ٤١٢/ ٣٤٢٢)، وابن حبان في «الصحيح» كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان (١/ ٤٥١/ ٢١٨/ الإحسان)، وابن الجارود في «المنتقى» (ص٢٥٨/ رقم١٠٣٢)، وابن منده (١/ ٣٥٢/ ١٩٩)، كلهم من طريق عثمان بن سعيد.

كلاهما (أبو اليمان، وعثمان)، عن شعيب، به.

[٣] معمر بن راشد.

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ١٩٢) عن محمد بن عمر، عن معمر، به.

[٤] عبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر.

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» ـ كما في تفسير ابن كثير (٤/ ٦) ـ، والدارقطني في «العلل» (١٠/ ١٥٥) من طريق ابن أخي ابن وهب، عن ابن وهب، عن الليث، عن عبد الرحمٰن بن خالد، به.

[٥] يحيى بن سعيد:

أخرجه الطبري في «التفسير» (٢٦/ ١٠٣)، وابن منده في «الإيمان» (١/ ٣٦٠/ ٢٠٠) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، به.

[٦] الوليد بن محمد الموقري:

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٣/ ٢٥٨) من طريق سويد بن سعيد، عن الوليد، به.

[٧] زكريا بن عيسى الشَّعْبي.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/ ٦٧) من طريق أبي القاسم العدوي المدني، عن عمر بن أبي بكر الموصلي، عن زكريا.

قال الطبراني: «لم يرو هذه الأحاديث عن زكريا؛ إلا عمر، تفرد بها أبو القاسم العدوي».

[٨] صالح بن أبي الأخضر.

أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ٦٥/ ٩١) من طريق عبد الغفار بن عبيد الكريزي.

وأخرجه الدارقطني في «علله» (٩/ ١٥٥) من طريق النضر بن شميل.

كلاهما عن صالح، به؛ غير أن صالحاً قرن مع ابن المسيب أبا سلمة.

قال الدارقطني: «ولا يثبت فيه ذكر أبي سلمة».

وقد ذكر الدارقطني في «علله» (٩/ ١٥٢) إضافة إلى من روى هذا الوجه عن الزهري غير من تقدم: «ابن أبي عتيق، وأبا بكر الهذلي». فيصير العدد عشرة. والله أعلم.

ـ وأما الوجه الثاني، وهو: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، عن عمر. وهذا رواه عن الزهري:

[١] عقيل بن خالد:

أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (١٣/ ٢٦٤/ ٧٢٨٤، ٧٢٨٥)، ومن طريق البخاري، أخرجه: ابن بلبان في «تحفة الصديق في فضائل الصديق» (ص٣٩/ رقم٩).

وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله (١/ ٥١/ ٢٠). ومن طريق مسلم أخرجه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٣٥).

وأخرجه النسائي في «المجتبى» كتاب الزكاة، باب مانع الزكاة (٥/ ١٤) وكذا (٧/ ٧٧)، وفي «الكبرى» (٣/ ١٠/ ٢٢٣٥). وأبو داود في كتاب الزكاة، باب وجوبها (٢/ ٩٥/ ١٥٥٦). ومن طريق أبي داود: أخرجه البيهقي في «الكبرى» في الزكاة (٤/ ١٠٤).

قال أبو داود: «ورواه رباح بن زيد، وعبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري بإسناده. وقال بعضهم: عقالاً، ورواه ابن وهب، عن يونس قال: عناقاً. قال أبو داود: قال شعيب بن أبي حمزة ومعمر والزبيدي، عن الزهري، في هذا الحديث: لو منعوني عناقاً، وروى عنبسة، عن يونس، عن الزهري، في هذا الحديث قال: عناقاً».

وأخرجه الترمذي، في كتاب الإيمان، باب ما جاء أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله (٥/ ٣/ ٢٦٠٧).

وقال الترمذي: «وهذا حديث حسن صحيح، وهكذا روى شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة. وروى عمران القطان هذا الحديث، عن معمر، عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر؛ وهو حديث خطأ، وقد خولف عمران في روايته عن معمر».

الخمسة عن قتيبة بن سعيد، عن الليث، عن عقيل.

ومن طريق قتيبة أخرجه أيضاً: البيهقي في «الكبرى» (٨/ ١٧٦)، وابن منده في «الإيمان» (١/ ١٦٤/ ٢٤)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١/ ١١٥/ ١١٣).

قال ابن منده: «هذا إسناد مجمع على صحته، من حديث الزهري، وعنه مشهور؛ رواه يحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وشعيب بن أبي حمزة، وعبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر، ومحمد بن[1] . . .، وسليمان بن كثير، ومحمد بن إسحاق، وكل هؤلاء مقبولة على رسمهم».

وقد توبع قتيبة؛ فتابعه:

أ ـ يحيى بن بكير. أخرجه البخاري في استتابة المرتدين، باب قتل من أبى قبول الفرائض (١٢/ ٢٨٨/ ٦٩٢٤) عن يحيى بن بكير، ومن طريق يحيى هذا أخرجه: البيهقي في «الكبرى» في الزكاة، باب الوالي يأخذ منه زكاة أمواله الظاهرة أحب ذلك أو كرهه (٤/ ١١٤)، وكذا (٧/ ٣).

ب ـ الحسن بن سفيان. أخرجه من طريقه: ابن حبان في كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان (١/ ٤٥٠/ ٢١٧).

ج ـ ابن أبي مريم. أخرجه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٤/ ٨٣٣/ ١٥٤٣) من طريق الذهلي، عن ابن أبي مريم.

الأربعة (قتيبة، ويحيى، والحسن بن سفيان، وابن أبي مريم) عن الليث بن سعد، عن عقيل، به.

---

(١) قال محقق «الإيمان» عند هذا الموضع: في الأصل غير واضح وفي (ن) أبي حضر.

[٢] شعيب بن أبي حمزة:

أخرجه البخاري في الزكاة، باب وجوب الزكاة (٣/ ٣٠٨/ ١٣٩٩) وكذا (٣/ ٣٧٧/ ١٤٥٦ فتح)، وأحمد (١/ ٢٧٠/ ١١٧) عن أبي اليمان. ومن طريق أبي اليمان أخرجه: البيهقي في «الكبرى» كتاب الزكاة، باب الأمهات تموت، وتبقى السخال نصاباً فيؤخذ منها (٤/ ١٠٤)، وابن منده في «الإيمان» (١/ ٣٨٠/ ٢١٥).

وأخرجه أحمد (١/ ٢٧٠/ ١١٧) عن عصام بن خالد. ومن طريق أحمد أخرجه: ابن الجوزي في «التحقيق».

وأخرجه النسائي في «المجتبى» المحاربة، باب تحريم الدم (٧/ ٧٨) وكذا (٦/ ٥)، وفي «الكبرى» (٣/ ٤١٢/ ٣٤٢١)، وابن حبان في كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان (١/ ٤٤٩/ ٢١٦/ الإحسان) من طريق عثمان بن سعيد.

وأخرجه النسائي في «المجتبى» الجهاد، باب وجوب الجهاد (٦/ ٥)، وفي «الكبرى» (٤/ ٢٦٧/ ٤٢٨٥) من طريق بقية بن الوليد.

أربعتهم، عن شعيب بن أبي حمزة، به.

[٣] محمد بن الوليد الزبيدي:

أخرجه النسائي في «المجتبى» الجهاد، باب وجوب الجهاد (٦/ ٥)، وفي «الكبرى» (٤/ ٢٦٦/ ٤٢٨٤) عن كثير بن عبيد.

وابن منده في «الإيمان» (١/ ٣٨٢/ ٢١٦) من طريق يزيد بن عبد ربه.

كلاهما، عن محمد بن حرب، عن الزبيدي.

[٤] عبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر:

أخرجه البخاري (٣/ ٣٧٧/ ١٤٥٦) معلقاً، عن الليث بن سعد، عن عبد الرحمٰن بن خالد.

وقد وصله: محمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات» ـ كما في «الفتح» (٣/ ٣٧٧) ـ عن أبي صالح، عن الليث، به.

[٥] معمر بن راشد:

أخرجه الشافعي في «مسنده» (١/ ٢٠٨) قال: حدثني الثقة.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/ ٣٣٤/ ٢١٦) عن سلمة بن شبيب، عن عبد الرزاق.

كلاهما (ذلك الثقة، عبد الرزاق) عن معمر، به.

[٦] إبراهيم بن مرة:

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٣٧٢/ ٦٤٥)، وفي «الأوسط» (١/ ٢٢٨/ ٩٤١) عن أحمد بن مسعود الدمشقي، عن عمرو بن أبي سلمة، عن صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن مرة، به.

وقال: «لم يروه عن إبراهيم؛ إلا صدقة».

[٧] محمد بن أبي حفصة.

أخرجه أحمد (٢/ ٥٣٨) عن روح، عن محمد بن أبي حفصة، به.

[٨] النعمان بن راشد:

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/ ٣٣٤/ ٢١٧) عن محمد بن المثنى، عن وهب بن جرير، عن جرير، عن النعمان، به.

وقال البزار: «وهذا الحديث، رواه عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة: معمر، والنعمان، ومحمد بن إسحاق، وإبراهيم بن سعد، وغيرهم؛ فاجتزينا بمعمر».

قلت: وبإضافة من ذكرهم البزار إلى من أخرجنا حديثهم ممن روى هذا الوجه عن الزهري، يصير العدد: عشرة فإذا أضفنا إليهم من سردهم الدارقطني في «العلل» (١/ ١٦٢) بقوله: «فممن رواه على الصواب: شعيب بن أبي حمزة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن الوليد الزبيدي، ويونس، وعقيل، وعبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد، وسفيان بن حسين، وسليمان بن كثير، ومحمد بن إسحاق، وجعفر بن برقان، وعبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم». صار العدد كله خمسة عشر راوياً.

وأما الوجه الثالث، وهو: الزهري، عن أبي هريرة، مرسلاً.

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» باب جامع الشهادة (٢/ ٣٢٢ و٣٣٢/ ٢٩٠١ و٢٩٣٣).

أخرجه ابن أبي عمر العدني في «الإيمان» (ص٨٧/ رقم٢١).

وأخرجه الطبري في «التفسير» (١٥/ ٨١) عن ابن وكيع.

ثلاثتهم (سعيد، والعدني، وابن وكيع)، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، قال: قيل لأبي بكر: أليس قد قال رسول الله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس...**».

الوجه الرابع: وهو الزهري، عن عبيد الله، مرسلاً، وقد رواه عنه:

[١] معمر بن راشد:

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» في الزكاة، باب موضع الصدقة ودفع الصدقة في مواضعها (٤/ ٤٣/ ٦٩١٦)، وكذا (٦/ ٦٧/ ١٠٠٢٢)، وأيضاً في اللقطة، باب في الكفر بعد الإيمان (١٠/ ١٧٢/ ١٨٧١٨)، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله، عن عمر. وعن عبد الرزاق أخرجه: أحمد في «المسند» (١/ ٣٥، ٣٦).

[٢] سفيان بن حسين:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٤٨٢/ ٣٣١١٠) عن يزيد بن هارون، عن سفيان بن حسين، به؛ كحديث معمر.

الوجه الخامس، وهو: الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، وقد رواه عنه:

[١] سفيان بن حسين:

أخرجه أحمد (١/ ٢٢٨/ ٦٧).

وأخرجه النسائي في «المجتبى» كتاب المحاربة، باب تحريم الدم (٧/ ٧٧)، وفي «الكبرى» (٣/ ٤١١/ ٣٤١٩) عن زياد بن أيوب.

كلاهما (أحمد وزياد) عن محمد بن يزيد، عن سفيان بن حسين، به.

قال النسائي: «سفيان في الزهري: ليس بالقوي، وهو سفيان بن حسين».

[٢] محمد بن أبي حفصة.

أخرجه أحمد (٢/ ٥٢٨ ميمنية) عن روح، عن محمد بن أبي حفصة، بمثل حديث ابن حسين؛ إلا أن ابن أبي حفصة يجمع حديث أبي هريرة، وحديث عمر معاً. والله أعلم.

الوجه السادس، وهو: الزهري، عن أنس، عن أبي بكر. وقد رواه عنه:

[١] عمران بن دَاور القطان.

أخرجه النسائي في «المجتبى» في الجهاد، باب وجوب الجهاد (٦/٦)، وفي المحاربة، باب تحريم الدم (٧/٧٦)، وكذا في «الكبرى» (٣/٤١٠/٣٤١٧)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/٨٩/٥) عن محمد بن بشار.

وأخرجه ابن خزيمة في «الصحيح» كتاب الزكاة، باب جماع أبواب التغليظ في منع الزكاة (٤/٧/٢٢٤٧)، ومن طريق ابن خزيمة: ابن بشران في «الأمالي» (ص٤١٠/ رقم٩٥٤)، عن محمد بن بشار، ومحمد بن المثنى.

وأخرجه الدارقطني في «السنن» كتاب الزكاة (٢/٨٩) من طريق فضل بن سهل الأعرج.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في الزكاة (٢/٣/١٤٦٧)، وعنه: البيهقي في «الكبرى» (٨/١٧٧)، من طريق محمد بن سنان القزاز.

وأخرجه أبو يعلى (١/٦٩/٦٨) عن ابن المثنى، ومحمد بن إسماعيل بن أبي سمينة.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/٩٨/٣٨) عن محمد بن المثنى.

وأخرجه الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/٤٠٩) في ترجمة (معمر بن راشد)، من طريق محمد بن أحمد بن الجنيد.

هؤلاء الستة (ابن بشار إلى ابن الجنيد)، عن عمرو بن عاصم، عن عمران بن داور القطان، عن معمر، عن الزهري، عن أنس، عن أبي بكر.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد؛ غير أن الشيخين لم يخرجا عمران القطان، وليس لهما حجة في تركه؛ فإنه مستقيم الحديث».

قلت: كذا قال رضي الله عنه، وفيما قاله نظر؛ فإن عمران متكلم فيه، كما سيأتي بيانه، عند النظر في الخلاف إن شاء الله تعالى.

وقال البزار: «وهذا الحديث، لا نعلمه يروى، عن أنس، عن أبي بكر؛ إلا من هذا الوجه، وأحسب أن عمران أخطأ في إسناده؛ لأن الحديث رواه معمر،

وإبراهيم بن سعد وابن إسحاق، والنعمان بن راشد، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة؛ أن عمر قال لأبي بكر: فذكر الحديث، ثم قال: فقلب عمران إسناد هذا الحديث، فجعله: عن معمر، عن الزهري، عن أنس، عن أبي بكر».

وقال الخطيب: «كذا قال [يعني: عمران القطان] عن الزهري! ورواه غيره، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، وهو الصواب».

النظر في الخلاف:

كما سبق في التخريج، فقد ذكر ابن المديني ستة أوجه للخلاف على الزهري:

أما الأول، وهو: الزهري عن ابن المسيب، عن أبي هريرة. فقد رواه عنه:

[١] يونس بن يزيد. وقد سبق، وهو ثقة.

[٢] شعيب بن أبي حمزة. وقد سبق، وهو ثقة.

[٣] معمر بن راشد. وقد سبق. وهو ثقة.

[٤] عبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر. ثقة، كان عنده عن الزهري كتاب فيه مائتا حديث أو ثلاثمائة، كان الليث يحدث بها عنه. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٦٥)، و«التقريب» (٣٨٤٩).

[٥] يحيى بن سعيد الأنصاري. سبق، وهو ثقة.

[٦] الوليد بن محمد الموقري. سبق، وهو متروك الحديث، لا سيما حديثه عن الزهري.

[٧] زكريا بن عيسى الشغبي. بفتح الشين المعجمة، وسكون الغين المعجمة - كما في «الإكمال» لابن ماكولا (٥/ ١٢٠) -، وهو مولى الزهري، قال فيه أبو حاتم: «منكر الحديث». وانظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩٧).

[٨] صالح بن أبي الأخضر. سبق، وهو ضعيف، يغلط على الزهري.

وأما الوجه الثاني، وهو: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، عن عمر. وهذا رواه عن الزهري:

---

[١] عقيل بن خالد. سبق، وهو ثقة.

[٢] شعيب بن أبي حمزة. وقد سبق، وهو ثقة.

[٣] محمد بن الوليد الزبيدي. قد سبق، وهو ثقة.

[٤] عبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر. قد سبق، وهو ثقة.

[٥] معمر بن راشد. سبق، وهو ثقة.

[٦] إبراهيم بن مرة. سبق، وهو صدوق.

[٧] محمد بن أبي حفصة. سبق في الفقرة (١٢٩)، وهو مع صدقه يهم.

[٨] النعمان بن راشد. سبق في الفقرة (١٢٩)، وهو صدوق، يهم كثيراً.

وأما الوجه الثالث، وهو: الزهري، عن أبي هريرة، مرسلاً. فرواه عنه:

[١] سفيان بن عيينة. وقد سبق، وهو ثقة ثبت.

الوجه الرابع: وهو الزهري، عن عبد الله، مرسلاً، وقد رواه عنه:

[١] معمر بن راشد. سبق مراراً، وهو ثقة.

[٢] سفيان بن حسين. سبق، وهو ثقة في غير الزهري.

الوجه الخامس، وهو: الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، وقد رواه عنه:

[١] سفيان بن حسين. سبق، وهو ثقة في غير الزهري.

[٢] محمد بن أبي حفصة. قد سبق مراراً، وهو مع صدقه، له أوهام.

الوجه السادس، وهو: الزهري، عن أنس، عن أبي بكر. وقد رواه عنه:

[١] عمران بن داور القطان. صدوق في نفسه، إلا أن له أوهاماً، قال الدارقطني: كان كثير الوهم والمخالفة. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٣٢)، و«التقريب» (٥١٥٤).

وبالنظر في هذه الأوجه الستة، واعتبار أحوال رواتها من الإتقان والضبط يظهر أن أكثر هذه الأوجه راوياً، وأتقنها رجلاً، هما الوجهان الأول والثاني. وهما اللذان رواهما الجمع الغفير من أصحاب الزهري، مما يدل على أنهما محفوظان عنه. وأما بقية الأوجه بعد ذلك، فإما يرويه واحد من الثقات، ويخالف هذا الجم

الغفير، من أصحاب الوجهين، فيكون حديثه شاذّاً على رسم المحدثين، وإما أن يرويه ضعيف، فيكون أشد شذوذاً، بل يدخل حيز النكارة. لا يفلت من هذين الأمرين واحد من بقية الأوجه، بعد الوجهين الراجحين، وهذا ما ذهب إليه النقاد الجهابذة، وقرروه، وهم:

١ ـ ٢: أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، كما في «علل» ابن أبي حاتم (٢/ ١٤٧): «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث، رواه عمر بن عاصم الكلابي، عن عمران القطان، عن معمر، عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ: ... وذكر الحديث. فقالا: هذا خطأ؛ إنما هو الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة؛ أن عمر قال لأبي بكر: ... القصة. قلت لأبي زرعة: الوهم ممن هو؟ قال: من عمران». وانظر كذلك: (٢/ ١٥٢)، وأيضاً: (٢/ ١٥٩).

٣ ـ النسائي، وقد قال: «عمران بن القطان ليس بالقوي في الحديث، وهذا الحديث خطأ، والذي قبله الصواب، حديث الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة».

٤ ـ الدارقطني في «علله» (١/ ١٦٢/ رقم٣)، وفصل الخلاف فيه قائلاً: «وسئل عن حديث عمر، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ: وذكر الحديث. فقال: هو حديث يرويه الزهري، واختلف عنه: فمن رواه على الصواب: شعيب بن أبي حمزة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن الوليد الزبيدي، ويونس، وعقيل، وعبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد، وسفيان بن حسين، وسليمان بن كثير، ومحمد بن إسحاق، وجعفر بن برقان، وعبد الرحمٰن بن يزيد بن تميم؛ فرووه، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، قال: قال عمر لأبي بكر.

واختلف عن سفيان بن حسين: فأسنده عنه: محمد بن يزيد الواسطي، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة.

وأرسله يزيد بن هارون، فأسقط منه أبا هريرة.

ورواه معمر بن راشد، واختلف عنه: فأسنده: رباح بن زيد، عن معمر،

عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، بمتابعة من تقدم حديثه.

وأرسله عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله، لم يذكر أبا هريرة.

ورواه عمران القطان، عن معمر، وقال: عن الزهري، عن أنس بن مالك، عن أبي بكر، ووهم فيه على معمر.

ورواه يحيى بن أبي أنيسة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ووهم أيضاً في ذكر سعيد.

ورواه صالح بن أبي الأخضر، فقال: عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة.

ورواه الوليد بن مسلم، عن شعيب ومرزوق بن أبي الهذيل وسفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، ووهم فيه على شعيب، وعلى ابن عيينة؛ لأن شعيباً يرويه، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة. وابن عيينة يرويه، عن الزهري مرسلاً، لا يذكر فوقه أحداً، والقول الأول، هو الصواب». وتكلم عنه كذلك في (٧/ ١٦٠)، فلينظر.

٥ ـ الخطيب البغدادي، حيث قال: «كذا قال [يعني: عمران القطان] عن الزهري! ورواه غيره، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، وهو الصواب».

٦ ـ أبو علي الغساني، قال في «تخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدارقطني» (ص١٩٦/ رقم ٤٦٢): «وهم عمران في إسناده، والصواب: عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة». وغيرهم ممن قدمنا نقل أقوالهم، عند سرد طرق التخريج. والله أعلم.

الخلاصة والحكم على الحديث:

ظهر بوضوح بعد هذا العرض أن الراجح من أوجه هذا الخلاف على الزهري، هما الأول والثاني، وهما: الزهري عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

والزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة، عن عمر. لما قدمنا من الأسباب.

والحديث من هذين الوجهين، صحيح، وهو مخرج في الصحيحين، كما سبق في طرق التخريج، والله أعلم بالصواب.



١٣٠ قَالَ عَلِيٌّ: حدِيْثُ أَبِيْ هُرَيْرَةَ: (كَانَ بَيْنَ خَالِدٍ، وَبَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ عَوْفٍ، بَعْضُ مَا يَكوْنُ بَيْنَ النَاسِ).

فَقَالَ: رَوَاهُ زَائدَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيْ صَالِحٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ الأَعْمَشُ، يُخَالِفُ عَاصِماً فِيْ إِسْنَادِهِ؛ فَرَوَاهُ عَنْ أَبِيْ صَالحٍ، عَنْ أَبِيْ سَعيدٍ، وَلَا يُحْفَظُ مِنْ حَدِيْثِ سُهَيْلٍ.

وَالأَعْمَشُ أَثْبَتُ فِيْ أَبِيْ صَالِحٍ مِنْ غَيْرِهِ(١).

---

١٣٠ ذكر ابن المديني، الخلاف على أبي صالح من وجهين:

فأما الأول، وهو: أبو صالح، عن أبي سعيد.

فرواه هكذا عن أبي صالح: سليمان بن مهران الأعمش. ورواه عن الأعمش:

[١] شعبة بن الحجاج:

أخرجه البخاري في فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: «**لو كنت متخذاً خليلاً**»، قاله أبو سعيد (٧/ ٢٥/ ٣٦٧٣ مع الفتح)، ومن طريقه أخرجه: ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٨)، وابن بلبان في «تحفة الصديق» (ص١٤/ رقم ٣)، عن آدم بن أبي إياس. ومن طريق آدم أخرجه: البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ١٩٠/ ١٥٠٨)، وفي «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١١٢/ ٤٥).

ومسلم في فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة (٤/ ١٩٦٧/ ٢٥٤٠) من طريق ابن أبي عدي. وكذا (٢٥٤٠) من طريق معاذ بن معاذ العنبري.

والنسائي في «الكبرى» كتاب المناقب، باب مناقب أصحاب النبي ﷺ والنهي عن سبهم (٧/ ٣٧٢/ ٨٢٥٠) من طريق خالد بن الحارث.

وأحمد في «المسند» (١٨/ ٨٠/ ١١٥١٧) و(١٨/ ٨١/ ١١٥١٨) و(١٨/ ١٥٢/ ١١٦٠٨)، وفي «فضائل الصحابة» (١/ ٦٠/ ٧) من طريق محمد بن جعفر (غندر)، وأبي النضر هاشم بن القاسم.

---

(١) نقل هذا الموضع عن ابن المديني: الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٧/ ٤٣)، وكذا في «جزء» له مفرد أملاه على هذا الحديث (ص٦٧).

وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٦٣٧/ ٢٢٩٧)، ومن طريقه: الترمذي في المناقب (٥/ ٦٩٥/ ٣٨٦١) وقال: «حسن صحيح».

وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١/ ٤٤٧/ ٧٦٠)، ومن طريقه: ابن حبان في «صحيحه» مناقب الصحابة، باب فضل الصحابة والتابعين (١٦/ ٢٤٢/ ٧٢٥٥)، وأبو محمد البغوي في «شرح السنة» (٣٨٥٩)، وفي «معالم التنزيل» (١/ ٣٤١) عن علي بن الجعد. والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ١٩٠/ ١٥٠٨) من طريق وهب بن جرير.

وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٤٦٤/ ٩٨٩) من طريق بشر بن منصور.

عشرتهم، عن شعبة بن الحجاج، به.

[٢] أبو معاوية الضرير:

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٤٠٤/ ٣٢٤٠٤)، وعنه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة (٤/ ٤٤٧/ ٧٦٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٤٦٥/ ٩٩٠).

وأخرجه مسلم أيضاً في كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة (٤/ ٤٤٧/ ٧٦٠) عن يحيى بن يحيى التميمي، ومحمد بن العلاء. مقرونين بابن أبي شيبة.

وأخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» ـ كما في «تغليق التعليق» (٤/ ٦٠)، وعنه: أبو داود في كتاب السنة، باب النهي عن سب أصحاب رسول الله ﷺ (٣/ ٢١٤/ ٤٦٥٨)، ومن طريق أبي داود أخرجه: ابن حزم في «المحلى» (١/ ٢٨)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٩).

وأخرجه الترمذي في المناقب (٥/ ٦٩٥/ ٣٨٦١)، عن الحسن بن علي الخلال، قال: وكان حافظاً. ومن طريق الحسن بن علي الخلال الحلواني أخرجه: الجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (١/ ٣٢٢/ ١٦٩).

وأخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب فضل أهل بدر (١/ ٥٧/ ١٦١) عن أبي كريب. وأحمد في «المسند» (١٧/ ١٣٧/ ١١٠٧٩) وفي «فضائل الصحابة» (١/ ٥٩/ ٦). ومن طريقه: الحافظ في «تغليق التعليق» (٤/ ٦٠).

وأبو يعلى في «المسند» (٢/ ٤١١/ ١١٩٨) عن زهير بن حرب.

وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١/ ٤٤٧/ ٧٦٠) عن علي بن الجعد.

والخطيب في «الكفاية» (ص٤٧)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١١٢/ ٤٥)، وأبو جعفر الرزاز في «أماليه» ـ كما في «تغليق التعليق» (٤/ ٦٠) ـ من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي.

وأبو عبيد القاسم بن سلام الهروي في «غريب الحديث» (١/ ٣٧٨/ رقم ١٢١)، وكذا في «جزء علي بن عبد العزيز البغوي عن أبي عبيد» ـ كما في «جزء الحافظ» (ص٥١) ـ ومن طريقه في «الغريب» أخرجه: عبد الكريم الرافعي في «تاريخ قزوين»[1] (٢/ ٣٩٧).

وعلقه البخاري (٣٦٧٣) عن أبي معاوية.

هؤلاء الأحد عشر، عن أبي معاوية الضرير، عن الأعمش، به.

[٣] جرير بن عبد الحميد:

أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة (٤/ ١٩٦٧/ ٢٥٤٠) عن عثمان بن أبي شيبة.

وأخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب فضل أهل بدر (١/ ٥٧/ ١٦١)، وابن حبان في مناقب الصحابة، باب ذكر عبد الرحمٰن بن عوف الزهري رضوان الله عليه وقد فعل (١٥/ ٤٥٥/ ٦٩٩٤) من طريق محمد بن الصباح.

وأخرجه أبو يعلى (٢/ ٣٩٦/ ١١٧١)، ومن طريقه الحافظ في «التغليق» (٤/ ٥٩). وابن أبي خيثمة في «التاريخ» ـ كما في جزء الحافظ الذي أفرده لهذا الحديث (ص٤٣) ـ كلاهما عن أبي خيثمة زهير بن حرب.

وأخرجه أبو نعيم في «مستخرجه» ـ كما في «الأمالي المطلقة» لابن حجر (٥٢) ـ من طريق زهير بن حرب، ومحمد بن مهران، وإسحاق بن راهويه.

وأخرجه طِرَاد بن محمد بن علي الزَّيْنَبِي في «فضائل الصحابة»، ومن طريقه:

(١) تصحفت (أبو معاوية) فيه إلى (أبو صعوبة)، وسبب ذلك قرب صورة الرسم، إذا لاحظنا أنهم كانوا يكتبون (معاوية) هكذا: (معوية).

الحافظ في «جزئه» المشار إليه (ص٤٢)، وكذا في «الأمالي المطلقة» (ص٥٣). من طريق داود بن عمر الضبي.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٢٧٠) من طريق نصر بن زياد.

وعلقه البخاري (٣٦٧٣) عن جرير.

السبعة، عن جرير، عن الأعمش، به.

[٤] وكيع بن الجراح:

وهذا أخرجه وكيع في «نسخته عن الأعمش» (ص٨١/ رقم ٢٤)، وكذا في «فضائل الصحابة» له ـ كما في «جزء» الحافظ (ص٤٤) ـ.

وأخرجه مسلم (٢٥٤٠) عن أبي كريب، وأبي سعيد الأشج.

وأخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب فضل أهل بدر (١/ ٥٧/ ١٦١) عن علي بن محمد.

وأخرجه أحمد في «المسند» (١٨/ ٨٠/ ١١٥١٦)، وفي «فضائل الصحابة» (١/ ٥٨/ ٥) و(٢/ ١١٥٠/ ١٧٣٥).

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٤٠٤/ ٣٢٠٤).

ورواه البزار في «مسنده» ـ كما في «الجزء» (ص٤٤) ـ عن عمرو بن علي الفلاس.

وأخرجه خيثمة بن سليمان الأطرابلسي في «فضائل الصحابة»، وعنه: تمام الرازي في «الفوائد» (١/ ١٠٦/ ٢٤٩) ومن طريق خيثمة: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/ ١٩٩)، عن إبراهيم بن عبد الله العبسي القصار. ومن طريق القصار أخرجه: البيهقي في «الكبرى» (١٠/ ٢٠٩)، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده»، وأبو عوانة في «مستخرجه»، وأبو محمد البغوي في «شرح السنة» (١٤/ ٦٩/ ٣٨٥٩)، وفي «معالم التنزيل» (٤/ ٢٠٨)، وأبو بكر بن منجويه الحافظ، في الجزء التاسع من «فوائد أبي زكريا المُزَكِّي»، والحافظ أبو محمد بن الأخضر في «تخريجه لفوائد شهدة الكاتبة» ـ كما في «جزء الحافظ» (ص٤٥).

وأخرجه أبو عوانة في «المستخرج» ـ كما في «الجزء» (ص٤٥) ـ من طريق محمد بن إسماعيل الأحمسي، وابن أبي رجاء المصيصي.

وأخرجه القطيعي في زوائده على «فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل (١/ ٥١٢/ ٦٥٤) من طريق أبي هشام الرفاعي. وأخرجه الجوزقي في «المتفق» ـ كما في «الجزء (ص٤٥) ـ من طريق الأحمسي، وعبد الله بن هاشم الطوسي.

الأحد عشر، عن وكيع، عن الأعمش، به.

[٥] أبو بكر بن عياش:

أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» (٢/ ٨٠/ ٩١٦ المنتخب) عن أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عياش. ومن طريق أحمد بن يونس أخرجه: خيثمة بن سليمان الأطرابلسي في «فضائل المصافحة»، والبرقاني في «الصحابة». وزاد البرقاني: «**لو أنفق كل يوم مثل أُحد**»، وقال: استحسنت قوله فيه: «**كل يوم**» مع حسن إسناده.

[٦] محاضر بن المورّع:

أخرجه البخاري تعليقاً (٣٦٧٣)، ووصله أبو الفتح الحداد في «فوائده»، ومن طريق الحداد أخرجه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦/ ١٢٢)، وابن حجر في «تغليق التعليق» (٤/ ٦٢).

قال الحافظ في «الفتح» (٧/ ٣٥): لكن، قال: بين خالد بن الوليد، وبين أبي بكر، بدل عبد الرحمٰن بن عوف، وقول جرير أصح.

[٧] عبد الله بن داود الخريبي:

أخرجه البخاري تعليقاً (٣٦٧٣).

ووصله مسدد في «مسنده»، ومن طريقه: الحافظ في «التغليق» (٤/ ٦٠).

[٨] سفيان بن سعيد الثوري:

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٤٦٤/ ٩٨٩) من طريق بشر بن منصور، عن الثوري، به. ومن طريق بشر هذا أخرجه: القطيعي في زوائد «فضائل الصحابة» (١/ ٤٤٦/ ٥٣٥).

[٩] أبو مسلم عبد الله بن سعيد:

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ١٢٢) عن

عبد الرحمٰن بن إبراهيم بن سعيد، عن محمد بن سهل بن المرزبان، عن الحسين بن الحسن الخياط، عن إبراهيم بن أيوب، عن أبي مسلم، به.

وهكذا رواه هذا الجم الغفير، وغيرهم، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد. وخالفهم زيد بن أبي أنيسة؛ فرواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ٢١٢/ ٦٨٧) عن أحمد بن علي الأبار، عن مخلد بن مالك، عن محمد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، زيد بن أبي أنيسة، به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ إلا زيد. ورواه شعبة، وأصحاب الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد».

وأما الوجه الثاني، وهو: أبو صالح، عن أبي هريرة.

فرواه عن أبي صالح هكذا:

[١] عاصم بن أبي النجود الكوفي. أخرجه النسائي في «الكبرى» في المناقب، مناقب أصحاب النبي ﷺ والنهي عن سبهم رحمهم الله أجمعين (٧/ ٣٧٢/ ٨٢٥١) عن حفص بن علي.

وأخرجه البزار (٣/ ٢٩٠/ ٢٧٦٨ كشف الأستار) عن أبي كريب، ويوسف بن موسى.

وقال البزار: «لم يروه عن عاصم؛ إلا زائدة، تفرد به حسين».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٥): «رجاله رجال الصحيح، غير عاصم بن أبي النجود، وقد وثق»، كذا قال ـ يرحمه الله ـ، وسيظهر ما فيه من نظر قريباً ـ إن شاء الله ـ.

وأخرجه محمد بن عاصم الثقفي في «جزئه» المشهور (ص٨٦ رقم ١٢). ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٢٦٩) وقال: والمحفوظ حديث أبي صالح، عن أبي سعيد.

أربعتهم: (حفص، وأبو كريب، ويوسف، وابن عاصم) عن الحسين بن علي الجعفي، عن زائدة بن قدامة، عن عاصم بن أبي النجود.

وقد رواه الحسن بن علي الجوهري في «حديث أبي الفضل عبيد الله بن عبد الرحمٰن الزهري» (١/ ٤/ ٣١٥/ رقم ٢٩١)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٢٦٩)، من طريق يحيى بن ضُرَيْس، عن الحسين الجعفي، عن زائدة ـ أراه ـ عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وذكر رواية ابن عساكر الأخيرة ابن حجر في «جزئه» (ص٧٧) لكنه زاد فيها: «عن زائدة ـ أظنه ـ عن الأعمش، عن عاصم، عن أبي صالح». وليست هذه الزيادة في مطبوعة ابن عساكر، ولا أبي الفضل الزهري، ثم قال الحافظ بناء على هذه الزيادة التي وقعت عنده: «وقوله: (أظنه عن الأعمش): زيادة لا حاجة إليها، وهي وهم ممن رواها».

النظر في الخلاف:

كما هو بيّن: فإن الخلاف قائم بين الأعمش، وبين عاصم بن أبي النجود، حول حديث أبي صالح، هل هو من مسند أبي سعيد، أو من مسند أبي هريرة؟ وعليه اختلف فيه على وجهين:

أولهما: أبو صالح، عن أبي سعيد الخدري، وهذا رواه عن أبي صالح:

[١] سليمان بن مهران الأعمش، وهو: ثقة إمام حافظ متقن ورع، عارف بالقراءات. كانوا يسمونه المصحف، لصدقه، وهو من أثبت الناس. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٢٢)، و«التقريب» (٢٦١٥).

وثانيهما: أبو صالح، عن أبي هريرة. وهذا رواه عن أبي صالح:

[١] عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النجود. صدوق في نفسه، ولكنه سيء الحفظ، ولذلك له أوهام، وكان شعبة يختار الأعمش عليه في ثبت الحديث. أما القراءات، فهو الحجة فيها. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٨)، و«التقريب» (٣٠٥٤).

وبمعرفة حال من روى الوجهين، يظهر لنا جليّاً: أن الوجه الأول، هو الأولى بالقبول، وذلك لكونه من رواية الأعمش، وهو من أتقن الناس وأثبتهم، بخلاف مخالفة ابن أبي النجود، فهو مع فضله في نفسه؛ إلا أنه كان سيء الحفظ، له أوهام، فيكون هذا منها.

وهذا الذي ذكرته من ترجيح رواية الأعمش، هو الذي مال إليه أهل النقد والعلل، ومنهم:

١ ـ إمامنا ابن المديني، فقد قال: «والأعمش أثبت في أبي صالح من غيره». ونقل قوله هذا ابن حجر في «الفتح» (٧/ ٤٣) ثم قال عقبه: «فعرف من كلامه: أن من قال فيه: عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ فقد شذ، وكأن سبب ذلك: شهرة أبي صالح بالرواية عن أبي هريرة، فيسبق إليه الوهم، ممن ليس بحافظ، وأما الحفاظ؛ فيميزون ذلك». وهذا هو ما يعبرون عنه بالخطأ بسبب سلوك الجادة المعروفة، وقد سبقت له أمثلة فيما سبق من أحاديث الدراسة.

٢ ـ أبو حاتم الرازي، سأله ابنه عبد الرحمٰن عن رواية شريك هذه، فقال: «قد رواه أبو الأحوص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، وهو الصحيح»[1].

٣ ـ الدارقطني في «علله» (١٠/ ١٠٦/ ١٨٩٨) قال: «والصحيح: عن أبي صالح، عن أبي سعيد». وقد ذكر الخلاف فيه على الأعمش، وغيره، بما يعلم عند الرجوع إليه.

٤ ـ ابن عساكر في «تاريخه» (٣٥/ ٢٦٩)، قال: «والمحفوظ حديث أبي صالح، عن أبي سعيد».

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح، وهو مخرج في الصحيحين، كما سبق بيانه، عند سرد طرق التخريج.

لكن يبقى التنبيه على وهم وقع في «صحيح مسلم» في سياقه الوجه الراجح.

ذلك أن مسلماً رواه عن أبي بكر بن شيبة، ويحيى بن يحيى، وأبي كريب، الثلاثة عن أبي معاوية عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة! هكذا وقع في نسخ مسلم. فجزم خلف الواسطي، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو علي

(١) «جزء» الحافظ ابن حجر (ص٦٣)، وهو في «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٣٥٥/ ٢٥٨٥)، ولكن عن أبي زرعة، لا أبو حاتم. ثم ليس في المطبوع قوله: «وهو الصحيح».

....

الجياني، وغيرهم: أن ذكر أبي هريرة هنا وهم، صوابه: أبو سعيد.

ومن أهل العلم من نسب هذا الوهم لمسلم نفسه، وذلك كما صنع الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (٣/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤) فقد قال: «ومن أدل دليل على أن ذلك وهم، وقع منه [يعني: مسلماً] في حال كتابته، لا في حفظه: أنه ذكر أولاً حديث أبي معاوية، ثم ثنى بحديث جرير، وذكر المتن وبقية الإسناد عن كل واحد منهما، ثم ثلَّث بحديث وكيع، ثم ربَّع بحديث شعبة، ولم يذكر المتن، ولا بقية الإسناد عنهما (أي: عن وكيع وشعبة)، بل قال: عن الأعمش بإسناد جرير وأبي معاوية، بمثل حديثهما.. إلى آخر كلامه. فلولا أن إسناد جرير وأبي معاوية عنده واحد، لما جمعهما جميعاً في الحوالة عليهما. والوهم يكون تارة في الحفظ، وتارة في القول، وتارة في الكتابة. وقد وقع الوهم منه هاهنا في الكتابة، والله أعلم».

في حين اجتهد الحافظ ابن حجر في تبرئة ساحة الإمام مسلم من هذا الوهم، عازياً إياه إلى الرواة عن مسلم، مستدلاً على ذلك بأمور، منها:

١ ـ أن قدامى المصنفين، ممن استخرجوا على مسلم، وغيرهم ذكروا رواية مسلم، وحكوها على الصواب، ولم يتعرضوا لذكر هذا الوهم، ولو كان هذا الوهم من مسلم لبينوه لزاماً.

٢ ـ أن الدارقطني مع جزمه في «العلل» بأن الصواب: أنه من حديث أبي سعيد، لم يعترض فيه تتبعه أوهام الشيخين في كتاب «التتبع» إلى رواية أبي معاوية هذه، ولا لكون مسلم وهم فيه.

ولذلك قال الحافظ: «فالظاهر: أن الوهم ممن دون مسلم»[1].

ولكن هذا الوهم على أية حال، سواء كان من مسلم أو من غيره، لا يغير شيئاً من صحة الحديث، ولا رجحان الراجح من طرقه؛ لأنه قد ثبت أنه وهم وأن الصواب خلافه، وقد أفاض الحافظ ـ يرحمه الله تعالى ـ في بيان ذلك، بما لا مزيد

---

(١) «فتح الباري» (٧/ ٤٣)، و«جزء في طرق حديث: لا تسبوا أصحابي» (ص٣٩ ـ ٤١) كلاهما للحافظ بن حجر.

عليه، ولا يراه الرائي عند غيره في «جزئه»[1] الذي أفرده لهذا الحديث، فبرهن فيه على سعة اطلاع، وجودة حفظ، ودقةِ فهم.

* * *

(١) هذا الجزء مدرج بتمامه في كتاب: «الجواهر والدرر، في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي، وقد أخرجه السخاوي ـ التلميذ الوفي ـ برمته فيه، ليدلل على وفور باع شيخه الحافظ ابن حجر في سعة حفظه، ومزيد نقده واطلاعه، وصرح السخاوي فيه: أنه نقله من خط الحافظ ابن حجر، وقد استله وطبعه مفرداً: الشيخ مشهور حسن آل سلمان، بدار عمار بعمان، الأردن، سنة ١٤٠٨هـ.

١٣١ قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُمْ، فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا؛ فَلْيَجْلِدْهَا».

رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيْدِ بْنِ أَبِيْ سَعِيْد المقبُرِيِّ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمٰن بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعيد قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ. فَنَظَرْتُ؛ فَإِذَا سَعِيْدٌ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، وَلَيْثُ بْن سَعْدٍ، عَنْ سَعيْد بْنِ أَبِيْ سَعِيْدٍ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ أيوبُ بْنُ مُوْسَى، عَنْ سَعِيْدٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَالحَدِيْثُ عِنْدِيْ: حَدِيْثُ سَعْيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ. وَحَدِيْثُ عَبْدِ الرحْمٰنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُوْلُ: = وَهَمٌ، وَأَخَافُ أَنْ لا يَكُوْنَ حَفظَهُ.

---

١٣١ محصل كلام الإمام ابن المديني أن الخلاف عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، على وجهين:

الأول: سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

والثاني: سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

فأما الوجه الأول: سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة. فرواه عنه:

[١] الليث بن سعد:

أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب بيع العبد الزاني (٤/ ٤٣٢/ ٢١٥٢)، وكذا في كتاب الحدود، باب لا يثرب على الأمةِ إذا زنت ولا تنفى (١٢/ ١٧١/ ٦٨٣٩) عن عبد الله بن يوسف.

وقال: «تابعه إسماعيل بن أبي أمية، عن سعيد، عن أبي هريرة».

فقال الحافظ في «التغليق» (٥/ ٢٣٨) عند وصله: «هذه مخالفة، لا متابعة»، ثم تأولها في «الفتح» (١٢/ ١٧٢) فقال: يريد في المتن، لا في السند». وسأذكرها إن شاء الله تعالى في الوجه الثاني.

وأخرجه البخاري أيضاً في كتاب البيوع، باب بيع المدبر (٤/ ٤٩١/ ٢٢٣٤) عن عبد العزيز بن عبد الله.

وأخرجه مسلم في كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى (٣/ ١٣٢٨/ ١٧٠٣)، والنسائي في «الكبرى» كتاب الرجم، باب إقامة الرجل الحد على وليدته، إذا هي زنت (٦/ ٤٥٢/ ٧٢٠٧) عن عيسى بن حماد المصري.

وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ٤٩٤) عن حجاج.

وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٤/ ١٤٦/ ٦٣٢٠) من طريق ابن أبي مريم. وكذا (٤/ ١٤٧/ ٦٣٢١) من طريق عمرو بن الربيع بن طارق.

وأخرجه الطحاوي (كما في إتحاف المهرة: ١٥/ ٤٦٦/ ١٩٧٠٥) من طريق شعيب بن الليث بن سعد.

السبعة، عن الليث بن سعد، به.

[٢] محمد بن إسحاق:

أخرجه مسلم في الموضع السابق، من طريق عبدة بن سليمان.

وأبو داود في «السنن» كتاب الحدود، باب في الأمة تزني (٤/ ١٥٩/ ٤٤٧١)، ومن طريقه: أبو عوانة في «المستخرج» (٤/ ١٤٨/ ٦٣٢٤)، عن النفيلي.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في الموضع السابق (٦/ ٤٥١/ ٧٢٠٦) عن أحمد بن بكار الحراني.

كلاهما (النفيلي، والحراني) عن محمد بن سلمة.

قال أبو عوانة: «روى هذا الحديث: الليث بن سعد، ومحمد بن إسحاق، فقالا: عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة.

ورواه عبيد الله العمري، وأسامة بن زيد، وأيوب بن موسى، فقالوا: عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وقال فيه ابن إسحاق: (ثم يبيعها في الرابعة).

وأخرجه الدارقطني في «سننه» (٣/ ١٦١/ ٢٣٦) من طريق إبراهيم بن سعد».

ثلاثتهم (محمد، وعبدة، وإبراهيم) عن محمد بن إسحاق، به.

[٣] عبيد الله بن عمر:

أخرجه أحمد (٢/ ٤٩٤) عن يحيى بن سعيد الأموي. ومن طريقه: الدارقطني في «سننه» (٣/ ١٦٠/ ٢٣١).

وأخرجه الدارقطني في «سننه » (٣/ ١٦٠/ ٢٣١) من طريقين عن محمد بن عبيد. كلاهما عن عبيد الله بن عمر.

أما الوجه الثاني، وهو: سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة. فرواه عنه:

[١] أيوب بن موسى:

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ١٨٠/ ٣٦٠٨٩)، وعنه، وعن إسحاق بن إبراهيم أخرجه: مسلم في «صحيحه» في الموضع السابق (١٧٠٣). وأخرجه أحمد (٢/ ٢٤٩).

والشافعي في «مسنده» (١/ ٣٨٧)، وفي «الأم» (٧/ ١٨١)، ومن طريقه: البيهقي في «معرفة السنن والآثار» كتاب الحدود، باب حد الرجل أمته إذا زنت (١٢/ ٣٤٠/ ١٦٩٣٥).

والحميدي في «مسنده» (٢/ ٤٦٣/ ١٠٨٢)، ومن طريقه: أبو عوانة (٤/ ١٤٧/ ٦٣٢١). والنسائي في «الكبرى» في الموضع السابق (٦/ ٤٥٢/ ٧٢٠٩) عن قتيبة بن سعيد، ومحمد بن عبد الله بن يزيد، واللفظ له.

وأبو يعلى في «مسنده» (١١/ ٤١٩/ ٦٥٤١) عن أبي خيثمة. الثمانية (من ابن أبي شيبة إلى أبي خيثمة)، عن سفيان بن عيينة.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» في الموضع السابق (١٧٠٣)، والنسائي في «الكبرى» في الموضع السابق (٦/ ٤٥٢/ ٧٢١٠) من طريق هشام بن حسان.

كلاهما (ابن عيينة، وهشام بن حسان)، عن أيوب بن موسى، عن سعيد المقبري.

[٢] عبيد الله بن عمر:

أخرجه مسلم، في الموضع السابق (١٧٠٣)، والدارقطني في «السنن» (٣/ ١٦١/ ٢٣٥) من طريق ابن نمير، وأبي أسامة.

وأخرجه أبو داود في «السنن» كتاب الحدود، باب في الأَمَة تزني ولم تحصن (٤/ ١٥٩/ ٤٤٧٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٩٧) من طريق يحيى بن سعيد القطان.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٦/ ٤٥٢/ ٧٢٠٨) من طريق ابن المبارك.

وأخرجه أحمد (٢/ ٣٧٦) عن محمد بن عبيد، ومن طريق محمد بن عبيد أخرجه أبو عوانة (٤/ ١٤٧/ ٦٣٢٣)، والدارقطني في «السنن» (٣/ ١٦٠/ ٢٣٣).

وأخرجه أبو عوانة (٤/ ١٤٧/ ٦٣٢٣) من طريق مسدد.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» باب زنى الأمة (٧/ ٣٩٢/ ١٣٥٩٧)، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه: أبو عوانة (٤/ ١٤٧/ ٦٣٢٣)، والدارقطني في «السنن» (٣/ ١٦١/ ٢٣٤). وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/ ١٦٢/ ٢٣٧) من طريق ابن وهب.

الثمانية، عن عبيد الله بن عمر، به.

[٣] أسامة بن زيد:

أخرجه مسلم (١٧٠٣)، والدارقطني (٣/ ١٦٢/ ٢٣٧) من طريق ابن وهب.

وأخرجه أبو عوانة (٤/ ١٤٧/ ٦٣٢٢) من طريقين عن سفيان، وعبد الوهاب بن عطاء.

ثلاثتهم، عن أسامة بن زيد، به.

[٤] و[٥] الليث بن سعد، وعبد الله بن زياد بن سمعان:

أخرجه الدارقطني (٣/ ١٦٢/ ٢٣٧) عن أبي بكر النيسابوري، عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، عنهما.

[٦] إسماعيل بن أبي أمية:

أخرجه البخاري تعليقاً (٤/ ٤٣٢/ ٢١٥٢)، ووصله النسائي في «الكبرى» (٦/ ٤٥٢/ ٧٢٠٨)، ومن طريقه: الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ٢٣٨)، عن إسماعيل بن مسعود، عن بشر بن المفضل، عن إسماعيل بن أبي أمية، به.

[٧] محمد بن عجلان:

....

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٦/ ٤٥٣/ ٧٢١١ و٧٢١٢) من طريقين عن محمد بن عجلان، به.

[٨] عبد الرحمٰن بن إسحاق:

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٦/ ٤٥٣/ ٧٢١٣) عن إسماعيل بن منصور، عن بشر بن المفضل، عن عبد الرحمٰن بن إسحاق، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وقد رواه عبد الرحمٰن بن إسحاق، مرة أخرى، فصرح فيه بسماع سعيد المقبري هذا الحديث خصوصاً، من أبي هريرة.

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٦/ ٤٥٣/ ٧٢١٣)، عن إسماعيل بن مسعود، عن يزيد بن زريع، عن عبد الرحمٰن بن إسحاق، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري. قال: سمعت أبا هريرة.

النظر في الخلاف:

كما سبق، فالخلاف على وجهين:

أما الأول، وهو: سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، فرواه عنه:

[١] الليث بن سعد. وقد سبق، وهو ثقة، بل أوثق الناس في سعيد المقبري.

[٢] محمد بن إسحاق. وقد سبق، وهو إمام في المغازي، صدوق مدلس، وأزيد هنا: أنه من أثبت الناس في المقبري، عند ابن المديني. وانظر: «معرفة الرجال» لابن محرز (٢/ ٢٠٧/ رقم ٦٨٩).

[٣] عبيد الله بن عمر. وقد سبق، وهو ثقة ثبت، حجة، متفق عليه.

وأما الوجه الثاني، وهو: سعيد المقبري، عن أبي هريرة، فرواه عنه:

[١] أيوب بن موسى. ثقة، ذكره ابن المديني في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع، وشذ الأزدي بجرحه. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤١٢)، و«التقريب» (٦٢٥).

[٢] عبيد الله بن عمر. وهو من رواة الوجه الأول أيضاً، وقد سبق.

[٣] أسامة بن زيد الليثي. صدوق، يهم، وقد روى عنه ابن وهب نسخة صالحة.

وما هنا من هذه النسخة. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٠٨)، و«التقريب» (٣١٧).

[٤] الليث بن سعد. وهو من رواة الوجه الأول أيضاً، وقد سبق.

[٥] إسماعيل بن أبي أمية. وهو ابن عم أيوب بن موسى المذكور في [١] ثقة، ثبت، وبعضهم يرفعه على أيوب. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٨٣)، و«التقريب» (٤٢٥).

[٦] عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي. متروك الحديث، متهم بالكذب، وكان ابن وهب حسن الرأي فيه شيئاً ما، وهو من أكثر الناس عنه حديثاً.

وانظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢١٩)، و«التقريب» (٣٣٢٦).

[٧] عبد الرحمٰن بن إسحاق. سبق، ويقال له: عباد، وهو صدوق.

[٨] محمد بن عجلان. وقد سبق، وهو صدوق، وقد اختلطت عليه أحاديث المقبري.

وكما ترى؛ فالوجه الأول رواه ثلاثة من الثقات، اثنان منهما أثبت الناس في المقبري، وهما الليث، وابن إسحاق، والليث أعلم الناس بما رواه عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، وما رواه عن أبي هريرة، بلا (أبيه).

وأما الوجه الثاني، فرواه ثمانية، منهم اثنان رويا الوجه الأول، وهما الليث، وعبيد الله بن عمر.

وقد حكم ابن المديني، برجحان الوجه الأول، وهو: (المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة) بناء على مذهبه في نفي سماع سعيد بن أبي سعيد المقبري، من أبي هريرة، وقد سبق له إلى الآن ثلاثة أحاديث لسعيد بن أبي سعيد المقبري، هذا رابعها، يثبت فيها الواسطة بينه وبين أبي هريرة، ويعلل بها ما جاء من غير الواسطة.

وقد قال في «معرفة الرجال» رواية ابن محرز، عنه (٢/ ٢٠٧/ ٦٨٩): «ليس أحد أثبت في سعيد بن أبي سعيد المقبري من ابن أبي ذئب، وليث بن سعد، ومحمد بن إسحاق، هؤلاء الثلاثة يسندون أحاديث حِسَان، ابن عجلان يخطئ فيها».

ولكن الصواب في هذه المسألة ـ والله أعلم ـ: أن سعيد بن أبي سعيد المقبري سمع من أبي هريرة، وهذا ثابت في «صحيح البخاري» من رواية الليث ـ وهو أثبت أصحابه بشهادة ابن المديني نفسه ـ عنه.

وأما ابن المديني فقال: «فنظرت، فإذا سعيد لم يسمعه من أبي هريرة»[١]، وعلق على رواية التصريح بسماع سعيد من أبي هريرة، وهي رواية عبد الرحمٰن بن إسحاق فقال: «حديث عبد الرحمٰن بن إسحاق، عن سعيد، قال: سمعت أبا هريرة وهم، وأخاف أن لا يكون حفظه». =

وهذا التوهيم من ابن المديني يتنزل على التصريح بالسماع في رواية عبد الرحمٰن، وخشي أن يكون قوله: (سمعت) خطأ منه[٢]، بناءً على مذهب ابن المديني في عدم سماع المقبري من أبي هريرة.

ولهذا نظائر متوافرة، وانظر على سبيل المثال، لا الحصر: إنكار يحيى القطان على أسامة بن زيد الليثي تصريحه بسماع في حديث اتفق رواته على روايته بالعنعنة، وذلك في ترجمة أسامة من «تهذيب التهذيب» (١/ ٢١٠).

وقد تعقب العلائي ابن المديني في نفيه سماع سعيد من أبي هريرة فقال في: «جامع التحصيل» (ص١٨٤)، وعنه أبو زرعة ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص١٥٦): «تقدم أن سعيداً المقبري، سمع من أبي هريرة، ومن أبيه عن أبي هريرة، وأنه اختلف عليه في أحاديثه، وقالوا: إنه اختلط قبل موته، وأثبت الناس

---

(١) نسب هذا القول العلائي في «جامع التحصيل» (ص١٨٤)، وعنه أبو زرعة ابن العراقي «تحفة التحصيل» (ص١٥٥) = لعبد الرحمٰن ـ ولعله: ابن إسحاق راوي هذا الطريق ـ؛ في حين أنه هنا في «العلل» من كلام ابن المديني ـ كما يفهم من السياق ـ، وهو الأنسب، وقد أخرج النسائي رواية عبد الرحمٰن بن إسحاق مرتين في «الكبرى»، ولم يذكر عن عبد الرحمٰن هذا أي: كلام يتعلق بالرواية، والله أعلم.

(٢) ولم يظهر هذا للأستاذ: حسام بوقريص، في نشرته لكتابنا هذا، فقال ـ معلقاً على توهيم ابن المديني هذا ـ (ص١٨٨ هامش (١) من نشرته: «لعله يعني أن الوهم من سعيد المقبري، وليس عبد الرحمٰن بن إسحاق، وذلك لأنه لم ينفرد به، فقد تابعه عبيد الله بن عمر العمري، كما سبق بيانه». كذا قال ـ عفا الله عني وعنه ـ، وقد أبعد النجعة، فأوردها وهو مشتمل!.

فيه: الليث بن سعدٍ، يميز ما روى عن أبي هريرة، مما روى عن أبيه عنه، وتقدم أن ما كان من حديثه مرسلاً، عن أبي هريرة؛ فإنه لا يضر؛ لأن أباه الواسطة».

والخلاصة: أن الوجهين محفوظان عن سعيد المقبري، وذلك لسببين:

١ ـ كثرة الرواة الثقات الذين رووا الوجهين، فهم في الأول ثلاثة، وفي الثاني أربعة، على الأقل.

٢ ـ أن الليث بن سعد، وهو أشهر من روى الوجه الأول، قد صح عنه رواية الوجه الثاني أيضاً، كما سبق في التخريج، وكذلك عبيد الله بن عمر، وهو من أشهر من روى الوجه الثاني. قد صح عنه كذلك أنه روى الوجه الأول، وهذا مما يستدل به الأئمة كثيراً على صحة الوجهين، وانظر أمثلة لذلك في: «شرح العلل» (٢/ ٧٢٠).

وهذا الذي رجحته، وهو الذي جنح إليه الحافظ ابن حجر في إجابته على ما انتقده الدارقطني. قال الدارقطني في «التتبع» (ص١٨٤): «أخرجا جميعاً: حديث الليث، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ أنه سمعه يقول: قال النبي ﷺ: «**إذا زنت الأمة، فتبين زناها، فليجلدها الحد، ولا يثرب**» الحديث.

وقد رواه جماعة عن سعيد منهم: عبيد الله بن عمر.

واختلف عنه: فقال يحيى الأموي، ومحمد بن عبيد، عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، كقول ليث.

وخالفهما معتمر، وأبو أسامة، وابن نمير، وابن المبارك، وعبدة بن سليمان، وعقبة بن خالد، رواه عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة.

واختلف عن ابن إسحاق، فقال عبدة، عنه، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، كقول ليث وخالفه غير واحد.

ورواه أيوب بن موسى، وإسماعيل بن أبي أمية، وأسامة بن زيد، وغيرهم، عن سعيد، عن أبي هريرة، ولم يذكروا (أباه).

ورواه هشام بن حسان، وابن عيينة، عن أيوب بن موسى.

ورواه الثوري، وغيره، عن أسامة بن زيد.

وأخرجهما مسلم على اختلافهما، وأما البخاري فأخرج حديث ليث وحده».

وقد أجاب عن هذا الحافظ في «هدي الساري» (ص٣٧٨) فقال: «ليث: إمام، وقد زاد فيه: (عن أبيه)، فلا يضره من نقصه. على أنه في مثل هذا لا يبعد أن يكون الحديث عند سعيد على الوجهين، لكثرة من رواه عنه دون ذكر (أبيه)، وإذا صح أنه عنده على الوجهين، فلا يضره الاختلاف، مع أن الحديث عند الشيخين، من غير طريق المقبري، عن أبي هريرة أيضاً، والله أعلم».

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهيه الراجحين: صحيح، وقد اتفق الشيخان على إخراج الوجه الأول، وانفرد مسلم بإخراج الوجه الثاني، كما سبق في التخريج. والله تعالى أعلم.



١٣٢ قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُحرِّمُ مِنَ الرَّضاعَةِ المَصَّةُ وَالمصَّتَانِ».

رَوَاهُ يَعْقُوْبُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيْهِ، عَن ابنِ إِسْحَاقَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَن الحَجَّاجِ بنِ أَبِيْ الحَجَّاجِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، وَهَذَا غَلَطٌ.

وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ الزُّبَيرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنِ الحَجَّاجِ بْنِ أَبِي[1] الحَجَّاجِ، [عَنْ أَبِيْه][2]: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا يُذْهِبُ عَني مَذَمَّةَ الرَّضَاعِ؟ قَالَ: «غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ».

وَحَدِيْثُ ابْنِ إِسْحَاقَ عِنْدهُم: خَطَأٌ، وَأَدْخَلَ حَدِيْثاً فِيْ حَدِيْثٍ، وَالحَدِيْثُ عنْدي: حَدِيْثُ هِشامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُحَرِّمُ المصَّةُ وَالمَصَّتَانِ».

وَحَديثُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنِ الحجَّاجِ بْنِ أَبِي الحَجَّاجِ، [ل١٠/ب]: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ (مَا يُذْهِبُ مَذَمَّةَ الرَّضَاع).

وعَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنِ الحَجَّاجِ بن أبي الحَجَّاجِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ: «الرَّضَاعُ مَا فَتَقَ الأَمْعَاءَ».

وَقَوْلُ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، وحَدْيثُ الثَّلَاثَةِ: صحَاحٌ، وحَدِيْثُ ابْنِ إِسْحَاقَ: وَهُمٌ.

---

(١) الصواب في اسمه: (الحجاج:، قال البخاري: «ومن قال: الحجاج بن أبي الحجاج، فهو خطأ».
وانظر: «علل الترمذي» بترتيب القاضي (ص١٦٨ رقم ٢٩٣).

(٢) زيادة، يقتضيها السياق، كما سيأتي في تخريج هذا الوجه ـ إن شاء الله ـ.

١٣٢ أما الوجه الأول، وهو: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن الحجاج بن أبي الحجاج، عن أبي هريرة: «لا تحرم المصة ولا المصتان». فرواه عن هشام:

[١] محمد بن إسحاق:

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب النكاح، باب القدر الذي يحرم (٥/ ١٩٩/ ٥٤٣٧)، وكذا (٥/ ٢٠١/ ٥٤٤٣)، عن محمد بن منصور الطوسي، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن ابن إسحاق، به.

وأما الوجه الثاني، وهو: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن النبي ﷺ: «لا تحرم المصة ولا المصتان». فهذا رواه عن هشام بن عروة:

[١] يحيى بن سعيد القطان:

أخرجه النسائي في «المجتبى» في كتاب النكاح، باب القدر الذي يحرم من الرضاعة (٦/ ١٠١)، وفي «الكبرى» (٥/ ١٩٨/ ٥٤٣٢)، عن شعيب بن يوسف.

وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢٦/ ٣٥/ ١٦١١٠).

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٦/ ١٣٩/ ٢١٨٠)، عن عمرو بن علي.

ثلاثتهم، عن يحيى بن سعيد، به.

قال البزار: «وهذا الحديث؛ رواه الحفاظ، عن هشام، عن أبيه، عن ابن الزبير.

ورواه الزهري، عن عروة، عن عائشة وابن الزبير.

ورواه رجل ليس بالحافظ، يقال له: محمد بن دينار، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن الزبير، عن أبيه».

[٢] أنس بن عياض:

أخرجه الشافعي في «مسنده» (ص٢٢١). ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» في كتاب الرضاع، باب من قال: لا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات (٧/ ٤٥٤)، وكذا في «معرفة السنن والآثار» (١١/ ٢٥٦/ ١٥٤٤١).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» في كتاب الرضاع، باب من قال: لا يحرم من

الرضاع، إلا خمس رضعات (٧/ ٤٥٤)، والبغوي في «شرح السنة» كتاب النكاح، باب ما تثبت به الحرمة من عدد الرضعات (٩/ ٨١/ ٢٢٨٤) من طريق محمد بن عبد الله بن الحكم.

كلاهما (الشافعي، وابن عبد الحكم) عن أنس بن عياض، به.

قال الربيع: «فقلت للشافعي رضي الله عنه: أسمع ابن الزبير من النبي ﷺ؟ فقال: نعم، وحفظ عنه، وكان يوم توفي النبي ﷺ ابن تسع سنين».

قال البيهقي: «هو كما قال الشافعي رحمه الله؛ إلا أن ابن الزبير رضي الله عنه إنما أخذ هذا الحديث، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ».

فتعقبه ابن التركماني في «الجوهر النقي» بقوله: «رده محمد بن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» بأنه حديث مضطرب، روي عنه، عن النبي ﷺ.

وعنه، عن أبيه مرفوعاً.

وعنه، عن عائشة، مرفوعاً، وموقوفاً.

ورده أيضاً ابن عبد البر، وغيره، بأن مدار هذا الحديث على عروة، وقد صح عنه أنه يحرم بقليل الرضاعة وكثيره، كذا ذكر ابن حزم عنه. وفي «موطأ مالك» عن إبراهيم بن عقبة؛ أنه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة، فقال: «كل ما كان في الحولين، وإن كانت قطرة واحدة فهو محرم، وما كان بعد الحولين؛ فإنما هو طعام يأكله»، ثم سألت عروة، فقال مثل ما قال سعيد، قال الطحاوي: فلم يخالف عروة ما رواه في ذلك؛ إلا لثبوت نسخه عنده».

وقال البغوي: «هكذا روى بعضهم هذا الحديث، ورواه عبد الله بن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي ﷺ، وهو الصحيح، أخرجه مسلم. . .».

[٣] وكيع بن الجراح:

أخرجه أحمد (٢٦/ ٤٤/ ١٦١٢١)، عنه.

[٤] عبدة بن سليمان:

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» في كتاب الرضاع، باب ذكر الخبر الدال على

أن الرضعة والرضعتين لا تحرمان (١٠/ ٣٧/ ٤٢٢٤) من طريق عثمان بن أبي شيبة.

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٥٤٧).

كلاهما عن عبدة، به.

[٥] عبد الله بن نمير.

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٥٤٧)، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص٨٨ رقم ٣١٧)، كلاهما عنه.

[٦] و[٧] سفيان الثوري، وحماد بن سلمة:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٢٢٤/ ترجمة ١٦٢١) من طريق قبيصة، عن الثوري، ومن طريق حجاج، عن حماد.

[٨] عبيد الله بن عمر:

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦/ ٢٢٤/ ٦٢٤٩)، ومن طريقه: الضياء المقدسي في «المختارة» (٩/ ٣٢٦/ ٢٩٠)، من طريق عبد الله بن رجاء، عن عبيد الله، به.

[٩] ابن جريج:

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» باب القليل من الرضاع (٧/ ٤٦٩/ ١٣٩٢٥)، ومن طريقه: العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٢٢٤/ ١٦٢١)، والطبراني، ومن طريق الطبراني: الضياء في «المختارة» (٩/ ٣٢٦/ ٢٨٩).

[١٠] وهيب:

أخرجه الضياء في «المختارة» (٩/ ٣٢٥/ ٢٨٨) من طريق أبي يعلى الموصلي[١]، عن إبراهيم السامي، عن وهيب، به.

[١١] سفيان بن عيينة:

أخرجه الشافعي في «مسنده» (ص٣٠٧)، وفي «الأم» (٥/ ٢٧). ومن طريقه:

---

(١) يظهر أن هذا الحديث من «المسند الكبير» لأبي يعلى، وذلك لخلو المطبوع من «مسند» أبي يعلى منه، ويؤكده أن ما هنا يرويه الضياء من طريق ابن المقرئ، عن أبي يعلى، وهو راوي «الكبير» عنه، وراوي «الصغير» هو: ابن حمدان. والله أعلم.

البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١١/ ٢٥٥/ ١٥٤٤٠). وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٢٢٤/ ١٦٢١) من طريق الحميدي.

وأخرجه الذهبي في «معجم شيوخه» (١/ ٣٩٢/ ترجمة ٤٤٣) من طريق الحسين بن حفص.

ثلاثتهم، عن سفيان بن عيينة، به.

[١٢] عبد العزيز الدراوردي:

أخرجه الخطيب البغدادي في «تالي تلخيص المتشابه» (١/ ١٥٢/ ٦٧) من طريق قتيبة بن سعيد، وعمرو بن زرارة، عنه، به.

[١٣] همام بن يحيى بن دينار:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨/ ٤٤٤) في ترجمته، من طريق حجاج بن منهال، عنه.

وقال ابن عدي: «وهمام أشهر وأصدق، من أن يذكر له حديث منكر، أو له حديث منكر، وأحاديثه مستقيمة عن قتادة، وهو مقدم أيضاً في يحيى بن أبي كثير، وعامة ما يرويه مستقيم».

وقد توبع هشام بن عروة على هذا الوجه، فتابعه:

الزهري، عن عروة، عن عبد الله بن الزبير، به.

أخرجه محمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص٨٨ رقم ٣١٣)، عن محمد بن يحيى، عن سليمان بن عبد الرحمٰن، عن أيوب بن سويد، عن يونس بن يزيد.

وأخرجه أيضاً في «الموضع السابق» (رقم ٣١٤) عن محمد بن يحيى، عن عمرو بن خالد، عن ابن لهيعة، عن عقيل بن خالد.

كلاهما عن الزهري، عن عروة، به.

وتوبع عروة كذلك، فتابعه: عبد الله بن أبي مليكة، ورواه عن ابن الزبير:

أخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب النكاح ـ كما في «التحفة» (٥٢٧٢) ـ من طريق ابن علية.

وأخرجه الروياني في «مسنده» (٢/ ٣٥٩/ ١٣٣٥) من طريق شعبة.

كلاهما عن أيوب.

وأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/ ٤٦٤/ ٥١٩) عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد[1]. وعن سليمان بن حرب: علقه البغوي في «الجعديات» (١/ ٥٦٧/ ١٢٤١).

كلاهما (أيوب، وحماد) عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير، به.

وخالف هؤلاء الثلاثة عشر، عن هشام: محمد بن دينار الطاحي؛ فرواه عن هشام بن عروة، عن عروة، عن ابن الزبير، عن أبيه الزبير بن العوام، فجعله من مسند الزبير!

وهذا أخرجه النسائي في «الكبرى» في الموضع السابق (٥/ ١٩٨/ ٥٤٣٣)، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/ ١٠٥/ ٤٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٢٤/ ٢٤٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٢٢٤/ ١٢٦١) من طريق مسلم بن إبراهيم.

وأخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (ص١٦٧/ رقم ٢٩٠)، والبزار في «البحر الزخار» (٣/ ١٨٣/ ٩٦٧) عن أحمد بن عبدة. ومن طريق أحمد بن عبدة أخرجه ابن حبان في «صحيحه» كتاب الرضاع، باب ذكر خبر أوهم من لم يحكم صناعة الأخبار، ولا تفقه في صحيح الآثار أن خبر هشام الذي ذكرناه منقطع غير متصل (١٠/ ٣٩/ ٤٢٢٦ الإحسان). ومن طريق ابن حبان هذا: أخرجه الضياء في «المختارة» (٣/ ٧٠/ ٨٧٥).

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٤٦/ ٦٨٨) عن سعيد بن أبي الربيع.

---

(١) حكى البغوي في «الجعديات» (١/ ٥٦٧) الخلاف على حماد، فقال: «رواه حماد بن زيد، فاختلف عليه، وذكر وجهين: أحدهما ما ذكرته عنه فوق معلقاً، والثاني: ما أسنده عن القواريري، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن ابن الزبير، موقوفاً، ويوافق هذا الموقوف، ما رواه الروياني في «مسنده» (٢/ ٣٥٩/ ١٣٣٦) عن أبي الربيع، عن الدراوردي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن الزبير، موقوفاً.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٢٤/ ٢٤٨) من طريق روح بن عبد المؤمن المقرئ.

أربعتهم، عن محمد بن دينار الطاحي، عن هشام، به، بزيادة: (عن الزبير).

وعلقه الترمذي في «السنن» (٣/ ٤٤٦) عن محمد بن دينار، ثم قال: «وهو غير محفوظ، والصحيح عند أهل الحديث: حديث ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي ﷺ... ثم قال: وسألت محمداً عن هذا، فقال الصحيح: عن ابن الزبير، عن عائشة، وحديث محمد بن دينار، وزاد فيه: (عن الزبير)، وإنما هو: هشام بن عروة، عن أبيه، عن الزبير».

وقال العقيلي: «بلغني عن أبي داود السجستاني؛ أنه قال: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: محمد بن دينار، كان ـ زعموا ـ لا يحفظ، كان يتحفظ لهم، ثم ذكر حديث (المصة)؛ فأنكره»[1].

وقال ابن حبان: «لست أنكر أن يكون ابن الزبير سمع هذا الخبر، من النبي ﷺ، [وسمعه من أبيه، وخالته][2]؛ فمرة أدَّى ما سمع، وأخرى روى عنهما، وهذا شيء مستفيض في الصحابة، قد يسمع أحدهم الشيء عن النبي ﷺ، ثم يسمعه بعدُ، عمن هو أجل عنده خطراً، وأعظم لديه قدراً، عن النبي ﷺ؛ فمرة يؤدِي ما سمع، وتارة يروي عن ذلك الأجلّ، ولا تكون روايته عمن فوقه لذلك الشيء بِدالٍ على بطلان سماع ذلك الشيء، وهذا كخبر ابن عمر في سؤال جبريل، في (الإيمان والإسلام)، سمعه من النبي ﷺ، ثم سمعه من أبيه؛ فأدى مرة ما شاهد، وأخرى عن عمر ما يسمعه منه، لعظم قدره عنده».

ولخص كلام ابن حبان، الحافظُ في «التلخيص الحبير» (٤/ ٨/ ١٨٤٠) ثم

---

(١) انظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٣٥٢ رقم ٥٤٧)، طبعة العلوم والحكم، بتحقيق: د. زياد محمد منصور.

(٢) ما بين المعكوفتين، ساقط من مطبوعة «الإحسان»، ولا يستقيم الكلام إلا به، وقد أثبته من «المختارة» (٣/ ٧٠)، و«نصب الراية» (٣/ ٢١٧)، وقد نقلا كلام ابن حبان، بعد تخريجهما الحديث من طريقه، وهو ما لخصه الحافظ في «التلخيص الحبير» (٤/ ٨/ ١٨٤٠)، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

تعقبه قائلاً: «وفي ذلك الجمع بُعْدٌ، على طريقة أهل الحديث». وستأتي مناقشتي له ﷺ عنه، عند النظر في الخلاف ـ إن شاء الله ـ.

وقال البزار: «وهذا الحديث قد روي عن ابن الزبير، من وجوه، ولا نعلم أحداً رواه عن ابن الزبير، عن الزبير؛ إلا محمد بن دينار، عن هشام».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٦١): «وفيه: محمد بن دينار الطاحي؛ وثقه أبو زرعة، وأبو حاتم، وابن حبان، وقد ضعف، وبقية رجاله ثقات».

وأما الوجه الثالث، وهو: ما رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن الحجاج بن الحجاج، عن أبيه؛ أنه سأل النبي ﷺ: ما يذهب عني مذمة الرضاع؟ قال: «غُرَّةٌ: عبدٌ أو أَمَةٌ». فرواه عن هشام:

[١] حاتم بن إسماعيل:

أخرجه الترمذي في كتاب الرضاع، باب ما جاء ما يذهب مذمة الرضاع (٣/ ٤٥٠/ ١١٥٣) عن قتيبة، عن حاتم.

وقال: «هذا حديث حسن صحيح». وقال أيضاً: «هكذا رواه يحيى بن سعيد القطان، وحاتم بن إسماعيل، وغير واحد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن حجاج بن حجاج، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وروى سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن حجاج بن أبي حجاج، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وحديث ابن عيينة: غير محفوظ، والصحيح: ما روى هؤلاء، عن هشام بن عروة، عن أبيه. وهشام بن عروة يكنى: أبا المنذر، وقد أدرك جابر بن عبد الله، وابن عمر. وفاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام، هي: امرأة هشام بن عروة».

[٢] يحيى بن سعيد القطان:

أخرجه النسائي في «المجتبى» في كتاب الرضاع، باب حق الرضاع وحرمته (٦/ ١٠٨)، وكذا في «الكبرى» (٥/ ٢٠٧/ ٥٤٥٨). عن يعقوب بن إبراهيم.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٤٥٠)، ومن طريقه: المزي في «تهذيب الكمال» (٥/ ٤٥١).

والروياني في «مسنده» (٢/ ٤٥١/ ١٤٧١) عن عمرو بن علي، ومحمد بن بشار.

أربعتهم، عن يحيى بن سعيد، به.

[٣] أبو معاوية محمد بن خازم الضرير:

وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (١٢/ ٢٢١/ ٦٨٣٥)، وعنه: ابن حبان في «صحيحه» كتاب الرضاع، ذكر البيان بأن قوله ﷺ: **«العبد والأمة»** أراد به أحدهما لا كليهما (١٠/ ٤٤/ ٤٢٣١ الإحسان) عن سريج بن يونس أبي الحارث، عن أبو معاوية، به.

[٤] سفيان الثوري:

أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب الرضاع، باب حق الرضاع، وحرمته (٥/ ٢٠٧/ ٥٤٥٩) من طريق عبد الرحمٰن بن مهدي.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٢٢/ ٣٢٠٠) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.

كلاهما، عن الثوري، به.

[٥] سفيان بن عيينة:

أخرجه الحميدي في «المسند» (٢/ ٣٨٧/ ٨٧٧)، ومن طريق الحميدي: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٣/ ٣٢٠٦)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١٩٣/ ترجمة ٢١٨)، عن سفيان، به.

[٦] و[٧] معمر وابن جريج:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٢٢/ ٣١٩٩)، ومن طريقه: الضياء المقدسي في «المختارة» (٩/ ٣٢٦/ ٢٨٩) من طريق عبد الرزاق، عنهما، به. وقرن معهما سفيان بن عيينة.

[٨] عبدة بن سليمان:

أخرجه الدارمي في «السنن» كتاب النكاح، باب ما يذهب مذمة الرضاع (٣/ ١٤٤٦/ ٢٣٠٠)، عن عثمان بن محمد، عن عبدة، به.

[٩] عمرو بن الحارث:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» كتاب الرضاع، باب الرضخ عند الفصال (٧/

٤٦٤)، وابن حبان في الرضاع، باب ذكر ما يذهب مذمة الرضاع عمن قصر فيه (١٠/ ٤٣/ ٤٢٣٠)، والطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٢٣/ ٣٢٠٨) من طريق عبد الله بن وهب، عن عمرو، به.

[١٠] الليث بن سعد:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» كتاب الرضاع، باب الرضخ عند الفصال (٧/ ٤٦٤)، من طريق ابن وهب.

والطبراني في «الكبرى» (٣/ ٢٢٣/ ٣٢٠١) من طريق يحيى بن بكير.

كلاهما، عن الليث، به.

[١١] سعيد بن عبد الرحمٰن الجمحي:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» كتاب الرضاع، باب الرضخ عند الفصال (٧/ ٤٦٤)، والطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٢٣/ ٣٢٠٨) من طريق ابن وهب.

قال البيهقي: «وكذلك رواه أبو معاوية، وعبد الله بن إدريس، عن هشام بن عروة؛ إلا أنهما قالا: (العبد أو الأمة). وقيل: عن عروة، عن حجاج بن حجاج بن مالك، عن النبي ﷺ، وقيل: عنه: عن حجاج بن أبي الحجاج، عن أبيه. والصواب: الحجاج بن الحجاج، عن أبيه، قاله البخاري».

[١٢، ١٣، ١٤] حفص بن ميسرة، حماد بن سلمة، ابن سمعان:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣/ ٣٢٠/ ٣٢٠٤ ـ ٣٢٠٧ ـ ٣٢٠٨) من طرق عنهم، به.

[١٥] داود بن عبد الرحمٰن:

أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١٩٣/ ٢١٨).

[١٦] عبد العزيز بن محمد الدراوردي:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٢٢/ ٣٢٠٣)، وأبو الفتح الأزدي في «من وافق اسمه اسم أبيه» (ص٢٠ رقم ١) من طريق الدراوردي، به.

[١٧] وهيب بن خالد:

أخرجه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٣٢٨) من طريقه، به.

[١٨] عبد الله بن نمير:

أخرجه أحمد في «مسنده» (٣/ ٤٥٠).

وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/ ٣٤٤/ ٢٣١٩) عن أبي بكر بن أبي شيبة، ومن طريق ابن أبي شيبة، أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٢٢/ ٣٢٠٢).

كلاهما (أحمد، وابن أبي شيبة) عن ابن نمير، به.

قال ابن أبي عاصم: «بينا العلة فيه».

قلت: لعله يعني في كتابه «العلل»، فهو يحيل عليه.

وقد توبع هشام على هذا الوجه، فتابعه:

(أ) أبو الزناد:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٢٣/ ٣٢٠٥)، وابن قانع في «معجمه» (١/ ١٩٣/ ٢١٨) من طريق ابن أبي الزناد، عن أبي الزناد، به.

(ب) أبو الأسود:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٢٣/ ٣٢٠٩)، وابن قانع في «معجمه» (١/ ١٩٣/ ٢١٨) من طريق ابن لهيعة، عن أبي الأسود، به.

الوجه الرابع: وعن هشام بن عروة، عن الحجاج بن أبي الحجاج، عن أبي هريرة (الرضاع ما فتق الأمعاء). وهذا رواه عن هشام:

[١] سفيان بن عيينة:

أخرجه الشافعي في «المسند» (ص٣٠٧)، وفي «الأم» (٥/ ٢٧)، ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» كتاب الرضاع، باب من قال لا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات (٧/ ٤٥٦)، وفي «معرفة السنن والآثار» (١١/ ٢٥٨/ ١٥٤٤٩).

وقال البيهقي: «وكذا رواه الزهري، عن عروة، عن الحجاج الأسلمي، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً».

وأخرجه سعيد بن منصور في «السنن» كتاب النكاح، باب ما جاء في ابنة الأخ من الرضاعة (١/ ٢٤٣/ ٩٧٨).

كلاهما (الشافعي، وسعيد) عن سفيان، به.

[٢ ـ ٣] معمر، وابن جريج:

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٧/ ٤٦٦/ ١٣٩١٠)، عنهما.

[٤ ـ ٥] وهيب بن خالد، وابن المبارك:

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٧٢/ ٢٨١٢) تعليقاً، من طريقهما.

وقد توبع هشام، فتابعه:

(أ) إبراهيم بن عقبة:

أخرجه النسائي في «الكبرى» في الموضع السابق (٥/ ٢٠٠/ ٥٤٣٨)، والبيهقي في «الكبرى» في الموضع السابق (٧/ ٤٥٦)، وفي «المعرفة» (١١/ ٢٥٨/ ١٥٤٥١ ـ ١٥٤٥٢)، والدارقطني في «السنن» (٤/ ١٧٣)، والمروزي في «السنة» (ص٨٩/ رقم ٣١٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٧٢/ ٢٨١٢) تعليقاً.

كلهم من طريق محمد بن إسحاق، عن إبراهيم بن عقبة، به.

قال البيهقي: «ورواه الزهري، وهشام بن عروة، موقوفاً على أبي هريرة، ببعض معناه».

(ب) الزهري:

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٧٢/ ٢٨١٢) تعليقاً عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه أبي بكر، عن سليمان بن بلال، عن موسى بن عقبة، وابن أبي عتيق، كلاهما عن الزهري، عن عروة، به.

النظر في الخلاف:

أما الوجه الأول، وهو: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن الحجاج بن أبي الحجاج، عن أبي هريرة: «لا تحرم المصة ولا المصتان». وهذا رواه عن هشام:

[١] محمد بن إسحاق. وقد سبق مراراً أنه إمام في المغازي والسير، صدوق، يدلس، رمي بغير بدعة.

وقد حكم ابن المديني على هذا الوجه بالغلط، وأنه أدخل حديثاً في حديث، فقال: «وهذا غلط»، ثم قال: «وحديث ابن إسحاق عندهم: خطأ، وأدخل حديثاً في حديث».

والحديثان اللذان أدخل ابن إسحاق أحدهما في الآخر، هما الوجه الثاني والرابع عندي. فهشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن الزبير، هو الوجه الثاني، والحجاج عن أبي هريرة من الوجه الرابع، فركب منهما إسناداً واحداً. والله أعلم.

وأما الوجه الثاني، وهو: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير، عن النبي ﷺ: «لا تحرم المصة ولا المصتان». فهذا رواه عن هشام بن عروة:

[١] يحيى بن سعيد القطان. وقد سبق، وهو ثقة حجة، متفق عليه. وهو من أثبت الرواة عن هشام بن عروة. وانظر: «شرح العلل» (٢/ ٤٨٨).

[٢] أنس بن عياض. ثقة، من أسمح الناس بكتبه. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٧٥)، و«التقريب» (٥٦٤).

[٣] وكيع بن الجراح. سبق، وهو ثقة حافظ عابد.

[٤] عبدة بن سليمان الكلابي. ثقة ثبت، مستقيم الحديث جدّاً. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٥٨)، و«التقريب» (٤٢٦٩).

[٥] عبد الله بن نمير. ثقة، كثير الحديث، من أهل السنة. وهو من أثبت الناس في هشام بن عروة، وانظر: «شرح العلل» (٢/ ٤٨٨)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٥٧)، و«التقريب» (٣٦٦٧).

[٦] سفيان الثوري. وقد سبق، وهو ثقة، بل فوق الثقة. ومن أثبت أصحاب هشام.

[٧] حماد بن سلمة. ثقة عابد إمام، وأثبت الناس في ثابت البناني، ولكنه تغير بأَخَرَة، فلذا اكتفى البخاري بالاستشهاد به، وأما مسلم فأخرج له عن ثابت، وما سواه ففي الشواهد. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١١)، و«التقريب» (١٤٩٩).

[٨] عبيد الله بن عمر. وقد سبق، وهو ثقة ثبت.

[٩] عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج. ثقة فقيه إمام، وهو من أول من صنف، وكان قبيح التدليس، لا يدلس إلا عن مجروح، وكان يرسل أيضاً. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٠٢)، و«التقريب» (٤١٩٣).

[١٠] وهيب بن خالد. ثقة من كبار الحفاظ، كثير الحديث، ولكنه تغير قليلاً

بأخرة. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٦٩)، و«التقريب» (٧٤٨٧).

[١١] سفيان بن عيينة. ثقة كبير القدر، وقد سبق.

[١٢] عبد العزيز الدراوردي. صدوق في نفسه، لكن في حفظه شيء، وكان يحدث من كتب غيره فيَهِمُ، وحديثه عن عبيد الله العمري منكر، كان يخلط بينه وبين عبد الله العمري. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٥٣)، و«التقريب» (٤١١٩).

[١٣] همام بن يحيى بن دينار. ثقة، ثبت في جميع المشايخ، إلا أنه كان في حفظه شيء، فما حدث من كتابه، فهو صالح، وما كان من حفظه، فقد يقع له فيه الوهم، وقد أقر في آخر أمره بخطئه في حفظه، ورجع واستغفر الله منه، ولهذا فحديثه بأخرة أصح ممن سمع منه قديماً، كما نص على ذلك أحمد. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٦٧)، و«التقريب» (٧٣١٨).

فهؤلاء الثلاثة عشر راوياً من الثقات رووا هذا الوجه عن هشام بن عروة، وفيهم من عُدَّ من أثبت أصحابه؛ كالقطان، والثوري، وابن نمير. وبناء عليه فهذا الوجه محفوظ عن هشام.

وأما الوجه الثالث، وهو: ما رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن الحجاج بن الحجاج، عن أبيه؛ أنه سأل النبي ﷺ: ما يذهب عني مذمة الرضاع؟ قال: «غُرَّة: عبدٌ أو أَمَةٌ». فرواه عن هشام:

[١] حاتم بن إسماعيل. صدوق، في حفظه شيء، لكنه صحيح الكتاب، قال ابن المديني: روى عن جعفر، عن أبيه أحاديث مراسيل أسندها. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٢٨)، و«التقريب» (٩٩٣).

[٢] يحيى بن سعيد القطان. وقد سبق، وهو ثقة حجة، وهو من رواة الوجه الثاني.

[٣] أبو معاوية محمد بن خازم الضرير. وقد سبق، وهو ثقة، من أحفظ الناس لحديث الأعمش، ومع ذلك فقد كان يخطئ في أحاديث من أحاديث الأعمش، ويقلبها. وقد ضعفه أحمد في هشام بن عروة خاصة، وقال: ما هو بصحيح الحديث عنه. وانظر: «شرح العلل» (٢/ ٤٨٨).

---

[٤] سفيان الثوري. وقد سبق، وهو ثقة كبير، وهو من رواة الوجه الثاني.

[٥] سفيان بن عيينة. سبق، وهو ثقة كبير، من رواة الوجه الثاني.

[٦] معمر بن راشد. وقد سبق، وهو ثقة من أوثق أصحاب الزهري. ولكنه مضطرب كثير الأوهام عن هشام بن عروة. وانظر: «شرح العلل» (٢/ ٤٩١).

[٧] ابن جريج. وقد سبق، وهو ثقة فقيه، يدلس ويرسل، وهو من رواة الوجه الثاني.

[٨] عبدة بن سليمان. ثقة ثبت، وقد سبق، وهو من رواة الوجه الثاني.

[٩] عمرو بن الحارث. قد سبق، وهو ثقة، قلما يخرج حديثه من مصر.

[١٠] الليث بن سعد. سبق، وهو إمام ثقة حجة، ومن أثبت الناس في هشام بن عروة. وانظر: «شرح العلل» (٢/ ٤٨٨).

[١١] سعيد بن عبد الرحمٰن الجمحي. صدوق له أوهام، يروي عن هشام بن عروة وسهيل أحاديث لا يتابع عليها، ويهم في الشيء بعد الشيء، لا عن تعمد. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٥٦)، و«التقريب» (٢٣٥٠).

[١٢] حفص بن ميسرة. ثقة، لكن في حديثه بعض الوهم، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤١٩)، و«التقريب» (١٤٣٣).

[١٣] حماد بن سلمة. ثقة عابد، لكن تغير بأخرة، وقد سبق في رواة الوجه الثاني.

[١٤] عبد الله بن زياد بن سمعان. متروك، متهم بالكذب، وقد سبق.

[١٥] داود بن عبد الرحمٰن العطار العبدي. ثقة، من أورع الناس، ولم يثبت أن ابن معين تكلم فيه. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٩٢)، و«التقريب» (١٧٩٨).

[١٦] عبد العزيز بن محمد الدراوردي. قد سبق في رواة الوجه الثاني، وهو صدوق يخطئ.

[١٧] وهيب بن خالد. قد سبق في رواة الوجه الثاني، وهو ثقة، تغير قليلاً.

[١٨] عبد الله بن نمير. سبق في رواة الوجه الثاني، وهو ثقة كثير الحديث من أثبت الناس في هشام.

وهذا الوجه رواه عن هشام ثمانية عشر رجلاً، غالبهم؛ بل عامتهم من الثقات، وفيهم أيضاً من وسم بأنه من أثبت أصحاب هشام؛ كالثوري، وابن نمير، والليث بن سعد، فلا جرم يكون هذا الوجه هو الآخر محفوظاً.

الوجه الرابع، وعن هشام بن عروة، عن الحجاج بن أبي الحجاج، عن أبي هريرة: «الرضاع ما فتق الأمعاء». وهذا رواه عن هشام:

[١] سفيان بن عيينة. سبق في الوجهين الثاني والثالث، وهو ثقة.

[٢ ـ ٣] معمر، وابن جريج. سبقا في الوجه الثالث، وهما ثقتان على تفصيل ينظر هناك.

[٤] وهيب بن خالد. ثقة، سبق في الوجهين الثاني والثالث.

[٥] ابن المبارك. ثقة ثبت إمام حجة ورع عالم مجاهد، جمع خصال الخير، ولم يكن في زمانه من هو مثله. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٨٢)، و«التقريب» (٣٥٧٠).

وهذا الوجه الرابع. قد رواه عن هشام خمسة من الثقات، فليكن هو الثالث محفوظاً.

الخلاصة والترجيح:

فخلاصة البحث: أن الوجه الأول خطأ من ابن إسحاق، لم يتابع عليه. والأوجه الثلاثة به ذلك كلها محفوظة.

وأما قول الطبري في «تهذيب الآثار»، الذي نقله عنه ابن التركماني، ونقلته آنفاً عند سرد التخريج، وهو: أن هذا الحديث مضطرب، ويعني بهذا الاضطراب هذا الخلاف الشديد فيه على هشام بن عروة. وقد أجاب ابن حبان عن هذا في «صحيحه» كما نقلته سابقاً، وفحواه: أنه غير مستنكر أن يروي هشام الحديث عن النبي ﷺ، وعن أبيه، وخالته، وذكر علة ارتضاها لذلك ونقلته عنه هناك. ولكن الحافظ ابن حجر، لم يرتض صنيع ابن حبان هذا، فقال: «فيه بعد على طريقة المحدثين».

نعم؛ كلام ابن حبان رحمه الله تعالى في تمشية رواية هشام من طريق ابن

الزبير، والزبير، وعائشة، فيه بعد على طريقة المحدثين، إذ ليست هذه الأوجه كلها في محلة واحدة من الثبوت، فقد يسلم له طريق ابن الزبير، وعائشة، لكن طريق الزبير، لا! لما سبق في التخريج من أن مداره على راوٍ سيئ الحفظ، وأنه قد خالف كل من رواه عن هشام، وأن النقاد من أهل الحفظ والإتقان قد استنكروه جميعاً.
وأغلب ظني أن الحافظ إنما استبعد من كلام ابن حبان ما استبعد لما ذكرته، وأما بقية الطرق، وما معي هنا من الثاني، وحتى الرابع: فلا يشملها استبعاد الحافظ، وذلك لأسباب، منها:

١ ـ كثرة الثقات الذين رووها، فهم في أقل طريق خمسة.

٢ ـ أن هؤلاء الثقات، وفيهم من وصف بأنه أوثق أصحاب هشام، قد روى الأوجه الثلاثة، عن هشام، وهذا مما يستدل به الأئمة على كون هذه الأوجه محفوظة، وسبق أن نقلت كلام ابن رجب، وتحريره لهذه القاعدة في حديث مضى.

٣ ـ أن هشام مع رواية هؤلاء الثقات عنه هذه الأوجه الثلاثة؛ قد توبع على كل وجه، الأمر الذي يؤكد صحة هذه الأوجه الثلاثة عنه.

وبناء على كل ذلك وغيره: جاء قول إمامنا ابن المديني في موضعه، مدللاً على جودة فهم، وسعة اطلاع، فقال: «وحديث الثلاثة: صحاح». فرحمه الله رحمة واسعة.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث صححه الترمذي، وابن حبان، وكذا الضياء المقدسي، والله تعالى أعلم.



١٣٣ قَالَ عَلِيٌّ:

حَدِيْثُ أَبِيْ هُرَيْرَةَ: «بَعَثَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ سَرِيَّةً عَيْناً، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ عاصِمَ بْنَ ثَابِتٍ».

رَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بنِ أَبِي سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ يُوْنُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرو بْنِ أَسِيْدِ بْنِ جَارِيَةَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ؛ خَالَفَ مَعمْراً فِيْ إِسْنَادِهِ.

وَالحَدِيْثُ عِنْدِيْ: حَدِيْثُ يُوْنُسَ؛ لأَنَّهُ تَابَعَهُ غَيْرُهُ عَلَى عَمْرِو بْنِ أَسِيْدٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

---

١٣٣ الوجه الأول: الزهري، عن عمرو بن أبي سفيان الثقفي، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الزهري:

[١] شعيب بن أبي حمزة:

أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب هل يستأسر الرجل؟ ومن لم يستأسر، ومن ركع ركعتين عند القتل (٦/ ١٩١/ ٣٠٤٥)، وكذا في التوحيد، باب ما يذكر في الذات والنعوت وأسامي الله ﷻ (١٣/ ٣٩٣/ ٧٤٠٢).

وأبو داود في الجهاد، باب في الرجل يستأسر (٣/ ٥١/ ٢٦٦١) عن ابن عوف.

والنسائي في «الكبرى» في السير، باب توجيه العيون والتولية عليهم (٨/ ١٢٣/ ٨٧٨٨) عن عمران بن بكار بن راشد.

ثلاثتهم، عن أبي اليمان، عن شعيب، به.

[٢] معمر بن راشد:

أخرجه البخاري في المغازي، باب غزوة الرجيع (٧/ ٤٣٧/ ٤٠٨٦) من طريق هشام بن يوسف.

وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٥/ ٣٥٣/ ٩٧٣)، وعنه: أحمد (١٥/ ٢٣٠/ ٨٠٨٢)، ومن طريق عبد الرزاق، أخرجه: ابن حبان في «صحيحه» ذكر إخباره ﷺ

عن مناقب الصحابة، ذكر خبيب بن عدي رضي الله عنه (١٥/ ٥١٢/ ٧٠٣٩)، وابن أبي عاصم في «الأوائل» (ص٤٥/ رقم ١٢٠)، وهبة الله اللالكائي في «كرامات الأولياء» (٢/ ١٣١٦/ ٥٩ شرح أصول الاعتقاد)، والطبراني[1] في «الكبير» (٤/ ٢٢١/ ٤١٩١)، وكذا (١٧/ ١٧٥/ ٤٦٣)، ومن طريق الطبراني: المزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٤٥). وعلقه ابن عبد البر، عن عبد الرزاق في «التمهيد» (٢/ ٧٧٩) فقال: «وأحسن أسانيد خبره، في ذلك: ما ذكره عبد الرزاق، عن معمر، وساقه».

كلاهما (هشام، وعبد الرزاق)، عن معمر، به.

وأما الوجه الثاني: الزهري، عن عَمْرو بن أَسِيْد ابن جارية الثقفي، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الزهري:

[١] إبراهيم بن سعد:

أخرجه البخاري في المغازي (٧/ ٣٥٩/ ٣٨٨٩)، وأبو داود في الجهاد، باب في الرجل يستأسر (٣/ ٥١/ ٢٦٦٠)، ومن طريق أبي داود: البيهقي في «الكبرى» باب صلاة الأسير إذا قدم (٩/ ١٤٦) كلاهما، عن موسى بن إسماعيل.

وأخرجه أحمد (١٥/ ٥٧/ ٧٩١٥ شاكر) عن سليمان بن داود الهاشمي، ويعقوب بن إبراهيم.

وأبو داود الطيالسي[2] في «المسند» (٤/ ٣٢٣/ ٢٧٢٠)، ومن طريقه: البيهقي

(١) قرن الطبراني معمراً، بإبراهيم بن سعد، راوي الوجه الآتي، وقال: «عمر بن أسيد بن جارية»، فالظاهر: أنه حمل حديث معمر، على حديث إبراهيم بن سعد، والله أعلم.

(٢) في بعض نسخ الطيالسي المخطوطة: «عمر» بضم العين، ولكن محققه ـ عفا الله عنا وعنه ـ أثبت ما في النسخ الأخرى «عمير»، واستأنس بما نقله الحافظ ابن حجر، عن ابن السكن، موافقاً لما أثبته هو، وفاته نص الحافظ في «الفتح» (٧/ ٤٣٩) على أن الطيالسي يقول «عن إبراهيم، عن عمر، بالضم»، وكذلك أيضاً: فإن البيهقي روى هذا الحديث من طريق الطيالسي، في ثلاثة كتب وقفت عليها من مصنفاته ـ كما في التخريج ـ، وفيها كلها: «عمر»، فكان الأولى بالمحقق ـ رعاه الله ـ أن يعتمد ما جعله في الحاشية، ويجعل ما اعتمده في صلب الكتاب هو الحاشية، والله أعلم.

في «الكبرى» (٩/ ١٤٥)، وفي «الأسماء والصفات»، وفي «الاعتقاد والهداية» (ص٣٠٨).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٦١/ ٤٦٣)، ومن طريقه: المزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٤٥)، من طريق إبراهيم بن حمزة الزبيري.

وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٣٢٣) من طريق منصور بن أبي مزاحم.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٥٥) عن معن بن عيسى الأشجعي.

وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٣٢٤) من طريق أبي ثابت محمد بن عبيد الله المديني.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١١٢) من طريق أحمد بن محمد.

التسعة، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عمر[1] بن أسيد بن جارية الثقفي، به.

قال الحافظ في «الفتح»: «وإبراهيم بن سعد، يقول: عن الزهري، عن (عُمر) بضم العين، كذا أخرجه ابن سعد، عن معن بن عيسى، وبذلك جزم الذهلي في «الزهريات».

وقال أيضاً: «وأكثر أصحاب الزهري، قالوا فيه: (عَمرو)، بفتح العين، وقال بعضهم: (عُمر)، بضم العين، ورجح البخاري أنه عمرو...».

[٢] إبراهيم بن إسماعيل الأنصاري:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٣٩١/ ٣٦٨٦٤). وأخرجه الطبري في «تاريخه» (٢/ ٧٨) عن أبي كريب.

---

(١) في رواية موسى بن إسماعيل، عند البخاري، وأبي داود، ورواية محمد بن عبيد الله المديني، في الدلائل: (عمرو) بفتح العين. وانظر: تفصيل الخلاف في هذا: «فتح الباري» الموضع المذكور أعلاه، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٤١)، و«تعجيل المنفعة» (٢/ ٣٧/ ٧٦٥ (أ))، و«تحفة الأشراف» (١٠/ ٢٨٩، ١٤٢٧١)، و«علل» ابن أبي حاتم (٢/ ٣٩٨/ ٢٧٠٤)، وشرح العلامة شاكر على «المسند» (١٥/ ٧٩١٦).

كلاهما، عن جعفر بن عون. عن إبراهيم بن إسماعيل، عن الزهري، عن عمرو، أو عمر بن أسيد، به.

[٣] يونس بن يزيد:

وهذا لم أظفر به موصولاً، وإنما علقه ابن المديني ها هنا، عنه، عن الزهري، عن عمرو بن أسيد، به.

النظر في الخلاف:

هذا الخلاف راجع إلى الاختلاف في اسم شيخ الزهري فحسب؛ هل هو عمرو بن أسيد ابن جارية الثقفي، أم عمرو بن أبي سفيان الثقفي. وقد ذكر ابن المديني هذين الوجهين كما هو مبين في الأصل.

فأما الوجه الأول: الزهري، عن عمرو بن أبي سفيان الثقفي، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الزهري:

[١] شعيب بن أبي حمزة. ثقة متقن، من أوثق أصحاب الزهري، وكتابه غاية في الصحة.

[٢] معمر بن راشد. من أوثق أصحاب الزهري، وقد سبق مراراً.

وأما الوجه الثاني: الزهري، عن عمرو بن أسيد ابن جارية الثقفي، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الزهري:

[١] إبراهيم بن سعد. وقد سبق، وهو ثقة حجة، تكلم بعضهم في سماعه من الزهري لصغر سنه حينئذ. وقد سوى بعضهم بينه وبين الليث، في الزهري.

[٢] إبراهيم بن إسماعيل الأنصاري. هو ابن مجمع، ضعيف، لا سيما في الزهري؛ لأنه كان أصم، وكان يجلس إلى الزهري، فلا يكاد يسمع إلا بعد كد، ولذا قال البخاري: «وهو كثير الوهم عن الزهري». وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ٢٧١)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ١٠٥)، و«التقريب» (١٤٨).

[٣] يونس بن يزيد. ثقة ثبت، من أعلم أصحاب الزهري به، وأكثرهم له ملازمة، على وهم قليل يقع له في الزهري. وربما جاء بالشيء المنكر، وكان الإمام أحمد سيئ الرأي فيه جدّاً، وقدم عليه غيره.

....

وكما هو ظاهر، فإن الوجه الأول، رواته أثبت من رواة الوجه الثاني، فإن رواة الوجه الثاني ـ خلا ابن مجمع ـ وإن كانوا ثقات، ومن أثبت أصحاب الزهري؛ فإنهم قد تكلم فيهم لا سيما في روايتهم عن الزهري، وحتى لو لم يثبت ذلك الكلام فيهم، فمن لم يُتكلم فيه أصلاً، مقدم على من تكلم فيه، ولو بغير قادح، كما قرره أهل الاصطلاح، في مسألة ترجيح «صحيح» البخاري على «صحيح» مسلم، والله أعلم.

وعليه يصير الراجح هو: الزهري، عن عمرو بن أبي سفيان الثقفي.

وهذا هو ما يخالف ما ذهب إليه إمامنا ابن المديني، حيث قال: «والحديث عندي: حديث يونس؛ لأنه تابعه غيره على عمرو بن أسيد، وهو الصواب».

ويجاب عن هذا بأمرين:

الأول: أن الذي ذهب إليه ابن المديني ـ رحمه الله تعالى ـ بناه على أن يونس متابع على هذا الذي رجحه، وقد ذكرت أن معمراً ـ راوي الوجه الآخر ـ هو الآخر متابع، تابعه شعيب، وبينت منذ قليل أن معمراً وشعيباً أولى من يونس وإبراهيم، وانظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٧٨).

الثاني: أن الذي رجحته، حسب المتاح لدي من الطرق، والدلائل، هو الصواب الذي ارتضاه جمهور النقاد، وأهل الحديث، في اسم عمرو هذا ونسبه، وقد حرر العلامة أبو الأشبال أحمد بن محمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ هذه المسألة، تحريراً رائقاً، أنقله بحذافيره لنفاسته.

قال رَحِمَهُ اللهُ في هامش «المسند» (١٥/ ٦١/ حديث ٧٩١٥):

«... الخلاف في نسبه: فالذي نرجحه، بعد تتبع ما وجدنا من الروايات والمراجع، هو ما نقلناه عن ابن سعد في ترجمته: «عمرو بن سفيان بن أسيد ابن جارية بن عبد الله بن أبي سلمة بن عبد العزى بن غِيَرَة بن عوف بن قسي».

فأسيد: هو جده لا أبوه، فمن قال فيه: عمر أو عمرو «بن أسيد» ـ فقد نسبه إلى جده. ومن قال فيه: «ابن جارية» فقد نسبه إلى جد أبيه.

وقد سار الحافظ على هذا في «التهذيب»، وكذا في الإصابة» (١/ ٤٦)، في

ترجمة «أسيد ابن جارية»، قال: «وهو جد عمرو بن أبي سفيان بن أسيد ابن جارية، شيخ الزهري الذي خرج حديثه في الصحيح عن أبي هريرة».

ولكنه اضطرب ـ وأخشى أن أقول خلّط ـ فقال في «الفتح» (٧/ ٢٤٠)، عند رواية البخاري التي فيها «عن عمرو ابن جارية»، قال: «ووقع في غزوة الرجيع، كما سيأتي [يعني: رواية البخاري (٧/ ٢٩١)]: عمرو ابن أبي سفيان، وهي كنية أبيه أسيد»! فجعل أبا «سفيان» ـ والد عمرو ـ هو جده «أسيد». وأن كنيته «أبو سفيان»! ولم أجد هذا القول لغيره قط. وهو سهو منه، رَحِمَهُ اللهُ.

وقع للحافظ في ذلك الموضع (٧/ ٢٤٠ فتح) خطأ آخر. ولكنه مستند إلى رواية لابن سعد. فقال في رواية البخاري «عن عمرو ابن جارية» ـ: «وهو نسبة إلى جده، بل هو جد أبيه؛ لأنه ابن أسيد بن العلاء ابن جارية»! وقد وقع نسبه كذلك في رواية ابن سعد لهذا الحديث ٢/ ١/ ٣٩، عن معن بن عيسى، عن إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب «عن عمر بن أسيد بن العلاء ابن جارية»!.

ورواية إبراهيم بن سعد هي التي معنا في «المسند» هنا، وهي أيضاً عند الطيالسي، وعند البيهقي، وغيرهم، ليس فيها «ابن العلاء». والراجح ـ عندي ـ أن زيادة «العلاء» في نسبه وهم من ابن سعد، أو من شيخه معن بن عيسى.

والعلاء ابن جارية. هو أخو «أسيد ابن جارية»، لا أبوه. وهو صحابي معروف. ترجمه ابن سعد (٥/ ٣٧٢)، قال «العلاء ابن جارية بن عبد الله بن أبي سلمة بن عبد العزى بن غيرة بن عوف بن ثقيف، وهو حليف لبني زهرة». فهذا هو نسبه الصحيح. وترجمه الحافظ في «الإصابة» (٤/ ٢٥٩)، ولكنه لم يسق نسبه كاملاً.

بل ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح» (٢/ ٢/ ٢٥٤)، في ترجمة «عبد الملك بن عبد الله بن أبي سفيان الثقفي»، قال: «وهو ابن أبي سفيان ابن جارية. وعم أبيه العلاء ابن جارية، من أصحاب رسول الله ﷺ». على ما في هذا من التساهل القليل، بنسبة «أبي سفيان» إلى جده «جارية»؛ لأنه: «أبو سفيان بن أسيد ابن جارية»، فيكون «العلاء» عمّاً لجد «عبد الملك» ليس عمّاً لأبيه. وهذا التساهل كثير في ذكر الأنساب. لكنه يدل ـ بكل حال ـ على أن «العلاء» ليس في عمود

نسب «عمرو بن أبي سفيان»، وليس جدّاً لأبيه، وإنما هو عم أبيه».اهـ.

وممن ذهب إلى أن اسمه: «عمرو بن أبي سفيان بن أسيد»: الإمام البخاري في «التاريخ» (٦/ ٣٣٦/ ٢٥٦٦)، ووصفه بأنه أصح.

وكذا ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٤/ ١٢٩٩).

والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٤٤)، وابن حجر في «تهذيبه» (٨/ ٤١).

ومن قال: «عمرو بن أسيد»؛ فقد نسبه إلى جده، أو قال: «عمرو ابن جارية»؛ فقد نسبه إلى جد أبيه، والأمر واسع في كل هذا، والجميع واحد، ومثل هذا لا يقدح في صحة الحديث.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح صحيح، وقد رواه البخاري في مواضع من صحيحه، سبق ذكرها في التخريج، والله أعلم.

* * *

١٣٤ حَدِيْثُ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ».

رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِيْ حَفْصَةَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِيْ عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ يُوْنُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِيْ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ؛ فَتَابَعَ ابْنَ أَبِيْ حَفْصَةَ.

وَخَالَفَهُمَا ابْنُ أَبِي الأَخْضَرِ، وَسُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ؛ [فَرَوَيَاه](١) عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

---

١٣٤ أما الوجه الأول: الزهري، عن أبي عبيد سعيد بن عبيد، مولى عبد الرحمٰن بن عوف، عن أبي هريرة.

فرواه عن الزهري:

[١] محمد بن أبي حفصة:

أخرجه أحمد في «مسنده» (١٦/ ٣٩١/ ١٠٦٦٩) عن روح، عن محمد بن أبي حفصة، به. وعلَّقه بن المديني، ها هنا.

[٢] يونس بن يزيد:

علَّقه ابن المديني ها هنا، ولم أقف على من وصله، بعد.

[٣] شعيب بن أبي حمزة:

أخرجه البخاري في كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت (١٠/ ١٣٢/ ٥٦٧٣ فتح)، والدارمي في «سننه» كتاب الرقاق، باب لا يتمنى أحدكم الموت (٣/ ١٨١٥/ ٢٨٠٠) كلاهما عن أبي اليمان الحكم بن نافع، عن شعيب، به.

ومن طريق أبي اليمان: أخرجه البيهقي في «الكبرى» كتاب الجنائز، باب المريض لا يسب الحمى ولا يتمنى الموت (٣/ ٣٧٧)، وكذا في «شعب الإيمان» (٧/ ٢٣٨).

---

(١) في الأصل: (فرواه)، ولعل الأنسب ما أثبته.

....

[٤] معمر بن راشد:

أخرجه البخاري في كتاب التمني، باب تمني القرآن والعلم (١٣/ ٢٣٣/ ٧٢٣٥) من طريق هشام بن يوسف.

وأخرجه عبد الرزاق في كتاب الجامع من «المصنف» (١١/ ٣١٤/ ٢٠٦٣٤)، وعنه: أحمد في «مسنده» (١٥/ ٢٢١/ ٨٠٧٢/ شاكر). ومن طريق عبد الرزاق؛ أخرجه البغوي في «شرح السنة» في كتاب الجنائز، باب كراهية تمني الموت (٥/ ٢٥٧/ ١٤٤٥).

كلاهما (هشام، وعبد الرزاق)، عن معمر، به.

[٥] محمد بن الوليد الزُّبيديّ:

أخرجه النسائي في «المجتبى» في كتاب الجنائز، باب تمني الموت (٤/ ٣)، وكذا في «الكبرى» (٢/ ٣٧٧/ ١٩٥٨).

قال في «الكبرى»: «وهذا أولى بالصواب، من الذي قبله»[١].

ونقل عنه في «تحفة الأشراف» (٩/ ٤٦٤/ ١٢٩٣٣) ـ بعد هذا ـ قوله: «الزُّبَيْدِي أثبت في الزهري وأعلم به، من إبراهيم، وإبراهيم ثقة».

ونقله الحافظ في «الفتح»، وعقب على قوله: «وإبراهيم ثقة»، فقال: «يعني: ولكنه أخطأ في هذا».

[٦] عبيد الله بن أبي زياد الرُّصافيُّ:

أخرجه الحسين المروزي[٢] في «زوائده على الزهد» لابن المبارك (ص٣٧٥/ رقم ١٠٦٣)، من طريق حجاج بن أبي منيع، عن جده عبيد الله بن أبي زياد، به.

وأما الوجه الثاني، وهو: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الزهري:

---

(١) يعني: الوجه الثاني، وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ.

(٢) وذهل بوقريص في «نشرته» للعلل، فعزاه لابن المبارك، والله المستعان.

[١] إبراهيم بن سعد:

أخرجه النسائي في «المجتبى» في كتاب الجنائز، باب تمني الموت (٤/ ٢)، وفي «الكبرى» (٢/ ٣٧٧/ ١٩٥٧). من طريق معن بن عيسى.

وأخرجه أحمد (١٤/ ١٣/ ٧٥٦٨ شاكر) عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، وأبي كامل مظفر بن مدرك.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» كتاب الجنائز، باب فصل في تمني الموت، ذكر العلة التي من أجلها زجر عن تمني الموت (٧/ ٢٦٧/ ٣٠٠٠/ الإحسان) من طريق أبي مروان محمد بن عثمان العثماني.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (١٨/ ٢٧ ـ ٢٨) من طريق الحارث بن أبي أسامة، عن محمد بن جعفر الوركاني.

خمستهم، عن إبراهيم بن سعد، به.

[٢ ـ ٣] صالح بن أبي الأخضر، وسفيان بن حسين:

وقد علق حديثهما ابن المديني ها هنا، ولم أظفر به موصولاً فيما تحت يدي من مراجع الآن، والله المستعان.

النظر في الخلاف:

أما الوجه الأول: الزهري، عن أبي عبيد سعيد بن عبيد، مولى عبد الرحمٰن بن أزهر بن عوف، عن أبي هريرة.

فرواه عن الزهري:

[١] شعيب بن أبي حمزة. وقد سبق، وهو: ثقة متقن، بديع الخط، ومن أثبت الناس في الزهري، وكان لزمه لزوماً طويلاً، وكتابه في غاية الصحة.

[٢] معمر بن راشد. وقد سبق، وهو: ثقة ثبت فاضل، من أثبت أصحاب الزهري؛ إلا أن في ما حدث به بالبصرة شيئاً.

[٣] محمد بن الوليد الزُّبَيْدي. وقد سبق، وهو: ثقة ثبت، من أوثق أصحاب الزهري ومن كبارهم، وقد لزمه طويلاً.

[٤] عبيد الله بن أبي زياد الرُّصافيُّ. صدوق، لكنه من ثقات أصحاب

الزهري، وأحاديثه عن الزهري صحاح. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٣)، و«التقريب» (٤٢٩١).

[٥] محمد بن أبي حفصة. وقد سبق، وقد وثقه بعضهم، وهو مع صدقه له أخطاء.

[٦] يونس بن يزيد. وقد سبق، وهو: ثقة ثبت، من أعلم أصحاب الزهري به، وأكثرهم له ملازمة، على وهم قليل يقع له في الزهري. وربما جاء بالشيء المنكر، وكان الإمام أحمد سيئ الرأي فيه جداً، وقدم عليه غيره.

وأما الوجه الثاني، وهو: الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عن الزهري:

[١] إبراهيم بن سعد. وقد سبق، وهو: ثقة حجة، تكلم بعضهم في سماعه من الزهري لصغر سنه حينئذ، وقد سوى ابن معين بينه وبين الليث بن سعد في الزهري، وهو صحيح الكتاب.

[٢] صالح بن أبي الأخضر. وقد سبق، وهو: ضعيف، سيء الحفظ، حتى في الزهري، مع أنه كان يخدمه.

[٣] وسفيان بن حسين. ثقة في غير الزهري باتفاقهم، وأما روايته عن الزهري ففيها تخاليط ومقلوبات، تستوجب المجانبة.

وبالنظر في أحوال رواة كلا الوجهين، يظهر بوضوح رجحان الوجه الأول؛ فرواته أكثر عدداً، وأوثق بكثير من رواة الوجه الثاني، وفي رواة الوجه الأول أوثق أصحاب الزهري (معمر، ويونس، وشعيب، والزبيدي)، ـ ومن فيه بعض الوهم عن الزهري، وهو يونس؛ فيندفع ذلك بمتابعة الباقين ـ وليس في الثاني منهم؛ إلا إبراهيم بن سعد، وأين مثل إبراهيم من مثل الزبيدي وحده؟!.

لذلك رجح الحفاظ الوجه الأول، وقدموه على الثاني، فمنهم:

الإمام الحافظ الكبير أبو عبد الرحمٰن النسائي، فقد ساق الوجه الثاني أولاً، ثم أعقبه بالوجه الأول[١]، ثم قال: «وهذا أولى بالصواب من الذي قبله، والزُّبيدي

(١) وهذه عادة النسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ غالباً، في ذكر الخطأ أولاً، ثم إعقابه بالصواب، والله أعلم.

أثبت في الزهري وأعلم به، من إبراهيم، وإبراهيم ثقة»، قال الحافظ (١٠/ ١٣٢): «يعني: ولكنه أخطأ في هذا».

لكنَّ الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ لم يرتض هذا الصنيع في «شرحه للمسند» (١٤/ ١٤ ـ ١٥/ رقم ٧٥٦٨)، فقال ـ بعد أن نقل كلام الحافظ ابن حجر، والذي نقل فيه كلام النسائي ـ:

«فهكذا أعلَّ الحافظ رواية إبراهيم بن سعد، هذه: (٧٥٦٨) ـ دون حجة ولا دليل! فما كانت رواية الزهري الحديث عن أبي عبيد لتنفي روايته إياه عن عبيد الله بن عبد الله، وأن يكون للزهري فيه شيخان روياه له عن أبي هريرة، إلا أن يقوم دليل صحيح على هذا النفي، وعلى خطأ إبراهيم بن سعد، أما أن يكون الدليل أن عدداً أكثر منه رووا تلك الرواية، فلا؛ بل تكون روايتهم مؤيدة روايته، في ثبوت الحديث عن أبي هريرة، كما هو ظاهر... إلخ».

قلت: هكذا نسب العلامة شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ إعلال رواية إبراهيم بن سعد إلى الحافظ ابن حجر، والحافظ مجرد ناقل هنا، والمنقول عنه هو الإمام النسائي، ولكن الشيخ شاكراً، تشكك في نسبة كلام النسائي هذا إليه؛ لعدم وقوفه عليه في شيء من نسخ النسائي التي عنده، وهو معذور؛ لأن هذا الكلام من «الكبرى»، ولم يكن لها أثر حتى مات الشيخ ـ يرحمه الله تعالى ـ، وقد سبق الحافظ إلى نقل هذا الكلام عن النسائي، الحافظ المزي في «تحفته» (١٢٩٣٣).

ثم إن الشيخ لم ير حجة في رد رواية إبراهيم، في حين أن الحجة قائمة، لو أعاد الشيخ النظر، فإبراهيم بن سعد، مع كونه ثقة، إلا أنه متكلم في روايته عن الزهري، ولم أجد من تابعه على هذا الوجه؛ إلا الضعفاء من أصحاب الزهري، ممن لا يفرح ـ بل يجرح ـ بموافقتهم. ومخالفوه هم أوثق أصحاب الزهري.

ثم إن هناك أمراً غاية في الأهمية، يثبت القول بإعلال رواية إبراهيم، ألا وهو: أن رواية الزهري عن عبيد الله بن عبد الله، أشهر وأعلى من روايته عن أبي عبيد المذكور، فتكاد تكون روايته عن عبيد الله هي الجادة. بخلاف روايته عن أبي عبيد، فليس لها من الشهرة والعلو والكثرة ما «للزهري عن عبيد الله»، وعندئذ يقال:

---

١ ـ لو كان هذا الحديث عند الزهري عن عبيد الله بن عبد الله، لاشتهر عنه، ورواه عنه أثبت أصحابه، ولكن هذا لم يحدث فلم يروه إلا إبراهيم، وهذان الضعيفان، فأين كان بقية الثقات الملازمين منه، على شهرته وسهولته.

٢ ـ أن من رواه عن الزهري عن عبيد الله؛ فقد رواه على الجادة، ومن رواه عن أبي عبيد؛ فقد تجشم حفظ هذا الوجه، فيكون هو الصواب المحفوظ، والإعلال بهذين الوجهين مطرد مشهور في صنيع النقاد من أهل العلل، والله أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح، والمذكور عند المؤلف؛ صحيح، فقد أخرجه البخاري، كما مرَّ. والله أعلم.



١٣٥ **قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ أَبِيْ صَالِحٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أَطَاعَ العَبْدُ مَوْلَاهُ».**

قَالَ: رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عنْ أَبِيْ صَالِحٍ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وخَالَفَهُ الأَعْمَشُ، فَرَوَاهُ عَنْ كَعْبٍ.

---

١٣٥ لم أظفر ـ بعد بحثٍ شديدٍ ـ بشيء من هذين الوجهين، اللذين حكى إمامنا ابن المديني رضي الله عنه الخلاف فيهما في هذا الحديث.

ولعل الوجه الأول هو الراجح؛ فقد أخرج الحديثَ مسلم في كتاب الإيمان، باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله (٣/ ١٢٨٥/ ١٦٦٦) عن أبي بكر بن أبي شيبة، وأبي كريب. ومن طريق ابن أبي شيبة، أخرجه: البيهقي في «الشعب» (٦/ ٣٨٤/ ٨٦٠٤).

وأخرجه أحمد (٢/ ٢٥٢)، وأخرجه أبو عوانة (٤/ ٧٦/ ٦٠٨٧) عن علي بن حرب، وابن أبي عمر.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ١٢) من طريق أحمد بن عبد الجبار.

الستة، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وأخرجه مسلم، في الموضع السابق، عن زهير، عن جرير، عن الأعمش، به.

وأخرجه أحمد (٢/ ٣٥٠) عن أسود بن عامر، عن إسرائيل، عن الأعمش، به. ولفظه ـ كما عند مسلم ـ: «إذا أدَّى العبد حق الله، وحق مواليه؛ كان له أجران»، قال: فحدثتها كعباً، فقال كعبٌ: ليس عليه حساب، ولا على مؤمن مُزْهِد.

* * *

١٣٦ قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ أَبِيْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الرَّحِمَ شَجْنَةٌ مِن الرَّحْمٰنِ».

رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرو، عَنْ أَبِيْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

وَهُوَ عِنْدِي: خَطأٌ لَا شَكَّ فِيه؛ لأَنَّ الزُّهرِيَّ رَوَاهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي رَدَّادٍ اللَّيْثِي، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ عَوْفٍ، وَهُوَ عِنْدِيَ الصَّوَابُ.

---

١٣٦ **الوجه الأول: أبو سلمة، عن أبي هريرة.**

وهذا رواه:

[١] محمد بن عمرو:

أخرجه أحمد (٢/ ٤٨٩) عن يزيد بن هارون، ومن طريق يزيد أخرجه: الحاكم في «المستدرك» في كتاب البر والصلة، باب أحاديث صلة الرحم (٥/ ٢١٧/ ٧٣٤٧)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص١١٤/ ٢٨٠).

وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (١٠/ ٣٦١/ ٥٩٥٣) من طريق خالد بن عبد الله.

وأخرجه هناد في «الزهد» (ص٤٨٧/ رقم ٩٩٨) عن عبدة. ثلاثتهم، عن محمد بن عمرو، به.

[٢] يحيى [بن أبي كثير]:

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٣٢/ ترجمة الإسكندراني ٩٥٨) من طريق ابن خزيمة، عن محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني، عن الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى، به.

واختلف فيه على محمد بن عمرو، على وجهين:

أولهما: ما قدمته.

والثاني: محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن عبد الرحمٰن بن عوف.

وهذا رواه عنه:

[١] حماد بن سلمة:

أخرجه البرتي في «مسند عبد الرحمٰن بن عوف» (ص٥١/ رقم ١٥) عن أبي سلمة التبوذكي، عن حماد، به.

[٢] أبو محمد إسحاق بن أحمد بن نافع الخزاعي:

أخرجه الضياء في «المختارة» (٣/ ٩١/ ٨٩٤) من طريق أبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان، عن أبي محمد، به.

وأما الوجه الثاني: أبو سلمة، عن أبي رداد الليثي، عن عبد الرحمٰن بن عوف.

وهذا رواه عنه:

[١] محمد بن مسلم بن شهاب بن الزهري، ورواه عنه:

(أ) معمر بن راشد البصري:

أخرجه عبد الرزاق في «جامع معمر» من «المصنف» (١١/ ١٧١/ ٢٠٣٣٤)، وعن عبد الرزاق أخرجه: أحمد (٣/ ٢١٢/ ١٦٨٠ الرسالة) وفيه «رداد»، و(٣/ ١٣٨/ ١٦٨٠٠ شاكر) وفيه «أبو الرداد». ومن طريق عبد الرزاق أخرجه: أبو داود في «السنن» كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم (٢/ ١٣٦/ ١٦٩٥)، والبيهقي في «الكبرى» كتاب الصدقات، باب الرجل يقيم صدقته على قرابته وجيرانه إذا كانوا من أهل السهمان، لما جاء في صلة الرحم وحق الجار (٧/ ٢٦)، والحاكم في «المستدرك» في كتاب البر والصلة، أحاديث صلة الرحم (٥/ ٢١٨/ ٧٣٥٠) ـ وقال عقبه: «هذا أبو الرداد الليثي، وقد أضاف فيه سفيان بن عيينة، ومحمد بن أبي عتيق، وشعيب بن أبي حمزة، وسفيان بن حسين»[١]، ثم ساق أحاديث هؤلاء ـ، والضياء المقدسي[٢] في «المختارة» (٣/ ٩٢/ ٨٩٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٩/ ١٧٤).

وقد توبع عبد الرزاق، عن معمر، فتابعه:

ابن المبارك: أخرجه عنه: الحسين المروزي في «البر والصلة» (ص٥٧/ رقم ١١٢)، ومن طريق ابن المبارك: ابن حبان في «صحيحه» (٢/ ١٧٨ ـ ١٨٦/ ٤٤٣

(١) الظاهر أن في عبارة الحاكم هذه نوع خلل، واضطراباً، ولا يكاد يفهم منه شيء؛ مما يؤكد ما استظهرته: أن الحافظ نقله عن الحاكم في «إتحاف المهرة» (١٠/ ٦٣٣/ ١٣٥٢٤) فقال: «وقال: الصواب: أبو الرداد، قاله ابن عيينة، وغيره»، والله أعلم.

(٢) وعزاه الضياء، لإسحاق بن راهويه، وليس في المطبوع من «مسنده»، وهو لم يكمل.

الإحسان) ـ وفيه «رداد» ـ، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (ص٥٠/ رقم ٢٠٤).

ـ وهيب: أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٣/ ٢٠٨/ ٩٩٣) من طريق المغيرة بن سلمة، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص١٠٨/ رقم ٢٦٤) من طريق سهيل بن بكار؛ كلاهما عن وهيب، به.

ـ ابن أبي السري. أخرجه ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٤١ ـ ٢٤٢/ ٢٧١٢) عن قتيبة، عنه، به.

وقال ابن حبان: «رداد الليثي، إن حفظه معمر»، ثم ساق الطريق المذكور، ثم قال: «وما أحسب معمراً حفظه، روى أصحاب الزهري هذا الخبر عن أبي سلمة، عن عبد الرحمٰن بن عوف».

(ب) شعيب بن أبي حمزة:

أخرجه أحمد في «مسنده» (٣/ ٢١٣/ ١٦٨١ الرسالة)، و(٣/ ١٣٨/ ١٦٨١ شاكر)، ومن طريق «المسند» أخرجه: الضياء في «المختارة» (٣/ ٩٣/ ٨٩٦).

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في الموضع السابق (٥/ ٢١٩/ ٧٣٥٣)، وعنه: البيهقي في «الشعب» (٦/ ٢١٧) من طريق خالد بن خلي[1].

كلاهما (أحمد، وابن خلي) عن بشر بن شعيب.

وأخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/ ٢٧٢/ ٢٣٩) وفيه «الليثي»، وهو: أبو الرداد.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في الموضع المتقدم (٥/ ٢١٩/ ٧٣٥٣) عن أبي سهل بن زياد النحوي.

كلاهما (الشاشي، والنحوي) عن عبد الكريم بن الهيثم، عن أبي اليمان.

كلاهما (بشر بن شعيب، وأبو اليمان)، عن شعيب، به.

(ج) محمد بن أبي عتيق:

(١) بوزن «علي». وانظر: «الإكمال» للأمير بن ماكولا (٢/ ١١٣).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص٣٣/ رقم ٥٣) عن إسماعيل بن أبي أويس. ومن طريق إسماعيل هذا: أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٥/ ٢١٩/ ٧٣٥٢)، والطبراني في «الأوسط» (٥/ ٣٧/ ٤٦٠٦).

قال الطبراني «لم يرو [ه] عن ابن أبي عتيق؛ إلا سليمان بن بلال تفرد به أبو بكر بن أبي أويس».

(د) عبد الله بن أبي زياد الرصافي:

أخرجه الحسين المروزي في «البر والصلة» (ص٥٨/ رقم ١١٣) عن حجاج بن أبي منيع، عن عبيد الله، به.

وقد اختلف فيه على الزهري، على وجهين:

الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي الرداد، عن عبد الرحمٰن بن عوف. وقد سبق تخريجه.

والثاني: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه عبد الرحمٰن بن عوف، بدون ذكر أبي الرداد. وهذا رواه عن الزهري:

[١] سفيان بن عيينة:

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥/ ٢١٧/ ٢٥٣٧٨)، وعنه، وعن مسدد: أخرجه أبو داود في «السنن» كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم (٢/ ١٣٦/ ١٦٩٤).

وأخرجه الترمذي في «سننه» كتاب البر والصلة، باب ما جاء في قطيعة الرحم (٤/ ٣١٥/ ١٩٠٧) عن ابن أبي عمر، وسعيد بن عبد الرحمٰن.

وقال: «حديث سفيان، عن الزهري: حديث صحيح، وروى معمر هذا الحديث، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن رداد الليثي، عن عبد الرحمٰن بن عوف. ومعمر كذا يقول. قال محمد: وحديث معمر: خطأ».

ونقل المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٣٠٩/ ٣٧٠٩) عن الترمذي «حسن صحيح» ثم تعقبه، فقال: «وفي تصحيح الترمذي له نظر؛ فإن أبا سلمة بن عبد الرحمٰن، لم يسمع من أبيه شيئاً، قاله يحيى بن معين وغيره. ورواه أبو داود وابن حبان في «صحيحه»، من حديث معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن رداد

الليثي، عن عبد الرحمٰن بن عوف. وقد أشار الترمذي إلى هذا، ثم حكى عن البخاري، أنه قال: وحديث معمر: خطأ، والله أعلم»، وراجع: «تحفة الأشراف» (٧/ ٢١٤/ ٩٧٢٨).

وأخرجه الحميدي في «مسنده» (١/ ٣٥/ ٦٥)، ومن طريقه: الحاكم في «المستدرك» (٥/ ٢١٨/ ٧٣٥١).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٧/ ٢٦) من طريق الحسن بن محمد الزعفراني.

وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (٢/ ١٥٣/ ٨٤٠) عن زهير بن حرب.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٣/ ٢٠٦/ ٩٩٢) عن أحمد بن عبدة.

وقال: «وقد روى هذا الحديث: سفيان بن حسين، عن الزهري، عن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف، عن أبيه. والصواب: ما رواه ابن عيينة، عن الزهري، عن أبي سلمة. وقد روي هذا الكلام عن النبي ﷺ، من وجوه؛ فروى ذلك: أبو هريرة وعائشة، وعبد الله بن عمرو، بكلام يشبه هذا».

وأخرجه أحمد بن محمد البرتي في «مسند عبد الرحمٰن بن عوف» (ص٥٥/ رقم ١٨) عن إسحاق بن إسماعيل.

وأخرجه الحسين المروزي في «البر والصلة» (ص٥٩/ رقم ١١٤). وأخرجه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (ص٥٠/ رقم ٢٠٣) عن علي بن الجعد، وغيره.

وأخرجه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص١٠٩/ رقم ٢٦٥) عن علي بن حرب.

و(ص١٠٩/ رقم ٢٦٦) عن الرمادي، عن شريح بن النعمان.

الثلاثة عشر، عن سفيان بن عيينة، به.

[٢] سفيان بن حسين:

أخرجه الحاكم (٥/ ٢١٩/ ٧٣٥٤) من طريق يزيد بن هارون. وأخرجه البرتي في «مسند عبد الرحمٰن بن عوف» (ص٥٤/ رقم ١٧) من طريق سليمان بن كثير.

كلاهما، عن سفيان بن حسين، به.

[٣] يونس بن يزيد:

أخرجه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص١٠٩/ رقم ٢٦٧).

[٤] سليمان بن كثير:

وأخرجه البرتي في «مسند عبد الرحمٰن بن عوف» (ص٥٣/ رقم ١٦) عن محمد بن كثير، عن سليمان، به.

النظر في الخلاف:

قبل النظر في الخلاف على أبي سلمة، يجدر بنا أن ننظر في الخلاف الذي على قطبي هذا الخلاف الأصل، وهما الزهري، ومحمد بن عمرو.

أولاً: الخلاف على الزهري:

الوجه الأول: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي الرداد، عن عبد الرحمٰن بن عوف.

وهذا رواه عنه:

[١] معمر بن راشد. وقد سبق، وهو: ثبت فاضل، من أثبت أصحاب الزهري؛ إلا أن في ما حدث به بالبصرة شيئاً.

[٢] شعيب بن أبي حمزة. وقد سبق، وهو: ثقة متقن، بديع الخط، ومن أثبت الناس في الزهري، وكان لزمه لزوماً طويلاً، وكتابه في غاية الصحة.

[٣] محمد بن أبي عتيق. حسن الحديث عن الزهري، مقارب الحديث، لولا أن سليمان بن بلال يحدث بحديثه؛ لذهب حديثه، وهو، وابن أبي ذئب متقاربان في الزهري. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٧٧)، و«التقريب» (٦٠٤٧).

[٤] عبيد الله بن أبي زياد الرصافي. وقد سبق، وهو: صدوق، لكنه من ثقات أصحاب الزهري، وأحاديثه عن الزهري صحاح.

وأما الوجه الثاني، وهو: الزهري، عن أبي سلمة، عن عبد الرحمٰن بن عوف. بدون واسطة.

فهذا رواه، عنه:

[١] سفيان بن عيينة. وقد سبق، وهو ثقة حافظ فقيه إمام حجة، ومن أثبت أصحاب الزهري، وابن المديني يجعله أثبتهم على الإطلاق، وله في هذا مناظرة مع أحمد.

[٢] يونس بن يزيد. ثقة ثبت، من أعلم أصحاب الزهري به، وأكثرهم له ملازمة، على وهم قليل يقع له في الزهري. وربما جاء بالشيء المنكر، وكان الإمام أحمد سيء الرأي فيه جدّاً، وقدَّم عليه غيرَه.

[٣] سفيان بن حسين، وقد سبق، وهو: ثقة في غير الزهري باتفاقهم، وأما روايته عن الزهري ففيها تخاليط ومقلوبات، تستوجب المجانبة.

[٤] سليمان بن كثير. لا بأس به في غير الزهري، أما في الزهري؛ فقد اختلطت عليه صحيفته، فلا يحتج بشيء ينفرد به. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢١٥)، و«التقريب» (٢٦٠٣).

وبالنظر في حال رواة هذين الوجهين، نرى أن كلا الوجهين قد رواه عن الزهري الأثبات من أصحابه، فإذا علمنا أن أبا سلمة قد ثبت سماعه من أبيه عبد الرحمٰن بن عوف، ومن أبي الرداد الليثي، كان غير بعيد أن يكون الوجهان محفوظين، وأن يكون حديثنا هذا من المزيد في متصل الأسانيد؛ فيكون أبو سلمة سمعه مرة من أبيه، ومرة من أبي الرداد، عن أبيه. ويكون الزهري قد تحمل الحديث عنه على الوجهين. والله أعلم.

ثانياً: الخلاف على محمد بن عمرو:

الوجه الأول: محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وهذا رواه عنه:

[١] يزيد بن هارون. ثقة مأمون، حافظ متقن عابد، من أحسن الناس صلاة. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٦٦)، و«التقريب» (٧٧٨٩).

[٢] عبدة بن سليمان الكلابي. وقد سبق، وهو: ثقة ثبت، مستقيم الحديث جدّاً.

[٣] خالد بن عبد الله. هو الواسطي الطحان، وهو ثقة ثبت، صحيح الحديث. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٠٠). و«التقريب» (١٦٤٧).

الوجه الثاني: محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن عبد الرحمٰن بن عوف.

وهذا رواه عنه:

[١] حماد بن سلمة. وقد سبق، وهو: ثقة عابد إمام، وأثبت الناس في ثابت

البناني، ولكنه تغير بأَخَرَةٍ، فلذا اكتفى البخاري بالاستشهاد به، وأما مسلم فأخرج له عن ثابت احتجاجاً، وما سواه ففي الشواهد.

وبالنظر في حال رواة الوجهين عن محمد بن عمرو، يتبين أن الوجه الأول، والذي يرويه عن أبي سلمة عن أبي هريرة، هو الراجح، لرواية الثقات الأثبات له عن محمد بن عمرو، وأن مخالفه عن محمد بن عمرو معلول، لتفرد حماد بن سلمة به، وحماد كان قد تغير، وله أخطاء، فلعل هذا منها.

بعد هذا الترجيح، يبقى الترجيح بين ما رواه محمد بن عمرو، وما رواه الزهري، وهو الخلاف الذي عرضه إمامنا ابن المديني ﷺ. وهذا يتوقف على الموازنة بين محمد بن عمرو، وبين الزهري.

[١] فأما محمد بن عمرو بن علقمة. فصدوق، حسن الحديث، وله أوهام، وروايته عن أبي سلمة مضطربة. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٧٥)، و«التقريب» (٦١٨٨).

[٢] وأما محمد بن مسلم بن شهاب الزهري: فهو إمام الأئمة، رأس طبقته، فقيه حافظ، متفق على جلالته وإتقانه، وحفظه. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٤٥)، و«التقريب» (٦٢٩٦).

وعليه فرواية الزهري، هي المحفوظة عن أبي سلمة، ورواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة: تعد من أخطاء محمد بن عمرو، ويظهر كذلك شفوف نظر إمامنا ابن المديني، لما قال عن طريق محمد بن عمرو: «وهو عندي خطأ، لا شك فيه»، وقال عن رواية الزهري: «وهو عندي الصواب»، والأمر كما قال ﷺ.

وظهر أيضاً شفوف نظره لما ذكر الخلاف بين الوجهين الراجحين عن كل من الزهري، ومحمد بن عمرو، وذلك في الخلافين اللذين وقعا عنهما، وقد فصلت فيهما قبل قليل. فالله يرحمه رحمة واسعة، ويرضى عنه، وعن علمائنا الأكرمين.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح؛ صححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم، كما سبق في التخريج، والله أعلم.

١٣٧ قَالَ عَلِيٌّ: تَمِيْمُ بْنُ حُوَيِّصٍ؛ رَوَى عَنْهُ مَعْمَرٌ، وَنُوْحُ بْنُ قَيْسٍ، لَقِي ابْنَ عَبَّاسٍ.

---

١٣٧ هو: تميم بن حُويِّص الأزدي، ثم اليَحْمَدِي[1]، البصري، أبو المنذر الأهوازي. روى عن: عبد الله بن عباس، وأبي زيد عمرو بن أخطب، وغيرهما.

وروى عنه: شعبة بن الحجاج، ومعمر بن راشد، ونوح بن قيس.

قال أبو حاتم: صالح. وقال البخاري: يُعد في البصريين. وكذا قال ابن حبان[2] في «الثقات». وقال العجلي: تابعي ثقة. ونقل ابن خلفون: أن النسائي وثقه أيضاً.

وذكره أحمد فيمن روى عنه شعبة ورآه، ولم يسمع منهم سفيان.

وأما لقيه لابن عباس؛ فقد أثبت البخاري سماعه منه. ولعل الحجة في ذلك ما رواه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢٨٩)، وغيره، من طريق شعبة بن الحجاج، عن تميم بن حويِّص، قال: اشتريت شاةً بمنى أضحيةً، فَضَلَّتْ، فسألتُ ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما عن ذلك؟ فقال: لا يضرك.

وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (١/ ٤٧٣/ ١٠٩٣)؛ و«التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ١٥٤/ ٢٠٢٦)؛ و«الجرح والتعديل» (٢/ ٤٤١/ ١٧٦١)؛ و«تاريخ الثقات» للعجلي (١/ ٢٥٧/ ١٨٥/ الدار)، (ص٨٨/ رقم ١٧٧/ قلعجي)؛ و«الثقات» لابن حبان (٤/ ٨٦/ ١٩٤٧)؛ و«الإكمال» للحسيني (ص٥٤/ رقم ٨٦)؛ و«تعجيل المنفعة» (١/ ٣٦٤/ ١١٠).

* * *

---

(١) بفتح الياء، وسكون الحاء، وفتح الميم، بعدها دال مهملة، نسبة إلى يحمد بطن من الأزد. وانظر: «اللباب» لابن الأثير (٣/ ٤٠٨).

(٢) ذكر الحافظ في «تعجيل المنفعة» (١/ ٣٦٥(١١٠) أن في «الثقات» لابن حبان: «ابن حويضر»، بدلاً من «ابن حويص»، وقال: «وهو تصحيف كأنه من النسخة».

قلت: نعم؛ هو كما قال الحافظ، ويؤكده أنه في المطبوع من «الثقات» على الصواب، والله أعلم.

١٣٨ قَالَ عَلِيٌّ: مُحَمّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِيْ كَثيرٍ؛ مَعْرُوْفٌ، وَهُوَ أَخُوْ إِسْمَاعيْل بْنِ جَعْفَرٍ، رَوَى عَنْهُ مُعْتَمرٌ.

---

١٣٨ أسند قول ابن المديني هذا: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٢٠/ ١٢١٩) عن ابن البراء، عنه. ونقله عن ابن أبي حاتم: الباجي في «التعديل والتجريح» (٢/ ٦٢٢). وعلَّقه عن ابن المديني: المزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٥٨٤)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٩٤).

وهذه الترجمة يصح أن تستدرك على إمامنا ابن المديني، في كتابه «تسمية من روى عنه من أولاد العشرة»؛ إذ هي على شرطه، ومع ذلك، فلم يوردها هنالك، وأوردها هنا، إلا أن يقال: إنه لم يكن غرضه الاستيعاب، والله أعلم.

وقد ذكر أُخُوَّتَهما: البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٤٩)، وابن أبي حاتم، وأبو داود السجستاني في «تسمية الإخوة الذين روى عنهم الحديث» (ص٢٠٧/ رقم ٤٤٨ ـ ٤٤٩) وذكرا لهما أخوين آخرين هما: يحيى بن جعفر، وكثير بن جعفر، وزاد ابن أبي حاتم معهم: عبد الله بن جعفر. وأفاد أبو داود أن أقدمهم (أكبرهم) هو يحيى بن جعفر. وأفاد الحافظ أن محمداً أكبر من إسماعيل.

ومحمد بن جعفر: قال فيه ابن معين: ثقة وقال النسائي: صالح، وقال أيضاً: مستقيم الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال العجلي: مدني ثقة.

وانظر فوق ما سبق في أثناء هذه التعليقة: «معرفة الثقات» للعجلي (٢/ ٢٣٤/ ١٥٨١ الدار)؛ و«الثقات» لابن حبان (٧/ ٤٠٢).



١٣٩ قَالَ عَلِيٌّ: عُثْمَانُ بْنُ حَكِيْم، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِيْ العَاص، لَيْسَ بِالمُتَّصِلِ، وَهُوَ مُرْسَلٌ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُثْمَانَ.

---

١٣٩ أسنده ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص١٣٩/ رقم ٥٠٠)، عن ابن البراء، عن ابن المديني، مقتصراً على قوله: «مرسل». وعلقه عن ابن المديني: صلاح الدين العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٣٥/ رقم ٥٠٥)، وأبو زرعة ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٣٣٨/ رقم ٦٧٥).

وقال أبو زرعة: «قلت: وذكره ابن حبان في «الثقات» في طبقة أتباع التابعين، وذلك يقتضي: أنه لا يصح له سماع من أحد الصحابة، وذكر المزي روايته عن عبد الله بن سرجس، ساكتاً عليها. انتهى».

قلت: وهذا يتفق مع نفي سماعه من عثمان ﷺ، كما ذكره المؤلف.

قال البخاري، عن علي بن المديني: له نحو عن عشرين حديثاً. وقال أحمد: ثقة ثبت. وقال إسحاق بن منصور - عن يحيى بن معين -، وأبو داود، والنسائي، وأبو حاتم: ثقة. وقال أبو زرعة: صالح. وقال أبو سعيد الأشج، عن أبي خالد الأحمر: سمعت أوثق أهل الكوفة وأعبدهم عثمان بن حكيم. ووثقه العجلي، وابن نمير، ويعقوب بن شيبة، وابن سعد، وغيرهم، واستشهد به البخاري.

وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/ ٢١٦/ ٢٢٠٩)؛ و«الجرح والتعديل» (٦/ ١٤٦/ ٧٩٨)؛ و«الثقات» لابن حبان (٧/ ١٩٠)؛ و«تهذيب الكمال» (١٩/ ٣٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ١١١).

❊ ❊ ❊

١٤٠ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، الذِيْ يَرْوِيْ عَنْ مُوْسَى بْنِ طَلَحَةَ: ثِقةٌ ثِقَةٌ.

---

١٤٠ الذي في الأصل: «عمرو بن غنم»، وهو غلط محض؛ فلم أجد في الرواة عن موسى بن طلحة أحداً بهذا الاسم، بل لو قلت: ليس في شيء من دواوين المحدثين التي وقفت عليها ـ على كثرتها ـ من اسمه هكذا؛ لم أكن مجازفاً[١].

والمشتهر بهذا الاسم: عمرو بن غنم بن مازن، وهو جد قبيلة كبيرة من الخزرج، ثم من بني النجار.

«وقد وهم جعفر المستغفري؛ فعده في البدريين، وجعله صحابيّاً، وتبعه أبو موسى المديني، وراج هذا الوهم على ابن الأثير ـ مع تحققه بمعرفة النسب ـ، وقلده الذهبي!» على حد قول الحافظ ابن حجر، وهو الذي كشف هذا الوهم، وبيَّن سببه، في «إصابته» (٣/ ١٧٧/ ٦٨٦٥) السعادة»؛ فللَّه دره، وعلى الله تعالى أجره.

وعَوْدٌ على بَدْءٍ، **أقول**: والصواب المنقول عن ابن المديني في هذا الموضع، هو ما أثبته، وهو: «عمرو بن عثمان»، وهو الذي أسنده ـ بحروفه ـ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٤٨/ ١٣٦٩) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلَّقه عن ابن المديني: أبو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح» (٣/ ٩٧٩/ ١١٠٧). إلا أنهما لم يكرِّرا لفظة «ثقة»، وهو الموافق لحكاية المزي في «تهذيبه» (٢٢/ ١٥٠)، والحافظ في «تهذيبه» (٨/ ٧٨)؛ حيث حكيا عن ابن المديني: التوثيق فقط، ولم يكرِّراه، والله أعلم[٢].

وعمرو بن عثمان، هو: ابن عبد الله بن موهب القرشي التيمي، أبو سعيد الكوفي، مولى آل طلحة بن عبيد الله، ويقال: مولى الحارث بن عامر التيمي، وهو ابن عم يحيى بن عبيد الله التيمي.

---

(١) نعم؛ ذكروا في ترجمة أبي هريرة ﷺ، في الخلاف في اسمه: «ويقال: عمرو بن غنم»، وانظر ـ مثلاً ـ: «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٣٦٦)؛ و«الإصابة» (٧/ ٤٢٧).

(٢) وبعد تبييض هذا المبحث، وقفت على تعليقه الدكتور الأعظمي في «نشرته» (ص٨٥) هامش (٢)، حيث قال: «ولعل الصواب ما قاله الأستاذ حبيب الرحمن الأعظمي: عمرو بن عثمان»، ولم يذكر دليلاً على ما استظهره، وقد بينت الحجة في ذلك، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وثقه ابن المديني، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان. وقال أبو حاتم: صالح، لا بأس به.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٢٢٦). وروى له البخاري ومسلم. والله تعالى أعلم.



١٤١ قَالَ عَلِيٌّ: دَاوُدُ بْنُ أَبِيْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: فِي التَّخْفِيف فِي الصَّلَاةِ.

رَوَاهُ أَبُو عَاصمٍ، وَأَبُو نُعَيْمٍ؛ فَخَالَفَهُ عَنْ عَبْد الرّحْمٰنِ هَذَا، عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ يَعْلَى، عَنْ عَبْدِ ربه بنِ عُثْمَانَ. وَأَظُنّهُ أَتى مِنَ الشيْخ؛ لأن أَبَا عَامِرٍ وأَبَا نُعَيْمٍ اتّفَقَا عَلَى عَاصِمٍ، وَأَظُنُّهُ قَالَ: [ل١١/أ]: **أَبُوْ عَاصِمٍ أَعْلَمُ بِحَدِيْثِ هَذَا الشَّيْخِ، وَأَظُنُّهُ أُتِيَ مِنَ الشَّيْخِ.**

---

١٤١ لا يخلو هذا النص من اضطراب، وللأسف فلم أعثر حتى الآن على أحد نقل هذا النص عن ابن المديني، أشار إليه، ولذلك أكتفي هنا بتخريج الحديث من الطرق التي تتشابه مع هذه الطرق المشار إليها، وأرجئ ذكر الخلاف، إلى أن أتمكن من ضبط هذا النص وإصلاحه، وعسى أن يكون قريباً إن شاء الله تعالى.

عن عثمان بن أبي العاص الثقفي: أن النبي ﷺ قال له: «**أم قومك**»، قال: قلت: يا رسول الله! إني أجد في نفسي شيئاً، قال: «**ادنه**»، فَجلَّسني بين يديه، ثم وضع كفه في صدري، بين ثديي، ثم قال: «**تحول**»، فوضعها في ظهري، بين كفتيَّ، ثم قال: «**أم قومك؛ فمن أمَّ قوماً فليخفف؛ فإنّ فيهم الكبير، وإن فيهم المريض، وإن فيهم الضعيف، وإن فيهم ذا الحاجة، وإذا صلى أحدكم وحده؛ فليصل كيف شاء**». هذا لفظ مسلم.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٢٩/ ٤٤٠/ ١٧٩١٦)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ٤٩/ ٨٣٥٣ ـ ٨٣٥٤) من طريق عبد الله بن خثيم.

كلاهما عن داود بن أبي عاصم.

وأخرجه مسلم في الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام (١/ ٣٤١/ ٤٦٨) من طريق عبد الله بن نمير.

وأخرجه أحمد (٢٩/ ٤٣٠/ ١٧٨٩٩) عن يحيى بن سعيد القطان.

وأخرجه أحمد (٢٦/ ٢٠٤/ ١٦٢٧٦)، وابن أبي شيبة (٢/ ٥٥) عن وكيع. ومن طريق وكيع: أبو عوانة (٢/ ٨٦).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٤٥/ ٨٣٣٩) من طريق أبي نعيم. أربعتهم، عن عمرو بن عثمان بن موهب، عن موسى بن طلحة. وأخرجه أحمد (٢٩/ ٤٤٠/ ١٧٩١٤) من طريق عبد الله بن عثمان. وأخرجه أحمد (٢٩/ ٤٤١/ ١٧٩١٧) عن أبي أحمد الزبيري، عن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن يعلى الطائفي، عن عبد الله بن الحكم.

واختلف على عبد الله بن عبد الرحمٰن بن يعلى، فرواه الزبيري كما سبق. ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٣٦٣/ ٣٧١٧)، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٤٧/ ٨٣٤٨) عن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن يعلى، عن عبد ربه بن الحكم.

قلت: أبو أحمد الزبيري ثقة ثبت «التقريب» (٦٠١٧)، وكذلك عبد الرزاق ثقة حافظ «التقريب» (٤٠٦٤). وهذا الاضطراب من شيخهما عبد الله بن عبد الرحمٰن بن يعلى، فهو: صدوق يخطئ ويهم «التقريب» (٣٤٣٨).

نعم؛ تابعه: مسلمة بن عثمان البري عند الطبراني في «الكبير» (٩/ ٤٨/ ٨٣٤٩) من طريق معمر بن سهل، عن مسلمة، به.

قلت: لكن هذه متابعة لا تفيد الطائفي شيئاً؛ لأن مسلمة هذا ذاهب الحديث كما قال أبو حاتم «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٧٠)، فمثله لا يصلح في المتابعات، والله أعلم.



١٤٢ قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ [عُثمَان][1]: أَنه شَكَا إِلَى رَسُوْلِ الله ﷺ الوَسْوَسَةَ.

رَوَاهُ الحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنِ الجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي العَلَاءِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي العَاصِ.

وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ الجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِيْ العَلَاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عُثْمَانَ.

وَأَبُو العَلَاءِ سَمِعَ عُثْمَانَ، فَأَدْخَلَ بَيْنَ عُثْمَانَ وَبَيْنَه: مُطَرِّفاً.

---

١٤٢ **الوجه الأول: سعيد بن إياس الجريريُّ، عن أبي العلاء، عن عثمان بن أبي العاص.**

وهذا رواه عن الجريري.

[١] عبد الأعلى بن عبد الأعلى السَّامي:

أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب التعوذ من شيطان الوسوسة في الصلاة (٤/ ١٧٢٨/ ٢٢٠٣) عن يحيى بن خلف، عنه.

[٢] أبو أسامة حماد بن أسامة القرشي:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٥١)، و(٦/ ٧٦)، وعنه: مسلم في كتاب السلام، باب التعوذ من شيطان الوسوسة في الصلاة (٤/ ١٧٢٨/ ٢٢٠٣). عن أبي أسامة، به.

[٣] سالم بن نوح:

أخرجه مسلم في السلام، باب التعوذ من شيطان الوسوسة في الصلاة (٤/ ١٧٢٨/ ٢٢٠٣). والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٣٠٧) من طريق أحمد بن سلمة.

كلاهما، عن محمد بن المثنى، عن سالم.

[٤] سفيان الثوري:

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢/ ٨٥/ ٢٥٨٥)، و(٢/ ٤٤٩/ ٤٢٢٠). وعنه

---

(١) في الأصل: «عمر»، وما أثبته هو الصواب، الموافق لبقية كلام المؤلف، لما في مصادر التخريج، والله أعلم.

أحمد (٢٩/ ٤٣٠/ ١٧٨٩٨). ومن طريق عبد الرزاق: مسلم في كتاب السلام، باب التعوذ من شيطان الوسوسة في الصلاة (٤/ ١٧٢٨/ ٢٢٠٣)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ٥٢/ ٨٣٦٦)، وابن حزم في «المحلى» (٣/ ٢٤٨).

وأخرجه عبد بن حميد في «المسند» (١/ ٣٤٣/ ٣٨٠ المنتخب) عن عبيد الله بن موسى.

كلاهما (عبد الرزاق، وعبيد الله) عن سفيان الثوري.

[٥] إسماعيل بن إبراهيم:

أخرجه أحمد (٢٩/ ٤٢٩/ ١٧٨٩٧)، عنه.

[٦] يزيد بن هارون:

أخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب الطب، باب أمسك النبي ﷺ عن بيعة رجل كانت في عضده تميمة (٥/ ٣٠٩/ ٧٥٨٩).

وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

[٧] عبد الواحد بن زياد:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٥٣/ ٨٣٦٧) من طريق أبي كامل الجحدري، عنه.

وقال: «لم يجاوز الثوري، وعبد الواحد بن زياد ـ في حديثهما ـ يزيد بن عبد الله بن الشخير. وزاد حماد بن سلمة في إسناده: مطرفاً».

وأما الوجه الثاني: الجريري، عن أبي العلاء، عن مطرف، عن عثمان. فرواه عنه:

[١] حماد بن سلمة:

أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» (١/ ٣٤٣/ ٣٨١ منتخبه). وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٥٣/ ٨٣٦٨) عن علي بن عبد العزيز. كلاهما، عن حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، به.

النظر في الخلاف:

الوجه الأول: الجريري، عن أبي العلاء، عن عثمان بن أبي العاص.

وهذا رواه عن الجريري.

[١] عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي. ثقة متقن، لكنه قدري. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٩٦)، و«التقريب» (٣٧٣٤).

[٢] أبو أسامة حماد بن أسامة القرشي. ثقة ثبت، ربما دلس ويبين تدليسه، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢)، و«التقريب» (١٤٨٧).

[٣] سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري. صدوق له أوهام، وأحاديثه محتملة متقاربة. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٤٣)، و«التقريب» (٢١٨٥).

[٤] سفيان الثوري. سبق، وهو أمير المؤمنين في الحديث، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس طبقته.

[٥] إسماعيل بن إبراهيم ابن عُلية. ثقة حافظ حجة كبير القدر. قال ابن المديني: ما أقول إن أحداً أثبت في الحديث من ابن علية. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٧٥)، و«التقريب» (٤١٦).

[٦] يزيد بن هارون. وقد سبق، وهو ثقة مأمون، حافظ متقن عابد، من أحسن الناس صلاة.

[٧] عبد الواحد بن زياد. ثقة ثبت، وفي حديثه عن الأعمش وحده مقال، وهو أحد الأعلام. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٣٤)، و«التقريب» (٤٢٤٠).

وأما الوجه الثاني: الجريري، عن أبي العلاء، عن مطرف، عن عثمان.

فرواه عنه:

[١] حماد بن سلمة. سبق، وهو: ثقة عابد إمام، وأثبت الناس في ثابت البناني، ولكنه تغير بأَخَرَةٍ، فلذا اكتفى البخاري بالاستشهاد به، وأما مسلم فأخرج له عن ثابت، وما سواه ففي الشواهد.

وكما هو ملاحظ؛ فالوجه الأول أكثر رجالاً، وأوثقهم من الوجه الثاني، والذي لم يروه عن الجريري إلا حماد بن سلمة. وحماد لما كبر تغير وساء حفظه، حتى زاد خطؤه، فقد يكون هذا من ذاك الخطأ.

وعلى افتراض أن حماداً حفظ هنا ولم يغلط، فلا يضر هذا الوجه الأول، فإن أبا العلاء ـ كما يقول إمامنا ابن المديني ـ: سمع عثمان، فأدخل بين عثمان وبينه: مطرفاً. فتكون رواية حماد من المزيد في متصل الأسانيد.

وقد يقال: إن الاضطراب من الجريري؛ لأنه ثبت أنه تغير واختلط[١].

فأقول: نعم؛ صح تغيره واختلاطه، ولكن الثوري، وابن علية، وعبد الأعلى، وهم من رواة الوجه الأول، وكذا حماد بن سلمة، راوي الوجه الثاني: جميعهم قد نص العلماء على سماعهم منه قبل الاختلاط. فبرئت عهدته من هذا الخلاف، والله تعالى أعلم.

الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح أخرجه مسلم في «صحيحه» كما سبق، والله تعالى أعلم.



(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٥)، و«التقريب» (٢٢٧٣).

١٤٣ قَالَ عَلِيٌّ: إِسْرَائِيلُ؛ ضَعِيْفٌ.

---

١٤٣ إسرائيل، هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

وقد أسند كلمة ابن المديني هذه عنه من طريق ابن البراء: الخطيب في «التاريخ» (٧/ ٤٨١/ ترجمة: إسرائيل ٣٤٤١). وعلقها عن ابن البراء: المزي في «تهذيب الكمال» (٢/ ٥٢٢)، والذهبي في «سير النبلاء» (٧/ ٣٥٨)، وكذا في «الميزان» (١/ ٢٠٩)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٦).

قال الذهبي في «السير»:

«قد أثنى على إسرائيل الجمهور، واحتج به الشيخان، وكان حافظاً، وصاحب كتاب ومعرفة»، ثم نقل عن ابن المديني قولته السابقة، ثم عقب قائلاً:

«قلت: مشى عَلِيٌّ خَلْفَ أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد بن حزم، وقال: ضعيف[1]. وعمد إلى أحاديثه التي في «الصحيحين» فردها، ولم يحتج بها؛ فلا يلتفت إلى ذلك، بل هو ثقة؛ نعم ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة، ولعله يقاربهما في حديث جده، فإنه لازمه صباحاً ومساءً عشرةَ أعوام، وكان عبد الرحمٰن بن مهدي يروي عنه ويقويه. ولم يصنع يحيى بن سعيد شيئاً في تركه الرواية عنه، وروايته عن مجالد»[2].

وزاد في «الميزان»: قول ابن سعد: منهم من يستضعفه، ثم قال: «وهو في الثبت كالأسطوانة؛ فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه».

❋ ❋ ❋

---

(١) انظر على سبيل المثال، لا الحصر: «المحلى بالآثار» (٨/ ٧٢ ـ ١٠٦ ـ ٢٦٤)، (٩/ ١٧١ ـ ٢٠٩)، (١٠/ ٣٢٦)، وغيرها.

(٢) يعني: لضعف مجالد، وهو ابن سعيد الهمداني، وتغيره في آخر عمره، ونزوله عن رتبة إسرائيل في الجملة.

١٤٤ قَالَ عَلِيٌّ: عَنْبَسَةُ الغَنَوِيُّ، الذي رَوَى عَنِ الحَسَنِ، رَوَى عَنْهُ عَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِي؛ ضَعِيْفٌ.

---

١٤٤ أسند هذا القول ـ مقتصراً على قوله: «ضعيف» ـ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٤٠٠/ ٢٢٣٧) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلَّقه عن ابن المديني هكذا مختصراً: ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٢/ ٢٣٥/ ٢٦١٢)، والذهبي في «المغني» (٢/ ٤٩٣/ ٤٧٤٧)، و«الميزان» (٤/ ٢١٨/ ٦٥٠٠)، وعنه الحافظ في «اللسان» (٥/ ٣٧١/ ٦٤٣٥)، وقال الحافظ في «التهذيب» (٨/ ١٥٨): «وقال علي بن المديني في «المعلل»: فذكره ـ بحروفه ـ كما هنا».

وهو: عنبسة بن أبي رائطة الغنوي الأعور.

روى عن: الحسن البصري. وروى عنه: وهيب بن خالد، وعبد الوهاب الثقفي، وحماد بن يوسف العامري. ذكره البخاري في «التاريخ الكبير». وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عنبسة الأعور، فقال: هو عنبسة بن أبي رائطة. وهو: عنبسة الغنوي، شيخ روى عنه عبد الوهاب الثقفي أحاديث حساناً، وروى عنه وهيب، وليس بحديثه بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات».

وروايته عن الحسن، من طريق الثقفي، مخرَّجة في «مسند» البزار، و«معجمي» الطبراني[1]، وقد ساق ابن عبد البر في «التمهيد» (١٩/ ٥٤) من طريق علي بن المديني بها حديثاً.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٧/ ١١٠)، و(٧/ ٣٨/ ١٦٦): و«الثقات» لابن حبان (٧/ ٢٩٠/ ١٠١١٦).

* * *

---

(١) انظر على سبيل المثال: «البحر الزخار» (٦/ ٣٠٩)، و«الكبير» (١/ ٢٨٥)، (٩/ ٥٨)، و«الأوسط» (٥/ ١٦٠).

١٤٥ قَالَ عَلِيٌّ: إِبْرَاهِيْمُ بْنُ الحَسَنِ الكِنْدِيُّ، رَوَى عَنْ عَبْد الله بن عِيْسَى، عَنْ أَبِي الحَكَم، مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ أَبِي العَاصِ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ وَلَدُ زِنَا».

قَالَ: أَمَّا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَسَنِ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عِيسَى؛ [فَمَجْهُولَانِ][1]، وَضَعَّفَهُمَا[2]، وَقَالَ: لَا [أَعْرِفُ أَبَا الحَكَمِ][3].

---

١٤٥ أما الحديث: «**لا يدخل الجنة ولد زنا**»، فلم أظفر به من الطريق المذكورة، ولا غيرها، عن عثمان بن أبي العاص.

ولكن علقه ابن المديني ها هنا، وكذا ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٥٨/ ١٦٢١).

وأما قوله في إبراهيم وعيسى، وأبي الحكم؛ فأسنده عنه: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٩٣/ ٢٤٣) عن ابن البراء، عن ابن المديني ـ بحروفه ـ وكذا في (٥/ ١٢٧/ ٥٨٨) مختصراً، مقتصراً على الأولين. وفي (٩/ ٣٥٨/ ١٦٢١) مقتصراً على الثاني والثالث. وعلقه عن ابن المديني مختصراً مقتصراً على الأولين: ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ٢٩/ ٤٥)، و(٢/ ١٣٤/ ٢٠٨٥). وعلقه بتصرف واختصار مقتصراً على الأولين: الذهبي في «الميزان» (١/ ٢٦/ ٦٩).

وقد وقع للحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ سبق قلم؛ فعزا قول ابن المديني في أبي الحكم المذكور، إلى أبي حاتم، فقال في «اللسان» (٨/ ٤٠/ ٣٥٤) ـ معقباً على قول الذهبي في أبي الحكم: لا يعرف ـ، فقال الحافظ: «وهذه عبارة أبي حاتم، حكاها عنه ابنه؛ فعزوها إليه أولى».

---

(١) في الأصل: (مجهولين)، والصواب ما أثبته، وهو الموافق للمصادر التي نقلت هذه العبارة عن ابن المديني، والله أعلم.

(٢) هذا من قول ابن البراء، يحكي قول ابن المديني.

(٣) في الأصل: (لا أعرفهما)، والصواب ما أثبته، وهو الموافق لما نقله ابن أبي حاتم عن ابن المديني في «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٥٨/ ١٦٢١)، وعنه الحافظ في «اللسان» (١/ ١٣٣/ ١٠٥)، لكنه عزاه لأبي حاتم نفسه؛ فوهم في ذلك ـ رضي الله تعالى عنه ـ والله أعلم.

....

قلت: الذي في مطبوع «الجرح والتعديل»: نسبة هذا القول بالإسناد إلى ابن المديني، وليس لأبي حاتم أدنى كلام في هذا الراوي.

وأيضاً قال الحافظ في «اللسان» (١/ ١٣٣/ ١٠٥) ـ بعد قول الذهبي في إبراهيم بن الحسن عن عبد الله بن عيسى: قال ابن المديني: مجهول كشيخه ـ: «ذكره ابن أبي حاتم، عن ابن المديني. وزاد: وضعفهما، وقال: لا أعرف أبا الحكم، يعني: شيخ عبد الله بن عيسى، ونسب إبراهيم كنديّاً».



١٤٦ قَالَ عَلِيٌّ: غَاضِرةُ بْنُ عُرْوَةَ الفُقَيْمِي[١]: شَيْخٌ مَجْهُولٌ، لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ عَاصِمِ بْنِ هِلالٍ.

---

١٤٦ أسند هذا النص عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٥٦/ ٣٢٤)، وعلَّقه عن ابن المديني: ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٢/ ٢٤٤/ ٢٦٦٩)، والذهبي في «الميزان» (٤/ ٢٥٠/ ٦٦٤٠)، وعنه الحافظ في «اللسان» (٥/ ٤٠٣/ ٦٥٥٠).

وهو: أبو عرابة غاضرة بن عروة الفقيمي البصري.

روى عن: أبيه عروة الفقيمي. وله صحبة.

وروى عنه: أبو النضر عاصم بن هلال البارقي، والبصريون.

قال ابن المديني: مجهول. وذكره ابن حبان في «الثقات».

وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ١٠٩/ ٤٨٧)؛ و«الكنى والأسماء» لمسلم (١/ ٦٥٨/ ٢٦٦٩)؛ و«الثقات» لابن حبان (٥/ ٢٩٣/ ٤٩٠٥)، و(٧/ ٣١٢/ ١٠٢٣٠)؛ و«تعجيل المنفعة» (٢/ ١٠٣/ ٨٤١) مُهِمّ.

* * *

---

(١) بضم الفاء وفتح القاف وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها ميم، نسبة إلى فُقيم ابن دارم بن مالك بن تميم، وقيل: فقيم بن جرير بن تميم، ينسب إليه كثير، منهم: أبو غاضرة.. «اللباب» لابن الأثير (٢/ ٤٣٧) بتصرف.

١٤٧ قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ يُوْنُسَ، وَعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلِيْط: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي أَزْفَلَةٍ[١] مِنَ النّاسِ.

[قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: فَـ]سَأَلْتُ عَنْ هَذا الرّجُلِ [قَوْمَهُ]، فَقَالُ[وْا][٢]: عُلَاثَةُ بْنُ شِجَارٍ[٣] السّلِيْطِيُّ[٤].

---

١٤٧ نقل هذه الفقرة البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٦٧/ ٤٣٣) عن شيخه ابن المديني. ونقله الحافظ في «الإصابة» (٢/ ٢٠٤/ ١٦٦٤) عن البخاري.

وأما الحديث: فأخرجه أحمد (٣٤/ ٢٨٩/ ٢٠٦٨٩) عن عفان، عن حماد، عن علي بن زيد بن جدعان.

وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (١١/ ١٠١/ ٦٢٢٨) عن وهب بن بقية، عن خالد، عن يونس.

وأخرجه أحمد (٢٧/ ١٧٧/ ١٦٦٢٤)، و(٣٨/ ٢٥٨/ ٢٣٢١٣) عن أبي النضر.

وأخرجه أيضاً (٣٤/ ٢٨٩/ ٢٠٦٨٨)، وابن المديني ـ كما في «الإصابة» (٢/ ٤٩٩/ ٥٦٥٣) ـ عن عفان.

كلاهما (أبو النضر وعفان)، عن المبارك بن فضالة.

وأخرجه أحمد كذلك (٢٧/ ٢٠٤/ ١٦٦٤٤) عن أبي عامر، عن عباد بن راشد.

أربعتهم (علي بن زيد، ويونس، والمبارك، وعباد) عن الحسن البصري، عن رجل أو شيخ من بني سليط.

---

(١) «بفتح الهمزة والفاء: الجماعة من الناس وغيرهم. يقال: جاءوا بأزفلتهم وأجفلتهم، أي: جماعتهم، والهمزة زائدة». وانظر: «النهاية» لابن الأثير (١/ ٤٦)، و«لسان العرب» (١١/ ٣٠٥).

(٢) جميع ما بين المعكوفتين ليس من الأصل، وزدته من «التاريخ» و«الإصابة»، وقد نقلا كلام ابن المديني، وهو الأنسب لتمام الكلام واتساقه.

(٣) بفتح الشين المعجمة وتشديد الجيم، وقيل بكسرها والتخفيف. وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا (٥/ ٨١)، و«الإصابة» (٢/ ٢٠٤).

(٤) «بفتح السين المهملة، وكسر اللام، وبعده الياء المنقوطة من تحتها نقطتين، وفي آخرها الطاء المهملة، وهذه النسبة إلى سليط»، وانظر: «الإنساب» للسمعاني (٣/ ٢٨٤).

وعلَّقه ابن سعد في «الطبقات» (٤٨/٧) عن الحسن.

وهو: علاثة بن شَجَّار ـ بفتح المعجمة وتشديد الجيم، وقيل بكسر أوله ثم تخفيف الجيم ـ السليطي، من بني سليط بن الحارث بن يربوع، وقيل: هو من بني حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم.

روى عن: النبي ﷺ. روى عنه: الحسن البصري. ذكره خليفة في (باب الرواة من الصحابة)، وهو في (باب من نزل البصرة من الصحابة).

وانظر: «طبقات خليفة» (ص١٨٠). وما سبق من مراجع أثناء التعليقة.



١٤٨ قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ أَبِيْ رِفَاعَةَ: (أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ عَلى كُرْسِيٍّ مِنْ حَدِيْدٍ).

رَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ المُغِيْرَة، عَنِ [ابْنِ][(١)] هِلالٍ، عَنْ [أَبِيْ][(٢)] رِفَاعَةَ؛ وَلَمْ يَلْقَ عِنْدِي أَبَا رِفَاعَةَ.

وَلَوْ كَانَ حُمَيْدٌ...[(٣)].

وَرَوَى بَعْضُهُمْ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي الدَّهْمَاء، وَأَبِي قَتَادَةَ، عَنْ رَجُلٍ. وَاسْمُ أَبِي رِفاعَةَ: تَمِيْمُ بْنُ أَسَدٍ.

---

١٤٨ أما الحديث:

قَالَ أبو رفاعة: انتهيت إلى النَّبيِّ ﷺ وهو يخطب، قال: فقلت: يا رسول الله! رجل غريب، جاء يسأل عن دينه لا يدري ما دينه؟ قال: فأقبل علي رسول الله ﷺ، وترك خطبته حتى انتهى إليَّ، فأتي بكرسيٍّ ـ حسبت قوائمه حديداً ـ قال: فقعد عليه رسول الله ﷺ، وجعل يعلمني مما علمه الله، ثم أتى خطبته، فأتم آخرها.

فأخرجه: مسلم في «صحيحه» كتاب الجمعة، باب التعليم في الخطبة (٢/ ٥٩٧/ ٨٧٦) ـ وهذا لفظه ـ، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» (٢/ ٤٦٢/ ١٩٧٠)، وكذا في «معرفة الصحابة» (٣/ ٢٠٥/ ١٢٨١) ـ ومن طريقه: المزي في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٣١٤) ـ من طريق الحسن بن سفيان، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٤٢٥/ ١٢١٧)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٣٧٤/ ٢٤٠).

أربعتهم، عن شيبان بن فروخ.

---

(١) في الأصل: (أبي)، ولا يستقيم؛ والصواب ما أثبته، واسمه: حميد بن هلال، وكنيته: أبو نصر، كما في المصادر التي نقلت عن ابن المديني هذا النص، والله أعلم.

(٢) في الأصل: (ابن)، ولا يستقيم؛ والصواب ما أثبته، وهو الموافق للمصادر التي ترجمت له، أو نقلت كلام ابن المديني، والله أعلم.

(٣) موضع النقط بالأصل: طمس بمقدار كلمة تقريباً، لم أتبينه، والله تعالى أعلم.

وعلَّقه في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٥١/ ٢٠١٧) عن عبد الله بن يزيد المقرئ.

وقد وصله في «الأدب المفرد» (ص٣٩٩/ رقم ١١٦٤)، ومن طريق المقرئ: أخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» (١/ ٨٥/ ١٨٢)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١١٣/ ١١٦)، والحاكم في «المستدرك» كتاب الجمعة، باب كلام الخطيب وقت قراءة الخطبة (١/ ٥٧٩)، وعنه: البيهقي في «الكبرى» كتاب الجمعة، باب كلام الإمام في الخطبة (٣/ ٢١٨).

قال الحاكم: على شرط مسلم.

قلت: رضي الله عن الإمام الحاكم؛ بل هو في «صحيح مسلم» كما مرّ!

وأخرجه النسائي في «المجتبى» كتاب الزينة، باب اتخاذ الكراسي (٨/ ٢٢٠)، وكذا في «الكبرى» (٨/ ٤٧١/ ٩٧٤٠) عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، عن عبد الرحمٰن بن مهدي.

وأخرجه أحمد (٣٤/ ٣٥٥/ ٢٠٧٥٣) عن بهز بن حكيم.

وأخرجه ابن المبارك في «الجهاد» (ص١٣١/ رقم ١٥٩).

وأخرجه ابن خزيمة في «الصحيح» جماع أبواب صلاة العيدين، باب إباحة قطع الخطبة ليعلم بعض الرعية (٢/ ٣٥٥/ ١٤٥٧) عن يعقوب الدورقي. وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» (٢/ ٤٦٢/ ١٩٧٠) من طريق الحارث بن أبي أسامة.

كلاهما (يعقوب والحارث) عن أبي النضر هشام بن القاسم.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ ٥٩/ ١٢٨٤) عن عمر بن حفص السدوسي، عن عاصم بن علي.

سبعتهم (شيبان، والمقرئ، وهاشم، وابن المبارك، وابن مهدي، وبهز، وعاصم) عن سليمان بن المغيرة، عن حميد بن هلال. وتوبع سليمان؛ تابعه: خالد الحذاء أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١٧٩/ ١١٣٨) من طريق مسدد، عن يزيد بن زريع، عن خالد الحذاء، عن حميد بن هلال، عن الذي سأل رسول الله ﷺ. . . فذكره.

وأما قول ابن المديني في حميد بن هلال: «لم يلق عندي أبا رفاعة».

فعلَّقه عن ابن المديني: الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣١٠)، وفي

«الميزان» (٢/ ١٣٩/ ٢٣٤٥)، والعلائي في «جامع التحصيل» (ص١٦٨/ رقم ٨٤)، وابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص١٠٠/ رقم ٢٠١)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥١).

قال الذهبي في «السير» معقباً على قول ابن المديني السابق: «روايته عنه في «صحيح» مسلم، وقد أدركه، ثم هو رجل من قبيلته، ومعه في وطنه». وبنحوه في «الميزان»، وزاد: «وهو في «كامل» ابن عدي مذكور؛ فلهذا ذكرته، وإلا؛ فالرجل حجة».

وأما قوله: «وروى بعضهم، عن حميد بن هلال، عن أبي الدهماء، وأبي قتادة، عن رجل».

ففي «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٤٩/ رقم ١٧١): «سمعت أبي، يقول: حميد بن هلال: لم يلق هشام بن عامر، يدخل بينه وبين هشام: أبو قتادة العدوي. ويقول بعضهم: عن أبي الدهماء؛ والحفاظ لا يدخلون بينهم أحداً: حميد عن هشام. قيل له: فأي ذلك أصح؟ قال: ما رواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن حميد، عن هشام».

قال العلائي، وعنه ابن العراقي: «أخرج له مسلم عن أبي قتادة وأبي الدهماء وغيرهما، عن هشام بن عامر».

وأما قوله: «واسم أبي رفاعة: تميم بن أسد».

فقد اختلف العلماء في اسم (أبي رفاعة) على أقوال متعددة، فمنها: ما ذكره ابن المديني، وهو: تميم بن أسد. ومنهم من يقول: ابن تميم بن أسيد ـ مصغراً ـ ومنهم من يقول: تميم بن أسيد ـ كأسير ـ ومنهم من يقول: عبد الله بن الحارث بن عبد الحارث.

ومنهم من يقول: عدي ابن تميم.

ولكن الجمهور على أنه: تميم بن أسيد. والله أعلم.

وانظر: مصادر التخريج السابقة، وزد عليها: «الكنى» للإمام أحمد (٣٤)؛ و«الإصابة» (٤/ ٧٠)؛ و«الإكمال» لابن ماكولا (١/ ٧٢)؛ و«طبقات» خليفة بن خياط (ص٣٩ ـ ٤٠/ رقم ١٧٧)؛ و«ثقات» ابن حبان (٣/ ٤٠).

[١٤٩] عَبدُ العَزِيْزِ بْنُ بَشِيْرِ بْنِ كَعْبٍ، رَوَى عَنْهُ أَبُوْ نَعَامَةَ؛ رَوَى عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ[١]: «[أَنَّ بَنِيْ طُهَيَّةَ اسْتَعْدَتْ عَلَيْهِ][٢]»، فَقَالَ: مَجْهُوْلٌ لَا نَعْرِفُهُ.

وَبَشِيْرُ بنُ كَعْبٍ؛ مَعْرُوْفٌ، عَدَوِيٌّ.

وَاسْمُ أَبِيْ نَعَامَةَ: عَمْرُو بْنُ عِيْسَى.

---

[١٤٩] أما الحديث: (أَنَّ بَنِيْ طُهَيَّةَ اسْتَعْدَتْ عَلَيْهِ).

فقد أخرجه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ١٧٣/ ١٠٩١) فقال:

حدثنا أحمد بن عبدة البصري: نا زهير بن هنيد السعدي: نا أبو نعامة السعدي، عن أشياخ من قومه[٣] ونسوة من خالاته، عن سلمان بن عامر ـ وكان جده لأمه ـ: أن بني طهية استعدت عليه إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله! إن سلمان أغار علينا في الإسلام، فبعث رسول الله ﷺ إلى سلمان، فأتاه، فقال: «**يا سلمان! ما يقول هؤلاء؟**»، قال: ما يقولون يا رسول الله؟ قال: «**يقولون: إنك أغرت عليهم في الإسلام**»، قال: لا يا رسول الله؛ أغرت عليهم في الجاهلية، وأسلمت المال. فقال رسول الله ﷺ: «**انظروا إلى المال، فإن كان مخضرماً؛ فهو لسلمان، وإن كان غير مخضرم؛ فهو لبني طهية**». فنظروا، فإذا هو مخضرم، فأحرزه سلمان.

قال سلمان: فقلت: يا رسول الله! إن أبي كان يقري الضعيف، ويكرم الجار، ويفي بالذمة، ويعطي في النائبة، فما ينفعه ذلك؟ قال: «**مات مشركاً**»، قلت: نعم، قال: «**لا ينفعه ذلك**»، فوجم لها سلمان وَوَلَّىٰ، فقال النبي ﷺ: «**ردوا الشيخ**»،

---

(١) قال الإمام مسلم في «الطبقات» (١/ ١٨٤/ ٣٦١): «لم يكن في أصحاب النبي ﷺ ضبي إلا هذا»، ونقلها مقرّاً: ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢/ ٣٢٧)، والذهبي في «التجريد» (١/ ٢٣٠). ونقلها كذلك: الحافظ في «الإصابة» (٢/ ٦٢)، وكذا في «التهذيب» (٤/ ١٣٧)، ولكنه تعقب مسلماً بذكر جماعة ممن لهم صحبة، أو اختلف في صحبتهم، من بني ضبة. فانظره هناك ـ مترضياً على محرره ـ وراجع كذلك دراسة الشيخ: مشهور سلمان على «الطبقات» (٢/ ٥١٢/ ٣٦١)، والله أعلم.

(٢) في الأصل: (ابن أبي طهية استعادوا عليه)، وهو مضطرب لا يستقيم، والصواب ـ إن شاء الله تعالى ـ ما أثبته، وهو الموافق لمصدر التخريج، والله أعلم.

(٣) قال الحافظ في «التقريب» (ص٨٤٨): «سمي منهم: عبد العزيز بن بشير». وسيأتي ما يوضحه، إن شاء الله.

فرجع، فقال له النبي ﷺ: «**أما أنها لا تنفعه، ولكنها تكون في عقبه؛ إنهم لن يخزوا أبداً، ولن يذلوا أبداً، ولن يفتقروا أبداً**».

قال ابن القاسم البغوي: وهذا حديث غريب؛ لم يرو إلا من هذا الوجه. وكان سلمان بن عامر ينزل البصرة، وروى عن النبي ﷺ أحاديث صالحة.

وأخرجه مختصراً مقتصراً على (قصة أبيه) فحسب: البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١٣٦/ ٢٢٣٦) عن علي بن نصر.

ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٢١) ـ ومن طريقه: الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤٣٣) ـ عن أحمد بن أبي الحجاج، وهو أحمد بن سعيد الدارمي.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر سلمان بن عامر الضبي (٤/ ٨٠٠/ ٦٦١٩) من طريق خليفة بن خياط[1].

وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٣٦٣/ ١١٣٥) عن الحسن بن علي الحلواني، ومن طريق الحلواني: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٧٦/ ٦٢١٣).

والطبري في «الكبير» (٦/ ٢٧٦/ ٦٢١٣) من طريق العباس بن محمد الدوري.

والطبري في «التفسير» (٣٠/ ٢٧٠) عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي. ومن طريق الدورقي:

أخرجه الدارقطني في «كتاب الضبيين»، ومن طريقه: الأمير ابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص١١٣).

والخطيب في «المؤتلف» ـ كما في «الإصابة» (٢/ ١٣٠) ـ من طريق محمد بن هارون بن حميد المجدر، عن الحسن بن شاذان الواسطي[2]. وعلقه ابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص١١٣) عن ابن المجدر.

---

(١) وانظر: «إتحاف المهرة» لابن حجر (٥/ ٥٧٤/ رقم ٥٩٦٤)، وفيه: (بشر)!.

(٢) لكن وقع فيه: «سليم الضبي». قال الخطيب: «كذا قال! إنما هو: «سلمان»، وقال ابن ماكولا بعد تعليقه من هذا الوجه: «وسليم هو: سليمان، لأنه صغره بحذف الزوائد، فجاء منه؛ سليم، والله أعلم بالصواب»، وقال الحافظ معلقاً على تعليقه الخطيب: «هو: ابن عامر =

وابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص١١٣) من طريق محمد بن حماد الطهراني.

الثمانية، عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، عن أبي نعامة عمرو بن قيس العدوي، عن عبد العزيز بن بشير[1]، عن سلمان بن عامر الضبي.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١١٩): «ورجاله موثقون». وقول أبي نعامة في رواية البغوي التامة: «عن نسوة من خالاته، وأشياخ من قومه». قال الحافظ أبو الحجاج المزي في «تهذيبه» (٣٥/ ١٢٢) ـ وعنه الحافظ في «تهذيبه» (١٢/ ٣٩٥) ـ: «من الأشياخ: عبد العزيز بن بشير بن كعب العدوي (قد)»، يعني: عند أبي داود في «كتاب القدر». والله أعلم.

وأما كلامه في عبد العزيز، وأبيه؛ فأسنده عن ابن البراء، عنه: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٧٨/ ١٧٦٨)، وعلَّقه عن ابن المديني: ابن الجوزي في «الضعفاء» (٢/ ١٠٨/ ١٩٤٢)، والمزي في «تهذيبه» (١٨/ ١١٥)، والذهبي في «الميزان» (٣/ ٣٣٨/ ٥٠٨٦)، وابن حجر في «التهذيب» (٦/ ٣٣٢).



= الضبي، الصحابي المشهور، كذا أخرجه الطبراني، والحاكم، والدارقطني، والخطيب في «المؤتلف»، من طريق، عن أبي عاصم، عن أبي نعامة، عن عبد العزيز بن بشير، عن جده سلمان بن عامر الضبي، وهو الصواب». والله أعلم.

(١) وقع في «المعجم الكبير»، وفي «إتحاف المهرة» نقلاً عن «المستدرك»: (بشر بن عبد العزيز)، وفي مطبوعة «المستدرك»: (بشير بن عبد العزيز)، ولعله قد انقلب، والصواب ما أثبته ـ كما في المصادر ـ والله أعلم.

١٥٠ قَالَ عَلِيٌّ: الرَّبَابُ، الَّتِي رَوَتْ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ؛ هِيَ أُمُّ الرَّائِحِ بِنْتُ صُلَيْعٍ.

---

١٥٠ أسند هذا النص عن ابن المديني ـ بحروفه ـ: أبو بكر الخطيب البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ١٠٢ ـ ١٠٣) فقال: أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل: أخبرنا عثمان بن أحمد الدقاق: حدثنا محمد بن أحمد بن البراء.

ح. وأخبرنا أبو محمد الجوهري: أخبرنا محمد بن المظفر: أخبرنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، قالا: قال علي بن المديني: فذكره، ثم قال الخطيب: «وقد روى وكيع، عن ابن عون: حديثها، وبيَّن في روايته: أن الرباب، هي: أم الرائح». وقال أيضاً «الرباب: امرأة من بني ضبة، تفرد بالرواية عنها: حفصة بنت سيرين؛ وهي: أم الرائح بنت صليع».

والرباب أم الرائح، قد ذكرها ابن حبان في «ثقاته».

وقال الحافظ ابن حجر: «مقبولة».

وانظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٤٦٣/ ٢٣٧٤)؛ و«الثقات» لابن حبان (٤/ ٢٤٤/ ٢٧٢٩)؛ و«الميزان» (٧/ ٤٦٨/ علمية)؛ و«الكاشف» (٢/ ٥٠٧/ ٦٩٩٢)؛ و«لسان الميزان» (٧/ ٥٢٥/ هندية)؛ و«تهذيب الكمال» (٣٥/ ١٧١)؛ و«تهذيب التهذيب» (١٢/ ٤٤٦/ ٢٧٨٧/ الفكر)؛ و«التقريب» (٨٥٨٢).



١٥١ قَالَ عَلِيٌّ: أَبُو العُشَرَاءِ الدَّارِمِيُّ؛ رَوَى عَنهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ حمَّادٍ.

---

١٥١ لم أظفر بأحد نقل هذا النص عن ابن المديني؛ ولكن الأمير ابن ماكولا قال في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص٣٣٧): «قال أبو الحسن [يعني: الدارقطني]: ثنا حمزة بن محمد[1]، وعثمان بن أحمد، قالا: ثنا حنبل، عن علي بن المديني، قال: اسم أبي العشراء: أسامة بن مالك بن قهطم»[2]. وكذا علقه: ابن بشكوال في «إيضاح الإشكال» (ص٦١/ رقم ٥٨) عن ابن المديني؛ فلعل هذه العبارة سقطت من نسختنا من «العلل»، وذكرها هو المناسب لطريقة ابن المديني في مثل هذه النصوص، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

وهذا الذي نقل عن ابن المديني، في اسم (أبي العشراء)، قال عنه الحافظ في «الإصابة» (٦/ ٣٢٢/ البجاوي): إنه الراجح فيه. وقال في موضع آخر (٥/ ٧٤٥): إنه الأشهر.

وقد وافق عليّاً في هذا الاسم: أحمد بن حنبل، قاله في كتابه «الأسامي والكنى» (ص٤٣/ رقم ٧٧). وكذا ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٢٥٤)، وأيضاً خليفة بن خياط في «طبقاته» (ص٤١).

وفي اسم أبي العشراء اختلاف كثير، يراجع فيما سبق وما سأذكره من مراجع ـ إن شاء الله تعالى ـ.

قال ابن سعد: مجهول، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣/ ٣)! وقال الحافظ في «التقريب» (٨٢٥١): «وهو أعرابي مجهول».

---

(١) قال ابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص٣٣٨): «وقوله (يعني: الدارقطني): حمزة بن محمد: وهم؛ لأن حمزة بن محمد، هو: ابن العباس بن الفضل بن الحارث، أبو أحمد الدهقان؛ ولم يكن عنده عن حنبل بن إسحاق شيء. والذي روى عن حنبل، هو: حمزة بن القاسم بن علي بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، أبو عمر الهاشمي؛ وكان يروي عن حنبل بن إسحاق بن حنبل، ونظرائه».

(٢) ضبطه الحافظ في «الإصابة» (٥/ ٤٤٥) فقال: «بكسر القاف، وسكون الهاء، بعدها مهملة مكسورة، ثم ميم».

وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٢١/ ١٥٥٧): و«الجرح والتعديل «٢/ ٢٨٣/ ١٠٢٥)؛ و«الكنى والأسماء» لمسلم (١/ ٦٥٨/ ٢٦٦٨)؛ و«تهذيب الكمال» (٣٤/ ٨٥)؛ و«الميزان» (١/ ٣٢٤)؛ و«المقتنى في سرد الكنى» للذهبي؛ و«اللسان» لابن حجر (٧/ ٤٧٤).



١٥٢ قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ خَنْبَشٍ: تَحَدَّرَتِ الشَّيَاطِيْنُ مِنَ الشِّعَابِ وَالأَوْدِيَةِ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

رَوَاهُ أَبُو التَّيَّاحِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحمٰنِ بْنِ خَنْبَشٍ، وَأَبُو التَّيّاح مَعْرُوفٌ؛ يَزِيْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَابْنُ خَنْبَشٍ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي التَّيّاحِ.

وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ أَبِي التَّيَّاح: عنْ عَبْد الله بْنِ خَنْبَشٍ؛ وَهُو خَطأٌ؛ إِنمَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ.

---

١٥٢ أما الحديث؛ فأخرجه أحمد (٣/ ٤١٩) عن سيار بن حاتم أبي سلمة العنزي.

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٥١/ ٢٣٦٠١)، عن عفان[1].
وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٨/ ٨١٠) قال: قال عبد الله بن الأسود. وأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ١٧٣/ ٦٥٣)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ١١٣) من طريق عبيد الله بن عمر القواريري.

وأخرجه ابن عبد البر (٢٤/ ١١٤) من طريق أحمد بن عمر البزار، عن إبراهيم بن مرزوق. قال أبو بكر البزار: «وهذا الحديث لا يعلم من رواه عن النبي ﷺ؛ إلا عبد الرحمٰن بن خنبش، وليس له عن النبي ﷺ - والله أعلم - غيره».

وأخرجه ابن منده - كما في «الإصابة»؛ (٤/ ٣٠٠) - من طريق أبي قدامة الرقاشي.

الستة، عن جعفر بن سليمان، عن أبي التياح، عن عبد الرحمٰن بن خنبش.

وأخرجه علي بن المديني - كما في «الإصابة» (٤/ ٣٠٠) -. وأبو زرعة في «مسنده»[2] - كما في «الإصابة» (٤/ ٣٠٠) - عن الوزيري.

---

(١) قال الحافظ في «الإصابة» (٤/ ٣٠٠): «وأخرجه: أبو بكر بن أبي شيبة، والبزار، والحسن بن سفيان، من طرق كلهم: عن عفان». وذكر أن عفان يقول فيه: «عبد الله بن خنبش»، ولكن بين أيدينا من طريق عفان، يقول فيه: «عبد الرحمٰن بن خنبش»؛ فالله أعلم.

(٢) لكن قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٤٢/ ١٩٦)؛ «وذلك أن أبا زرعة ترجم في كتاب «المسند»: عبد الرحمٰن بن خنبش»، وهذا الاختلاف يمكن توجيهه إما باختلاف النسخ؛ نسخ «مسند» أبي زرعة، أو نسخ «الجرح والتعديل»، أو يقال: إن أبا زرعة ترجم له =

كلاهما (ابن المديني، والوزيري) عن جعفر بن سليمان، عن أبي التياح، عن عبد الله بن خنبش.

قال إمامنا ابن المديني: «رأيت في كتاب أبي التياح، عن عبد الله بن خنبش، وهو خطأ؛ إنما هو: عبد الرحمٰن».

وفي «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٢٠٢/ ٢٠٩٨):

«سئل أبو زرعة، عن حديث رواه جعفر بن سليمان؛ فاختلفوا عنه: فقال عفان[1]: عن جعفر عن أبي التياح، عن عبد الله بن خنبش، عن النبي ﷺ قال: «**إن الشياطين أرادوا رسول الله ﷺ، ومعه شيطان معه شعل من نار، فجاء جبريل فقال: قل: أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر، من شر ما خلق وذرأ وبرأ، ومن شر ما ينزل من السماء وما يعرج فيها**»، وذكر الحديث.. ورواه القواريري، عن جعفر بن سليمان، عن أبي التياح، عن عبد الرحمٰن بن خنبش، عن النبي ﷺ.

قيل لأبي زرعة: أيهما أصح؟

فقال: الصحيح: عبد الرحمٰن بن خنبش، ومن قال: عبد الله؛ فقد أخطأ».

وفي «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٢٨/ ١٠٧٩):

«قيل له: فمن يقول: عبد الله بن خنبش؟ قال: يخطئ من يقول هذا».

وفيه أيضاً (٥/ ٤٢/ ١٩٦): «عبد الله بن خنبش، ويقال: عبد الرحمٰن بن خنبش، قال أبو محمد [هو: ابن حاتم]: وهو أصح»، وذكر الخلافات الذي نقلته عنه من «العلل».

وأما قوله: «وأبو التياح: معروف، يزيد بن حميد».

فأسنده: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٥٦/ ١٠٧٦) عن ابن

= في (عبد الله)، و(عبد الرحمٰن)، كما صنع ابن أبي حاتم؛ فقد ترجم له في الموضعين، والله أعلم بحقيقة الحال.

(١) ليس في ما وقفت عليه من الروايات عن عفان ما ذكره ابن أبي حاتم، وانظر: الهامش السابق. والله أعلم.

البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن المديني: المزي في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١١١)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٨٠/ الفكر).

والرجل: معروف؛ بالإتقان والضبط، وهو ثقة ثبت. وانظر فوق ما سبق: «التقريب» (٧٧٠٤).



١٥٣ قَالَ عَلِيٌّ: حُصَيْنُ بْنُ الحُرِّ؛ مَعْرُوْفٌ؛ رَوَى عَنهُ عَبْدُ المَلِك [ل١١/ب] بْنُ عُمَيْرٍ.

---

١٥٣ أسند كلمة ابن المديني هذه: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٩٥/ ٨٤٨) في ترجمة حصين بن مالك العنبري، وهو حصين بن أبي الحر. وعلَّقه في نفس الترجمة: المزي في «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٣٣)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٣٣٤/ الفكر).

وعلى ذلك فـ(أبو الحر): كنية (مالك)، والد (الحصين)، وهو ما كاد يصرح به ابن ماكولا في «الإكمال» (١/ ٢٨)، والله أعلم.

وعلى قول ابن المديني: أنه (الحر) كما في الأصل الذي بين أيدينا، فيكون (الحر) لقباً لـ(مالك)، ولكن يعكر على ذلك: أني لم أقف على أحد ذكر أن «الحر» لقب لوالد حصين. فالله أعلم.

وقد تبع البخاري شيخه ابن المديني؛ فترجم في «التاريخ الكبير» (٣/ ٤/ ١١) لـ(حصين بن الحر)، ثم ترجم بعده (٣/ ٩/ ٣٠) لـ(حصين بن مالك) وذكر أنه (حصين بن أبي الحر) مصيراً منه إلى أنهما رجلان!

وقد أخذ ذلك عليه قريناه أبو حاتم وأبو زرعة، فيما ذكره ابن أبي حاتم في «خطأ محمد بن إسماعيل البخاري» (ص٢٣/ رقم ٩٨). وجعلاهما واحداً فحسب. وتبعهما على عدهما واحداً: الخطيب البغدادي في «غنية الملتمس إيضاح الملتبس» (ص١٧/ رقم ١٤)، وانظر لزاماً: حاشية العلامة المعلمي على «خطأ البخاري» في ذلك الموضع، والله أعلم.



١٥٤ قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ عرْفَجَة بْنِ أَسْعَدَ: أُصِيْبَتْ أَنْفُهُ يَوْمَ الكُلابِ(١).

رَوَاهُ أَبُوْ الأَشْهَبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰن بْنِ طَرَفَةَ، عَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ أَسْعَدَ بْنِ كَرِ[بٍ](٢).

قَالَ: وَقَدْ رَوَى عَنْ جَدّه عَرْفَجَةَ بْنِ أَسْعَدَ.

وَعَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ طَرَفَةَ هَذَا مَعْرُوْفٌ؛ روى عَنْهُ أَبُو الأَشْهَبِ، وَسَلَمُ بْنُ زُرَيْرٍ.

وَلَمْ يَقُلْ: (عَنْ أَبِي الأَشْهَبِ: وَحَدَّثَنَا أَنَّهُ رَأَى جَدَّهُ)؛ [غَيْرُ](٣) يَزِيْدَ بْنِ زُرَيْعٍ، وَلَولَا ذَلِكَ لَكَانَ مُرْسَلاً، فَلَمَّا قَالَ يَزِيْدُ: (وَحَدَّثَنَا أَنَّهُ رَأَى جَدَّهُ)؛ صَارَ حَدِيْثاً.

---

١٥٤ أما الحديث؛ فأخرجه البخاري عن ابن المديني في «التاريخ الكبير» (٧/ ٦٤)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٣): وابنه في زوائده على «المسند» (٥/ ٢٣)؛ وأبو داود في «السنن» في كتاب الخاتم، باب ما جاء في ربط الأسنان بالذهب (٤/ ٩٢/ ٤٢٣٢ ـ ٤٢٣٣)؛ والترمذي في «السنن» في كتاب اللباس، باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب (٤/ ٢٤٠/ ١٧٧٠) و(٥/ ٤٦٥/ ١٨٢٦/ مع التحفة)، وفي «العلل الكبير» (ص٢٩٠/ رقم ٥٣٣/ ترتيب القاضي)؛ والنسائي في «الكبرى» في كتاب الزينة، باب من أصيب أنفه، هل يتخذ أنفاً من ذهب؟ (٨/ ٣٦٣/ ٩٤٠٠ ـ ٩٤٠١)، وفي «المجتبى» (٨/ ١٦٣ ـ ١٦٤)؛ وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢/ ٥٨٦/ ١٣٥٤)؛ وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٢٠٥)؛ والبغوي في «الجعديات»

---

(١) الكُلاب ـ بضم الكاف، وتخفيف اللام، وآخره باء ـ موضع كان فيه يومان من أيام العرب المشهورة؛ الكُلاب الأول، والكُلاب الثاني؛ واليومان في موضع واحد. وقيل: هو ما بين الكوفة والبصرة على سبع ليال من اليمامة، وكان فيه وقعة في الجاهلية مشهورة. قاله العظيم آبادي في «عون المعبود» (١١/ ٢٩٤).

(٢) موضع (الباء): بياض بالأصل، وأتممته من مصادر ترجمته.

(٣) في الأصل: (عن)؛ وهو تصحيف، صوابه ما أثبته، والحمد لله.

(ص٤٥٨/ رقم ٣١٣٤/ العلمية)؛ وابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٤٥)؛ وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/ ٢٨٥/ ٢٨١١)؛ وابن حبان في «صحيحه» في كتاب الزينة والتطيب (١٢/ ٢٧٦/ ٥٤٦)؛ وأبو يعلى في «المسند» (٣/ ٦٩/ ١٥٠١)، وفي «المفاريد» (ص٢٩ ـ ٣٠/ رقم ١٤ ـ ١٥)؛ والطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٤٥ ـ ١٤٦)؛ والطحاوي في «معاني الآثار» (٤/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨)؛ والبيهقي في «الكبرى» في الصلاة، باب الرخصة في اتخاذ الأنف من الذهب (٢/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦)، وفي «الصغرى» في الصلاة، باب ستر العورة (١/ ١١٦/ ٣١٥)، وفي «شعب الإيمان» (٥/ ١٩٣)؛ وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٥٣)؛ وابن أبي الدنيا في «الإشراف في منازل الأشراف» (ص٢٥٨/ رقم ٣٢٨)؛ والمزي في «تهذيب الكمال» (١١/ ٢٢٥)، و(١٧/ ١٩٢).

جميعهم من طرق، عن أكثر من ثلاثين رجلاً من أصحاب أبي الأشهب، منهم: (ابن المبارك، ويحيى القطان، ويزيد بن هارون، ويزيد بن زريع، وابن مهدي، وعلي بن الجعد، وأبو داود، وأبو الوليد الطيالسيان، وأبو عاصم، وخلائق سواهم).

جميعهم، عن أبي الأشهب، عن عبد الرحمٰن بن طرفة: أن جده عرفجة؛ أصيب أنفه يوم الكُلاب، في الجاهلية؛ فاتخذ أنفاً من ورِق؛ فأنتن عليه؛ فأمره النبي ﷺ (أن يتخذ أنفاً من ذهب) هذا أحد ألفاظ أحمد.

قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن غريب؛ إنما نعرفه من حديث عبد الرحمٰن بن طرفة.

ووقع عند البخاري في «التاريخ»، والنسائي، وابن أبي الدنيا، من رواية يزيد بن زريع، عن أبي الأشهب، قال: حدثني عبد الرحمٰن بن طرفة، عن عرفجة بن أسعد بن كريب ـ قال: وكان جده ـ قال: حدثني أنه رأى جده أصيب أنفه... الحديث. وفيه تصريح عبد الرحمٰن بن طرفة برؤيته جده عرفجة، والتقائه به.

وبهذه الرواية ـ والتي فيها التصريح ـ استدل ابن المديني على كون هذا الحديث من قبيل المتصل المسند؛ لا المرسل، ويؤكد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لولا هذا التصريح لكان هذا الحديث مرسلاً.

وقد وافق يزيد بن زريع على هذا المعنى الذي أفاد الاتصال:

ـ يزيد بن هارون؛ كما في أبي داود، وغيره: قال يزيد: قلت لأبي الأشهب: أدرك عبد الرحمٰن بن طرفة جده عرفجة؟ قال: نعم!

ـ أبو الأشهب؛ ففي «المسند»: قال أبو الأشهب: وزعم عبد الرحمٰن أنه قد رأى جده؛ يعني: عرفجة.

ـ أبو عامر حوثرة بن أشرس. قال ككلام أبي الأشهب، عند أبي يعلى في «المسند».

وخالف في هذا الاتصال:

ـ ابن القطان، فقال في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٤٢٢ و٤/ ٦٠٩) ـ ونقله عنه في «نصب الراية» (٤/ ٢٣٦) ـ: «وهذا حديث لا يصح؛ فإنه من رواية أبي الأشهب، واختلف عنه؛ فالأكثر يقول: عنه عن عبد الرحمٰن بن طرفة بن عرفجة عن جده، وابن علية يقول: عنه عن عبد الرحمٰن بن طرفة عن أبيه عن عرفجة. قال: فعلى طريقة المحدثين ينبغي أن تكون رواية الأكثرين منقطعة، فإنها معنعنة، وقد زاد فيها ابن علية واحداً، ولا يدري[1] هذا قولهم: إن عبد الرحمٰن بن طرفة سمع جده، وقول يزيد بن زريع: أنه سمع من جده؛ فإن هذا الحديث لم يقل فيه: أنه سمعه منه، وقد أدخل بينهما فيه الأب؛ وعلى هذا؛ فإن عبد الرحمٰن بن طرفة المذكور، لا يعرف بغير هذا الحديث، ولا يعرف روى عنه غير أبي الأشهب. وإن احتيج فيه إلى أبيه (طرفة) ـ على ما قال ابن علية، عن أبي الأشهب ـ؛ كان الحال؛ فإنه ليس بمعروف الحال، ولا مذكوراً في رواة الأخبار».

ـ العلائي؛ فقال في «الوشي المعلم» ـ نقلاً عن «تحفة التحصيل» لابن العراقي (١٩٩ نوارة): «وهذا يقتضي: أن له مجرد رؤية من جده؛ فيكون روايته للحديث عن أبيه عن جده متصلة، وبإسقاط أبيه مرسلة».

ـ ابن حجر؛ قال في «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٠) ـ عن رواية (عن أبيه) ـ: «هي الموصولة». وهذا مصير منه إلى عدم الحكم باتصال روايته عن جده! والله أعلم.

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: ولا يرد.

وعبد الرحمٰن بن طرفة؛ معروف ـ كما يقول ابن المديني ـ، ووثقه العجلي، وابن حبان، وخرج له في «صحيحه». وانظر: «ثقات» العجلي (٢/ ٧٩)؛ وابن حبان (٥/ ٩١)؛ و«التقريب» (٣٩٠٥).



١٥٥ **ضِرْغَامَةُ بْنُ عُلَيْبَةَ العَنْبَرِيُّ، لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ.**

---

١٥٥ علَّق هذا النص ـ بحروفه ـ عن ابن المديني في «العلل»: الحافظ العراقي «ذيل ميزان الاعتدال» (ص/ رقم ٤٥٣).

وهو: ضرغامة بن عليبة بن حرملة العنبري.

سمع أباه.

ولم يرو عنه إلا قرة بن خالد.

قال البخاري: يعد في البصريين. وذكره ابن حبان في «الثقات».

وانظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٤٣/ ٣٠٦٥)؛ و«الثقات» لابن حبان (٦/ ٤٨٥/ ٨٦٩٨)؛ و«تعجيل المنفعة» (ص١٩٧/ رقم ٤٨٥/ الكتاب العربي).



١٥٦ قَالَ عَلِيٌّ: مُحَمَّدُ بْنُ مَسْمُوْلٍ؛ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَقَدْ أَدْرَكْتُهُ.

---

١٥٦ محمد بن سليمان بن مسمول ويقال: مشمول، المسمولي أو المشمولي المكي المخزومي المخرمي، سكن مكة.

روى عن: نافع مولى ابن عمر، وعبد الله بن سلمة بن وهرام.

وروى عنه سحيم، وابن نفيل الحراني، ومحمد بن عباد المكي.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: ليس بالقوي، ضعيف الحديث، كان الحميدي يتكلم فيه، وقال البخاري: أدركه الحميدي، وهو منكر الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، لا في إسناده ولا متنه.

وانظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٩٧/ ٢٦٩)؛ و«التاريخ الأوسط» (٢/ ٢٥٥/ ٢٥٠٨)؛ و«الجرح والتعديل» (٧/ ٢٦٧/ ١٤٥٨)؛ و«الثقات» لابن حبان (٧/ ٤٣٩/ ١٠٨١٥)؛ و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص٩١/ رقم ٥١٧).

❊ ❊ ❊

١٥٧ قَالَ عَلِيٌّ: عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ وَهْرَامٍ؛ لَا أَعْرِفُ عُبَيْدَ اللهِ هَذَا.

---

١٥٧ أسنده ابن أبي حاتم ـ بحروفه ـ في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣١٨/ ١٥١١) عن ابن البراء، عن ابن المديني، وعلَّقه ابن حجر في «اللسان» (٤/ ١٠٥) ـ بمعناه ـ.

وعبيد الله بن سلمة بن وهرام ـ بفتح أوله، كما في «اللسان» (٧/ ٢٣٦).

روى عن أبيه. وروى عنه: محمد بن سليمان بن مشمول.

روى الكتاني، عن أبي حاتم: تليينه. وقال الأزدي: منكر الحديث. وقال ابن حزم: ضعيف.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٨٤/ ١٢٣١)؛ و«الميزان» (٥/ ١٣)؛ و«المحلى» (٩/ ٤٣٤).

❊ ❊ ❊

١٥٨ قَالَ عَلِيٌّ: بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ؛ ثِقَةٌ.

---

١٥٨ أسنده ـ بحروفه ـ عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٣٠). وعلقه عن ابن البراء كذلك: المزي في «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٥٩)، والحافظ في «تهذيبه» (١/ ٤٣٧). وعلقه ـ بمعناه ـ عن ابن المديني: الذهبي في «المغني في الضعفاء» (١/ ١١٦/ ١٠٠٧).

وبهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة، القشيري البصري.

سمع أباه.

وروى عنه: الثوري، وحماد بن سلمة، وابن المبارك، وغيرهم.

وثقه: ابن المديني، وابن معين، والنسائي. وقال أبو داود: أحاديثه صحاح. وقال أبو زرعة: صالح ولكن ليس بالمشهور. وكان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم يحتجَّان به ويرويان عنه. وقال ابن عدي في «كامله» (٢/ ٦٦/ الفكر): «وأرجو أنه لا بأس به في روايته، ولم أر أحداً تخلف في الرواية عنه من الثقات، ولم أر له حديثاً ينبو، وأرجو أنه إذا حدث عنه ثقة؛ فلا بأس بحديثه».

وقال ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٩٤/ زايد): «كان يخطئ كثيراً، فأما أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم ـ رحمهما الله ـ؛ فهما يحتجان به ويرويان عنه، وتركه جماعة من أئمتنا. ولولا حديث: «إنا آخذوه وشطر إبله عزمة من عزمات ربنا»؛ لأدخلناه في «الثقات»، وهو ممن أستخير الله ﷻ فيه».

وقال الحاكم: «كان من الثقات، ممن يجمع حديثه، وإنما أسقط من «الصحيح» روايته عن أبيه، عن جده؛ لأنها شاذة، لا متابع له عليها».

وقال الآجري، عن أبي داود: «هو عندي حجة، وعند الشافعي ليس بحجة، ولم يحدث شعبة عنه، وقال له: من أنت؟ ومن أبوك؟».

وقال الذهبي: «صدوق فيه لين، وحديثه حسن»، وقال الحافظ: «صدوق».

وانظر: «التاريخ الكبير» (٢/ ١٤٢/ ١٩٨٢)؛ و«التقريب» (٧٧٢).

❊ ❊ ❊

١٥٩ قَالَ عَلِيٌّ: عَنْ أَبِيْ قَزَعَةَ[١]؛ ثِقَةٌ، وَاسْمُهُ: سُوَيْدُ بْنُ حُجَيْرٍ.

---

١٥٩ أسند هذا عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٣٥/ ١٠٠٩)، وعلقه: الذهبي في «الكاشف» (٢١٩٢) والمزي في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٤٤)، وابن حجر في «تهذيبه» (٤/ ٢٣٨).

وأبو قزعة، سويد بن حجير بن بيان الباهلي.

روى عن: أنس، والحسن، وأبيه حجير بن بيان، وحكيم بن معاوية.

وروى عنه: شعبة، وداود بن أبي هند، وابن جريح، وغيرهم.

قال أحمد: ثقة ثبت الحديث، وقال مرة: من الثقات. وقال أبو حاتم: صالح. وقال العجلي: بصري تابعي ثقة. وقال أبو داود والنسائي وابن حزم: ثقة. وقال البزار في «سننه»: ليس به بأس. وقال الحافظ: ثقة.

وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (٣/ ٤٧٥/ ٦٠٣١)؛ و«سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود» (ص٢٥٦)؛ و«التاريخ الكبير» (٤/ ١٤٧/ ٢٢٧٤)؛ و«معرفة الثقات» للعجلي (١/ ٤٤٢/ ٦٩٨)؛ و«الثقات» لابن حبان (٦/ ٤١٢/ ٨٣٤٢)؛ و«المحلى» (٩/ ٥١٠)؛ و«المقتنى في سرد الكنى» (٢/ ٢٤/ ٥١٤٤)؛ و«التقريب» (٢٦٨٨).

* * *

---

(١) قال الحافظ في «التقريب» (٥٥٤٦): «بفتحات». وفي «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (ص١٦١)؛ «و(قَزَعَة)، بفتح الزاي، قطع به صاحب «تقييد المهمل» [يعني: أبا علي الغساني الجياني، وكتابه هذا مطبوع بالمغرب، وطبع مؤخراً بدار عالم الفوائد بالسعودية، وهذا النص فيه (٢/ ٤١٩) ولفظه: (الزاي متحركة)!!، ووجد بخط ابن الأنباري بإسكانها، وذكر ابن مكي في كتابه «فيما تلحن فيه [العامة]» (ص١٩٥) أن الإسكان هو الصواب، والعلم عند الله تبارك وتعالى».اهـ.

١٦٠ قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ الجَارودِ بْنِ المُعَلّى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الضَّالَّةُ».

رَوَاهُ أَبُو العَلاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ أَبِيْ مُسْلِمٍ الجَذْمِيِّ، عَنِ الجَارُوْدِ وَحْدَه.

وَرَوَاهُ حُمَيْدٌ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ مُطرِّفٍ، عَنْ أَبِيْهِ؛ خَالَفَ حُمَيْدٌ أَبَا العَلَاءِ.

---

١٦٠ أما الوجه الأول: وهو الذي رواه أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن أخيه مُطَرِّف بن عبد الله بن الشخير، عن أبي مسلم الجذمي، عن الجارود بن معلى العبدي؛ أنه سأل النبي ﷺ عن الضوال، فقال ﷺ: «**ضالة المسلم حرقُ النارِ**» لفظ لأحمد.

فهذا رواه بهذا السياق التام؛ أحمد في «المسند» (٥/ ٨٠) عن إسماعيل ابن علية ـ ومن طريق ابن علية؛ أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ ٢٦٦).

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب الضوال (٥/ ٣٣٨/ ٥٧٦٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ٢٦٣/ ١٦٣٧) من طريق يزيد بن زريع.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ٢٦٣/ ١٦٣٨) عن وهب بن بقية، عن خالد الطحان الواسطي.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ ٢٦٧)، وفي «الصغير» (٢/ ٩٥/ الروض) من طريق هلال بن حِقٍّ.

أربعتهم، عن سعيد الجريري، عن أبي العلاء، عن مطرف، عن أبي مسلم، عن الجارود رضي الله عنه.

وقد اختلف في هذا الوجه اختلافاً كثيراً؛ فروي على أضرب متعددة، منها:

(١) أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن أبي مسلم الجذمي، عن الجارود؛ وليس فيه (مطرف).

وهذا أخرجه: النسائي في «الموضع السابق» (رقم ٥٧٦٢)؛ والدارمي في «السنن» في الضالة (٢/ ٣٤٤/ علمية)؛ والبيهقي في «الكبرى» في كتاب اللقطة، باب ما يجوز له أخذه وما لا يجوز (٦/ ١٩٠)؛ والطحاوي في «معاني الآثار» (٤/ ١٣٣): والطبراني في «الكبير» (٢/ ٢٦٥) من طرق، عن شعبة، عن خالد الحذاء.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢/ ٦٢٤/ ١٣٩٠)؛ والنسائي في «الموضع السابق» (٥٧٦٤)؛ وابن حبان في «صحيحه» في اللقطة (١١/ ٢٤٨/ ٤٨٨٧/ الإحسان)؛ والبيهقي في «الكبرى» في الموضع السابق (٦/ ١٩٠)؛ والطحاوي في «معاني الآثار» (٤/ ١٣٣)؛ وأبو يعلى في «المسند» (٢/ ٢٢٠)، و(٣/ ١٠٩)، وفي «المفاريد» (ص٥٢/ رقم ٥١)؛ وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ٢٦٤/ ١٦٤١)؛ والطبراني في «الكبير» (٢/ ٢٦٦ - ٢٦٧)؛ وفي «مسند الشاميين» (٤/ ٥٢/ ٢٧٠٨)؛ وابن نقطة في «تكملة الإكمال» (٢/ ١١٥)؛ جميعهم من طرق عن قتادة، عن أبي العلاء، به.

وعلقه الترمذي في «السنن» في الأشربة (٤/ ٣٠٠) عن قتادة.

وأخرجه النسائي في «الموضع السابق» (٥٧٦٥)؛ والطحاوي في «المعاني» (٤/ ١٣٣): والبيهقي في «الموضع السابق» (٦/ ١٩٠)؛ والطبراني في «الكبير» (٢/ ٢٦٦): وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ٢٦٤/ ١٦٣٩)؛ وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١٥٤)؛ من طرق عن أيوب.

ثلاثتهم (خالد، وقتادة، وأيوب) عن أبي العلاء، عن أبي مسلم، عن الجارود، لم يذكروا مطرفاً.

(٢) أبو العلاء، عن مطرف، عن الجارود؛ ليس فيه أبو مسلم الجذمي.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/ ١٣١/ ١٨٦٠٣) - ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» (٦/ ١٩١)؛ والطبراني في «الكبير» (٢/ ٢٦٤) -.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٥٧٦١) من طريق أبي أسامة. كلاهما عن سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي العلاء، به.

(٣) خالد الحذاء، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن أبي مسلم، عن الجارود؛ وليس فيه (أبو العلاء).

وهذا أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ ٢٦٥)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ٦٠٣) من طريق خالد بن عبد الله، عن خالد الحذاء، به.

(٤) أيوب، عن أبي مسلم، عن الجارود؛ ليس فيه (أبو العلاء، ولا مطرف).

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٥٧٦٦) عن أحمد بن عمرو، عن ابن وهب، عن جرير بن حازم، عن أيوب، به.

(٥) خالد الحذاء، عن أبي العلاء، عن الجارود؛ ليس فيه (مطرف، ولا أبو مسلم).

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ ٢٦٥) من طريق عمرو بن مرزوق، عن شعبة، عن خالد الحذاء، به.

وأما الوجه الثاني: والذي رواه حميد، عن الحسن، عن مطرف، عن أبيه؛ وخالف فيه حميد أبا العلاء:

فهذا أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ٢٥) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٩/ ٤٧٣/ ٤٥٤) ـ.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب الضوال (٥/ ٣٣٧/ ٥٧٥٨) عن عبيد الله بن سعيد.

وأخرجه ابن ماجه في «سننه» في كتاب اللقطة، باب ضالة الإبل والبقر والغنم (٢/ ٨٣٦/ ٢٥٠٢) عن محمد بن المثنى.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» كتاب اللقطة، باب ذكر البيان بأن قوله ﷺ: «**ضالة المسلم**»، أراد به بعض الضال، لا الكل (١١/ ٢٤٩/ ٤٨٨٨/ الإحسان) من طريق مسدد.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٣٤)، والطحاوي في «المعاني» (٤/ ١٣٣) من طريق عفان بن مسلم.

وأخرجه البيهقي (٦/ ١٩١) من طريق القاسم بن سلام.

الستة، عن يحيى بن سعيد القطان.

وأخرجه الضياء في «المختارة» (٩/ ٤٧٣/ ٤٥٥) من طريق حماد بن سلمة، وعلقه عن حماد؛ ابن حزم في «المحلى» (٨/ ٢٦١).

كلاهما (القطان، وحماد) عن حميد الطويل، عن الحسن، عن مطرف، عن أبيه.

وتوبع الحسن البصري؛ تابعه قتادة بن دعامة السدوسي، وهذا أخرجه: الطبراني في «الأوسط» (٢/ ١٥٢/ ١٥٤٧) ـ وعنه: أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٣)، وفي «معرفة الصحابة» (٣/ ١٦٤٨)؛ ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٩/ ٤٧٤/ ٤٥٦) ـ من طريق عبد الرحمٰن بن مهدي عن شعبة، عن قتادة، عن مطرف، عن أبيه.

قال الطبراني: لا يروي هذا عن شعبة؛ إلا ابن مهدي.

الترجيح في الخلاف:

كما هو بين من سرد هذه الطرق؛ فالخلاف بين أبي العلاء يزيد بن الشخير، وبين الحسن البصري، وقتادة. والثلاثة ثقات، كما سبق ترجمتهم.

وعندئذ؛ يمكن القول بأن مطرفاً يمكن أن يكون روى مرة الحديث عن أبيه ـ كما رواه الحسن وقتادة ـ؛ ومرة رواه عن أبي مسلم، أو عن الجارود. ورواه على كل حالة عنه جمع من الثقات، مما يقوي أن يكون الجميع محفوظاً عنه، ولعل ابن المديني لم يقدم أحد الوجهين على الآخر لهذا السبب، وهو احتماله صحة الوجهين، والله أعلم.

وأما الخلاف الجزئي في الوجه الأول؛ فكذلك رواته كلهم من كبار الثقات، فيقال: إن أبا العلاء كان قد روى هذا الحديث عن أخيه مطرف، وعن أبي مسلم، فمرة يرويه بواسطة مطرف من باب (المزيد في متصل الأسانيد)، ومرة يختصره فيرويه عن أبي مسلم مباشرة، وكلاهما صحيحان، هذا والجمع بين الروايات ـ في مثل هذه الحالة ـ أولى من توهيم كثير من أكابر الثقات، والله تعالى أعلم. وانظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للشيخ الألباني رحمه الله (٢/ ١٨٥/ رقم ٦٢٠)؛ وهامش «مسند الطيالسي».

* * *

١٦١ قَالَ عَلِيٌّ: ثَابِتٌ، عَنِ الجَارُودِ، فَقَالَ: لَمْ يَلْقَ الجَارُودَ.

---

١٦١ علَّقه عن ابن المديني: الصلاح العلائي في «جامع التحصيل» (ص١٥٢/ رقم ٧٦)، وعنه أبو زرعة ابن العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٤٣/ نوارة).

قال العلائي: «ثابت، عن الجارود ـ وهو: ابن المعلى ـ، قال ابن المديني: لم يلق الجارود. كذا وجدته بخط الحافظ الضياء، وقد بيض بعد ثابت؛ فلا أدري هو البناني، أم غيره؟».

قلت: لقد بينت في قسم الدراسة أن الضياء المقدسي كان يروي هذا الكتاب من كتب ابن المديني، كما ذكر في «ثبته» المطبوع، وعنه نقله العلائي.

لكن العلائي، وتبعه ابن العراقي رحمهما الله قد ميَّزا الجارود بأنه: ابن المعلى. وليس بسديد؛ بل هو ـ والله أعلم ـ: الجارود بن أبي سبرة.

وأما ثابت؛ فهو ـ إن شاء الله تعالى ـ البناني، وقد جاء التصريح باسميهما مميزاً، عند أبي يعلى في «مسنده الكبير»، وأخرجه من طريقه: الضياء في «المختارة» (٣/ ٣٤١)، والله تعالى أعلم.



١٦٢ قَالَ عَلِيٌّ: يَعِيْشُ، الَّذِي رَوَى عَنْهُ الحَارِثُ بْنُ مُرَّةَ؛ مَجْهُوْلٌ، لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ الحَارِثِ.

---

١٦٢ أسنده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٠٩/ ١٣٣٨) عن ابن البراء، عن ابن المديني.

وقال الذهبي في «ميزانه» (٧/ ٢٨٧): «مجهول»؛ فتعقبه الحافظ في «اللسان» (٦/ ٣١٤) قائلاً: «وعادة المؤلف؛ إذا قال: «مجهول»، ولم يعزه لأحد؛ أن يكون ذلك قول أبي حاتم. وهذا ليس كذلك؛ فإن الذي في «كتاب ابن أبي حاتم»: ثنا محمد بن أحمد بن البراء، قال: قال علي بن المديني: «يعيش، الذي روى عنه الحارث: مجهول»».

قلت: قد سبق ابن الجوزي ـ رحمه الله تعالى ـ إلى هذا الوهم في «الضعفاء والمتروكين» (٣/ ٢١٧/ ٣٨٣٤)، فعزا قول ابن المديني إلى أبي حاتم الرازي؛ فيحتمل أن يكون الحافظ الذهبي ـ عليه رحمة الله ـ قد نقل هذه الترجمة من «الضعفاء» لابن الجوزي. والله أعلم.



١٦٣ قَالَ عَلِيٌّ: عَبْدُ المَلِكِ بْنُ قَتَادَةَ؛ رَوَى عَنْهُ أَنَسُ بْنُ سِيْرِيْنَ، لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ أنسٍ.

---

١٦٣ علَّقه عن ابن المديني: المزي في «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٧٩)، والذهبي في «الميزان» (٤/ ٤٠٦)، وابن حجر في «التهذيب» (٦/ ٣٦٧).

وهو: عبد الملك بن قتادة بن ملحان القيسي، ويقال: (قدامة)، بدل (قتادة)، ويقال: عبد الملك بن المنهال، ويقال: ابن أبي المنهال.

روى عن: أبيه، مرفوعاً في صوم الأيام البيض.

وروى عنه: أنس بن سيرين.

قال ابن المديني: لم يرو عنه غير أنس. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: هو عبد الملك بن المنهال بن ملحان قال: وليس في الصحابة من يسمى المنهال غيره. قال البخاري: «عداده في البصريين». قال أبو الوليد الطيالسي: وهم شعبة في قوله: (ابن المنهال)، يعني: أن الصواب: (ابن ملحان). وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول».

وانظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٢٩/ ١٣٩٤)؛ و«الجرح والتعديل» (٥/ ٣٦٢/ ١٧٠٨)؛ و«الثقات» (٥/ ١٢٠/ ٤١٤٠)؛ و«التقريب» (٤٢٠٣)؛ و«الإصابة» (٦/ ٣٨٠).



١٦٤ قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ سَلْمَانَ، فِي (الغُسْلِ يَوْمَ الجُمُعَةِ).

رَوَاه ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيْدٍ المَقْبُرِيِّ: أَخْبرَنِي أَبِي، عَنْ عَبْدِ اللهِ بن وَدِيْعَةَ، عَنْ سَلْمَانَ.

وَقَدْ خَالَفَ ابْنَ أَبِي ذِئْبٍ ابْنُ عَجْلانَ؛ فَرَوَاهُ عَن سَعِيْدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيْه، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ وَدِيْعَةَ، عَنْ أَبِيْ ذَرٍّ.

وَالحَدِيْثُ عِنْدِي: حَدِيْثُ سَلْمَانَ؛ لأَنَّهُ رَوَاهُ عَنِ ابْنِ أَبِيْ مَعْشَرٍ[1]، عَنْ سَعِيْدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ ابْنِ وَدِيْعَةَ، عَنْ سَلْمَان. وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ أَبِيْه، وَتَابَعَ ابْنَ أَبِيْ ذِئْبٍ،

وَرَوَاهُ مَنْصُورٌ، وَمُغيرةُ، عَنْ إِبْرَاهِيْمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ القَرْثَعِ، عَنْ سَلْمَانَ.

---

١٦٤ أما الوجه الأول، والذي رواه ابن أبي ذئبٍ، عن سعيد المقبري: أخبرني أبي، عن عبد الله بن وديعة، عن سلمان.

فأخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الجمعة، باب الدهن للجمعة (٢/ ٣٧٠/ ٨٨٣/ الفتح) ـ ومن طريقه؛ الرافعي في «التدوين» (١/ ١٥٦) ـ عن آدم. ومن طريق آدم؛ أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ٢٨٥).

وأخرجه البخاري أيضاً في الجمعة، باب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة (٢/ ٣٩٢/ ٩١٠) عن عبدان. والبيهقي في «الكبرى» في كتاب الجمعة، باب لا يفرق بين اثنين إذا لم يكن بينهما فرجة إلا بإذنهما (٣/ ٢٣٢) من طريق حبان بن موسى؛ كلاهما عن ابن المبارك.

أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٤٣٨) عن حجاج بن محمد.

وأخرجه كذلك (٥/ ٤٤٠) عن أبي النضر. ومن طريق أبي النضر؛ أخرجه البيهقي في «الكبرى» في الجمعة، باب السنة في التنظيف يوم الجمعة... (٣/ ٣٤٢)، وفي «فضائل الأوقات» (ص٤٨٦/ رقم ٢٦٧).

---

(١) هذه العبارة مضطربة، ولم أقف في طرق الحديث على ما يشفي فيها، والمعروف أن الذي تابع ابن أبي ذئب هنا هو الضحاك، لا ابن أبي معشر، كما ذكر الدارقطني وغيره، والله أعلم بالصواب.

وأخرجه الدارمي في «سننه» باب في فضل الجمعة والغسل والطيب فيها (٢/ ٩٦٥/ ١٥٨٢/ أسد) عن أبي علي الحنفي عبيد الله بن عبد المجيد.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٦/ ٤٧١/ ٢٥٠٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٣٤٢) كلاهما من طريق عثمان بن عمرو.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف[1]» (١/ ٤٧٨) ـ ومن طريقه؛ الطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٧١) ـ عن شبابة بن سوار. ومن طريق شبابة؛ أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٣/ ٣٤٢).

هؤلاء السبعة، عن ابن أبي ذئب ـ وهو في «موطئه» كما يقول ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢/ ٥٠) ـ، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن ابن وديعة: حدثنا سلمان الفارسي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من اغتسل يوم الجمعة، وتطهر بما استطاع من طهرٍ، ثم ادَّهن، أو مس من طيبٍ، ثم راح؛ فلم يفرق بين اثنين، فصلى ما كتب له، ثم إذا خرج الإمام أنصت؛ غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى**»، وهذا لفظ البخاري.

قال البيهقي: «وهو بهذا الإسناد؛ رواه جماعة عن ابن أبي ذئب، لم يذكر أبا سعيد بعضهم في إسناده. وقد قيل: عنه، عن أبي ذر، وقيل: غير ذلك؛ والذين أقاموا إسناده ثقات حفاظ، والله أعلم».

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «المسند» (١/ ٣٨٢/ ٤٧٩). لكن وقع عنده: (عبيد الله بن عدي بن الخيار) بدلاً من (عبد الله بن وديعة). قال ابن حاتم في «العلل» (١/ ٢٠٢/ ٥٨٠): «قلت لأبي: فإن يونس بن حبيب حدثنا عن أبي داود، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن سلمان، عن النبي ﷺ؟ قال: أخطأ أبو داود؛ حدثنا آدم العسقلاني، وغير واحد، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبيه، عن عبيد الله بن وديعة، عن سلمان، عن النبي ﷺ».

(١) قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢/ ٤٩ ـ ٥٠): «ذكره ابن أبي شيبة، عن شبابة، عن ابن أبي ذئب، في «المسند»، ولم يذكره في «المصنف...» كذا قال يرحمه الله، ولعله لم يكن في نسخته من «المصنف». والله أعلم.

وتابعه الحافظ فقال في «هدي الساري» (ص٣٧١): «وهذه رواية شاذة؛ لأن الجماعة خالفوه، ولأن الحديث محفوظ لعبد الله بن وديعة؛ لا لعبيد الله بن عدي».

قلت: وقد رواه البزار في «البحر الزخار» (٦/ ٤٧٢/ ٢٥٠٤) عن عمرو بن علي، عن الطيالسي، على الصواب، موافقاً للجماعة. وعليه؛ فيبعد تعصيب الجناية بأبي داود، وإنما ينظر في أركان هذا الخلاف عليه، هما يونس بن حبيب راوي المسند، وعمرو بن علي الفلاس. وكلاهما ثقة كبير القدر، ولكن الفلاس أتقن وأشهر وأمتن حفظاً؛ فيقدم قوله؛ لا سيما وأن «المسند» الذي يرويه يونس عن أبي داود، إنما هو مجالس مفرقة سمعها يونس من أبي داود[1]. والله أعلم.

وقد توبع ابن أبي ذئب؛ تابعه الضحاك بن عثمان.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٧١) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، عن الضحاك بن عثمان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن سلمان، عن النبي ﷺ.

وتوبع أيضاً عبد الله بن وديعة؛ تابعه القرثع، عن سلمان.

أخرجه النسائي في «الكبرى» في الجمعة، باب فضل يوم الجمعة (٢/ ٢٦١/ ١٦٧٦)، وفي «المجتبى» (٥/ ٦٢) عن إسحاق بن إبراهيم.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» في الجمعة، باب ذكر العلة التي أحسب لها سميت الجمعة جمعة (٣/ ١١٨/ ١٧٣٢)، وأحمد بن محمد بن الحسن البلخي أبو بكر الذهبي في «أماليه» ـ كما في «التدوين» للرافعي (٢/ ٢٣١) ـ عن يوسف بن موسى.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» في كتاب الجمعة (١/ ٤١٢/ العلمية) من طريق أبي الربيع الزهراني، ويحيى بن المغيرة. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، واحتج الشيخان بجميع رواته، غير قرثع. سمعت أبا علي القارئ، يقول: أردت أن أجمع مسانيد قرثع الضبي، فإنه من زهاد التابعين؛ فلم يسند تمام العشرة.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٣٧) من طريق عثمان بن أبي شيبة.

---

(١) انظر: «السير» للذهبي (٩/ ٣٨٢).

الخمسة، عن جرير، عن منصور، عن أبي معشر زياد بن كليب، عن إبراهيم، عن علقمة، عن القرثع، عن سلمان، عن النبي ﷺ.

وأخرجه النسائي في الموضع السابق (١٦٧٧)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ١٦٧) من طريق أبي عوانة.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ٤٧) من طريق ابن فضيل.

كلاهما عن أبي المغيرة، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن القرثع، عن سلمان، عن النبي ﷺ، به.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٢٠٨/ ٦٠٣): «سألت أبي عن حديث؛ رواه محمد بن عيسى بن الطباع، عن جرير، عن منصور، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن القرثع، عن سلمان، عن النبي ﷺ: **«تدري ما يوم الجمعة...»** فذكر الحديث... قال: **«ما من مسلم يتطهر»**.

فقال أبي: رواه جرير بالري، عن مغيرة ويشبه أن يكون حدث بالعراق من حفظه هكذا، والحديث معروف من حديث مغيرة.

قلت: فأيهما أشبه؟ قال: المغيرة».

وقد ساق الخطيب في «الموضح» (١/ ١٦٧ ـ ١٦٨) الاختلاف في إسناد هذا الطريق، فأحسن وأجاد، ولا حاجة للتطويل بنقله.

وأما الوجه الثاني، وهو ما رواه ابن عجلان؛ فرواه عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن أبي ذر.

فهذا أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ١٧٧).

وأخرجه ابن ماجه في «سننه» في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة (١/ ٣٤٩/ ١٠٩٧) عن سهل بن أبي سهل، وحوثرة بن محمد.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» في كتاب الجمعة، باب فضيلة الإدهان يوم الجمعة، والتجميع بين الإدهان وبين التطيب يوم الجمعة (٣/ ١٣١/ ١٧٦٤)، وكذا في باب النهي عن التفريق بين الناس في الجمعة وفضيلة اجتناب ذلك (٣/ ١٥٧/ ١٨١٢) عن محمد بن بشار.

قال ابن خزيمة: قال لنا بندار: أحفظ من فيه: (وعن أبيه). وهذا عندي وهم والصحيح: (عن سعيد، عن أبيه). وقال أيضاً: لا أعلم أحداً تابع بنداراً في هذا، والجواد قد [يعثر][1] في بعض الأوقات.

وأخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» ـ كما في «مصباح الزجاجة» للبوصيري (١/ ١٣١) ـ، ومن طريقه؛ الحاكم في «المستدرك» في كتاب الجمعة، باب الأمر بحضور الذكر والدنو من الإمام (١/ ٥٨٥/ ١١١٣) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

وأخرجه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٤/ ١٩٣/ ترجمة ١٠٣٧) من طريق يعقوب الدورقي.

وأخرجه كذلك (٥/ ١١٤/ ١٢٦٤) من طريق عمرو بن علي.

السبعة، عن يحيى بن سعيد القطان. وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٣/ ٣٦٧/ ٥٥٨٩)، والحميدي في «مسنده» (١/ ٧٦/ ١٣٨) عن سفيان بن عيينة.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» في الجمعة، باب فضيلة الادهان... (٣/ ١٣١/ ١٧٦٣) من طريق الليث بن سعد.

وأخرجه ابن حبان في «الإحسان» في كتاب الصلاة، باب ذكر مغفرة الله ـ جل وعلا ـ لمن أتى الخطبة بشرائطها إلى الجمعة التي تليها (٧/ ١٤/ ٢٧٧٦) من طريق عثمان بن عمر.

الأربعة (القطان، وابن عيينة، والليث، وعثمان) عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

النظر في هذا الخلاف:

أما الوجه الأول؛ فرواه عن المقبري:

[١] محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ذئب. وهو ثقة فقيه فاضل ورع، قوال بالحق، في حديثه عن الزهري شيء، وهو من أثبت الناس في المقبري. وانظر: الفقرة (١٣٣).

(١) في مطبوعة ابن خزيمة: (يفتر)، من الفتور، ولعل الصواب ما أثبته لموافقته السياق، ويكون ما في الأصل تصحيف. والله أعلم.

[٢] الضحاك بن عثمان. صدوق يهم. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٩٢)؛ و«التقريب» (٢٩٧٢).

وأما الوجه الثاني؛ فرواه عن المقبري:

[١] محمد بن عجلان. صدوق، عالم، إلا أنه اختلط عليه أحاديث المقبري عن أبيه وعن أبي هريرة.

وبأدنى نظر؛ يتبين سداد ترجيح ابن المديني للوجه الأول الذي يرويه ابن أبي ذئب، ويجعله من مسند سلمان، فابن أبي ذئب من أثبت الناس في المقبري وبخلاف ابن عجلان؛ فإنه من أضعف الناس فيه؛ ثم إن ابن أبي ذئب فوق ما سبق، قد توبع متابعتين، واحدة على المقبري، والأخرى على سلمان؛ فتبين بأولاهما تمام التوثق من صحة حديثه ورجحانه، ومن الثانية أن للحديث أصلاً عن سلمان، والله تعالى أعلم.

وقد وافق ابن المديني على هذا الترجيح أئمة النقاد، منهم:

أبو الحسن الدارقطني؛ فقد ذكر الخلاف هذا في موضعين من «علله»: توقف في الأول منهما (٦/٢٤٦/١١٠٨)، ولم يرجح شيئاً فيه؛ بل قال: «والله أعلم بالصواب»؛ وأما الثاني (١٠/ ٣٤٤ ـ ٣٥٠/ ٢٠٤٥) فقد قال فيه: «والحديث عندي حديث ابن أبي ذئب والضحاك بن عثمان؛ لأن للحديث أصلاً محفوظاً عن سلمان، يرويه أهل الكوفة».

وهذا الحديث ـ مع ذلك ـ مما انتقده الدارقطني على البخاري، كما في «التتبع» له (ص٢٠٦/ رقم ٧٥). بسبب الخلاف على المقبري، ويظهر أن ذلك كان من الدارقطني قبل أن يظهر له وجه الترجيح بين هذه الطرق، كما هو موقفه في «العلل» في الموضع الأول.

وعلى كلٍّ؛ فإن الحافظ قد أجاب على انتقاد الدارقطني، في «هدي الساري»، فقال: (ص٣٧١): «. . . وأما ابن عجلان؛ فلا يقارب ابن أبي ذئب في الحفظ. ولا تعلل رواية ابن أبي ذئب ـ مع إتقانه في الحفظ ـ برواية ابن عجلان ـ مع سوء حفظه ـ ولو كان ابن عجلان حافظاً، لأمكن أن يكون ابن

وديعة سمعه من سلمان، ومن أبي ذرٍّ، فحدث به مرة عن هذا، ومرة عن هذا.

وقد اختار ابن خزيمة في «صحيحه» هذا الجمع. . .» ثم قال: «وإذا تقرر ذلك عرف أن الرواية التي صححها البخاري أتقن الروايات، والله أعلم»، ومثله في «الفتح» (٢/ ٣٧١)؛ ومعلوم أن الرواية التي في البخاري هي رواية ابن أبي ذئب. والله تعالى أعلى وأعلم.



١٦٥ قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ سَلْمَانَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ سَبَبْتُهُ، أَوْ لَعَنْتُهُ».

رَوَاهُ زَائِدَةُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ الماصِرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِيْ قرَّةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سَلْمَانَ؛ فَأَفْسَدَهُ.

وَكَانَ عَمْرُو بْنُ أَبِيْ قُرَّةَ، عَنْ سَلْمَانَ أَجْوَدَ.

---

١٦٥ أما الوجه الأول: وهو الذي رواه زائدة، عن عمرو بن قيس الماصر، عن عمرو بن أبي قرة، عن رجل، عن سلمان؛ فلم أقف عليه كما ذكره ابن المديني.

ولعل المُراد بما ذكره ابن المديني؛ هو ما أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٤٣٧) عن معاوية بن عمرو.

وأخرجه أبو داود في «سننه» في كتاب السنة، باب في النهي عن سب أصحاب النبي ﷺ (٤/ ٢١٥/ ٤٦٥٩)، والطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٥٩) ـ ومن طريقه؛ المزي في «تهذيب الكمال» (٢١/ ٤٨٦) ـ من طريق أحمد بن يونس.

كلاهما (معاوية، وأحمد بن يونس) عن زائدة بن قدامة الثقفي حدثنا عمر بن قيس الماصر، عن عمرو بن أبي قرة، قال: كان حذيفة بالمدائن، فكان يذكر أشياء قالها رسول الله ﷺ لأناس من أصحابه في الغضب، فينطلق ناس ممن سمع ذلك من حذيفة، فيأتون سلمان، فيذكرون له قول حذيفة، فيقول سلمان: حذيفة أعلم بما يقول، فيرجعون إلى حذيفة، فيقولون له: قد ذكرنا قولك لسلمان، فما صدقك ولا كذبك!! فأتى حذيفة سلمان، وهو في مَبْقَلَةٍ ـ فقال: يا سلمان! ما يمنعك أن تصدقني بما سمعت من رسول الله ﷺ؟ فقال سلمان: إن رسول الله ﷺ كان يغضب، فيقول في الغضب لناس من أصحابه، ويرضى فيقول في الرضا لناس من أصحابه، أما تنتهي حتى تُوَرِّث رجالاً حُبَّ رجالٍ، ورجالاً بغض رجالٍ، وحتى توقع اختلافاً وفرقة، ولقد علمت أن رسول الله ﷺ خطب، فقال: «**أيما رجل من أمتي سببته سبة، أو لعنته لعنة في غضبي؛ فإنما أنا من ولد آدم، أغضب كما يغضبون، وإنما بعثني رحمة للعالمين، فأجعلها عليهم صلاة يوم القيامة**»، والله لتنتهين أو لأكتبن إلى عمر!! هذا لفظ أبي داود.

وأما الوجه الثاني، الذي ذكره ابن المديني بقوله: (عمرو بن أبي قرة، عن

سلمان)؛ فهذا أخرجه: البخاري في «الأدب المفرد» (ص٨٨/ رقم ٢٣٤) عن إسحاق بن مخلد.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٧١) ـ ومن طريقه: الطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٦٠) ـ.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٦/ ٤٩٦/ ٢٥٣٢) عن إبراهيم بن سعيد.
وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٦/ ٢٦٠) من طريق أبي كريب.

أربعتهم، عن مسعر، عن عمرو بن قيس الماصر، عن عمرو بن أبي قرة، عن سلمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«إنما أنا بشر؛ أغضب كما تغضبون، فأيما عبد سببته سبة، أو لعنته لعنة، أو دعوت عليه في غير كنهه؛ فاجعلها له صلاة ورحمةً»**.

ومراد ابن المديني بقوله في الوجه الأول: (فأفسده)؛ يعني: أن زائدة لما رواه عن عمر بن قيس الماصر، زاد فيه راوياً مجهولاً؛ فأفسد الحديث بذلك، إذ يصير الحديث منقطعاً، والمنقطع من أصناف الضعيف.



١٦٦ قَالَ عَلِيٌّ: عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ زَحَرٍ[1]: مُنْكَرُ الحَدِيْثِ.

---

١٦٦ أسنده عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣١٥/ ١٤٩٩)، وعلَّقه عن ابن البراء به: المزي في «التهذيب» (١٩/ ٣٦)، وابن حجر في «تهذيبه» (٧/ ١٢)، وعلَّقه عن ابن المديني: ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٢/ ١٦٢/ ٢٢٣٨)، والذهبي في «الميزان» (٥/ ٩).

وهو: عبيد الله بن زحر الضمري، مولاهم الإفريقي.

روى عن: علي بن يزيد الألهاني (نسخة)، وخالد بن أبي عمران، وحبان بن أبي جبلة، وأرسل عن أبي أمامة وأبي العالية.

روى عنه: يحيى بن سعيد الأنصاري، ويحيى بن أيوب المصري، وبكر بن مضر.

قال حرب بن إسماعيل: سألت أحمد عنه، فضعفه. وقال ابن أبي خيثمة وغيره، عن ابن معين: ليس بشيء. وقال عثمان الدارمي، عن ابن معين: كل حديثه عندي ضعيف. وقال أحمد بن صالح: ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به، صدوق. وقال الحاكم: لين الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدي: ويقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه. وقال الخطيب: كان رجلاً صالحاً، وفي حديثه لين. ونقل الترمذي في «العلل» عن البخاري: أنه وثقه.

وقال البخاري في «التاريخ»: مقارب الحديث. وقال الحربي: غيره أوثق منه. وقال أبو مسهر: هو صاحب كل معضلة، وإن ذلك بيِّن على حديثه. وقال العجلي: يكتب حديثه وليس بالقوي. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، فإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناد خبر: عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم أبو عبد الرحمٰن؛ لم يكن متن ذلك الخبر؛ إلا مما عملته أيديهم.

قال ابن حجر: وليس في الثلاثة من اتهم؛ إلا علي بن يزيد، وأما الآخران؛ فهما في الأصل صدوقان، وإن كانا يخطئان. ولم يخرج البخاري من رواية ابن زحر، عن علي بن يزيد شيئاً. وقال في «التقريب»: صدوق يخطئ.

---

(١) في الأصل: (عبيد بن زحر)، والصواب ما أثبته، كما في مصادر ترجمته. و(زحر): أوله زاي، وبعدها حاء مهملة مفتوحة، كما في «الإكمال» لابن ماكولا (٤/ ١٧٨).

وانظر: «تاريخ ابن معين برواية الدوري» (٣/ ٤٤٩/ ٢٢٠٩)؛ و«التاريخ الكبير» (٥/ ٣٨٢/ ١٢٢٣)؛ و«علل الترمذي بترتيب القاضي» (ص١٩٠/ رقم ٣٣٥)؛ و«الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث» (ص١٧٨/ رقم ٤٧٥).

* * *

١٦٧ قَالَ عَلِيٌّ: عَنْ سَعِيْدِ بْنِ مَسْعُوْدٍ جَرْوَل، عَنْ سَلْمَانَ.

---

١٦٧ هذا النص مضطرب، لا يستقيم، ولم أهتد بعد ـ مع طول التدبر والمراجعة ـ إلى الصواب فيه. ولكنني أذكر بعض ما وقفت عليه أثناء المراجعة والبحث فيه، مما قد يفيد في الوصول إلى الصواب، إذا انضم إليه غيره من المرجِّحات والدلائل بعد ذلك، ولعله يكون قريباً ـ إن شاء الله ـ.

فأما سعيد بن مسعود: فإن كان هو أبا عثمان المروزي العامري؛ فهو ثقة، ترجمه الخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٨٩٧)، والذهبي في «السير» (١٢/ ٥٠٧)، وذكرا أنه مات سنة إحدى وسبعين ومائتين، وأضاف الذهبي: أنه كان من أبناء التسعين. فيكون مولده على التقريب سنة إحدى وثمانين ومائة، وهذا يعني أنه أصغر من ابن المديني بعشرين عاماً!!

وأما جرول: فقد ذكر الذهبي في «الميزان» (٢/ ١١٦)، وكذا في «المغني» (١/ ١٢٩)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٥٠)، وابن حجر في «اللسان» (٢/ ١٠١). وفي ترجمة جرول بن جنفل: أن ابن المديني قال فيه: له مناكير.

والله أعلم بحقيقة الحال.



١٦٨ قَالَ عَلِيٌّ: أَبُوْ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرحْمٰنِ بْنِ زَيدٍ الفَائِشِي[١]، وَلَا أَعْلَمُ أَحَداً رَوَى عَنْهُ غَيْرُ أَبِيْ إِسْحَاقَ، [وَهُوَ: مَجْهُوْلٌ][٢].

---

١٦٨ وافق ابن المديني على تفرد أبي إسحاق بالرواية عن الفائشي: مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص١٣٤/رقم ٣٥٠)، وكذا أبو حاتم فيما نقله ابنه في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٣٢/ ١١٠٤)، وتبعهم من جاء بعدهم.

إلا أن الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٥٠) قد زاد في الرواة عنه: إبراهيم بن سويد النخعي، فالله أعلم.

وقد نقل عنه قوله: «مجهول»: الذهبي في «الميزان» (٤/ ٢٨٥)، وابن حجر في «اللسان» (٣/ ٤١٦)، وفي «تعجيل المنفعة» (١/ ٢٥٠).

وهو: عبد الرحمٰن بن زيد ـ ويقال: يزيد الفائشي ـ بفاء، ثم شين معجمة ـ أبو بكر الهمداني الكوفي.

روى عن: عليٍّ، وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهما.

وروى عنه: أبو إسحاق الهمداني، إبراهيم بن سويد.

قال ابن المديني: مجهول. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: قتل بالجماجم.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٨٣/ ٩١٩).

* * *

---

(١) في الأصل: (العايشي)، والصواب ما أثبته، كما في مصادر ترجمته، وقد فرق بين (العائشي)، و(الفائشي) أبو عبد الله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٢٢٢). والفائشي: نسبة إلى فائش، قال السمعاني في «الأنساب» (٤/ ٣٤٣): «وظني أنه بطن من همدان، **قلت**: قد جزم الحاكم وغيره. بما ظنه السمعاني، والله أعلم.

(٢) ليست في الأصل، وأثبتها من «الميزان»، و«اللسان»، و«التعجيل»، لمناسبتها للسياق، والله أعلم.

١٦٩ قَالَ عَلِيٌّ: حُرَيْثُ بْنُ أَبِي حُرَيْثٍ، سَأَلَ عَبْدَ اللهِ بنُ عُمَرَ، وَعَنْهُ [ل١٢/أ] يُونُسُ بْنُ مَيْسَرَةَ بْنِ حَلْبَسٍ، وَلَا أَحْفَظُ عَنْهُ غَيْرَ هَذَا.

---

١٦٩ هو: حريث بن أبي حريث. يروي عن ابن عمر رضي الله عنهما. روى عنه: يونس بن ميسرة بن حلبس.

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٧٠/ ٢٣٩): «لا يتابع على حديثه، منقطع». وأدخله كتابه «الضعفاء» (ص٣٦/ رقم ٨٩). وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٦٣/ ١١٧٦): «سمعت أبي، وقيل له: إن البخاري أدخله في «الضعفاء»! فقال: يحول من هناك، يكتب حديثه، ولا يحتج به». وقال الساجي: «لا يتابع في حديثه»، وذكره ابن الجارود في «الضعفاء». وأدخله ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٧٤/ ٢٣٦٠).

وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٢١٧): «غمزه الأوزاعي». فتعقبه الحافظ في «لسانه» (٢/ ١٨٦) فقال: «وقول المصنف: «غمزة الأوزاعي» وهم؛ بل قال البخاري: حريث بن أبي حريث: سمع ابن عمر، وعنه: ابن حلبس، في الصرف، قاله أبو المغيرة، عن الأوزاعي. لا يتابع على حديثه».

قلت: قضية صنيع الحافظ ابن حجر: أن الذهبي فهم من كلام البخاري: أن الأوزاعي هو القائل: «لا يتابع على حديثه»، وليس كذلك، بل القائل البخاري. وهذا التعقب مبني على أن الذهبي اعتمد في (غمز الأوزاعي) على «التاريخ الكبير» للبخاري، وهذا ليس بلازم، نعم؛ هو محتمل. لكن الذهبي قد سُبِق إلى حكاية غمز الأوزاعي في حريث، فقد قال ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٦٠/ ٢٥٨/ زايد): «منكر الحديث جداً عن المشاهير كان الأوزاعي رحمه الله شديد الحمل عليه». ونقله عنه ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ١٩٦/ ٧٩١). والله تعالى أعلم.

وانظر: «ضعفاء» العقيلي (١/ ٢٨٧/ ٣٤٩)؛ و«الكامل» لابن عدي (٢/ ٢٠١)؛ و«الثقات» لابن حبان (٤/ ١٧٤/ ٢٣٦٠)؛ و«المغني في الضعفاء» للذهبي (١/ ١٥٤/ ١٣٥٤).

* * *

١٧٠ عِيَاضُ بْنُ مُسَافِعٍ، أَظُنُّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرَةَ. وَلَمْ يَرْوِ عَنْ هَذَا إِلَّا طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَوْفٍ، وَرَوَى الزُّهْرِيُّ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْهُ.

---

١٧٠ عياض بن مسافع:

روى عن: أبي بكرة، وروى عنه: طلحة بن عبد الله بن عوف.

قال الحسيني في «الإكمال» (ص٣٢٩/ رقم ٦٨٤): «لا يعرف». فتعقبه الحافظ في «التعجيل» (ص٣٢٧/ رقم ٨٣٦)، وكذا في «اللسان» (٤/ ٣٩٠) بذكر ابن حبان له في «الثقات» (٥/ ٢٦٦/ ٤٧٦٧).

وحديثه الذي روي بهذا الإسناد في شأن مسيلمة، عند أحمد في «مسنده» (٥/ ٤٦)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٢٩/ ١١٨٨/ الإحسان)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٨٤/ ٨٦٢٥). وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وانظر: الاختلاف على رواته فيه، عند الدارقطني في «العلل» (٧/ ١٦٥/ ١٢٧٩).



١٧١ قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيْزِ ـ وَهُوَ: ابْنُ عَبْدِ الصمَد ـ: ثَنَا مَالِكُ بْنُ دِيْنَارٍ، عَنِ الحَسَنِ؛ أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لا يَظْلِمُهُ، وَلا يَخْذُلُهُ».

---

١٧١ لم أظفر بهذه الطريق فيما بين يدي من المراجع، والله المستعان.

* * *

١٧٢ حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: ثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الحَسَنِ، قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلِيطٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي أَزْفَلَةٍ مِن النَّاسِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «المُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لا يَظْلِمُهُ، ولَا يَخْذُلُهُ».

قَالَ عَلِيٌّ: يُقَالُ: اسمُ هَذَا الرَّجُلِ، الَّذِي مَرَّ مِنْ بَنِيْ سَلِيْطٍ[1]: عُلَاثَةُ بْنُ شَجَّارٍ.

---

١٧٢ سبق دراسة هذا النص، بحمد الله ومنته، في الفقرة (١٤٧).

* * *

---

(١) في الأصل: (سليم)، وهو تصحيف، يأباه السياق، وترده المصادر، والله أعلم.

١٧٣ **قَالَ[١]: حَدَّثَنِي رَجُلٌ ـ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ـ: «أَنَّ جِبْرِيلَ عليه السلام، سُلِّطَ عَلَى قَرْيَةِ قَوْمِ لُوطٍ، فَأَدْخَلَ جَنَاحَهُ فِي أَسْفَلِهَا».**

فَكُنْتُ لَا أَدْرِي مَنْ (بِشْرٌ)! وَجَعَلْتُ أُحِبُّ أَنْ أَعْرِفَ (بِشْراً).

فَإِذَا (بِشْرٌ) خَطَأٌ مِنْ عَبْدِ الصَّمَدِ، وَإِذَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ يَرْوِيهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ بِشْرٍ.

وَهَذَا المَعْرُوفُ، رَوَى عَنْهُ النَّاسُ: مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، وَأَبُو حُصَيْنٍ، وَرَجَاءُ الأَنْصَارِيُّ، وَكَانَ يُعْرَفُ بعَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ بِشْرٍ الأَزْرَقِ.

---

١٧٣ لم أعثر على هذا الخبر بهذا السياق، والله تعالى أعلم.

غير أن عبد الرحمٰن بن أبي حاتم، قد أخرج في «تفسيره» (٦/ ٢٠٦٠/ ١١٠٥٠) نحو هذا السياق، فقال: حدثنا أبي: ثنا أبو سلمة موسى بن إسماعيل: ثنا حماد، عن عطاء بن السائب، عن عبد الرحمٰن بن بشر الأنصاري: أن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ الناس كانوا قد أنذروا قوم لوط، فجاءتهم الملائكة عشية، فمروا بناديهم، فقال قوم لوط بعضهم لبعض: لا تنفروهم، ولم يروا قوماً قط أحسن من الملائكة، فلما دخلوا على لوط، حاز قوم لوط نحو السماطين، فخرج إليهم لوط، فراودوه عن ضيفه، فلم يزل به، حتى عرض عليهم بناته، فأبوا، فدخلوا بيته، فقالت الملائكة: إنا رسل ربك، لن يصلوا إليك. قال: رسل ربي؟ قالوا: نعم. قال لوط فالآن إذاً**».

وعبد الرحمٰن بن بشر، هو: أبو بشر عبد الرحمٰن بن بشر بن مسعود الأزرق الأنصاري. سمع من: أبي مسعود، وأبي سعيد.

وسمع منه: ابن سيرين، ورجاء بن حيوة، وموسى الخطمي.

ذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن سعد: كان قليل الحديث. وقال الدارقطني: عبد الرحمٰن بن بشر بن مسعود الأنصاري، عن النبي ﷺ: مرسل؛ إنما يحدث عن أبي سعيد الخدري، ويحدث عنه ابن سيرين. وقال الحافظ في «التقريب»: مقبول.

---

(١) كذا في الأصل، ويظهر أن هناك سقطاً، لعل الصواب: (قال علي: قال عبد الصمد، عن بشر، قال: حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ...) والله أعلم بالصواب.

وانظر: «التاريخ عن ابن معين» (٤/ ٢٠/ ٢٩٣٦، ٤/ ٤٠٣/ ٤٩٨٧ برواية الدوري)؛ و«التاريخ الكبير» (٥/ ٢٦١/ ٨٤٤)؛ و«الجرح والتعديل» (٥/ ٢١٤/ ١٠١٠)؛ والكنى والأسماء» لمسلم (١/ ١٣٨/ ٣٨٣)؛ و«الطبقات الكبرى» (٦/ ٢٠٥)؛ و«الثقات» لابن حبان (٥/ ٨٢/ ٣٩٥٢)؛ و«سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص٤٢/ رقم ٢٧٤)؛ و«تهذيب التهذيب» (٦/ ١٣٢)؛ و«التقريب» (٣٨١١).



١٧٤ قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ سُفْيَانُ: أَتَيْتُ الحَرَّةَ، فَصَلَّى إلى جَنْبِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَجَاء بْنَ حَيْوَةَ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْألك مِنْ خَيْرِ مَا تُعْطِي، فَأَعْطِنِي مِنْ خَيْرِ مَا تُسْأَلُ».

وبَلَغَنِيْ عَنْ أَبِيْ بكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ؛ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ رَجَاءَ بْنِ حَيْوَةَ.

---

١٧٤ لم أقف عليه، فيما بين يدي من مراجع الآن، فالله أعلم.

❊ ❊ ❊

١٧٥ قَالَ عَلِيٌّ: بَنُو حِرَاشٍ[١] ثَلَاثَةٌ: رِبْعِيٌّ، وَرَبِيْعٌ، وَمَسْعُودُ بْنُ حِرَاشٍ، وَلَمْ يُرْوَ عَنْ مَسْعُودٍ شَيْءٌ؛ إِلَّا كَلَامُهُ بَعْدَ المَوْتِ.

---

١٧٥ أسند هذا النص عن ابن المديني ـ بحروفه ـ: أبو القاسم بن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٤٠)، وعلقه عن ابن المديني: المزي في «التهذيب» (٩/ ٥٦)، والحافظ في «تهذيبه» (٣/ ٢٠٥)، وعلقه مختصراً: الذهبي في «السير» (٤/ ٣٦١).

والذي تكلم بعد موته، من أبناء حراش؛ متنازع فيه.

١ ـ فذهب سفيان بن عيينة، وتبعه: تلميذه علي بن المديني، وتبعهما: النووي، والذهبي، وأقره ابن حجر: إلى أنه: مسعود بن حراش. وانظر: «غوامض الأسماء المبهمة» لابن بشكوال (١/ ٥٠٥)؛ و«الاستيعاب» لابن عبد البر (٢/ ٥٤٩ البجاوي)؛ و«السير» (٤/ ٣٥٩): و«شرح مسلم» للنووي (١/ ٦٦).

٢ ـ وذهب أبو حاتم الرازي، وابن سعد، وابن حبان، وابن ماكولا، وأبو أحمد العسكري، وأبو نعيم الأصبهاني، إلى أنه: الربيع بن حراش. وانظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٦٥/ ٢٠٦٢)؛ «والطبقات الكبرى» (٦/ ١٢٧ ـ ١٥٠)؛ و«الثقات» (٤/ ٢٢٦/ ٢٦٣٣)؛ و«الإكمال» لابن ماكولا (٢/ ٤٢٦)؛ و«تصحيفات المحدثين» للعسكري (٢/ ٥٣٣)؛ و«حلية الأولياء» (٤/ ٣٦٧).

٣ ـ وقال ابن حبان، وتبعه: ابن منجويه: إنه ربعي بن حراش. وانظر: «الثقات» لابن حبان (٤/ ٢٤١/ ٢٧٠٩)؛ و«رجال مسلم» لابن منجويه (١/ ٢٠٨/ ٤٤٤).

قلت: أغلب الظن أن هذا وهم؛ فالناس على أنه أخو ربعي، لا ربعي نفسه! والله أعلم.

٤ ـ وقال ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (٣/ ٣٦): «أخو ربعي، ولم يسم لنا».

قلت: سماه ابن عيينة، وغيره ممن سبق. وراجع طرق القصة: في «الاستيعاب» الموضع السابق؛ و«الحلية» كذلك؛ و«من عاش بعد الموت» لابن أبي الدنيا (٩ وما بعدها).

وربعي ـ بكسر الراء المهملة، وسكون الموحدة، وكسر العين المهملة بعدها

---

(١) قال النووي في «شرح مسلم» (١/ ٦٦): «بكسر الحاء المهملة، وبالراء، وآخره شين معجمة، وليس في الصحيحين من اسمه حراش بالمهملة سواه، ومن عداه بالمعجمة».

....

ياء آخر الحروف ـ بن حراش بن عمرو بن عبد الله الغطفاني العبسي أبو مريم الكوفي، أحد كبار التابعين المخضرمين.

سمع من عمر، وعلي، وحذيفة، وغيرهم.

وروى عنه: عبد الملك بن عمير، والشعبي، وأبو مالك الأشجعي، وغيرهم.

قال العجلي: تابعي ثقة من خيار الناس، لم يكذب كذبة قط. وقال ابن سعد: ثقة، وله أحاديث صالحة. وذكره ابن حبان في «ثقاته»، وقال: كان من عبَّاد أهل الكوفة. وقال اللالكائي: مجمع على ثقته.

وقد آلى ألا يضحك، حتى يعلم أفي الجنة هو، أو في النار؟ فما ضحك إلا بعد موته، رَحِمَهُ اللهُ.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٢٧/ ١١٠٦)؛ و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٠٥)؛ و«الكشاف» (١٥٢١).

وأما الربيع بن حراش؛ فمن خيار التابعين، روى عن جماعة من الصحابة، وعنه أخوه ربعي، وحفص بن يزيد، وغيره.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٥٦/ ٢٠٦٢)؛ و«الثقات» (٤/ ٢٢٦/ ٢٦٣٣).

وأما مسعود بن حراش. فقال البخاري: له صحبة، ثم أسند عنه قوله:

«بينا أنا أطوف بين الصفا والمروة؛ إذا أناس كثير، يتبعون إنساناً، فتى شابّاً، موثقاً يده إلى عنقه. قلت: ما شأنه؟ قالوا: هذا طلحة بن عبيد الله، صَبَأَ. وامرأةٌ وراءه، قالوا: هذه أمه، الصعبة بنت الحضرمي..».

فنازعه أبو حاتم، وقال: لم تصح صحبته مع النبي ﷺ. وتبع أبا حاتم: العلائي، وابن العراقي. وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، من خيار التابعين.

وقال الحافظ: «إن كان هذا [يعني: القصة التي ذكرها البخاري] معتمد من أثبت صحبته؛ فلا حجة فيه؛ لأنه لم يذكر في القصة أنه أسلم حينئذ، والله أعلم».

وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٤٢١/ ١٨٤٩): و«الجرح والتعديل» (٨/ ٢٨٢/ ١٢٩٤)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢٠١/ رقم ٧٤٢)؛ و«جامع التحصيل» للعلائي (ص٢٧٨/ رقم ٧٥٤)؛ و«تحفة التحصيل» (ص٣٠١/ نوارة)؛ و«الإصابة» (٦/ ٩٦).

١٧٦ قَالَ عَلِيٌّ: سَعِيْدُ بْنُ ذِيْ لَعْوَةٍ؛ مَجْهُوْلٌ.

---

١٧٦ أسنده عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ١٨/ ٧٥)، وعلقه عن ابن المديني: ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١/ ٣١٦/ ١٣٨٣)، والزيلعي في «نصب الراية» ـ نقلاً عن «التنقيح» ـ (٣/ ٣٥٠)، وابن حجر في «اللسان» (٣/ ٢٧).

وهو سعيد بن ذي لعوة، ويقال اسم ذي لعوة: عامر بن مالك. وبعضهم يقول: ابن ذي حدان، وهو وهم: وقد اتفق الحفاظ على أنه تابعي.

روى عن: أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالى عنه، وغيره.

روى عنه: الشعبي.

قال البخاري: يخالف الناس في حديثه، وهو مجهول، لا يعرف. وقال ابن معين: ضعيف. وقال أبو حاتم: لا يعبأ بحديثه، مجهول. وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. وقال الجوزجاني: يضعف حديثه، وهو بعد شيخ ما له كبير حديث. وقال ابن عدي: لا أعرف له شيئاً مسنداً ـ قال الحافظ: يعني: مرفوعاً ـ، إنما له عن عمر، وعن غيره مقاطيع. وقال ابن حبان: شيخ دجال، يزعم: أنه رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يشرب المسكر. روى عنه الشعبي، ولم يروِ في الدنيا إلا هذا الحديث، وحديثاً آخر لا يحل ذكره في الكتب[1]. . . وكيف يشرب عمر بن الخطاب رحمه الله المسكر، وهو الذي خطب الناس بالمدينة، وقال في خطبته: سمعت النبي ﷺ يقول: «**الخمر من خمسة أشياء، والخمر ما خامر العقل**»، ولم يكن عمر ممن كان يشربها في أول الإسلام؛ حيث كان شربها حلالاً؛ بل حرمها على نفسه، وقال: لا أشرب شيئاً يذهب عقلي. وقال العجلي: كوفي ثقة، والبغداديون يضعفونه. وكذبه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٩٤٢/ ١٥٧٠).

وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٧١/ ١٥٦٩)؛ و«التاريخ الأوسط» (١/ ٢٩٩/ ١٤٥١)؛ و«الضعفاء الصغير» (ص٤٩/ رقم ١٣٢) الثلاثة للبخاري؛ و«تاريخ ابن معين برواية الدوري» (٣/ ٣٦٠/ ١٧٥٠)؛ و«العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٣٤)؛ و«معرفة الثقات» للعجلي (١/ ٣٩٧/ ٥٨٧)؛ و«أحوال الرجال» للجوزجاني (ص٨٦/ رقم ١١٨)؛ و«الكامل» (٣/ ٤٠٧)؛ «وطبقات» ابن سعد (٦/ ١٥٢)؛ وغيرها.

---

(١) انظر: «العلل المتناهية» لابن الجوزي (٢/ ٩٤٢)، و«الطبقات» لابن سعد (٦/ ١٥٢).

١٧٧ قَالَ عَلِيٌّ: مَا رَأَيْتُ أَحَداً يَعْرِفُ سَلْمَ بْنِ أَبِي الذَّيَّالِ[١]، غَيْرَ إِسْمَاعِيْلَ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ[٢]، وَكَانَ يَرْوِي عَنِ الحَسَنِ، سَمِعَ مِنْهُ مُعْتَمِرٌ، وَرَوَى أَحَادِيْثَ تُشْبِهُ أَحَادِيْثَ الحَسَنِ.

---

١٧٧ أسنده عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٦٥/ ١١٤٥) مختصراً وعلقه عن ابن المديني ـ بحروفه ـ: ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (٢/ ٦٦٤)، وعلقه ـ مختصراً ـ: المزي في «تهذيب الكمال» (١١/ ٢٢٠)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ١١٤).

وهو: سَلْم بن أبي الذيَّال، البصري. ويقال: إن اسم أبي الذيال: عجلان.

روى عن: الحسن البصري، وحميد بن هلال العدوي، وابن سيرين.

وروى عنه: معتمر بن سليمان ـ وقال: كان صاحب حديث ـ، وإسماعيل بن عُلَيَّة ، وإسماعيل بن مسلم قاضي قيس.

قال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: ثقة ثقة، صالح الحديث، ما أصلح حديثه. وقال أبو داود، عن أحمد بن حنبل: أحاديثه متقاربة. وقال أيضاً: سمعت أحمد، قال: هو حسن الحديث، وهو صاحب رأي، ومسائل دقائق، كتبنا عن معتمر، عنه كتاباً. وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات، وقال: كان متقناً.

وقال النسائي في «الجرح والتعديل»: ليس به بأس. وقال أبو بكر البزار في «مسنده»: لم يسند إلا خمسة أحاديث، أو ستة. وقال في «التقريب»: ثقة قليل الحديث.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ١٥٩/ ٢٣٢٣)؛ و«سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٣٣٦/ رقم ٤٩٣)؛ و«تاريخ الدوري عن ابن معين» (٤/ ٢٣٤/ ٤١٧٢)؛ و«تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (ص١٠٣/ رقم ٤٨١)؛ و«التقريب» (٢٤٦٥)؛ وغيرها كثير.

---

(١) قال النووي في «شرح مسلم» (٤/ ٢٢٧): «بفتح السين، وإسكان اللام. والذيال: بفتح الذال المعجمة، وتشديد الياء»، ومثله في «الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» للسيوطي (٢/ ١٩٣).

(٢) هو: ابن علية، كما صرح به المزي، وغيره.

وقول ابن المديني: «روى أحاديث تشبه أحاديث الحسن»، مراده منه ـ والله تعالى أعلم ـ: أن سَلْمَ يأتي عن الحسن البصري، بما لا يشبه أحاديث الحسن التي رواها عنه الثقات من أصحابه، مما ينكر.

وهذا القول من ابن المديني يدل على توثيق ابن المديني لسلم؛ لأنه وصف له موافقة الثقات، وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ بعد ثلاثة مواضع نظير لهذا الكلام أوضح في المراد من هذا، والله أعلم.



١٧٨ قَالَ عَلِيٌّ: أَبُو الفَيْضِ، رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ، وَسُئِلَ عَنْ أَبِيْ الفَيْضِ، فَلَمْ يَعْرِفْ اسْمَهَ. وَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ شُعْبَةَ.

---

١٧٨ لم أقف على من نقل هذا عن ابن المديني، والله أعلم.

وهو: موسى بن أيوب، ويقال: ابن أبي أيوب، المهري، أبو الفيض الحمصي، من بني عقيل.

روى عن: معاوية ـ وبعضهم يدخل بينه وبين معاوية: سليم بن عامر ـ، وعبد الله بن مرة الأنصاري الزرقي، وسليم بن عامر الخبائري، وأرسل عن معاذ بن جبل.

وروى عنه: زيد بن أبي أنيسة ـ وهذا مما يستدرك به على إمامنا ابن المديني ـ وشعبة بن الحجاج، وقد لقيه شعبة بواسط.

قال ابن معين: ثقة. وقال العجلي: شامي ثقة. وقال أبو حاتم: صالح. وقال يعقوب بن سفيان: له أحاديث حسان. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن حجر: ثقة.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٣٤/ ٦٠٨)؛ و«الثقات» لابن حبان (٥/ ٤٠٢/ ٥٤١٤)؛ و«الكنى والأسماء» لمسلم (١/ ٦٨٢/ 2754)؛ و«ثقات» العجلي (٢/ ٤٢٠/ ٢٢٢٥)؛ و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٣٧)؛ و«التقريب» (٦٩٤٨).



١٧٩ قَالَ عَلِيٌّ: وَلَمْ يَرْوِ عَنْ زِيَادِ بْنِ لَبِيْدٍ، غَيْرُ إِبْرَاهِيْمَ النَّخَعِيِّ.

---

١٧٩ لم أقف على من نقل كلام ابن المديني هذا، فيما بين يدي من المراجع. وقد وافقه، ونص على تفرد إبراهيم عن زياد: الإمام مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص٢٠٣/ رقم ٩٢٤).

وقد ذكر ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٤٣/ ٢٣٥٣) زياداً، وزاد أنه يروي عن شريح، والله أعلم.

ورواية إبراهيم عنه، عن شريح، في «مصنف» ابن أبي شيبة (٣/ ٣٨١/ ١٥١٢٧). وزياد بن لبيد هذا مجهول، وليس هو بالبياضي، وإن اتفقا في الاسم واسم الأب، فهذا الأخير: صحابي بدري، ومن فقهاء الصحابة، والله أعلم. وانظر: «الإصابة» (٢/ ٥٨٦)؛ وغيره.



١٨٠ قَالَ عَلِيٌّ: الأَسْوَدُ - يَعْنِي: ابْنَ قَيسٍ - رَوَى عَنْ عَشَرَةٍ مَجْهُوْلِيْنَ، لَا يُعْرَفُوْنَ.

---

١٨٠ أسنده عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٠٦٩/٢٩٢)، وعلقه عن ابن أبي حاتم: الباجي في «التعديل والتجريح» (١/ ١٠٥/٣٩٥)، وعلقه عن ابن البراء: المزي في «التهذيب» (٣/ ٢٣٠)، وابن حجر في «تهذيبه» (١/ ٣٤١).

وقد وقفت - بحمد الله - على أربعة من هؤلاء العشرة[١]، الذين تفرد عنهم الأسود، وهم:

١ - ثعلبة بن عباد العبدي من أهل البصرة. ذكره مسلم في «المنفردات والوحدان».

٢ - ونبيح بن عبد الله، أبو عمرو العنزي[٢]. ذكره مسلم في «المنفردات»، والنسائي في «من لم يرو عنه غير رجل واحد».

٣ - وعبيد الله بن حارثة. ذكره مسلم في «المنفردات».

٤ - وحسان بن ثمامة؛ أن حذيفة عرف جملاً له، فخاصم فيه إلى قاض من قضاة المسلمين. [ويراجع: المخزون للأزدي].

وانظر: «المنفردات والوحدان» لمسلم (ص١٧٩/ أرقام ٧٥٦ - ٧٦٠): و«تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد» للنسائي (ص٣٧/ رقم ٩).

والأسود بن قيس العبدي. روى عن جندب بن عبد الله، وروى عنه: الثوري، وشعبة، وحماد. وقد وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وغيرهم.

وانظر: المصادر المذكورة في أثناء التعليقة. والله أعلم.

---

(١) ثم وقفت على قول الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (١/ ٣٤١): تعليقاً على عبارة ابن المديني: «قلت: سمى مسلم منهم في «الوحدان» أربعة». فالحمد لله على توفيقه.

(٢) ذكر المزي، وتبعه ابن حجر، والذهبي: راوياً آخر عن نبيح، غير الأسود، هو: أبو خالد الدلاني. فإن صحت الرواية؛ فلا يسلم تفرد الأسود عنه، ويبقى العدد ثلاثة، والله أعلم. وانظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٧٢)؛ و«الميزان» (٤/ ٢٤٥)؛ و«تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد» (ص٣٧) هامش (٢).

١٨١ قَالَ عَلِيٌّ: الوَلِيْدُ بنُ جَمِيْلٍ؛ لَا أَعْرِفُ أَحَداً رَوَى عَنْهُ، غَيْرَ يَزِيْدِ بْنِ هَارُوْنَ.

قُلْتُ لَهُ [ل١٢/ب]: كَيْفَ أَحَادِيْثُهُ؟.

قَالَ تُشْبِهُ أَحَادِيْثَ القَاسِمِ [بْنِ][1] عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، وَرَضِيَهُ.

---

١٨١ أسند هذا النص ـ مقتصراً على الإجابة ـ عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/٣/٧)، وعلقه ـ بتمامه ـ عن ابن البراء: المزيُّ في «تهذيبه» (٣١/٨)، وابنُ حجر في «التهذيب» (١١/ ١٣٢).

وقد خولف ابن المديني في تفرد يزيد بن هارون بالرواية عن الوليد بن جميل؛ خالفه تلميذه البخاري، فذكر له من الرواة عنه: أبو النضر هاشم بن القاسم، وسلمة بن رجاء، وصدقة بن عبد الله السمين. وقال ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٥٤٩/ ١١٤١٣)؛ روى عنه الشاميون، والغرباء. وأقرَّ هذا المزي، وابن حجر، في «تهذيبيهما».

قلت: رواية سلمة بن رجاء، عن الوليد، وقد صرح فيها بالسماع منه، عند الترمذي في «السنن» (٤/ ١٦٧/ ٢٦٨٥)، وانظر: «المعجم الكبير» للطبراني (٨/ ٢٣٣). ورواية أبي النضر هاشم بن القاسم، عنه، عند البيهقي في «الشعب» (٧/ ٤٨٢/ ١١٠٧٠)، والله أعلم.

والوليد بن جميل بن قيس القرشي ويقال: الكندي، ويقال: الكناني، أبو الحجاج الفلسطيني، يماني الأصل.

روى عن القاسم أبي عبد الرحمٰن، ويحيى بن أبي كثير، ومكحول.

وعنه: يزيد بن هارون، وهاشم بن القاسم أبو النضر، وصدقة السمين، وغيرهم.

وقال أبو زرعة: شيخ لين الحديث. وقال أبو حاتم: شيخ روى عن القاسم أحاديث منكرة.

---

(١) في الأصل: (وعبد الرحمٰن)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو المناسب للسياق، والموافق للمصادر، والله أعلم.

وقال الآجري، عن أبي داود: دمشقي ما به بأس. وقال يزيد بن هارون: ما رأيت شامياً أسن منه. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: صاحب مناكير. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ.

وانظر ـ فوق ما سبق ـ: «الميزان» (٧/ ١٢٨)؛ و«السير» (١٨/ ١٦٢)؛ و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٣١) الثلاثة للذهبي؛ و«التقريب» (٧٤١٩).

* وقد سبق بيان معنى المشابهة، قبل ثلاثة مواضع، ومراد ابن المديني ـ رحمه الله تعالى ـ هنا بمشابهة حديث الوليد لأحاديث القاسم: أن الوليد يروي المناكير، عن القاسم، ولكن ابن المديني مجتهد، وأبو حاتم هو الآخر مجتهد، ولكل أن يقول ما ظهر له، وظنه الحق، ولا يُقضى على مجتهد بقول مجتهد آخر، والله أعلم.



١٨٢ قَالَ: وَأَيُّوْبُ؛ مَجْهُوْلٌ.

---

١٨٢ لم أظفر بعد طول بحث، بتعيين أيوب هذا؛ فالله أعلم، وهو المستعان.

* * *

١٨٣ قَالَ عَلِيٌّ: ثُمَامَةُ بْنُ عُقْبَةَ [الْمُحَلِّمِيُّ][(١)]: لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ هَارُوْنَ بْنِ سَعْدٍ، وَالأَعْمَشُ.

---

١٨٣ لم أقف على أحد نقل كلام ابن المديني هذا.

وقد وافقه فيما ذكر: البخاري، وأبو حاتم. وخالفه مسلم فعد ثمامة بن عقبة فيمن تفرد الأعمش بالرواية عنهم، وقول ابن المديني ومن وافقه ـ وكلهم في رتبة شيوخ مسلم رحمه الله حجة على مسلم، فمن علم حجة على من لم يعلم.

وثمامة بن عقبة المحلمي، عداده في أهل الكوفة.

سمع: زيد بن أرقم، والحارث بن سويد.

وروى عنه: هارون بن سعد الكوفي، والأعمش، وعبد العزيز بن عبد الله بن حمزة. قال ابن معين، والنسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في «ثقاته». وقال ابن حجر: ثقة.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٢/ ١٧٧/ ٢١١٥)؛ و«الجرح والتعديل» (٢/ ٤٦٥/ ١٨٩٢)؛ و«المنفردات والوحدان». (ص١٥٠/ رقم ٤٩٥)؛ و«الثقات» لابن حبان (٤/ ٩٧/ ١٩٩٠)؛ و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٩٢)؛ و«التقريب» (٨٥١٤).

❃ ❃ ❃

---

(١) في الأصل: (البجلي)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو الموافق لما في المصادر. والمحلمي: بضم الميم، وفتح الحاء المهملة، وتشديد اللام وكسرها، نسبة إلى محلم بن تميم، وانظر: «الأنساب» للسمعاني (٥/ ٢١٥) فقد نص على أن ثمامة بن عقبة من المشهورين بهذه النسبة. والله أعلم.

١٨٤ قَالَ عَلِيٌّ: فِيْ حَدِيْثِ عُمَرَ: «إِنَّهُ لَا يُسْأَلُ الرَّجُلُ، فِيْمَا ضَرَبَ أَهْلَهُ؟»: فَإِنَّ إِسْنَادَهُ مجْهُوْلٌ؛ رَوَاه رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الكُوْفَةِ، يُقَالُ لَهُ: دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَوْدِيُّ، لَا أَعْلَمُ أَحَداً رَوَى عَنْهُ شَيْئاً غَيْرَ [زُهَيْرٍ، وَأَبِيْ عَوَانَةَ][1].

[وَ] عَبْدُ الرَّحْمٰنِ الْمُسْلِيُّ[2] ـ وَهُوَ عِنْدِيْ: أَبُوْ وَبْرَة الْمُسْلِيُّ ـ، [لَا أَعْلَمُ رُوِى عَنْهُ غَيْرُ هذا][3].

---

١٨٤ أما الحديث؛ فأخرجه:

إمامنا ابن المديني في «مسنده المعلل» ـ كما في «مسند الفاروق» لابن كثير (١/ ١٨٢) ـ عن عبد الرحمٰن بن مهدي. ومن طريق عبد الرحمٰن بن مهدي، أخرجه: أبو داود في «سننه» كتاب النكاح، باب في ضرب النساء (٢/ ٢٥٢/ ٢١٤٧)، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب ضرب النساء (١/ ٦٣٩/ ١٩٨٦)، والنسائي في «الكبرى» في كتاب عشرة النساء (تحفة الأشراف ٨/ ١١/ ١٠٤٠٧).

قال ابن المديني هناك: «وهذا إسناد مجهول، وداود بن عبد الله الأودي؛ لا أعلم أحد روى عنه، إلا زهير وأبو عوانة، قال: وعبد الرحمٰن المسلي، ويكنى أبا وبرة، لا أعلم روى عنه غير هذا».

وأخرجه ابن ماجه في الموضع السابق، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ٣٥٦/ ٢٣٩) من طريق يحيى بن حماد.

قال البزار: «وهذا الحديث؛ لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه، وعبد الرحمٰن المسلي ـ هو عندي ـ: أبو وبرة، وابنه قد حدث بأحاديث، وعبد الرحمٰن لا نعلم حَدَّث بغير هذا الحديث».

---

(١) ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه: في الرواة عنه ـ زيادة على ما ذكره ابن المديني ـ: أبا خالد الدلاني، وأبا حمزة السكري. وزاد ابن حجر: وكيعاً، ومحمد بن فضيل، وغيرهم.

(٢) في الأصل: (المستملي)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو الموافق لما نقله ابن كثير عن ابن المديني، وللمصادر، والله أعلم.

(٣) ما بين المعكوفتين، ليس من الأصل، وزدته من «مسند» ابن المديني ـ نقلاً عن «مسند الفاروق» لابن كثير (١/ ١٨٢) ـ، ليستقيم الكلام، وبدونه يضطرب النص، والله أعلم بالصواب.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب البر والصلة، باب لا تنم إلا على وتر (٥/ ٢٤٥/ ٧٤٢٢) من طريق سليمان بن حرب.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي!

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/ ٥٢/ ٤٧)، وعنه أحمد في «مسنده» (١/ ٢٧٥/ ١٢٢)، ومن طريق أحمد: المزي في «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٠)، ومن طريق بن حبيب، عن الطيالسي: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٠٥) وفيه: (أبي عبد الرحمٰن المسلي)، قال البيهقي عقبه: «وقال غيره، عن أبي داود ـ في هذا الإسناد ـ: عن عبد الرحمٰن المسلي».

وأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/ ٨٧/ ٣٧) عن يحيى بن عبد الحميد.

الستة، عن أبي عوانة، عن داود بن عبد الله الأودي، عن عبد الرحمٰن المسلي، عن الأشعث بن قيس، عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ قال: **«لا يُسأل الرجل فيما ضرب امرأته»**. وهذا لفظ أبي داود.

وهذا إسناد ضعيف؛ من أجل عبد الرحمٰن المسلي، فهو لا يعرف له إلا هذا الحديث، ولم يرو عنه إلا داود الأودي، وقال الحافظ: مقبول، يعني: عند المتابعة، وإلا؛ فليِّنٌ، كما هنا.

وأما داود بن عبد الله الأَودِيُّ: فهو أبو العلاء الكوفي الزعافري ـ بالزاي المفتوحة، والمهملة وبالفاء المكسورة ـ.

روى عن: حميد بن عبد الرحمٰن الحميري، ووبرة أبي كرز الحارثي، والشعبي، وعبد الرحمٰن المسلي، وغيرهم.

وروى عنه: أبو خيثمة زهير بن معاوية، ومحمد بن فضيل بن غزوان، ومحمد بن ميمون أبو حمزة السكري، وأبو عوانة الوضَّاح بن عبد الله اليشكري، ووكيع بن الجراح، ويزيد بن عبد الرحمٰن أبو خالد الدالاني.

قال أحمد بن حنبل: شيخ ثقة، وهو قديم، وهو غير عمِّ ابن إدريس. وقال ابن معين: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن شاهين في «الثقات». وقال ابن حجر: ثقة.

ووافق ابن المديني ـ في الحكم بجهالته ـ: أبو محمد بن حزم، فقال ـ عند ذكر حديثه في الوضوء بفضل المرأة ـ: «إن كان داود ابن عمِّ ابن إدريس؛ فهو ضعيف، وإلا؛ فهو مجهول».

قال الحافظ ابن حجر: «وقد رد ذلك ابن مفوز على ابن حزم، وكذلك ابن القطان الفاسي. قال ابن القطان: وقد كتب الحميدي إلى ابن حزم، من العراق يخبره بصحة هذا الحديث، وبين له أمر هذا الرجل بالثقة، قال: فلا أدري! أرجع عن قوله، أم لا؟».

وانظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٤١٦/ ١٩٠٣)؛ و«تهذيب الكمال» (٨/ ٤١١)؛ و«تهذيب التهذيب» (٣/ ١٩١)؛ و«التقريب» (١٧٩٦)؛ وغيرها كثير.

وأما عبد الرحمٰن المُسْلِي[1]: فهو الكوفي، والد وبرة.

روى عن الأشعث. ولم يرو عنه إلا داود بن عبد الله الأودي.

لا يعرف إلا بحديثه عن الأشعث، الذي يرويه عنه داود الأودي. وهو حديثنا. وقد صححه له الحاكم، ووافقه الذهبي!! وأما أبو الفتح الأزدي؛ فذكره في «الضعفاء»، وقال: فيه نظر، وأورد له هذا الحديث. وقال الذهبي في «الميزان»: لا يعرف إلا في حديثه. وذكر حديثنا. وقال الحافظ: مقبول، يعني: عند المتابعة، وإلا؛ فلين.

قلت: وهو هنا لم يتابع، فيكون ليناً، وهو المناسب لحاله من الجهالة، والله أعلم.

وانظر: «الميزان» (٣/ ٣٦١)؛ و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٠٤)؛ و«التقريب» (٤٠٥٢).

* * *

(١) بضم الميم، وسكون السين المهملة، وتخفيفها، وكسر اللام: نسبة إلى بنى مسلية، وهي قبيلة من بني الحارث، نزلت الكوفة، وصارت محلة معروفة لنزولها بها. وانظر: «الأنساب» للسمعاني (٥/ ٢٩٥)، فقد ذكر في المشهورين بها: وبرة بن عبد الرحمٰن المسلي.

١٨٥ قَالَ عَلِيٌّ: فِيْ حَدِيْثِ عُمَرَ: (فِيْ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ): إِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ، وَالمَجْهُولُ مِنْ إِسْنَادِهِ: سَيَّارُ بْنُ المَعْرُوْرِ؛ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ.

وَسَيَّارُ[1] بْنُ المَعرُوْرِ: الَّذِيْ نَعْرِفُهُ، وَكَانَ أَبُوْ نُعَيْمٍ[2] يَقُوْلُ: سَيَّارُ بْنُ [المَعْرُوْرِ][3]، وَهُوَ مَجْهُوْلٌ.

---

١٨٥ أما الحديث: فأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/ ٦٩ - ٧٠/ ٧٠)، قال: حدثنا سلام، عن سِمَاك بن حرب، عن سَيَّار بن المعْرُور، قال: سمعت عمر بن الخطاب يخطب، وهو يقول: «يا أيها الناس، إن رسول الله ﷺ بنى هذا المسجد، ونحن معه والمهاجرون والأنصار، فإذا اشتد الزحام، فليسجد الرجل على ظهر أخيه».

وعن الطيالسي أخرجه: أحمد في «مسنده» (١/ ٣٤٢/ ٢١٧)، ومن طريق أحمد: الضياء المقدسي في «المختارة» (١/ ٢٣٦/ ١٣١)، وابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ٢٠٨).

زاد أحمد: «ورأى قوماً يصلون في الطريق، فقال: صلوا في المسجد».

وعن الطيالسي أيضاً: رواه علي بن المديني في «مسنده» - نقلاً عن «مسند الفاروق» (١/ ٢٠٨).

ومن طريق الطيالسي أخرجه: البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ١٨٢ - ١٨٣) من طريق يونس بن حبيب، عن الطيالسي.

---

(١) في الأصل: (يسار)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو الموافق لما في المصادر، ولما نقله ابن كثير عن ابن المديني.

(٢) في الأصل: (إبراهيم)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو كسابقه، ويزاد: أن البخاري وغيره، قد نسبوا خلافاً في اسم (سيار) إلى (أبي نعيم)، ولم ينسب أحد - في حدود ما وقفت عليه - خلافاً فيه (لإبراهيم)، والله أعلم.

(٣) في الأصل: بياض، وأتممته مما نقله ابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ٢٠٨) عن ابن المديني، وانظر: «المؤتلف والمختلف» لعبد الغني الأزدي (ص٦٦)؛ و«الإكمال» لابن ماكولا (٤/ ٤٢٤)، والله أعلم.

وهو كما قال ابن المديني: إسناده مجهول، فهو ضعيف؛ بسبب سيار بن المعرور، فإنه مجهول كما يقول ابن المديني، والله أعلم.

وأما سيار بن المعرور: فهو التميمي المازني. روى عن: عمر بن الخطاب، وروى عنه: سِماك بن حرب، ولم يرو عنه غيره.

قال ابن المديني: مجهول. وذكره ابن حبان ـ على عادته ـ في «الثقات».

وقد اختلف في اسم أبيه (المعرور) على قولين:

الأول: وهو أنه: (المعرور) بالعين المهملة. وهو قول الجمهور، ابن المديني، والبخاري، وأبي حاتم، وابنه، وأبي زرعة، والدارقطني، والأزدي، وابن ماكولا، وابن حجر، وغيرهم.

والثاني: أنه (المغرور) بالغين المعجمة، وهذا قول أبي نعيم الفضل بن دكين، حكاه عنه البخاري، وقول سلام أبي الأحوص، حكاه عنه عبد الغني الأزدي، وأقره ابن ماكولا، وهو قول ابن معين في «تاريخ الدوري»، وقد حكي عن أبي الأحوص أنه بالمهملة، ثم خطأه. وهو الظاهر من صنيع ابن سعد في «طبقاته». والله أعلم.

قال الدارقطني ـ معقباً على قول ابن معين (أنه بالغين المعجمة): «ولست أدري من أين أخذ هذا؟!».

وانظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ١٥٩/ ٢٣٢٥) و«الجرح والتعديل» (٤/ ٢٥٤/ ١٠٩٩)؛ و«تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٣/ ٣١٣/ ١٤٩٠)؛ و«الثقات» لابن حبان (٤/ ٣٣٤)؛ و«المؤتلف والمختلف» لعبد الغني الأزدي (ص٦٦)؛ وللدارقطني (٣/ ١٢١٧)؛ و«الإكمال» لابن ماكولا (٤/ ٤٢٤)؛ و«الإكمال» للحسيني (ص١٩٠/ رقم ٣٦٢)؛ و«تعجيل المنفعة» (١/ ٦٣٣/ ٤٤٥)؛ وغيرها.

وقد أسند (تجهيل سيار) عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل».

وعلق النص عن ابن المديني ـ كاملاً بزيادة إسناد الحديث عن ابن المديني، وزيادات في كلامه على الحديث ـ: ابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ٢٠٨).

وعلقه عنه ـ مقتصراً على قوله (مجهول) ـ: الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٤٤)؛ والحسيني في «إكماله»؛ والحافظ في «التعجيل»، والله تعالى أعلم.

١٨٦ قَالَ عَلِيٌّ ـ فِيْ أَحَادِيثَ لِصُهَيْبٍ = ؛ مِنْهَا:

(أ) حَدِيْثُ صُهَيْبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: كَانَ إِذَا رَأَى قَرْيَةً قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمٰوَاتِ السَّبْعِ، وَمَا أَظْلَلْنَ...».

(ب) وَمِنْهَا: عَنِ [ابْنِ سِنَان][1]: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (كَانَ يَدْعُوْ، يَقُوْلُ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ لَسْتَ بِإِلٰهٍ اسْتَحْدَثْنَاهُ».

(ج) وَمِنْهَا: عَنْ صُهَيْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: كَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِيْنِي».

= فَقَالَ: إِسْنَادُ هَذَا مَدِيْنِيٌّ، عَنْ رِجَالٍ مَعْرُوفِينَ؛ إِلا رَجُلاً وَاحِداً، لا أَحْفَظُهُ فِيْ شَيْءٍ مِنَ الأَحَادِيْثِ [عَنْ أَبِيْه][2].

لَا أَحْفَظُهَا عَنْ صُهَيْبٍ؛ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ. وَالرَّجُلُ: عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ مُغِيْثٍ.

---

١٨٦ أما الحديث (أ) وهو حديث صهيب بن سنان رضي الله عنه: أن النبي ﷺ لم ير قرية، يريد دخولها؛ إلا قال ـ حين يراها ـ: «**اللهم ربَّ السماوات السبع وما أظللن، ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن، ورب الرياح وما ذرين؛ فإنا نسألك خير هذه القرية، وخير أهلها، ونعوذ بك من شرها، وشر أهلها، وشر ما فيها**»، هذا لفظ ابن خزيمة.

أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب السِّيَر، باب الدعاء عند رؤية القرية التي يريد دخولها (٨/ ١١٧/ ٨٧٧٦)، وكذلك في كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا رأى القرية يريد دخولها (٩/ ٢٠١/ ١٠٣٠٢) عن عمرو بن سوّاد بن الأسود بن عمرو.

قال النسائي: حفص بن ميسرة: لا بأس به، وعبد الرحمٰن بن الزناد: ضعيف.

---

(١) في الأصل: (سلمان)، ولا يستقيم، ولعل الصواب ما أثبته، وهو الموافق لسياق الكلام، وكذا لمصادر الحديث. وابن سنان هو: صهيب رضي الله عنه، والله أعلم.

(٢) هذا في الأصل، والسياق يأباها، وأتوقع أن تكون ثمت حذف قبلها أو بعدها؛ ليتسق السياق. وحتى يستقيم الكلام ويفهم، أستحسن أن تحذف الآن، والله أعلم.

وقال أيضاً ـ كما في «التحفة» (٤٩٧١) ـ: أبو مروان ليس بالمعروف.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» كتاب المناسك، باب الدعاء عند رؤيا القرية التي يريد المرء دخولها (٤/ ١٥٠/ ٢٥٦٥) عن يونس بن عبد الأعلى.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب المناسك، باب الدعاء عند رؤية قرية يريد دخولها (٢/ ٩١/ ١٦٧٦) من طريق بحر بن نصر الخولاني. وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» أيضاً في كتاب الجهاد (٢/ ٤٢٧/ ٢٥٣٤) من طريق محمد بن عبد الحكم. وعن الحاكم، وعن أبي بكر بن الحسن، وأبي زكريا يحيى بن إبراهيم: أخرجه البيهقي في «الكبرى» في كتاب الحج، باب ما يقول إذا رأى قرية يريد دخولها (٥/ ٢٥٢) ثم قال:

«ذكر (أبيه) سقط من رواية أبي زكريا، وأبي بكر، وهو في رواية أبي عبد الله الحافظ ـ وهو فيه؛ فقد رواه ابن أبي أويس، عن ابن وهب كذلك، وقال سعيد بن عبد الحميد، عن ابن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن عطاء بن أبي مروان، عن أبيه، عن عبد الرحمٰن بن مغيث، عن كعب، عن صهيب. وروى ذلك من وجه ضعيف، عن أبي مروان الأسلمي، عن أبيه، عن جده، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر، فذكر نحوه».

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٧١/ ٣٠٢٠) قال: قال ابن أبي أويس.

الخمسة، عن ابن وهب، عن حفص بن ميسرة، عن موسى بن عقبة، عن عطاء بن أبي مروان، عن أبيه، عن كعب الأحبار، عن صهيب رضي الله عنه، به.

وقد توبع ابن وهب، فتابعه:

[١] سويد بن سعيد:

أخرجه أبو يعلى الموصلي في «المسند الكبير»، ومن طريقه: الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٨/ ٧١/ ٦٧).

وأخرجه الطبراني «المعجم الكبير» (٨/ ٣٩/ ٧٢٩٩)، وفي «الدعاء» (٢/ ١١٩٠/ ٨٣٨) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٨/ ٧٢/ ٦٨ ـ ٦٩) ـ من

طريق إسماعيل بن أبي أويس، والقاسم بن عباد الخطابي البصري.

وأخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٤٦) من طريق إسماعيل بن إسحاق السراج، وعبد الله بن محمد بن ناجية.

وقال أبو نعيم: «هذا حديث ثابت من حديث موسى بن عقبة، تفرد به عطاء، رواه عنه ابن أبي الزناد، وغيره».

وهٰؤلاء الخمسة (أبو يعلى، وإسماعيل، والقاسم، والسراج، وابن ناجية)، عن سويد بن سعيد، بمثل حديث ابن وهب.

[٢] ابن أبي السري:

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» كتاب الصلاة، باب المسافر، ذكر ما يقول المسافر إذا رأى قرية يريد دخولها (٦/ ٤٢٥/ ٢٧٠٩/ الإحسان) عن محمد بن الحسن بن قتيبة، عنه، به.

[٣] محمد بن عبد العزيز بن محمد الواسطي الرملي:

أخرجه بحشل في «تاريخ واسط» (ص١٩٠) من طريق علي بن داود بن زيد، عنه، به.

وخولف حفص بن ميسرة، خالفه ابن أبي الزناد؛ فزاد فيه: عبد الرحمٰن بن مغيث. وهذا الوجه الذي عناه ابن المديني.

وهذا أخرجه النسائي في «الكبرى» كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا رأى القرية يريد دخولها (٩/ ٢٠١/ ١٠٣٠٣) عن هارون بن عبد الله.

وأخرجه البزار[1] في «البحر الزخار» (٦/ ٢٣/ ٢٠٩٣) عن إبراهيم بن محمد بن سلمة.

وأفاد البزار أنه لا يعلم هذا الحديث، يروى عن صهيب، إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد.

---

(١) لقد بين محققه ـ رحمه الله تعالى ـ أن الأصل قد خلا من ذكر (عبد الرحمٰن بن مغيث)، فيظهر والله تعالى أعلم، أن هناك سقطاً في هذا الأصل، اللهم إلا أن يكون هذا وجهاً ثالثاً، والله أعلم.

قلت: وهو ﷺ متعقب بالوجه الأول الذي ذكرناه، وهو أشهر، والله أعلم.

وأخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٢/ ٣٩٥/ ٩٩٧) عن أحمد بن زهير. وأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ١٨) عن إبراهيم الحربي، ومن طريق الحربي هذا أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ١٨٧).

خمستهم، عن سعد بن عبد الحميد، عن ابن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن عطاء بن أبي مروان، عن أبيه، عن عبد الرحمٰن بن مغيث، عن كعب، عن صهيب، به.

وعلقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٧١/ ٣٠٢٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٥٢) عن سعيد بن عبد الحميد.

وسبق نقل قول النسائي في ترجيح ما رواه حفص بن ميسرة بوصفه (لا بأس به)، على ما رواه ابن أبي الزناد بوصفه (ضعيفاً)، والله أعلم.

وقال الحافظ ابن حجر ـ فيما نقله عنه ابن علان في «الفتوحات الربانية» (٥/ ١٥٤) ـ: «إسناده حسن»، يعني ـ والله أعلم ـ: حسن لغيره؛ لجهالة أبي مروان[1] المذكور في إسناده، كما قال النسائي، والله أعلم.

وأما الحديث (ب) عن صهيب بن سنان الرومي ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يدعو: «**اللهم إنك لست بإله استحدثناه، ولا برب ابتدعناه، ولا كان لنا قبلك أحد؛ نلجأ إليه ونذرك، ولا أعانك على خلقنا أحد؛ فنشرك فيك، تباركت وتعاليت**»، قال كعب الأحبار: كان النبي ﷺ يدعو به.

فأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب معرفة الصحابة، باب دعاء النبي ﷺ خاصة (٥/ ٤٩٤/ ٥٧٦١) من طريق أبي عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي.

وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٣٤/ ٧٣٠٠)، وفي «الدعاء» (ص٤٢٧/ رقم ١٤٥٠) عن إبراهيم بن هاشم البغوي.

---

(١) في اسم (أبي مروان)، وصحبته خلاف، ويقال: له صحبة، إلا أن الإسناد إليه بذلك واهٍ، ولم يحسم النزاع في اسمه، وانظر: «الإصابة» (٤/ ١٨١)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢٣٠)، و«التقريب» (٨٣٥٥).

....

وعن الطبراني أخرجه: أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٥٥)، و(٦/ ٤٧).

قال أبو نعيم: «غريب من حديث موسى بن عقبة؛ تفرد به عمرو بن الحصين».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٧١ و١٨٣): «وفيه عمرو بن الحصين العقيلي، وهو متروك».

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ١٠٨) من طريق محمد بن أيوب البجلي.

ثلاثتهم، عن عمرو بن حصين العقيلي، عن فضيل بن سليمان النميري، عن موسى بن عقبة، عن عطاء بن أبي مروان، عن أبي مروان، عن عبد الرحمٰن بن مغيث، عن كعب الأحبار، عن صهيب، مرفوعاً.

وعمرو بن الحصين: متروك، واهي الحديث، ليس بشيء، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢١)؛ و«التقريب» (٥٠١٢).

وقد توبع عمرو بن الحصين؛ فتابعه: عمرو بن مالك الراسبي.

أخرج حديثه: أبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» (١/ ٤١٠/ ١١٤) ـ وعنه: أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٥٥) ـ، عن محمد بن عبد الله بن رستة، عن عمرو الراسبي، بمثل حديث عمرو بن الحصين؛ إلا أنه لم يذكر في إسناده: (عبد الرحمٰن بن مغيث)، وزاد في متنه: «ولا برب يبيد ذكره، ولا كان معك إله؛ فندعوه، ونتضرع إليه، ولا أعانك على خلقنا أحد؛ فنشك فيك».

وقد ساق أبو نعيم في الموضع المذكور من «الحلية» حديث العَمْرَيْنِ مساقاً واحداً، ثم عقب بذكر ما اختلفا فيه مما قد بينته، والحمد لله رب العالمين.

قلت: عمرو بن مالك الراسبي: تركه أبو حاتم وأبو زرعة، وقال ابن أبي حاتم: ليس بصدوق، وذكره ابن حبان في «ثقاته»، وقال: يخطئ ويغرب، وقال ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث، وسمعت أبا يعلى يقول: كان ضعيفاً، ثم ساق له حديثين، وقال: وله غير ما ذكرت مناكير، وبعضها سرقة. بل رماه البخاري وغيره بالكذب. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٩٥)؛ و«التقريب» (٥١٠٣)؛ و«الكامل» (٦/ ٢٥٨)؛ و«لسان الميزان» (٥/ ٣٦٢).

ومن كان هذا حاله؛ فهو لا يصلح في المتابعات، بل يمكن أن يقال: إن عمراً الراسبي لا يستبعد أن يكون قد سرقه من عمرو بن الحصين، وحدث به عن فضيل بن سليمان، ويدل لهذا ما سبق من قول أبي نعيم (٦/ ٤٧) في حديث عمرو بن الحصين: «غريب من حديث موسى بن عقبة؛ تفرد به عمرو بن الحصين».

ولذلك فهذا الحديث لا يصح بهذا الإسناد، والله أعلم.

وأما الحديث (ج) عن صهيب بن سنان الرومي رضي الله عنه: فهو ما يرويه عطاء بن أبي مروان، عن أبيه: أنا كعباً حلف له بالله، الذي فلق البحر لموسى: إنا لنجد في التوراة: أن داود نبي الله ﷺ كان إذا انصرف من صلاته، قال: (اللهم أصلح لي ديني؛ الذي جعلته لي عصمة، وأصلح لي دنياي؛ التي جعلت فيها معاشي. اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بعفوك من نقمتك، وأعوذ بك منك، لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد)، قال: وحدثني كعب: أن صهيباً حدثه: أن محمداً ﷺ كان يقولهن عند انصرافه من صلاته. هذا لفظ النسائي.

أخرجه النسائي في «المجتبى» في التعوذ في دبر الصلاة (٣/ ٧٣)، وفي «الكبرى» كتاب عمل اليوم والليلة (٩/ ٥٩/ ٩٨٨٨)، وكذلك في سجود القرآن، باب نوع آخر من الدعاء عند الانصراف من الصلاة (٢/ ٩٨/ ١٢٧٠) عن عمرو بن سواد بن الأسود.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» باب جامع الدعاء بعد السلام في دبر الصلاة (١/ ٣٦٦/ ٧٤٥) عن يونس بن عبد الأعلى.

كلاهما (ابن سواد، ويونس)، عن ابن وهب، عن حفص بن ميسرة، عن موسى بن عقبة، عن عطاء بن أبي مروان، عن أبي مروان، عن كعب الأحبار، عن صهيب رضي الله عنه.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» ذكر ما يستحب للمرء أن يسأل الله جل وعلا صلاح دينه ودنياه في عقيب صلاته (٥/ ٣٧٣/ ٢٠٢٦) من طريق ابن أبي السري.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٤٦) عن أبي الشيخ الأصبهاني، عن عبد الله بن محمد بن ناجية، عن سويد بن سعيد.

ثلاثتهم (ابن وهب، وابن أبي السري، وسويد)، عن حفص بن ميسرة، به.

وقال أبو نعيم: «هذا الحديث أيضاً من جياد الأحاديث؛ تفرد به موسى، عن عطاء».

....

وخالف ابن أبي الزناد حفصاً في إسناده؛ فزاد بين أبي مروان، وكعب: عبد الرحمٰن بن مغيث.

وهذا أخرجه: البزار في «البحر الزخار» (٦/ ٢٢/ ٢٠٩٢) عن إبراهيم بن محمد بن سلمة.

وأخرجه الشاشي في «مسنده» (٢/ ٣٩٥/ ٩٩٦) عن أحمد بن زهير. كلاهما، عن سعد بن عبد الحميد بن جعفر.

وأخرجه المحاملي في «الدعاء» ـ كما في حاشية أصل «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٧٥) ـ من طريق سعد بن عبد الحميد.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٣٩/ ٧٢٩٨) من طريق ابن أبي أويس.

كلاهما (سعد، وابن أويس)، عن ابن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن عطاء، عن أبيه، عن عبد الرحمٰن بن مغيث، وبقية الإسناد سواء.

والشأن في هذا الحديث هو الشأن فيما سبق في حديث رقم (أ) من هذه التعليقة، وما قيل هناك، يقال هنا؛ فالإسناد نفس الإسناد، والخلاف هو الخلاف، والله المستعان.

وقال: أسند ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٨٧/ ١٣٧١)، عن ابن البراء، عن ابن المديني قوله في عبد الرحمٰن بن مغيث: «لا يعرف إلا في هذا الحديث»[1]. وعلَّقه عن ابن البراء، به: المزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٢٢). وعلَّقه عن ابن المديني: ابن حجر في «تهذيبه» (٦/ ٢٧٦).

وقد أغرب ابن حبان في «ثقاته» (٧/ ٢٥٣/ ٩٩٣٥) فجعل اسم (أبي مروان) والد عطاء: عبد الرحمٰن بن مغيث[2].

وعبد الرحمٰن بن مغيث: مجهول، على حد تعبير الذهبي، وابن حجر.

وانظر: «الكاشف» (٣٣١٩)؛ و«التقريب» (٤٠١٤).

❊ ❊ ❊

(١) يعني حديث: (الدعاء عند الانصراف من الصلاة).

(٢) من حاشية بأصل «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٧٦) يشبه أن تكون للحافظ، والله أعلم.

١٨٧ قَالَ عَلِيٌّ ـ فِيْ حَدِيْثِ النَّبِيِّ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي»: هَذَا حَدِيْثٌ بَصْرِيٌّ مَعْرُوْفٌ؛ إِلَّا رَجُلاً وَاحِداً، الَّذِي سَمِعَهُ مِنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، يُقَالُ لَهُ: كَهْمَسٌ، رَجُلٌ مِنْ بَنِيْ هِلَالٍ، أَوْ مِنْ بَنِيْ سَلُوْلٍ.

---

١٨٧ أما الحديث:

فأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/ ٣٦/ ٣٢) قال: حدثنا حماد بن يزيد، عن معاوية بن قرة المزني، قال: أتيت المدينة، زمن الأقط والسمن، والأعراب يأتون بالبرقان فيبيعونها، فإذا أنا برجل طامح بصره ينظر إلى الناس، فظننت أنه غريب، فدنوت منه، فسلمت عليه، فردّ عليّ، وقال لي: من أهل هذه أنت؟ قلت: نعم. فجلست معه، فقلت: ممن أنت؟ فقال: من هلال، واسمي: كهمس، أو قال: من بني سلول، واسمي: كهمس، ثم قال: ألا أحدثك حديثاً، شهدته من عمر بن الخطاب رضي الله عنه! فذكر قصة لعمر، ثم قال: ثم قال عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**خير أمتي القرن الذي أنا منه، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم ينشأ قوم تسبق أيمانهم شهادتهم، يشهدون من غير أن يُسْتَشْهدوا، لهم لَغَط في أسواقهم**». ثم ذكر قصة له مع النبي ﷺ.

ومن طريق أبي داود الطيالسي، أخرجه:

أبو جعفر الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٥٠)، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ٣٧٠/ ٢٤٨)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١/ ٣٩٢/ ٢٧٢).

قال البزار: «ولا نعلم أسند كهمس الهلالي، عن عمر؛ إلا هذا الحديث، وكهمس قد روى عن النبي ﷺ حديثاً واحداً»[١].

وأخرجه مقتصراً على موضع الشاهد المرفوع منه: أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٥٨٩٣) ـ ومن طريق أبي نعيم: الضياء في «المختارة» (١/ ٣٩١/ ٢٧١) ـ، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٩٥).

كلاهما (أبو نعيم، والخطيب) من طريق موسى بن إسماعيل، عن حماد بن يزيد، بإسناده.

---

(١) هذا الحديث أخرجه الطيالسي في الموضع المذكور، وكذا أخرجه عامة من ذُكِروا ممن لم يخرجوا موضع الشاهد، والله أعلم.

قال الضياء: «حماد بن يزيد، ذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً، وذكر أنه روى عنه جماعة.

وأخرجه من طريق حماد بن يزيد المنقري، مختصراً، ليس فيه موضع الشاهد المرفوع، على تفاوت في الاختصار:

البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩/ ١٠٢٦)، ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٤٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ١٢٣/ ١٤٤٥)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (٤/ ١٦٨٢/ ٣٠١٤/ بجاوي)، والبغوي في «معجم الصحابة» (٥/ ١٦١ ـ ١٦٢/ ٣٠٣٩)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٣٨٢/ ٩٣٠)، والأزدي في «المخزون» (ص١٤٨)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ١٩٤/ ٤٣٥)، والطبري في «تهذيب الآثار» (مسند عمر/ ص٣٣٥)، وأبو أحمد الحاكم ـ كما في «الإصابة» (٧/ ١٨٧ بجاوي) ـ.

وأخرجه سمويه في «فوائده» ـ كما في «الإصابة» (٣/ ٣٠٨ مصورة الفكر) ـ من طريق معاوية بن قرة، مختصراً، ليس فيه موضع الشاهد.

ولم أقف على أحد نقل هذا النص، عن ابن المديني، والله المستعان.

وأما كهمس الهلالي، فهو من بني عامر بن صعصعة بن معاوية، ثم من بني هلال بن عامر. روى عن: النبي ﷺ، وعن عمر بن الخطاب، وروى عنه: معاوية بن قرة.

قال البخاري: له صحبة، يعد في البصريين. وذكره ابن حبان في «الثقات». وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩/ ١٠٢٦)؛ و«الثقات» (٣/ ٣٥٦/ ١١٧٦).

❊ ❊ ❊

١٨٨ قَالَ عَلِيٌّ - فِي حَدِيْثِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَال: «إِنِّي مُمْسِكٌ بِحُجُزِكُمْ عَنِ النَّارِ» - قَالَ:

هَذَا حَدِيْثٌ حَسَنُ الإِسْنَادِ؛ وَحَفْصُ بْنُ حُمَيْدٍ؛ مَجْهُوْلٌ، لَا أَعْلَمُ أَحَداً رَوَى عَنْهُ؛ إِلا يَعْقُوبُ القُمِّيُّ[1]، وَلَمْ نَجِدْ هَذَا الحَدِيْثَ عَنْ عُمَرَ، إِلَّا مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ.

وَإِنَّمَا يَرْوِيه أَهْلُ الحِجَازِ مِنْ حَدِيْثِ أَبِيْ هُرَيْرَةَ.

---

١٨٨ أما حديث عمر: فهو ما يرويه يعقوب بن عبد الله القُمِّيُّ، عن حفص بن حميد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إني ممسك بحجزكم هلمَّ عن النار، وأنتم تهافتون فيها - أو تقاحمون - تقاحم الفراش في النار والجنادب - يعني: في النار -، وأنا ممسك بحجزكم، وأنا فرط لكم على الحوض، فتردون علي معاً وأشتاتاً، فأعرفكم بسيماكم وأسمائكم، كما يعرف الرجل الفرس - وقال غيره: كما يعرف الرجل الغريبة من الإبل في إبله -، فيؤخذ بكم ذات الشمال؛ فأقول: إليَّ يا رب! أمتي أمتي، فيقول - أو يقال -: يا محمد إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك؛ كانوا يمشون بعدك القهقرى. فلا أعرفن أحدكم، يأتي يوم القيامة؛ يحمل شاة لها ثغاء، ينادي: يا محمد! فأقول: لا أملك لك شيئاً، قد بلَّغت، ولا أعرفن أحدكم يأتي يوم القيامة؛ يحمل بعيراً له رغاء، ينادي: يا محمد! فأقول: لا أملك لك من الله شيئاً قد بلَّغت، ولا أعرفن أحدكم يأتي يوم القيامة؛ يحمل قشعاً، فيقول: يا محمد! يا محمد، فأقول: لا أملك لك من الله شيئاً قد بلَّغت**». هذا لفظ البزار.

وقد أخرجه إمامنا المصنف ابن المديني في «مسنده المعلل» مختصراً - نقلاً عن «مسند الفاروق» (٢/ ٦٠٠) - ثم قال:

«ولم نجده عن عمر؛ إلا من هذا الطريق، وهو حسن الإسناد؛ إلا أن حفص بن حميد مجهول؛ لا أعلم أحداً روى عنه إلا يعقوب. وإنما روى هذا أهل الحجاز، عن أبي هريرة».

---

(١) بضم القاف وكسر الميم المشددة، نسبة إلى بلدة قُمّ، وهي بين أصبهان وساوة، كبيرة؛ إلا أن أكثر أهلها شيعة، ومحلها اليوم بإيران، وانظر: «الأنساب» للسمعاني (٤/ ٥٤٢).

وقال ابن كثير: «وقد روى عن حفص بن حميد هذا: أشعث بن إسحاق أيضاً. وقال فيه [يعني: في حفص] ابن معين: صالح، ووثقه ابن حبان».

وأخرجه يعقوب بن شيبة في «مسنده المعلل» (ص٨٥/ رقم ٢٤/ مسند عمر)، وأبو يعلى الموصلي في «المسند الكبير»[1] ـ نقلاً عن «مسند الفاروق» (٢/ ٥٩٩ و٦٦٩)، و«التفسير» كلاهما لابن كثير (٣/ ٢٥١)، وكذا «المطالب العالية» لابن حجر (٩/ ٥٤٩/ رقم ٢٠٨٠) ـ كلاهما، عن زهير بن حرب.

كلاهما (ابن المديني، وزهير)، عن يونس بن محمد.

قال يعقوب بن شيبة: «هو حديث حسن الإسناد؛ غير أن في إسناده رجلاً مجهولاً. رواه يعقوب القمي، عن حفص بن حميد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر ﷺ عن النبي ﷺ. وحفص بن حميد هذا، لا نعلم أحداً روى عنه؛ إلا يعقوب القمي، ولا نحفظ هذا الحديث عن عمر ﷺ إلا من هذا الوجه. وقد رواه أهل المدينة، عن أبي هريرة، أو بعضه. قد أخرجنا ما حضرنا، بأسانيد حسان متفرقة، عن أبي هريرة، وابن عباس، وأم سلمة، وأسماء بنت أبي بكر، عن النبي ﷺ».

وأخرجه يعقوب بن شيبة أيضاً (ص٨٤/ رقم ٢٤).

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/ ٣١٤/ ٢٠٤) عن الفضل بن سهل.

قال البزار: «وهذا الحديث؛ لا نعلمه يروى عن عمر، إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد. وحفص بن حميد؛ لا نعلم روى عنه؛ إلا يعقوب القمي»[2].

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ٣٠٩)، وعنه: ابن أبي عاصم في «السنة» (ص٣٣٢/ رقم ٧٤٤). ومن طريق ابن أبي شيبة: القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١٧٥/ ١١٣٠).

أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ٣٠٠ ـ ٣٠١) من طريق أحمد بن زهير، ومحمد بن إسماعيل أبي جعفر الصايغ.

---

(١) وعزاه إليه أيضاً: الهيثمي في «المقصد العلي» (٤١/ب)، وفي «مجمع الزوائد» (٣/ ٨٥).
(٢) سبق تعقب ابن كثير لتفرد القمي، عن حفص، قبل أسطر، فانظره.

وأخرجه الرامهرمزي في «أمثال الحديث» (ص٣٠) ـ ومن طريقه: القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١٧٤/ ١١٢٨) ـ من طريق أحمد بن ملاعب.

الستة (من يعقوب إلى ابن ملاعب)، عن أبي غسان مالك بن إسماعيل النهدي.

وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢/ ١٠٠٦/ ١١٢٨ زوائد) عن عبد الله بن أبي أمية الفزاري ـ ومن طريق الفزاري: أخرجه الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (١/ ١٤٢) ـ مختصراً جدّاً.

ورواه يونس بن محمد، وأبو غسان النهدي، وعبد الله بن أبي أمية الفزاري ـ وهم الذين تدور عليهم جميع الطرق المذكورة ـ عن يعقوب القمي، عن حفص بن حميد، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر، به.

وقول علي: «وإنما يرويه أهل الحجاز من حديث أبي هريرة».

فسّره تلميذه يعقوب بن شيبة في «مسنده» (ص٨٣)، فقال: «وقد رواه أهل المدينة، عن أبي هريرة، أو بعضه»، ثم زاد الأمر تفسيراً وشرحاً، فساقه من طريق أبي هريرة رضي الله عنه، فقال (ص٨٥ ـ ٨٨):

«وأما ما رواه أهل المدينة فيه: . . . ثنا أحمد بن شبيب، قال: ثنا أبي، عن يونس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة؛ أنه كان يحدث: أن رسول الله ﷺ قال: **«يرد عليَّ يوم القيامة رهط من أصحابي؛ فيجلون عن الحوض، فأقول: يا رب أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك؛ إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى»**[1].

وثناه عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال: ثنا عبد العزيز بن محمد، عن العلاء بن

(١) علقه البخاري في «الصحيح» كتاب الرقاق، باب في الحوض (٦٥٨٥)، عن أحمد بن شبيب، شيخ يعقوب هنا، وقال الحافظ «الفتح»: «وَصَلَهُ أَبُو عَوَانة، عن أَبِي الحَسَن المَيْمُونِي قالا: حدثنا أَحْمَد بْن شَبِيب، بِهِ. وَيُونُس، هُوَ: ابْن يَزِيد، نَسَبَهُ أَبُو عَوَانَة فِي رِوَايَته هَذِهِ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ الإِسْمَاعِيليّ، وَأَبُو نُعَيْم فِي «مُسْتَخْرَجَيْهِمَا»، مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَحْمَد بْن شَبِيب».

قلت: وفات الحافظ رضي الله عنه عند ذكر من وصله، عزوَه ليعقوب بن شيبة، وهو أعلى ممن ذكره، والله أعلم.

عبد الرحمٰن، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«ليذادنَّ رجال عن حوضي، كما يذاد البعير الضال، أناديهم: ألا هلم، فيقال: قد بدلوا بعدك، فأقول: سُحْقاً سُحْقاً»**(١).

ثنا يعلى بن عبيد قال: ثنا أبو حيان، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة قال: قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً، فحمد الله ﷻ، وأثنى عليه، ثم ذكر الغلول، فعظمه وعظم أمره، ثم قال: **«لألفين أحدكم يجيء يوم القيامة، على رقبته شاة لها ثغاء، يقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئاً قد أبلغتك. لألفين أحدكم يجيء يوم القيامة، على رقبته بعير له رغاء، يقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئاً؛ قد أبلغتك. لألفين أحدكم يجيء يوم القيامة، على رقبته فرس لها حمحمة، يقول: يا رسول الله، أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئاً؛ قد أبلغتك. لألفين أحدكم يجيء يوم القيامة، على رقبته صامت، يقول: يا رسول الله! أغثني، فأقول: لا أملك لك شيئاً؛ قد أبلغتك. لألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته نفس لها صياح، يقول: يا رسول الله، أغثني، أقول: لا أملك لك شيئاً؛ قد أبلغتك.**

لألفين أحدكم يجيء يوم القيامة، على رقبته رقاع تخفق، يقول: يا رسول الله! أغثني، فأقول: **لا أملك لك شيئاً؛ قد أبلغتك»**(٢).

وقد أسند قول ابن المديني في حفص: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٧١/ ٧٣٤) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن البراء المزي في «تهذيب الكمال» (٧/ ٩)، وعلقه عن ابن المديني: الذهبي في «الميزان» (٢/ ٣١٨)، وابن حجر في «التهذيب» (٢/ ٣٩٩).

وحفص بن حميد؛ هو: القمي، أبو عبيد.

روى عن: عكرمة وفضي الباجي، وزياد بن حدير، وشمر بن عطية.

وعنه: يعقوب بن عبد الله القمي، وأشعث بن إسحاق القمي.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الوضوء، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء (٢٤٩).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الغلول، وقول الله تعالى: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ (٣٠٧٢)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب غلظ تحريم الغلول (١٨٣١) كلاهما من طريق أبي حيان، عن أبي زرعة، به سواء.

قال ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: صالح. وقال ابن المديني: مجهول. وذكره ابن حبان في «الثقات».

وانظر: «الثقات» (٦/١٩٦/٧٣٣٩)؛ و«التقريب» (١٤٠٣).

❁ ❁ ❁

١٨٩ قَالَ عَلِيٌّ: الشَّيْبَانِيُّ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ حَنَشِ بْنِ رَبِيْعَةَ؛ لَا يُعْرَفُ حَنَشٌ.

قَالَ الحَسَنُ بْنُ الحُرِّ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ رَجُلٍ يُدْعَى حَنَشُ، وَهَذا يُقَوِّيْ مَا قَالَ الشَّيْبَانِيُّ: حَنَشُ بْنُ رَبِيْعَةَ، وَلَا نَعْرِفُ حَنَشَ بْنَ رَبِيْعَةَ، فِيْ شَيْءٍ مِنَ الحَدِيْثِ.

---

١٨٩ أخرج البيهقي في «السنن الكبرى» في صلاة الخسوف، باب من أجاز أن يصلي في الخسوف ركعتين في كل ركعة أربع ركوعات (٣/ ٣٣٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٢٨ ـ ٣٣٤) من طريق سليمان الشيباني، عن الحكم بن عتيبة، عن حنش بن ربيعة، قال:

«انكسفت الشمس، في عهد علي ﷺ قال: فخرج فصلى بمن عنده، فقرأ سورة الحج ويس، لا أدري بأيهما بدأ، وجهر بالقراءة، ثم ركع نحواً من قيامه، ثم رفع رأسه، فقام نحواً من قيامه، ثم ركع نحواً من قيامه، ثم رفع رأسه فقام نحواً من قيامه، ثم ركع نحواً من قيامه؛ أربع ركعات، ثم سجد في الرابعة، ثم قام فقرأ بسورة الحج ويس، ثم قام فصنع كما صنع في الركعة الأولى؛ ثمان ركعات، وأربع سجدات، ثم قعد فدعا، ثم انصرف، فوافق انصرافه وقد انجلى عن الشمس.

قال البيهقي: «لم يرفعه سليمان الشيباني، ورواه الحسن بن الحر، عن الحكم؛ فرفعه».

قلت: أخرج حديث الحسن بن الحر، مرفوعاً: الإمام أحمد في «مسنده» (٢/ ٣٨٩/ ١٢١٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» في جماع أبواب صلاة الكسوف، باب الدعاء والتكبير في القيام بعد رفع الرأس من الركوع، وبعد قول: سمع الله لمن حمده، في صلاة الكسوف (٢/ ٣٢٠/ ١٣٨٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» في صلاة الخسوف، باب من أجاز أن يصلي في الخسوف ركعتين في كل ركعة أربع ركوعات (٣/ ٣٣٠) من طرق عن زهير، عن الحسن بن الحر، عن رجل يدعى حنشاً، عن علي ﷺ، فساقه كسياق الشيباني؛ إلا أنه لم يذكر: (سورة الحج)، وقد صرح في آخره برفعه.

وعلى كل؛ فهو إسناد ضعيف؛ بسبب حنش هذا؛ فهو مع صدقه له أوهام،

ومثله لا يقبل ما تفرد به؛ لا سيما إذا اضطرب فيه، كما هنا؛ فالرواة عنه ثقات، وهذا الاضطراب في رفعه ووقفه من حنش، وقد علمت حاله. والله أعلم.

وقد أسند هذا القول ـ مختصراً ـ عن ابن البراء، عن ابن المديني: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٩١/ ١٢٩٧). وعلقه: المزي في «تهذيبه» (٧/ ٤٣٢)، وابن حجر في «تهذيبه» (٣/ ٥٨).

وهو: حنش بن المعتمر، ويقال: ابن ربيعة الكناني، أو المعتمر الكوفي.

روى عن: علي، ووابصة بن معبد، وأبي ذر، وعليم الكندي.

وعنه: أبو إسحاق السبيعي، والحكم بن عتيبة، وسماك بن حرب، وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهم.

قال ابن المديني: لا أعرفه. وقال أبو حاتم: هو عندي صالح، ليس أراهم يحتجون بحديثه. وقال أبو داود: ثقة. وقال البخاري: يتكلمون في حديثه. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن حبان: لا يحتج به.

قال الحافظ ابن حجر: «وعند ابن المديني: أن حنش بن المعتمر، غير حنش بن ربيعة. قلت: وأما ابن حبان، فقال: حنش بن المعتمر، هو الذي يقال له: حنش بن ربيعة، والمعتمر كان جده؛ وكان كثير الوهم في الأخبار، ينفرد عن علي بأشياء لا تشبه حديث الثقات، حتى صار ممن لا يحتج بحديثهم. وقال العجلي: تابعي ثقة. وقال البزار: حدث عنه سماك بحديث منكر. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم. وذكره العقيلي، والساجي، وابن الجارود، وأبو العرب الصقلي في «الضعفاء»، وقال ابن حزم في «المحلى»: ساقط مطرح. وذكره ابن منده، وأبو نعيم في الصحابة؛ لكونه أرسل حديثاً، وقد بينت ذلك في كتابي «الإصابة». وقال في «التقريب» (١٥٧٧): صدوق؛ له أوهام، ويرسل. وقال الذهبي في «السير»: فيه لين.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٩٩/ ٣٤٢)؛ و«الأوسط» (١/ ٢٠٥ الخفاف)؛ و«الضعفاء الصغير» (ص٣٨/ رقم ٩٦) للبخاري؛ و«الضعفاء» لابن الجوزي (١/ ٢٤١/ ١٠٤٠)؛ و«سير النبلاء» (٤/ ٤٩٣).

١٩٠ وَلَا نَعْلَمُ أَحَداً رَوَى عَنْ مَالِكِ بْنِ عُمَيْرٍ؛ إِلَّا إِسْمَاعِيْلُ بْنُ سُمَيْعٍ الحَنَفِيُّ.

---

١٩٠ هو مالك بن عمير الحنفي الكوفي، أدرك الجاهلية.

روى عن: النبي ﷺ مرسلاً، وعن علي، وصعصعة بن صوحان، ووالان العجلي صاحب ابن مسعود.

روى عنه: إسماعيل بن سميع الحنفي، وعمار بن معاوية الدهني.

قال الحافظ: ذكره يعقوب بن سفيان في الصحابة، وقال ابن أبي حاتم، عن أبي زرعة: روايته عن علي مرسلة، وقال ابن القطان: حاله مجهولة، وهو مخضرم.

وقد وافق علياً على تفرد إسماعيل بن سميع بالرواية عنه: مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص١٩١ ـ ١٩٢/ رقم ٨٥٤).

ولكن المزي، وتابعه ابن حجر: أثبتا له راوياً آخر، وهو: عمار بن معاوية الدهني.

وانظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٠٤/ ١٢٩٣)؛ و«الجرح والتعديل» (٨/ ٢١٢/ ٩٤٣)؛ و«المراسيل» (ص٢٢١/ رقم ٨٣٤) لابن أبي حاتم؛ و«جامع التحصيل» (ص٢٧٢/ رقم ٧٢٨)؛ و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ١٥٢)؛ و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٠)؛ و«التقريب» (٦٤٤٥).



١٩١ قَالَ عَلِيٌّ: عَنِ [ابْنِ][1] ثُمَامَةَ القُشَيْرِيِّ، عَنِ ابْنِ أَعْبُدَ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: (أَتَتْ فَاطِمَةُ النَّبِيَّ ﷺ تَسْتَخْدِمُهُ) [ل١٣/أ].

وَهَذا حَدِيْثٌ بَصْرِيٌّ، وَإِسْنَادُهُ بَصْرِيٌّ، وَهُوَ مَعْرُوْفُ الإِسْنَادِ؛ إِلَّا رَجُلاً وَاحِداً؛ ابْنُ أَعْبُدَ لَا أَعْرِفُ عَنْهُ حَدِيثاً غَيْرَ هَذَا.

---

١٩١ أخرج هذا النص معلقاً مختصراً جدّاً، عن ابن المديني: ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٣/ ٢٤٥)، والمنذري في «اختصار سنن أبي داود» كما نقله عنه صاحب «عون المعبود» (٨/ ١٥٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٢١)، والذهبي في «المغني» (٢/ ٤٤٣)، وغيرهم.

وأما الحديث؛ فأخرجه أبو داود في «السنن» في كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربى (٣/ ١٥٠/ ٢٩٨٨) من طريق عبد الأعلى.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١/ ١٥٣)، وكذا في «زوائد فضائل الصحابة» (٢/ ٧٠٥) ـ ومن طريقه؛ أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٧٠ و٢/ ٤١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٢٢) ـ؛ والطبراني في «الدعاء» (٢٣٥) من طريق العباس بن الوليد النرسي.

كلاهما، عن سعيد الجَرَيري، عن أبي الورد بن ثُمامة القشيري، عن ابن أعبد، قال: قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه: يا ابن أعبد، هل تدري ما حق الطعام؟ قال: قلت: وما حقه يا ابن أبي طالب؟ قال: تقول: بسم الله، اللهم بارك لنا فيما رزقتنا. قال: وتدري ما شكره، إذا فرغت؟ قال: قلت: وما شكره؟ قال: تقول: الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا، ثم قال: ألا أخبرك عني وعن فاطمة رضي الله عنها كانت ابنة رسول الله ﷺ، وكانت من أكرم أهله عليه، وكانت زوجتي، فجرت بالرحى، حتى أثر الرحى بيدها، وأسقت بالقربة حتى أثرت القربة بنحرها، وقمَّت البيت حتى أغبرت ثيابها، وأوقدت تحت القدر حتى دنست ثيابها؛ فأصابها من ذلك

---

(١) في الأصل: (أبي)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو الموافق للمصادر التي أخرجت الحديث، والتي ترجمت للراوي.

ضرر، فقُدم على رسول الله ﷺ بسَبي أو خدمٍ، قال: فقلت لها: انطلقي إلى رسول الله ﷺ، فاسأليه خادماً يقيك حر ما أنتِ فيه، فانطلقت إلى رسول الله ﷺ، فوجدت عنده خَدَماً أو خُدَّاماً، فرجعت، ولم تسأله... فذكر الحديث، فقال: **«ألا أدلك على ما هو خير لك من خادم؟ إذا أويت إلى فراشك؛ سبحي ثلاثاً وثلاثين، واحمدي ثلاثاً وثلاثين، وكبري أربعاً وثلاثين»**، قال: فأخرجت رأسها، فقالت: رضيت عن الله ورسوله مرتين. هذا لفظ أحمد، وقد خلا سياق أبي داود من ذكر حقِّ الطَّعَامِ.

وفي الحديث خلاف، لا تعلُّق له بما نحن فيه، يراجعه من شاء في «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ٧ و١٩٤)، وغيره، والله تعالى أعلم.

وابن أعبد؛ قال الذهبي: واسمه علي الليثي، وقال الحافظ في «التقريب» (٤٦٨٩): «علي بن أعبد، أبو الحسن، وقد لا يسمى في الإسناد: مجهول من الثالثة».



١٩٢ **قَالَ عَلِيٌّ - فِيْ حَدِيْثِ عُثْمَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ تَحْضُرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوْبَةٌ، فَيُحْسِنُ وضُوْءَهَا» -:**

رَوَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ كَانَ بِالْكُوْفَةِ، مِنْ وَلَدِ سَعِيْدِ بْنِ العَاصِ؛ وَإِنَّمَا لَقِيَهُ مَنْ لَقِيَهُ بِالْكُوْفَةِ. وَهَذَا إِسْنَادٌ مَدَنِيٌّ، وَلَمْ يَرْوِ أَهْلُ المَدِيْنَةِ عَنْهُ شَيْئاً.

---

١٩٢ أما الحديث؛ فأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء والصلاة عقبه (١/٢٠٦/٢٢٨) عن عبد بن حميد - وهو في «المنتخب من مسنده» (١/١١٢/٥٧)، ومن طريق عبد أخرجه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/٢٩)، وابن حجر في «الإمتاع» (ص٢٠/ رقم ٤) - وحجاج بن الشاعر.

وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه على مسلم» (٢/ ٢٠) عن أبي داود الحراني.

وأخرجه أبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» أيضاً (١/ ٢٩٤/ ٥٤٥) - ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٣٩) - من طريق أبي خليفة الجمحي، وعباس الأسفاطي، وابن التمار، ويحيى الحماني.

وأخرجه البيهقي في «الصغرى» في الصلاة، باب في الخشوع في الصلاة (١/ ٢٤٠/ ٨٦٠)، وفي «الكبرى» (٢/ ٢٩٠) من طريق يحيى بن محمد بن يحيى.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٢/ ٦٨/ ٤١١) من طريق الحسن بن يحيى الأَرُزّي.

جميعهم، عن أبي الوليد، قال: حدثنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص: حدثني أبي، عن أبيه، قال: كنت عند عثمان، فدعا بطهور، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **(ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة، فيحسن وضوءها، وخشوعها، وركوعها؛ إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب، ما لم يؤت كبيرة، وذلك الدهر كله)** هذا لفظ مسلم.

والرجل القرشي الذي كان بالكوفة، هو عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي، المعروف بالأشدَقِ، تابعي، ولي إمرة المدينة لمعاوية ولابنه، قتله عبد الملك بن مروان بعد ما أمنه، سنة سبعين، ووهم من زعم أن له صحبة، وإنما لأبيه رؤيةٌ، وكان عمرو مسرفاً على نفسه، وليست له في مسلم

....

رواية؛ إلا في حديث واحد، هو هذا الحديث المذكور، قاله الحافظ في «التقريب»؛ (٥٠٣٤) بتصرف، وقال الذهبي: ما علمت به بأساً.

وانظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٣)، وغيره، والله تعالى أعلم.

* * *

١٩٣ قَالَ عَلِيٌّ: وَحَدِيْثُ عُثْمَانَ: أَنَّه قَالَ: «مَنْ عَلِمَ أَنَّ الصَّلَاةَ حَقٌّ».

رَوَاهُ عِمْرَانُ بْنُ حُدَيْرٍ؛ وَهُوَ ثِقَةٌ، عَنْ رَجُلٍ مَجْهُوْلٍ، يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عُبَيدٍ، يَرْوِيْهِ عَنْ حُمْرَانَ.

---

١٩٣ أما الحديث؛ فقد أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١/ ٦٠) ـ ومن طريقه: البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٣٩)[1] ـ، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب الإيمان، باب من علم أن الصلاة حق واجب دخل الجنة (١/ ٢٥١/ ٢٥٢)، كلاهما من طريق عثمان بن عمر.

وأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/ ١٠٥/ ٤٩) عن روح بن عبادة؛ ومن طريق روح؛ أخرجه الحاكم في (الموضع السابق).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» كتاب الصلاة، باب أصل فرض الصلاة (١/ ٣٥٨) من طريق مروان بن معاوية.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٢/ ٨٧/ ٤٤٠) من طريق معاذ بن معاذ.
وأخرجه كذلك البزار (٢/ ٨٧/ ٤٤٠) من طريق عبد الله بن حمران وقال: هذا الحديث مرفوعاً؛ لا نعلم روي إلا عن عثمان.

جميعهم، عن عمران بن حدير، عن عبد الملك بن عبيد، عن حمران بن أبان، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: **«من علم أن الصلاة حق واجب دخل الجنة»**، لفظ عبد الله بن أحمد في «الزوائد».

فأما عمران بن حُدير، فقد نقل توثيق ابن المديني له: الذهبي في «السير» (٦/ ٣٦٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٣١٦)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٨/ ١١٠/ الفكر)؛ والخزرجي في «خلاصة التذهيب» (ص٢٩٥). وعند الثلاثة

---

(١) ولكن وقع في نسختي من «الشعب» من طريق أحمد نفسه، لا من الزوائد؛ ويغلب على ظني أنه إن لم يكن جرياً من الناشر على الجادة، فهو من الناسخ، أو من اختلاف النسخ الخطية، وإلا فقد عزاه المنذري في «الترغيب» (١/ ١٥١)، والهيثمي في «المجمع» (١/ ٢٨٨): والسيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٧٠٥)، وغيرهم؛ كلهم عزوه لعبد الله في «الزوائد» لا لأبيه ـ رحمهما الله ـ والله أعلم.

....

الأول زيادة عن ابن المديني، وهي: (من أوثق شيخ بالبصرة). فالله أعلم. وزاد البخاري عن ابن المديني: (له نحو من عشرة أحاديث).

وهو ثقة كما يقول ابن المديني، ووافقه على ذلك جمع من النقاد، والله أعلم، وانظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١٤٨/١)، و«الثقات» لابن حبان (٢٣٨/٧)، و«التقريب» (٥١٤٨).

وقد ذكر مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص١٧٧/ رقم ٧٣٠): أنه قد تفرد بالرواية عن عبد الملك بن عبيد. والله أعلم.

وأما عبد الملك بن عبيد؛ فقد أسند قول ابن المديني فيه بالجهالة: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٥٨/٥)، عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه عن ابن المديني: ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (١٥١/٢)، والذهبي في «المغني» (٤٠٧/٢)، وفي «الميزان» (٤٠٥/٤/ علمية)، وابن حجر في «التهذيب» (٣٦٢/٦/ الفكر).

ولم يخالف ابن المديني أحد في كونه مجهولاً، وسبق ذلك مسلم له فيمن لم يرو عنه إلا عمران بن حدير، ولم أجد من تكلم فيه بشيء من الجرح والتعديل، وانظر: «التقريب» (٤١٩٦)، والله أعلم.



١٩٤ قَالَ عَلِيٌّ ـ فِيْ حَدِيْثِ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الأَضَاحِيْ، فَوْقَ ثَلَاثٍ» ـ:

رَوَاهُ ابْنُ أَبِيْ ذِئْبٍ، عَنْ شَيْخٍ لَا أَعْلَمُهُ رَوَى عَنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ، عَنْ أَبي عُبَيْدٍ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الحَدِيْثَ ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِيْ عُبَيْدٍ، مَوْقُوْفاً.

---

١٩٤ لم أقف على شيء من وجوه هذا الخلاف، الذي ذكره ابن المديني في هذا الحديث، فيما بين يدي من مراجع، فالله أعلم، وهو المستعان.

* * *

١٩٥ قَالَ: وَذَكَرَ حَدِيْثَ طَلْحَةَ، فِيْ قُبُوْرِ الشُّهَدَاءِ، فَقَالَ:

رَوَاهُ شَيْخٌ ثِقَةٌ، يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ مَعْنٍ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَعْنِ بْنِ نَضْلَةَ بْنِ عَمْرٍو الغِفَارِيُّ، رَوَاهُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ خَالِدِ بْنِ دِيْنَارٍ، عَنْ رَبِيْعَةَ بنِ أَبِيْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ رَبِيْعَةَ بْنِ الهُدَيْرِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ.

وَإِسْنَادُهُ كُلُّهُ جَيِّدٌ؛ إِلَّا أَنَّ دَاوُدَ بْنَ خَالِدٍ هَذَا، لَا يُحْفَظُ عَنْهُ إِلَّا هَذَا الحَدِيْثُ، مِنْ وَجْهٍ مِنَ الوُجُوْهِ.

---

١٩٥ أما الحديث؛ فأخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ١٦١) ـ ومن طريقه: ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠/ ٢٤٦)، والضياء في «المختارة» (٣/ ١٣/ ٨١٣) ـ.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» كتاب الحج، باب زيارة قبور الشهداء (٥/ ٢٤٩) من طريق الحسن بن محمد الزعفراني.

كلاهما (أحمد، والزعفراني) عن علي بن المديني.

وأخرجه أبو داود في «السنن» في كتاب المناسك، باب زيارة القبور (٢/ ٢١٨/ ٢٠٤٣).

وأخرجه البيهقي في (الموضع السابق) من طريق محمد بن الفضل بن جابر السقطي.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠/ ٢٤٥) من طريق محمد بن وضاح.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٩٤/ الفكر) من طريق عمر بن سنان.

الأربعة، عن حامد بن يحيى.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٣/ ١٦٨/ ٩٥٥) من طريق يعقوب بن محمد.
وأخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (١/ ١٣٣) عن إسحاق بن موسى الأنصاري.
وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠/ ٢٤٥) من طريق إبراهيم بن المنذر.

وأخرجه الحميدي ـ كما في «التمهيد» (٢٠/ ٢٤٦) ـ.

الستة (ابن المديني، وحامد، ويعقوب، وإسحاق، وإبراهيم، والحميدي) عن محمد بن معن الغفاري: أخبرني داود بن خالد بن دينار، أنه مر هو، ورجل يقال

له: أبو يوسف، من بني تيم، على ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن ﷺ قال: قال له أبو يوسف: إنا لنجد عند غيرك من الحديث ما لا نجده عندك؟ فقال: أما إن عندي حديثاً كثيراً، ولكن ربيعة بن الهدير قال ـ وكان يلزم طلحة بن عبيد الله ـ: إنه لم يسمع طلحة يحدث عن رسول الله ﷺ حديثاً غير حديث واحد، قال ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن: قلت له: وما هو؟ قال: قال لي طلحة: خرجنا مع رسول الله ﷺ، حتى أشرفنا على حَرَّة وَاقِم؛ قال: فدنونا منها، فإذا قبور بِمَحْنيَّة، فقلنا: يا رسول الله! قبور إخواننا هذه؟ قال: **«قبور أصحابنا»**، ثم خرجنا حتى إذا جئنا قبور الشهداء، قال: قال رسول الله ﷺ: **«هذه قبور إخواننا»**. هذا لفظ أحمد.

قال ابن المديني: وإسناده كله جيد؛ إلا أن داود بن خالد هذا، لا يحفظ عنه إلا هذا الحديث، من وجه من الوجوه.

ونقله ابن عبد البر، ثم قال: هذا حديث مدني، حسن الإسناد؛ محمد بن مَعن؛ عندهم ثقةٌ، وداود بن خالد بن دينار؛ لم يذكره أحد بجرحة، ولا ضعَّفه أحدٌ من أئمة أهل الحديث، ولم ينكره أحدٌ منهم.

وابن عبد البر يريد أن يقول: إن داود بن خالد، وإن لم يحفظ عنه إلا هذا الحديث؛ فليس ذلك بضائره شيئاً، فإنه مع تفرده بهذا الحديث؛ إلا أن أحداً لم يطعن فيه، ولم يجرحه جارح، بل ولا أنكر أحد عليه حديثه هذا!!

وقال البزار: وهذا الكلام؛ لا نعلمه يروى إلا عن طلحة بن عبيد الله، بهذا الإسناد. وقال ابن عدي: ولا أعلم يروي هذا الحديث عن ربيعة، غير داود بن خالد هذا، وعن داود محمد بن معن. وقال في آخر ترجمة داود هذا: وداود بن خالد هذا، له غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، وكأن أحاديثه إفرادات، وأرجو أنه لا بأس به.

وكلام ابن المديني في (داود بن خالد)؛ أسنده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٠٩) عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠/ ٢٤٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٨/ ٣٨٢)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٥٨/ الفكر)، وغيرهم.

وداود بعد ذلك: قال الحافظ في «التقريب»: صدوق، وقد وثقه العجلي، وابن حبان، وقال يعقوب بن شيبة: مجهول لا نعرفه، ولعله ثقة. وقال ابن عدي: وأرجو أنه لا بأس به.

وقول ابن المديني: (لَا يُحْفَظُ عَنْهُ إِلَّا هَذَا الحَدِيْثُ، مِنْ وَجْهٍ مِنَ الوجوْهِ)، متعقب بقول ابن عدي السابق بعد أن ذكر له حديثين: «له غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، وكأن أحاديثه إفرادات»، والله تعالى أعلم.



١٩٦ قَالَ عَلِيٌّ: وَذَكَرَ حَدِيْثَ الزُّبَيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا مِنْ صَبَاحٍ، إِلَّا وَمُنَادٍ يُنَادِيْ»:

رَوَاهُ مُوْسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنْ مُحَمَّد بْنِ ثَابِتِ بْنِ شُرَحْبِيلٍ، مِنْ بَنِيْ عَبْدِ الدَّارِ، وَلَا أَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ إِلَّا مُوْسَى بْنُ عُبَيْدَةَ.

وَرَوَاهُ عَنْ أَبِيْ حَكِيْمٍ مَوْلَى الزُّبَيْرِ، وَلَا أَحَدٌ رَوَى عَنْ أَبِيْ حَكِيمٍ هَذَا، إِلَّا مِنْ هَذا الطَّرِيْقِ.

---

١٩٦ أما الحديث؛ فأخرجه الترمذي في كتاب الدعوات، باب في دعاء النبي ﷺ وتعوذه... (٥/ ٥٦٣/ ٣٥٦٩)، وعبد بن حميد في «المنتخب من مسنده» (١/ ١٤٨/ ٩٨) من طريق عبد الله بن نمير، وزيد بن حباب.

وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص٥٧/ رقم ٦٢) من طريق زيد بن حباب.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٤٥/ ٦٨٥) ـ ومن طريقه؛ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ٣١٤) ـ من طريق حزام بن إسماعيل العامري.

ثلاثتهم، عن موسى بن عبيدة، عن محمد بن ثابت، عن أبي حكيم مولى الزبير، عن الزبير بن العوام، قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما من صباح يُصبح العبد فيه؛ إلا ومناد ينادي: سبحان الملك القدوس»**.

قال أبو عيسى الترمذي: وهذا حديث غريب.

وقال الحافظ ابن حجر في مثل هذا الإسناد، لحديث آخر: حديث غريب وموسى، وشيخه ضعيفان، وأبو حكيم مجهول. كذا في «فيض القدير» (٥/ ٤٨٥).

وقال المناوي في «الفيض» (٥/ ٤٨٤): إسناده ضعيف. ونقل نحوه عن الصدر المناوي. وقال المباركفوري في «التحفة» (١٠/ ١٣) نحو كلام الحافظ.

وأما محمد بن ثابت بن شرحبيل؛ فقد نقل قول ابن المديني فيه في هذا الحديث: الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٧٥/ الفكر)، ورجح أنهما رجلان، أحدهما يروي عن أبي هريرة، ويروي عنه موسى بن عبيدة، والثاني، يروي عن أبي حكيم، ويروي عنه أيضاً موسى بن عبيدة، وأن الأول معروف، وليس هو

الذي معنا في هذا الحديث، وإنما الذي معنا هو الثاني، وهو مجهول. قال فيه ابن معين: لا أعرفه، وقال أبو حاتم: لا نفهم من محمد بن ثابت هذا؟! وانظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٢١٦)، والله تعالى أعلم.



١٩٧ وَذَكَر حَدِيْثَ الزُّبَيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِيْ لُحُوْمِ الأَضَاحِيِّ»، فَقَال: رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَطَاءِ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ، عَنْ [أَبِيْهِ][1]، وَلَا نَحْفَظُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ هَذاَ شَيْئاً، غَيْرَ هَذَا الحَدِيْثِ، وَلا أَعْلَمُ أَحَداً رَوَى عَنْهُ؛ إِلَّا ابْنُ إِسْحَاقَ.

---

١٩٧ أما الحديث؛ فأخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ١٦٦) ـ ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٣/ ٧٣/ ٨٧٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٥/ ١٠٠) ـ عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد.

وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (٢/ ٣٤/ ٦٧١) ـ ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٣/ ٧٤/ ٨٨٠) ـ، والحازمي في «الاعتبار» (ص٣٨٤) كلاهما من طريق يعقوب قال: حدثنا أبي [يعني: إبراهيم بن سعد] عن محمد بن إسحاق: حدثني عبد الله بن عطاء بن إبراهيم، مولى الزبير، عن أمه وجدته أم عطاء، قالتا: والله لكأننا ننظر إلى الزبير بن العوام رضي الله عنه حين أتانا على بغلة له بيضاء، فقال: يا أم عطاء! (إن رسول الله ﷺ قد نهى المسلمين أن يأكلوا من لحوم نسكهم فوق ثلاث). قال: فقلت: بأبي أنت، فكيف نصنع بما أهدي لنا؟ فقال: **«أما ما أُهْدِيَ لَكُنَّ، فَشَأنكن بِهِ»**.

وأما عبد الله بن عطاء بن إبراهيم؛ فهو مولى الزبير بن العوام القرشي، يروي عن أبيه، وعن أمه، وجدته.

قال فيه ابن معين: لا شيء، وقال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٩)، وانظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ١٣٢).

وقال ابن المديني: «ولا نحفظ عن عبد الله بن إبراهيم هذا شيئاً، غير هذا الحديث، ولا أعلم أحداً روى عنه؛ إلا ابن إسحاق». متعقب بما أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٤٠)، وابن مردويه ـ كما في «تخريج الكشاف» للزيلعي (٢/ ١٩٠/ الرعد) ـ، وأبو نعيم في «الدلائل» ـ كما في «الدر المنثور» (٤/ ٦٥٢) ـ من طريق

---

(١) كذا في الأصل، والذي في مصادر التخريج: (عن أمه، وجدته)؛ ولعله الأصوب، والله تعالى أعلم.

....

عبد الجبار بن عمر الأيلي، عن عبد الله بن عطاء بن إبراهيم، وعن جدته أم عطاء مولاة الزبير بن العوام، قالت: سمعت الزبير بن العوام، يقول: لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [الشعراء: ٢١٤]؛ صاح رسول الله ﷺ على أبي قبيس: **(يا آل عبد مناف، إني نذير...)** الحديث. فيه رواية غير محمد بن إسحاق، عن عبد الله؛ ثم إنه حديث آخر غير الذي ذكره ابن المديني له؛ فقول ابن المديني بناه على مبلغ علمه، والله تعالى أعلم.



١٩٨ قَالَ عَلِيٌّ - فِيْ حَدِيْثِ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ يُرِدْ هَوَانَ قُرَيْشٍ؛ يُهِنْهُ اللهُ» -:

فَهَذَا حَدِيْثٌ مَدَنِيٌّ، فِيْ إِسْنَادِهِ رَجُلانِ؛ لَا أَعْلَمُ رُوِي عَنْهُمَا شَيْءٌ مِنَ العِلْمِ[1].

حَدَّثَنَاهُ يَعْقُوْبُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ، عَنْ أَبِيْه، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِيْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّد بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِيْ وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيْه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ [ل١٣/ب] يَقُوْلُ: «مَنْ يُهِنْ قُرَيْشاً؛ يُهِنْهُ اللهُ».

فَتَرَكَ يَعْقُوْبُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ وَصَفْنَا: أَنَّهُ لَا يُرْوَى عَنْهُمَا؛ فَسَمَّى مُحَمَّدَ بْنَ أَبِيْ سُفْيَانَ، وَتَرَكَ الآخَرَ.

وَعَنْ مُحَمَّد بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيْهِ: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَالَ: «مَنْ يُرِدْ هَوَانَ قُرَيْشٍ؛ يُهِنْهُ اللهُ»؛ فَسَمَّى أَبُوْ أَيُوْبٍ الهَاشِمِي، الرَّجُل الَّذِيْ لَمْ يُسمِّهِ يَعْقُوْبُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ بْنِ سَعْدٍ؛ وَهُوَ يُوْسُفُ أَبُوْ الحَجَّاجِ بْنِ يُوْسُفَ.

---

١٩٨ أما الحديث؛ فأخرجه الترمذي في «السنن» في كتاب المناقب، باب فضل الأنصار وقريش (٥/ ٧١٤/ ٣٩٠٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ١١٣/ ٧٧٥) - ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣/ ١٠٦/ الفكر)، والضياء في «المختارة» (٣/ ٢٣٨/ ١٠٤٥) -، والحاكم في «المستدرك» في معرفة الصحابة، باب من أهان قريشاً أهانه الله (٥/ ١٠٠/ ٧٠٣٩)، والشاشي في «مسنده» (١/ ١٧٧)، وأبو عمرو الداني في ««السنن الواردة في الفتن» (٢/ ٣٨٣/ ١٢٧)، وتمام الرازي في «الفوائد» (٢/ ١٦٠/ ١٤٢١)، وفي «مسند المقلين من الأمراء والسلاطين» (ص١٦/ رقم١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢٨٥).

كلهم من طرق، عن أبي أيوب الهاشمي - واسمه؛ سليمان بن داود -، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، عن محمد بن أبي سفيان بن

---

(١) يعني: غير هذا الحديث.

....

العلاء بن جارية الثقفي، عن أبي عقيل يوسف بن الحكم ـ والد الحجاج بن يوسف ـ، عن محمد بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، به.

وقال البخاري في «الكبير» (١٠٣/١) ـ ومن طريقه؛ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠٨/٥٣/ الفكر) ـ قال لي سليمان بن داود؛ فذكره.

قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه.

وأخرجه أحمد في «المسند» (١٧١/١) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» الموضع السابق، والترمذي في (الموضع السابق)، والشاشي في «مسنده» (١/ ١٧٨/ ١٢٤)، والبزار في «البحر الزخار» (١١٧٥/١٦/٤) الأولان عن، والأخيران من طريق يعقوب بن إبراهيم، وقرن أحمد معه (سعد بن إبراهيم). وليس عند الشاشي (محمد بن سعد).

قال البزار: وهذا الحديث، لا نعلمه يروى عن محمد بن سعد، عن أبيه؛ إلا من هذا الوجه، وقد روي عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ أيضاً.

أخرجه أحمد في «المسند» (١٨٣/١) ـ، ومن طريقه ابن عساكر في «التاريخ» (١٠٥/٥٣) ـ عن أبي كامل، عن إبراهيم بن سعد. وليس فيه (محمد بن سعد)، ورواه أخرى ليس فيه (يوسف)، قال ابن عساكر: وهذا القول الثاني؛ هو الصحيح.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ١٧٠/ ٢١٥)، وفي «السنة» (٢/ ٦٣٤/ ١٥٠٣) ـ ومن طريقه؛ الضياء في «المختارة» (٣/ ٢٣٧/ ١٠٤٤) ـ؛ وتمام الرازي في «الفوائد» (٢/ ١٦٠/ ١٤٢٢)، وفي «مسند المقلين من الأمراء» (ص١٨/ رقم ٢) عن يعقوب بن حميد، عن إبراهيم بن سعد.

قال تمام: لم يجود إسناده؛ إلا سليمان بن داود الهاشمي، ويعقوب بن حميد.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» الموضع السابق (٧٠٤٠)، والشاشي في «مسنده» (١/ ١٧٩/ ١٢٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٠٢/٦) ـ وعنه؛ ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ١٧٠/ ٢١٦)، و«السنة» (٢/ ٦٣٤/ ١٥٠٤) ـ كلهم من طريق الليث بن سعد، عن ابن الهاد، عن إبراهيم بن سعد، وليس فيه (محمد بن سعد).

وأخرجه يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٠١/ العمري) (١/ ٢٠٧/ علمية) ـ ومن طريقه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/ ٨٣٩/ الأنيس) ـ من طريق أبي صالح عبد الله بن صالح، عن إبراهيم بن سعد. وليس فيه (محمد بن سعد).

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣/ ٢٩٥/ ٣٢٠٠) من طريق أبي صالح أيضاً، عن إبراهيم بن سعد. ولكن فيه (محمد بن سعد)!! ويظهر أنها مقحمة، والله أعلم.

وقال: لم يرو هذا الحديث عن الزهري؛ إلا صالح، تفرد به إبراهيم.

قال الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٦٠ ـ ٣٦١/ ٦٢٨): «وسئل عن حديث محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: **(من يرد هوان قريش؛ أهانه الله)**، فقال: هو حديث يرويه الزهري، واختلف عنه، فرواه إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن محمد بن أبي سفيان، عن يوسف بن الحكم، عن محمد بن سعد، عن سعد.

واختلف عن إبراهيم، فقيل: عنه، عن يوسف بن الحكم، عن سعد؛ والقولان عنه محفوظان.

وقالوا: إنه حدث به بالمدينة، فقال فيه: عن محمد بن سعد، ثم ترك محمد بن سعد بعد ذلك.

وساق خلافاً آخر، ثم قال: «والصحيح؛ حديث الزهري، عن محمد بن أبي سفيان».

وأسنده الخطيب في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٩٠٢/ رقم ١٠٢/ ط الزهراني)، و(٢/ ٨٣٤/ رقم ١٠٤/ط الأنيس) من طريق أبي قلابة الرقاشي، قال: نا سليمان الهاشمي، ويحيى بن عبد الحميد، قالا: نا إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، عن محمد بن العلاء بن أبي سفيان الثقفي، عن محمد بن سعد، عن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، ثم قال:

«هكذا روى هذا الحديث أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، عن سليمان بن داود الهاشمي، ويحيى بن عبد الحميد الحماني، عن إبراهيم بن سعد، على الاتفاق منهما في روايته؛ بينهما خلاف: فأما يحيى فإنه يرويه، عن إبراهيم بالإسناد الذي ذكرناه، إلا أن أبا قلابة وهم في قوله: (محمد بن العلاء بن أبي

سفيان)؛ لأنه (محمد بن أبي سفيان بن العلاء)، وكذلك قال كل من رواه عن إبراهيم، وكذلك حدث به أبو عمرو أحمد بن حازم بن أبي غرزة الكوفي، عن يحيى الحماني.

وأما سليمان الهاشمي؛ فإنه يزيد في إسناده رجلاً بين (محمد بن أبي سفيان)، وبين (محمد بن سعد)؛ وهو (يوسف بن الحكم)، والد الحجاج بن يوسف.

فأبو قلابة حمل رواية سليمان، على رواية يحيى، وقد وافق سليمان: إبراهيم بن حمزة الزهري، ويعقوب بن حميد بن كاسب، ومصعب بن عبد الله الزبيري؛ فرووه عن إبراهيم بن سعد، وذكروا فيه يوسف بن الحكم.

وخالف الجميع: يزيد بن عبد الله بن الهاد، ويعقوب، وسعد؛ ابنا إبراهيم بن سعد، وأبو صالح عبد الله بن صالح، وأبو عباد يحيى بن عباد، ويونس بن محمد المؤدب؛ فرووه عن إبراهيم بن سعد، وذكروا فيه يوسف؛ غير أنهم نقصوا منه (محمد بن سعد)، وقالوا: عن يوسف بن الحكم، عن سعد نفسه.

ويقال: إن إبراهيم بن سعد، كان يرويه قديماً؛ فيذكر فيه (محمد بن سعد)، كما رواه عنه سليمان الهاشمي، وابن كاسب [وهو يعقوب بن حميد]، ومصعب، ثم نقص منه (محمد بن سعد) بأخرةٍ،

ورواه أبو كامل المظفر بن مُدرك، عن إبراهيم بن سعد؛ كرواية يزيد بن الهاد، ومن تابعه، وذكر أن إبراهيم رواه مرة أخرى، فجعل مكان (يوسف بن الحكم) (محمد بن سعد)، مثل رواية يحيى الحماني».

ثم ساق الخطيب ـ رحمه الله تعالى ـ جميع هذه الطريق التي أشار إليها مسندة، فللّه دره من حافظ كبير، فانظرها إذا شئت هنالك (٢/ ٩٠٣ ـ ٩١٠/ الزهراني)، و(٢/ ٨٣٥ ـ ٨٤١/ الأنيس).

وقد أسند كلام ابن المديني على الرواة فيما يتعلق بمحمد بن أبي سفيان ـ بمعناه ـ: ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٧٥) ـ ومن طريقه؛ ابن عساكر (٥٣/ ١٠٦) ـ عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلّقه المزي (٢٥/ ٢٨٥)، وابن حجر في «التهذيب» (٩/ ١٧٠/ الفكر).

وتعقبه ابن عساكر، قائلاً: وقد روى عنه غير هذا الحديث، ثم ساق حديث محمد بن الوليد بن عامر، حدثنا أبو عمر محمد بن أبي سفيان الثقفي، عن قبيصة بن

ذؤيب، عن بلال: أنه قال لرسول الله ﷺ: إن الناس يتجرون ويبتغون معايشهم، ويمكثون في بيوتهم، ولا نستطيع أن نفعل ذلك، فقال: «**ألا ترضى يا بلال؛ المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة**».

ومحمد بن أبي سفيان، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الحافظ في «التقريب» (٥٩٢٠): (مقبول).

وأما يوسف بن الحكم، والد الحجاج بن يوسف؛ فقد قال فيه كعب بن علقمة: كان يوسف والد الحجاج بن يوسف فاضلاً، من خيار المسلمين. وذكره العجلي في «الثقات» (٢/ ٣٧٥)، وابن حبان (٥/ ٥٥٢)، وقال في «التقريب» (٧٨٥٩): مقبول.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٢٠)؛ و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٦٠). والله أعلم.



١٩٩ قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ بْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ عَشْرَ خِلَالٍ». هَذَا حَدِيْثٌ كُوْفِيٌّ، وَفِيْ بَعْضِ إِسْنَادِهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ، [إِلَّا فِيْ][1] هَذَا الطَّرِيْقِ.

وَرَوَاهُ [رُكَيْنُ][2] بْنُ الرَّبِيْعِ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَن ابْنِ مَسْعُوْدٍ.

وَلَا أَعْلَمُ أَحداً رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ حَرْمَلَةَ هَذَا شَيْئاً؛ إِلَّا مِنْ هَذَا الطَّرِيْقِ، وَلَا نَعْرِفُهُ فِيْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ.

---

١٩٩ أخرج بعض هذه الفقرة ـ مختصرة ـ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٢٢) عن ابن البراء، عن ابن المديني، وعلقها المزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٦٣)، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٤٧/ الفكر)، والعظيم آبادي في «عون المعبود» بأتم منهم (١١/ ١٨٩).

أما الحديث؛ فأخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ٣٨٠)، و(١/ ٣٩٧)، وأبو داود في «سننه» في كتاب الخاتم، باب ما جاء في خاتم الذهب (٤/ ٨٩/ ٤٢٢٢)، والنسائي في «المجتبى» في كتاب الزينة، باب الخضاب بالصفرة (٨/ ١٤١)، وفي «الكبرى» (٥/ ٤١٨/ ٩٣٦٣/ العلمية)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ٨/ ٥٠٧٤)، وابن حبان في «صحيحه» في اللباس وآدابه (١٢/ ٤٩٦/ ٥٦٨٣)، وفي «الثقات» (٥/ ١٠٢ ـ ١٠٣)، والحاكم في «المستدرك» في كتاب اللباس (٤/ ٢١٦/ ٧٤١٨/ العلمية)، والبيهقي في «الكبرى» في النكاح، باب من كره العزل (٧/ ٢٣٢) و(٩/ ٣٥٠)، وفي «الشعب» (رقم ٢٥٧٣)، وسُنيد في «كتابه الكبير» ـ كما في «الاستذكار» (٨/ ٤١٢) ـ، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٣٢٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٦٣)، وغيرهم من طرق عن الركين بن الربيع.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/ ٣١٢ ـ ٣١٣/ ٣٩٦)، والطبراني في «الأوسط» (٩/ ١٥٦ ـ ١٥٧/ ٩٤٠٨) من طريق أبي حصين.

---

(١) ما بين المعكوفتين، ليس في الأصل، وزدته ليلتئم السياق، والله أعلم.

(٢) في الأصل: (بكير)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته، كما في مصادر التخريج، وغيرها.

كلاهما (الركين، وأبو حصين)، عن القاسم بن حسان، عن عبد الرحمٰن بن حرملة: أن ابن مسعود كان يقول: (كان نبي الله ﷺ يكره عشر خلال: الصفرة ـ يعني: الخلوق ـ، وتغيير الشيب، وجر الإزار، والتختم بالذهب، والتبرج بالزينة، لغير محلها، والضرب بالكعاب، والرقى إلا بالمعوذات، وعقد التمائم، وعزل الماء لغير أو غير محله، أو عن محله، وفساد الصبي غير محرمه).

قال أبو داود: انفرد بإسناد هذا الحديث أهل البصرة، والله أعلم.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٧٠)، وفي «الضعفاء» (٢٠٥): عبد الرحمٰن بن حرملة... عن ابن مسعود... لم يصح حديثه. اهـ. وفسرها ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٦١٩)؛ بأن عبد الرحمٰن بن حرملة لم يسمع من ابن مسعود. اهـ.

وأما عبد الرحمٰن بن حرملة. فقد قال فيه ابن المديني: ولا أعلم أحداً روى عن عبد الرحمٰن بن حرملة هذا شيئاً؛ إلا من هذا الطريق، ولا نعرفه في أصحاب عبد الله.

ووافقه أبو حاتم فقال ـ كما في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٢٢) ـ: ليس بحديثه بأس، وإنما روى حديثاً واحداً، مما يمكن أن يعتبر به، ولم أسمع أحداً ينكره، ويطعن عليه.

قلت: قد أنكره البخاري، ونقل عنه ذلك الذهبي في «المغني» (٢/ ١١٢)، وفي «الميزان» (٣/ ٣٦٩)، ووافقه في «الميزان» (٢/ ٥٥٦)، والله أعلم.

وعبد الرحمٰن ـ بعد ما سبق ـ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٩٥)، وقال الحافظ في «التقريب» (٣٨٦٥): مقبول. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٤٧/ الفكر).

❊ ❊ ❊

٢٠٠ قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيْثُ بْنِ مَسْعُوْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «تَصَدَّقْنَ يَا مَعْشَرَ النسَاءِ»: فَقَالَ:

رَوَاهُ مَنْصُورٌ، وَالحَكَمُ، وَالأَعْمَشُ، عَنْ ذَرِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ الهَمَدَانِيِّ، عَنْ وَائِلِ بْنِ مُهَانَةَ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَداً رَوَى عَنْ وَائِلِ بن مُهَانَةَ؛ إِلَّا ذَرٌّ.

---

٢٠٠ أما الحديث؛ فأخرجه أحمد (١/ ٣٧٦)، و(١/ ٤٢٣)، والنسائي في «الكبرى» في عشرة النساء، باب ما ذكر في النساء (٨/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩/ ٩٢١٣)، والحاكم في «المستدرك» في الأهوال، باب أقل ساكني الجنة النساء (٥/ ٨٢٧/ ٨٨١٩)، والحميدي في «المسند» (١/ ٥١/ ٩٢) ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ٣٢٥)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ٧٧/ ٥١٤٤)، والحربي في «غريب الحديث» (١/ ١٥٤)، والعدني في «الإيمان» (ص١٠١/ رقم ٣٥). وغيرهم من طرق عن منصور.

وأخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٤٣٣ و٤٣٦)، والنسائي في «الكبرى» في عشرة النساء، باب ما ذكر في النساء (٨/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩/ ٩٢١٢)، والدارمي في «السنن» في الطهارة، باب في الحائض تسمع السجدة فلا تسجد (١/ ٦٨٣/ ١٠٤٧)، وابن حبان في «صحيحه» في الزكاة، باب صدقة التطوع (٨/ ١١٥/ ٣٣٢٣/ الإحسان)، والطيالسي في «مسنده» (١/ ٣٠٢/ ٣٨٤)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ١٨٧)، والشاشي في «مسنده» (٢/ ٢٩٥/ ٨٧١)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١/ ٣٩٢/ ٢٩٧/ زوائد)، من طرق عن الحكم.

وأخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٤٢٣) وكذا (١/ ٤٢٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٦٨) من طريق الأعمش.

ثلاثتهم، عن ذر بن عبد الله الهمداني، عن وائل بن مهانة، عن ابن مسعود، وقال: خطبنا النبي ﷺ فقال: **«تصدقن يا معشر النساء؛ فإنكن أكثر أهل جهنم، يوم القيامة»**، فقامت امرأةٌ ليست من عِلْيَةِ النساء، فقالت: يا رسول الله! لم نحن أكثر أهل جهنم؟ قال: **«لأنكن تكثرن اللعن، وتكفرن العشير»**. هذا لفظ أحمد.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وقد رواه جرير، عن منصور، عن الأعمش بزيادة ألفاظ فيه.

....

ووائل بن مهانة التيمي من تيم الرباب، قال شعبة: كان من أصحاب عبد الله بن مسعود. ووثقه العجلي (٢/ ٣٤٠)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٩٥)، وقال الحافظ في «التقريب» (٧٣٩٥): مقبول. وذكره مسلم في «المنفردات» (ص٢١١/ ٩٩٦) فيمن تفرد عنه بالرواية ذر. والله تعالى أعلم.

❃ ❃ ❃

٢٠١ قَالَ عَلِيٌّ - فِيْ حَدِيْثِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِيْ قَتْلِ الوَفْدِ» -: [رَوَوْهُ][1] عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، وَرَوَاهُ أَبُوْ بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ؛ فَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ.

---

٢٠١ أما الحديث؛ فقد اختلف فيه على عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، على وجهين:

الأول منهما: عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود، مرفوعاً:

وهذا أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٤٠٤ ـ ٤٠٦)، والنسائي في «الكبرى» في كتاب السير، باب النهي عن قتل الرسل (٨/ ٥٣/ ٨٦٢٤)، والبيهقي في «الكبرى» في كتاب الجزية، باب السنة أن لا تقتل الرسل (٩/ ٢١١)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٣٠٠/ ١٠٤٦)، والبزار في «البحر الزخار» (٥/ ١٤٢/ ١٧٣٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٩/ ١٦٠/ ٥٢٤٧) و(٩/ ١٧٠/ ٥٢٦٠)، وابن حبان في «الإحسان» في السير، باب الرسول (١١/ ٢٣٥/ ٤٨٧٨) من طرق عن سفيان الثوري.

وأخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣٩٠ ـ ٣٩١ ـ ٣٩٦)، والطيالسي في «مسنده» (١/ ٢٠٢/ ٢٤٨) ـ ومن طريقه: البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٣٣٢) ـ، والشاشي في «مسنده» (٢/ ١٨٢/ ٧٤٨)، والبيهقي في «الكبرى» في الموضع السابق (٩/ ٢١٢) من طرق عن المسعودي.

وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (٩/ ٥٠٩٧) من طريق سلام بن أبي المنذر.

ثلاثتهم، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود، قال: جاء ابن النواحة، وابن أُثال رسولا مسيلمة، إلى النبي ﷺ، فقال لهما: **«أتشهدان أني رسول الله»**؟ قالا: نشهد أن مسيلمة رسول الله! فقال النبي ﷺ: **«آمنت بالله ورسله، لو كنت قاتلاً رسولاً، لقتلتكما»**. قال عبد الله: قال: فمضت السنة أن الرسل لا تقتل.

وأما الوجه الثاني: وهو عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مُعَيْزٍ[2] السعدي، عن عبد الله بن مسعود.

---

(١) في الأصل: (رواه)، ولعل الصواب ما أثبته، موافقه للسياق، والله تعالى أعلم.

(٢) بضم الميم، وفتح العين، وسكون الياء، وآخره زاي. كذا في «الإكمال» (٧/ ٢٠٥).

....

فهذا أخرجه أحمد في «المسند» (٤٠٤) ـ ومن طريقه الحافظ في «تغليق التعليق» (٣/ ٢٥١) ـ، والدارمي في «السنن» في السير، باب النهي عن قتل الرسل (٣/ ١٦٢٦/ ٢٥٤٥/ أسد)، والطحاوي في «معاني الآثار» (٣/ ٢١١)، و(٣/ ٣١٧)، وفي «مشكل الآثار» (٤/ ٦١)، وأبو سليمان الخطابي في «غريب الحديث» (٢/ ٢٦٤)، والخطيب في «الأنباء المحكمة في الأسماء المبهمة» (١/ ٣/ ١٨٦)، من طريق أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن معيز الأسدي، عن ابن مسعود، مرفوعاً. وفيه قصة الوفد مطولة.

قال الدارقطني في «الغرائب والأفراد» (٤/ ١٧٥/ ٣٩٨١/ أطراف ابن طاهر): تفرد به أبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن أبي وائل، عن أبي معيز، عن ابن مسعود.

ومقصود ابن المديني بقوله: (ورواه أبو بكر بن عياش فجود إسناده): أن أبا بكر بن عياش قد زاد في إسناده هذا الرجل (ابن مُعَيْزٍ) في حين لم يزده غيره ممن روى هذا الحديث عن عاصم، وهم: الثوري، والمسعودي، وسلام أبو المنذر. فأبو بكر بن عياش أراد أن يجوده فأفسده، وذلك أن الحديث كان قبل أن يزيد ذلك الرجل الذي زاده متصلاً برواية الثقات، فلما زاد ذلك الرجل المجهول، انقطع الإسناد، فصار ضعيفاً.

ولذلك رجح العلماء النقاد رواية الثوري ومن معه على رواية ابن عياش، فمنهم:

ـ ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٣٠٣/ ٩١٠) فقد سأل أباه عن هذا الخلاف، فقال: «قال أبي: الثوري أحفظ من أبي بكر». ثم شرح أبو حاتم ـ لله دَرُّهُ ـ علة هذا الحديث فقال: «وأرى أن عاصماً حكى عن أبي وائل: أن رجلاً يقال له: أبو معيز، مر بمسجد بني حنيف. . .، فجعله أبو بكر (عن ابن معيز)؛ والثوريُّ أَفْهَمُ».

ـ الدارقطني، الذي ذكر الخلاف المذكور على عاصم في «علله» (٥/ ٨٨ ـ ٨٩)، ثم قال: والصواب عن الثوري، عن عاصم، والله تعالى أعلم.

* * *

٢٠٢ قَالَ عَلِيٌّ فِيْ حَدِيْثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ»:

فَهَذَا حَدِيْثٌ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللهِ الجَابِرِ ـ وَهُوَ مَعْرُوْفٌ ـ عَنْ رَجُلٍ يُكْنَى أَبَا مَاجِدٍ الحَنَفِيَّ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَداً رَوَى عَنْ أَبِيْ مَاجِدٍ هَذَا؛ إِلَّا يَحْيَى الجَابِرِيُّ.

فَسَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى الجَابِرِ ـ وَامْتَحَنْتُهُ ـ: مَنْ أَبُوْ مَاجِدٍ هَذَا؟

فَقَالَ: شَيْخٌ طَرَأَ عَلَيْنَا مِنَ البَصْرَةِ.

وَقَدْ رَوَى أَبُوْ مَاجِدٍ غَيْرَ حَدِيْثٍ مُنْكَرٍ.

---

٢٠٢ أما الحديث؛ فأخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ٣٩١ ـ ٤١٩ ـ ٤٣٨)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٧/ ٣٧٠/ ١٣٥١٩)، والحميدي في «مسنده» (١/ ٤٨/ ٨٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٢٥٦)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٦١٣ ـ ٦١٤)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٠٩/ ٨٥٧٢)، وفي «الأوائل» (ص٦١/ رقم ٣٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٣١٨)، كلهم من طرق، عن أبي الحارث يحيى بن عبد الله الجابر التيمي، قال: سمعتُ أبا ماجد، يعني: الحنفي، قال: كنت قاعداً مع عبد الله، قال: إني لأذكر أول رجل قطعه، أتي بسارق، فأمر بقطعه، وكأنما أسف[1] وجه رسول الله ﷺ، قال: قالوا: يا رسول الله! كأنك كرهت قطعه؟ قال: **«وما يمنعني؟ لا تكونوا عوناً للشيطان على أخيكم، إنهُ ينبغي للإمام إذا انتهى إليه حد أن يقيمه، إن الله ﷻ عفو يحب العفو،** ﴿وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢].

ـ وأما كلام ابن المديني في (أبي ماجد)؛ فنقله المزي في «التهذيب» (٢٤/ ٢٤١).

ـ ومراجعة سفيان ليحيى الجابر وامتحانه إياه؛ أسندها عنه الحميدي في

---

(١) يعني: ذر عليه رماد، كما في بعض روايات الحديث.

«مسنده» بعد أن أخرج الحديث، وأخرجه البخاري في كتاب الكنى الذي في آخر «التاريخ الكبير» (ص٧٣/ رقم ٦٨٧)، وفي «الأوسط» (١/ ٢٣٣/ زنجويه)، وفي «الضعفاء الصغير» (ص١٢٤/ رقم ٤١٨). ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨١٥). وعلقه عن الحميدي، أبو زرعة ـ كما في «سؤالات البرذعي» (١/ ٦٧٤) ـ.

ـ وأبو ماجد ـ بعد ذلك ـ؛ قال فيه ابن المديني ـ كما في «المعرفة» للفسوي (٢/ ٨١٦) ـ: «مجهول، لا يعرف». وكذا قال أحمد ـ كما في «كنى» الدولابي (٢/ ٢١٣/ العلمية).

ـ وأما يحيى الجابر، فقول ابن المديني هنا فيه (معروف)، يفسره ما نقله عنه الفسوي (٢/ ٨١٦)، أنه قال: (يحيى الجابر؛ ثقة فيما روى عن غير أبي ماجد)، وهو نحو قول أحمد فيه: (ليس به بأس) كما في «كنى» الدولابي. وخالفهم: ابن معين، وأبو حاتم الرازي، وأبو حاتم ابن حبان، والراجح الأول.

وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٤١)، و«المجروحين» (٢/ ٤٧٦). والله أعلم.



٢٠٣ قَالَ عَلِيٌّ: فِيْ حَدِيْثِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَجْلِسُ إِلَّا مِقْدَارَ مَا يَقُوْلُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلامُ»:

رَوَاهُ عَاصِمٌ الأَحْوَلُ، عَنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ عَوْسَجَةُ بْنُ الرَّمَّاحِ، وَلا نَعْلَمُ أَحَداً رَوَى عَنْ عَوْسَجَةَ هَذَا إِلَّا عَاصِماً الأَحْوَلَ، وَمَا أَظُنُّهُ إِلَّا كَذَا؛ لأَنَّهُ يَرْوِيْهِ عَنِ ابْنِ أَبِي الهُذَيْلِ، وَابْنُ أَبِي الهُذَيْلِ كُوْفِيٌّ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ، وَاسْمُهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي الهُذَيْلِ، وَيُكْنَى أَبَا المُغِيْرَةِ.

وَلَا أَحْفَظُ هَذَا عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُوْدٍ؛ إِلَّا مِنْ هَذَا الطَّرِيْقِ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

---

٢٠٣ أما حديث ابن مسعود؛ فأخرجه النسائي في «الكبرى» في كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا قضى صلاته (٩/ ٤٢/ ٩٨٤٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٦٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» في الصلاة، باب الثناء على الله ﷻ بعد السلام (١/ ٣٦٢/ ٧٣٦)، وابن حبان في «الإحسان» في الصلاة، فصل في القنوت (٥/ ٣٤٢/ ٢٠٠٢)، والطبراني في «الدعاء» (ص٢٠٦/ رقم ٦٤٨) ـ ومن طريقه؛ المزي في «التهذيب» (٢٢/ ٤٣٣) ـ، وعلقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٧٥)، كلهم من طريق أبي معاوية.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» في (الموضع السابق) من طريق شعبة (٩٨٤٧).

كلاهما عن عاصم الأحول، عن عوسجة بن الرماح، عن عبد الله بن مسعود، مرفوعاً.

ـ **وأما حديث عائشة** رضي الله عنها؛ فروي على أوجه مختلفة، أصحها:

ما أخرج مسلم في «الصحيح» في المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة، وبيان صفته (١/ ٤١٤/ ٥٩٢)، والترمذي في الصلاة، باب ما يقول إذا سلم من الصلاة، وبيان صفته (١/ ٤١٤/ ٥٩٢)، والترمذي في الصلاة، باب ما يقول إذا سلم من الصلاة (٢/ ٩٥/ ٢٩٨) وقال: حسن صحيح، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» (٢/ ١٨٩/ ١٣١٠)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٣/ ٧٤٦/ ١٣٥٧)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٢)، وابن حبان في

....

«الإحسان» في الصلاة، فصل في القنوت (٥/ ٣٤٠/ ٢٠٠٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ١٨٣)، من طرق عن أبي معاوية.

وأخرجه مسلم في (الموضع السابق)، والنسائي في «المجتبى» في السهو، باب الذكر بعد الاستغفار (٣/ ٦٩)، وفي «الكبرى» الموضع السابق (٩٨٤٤)، وأبو داود في الصلاة، باب ما يقول الرجل إذا سلم (٢/ ٨٥/ ١٥١٢)، من طريق شعبة بن الحجاج.

وأخرجه مسلم في (الموضع السابق) من طريق أبي خالد الأحمر).

وأخرجه أحمد (٦/ ٦٢)، والنسائي في «الكبرى» في (الموضع السابق). (٩٨٤٣)، والدارمي في الصلاة، باب القول بعد السلام (١/ ٣١١) من طريق يزيد بن هارون.

وأخرجه الترمذي في (الموضع السابق) من طريق مروان بن معاوية الفزاري.

وأخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقال بعد التسليم (١/ ٢٩٨/ ٩٢٤) من طريق عبد الواحد بن زياد.

جميعهم، عن عاصم الأحول، عن عبد الله بن الحارث، عن عائشة رضي الله عنها، مرفوعاً.

قال الحافظ أبو حاتم ابن حبان البستي ـ بعد أن أخرج حديث ابن مسعود وعائشة ـ: «سمع هذا الخبر عاصم الأحول، عن عبد الله بن الحارث، عن عائشة. وسمعه عن عوسجة بن الرماح، عن ابن أبي الهذيل، عن ابن مسعود؛ الطريقان جميعاً محفوظان».

وأما عوسجة بن الرماح، فقد وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٩٨)، وقال الدارقطني: شبه المجهول، لا يروي عنه غير عاصم، لا يحتج به، لكن يعتبر به، وقريب منه قول الحافظ في «التقريب» (٥٢١٣)؛ مقبول.

وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٤٣١)، و«تهذيبه» لابن حجر (٨/ ١٤٧/ الفكر). والله تعالى أعلم.

* * *

٢٠٤ قَالَ عَلِيٌّ - فِيْ حَدِيْثِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ، فِيْ لَيْلَةِ الجِنِّ -:

رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ؛ مِنْهُمْ: عَلْقَمَةُ، وَأَبُوْ عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ، وَعَمْرُو البكَالِيُّ، وَأَبُو عُثْمَانَ بْنُ [ل١٤/أ] سَنَّةَ الخُزَاعِيُّ، وَأَبُوْ زَيْدٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ.

فَأَمَّا عَلْقَمَةُ؛ فَكَانَ يُنْكِرُ أَنْ يَكُوْنَ ابْنُ مَسْعُوْدٍ مَعَهُ لَيْلَةَ الجِنِّ؛ وَكَانَ أَعْلَمَهُمْ بِعَبْدِ اللهِ.

وَأَمَّا أَبُوْ عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ؛ فَرَوَاهُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِيْ عُثْمَانَ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

رَوَاهُ أَبُوْ تَمِيْمَةَ السَّلِّيُّ، عَنْ أَبِيْ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ.

وَرَوَاهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مَيْمُوْنٍ؛ يَحْيى.

وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي تَمِيْمَةَ، عَنْ أَبِيْ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ.

فَكَانَ عِنْدِي أَنَّهُ أَبُوْ عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ؛ لِرِوَايَةِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيْ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ؛ بَعْضَ الحَدِيْثِ.

وَرَوَاهُ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، مِنْ طَرِيْقٍ آخَرَ، عَنْ أَبِيْ تَمِيْمَةَ، عَنْ عَمْرٍو البِكَالِيِّ؛ أَنَّهُ رَوَاهُ عَلَى غَيْرِ لَفْظِ أَبِيْ عُثْمَانَ.

وَرَوَاهُ ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِيْ عُثْمَانَ بْنِ سَنَّةَ الخُزَاعِيِّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ؛ وَبِلَفْظٍ غَيْرِ لَفْظِ عَمْرٍو البِكَالِيِّ.

وَرَوَاهُ سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيْ فَزَارَةَ، عَنْ أَبِيْ زَيْدٍ مَوْلى عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُوْدٍ.

فَخِفْتُ أَن لَا يَكُوْنَ أَبُوْ زَيْدٍ سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ اللهِ؛ لأَنِّي لَمْ أَعْرِفْهُ، وَلَمْ أَعْرِفْ لَقَبَهُ.

فَرَوَاهُ شَرِيْكٌ، عَنْ أَبِيْ فَزَارَةَ، عَنْ أَبِيْ زَيْدٍ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُوْدٍ؛ فَجَوَّدَهُ بِقَوْلِهِ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُوْدٍ).

٢٠٤ أسند مطلع هذه الفقرة ـ وليته استوعبها ـ؛ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/ ٤٦٦/ الفكر) من طريق ابن البراء، حتى نهاية سرد أسماء من رواه عن ابن مسعود.

وأما إنكار علقمة أن يكون ابن مسعود ليلة الجن مع النبي ﷺ؛ فقد رواه عنه:

مسلم في «صحيحه» في كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن (١/ ٣٣٢/ ٤٥٠)، وأبو نعيم في «المستخرج على مسلم» (٢/ ٦٩)، وأبو عوانة في «مستخرجه» كذلك عليه (١/ ٢١٨ ـ ٢١٩)، والنسائي في «الكبرى» في التفسير، باب تفسيره سورة الجن (٦/ ٤٩٩/ ١١٦٢٣/ العلمية)، وأبو داود في «سننه» في الطهارة، باب الوضوء بالنبيذ (١/ ٢١/ ٨٥)، والترمذي في «السنن» في الطهارة، باب ما جاء في كراهية ما يستنجى به. . (١/ ٢٩/ ١٨)، وكذا (٥/ ٢٨٢/ ٣٢٥٨) وقال: حسن صحيح، وأحمد في «المسند» (١/ ٤٣٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٤٤/ ٨٢)، وابن حبان في «الإحسان» (٤/ ٢٨٠/ ١٤٣٢)، (١٤/ ٢٢٥/ ٦٣٢٠)، و(١٤/ ٤٦١/ ٦٥٢٧)، والدارقطني في «السنن» (١/ ٧٧)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١١)، و(١/ ١٨)، وفي «دلائل النبوة» (٢/ ٢٢٩)، والطحاوي في «معاني الآثار» (١/ ٩٦)، والطيالسي في «المسند» (١/ ٢٢٥/ ٢٧٩)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ١٥٣/ ٥٢٣٧)، والبزار في «البحر الزخار» (٤/ ٣٤٨/ ١٥٤٥)، و(٥/ ٣٥/ ١٩٥٤)، والشاشي في «المسند» (١/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠/ ٣٣١ ـ ٣٣٢)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٦٨)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٢٥٦/ ١٧٤)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٠١)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٩١/ الفكر)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٢١/ رقم ٦٩/ الزهراني)، جميعهم من طرق عن علقمة، قال: أنا سألت ابن مسعود، فقلت: هل شهد أحد منكم مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: لا؛ ولكنا كنا مع رسول الله ذات ليلة، ففقدناه، فالتمسناه في الأودية والشعاب، فقلنا: استطير أو اغتيل، قال: فبتنا بشر ليلة بات بها قوم، فلما أصبحنا إذا هو جاء من قبل حراء، قال: فقلنا: يا رسول الله! فقدناك فطلبناك فلم نجدك! فبتنا بشر ليلة بات بها قوم؟ فقال: **«أتاني داعي الجن، فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن»**، قال: فانطلق بنا، فأرانا آثارهم، وآثار نيرانهم، وسألوه

الزاد، فقال: «**لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحماً، وكل بعرة علف لدوابكم**»، فقال رسول الله ﷺ: «**فلا تستنجوا بهما؛ فإنهما طعام إخوانكم**». هذا لفظ لمسلم.

وأما طريق أبي عثمان النهدي، عن ابن مسعود، فأخرجه الترمذي في «السنن» في كتاب الأمثال، باب ما جاء في مثل الله لعباده (٥/ ١٤٥/ ٢٨٦١)، والبزار في «البحر الزخار» (٥/ ٢٧١/ ١٨٨٦)، وقوام السنة الأصفهاني في «دلائل النبوة» (ص٧٧/ رقم ٦٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٠٠) من طرق عن جعفر بن ميمون، عن أبي تميمة الهجيمي السلولي، ويقال: السَّلِّي.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٥/ ٢٦٦/ ١٨٨٠)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢٣١) من طريق سليمان التيمي.

كلاهما، عن أبي عثمان، عن ابن مسعود، قال: صلى رسول الله ﷺ العشاء، ثم انصرف، فأخذ بيد عبد الله بن مسعود، حتى خرج به إلى بطحاء مكة، فأجلسه ثم خط عليه خطّاً، ثم قال: «**لا تبرحن خطك، فإنه سينتهي إليك رجال فلا تكلمهم، فإنهم لا يكلمونك**». قال ثم مضى رسول الله ﷺ حيث أراد، فبينا أنا جالس في خطي؛ إذا أتاني رجال كأنهم الزُّطُّ، أشعارهم وأجسامهم لا أرى عورة ولا أرى قشراً، وينتهون إليَّ ولا يجاوزون الخط، ثم يصدرون إلى رسول الله ﷺ... الحديث بطوله، وهذا لفظ الترمذي.

قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وأبو تميمة، هو الهجيمي، اسمه طريف بن مجالد، وأبو عثمان النهدي؛ واسمه عبد الرحمٰن بن مُلٍّ، وسليمان التيمي قد روى هذا الحديث عنه معتمر ـ وهو سليمان بن طرخان، ولم يكن تيميّاً، وإنما كان ينزل بني تيم، فنسب إليهم، قال علي: قال يحيى بن سعيد: ما رأيت أخوف لله تعالى من سليمان التيمي.

وقال البزار: وقد رواه التيمي، فخالف جعفر بن ميمون في إسناده، وقال عن عمرو البكالي، عن أبي عثمان.

وهذا الطريق عن ابن مسعود، وما أذكره بعده من الطريق؛ كلها مخالفة لقول

علقمة الماضي بعدم حضور ابن مسعود تلك الليلة، ليلة الجن، وهو أعلم الناس بابن مسعود.

وأما طريق عمرو البكالي:

فأخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣٩٩)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٠٠)، من طريق معتمر بن سليمان، عن أبيه سليمان التيمي.

وعلقه أبو حاتم في «المراسيل» (ص١٤١/ رقم ٥١١) من طريق سعيد الجريري.

كلاهما عن أبي تميمة، عن عمرو ـ لعله أن يكون قد قال: البكالي ـ يُحَدِّثُهُ عمرو عن عبد الله بن مسعود، قال عمرو: إن عبد الله قال: استتبعني رسول الله ﷺ، قال: فانطلقنا حتى أتيت مكان كذا وكذا، فخط لي خِطَّةً، فقال لي: **«كن بين ظهري هذه لا تخرج منها؛ فإنك إن خرجت هلكت...»** الحديث. بطوله وقصصه، وهذا لفظ أحمد.

قال البخاري: ولا يعرف لعمرو سماع من عبد الله بن مسعود.

وقال ابن كثير في «تفسير سورة الأحقاف»: وفيه غرابة شديدة.

وأما طريق أبي عثمان بن سَنَّةَ الخزاعي:

فأخرجه: الحاكم في «المستدرك» في التفسير، باب تفسير سورة الجن (٣/ ٣٣٣/ ٣٩١٢/ العلمية) من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن أبي عثمان بن سنة، وكان رجلاً من أهل الشام، عن ابن مسعود.

وأما طريق أبي زيد مولى عمرو بن حريث:

فأخرجه: عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ١٧٩/ ٦٩٣)، وأحمد في «المسند» (١/ ٤٤٩)، وابن ماجه في الطهارة، باب في الطهارة بالنبيذ (١/ ١٣٥/ ٣٨٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٩)، والشاشي في «المسند» (٢/ ٢٥٤/ ٨٢٧)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٦٣)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٢٥٦/ ١٧٣) من طرق عن سفيان الثوري.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣١)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/

٢٠٣/ ٥٣٠١)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٦٦) من طرق عن الجراح بن مليح.

وأخرجه عبد الرزاق (١/ ١٧٩/ ٦٩٣)، والشاشي (٢/ ٢٥٤/ ٨٢٨)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٦٤)، من طريق إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق.

وأخرجه أبو داود في «السنن» في الطهارة، باب الوضوء بالنبيذ (١/ ٢١/ ٨٤)، والشاشي في «مسنده» (٢/ ٢٤٨/ ٨٢٢)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٦٥)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (ص٩١/ ١٩٤) من طرق عن شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عن عبد الله بن مسعود: أن النبي ﷺ قال له ليلة الجن: «**ما في إداوتك؟**»، قال: نبيذ. قال: «**تمرة طيبة، وماء طهور**». وهذا لفظ أبي داود.

قال أبو داود: قال سليمان بن داود، عن أبي زيدٍ أو زيدٍ ـ كذا قال شريك.

وليس في شيء من طرق هذا الحديث التصريح بسماع أبي زيد هذا من عبد الله بن مسعود ـ كما ذكر ابن المديني ـ؛ فالله أعلم.

قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٣٥٤/ المعرفة): «وهذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه».

وانظر: «علل» ابن أبي حاتم (١/ ٤٤/ ٩٩)، وقد قال: وهذا حديث ليس بقوي...؛ و«علل» الدارقطني (٥/ ١٣١)، و«الإصابة» (٧/ ٣٠٧)، وتوسع الزيلعي في «نصب الراية» (١/ ١٣٧ وما بعدها) في رده وتضعيفه، والله تعالى أعلم.

وقد وافق ابن المديني، على جهالة أبي زيد المذكور: أبو زرعة (الجرح والتعديل) (٩/ ٣٧٣)، والبخاري ـ كما في «الكامل» (٩/ ١٩٠) ـ، لابن عدي.

* * *

٢٠٥ **قَالَ عَلِيٌّ - فِيْ حَدِيْثِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيْلُ اللهِ» -:**

رَوَاهُ عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ رِبْعِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُوْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَهَذَا حَدِيْثٌ كُوْفِيٌّ، رَوَاهُ عَبْدُ المَلِكِ، وَلَا يُرْوَى عَنْ خَالِدِ بْنِ رِبْعِيٍّ، هَذَا شَيْءٌ غَيْرُ هَذَا الحَدِيْثِ.

---

٢٠٥ أسند هذه الفقرة؛ ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٢٩)، عن ابن البراء، عن ابن المديني. وعلَّقها الحسيني في «الإكمال» (ص١١٧/ رقم ٢٠٩) عن ابن المديني.

والحديث؛ أخرجه أحمد في «مسنده» (١/ ٣٩٥)، و(١/ ٤١٠)، وابن حبان في «الإحسان» في كتاب التاريخ، باب صفته ﷺ وأخباره (١٤/ ٣٣٥/ ٦٤٢٦)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ٢٣٦/ ٥٣٤٥)، والشاشي في «مسنده» (٢/ ٢٧٠/ ٨٤٤) من طريق أبي عوانة.

وأخرجه أحمد أيضاً (١/ ٣٩٥)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٢٢٤) من طريق سفيان.

وأخرجه أحمد كذلك (١/ ٣٩٥) من طريق معمر.

ثلاثتهم، عن عبد الملك بن عمير، عن خالد بن ربعي الأسديِّ؛ أنه سمع ابن مَسْعُودٍ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إِنَّ صَاحِبَكم خليل الله ﷻ»**.

وأما خالد بن ربعي الأسدي، فكما قال ابن المديني: لا يروى عنه غير هذا الحديث، ولم يرو عنه أحد غير عبد الملك بن عمير، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٩٩).

* * *

٢٠٦ قَالَ عَلِيٌّ ـ فِيْ حَدِيْثِ عَبْدِ الله، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا سَمَرَ؛ إِلَّا لِمُصَلٍّ، أَوْ لِمُسَافِرٍ» ـ:

فَرَوَاهُ مَنْصُوْرُ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَبْدِ الله.

وَفِيْ إِسْنَادِهِ انْقِطَاعٌ، مِنْ قِبَلِ هَذا الرَّجُلِ الَّذِيْ لَمْ يُسَمِّه خَيْثَمَةُ.

قَدْ رَوَى خَيْثَمَةُ عَنْ أَصْحَابِ عبدِ اللهِ، وَلَا أَدْرِي هَذَا الرَّجلَ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ، أَمْ لَا؟! وَلَمْ يُسَمَّ هَذَا الرَّجُلُ!!

وَقَدْ رَوَى خَيْثَمَةُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ قَوْمِهِ، مِنْ جُعْفِي مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ، مِنْهُمْ: سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ، وَمِنْهُمْ: فلْفُلَةُ.

قَالَ: وَكَانَ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِيْ قَالَ جَرِيْرُ فِيْ حَدِيْثِهِ: (عَنْ مَنْصُوْرٍ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ)؛ وَأَرْجُوْ أَنْ يَكُوْنَ بَعْضُ الجُعْفِيِّيْنَ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ؛ لأَنَّ خَيْثَمَةَ جُعْفِيٌّ، وَهُوَ خَيْثَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِيْ سَبْرَةَ.

---

٢٠٦ أما الحديث؛ فأخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣٧٩)، وأبو يعلى في «المسند» (٩/ ٢٥٧/ ٥٣٧٨)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ١٦٥/ رقم ١٠٩) من طريق جرير بن عبد الحميد.

وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في «المصنف» (١/ ٥٦١/ ٢١٣٠)، والبيهقي في «الكبرى» في الصلاة، باب كراهية النوم قبل العشاء، وكراهية الحديث بعدها في غير خير (١/ ٤٥٢) من طريق سفيان الثوري.

وأخرجه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ١٦٥/ ١١٠) من طريق أبي عوانة.

ثلاثتهم، عن منصور، عن خيثمة، عن رجل من قومه، عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا سمر بعد الصلاة ـ يعني: العشاء الآخرة ـ إلَّا لأَحَدِ رَجُلينِ: مُصَلٍّ، أو مُسَافِرٍ**». هذا لفظ أحمد، وفي رواية للبيهقي: (عن رجل من جعفى سمع ابن مسعود).

قال البيهقي: رواه حماد، عن شعيب، عن منصور، عن خيثمة، عن الأسود،

....

عن عبد الله؛ وأخطأ فيه. وقيل: عن علقمة، عن عبد الله؛ وهو خطأ.

وخولف جرير، والثوري، وأبو عوانة: خالفهم شعبة، ومسعر، وعمر بن أبي القيس. أخرج هذه المخالفة: أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/ ٢٨٤/ ٣٦٣) ـ ومن طريقه؛ أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٢١) ـ، وأحمد (١/ ٤٦٣)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢/ ٨٢٥/ رقم ٨٦٤/ الزوائد)، والشاشي في «مسنده» (٢/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧/ ٨٢٠ ـ ٨٢١) من طرق عن شعبة بن الحجاج.

وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٢١٨) من طريق مسعر بن كدام.

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٨٦/ السعادة) من طريق عمرو بن أبي القيس.

ثلاثتهم، عن منصور، عن خيثمة، عن عبد الله بن مسعود، بإسقاط الواسطة الذي لا يعرف.

وعلى كل؛ فهو منقطع؛ إذا أثبتنا الواسطة، فهو كما يقول ابن المديني: «وفي إسناده انقطاع، من قبل هذا الرجل الذي لم يسمعه خيثمة». وإذا لم نثبت الواسطة؛ فإن خيثمة بن عبد الرحمٰن، لم يسمع شيئاً من عبد الله بن مسعود. كما قال أحمد، وأبو حاتم الرازي.

وانظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم الرازي (ص٥٤ ـ ٥٥/ رقم ١٩٢ ـ ١٩٣)، و«جامع التحصيل» للعلائي (ص١٧٣/ رقم ١٧٦)، والله تعالى أعلم.

❊ ❊ ❊

آخِرُ الكِتَابِ، وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سيدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِه وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ، وَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيْلُ [ل١٤/ب].

وهنا أضع القلم من يدي، وأستغفر الله مما زلَّ به قلمي، أو اختلَّ فيه فهمي، فوالله ما أردت إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب.

والله أسأل أن يجعله زاداً لي يوم القدوم عليه، وأن يهبني غُنمه، ويجنبني برحمته غُرمه، إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وقد وافق الفراغ من تعليق هذه الحواشي على هذه النسخة من «علل الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ» للإمام العلم الجِهبذ النحرير، أبي الحسن علي بن المديني (ت٢٣٤هـ)، تغمده الله بواسع رحماته، وأفاض عليه شآبيب رضوانه، بفضل الله ورحمته ـ وقت إقامة صلاة العشاء من يوم الاثنين المبارك، الخامس والعشرين من شهر شعبان المبارك، سنة أربع وعشرين، وأربعمائة، بعد الألف من هجرة سيد من وطئ الثرى، نبينا محمد ﷺ.





* فهرس الأحاديث والآثار.
* فهرس الأعلام المذكورين في الكتاب.
* فهرس الرواة الذين تكلم فيهم ابن المديني بجرح أو تعديل.
* فهرس الموضوعات.

أولاً: فهرس الأحاديث والآثار[1]

(١) هذه الأرقام هي أرقام الفقرات، لا الصفحات.

طرف الحديث أو الأثر	رقم الفقرة
أيما رجل سببته أو لعنته	١٦٥
بعث رسول الله ﷺ سرية عيناً وأمر عليهم عاصم بن ثابت	١٣٣
بعث رسول الله ﷺ سرية فأكثروا القتل	٦١
بعث النبي ﷺ عبد الله بن حذافة يطوف بمنى	١٢٨
تحدرت الشياطين من الشعاب والأودية	١٥٢
تصدقن يا معشر النساء	٢٠٠
خرج علينا علي	٤٧
خطب ابن عباس رضي الله عنه في آخر رمضان	٧٩
خطبنا ابن عباس بالبصرة	٤٧
خير أمتي قرني	١٨٧
أن النبي ﷺ رأى رجلاً يدعو رافعاً يديه	١٢٣
رأيت ابن الزبير يبايع عليّاً	٥٦
رأيت طلحة يبايع عليّاً في حش	٥٦
الرضاع ما فتق الأمعاء	١٣٢
سلط جبريل على قرية قوم لوط	١٧٣
شكا عثمان إلى رسول الله ﷺ الوسوسة	١٤٢
صلى بنا عمر	٨٣
ضالة المسلم (أو المؤمن) حرق النار	١٦٠
غرة عبد أو أمة	١٣٢
غزا بنا مجاشع بن مسعود	٤٧
في التخفيف في الصلاة	١٤١
قدم علينا عمران بن الحصين	٤٧
قضى النبي ﷺ في رجل وطئ جارية امرأته	٧٥، ٧٨
قطع النبي ﷺ رجلاً من الأنصار	٣٠٢
كان إذا انصرف من الصلاة قال: اللهم أصلح لي ديني	١٨٦
كان إذا رأى قرية قال: اللهم رب السموات السبع وما أظللن	١٨٦
كان بين خالد وعبد الرحمٰن بن عوف بعض ما يكون بين الناس	١٣٠
كان لا يجلس إلا مقدار ما يقول: اللهم أنت السلام	٢٠٣
كان يأمر بالصدقة	٧٦
كان يدعو يقول: اللهم إنك لست بإله استحدثناه	١٨٦

طرف الحديث أو الأثر	رقم الفقرة
كان يكره عشر خلال	٧١٢
كل غلام رهن بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويدمى	٥٠
كل مولود رهن بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه	٤٩، ٥٠
كنا مع عبد الرحمٰن بن سمرة بكابل	٥٩
لو كنت قاتلاً وفداً لقتلتكما	٢٠١
ليسأل أحدكم ربه تعالى حتى يسأله شسع نعله والملح	١١٤
اللهم أصلح لي ديني	١٨٦
اللهم أنت السلام	٢٠٣
اللهم إنك لست بإله استحدثناه	١٨٦
اللهم إني أسألك من خير ما تعطي، فأعطني من خير ما تسأل	١٧٤
اللهم إني أعوذ بك من قلب لا يخشع	١٢٧
اللهم رب السمٰوات وما أظللن	١٨٦
ما بين المشرق والمغرب قبلة	٨٧
مثل المهجِّر إلى الجمعة	١٢٤
ما خطبنا رسول الله ﷺ خطبة إلا نهانا عن المثلة وأمرنا بالصدقة	٢٥٠
ما طعامك؟	٦٢
ما من صباح إلا ومناد ينادي	١٩٦
ما من مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها	١٩٢
متى يحل للرجل أن يأكل الميتة	٥٣
منزلنا غداً إن شاء الله بالخيف عند الضحى	١٢٢
من اضطجع مضجعاً لم يذكر الله فيه كان عليه ترة	١٢٦
من جعل على القضاء فقد ذبح بغير سكين	١١٨
من صلى على جنازة	١٢١
من علم أن الصلاة حق	١٩٣
من قال السلام عليكم	١١١
من قرأ القرآن فليسأل به	٧٧
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره	١٢٥
من يرد هوان قريش يهنه الله	١٩٨
من يهن قريشاً	١٩٨
المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله	١٧١، ١٧٢

طرف الحديث أو الأثر	رقم الفقرة
نهى عن أكل لحوم الأضاحي فوق ثلاث	١٩٤
لا تحرم المصة والمصتان	١٣٢
لا تسأل الإمارة	٥٩
لا سمر إلا لمصل أو لمسافر	٢٠٦
لا يتمنى أحدكم الموت	١٣٤
لا يحرم من الرضاعة المصة ولا المصتان	١٣٢
لا يدخل الجنة ولد زنا	١٤٥
لا يسأل الرجل فيم ضرب أهله	١٨٤
لا يغتسل الرجل يوم الجمعة	١٦٤

ثانياً: فهرس الأعلام

ثالثاً: فهرس الرواة الذين تكلم فيهم ابن المديني بجرح أو تعديل على ترتيب ورودهم في الكتاب

١ ـ فقرة (٧٦) «هياج بن عمران، وهو رجل مجهول».

٢ ـ فقرة (٧٧): خيثمة بن أبي خيثمة، قال ابن المديني عن حديث مداره عليه: «وإسناده ضعيف، وهو حديث منكر، وإنما أتي من طريق خيثمة، عن الحسن».

٣ ـ الفقرة (٩١): «إسماعيل بن مسلم العبدي؛ وكان قاضي الجزيرة؛ جزيرة البحر».

٤ ـ الفقرة (٩٢): «إسماعيل بن مسلم العبدي؛ لا أكتب حديثه».

٥ ـ الفقرة (٩٣): «أبو عثمان النهدي عبد الرحمٰن بن مل ـ وكان جاهلياً ـ ثقة».

٦ ـ الفقرة (١٠١): «عطاء السلمي، هو عندي عطاء بن يزيد، كان يسكن الرملة، وكان عطاء ثقة».

٧ ـ الفقرة (١٠٣): «القاسم بن ربيعة بن جوشن: ثقة».

٨ ـ الفقرة (١٠٤): «اسم أبي المتوكل؛ علي بن داود. وكان ثقة».

٩ ـ الفقرة (١٠٥ ـ ١٠٦): «محمد بن قيس الأسدي؛ ثقة. ومحمد بن قيس الزيات؛ مجهول».

١٠ ـ الفقرة (١٠٧): «عبد الله بن الحارث؛ ثقة».

١١ ـ الفقرة (١٠٨): «حطان بن عبد الله الرقاشي؛ ثبت».

١٢ ـ الفقرة (١١١): «يعقوب بن زيد بن طلحة؛ شيخ معروف».

١٣ ـ الفقرة (١١٧): «علي بن هشام بن البريد؛ كان صدوقاً، وكان ضعيفاً».

١٤ ـ الفقرة (١١٨): «وروى عثمان بن محمد الأخنسي أحاديث مناكير».

١٥ ـ الفقرة (١٣٨): «محمد بن جعفر؛ معروف».

١٦ ـ الفقرة (١٤٠): «عمرو بن عثمان؛ ثقة ثقة».

١٧ الفقرة: (١٤٣): «إسرائيل؛ ضعيف».

١٨ ـ الفقرة (١٤٤): «عنبسة الغنوي؛ ضعيف».

١٩ ـ الفقرة (١٤٥): «إبراهيم بن الحسن، وعبد الله بن عيسى؛ مجهولان، وضعفهما، [يعني: ابن المديني] وقال: لا أعرف أبا الحكم».

٢٠ ـ الفقرة (١٤٦): «غاضرة بن عروة الفقيمي؛ شيخ مجهول».
٢١ ـ الفقرة (١٤٩): «عبد العزيز بن بشير بن كعب؛ مجهول لا أعرفه، وبشير بن كعب؛ معروف».
٢٢ ـ الفقرة (١٥٢): «أبو التياح؛ معروف، يزيد بن حميد».
٢٣ ـ الفقرة (١٥٣): «حصين بن الحر؛ معروف».
٢٤ ـ الفقرة (١٥٤): «عبد الرحمٰن بن طرفة؛ معروف».
٢٥ ـ الفقرة (١٥٦): «محمد بن مسمول؛ شيخ من أهل مكة، وقد أدركته».
٢٦ ـ الفقرة (١٥٧): «عبيد الله بن سلمة بن وهرام؛ لا أعرفه».
٢٧ ـ الفقرة (١٥٨): «بهز بن حكيم؛ ثقة».
٢٨ ـ الفقرة (١٥٩): «أبو قزعة؛ ثقة، واسمه سويد بن حجير».
٢٩ ـ الفقرة (١٦٦): «عبيد الله بن زحر؛ منكر الحديث».
٣٠ ـ الفقرة (١٦٨): «عبد الرحمٰن بن زيد الفائشي؛ مجهول».
٣١ ـ الفقرة (١٧٣): «عبد الرحمٰن بن بشر؛ معروف».
٣٢ ـ الفقرة (١٧٦): «سعيد بن ذي لعوة؛ مجهول».
٣٣ ـ الفقرة (١٧٧): «سلمة بن أبي الذيال؛ يروي أحاديث تشبه أحاديث الحسن».
٣٤ ـ الفقرة (١٨١): «الوليد بن جميل؛ تشبه أحاديثه القاسم بن عبد الرحمٰن، ورضيه».
٣٥ ـ الفقرة (١٨٢): «أيوب؛ مجهول».
٣٦ ـ الفقرة (١٨٥): «سيار بن المعرور؛ مجهول».
٣٧ ـ الفقرة (١٨٦): «عبد الرحمٰن بن مغيث؛ غير معروف».
٣٨ ـ الفقرة (١٨٧): «كهمس، رجل من بني هلال، أو من بني سلول؛ لا يعرف».
٣٩ ـ الفقرة (١٨٨): «حفص بن حميد؛ مجهول».
٤٠ ـ الفقرة (١٨٩): «حنش بن ربيعة؛ لا يعرف».
٤١ ـ الفقرة (١٩٣): «عمران بن حدير؛ ثقة. وعبد الملك بن عبيد؛ مجهول».
٤٢ ـ الفقرة (١٩٥): «محمد بن معن؛ شيخ ثقة».
٤٣ ـ الفقرة (٢٠٢): «يحيى بن عبد الله الجابر؛ معروف. وقد روى أبو ماجد غير حديث منكر».

رابعاً: فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات


دار ابن الجوزي 8428146
193478